

فَزَلَّتْ الْمَوَازِينُ الْعَمَلِيَّةُ
١٩٢١ - ٢٠١٢

فَزَالَتْهُ الْمَوَازِينُ الْعَمَلِيَّةُ

١٩٢١ - ٢٠١٢

المجلد الخامس

١٩٧٩ - ١٩٨٤

عَدَنَاهُ مُحْسِنٌ ضَاهِرٌ

أَمِينٌ عَامَرٌ مَجْلِسُ النَوَابِ

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣

تنفيذ وإخراج: زهوي ترايدنغ أند سرفيسس

خطوط الغلاف: علي عاصي

التنضيد: سامر ابو حيدر

الطباعة: دار بلال للطباعة والنشر

فذلكة موازنة العام ١٩٧٩(*)

قدمت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٧٩ للدرس والإقرار. ويتناول هذا المشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة، وهو بالتالي يمثل مجموع المشاريع والمقترحات العائدة إلى مختلف الوزارات كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بالتشاور والتعاون مع الإدارات المعنية ومع المراجع الأخرى المختصة.

وقد بلغت أرقام الاعتمادات في مشروع الموازنة العامة ومشاريع الموازنات الملحقة ٣١٠٣٩١٥٠٠٠ ل.ل. مقابل ٢٨٢٣٦٠٠٠٠ ل.ل. لعام ١٩٧٨، و ١٨٦٥٨٧٤٠٠٠ ل.ل. لعام ١٩٧٧، و ٢٠٢١٩٦٠٠٠٠ ل.ل. لعام ١٩٧٦ و ٢٠١٤٧٤٢٥٠٠ ل.ل. لعام ١٩٧٥.

وبلغت الزيادة في مشروع موازنة عام ١٩٧٩ بالنسبة لعام ١٩٧٨ : ٢٨٠٣١٥٠٠٠ ل.ل. منها ٣٤٤٠٠٠٠٠ ل.ل. في الموازنة العامة ونقص ٤٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في الموازنات الملحقة. فتكون نسبة الزيادة العامة بالمقارنة مع موازنة العام السابق حوالي ١٠٪.

ان الأرقام المتقدمة لا تمثل مجموع المبالغ الممكن إنفاقها خلال عام ١٩٧٩، ذلك ان هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٧٨ بلغت حوالي ٢٢٥١٧٤١ مليون ل.ل. منها ٨٧٨٦١٧ مليون ل.ل. اعتمادات غير معقودة و ١٣٧٢١٢٤ مليون ل.ل. اعتمادات معقودة.

هذه الأرقام توضح انه من الممكن قانوناً أن يزيد الإنفاق الفعلي خلال عام ١٩٧٩ عن أرقام مشروع الموازنة الميينة أعلاه، وذلك بفضل اعتمادات ضخمة ينتظر تدويرها من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٧٩. ولا يخفي أن ذلك يتوقف في الدرجة الأولى على حالة الأمن ومدى نشاط الإدارات والمؤسسات العامة وكفاية الأجهزة العاملة فيها.

ولا شك في ان نصيب الإنفاق العام من قبل الموازنة العامة والموازنات الملحقة بالإضافة إلى موازنات البلديات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة الأخرى، ذو أثر فعال في مجمل الإنفاق الوطني، وبالتالي في تطور الاقتصاد القومي، لاسيما وان حجم الإنفاق العام يزداد عاماً بعد عام. ولا حاجة إلى القول بأن الاقتصاد اللبناني يتأثر، بالإضافة إلى ما تقدم بالتطورات الاقتصادية والاتجاهات الرئيسية للاقتصاد العالمي.

(*) النص الأساسي.

أولاً: الوضع الاقتصادي العالمي

ما زال الوضع الاقتصادي العالمي غير مرض بصورة عامة حتى منتصف عام ١٩٧٨. وعلى الرغم من ازدياد الإنتاج والتجارة العالميين بصورة مطردة، فإن نسبة التوسع الاقتصادي الداخلي في البلدان الصناعية كانت منخفضة وغير منتظمة خلافاً للتوقعات السابقة. وكان هذا الانخفاض شاملاً باستثناء عدد ضئيل من الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استمر شيخ البطالة بنسب مرتفعة وخاصة في أوروبا، كما أن تزايد معدل النمو في التجارة العالمية كان بطيئاً. وعلى الرغم من كبح جماح حدة التضخم النقدي في دول أوروبا الصناعية واليابان فما فتئت المعدلات المرتفعة للتضخم تعوق المشاريع الاقتصادية في كثير من البلدان، الصناعية منها وغير الصناعية.

هذا، وقد أدى التفاوت البارز في معدلات التضخم والنمو وخاصة فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الصناعية الأخرى إلى زعزعة العلاقات الدولية على صعيد المدفوعات، وإلى الخلل في موازين العمليات التجارية بين الدول الصناعية الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار في أسواق الصرف العالمية.

وقد نجم عن هذه الأوضاع بعض المخاطر الجسيمة: فالنمو البطيء في حركة التجارة الدولية، والبطالة المتفاقمة دفعا الدول إلى اتخاذ إجراءات حمائية مشددة. ولا يخفى أن هناك مخاطر كبيرة من جراء التوسع في هذه الإجراءات، لاسيما وانها تؤدي في النتيجة إلى خلق أجواء غير ملائمة بالنسبة إلى الحركة التجارية العالمية.

يضاف إلى ذلك أن هذه الأوضاع تسيء إلى البلدان غير الصناعية سواء أكانت نامية أم في طريق النمو.

ولا يخفى أن اقتصاديات هذه الدول تعتمد اعتماداً كلياً على أسواق البلدان الصناعية، وعلى التعامل مع هذه الأسواق والاحتفاظ بها. كما أن الدول الصناعية ذاتها تتأثر أبلغ الأثر بالإجراءات الحمائية المشددة إذ انها تجر إلى انخفاض حجم الطلب الإجمالي، وبالتالي إلى انخفاض ملموس في أرباح المشاريع التجارية، وتراجع الميل للاستثمار. وأخيراً إلى ارتفاع جديد في نسبة البطالة.

وفي ظل هذا الجو التضخمي السائد كانت سلطات الدول الصناعية تخشى السياسات التوسعية التي تهدد بعودة ضغوط الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن التقلبات في الأوضاع المالية في الدول الصناعية بعد عام ١٩٧٥ يغلب

عليها التناقض، كما ان السياسات النقدية في الدول المذكورة كانت بصورة عامة حذرة ويعتورها التردد.

وبالنسبة إلى عدد كبير من الدول كان هناك عائق من نوع آخر منعها من اعتماد سياسات توسعية، هذا العائق تمثل في ضعف المركز الاقتصادي والمالي الخارجي لهذه الدول.

والجدير بالذكر ان بعض نواحي الخلل العائدة إلى ميزان مدفوعات تلك الدول قد خفت حدتها خلال العامين ١٩٧٦ - ١٩٧٧. وفي منتصف عام ١٩٧٨ أخذت فوائض الحساب الجاري لفريق من البلدان المصدرة للنفط تنخفض انخفاضاً كبيراً نظراً إلى ازدياد مشتريات هذه البلدان للبضائع والخدمات الأجنبية وتفاقم التضخم في الدول الصناعية. كما ان العجز في الحسابات التجارية للدول النامية غير المنتجة للنفط تدنى عن المستوى الهائل الذي عرفته هذه الدول في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بسبب ارتفاع سعر النفط، ونتيجة الركود الاقتصادي العالمي في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥.

وقد تمكنت الدول الصناعية من التغلب على بعض مشاكلها الكبيرة المتعلقة بمدفوعات الخارجية، أو على الأقل استطاعت أن تحد من خطرهما. ومع ذلك فقد برزت لدى الدول المذكورة بعض القضايا الأخرى كالاختلال الشديد في ميزان مدفوعاتهما، وبصورة خاصة بسبب اختلال ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب الفائض الضخم الذي حققه ميزان المدفوعات الياباني.

ولا يزال هناك عدد كبير من الدول في شتى أنحاء العالم وخاصة في إفريقيا وأوروبا الجنوبية وأميركا الجنوبية يعاني من بعض المشاكل التجارية الخارجية الخطيرة.

ومن هنا نشأت الحاجة الملحة إلى وضع سياسات اقتصادية متناسقة لإعادة الأوضاع الاقتصادية إلى حالتها الطبيعية، ولتحقيق بعض الاستقرار في الأسعار العالمية، وأخيراً لإيجاد سياسة عالمية فعالة لتنظيم الاقتصاد الدولي وتصحيح اتجاهاته.

أما بالنسبة إلى الدول المنتجة للمواد الأولية، فإن المعلومات المتعلقة بها غير مكتملة.

وقد تراوح المعدل الوسطي للنمو في هذه الدول بين ٤ و ٥ ٪، ففي عام ١٩٧٥ انخفض هذا المتوسط إلى حوالي ٤ ٪ وفي عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ارتفع هذا المتوسط إلى ٥ ٪ أما في عام ١٩٧٨ فإن هذا المتوسط لم يتغير.

وفيما يتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط غير المصدرة للنفط فإن معدل النمو الاقتصادي فيها كان أعلى بنسبة ٢ ٪ في عام ١٩٧٧ عن معدل النمو الاقتصادي العائد للدول النامية الأخرى غير المصدرة للنفط.

أما بالنسبة إلى الأسعار المحلية لهذه الدول فقد بلغ معدل التضخم فيها نسبة ٣٣٪ في عام ١٩٧٤ ، وتجدر الإشارة إلى ان هذا المعدل لم يقل عن ٣٠٪ في السنوات اللاحقة وحتى عام ١٩٧٧ .

وبالنسبة إلى أسعار المواد الأولية التي تنتجها هذه الدول فقد تدنت عن مستوى أسعار عام ١٩٧٧ ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مداخيلها من صادراتها إلى الخارج . ومما زاد في الطين بلة تزايد حجم استيراد هذه الدول للبضائع الأجنبية تلبية للطلب المحلي ، ومن البديهي أن ينجم عن ذلك موجة جديدة من ارتفاع مستويات الأسعار في البلدان المذكورة .

أما في الدول الرئيسية المصدرة للنفط فقد حصل فيها تغيير عميق في السياسات الاقتصادية العامة على اثر ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً منذ أربع سنوات . وكانت هذه السياسة الجديدة تدور حول تطوير الاقتصاد القومي تطويراً جذرياً وبأسرع وقت ممكن . ولكن هذه الدول اضطرت في أواخر عام ١٩٧٦ إلى تقييد هذه السياسة التوسعية للحد من حجم الطلب المحلي ومحاربة التضخم النقدي .

ثانياً: الوضع الاقتصادي في لبنان

عرف الاقتصاد اللبناني في عام ١٩٧٧ وفي النصف الأول من عام ١٩٧٨ انتعاشاً ملحوظاً في غالبية قطاعاته في أعقاب المحنة الكبرى التي ألمت بلبنان خلال أحداث سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وتوقف زخم التطور الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٨ نتيجة لعودة الاضطرابات والتوتر الأمني .

وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية شاملة للتطور الاقتصادي في السنوات الأخيرة بسبب توقف أعمال مديرية الإحصاء المركزي منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن ، فإننا سنحاول اللجوء إلى بعض التقديرات والمؤشرات غير الرسمية لتتبع النشاط الاقتصادي في لبنان ، وتحليل بعض مرافقه وإحصاءاته الأولية .

أ - القطاع الزراعي

كان القطاع الزراعي قبل عام ١٩٧٥ يساهم بنسبة ٩٪ تقريباً من مجمل الناتج القومي . وفي عام ١٩٧٧ ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ١٥٪ بالنظر إلى تراجع قطاعي الصناعة والخدمات بسبب الأحداث السابقة .

١ - حركة صادرات الفاكهة في عام ١٩٧٧

ان الفواكه اللبنانية تحتل مركز الصدارة في حركة الصادرات الزراعية وتأتي في المقدمة الحمضيات والتفاح. ويظهر الجدولان التاليان هذه الحركة^(١).

جدول رقم - ١ -

الصادرات الاجمالية من الفاكهة

السنة	الكمية (بالاف الاطنان)	نسبة الزيادة (+) او الانخفاض (-) من سنة ١٩٧٤ الى ١٩٧٧
١٩٧٤	٣٣٨	
١٩٧٥ (٧ اشهر)	٢١٤	
١٩٧٦	٢٢٩	- ٣٢٪
١٩٧٧	٣٠٩	- ٨٪

جدول رقم - ٢ -

النسب المئوية لاهم انواع الصادرات الى مجمل الصادرات من الفاكهة

	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٧٧
تفاح	٢٢,٤٪	٣٥,٨٪	٣٠٪
حمضيات	٦٦,٦٪	٥٥,٢٪	٥٨٪
موز	٠,٩٪	٠,٧٪	٠,٤٪
اصناف اخرى	١٠٪	٨,٣٪	١١,٦٪

يتبين من هذه الإحصاءات أن صادرات الفاكهة قد انخفضت بصورة عامة بسبب أحداث عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦.

٢ - الإنتاج الحيواني

لقد تأثر الإنتاج الحيواني بشكل بارز من جراء الأحداث. وهذا ما تظهره المقارنة الآتية بين أرقام عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧.

(١) غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

جدول رقم - ٣ -

نوع الحيوان	العدد ١٩٧٤	العدد ١٩٧٧
ابقار حلب مؤصلة	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠
ابقار محلية	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
اغنام وماعز	٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
دجاج بياض	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
فروج	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠

- غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

جدول رقم (٤)

تطور صادرات الفاكهة من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٧ (الوزن بالطن)

نسبة الزيادة (+) او الانخفاض (-) من سنة ١٩٧٤ الى ١٩٧٧	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٤	
٢٤ - %	٩١٨٧٨	٥١١٥٣	١٢١٢٩١	التفاح
٨ - %	١٢٩٠٤٤	١٠٥٥٣٣	١٤٠٦٩٧	البرتقال
٤٠ - %	٢٢٠٥٢	٣٣٠٨٩	٣٦٨٢٠	الحامض
٢٠٥ + %	١٩٨٨١	١٠٦٥٥	٦٥١٧	اليوسفي
٢٦٧ + %	٨٥٠١	٢٩٧٠	٢٥٢٠	الكريون
٨٥ - %	١٠٢٤	٢٢١٥	٢٣٩٣	الموز
١٠ + %	١١٥٢٢	٦٣٢٧	١٠٤٧٨	العنب
٣٨ + %	٨٤٥٥	٥١٠٧	٦١٢٣	الاجاص
٥٠ + %	٣٦١٩	٢٥٠٣	٢٤٠١	الدراق
٢٣ - %	١٦٥٠	١٨٤٣	٢١٥٨	الاكدنيا

نسبة الزيادة (+) او الانخفاض (-) من سنة ١٩٧٤ الى ١٩٧٧	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٤	
٪٧٣+	٤٣١٦	٢٧٩٣	٢٤٩٣	الخبوخ والجنارك
٪١+	١٤٢٢	١٧٧١	١٤٠٢	السفرجل
٪٢١+	١٤٥٨	٢٤٧٧	١٢٠١	المشمش
٪٢١٨+	٣٣٢٣	٨	١٠٤٤	الكرز
٪٢٠٧+	٣٩٣	١١٩	١٢٨	الرمال
٪١٥+	٥٢٤	١٦٤	٤٥٢	فواكه اخرى
٪٨ -	٣٠٩٠٦٢	٢٢٨٧٣٠	٣٣٨١١٨	المجموع العام

- غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

ب - القطاع الصناعي

ان القطاع الصناعي في لبنان هو من القطاعات الأكثر تضرراً بالأحداث التي تفجرت منذ أوائل عام ١٩٧٥. فقد أتت الحرب اللبنانية على حوالي ٢٠٪ من الرأسمال الثابت المستثمر في هذا القطاع.

وقد قدرت الرساميل الموظفة في القطاع الصناعي بحوالي ٢٠٠٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٣ و ٢٢٥٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٤. كما قدر عدد العاملين في هذا القطاع بحوالي ١٢٠,٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٤. هذا العدد قد تدنى بنسبة كبيرة خلال الأحداث.

ومن أهم المشكلات التي واجهتها الصناعة اللبنانية من جراء الأحداث ما يلي:

- نقص السيولة النقدية.
- الأعباء المالية الضخمة (من ديون وأجور وغيرها...) التي تراكمت خلال الأحداث.
- هجرة عدد كبير من الأيدي العاملة الماهرة إلى الخارج.
- الارتفاع المتزايد في الأجور، وأسعار المواد الأولية، وبعض عناصر الكلفة.

- المنافسة الشديدة التي واجهتها في الأسواق الخارجية .
 - عدم استتباب الأمن واختلال الاستقرار السياسي .
- هذا وقد قامت الحكومة منذ مطلع عام ١٩٧٧ بإجراءات عديدة لمساعدة القطاع الصناعي على النهوض .

ومن أهم هذه الإجراءات تخصيص قروض للمؤسسات الصناعية والسياحية القادرة على استئناف نشاطها، وذلك عن طريق مجلس الإنماء والاعمار، وقد بلغ مجموع ما خصص من قروض حتى تموز ٣٠٠ مليون ل.ل. ويضاف إليها مائة مليون ل.ل. تقدمها المصارف الخاصة المشتركة في هذه القروض، فضلاً عن تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون ل.ل. كقروض بكفالة الدولة . وكذلك منحت تسهيلات لمديني المصارف المتضررين بموجب المرسوم الاشتراعي وتشجيعها .

هذا وقد قدرت نسبة استئناف النشاط الصناعي في عام ١٩٧٧ بمعدل ٦٥٪ مما كان عليه في عام ١٩٧٤ . وقد بلغ الإنتاج الصناعي في عام ١٩٧٤ ما يفوق ملياري ل.ل. مقابل حوالي ١٦٠٠ مليون ل.ل. بالأسعار الثابتة في عام ١٩٧٧ .

ويستنتج من إحصاءات جمعية الصناعيين ان قيمة الصادرات الصناعية في عام ١٩٧٧ بلغت ٨٣٦ مليون ل.ل. وهو المستوى الذي سجلته في عام ١٩٧٤ بالأسعار الجارية . وهذا يعني - إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع أسعار السلع والعملات الأجنبية - ان الكميات المصدرة في عام ١٩٧٧ كانت أقل من الكميات المصدرة في عام ١٩٧٤ .

وكانت أهم السلع الصناعية المصدرة المنتجات المنجمية والمعدنية، وقد بلغت نسبتها حوالي ٣٨٪ من المجموع .

وتجدر الإشارة إلى أن ٩٣٪ من المصدرات الصناعية قد وجهت إلى البلاد العربية في عام ١٩٧٧ مقابل ٨٧,٧٪ في عام ١٩٧٤ .

ومن أهم المواد المصدرة:

- مواد البناء (٤١٪ من مجموع الصادرات) .
- الآلات والمعدات اليدوية والآلية والكهربائية (٨٪) .
- المنتجات الكيماوية (٨٪) .
- الورق ومصنوعاته (٥٪) .
- مواد نسيجية ومنتجاتها (٥٪) .

١ - المحروقات

لم تتوفر لدينا معلومات إحصائية رسمية بالنسبة إلى حركة المصافي . ولكن يمكن القول بصورة عامة أن الاختلال والتوقف الدوري لهذا القطاع خلال الأحداث تسبب في تدني الإنتاج الأمر الذي أدى إلى نقص كبير في هذا الحقل ، وبالتالي إلى استيراد كميات كبيرة من المحروقات وخاصة في عام ١٩٧٦ . وقد استعادت المصافي نشاطها الطبيعي خلال عام ١٩٧٧ حيث تأمنت حاجة الاستهلاك المحلي .

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الأسعار المحلية للمحروقات التي فاقت ١٠٠٪ نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار العالمية للنفط الخام ، ساعدت الدولة على التخفيف من دعمها لأسعار المحروقات ، مما أدى إلى الحد من أعباء الخزينة .

٢ - الكهرباء

ان قطاع الكهرباء كان من أكثر القطاعات تأثراً بالأحداث ولا نملك تقديرات إحصائية للإنتاج الكهربائي خلال الأحداث وبعدها ، وكذلك لا توجد تقديرات إحصائية للاستهلاك الحقيقي . ولكن يمكن القول بصورة عامة ان الأحداث أدت إلى انقطاع التيار الكهربائي في العاصمة والضواحي وفي المحافظات لفترات طويلة ومتكررة .

وقد تحسن هذا الوضع في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ حيث أخذ يقترب شيئاً فشيئاً من المستوى الطبيعي حتى نهاية عام ١٩٧٨ . ويمكن القول أن الطلب على الطاقة بدأ يشير في أوائل عام ١٩٧٩ إلى الارتفاع حتى بالنسبة إلى مستوى عام ١٩٧٤ .

٣ - البناء

ان الأحداث أثرت تأثيراً بالغاً في قطاع البناء ، لاسيما في العاصمة بيروت وفي مناطق القتال والتوتر .

وتفيد إحصاءات بلدية بيروت أن رخص البناء التي منحت في عام ١٩٧٧ ابتداء من أول آذار قد بلغت ١٠٨ رخص ، وهي تعادل مساحة ١٣٥٢٢ متراً مربعاً في مقابل ٤١٠ رخص بمساحة ٦٦٥٠٠٠ متر مربع في عام ١٩٧٤ .

ويتبين من الجدول التالي ان حركة البناء في المناطق الواقعة خارج بيروت وطرابلس قد انخفضت عام ١٩٧٧ بنسبة ٥٩٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٤ .

جدول رقم - ٥ -

حركة البناء في لبنان من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٧
(ما عدا بيروت وطرابلس)^(١)

السنة	عدد الرخص	المساحة م ^٢	متوسط المساحة بالرخصة م ^٢	قيمة البناء بآلاف ل.ل.	قيمة المتر المربع ل.ل.
١٩٦٩	٥٥١٣	٢٠٣٨٠٢٥	٣٧٠	٢٤٤٥٦٣	١٢٠
١٩٧٠	٤٢١٨	١٦٧١٢١٧	٣٩٦	٢٠٠٥٦٤	١٢٠
١٩٧١	٧٢٤٣	٢٣٢١٤٧٥	٣٢١	٢٨٧٥٧٧	١٢٤
١٩٧٢	٩٨٩٨	٤٩٧٢٩٥٨	٥٠٢	٥٩٦٧٥٤	١٢٠
١٩٧٣	٥٣٧١	٢٧٥١٩٠٠	٥١٢	٥٥٠٣٨٠	٢٠٠
١٩٧٤	٤٨٥٨	٣٤٦٠٧٥٩	٧١٢	٦٩٢١٥٩	٢٠٠
١٩٧٧	٢٨٣٢	٢٠٣٦٣٠٢	٧١٩	١٤٥٢٤١١	٧١٣

أما كلفة الأبنية المشادة فقد ارتفعت بما يزيد عن مئة بالمئة وذلك بسبب ارتفاع تكاليف البناء من أجور ومواد مختلفة. وقد قدرت كلفة بناء المتر المربع بحوالي ٧١٣ ل.ل. خلال عام ١٩٧٧ مقابل ٢٠٠ ل.ل. خلال عام ١٩٧٤ وقد زادت هذه التكاليف بنسبة كبيرة جداً في عام ١٩٧٨.

وبالإضافة إلى الارتفاع في تكاليف البناء الذي عم جميع المناطق اللبنانية فإن أثمان العقارات قد ارتفعت بدورها ارتفاعاً عمودياً الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الأبنية والشقق زيادة جنونية، وكذلك ارتفعت قيمة بدلات الإيجار الجديدة بنسبة كبيرة جداً. ويعود السبب الرئيسي لهذا الوضع إلى تردي الأوضاع الأمنية.

وللمساهمة في حل أزمة السكن لذوي الدخل المحدود والمتوسط أنشأت الدولة بتاريخ ١٥/١/١٩٧٧ مصرف الإسكان برأسمال قدره خمسون مليون ل.ل. وأجازت له قبول الودائع التي تفوق استحقاقاتها الستين، والاقتراض لتمويل أكبر عدد ممكن من المساكن.

كما أنطت الدولة بوزارة الإسكان بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٢٠ تاريخ ٢٤/٢/١٩٧٧ منح المالكين المتضررين من جراء الأحداث قروضاً طويلة الأجل بفوائد مخفضة.

(١) مصرف لبنان.

٤ - الترابة

هناك ثلاثة معامل ترابة في لبنان يعمل فيها حوالي ٢٠٠٠ عامل .
وقد تأثر إنتاج الترابة بأحداث عامي ٧٥ و٧٦ ، حتى أن المعامل توقفت عن الإنتاج بضعة أشهر . وابتداء من عام ١٩٧٧ استأنفت إنتاجها حتى بلغ في عام ١٩٧٨ مستوى تجاوز مستوى عام ١٩٧٤ .

ان سعر الطن الذي ارتفع من ٦٧ ل.ل. إلى ١٦٥ ل.ل. في أوائل عام ١٩٧٧ نتيجة لارتفاع أسعار الكلفة (المحروقات والأجور والمواد الأولية) وازدياد الطلب في الخارج ، ولأسباب محلية أخرى ، عاد وانخفض إلى ١٣٣ ل.ل. بفعل تدخل الدولة ، ولكن هذا التدخل من قبل الدولة لم يمنع هذه الأسعار من الارتفاع مجدداً ارتفاعاً كبيراً في عام ١٩٧٨ ، مما دعا إلى السماح بالاستيراد من الخارج .

كانت حصة التصدير تمثل ٢٩٪ من الإنتاج في عام ١٩٧٤ . ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٩٪ في عام ١٩٧٧ .

. جدول رقم - ٦ -

حركة الترابة لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ بالاف الاطنان^(١)

١٩٧٧ - ١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٤	
٦٧٪	١١٧١,٧	١٧٤٤	الإنتاج
٥٣٪	٧٠٤,٣	١٣٢٩	الاستهلاك
٩٠٪	٤٥٦,٥	٥٠٨	التصدير

ج - السياحة

كان القطاع السياحي خلال الأحداث وبعدها أشد القطاعات الاقتصادية تضرراً بالأزمة اللبنانية . فقد توقفت تيارات السياح العرب والأجانب خلال القسم الأخير من عام ١٩٧٥ وفي عام ١٩٧٦ بكامله . كما دمرت الحرب عدداً من الفنادق الفخمة وألحقت أضراراً بالغة بعدد آخر من الفنادق والمؤسسات السياحية .

وبالاستناد إلى المعلومات المستمدة من المجلس الوطني للسياحة قدر عدد النزلاء الأجانب

(١) مصرف لبنان .

في الفنادق في عام ١٩٧٧ بحوالي ١٢٢ ألف شخص أي ما يوازي ١٩٪ فقط من العدد الذي سجل في عام ١٩٧٤ .

والجدول التالي يلقي الضوء على الحركة الفندقية في لبنان في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ .

جدول رقم - ٧ -

الحركة الفندقية^(١)

النشاط الفندقي عام ٧٧ بالنسبة لعام ٧٤	١٩٧٧	١٩٧٤	
١٩٪	١٢١٧٠٠	٦٤٥٦٦٩	عدد النزلاء الاجانب في فنادق بيروت
٦٢٪	٣٩٧٣	٦٤٣٤	عدد الغرف في فنادق بيروت
٣٢٪	٢٢,٣٪	٦٩,٤٪	النسبة المئوية لاشغال الغرف
١٨٪	٤١٦٤٠١	٢٣٠٧١٢٢	عدد الليالي في فنادق بيروت
٢٦٪	١١٤٧٨٦	٤٣٦٧٧٥	عدد الليالي في الفنادق الساحلية

ونتيجة للأضرار التي أصابت أهم الفنادق الكبرى، ولاحتلال بعض الفنادق الأخرى من قبل المهجرين أو المقاتلين، تدنت نسبة إشغال الغرف في فنادق بيروت إلى ٢٢٪ في عام ١٩٧٧ مقابل ٦٩٪ في عام ١٩٧٤ . وكذلك انخفض عدد الليالي التي قضاها النزلاء في فنادق بيروت بنسبة ٨٢٪ .

واثر تدهور النشاط السياحي، هبطت الموارد السياحية من ٩٦٧ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٢٠٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٧، ومن البديهي القول بأن القطاع السياحي لن يستعيد نشاطه وتطوره إلا بعودة الأمن والاستقرار إلى البلد.

د - التجارة

١ - التجارة الداخلية

على أثر الخراب الذي حل في الوسط التجاري للعاصمة، أنشئت في المناطق والأحياء

(١) مصرف لبنان.

المختلفة لمدينة بيروت وضواحيها أسواق تجارية جديدة لتأمين أهم الحاجات الاستهلاكية والخدمات الضرورية للمواطنين. وتبع هذا التطور الجديد في الجغرافيا التجارية للعاصمة وضواحيها ارتفاع مطرد في الأسعار وذلك لأسباب عديدة أهمها:

- تشتت الأسواق التجارية وصغر حجمها مما أدى إلى ضعف المنافسة أو غيابها تماماً.
- اضطراب عدد من التجار إلى دفع بدلات إيجار مرتفعة وخلوات باهظة لمتاجرهم الجديدة.
- الوضع الأمني وما رافقه من إقفال مرفأ بيروت وتقلص حركة الاستيراد وبالتالي تراجع المنافسة.
- عامل التضخم النقدي، والارتفاع العام في مستوى الأسعار، واضطراب العرض والطلب.
- الارتفاع العالمي في الأسعار.

٢ - التجارة الخارجية

نشرت غرفة التجارة والصناعة في بيروت إحصاءات للصادرات اللبنانية في عام ١٩٧٧. وقد بلغت قيمة الصادرات المصادق على منشئها بشهادات صادرة عن الغرفة في بيروت، ١٥٣٧ مليون ل.ل. ومن هذا التقدير استنتجت الغرفة أن القيمة الإجمالية للصادرات اللبنانية في عام ١٩٧٧ قد بلغت ٢٣٦٠^(١) مليون ل.ل. مقابل ١٧٤٠ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٤.

وتمثل صادرات مواد البناء وأهمها الترابية حوالي ٤٠٪ من مجموع الصادرات، كما قدرت نسبة الصادرات الزراعية والغذائية بحوالي ٢٤٪.

ويلاحظ ان الزيادة المقدرة لعام ١٩٧٧ في قيمة الصادرات وهي ٣٦٪ تعكس في الدرجة الأولى ارتفاع أسعار المنتجات والسلع المصدرة. وتكفي الإشارة هنا إلى الارتفاع الكبير في أسعار الترابية الذي تجاوز ٢٠٠٪ في العام المذكور.

أما بالنسبة للمستوردات فلم تتوفر معلومات كافية عنها. وإذا ما أخذنا العائدات الجمركية كمؤشر أولي، يتبين أن مجموع عائدات عام ١٩٧٧ كانت معادلة تقريباً لعائدات عام ١٩٧٤. ولكن انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للعملة الأجنبية التي يتم الدفع بواسطتها من جهة، وارتفاع مستوى الأسعار العالمية للسلع المستوردة والخدمات المختلفة العائدة لها من جهة أخرى، يسمح لنا بالقول بأن الكميات المستوردة خلال عام ١٩٧٧ أقل مما كانت عليه في عام ١٩٧٤ بنسبة كبيرة كما يتضح من حركة النقل البحري.

(١) بالاستناد إلى شهادات المنشأ الممنوحة من الغرف التجارية الأخرى في لبنان، ومن بعض الإدارات الرسمية (وزارات الزراعة والصناعة ومكتب الفاكية).

هـ - النقل والمواصلات

١ - النقل الجوي

استرد النقل الجوي خلال عام ١٩٧٧ قسماً لا يستهان به من نشاطه . وقد بلغ عدد الطائرات التي هبطت والتي أقلعت من مطار بيروت ٢٣٧٧٧ طائرة في عام ١٩٧٧ . وهذا العدد يمثل حوالي ٥٤٪ من حركة الطائرات في عام ١٩٧٤ . وكانت هذه النسبة في أوجها في النصف الثاني من العام المذكور .

وكذلك ارتفعت حركة المسافرين ولكن بنسبة أقل ، وقد قدرت هذه الحركة في عام ١٩٧٧ بحوالي ٥٠٪ مما كانت عليه في عام ١٩٧٤ .

أما فيما يتعلق بالركاب العابرين فلم تتجاوز نسبتهم ١٢٪ في عام ١٩٧٧ مما كانت عليه في عام ١٩٧٤ .

٢ - النقل البحري

لقد تسببت الأحداث لاسيما في العاصمة بيروت بتدني حركة مرفأ بيروت أو توقفها تماماً في بعض الفترات ، وبازدياد النشاط البحري لبعض المرافئ الأخرى وخاصة مرفأ طرابلس وصيدا وجونية .

وفي عام ١٩٧٧ أخذ مرفأ بيروت يستعيد نشاطه شيئاً فشيئاً مع انفراج الوضع الأمني ، بعد أن أصيب بخسائر فادحة في الأبنية والتجهيزات والبضائع قدرت بحوالي ملياري ليرة لبنانية . وبالمقارنة مع عام ١٩٧٤ ارتفعت نسبة عدد السفن التي رست في مرفأ بيروت من ١٢٪ في كانون الثاني ١٩٧٧ إلى ٨٨,٥٪ في كانون الأول ١٩٧٧ .

وهكذا يكون المتوسط السنوي لحركة السفن في ذلك العام حوالي ٧٠٪ (بالنسبة لعام ١٩٧٤) .

أما حجم البضائع المفرغة فقد بلغ ٦٠٪ من مجموع عام ١٩٧٤ (٢١٪ في كانون الثاني ١٩٧٧ ، و٧٤٪ في كانون الأول ١٩٧٧) بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٢١٪ من البضائع المشحونة من مرفأ بيروت .

ومن الملاحظ ان حركة الترانزيت للبضائع قد هبطت بنسبة كبيرة (- ٧٣٪) وذلك نتيجة لتوقف الترانزيت إلى العراق وعبور الفوسفات الأردني ، وبسبب ضيق مساحات التخزين وارتفاع التكاليف المختلفة .

أما المرافئ اللبنانية الأخرى فلم تتأثر كثيراً بالأحداث. فقد استمر مرفأ طرابلس في نشاطه حيث بلغت البضائع المفرغة فيه حوالي ٧٩٦ ألف طن في عام ١٩٧٧ مقابل ٥٨٧ ألف طن في عام ١٩٧٤، وما يزيد على ٧٠٠ ألف طن في عام ١٩٧٥ وحوالي ٤٤٣ ألف طن في عام ١٩٧٦. أما البضائع المشحونة من مرفأ طرابلس فكانت في انخفاض مطرد منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٧.

وبالنسبة إلى مرفأ صيدا فقد رست فيه ١٣ باخرة عام ١٩٧٥ و ١٧٠ باخرة عام ١٩٧٦. وبلغت حمولة البضائع المفرغة فيه حوالي ٤٦٦ ألف طن في عام ١٩٧٦، و ٣٦٠ ألف طن خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٧٧.

وقد ارتفعت عائدات بلدية صيدا نتيجة لزيادة حركة المرفأ في عام ١٩٧٦ إذ بلغت ١٤٦٢٥٢٥ ل.ل.، كما بلغت حصة الخزينة من العائدات الجمركية من مرفأ صيدا ١١٣١٢٧٩٥ ل.ل. في العام المذكور.

أما مرفأ جونبة فقد تحول إلى مرفأ تجاري استوعب من البضائع ما حمولته ٢٢٠٤٧٢ طناً خلال الأشهر الثمانية الأخيرة من عام ١٩٧٦.

و - بورصة بيروت

استعادت بورصة بيروت نشاطها في مطلع شهر أيلول من عام ١٩٧٧. وبلغت قيمة المبادلات التي أجريت فيها خلال أربعة أشهر ٤٣٤٦٦ سهماً بقيمة ٧٦٧٥٥٠٦ ل.ل. في مقابل ٢٨٥٢٦٥ سهماً بقيمة ٤٩١٠٧٥٥٥ ل.ل. في عام ١٩٧٤. وقد مثلت حركة الأسهم الصناعية ٧٠٪ من مجموع المبادلات.

ثالثاً: القطاع المصرفي والمالي

ان القطاع المصرفي في لبنان هو من القطاعات التي لم تتأثر كثيراً بالأزمة، فالأضرار التي لحقت بهذا القطاع لم تحل بينه وبين متابعة نشاطه وتجاوز الصعوبات المختلفة التي واجهها.

يبلغ عدد المصارف حالياً ٨١ مصرفاً بعد افتتاح مصرفين جديدين في عام ١٩٧٨. وقد اضطرت المصارف بسبب الأحداث إلى زيادة عدد فروعها خارج الوسط المصرفي.

هذه التغييرات حملت مصرف لبنان على إعادة النظر في أنظمتها خلال عام ١٩٧٨ لمواجهة التطورات الجديدة.

ويستنتج من الإحصاءات الأخيرة التي نشرها مصرف لبنان ما يلي:

أولاً - ان الموارد المصرفية قد تزايدت بنسبة كبيرة ففي عام ١٩٧٧ بلغ معدل الزيادة ٤٣٪ أي ما يعادل بالأرقام الإجمالية ٣٥٠٦ ملايين ل.ل. ويعود ارتفاع هذه الموارد، من جهة إلى عودة رؤوس الأموال التي هاجرت خلال أحداث عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، ومن جهة أخرى إلى المبالغ النقدية الطائلة التي أرسلت إلى لبنان من الخارج من قبل الأيدي العاملة اللبنانية الكبيرة التي غادرت البلاد أثناء الأحداث طلباً للعمل وللکسب.

وفي عام ١٩٧٨ تباطأت حركة الموارد القادمة إلى لبنان بنوعيتها بالنظر إلى تبدل الأوضاع في لبنان.

وفي نهاية أيار عام ١٩٧٨ كان تزايد الودائع المصرفية منذ كانون الأول ١٩٧٧ قد وصل إلى ١٠٨٥ مليون ل.ل. وفقاً للإحصاء الأخير لمصرف لبنان كما يتضح من البيان التالي: ^(١)

تزايد الودائع المصرفية كانون الثاني ١٩٧٧ (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٨/٥/٣١	١٩٧٧/١٢/٣١	
٩٧٥٥	٨٧١٥	١ - حسابات الادخار
١٤٢٥	١٤٠٨	٢ - حسابات الشكات
١٧٠٩	١٧٢١	٣ - الحسابات الجارية
٥٦٧	٥٢٧	٤ - ودائع مع اشعار مسبق
١٣٤٥٦	١٢٣٧١	المجموع

ثانياً - وعلى الرغم من تزايد الموارد يلاحظ أن التوظيفات كانت بطيئة، إذ لم يخصص سوى ثلث الموارد المذكورة لتمويل الاقتصاد اللبناني، بينما وظفت المبالغ المتبقية في الأسواق الأجنبية.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٧٨ ارتفعت قيمة التوظيفات بما يعادل ٦٠٠ مليون ل.ل. استعمل قسم كبير منها في تمويل الاقتصاد، كما يتبين من البيان التالي: ^(١)

(١) مصرف لبنان.

(بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٨/٥/٣١	١٩٧٧/١٢/٣١	
٥٦٥٥	٥٧٧٠	١ - توظيفات في الخارج
٨٧٢٤	٧٩١٩	٢ - سلفات للاقتصاد
١٤٣٧٩	١٣٦٨٩	المجموع

يظهر مما تقدم أن هناك فائضاً في السيولة في القطاع المصرفي، وهو ناجم عن عدم تطور الاستعمالات بنفس المعدل لتطور الموارد المصرفية. ويعود السبب في ذلك إلى نقص الاستثمارات في الاقتصاد الوطني من قبل المصارف والمودعين بالنظر إلى الحذر والتردد. وإلى الهزات المتكررة التي عرفها عام ١٩٧٨.

وقد مهدت وزارة المالية لبعض الاستعمالات الجديدة عن طريق الإجراءات التالية:

- إصدار سندات خزينة.
- تأمين قروض مكفولة من الدولة للمؤسسات الصناعية والسياحية التي تضررت بالأحداث.
- تأمين قروض مقدمة من مجلس الانماء والاعمار ومن المصارف للمؤسسات الصناعية والسياحية والصحية المتضررة.

هذا وان توتر الأوضاع في لبنان في الفصل الأخير من عام ١٩٧٥ وخلال عام ١٩٧٦ أدى بصورة طبيعية إلى تراجع سعر الليرة اللبنانية ابتداء من شهر أيلول عام ١٩٧٥ وذلك بالنسبة للدولار الأميركي ولمعظم العملات الأجنبية القوية كالمارك الألماني والين الياباني والفرنك السويسري.

وتبين الإحصاءات المصرفية أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات لمجمل عام ١٩٧٥ هبط إلى حوالي ٣٩ مليون دولار أميركي. وفي عام ١٩٧٦ سجل ميزان المدفوعات اللبناني ولأول مرة منذ سنوات عجزاً إجمالياً بلغ حوالي ٢٢٨ مليون دولار أميركي.

وإذا كان هذا العجز من الأسباب التي أثرت في سعر صرف الليرة اللبنانية. فإن الشلل الذي حل بالاقتصاد الوطني والتحسبات المستقبلية لوضع لبنان الاقتصادي والسياسي كانا من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الليرة اللبنانية.

ومع تأزم الحالة الأمنية في الفصل الأخير من عام ١٩٧٥ هبط المتوسط الشهري لسعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار شيئاً فشيئاً إلى ٢٤٥ ق.ل. للدولار في الشهر الأخير من عام

١٩٧٥. ثم استقر هذا السعر بين ٢٥٠ و ٢٤٧ ق.ل. للدولار خلال الفصل الأول من عام ١٩٧٦. ولكن استمرار الأزمة واتجاهها نحو التصعيد أديا إلى تدهور سريع في قيمة الليرة اللبنانية حتى وصل المتوسط الشهري لليرة اللبنانية في أيلول عام ١٩٧٦ إلى ٣٣٠,٩٠ ق.ل. للدولار الأميركي.

واثر حلول العهد الجديد، والتفاؤل العام بقرب انفراج الأزمة استعادت الليرة اللبنانية بعض متانتها فبلغ المتوسط الشهري لسعر الليرة اللبنانية في تشرين الثاني ١٩٧٦ مبلغ ٢٨٤ ق.ل. للدولار. غير أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً، مما أدى إلى انكفاء سعر الصرف بالنسبة لليرة اللبنانية في عام ١٩٧٧، وذلك على الرغم من تدهور قيمة الدولار في الأسواق العالمية. وقد بلغ متوسط سعر الصرف لليرة اللبنانية في شهر آب ١٩٧٧ حوالي ٣١٢ ق.ل. للدولار.

وقد لا يكون هناك مبرر اقتصادي أو مالي كاف لهذا الهبوط في سعر الليرة اللبنانية خلال عام ١٩٧٧.

فقد سجل ميزان المدفوعات اللبناني تحسناً كبيراً اثر عودة الأمن والاستقرار، ودخول رؤوس أموال بكميات ضخمة إلى لبنان، واستعادة الاقتصاد الوطني لنسبة لا بأس بها من نشاطاته وخاصة فيما يتعلق بحركة التصدير ولو على نطاق محدود. وتشير الإحصاءات المصرفية إلى أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات اللبناني خلال عام ١٩٧٧ قدر بحوالي ٦٩ مليون دولار أميركي.

ويعود السبب الرئيسي لانخفاض قيمة الليرة اللبنانية في تلك الحقبة إلى المضاربات في سوق القطع المحلي.

ولكن استمرار التحسن في ميزان المدفوعات اللبناني، والضغط المستمر على سعر الدولار في الأسواق العالمية أديا منذ شهر آب من عام ١٩٧٧ إلى التحسن في سعر الصرف لليرة اللبنانية، لاسيما في شهر كانون الأول من ذلك العام حيث انخفض سعر الدولار بالنسبة لليرة اللبنانية من ٣٠٧,٥ ق.ل. في مطلع الشهر المذكور إلى ٣٠٠ ق.ل. في نهايته.

وهكذا يمكن أن نستنتج من تراجع سعر الليرة اللبنانية بسبب الأحداث بالنسبة للعملة الأجنبية الرئيسية أن انخفاض قيمة الليرة اللبنانية أدى إلى ارتفاع أسعار الاستيراد من الخارج. يضاف إلى ذلك ظاهرة ارتفاع الأسعار بصورة مطردة في بلدان المنشأ.

ويتبين مما تقدم ان كلا العاملين ساهما في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق اللبنانية.

جدول رقم - ٨ -

المتوسط الشهري لاسعار الدولار الاميركي بالقروش اللبنانية
خلال السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧^(١)

١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٢٩٩,٢٦	٢٥٠	٢٣٠	٢٤٨,٦١	كانون الثاني
٣٠٥,٢٦	٢٤٧	٢٢٨	٢٤٠,٧٥	شباط
٣٠٣,٨٢	٢٤٧,٤٠	٢٢٥	٢٣٩,١٤	اذار
٣٠٤,٠٧	-	٢٢٤	٢٢٨,٩٨	نيسان
٣٠٥,٨٥	-	٢٢٤	٢٣٢,٢٨	ايار
٣٠٧,٠٧	-	٢٢٣	٢٣٠,٦٣	حزيران
٣١١,٨٦	٣٢٢,٥٠	٢٢٦	٢٢٦,٦٧	تموز
٣١١,٩٩	٣٢٨,٤٨	٢٢٨	٢٢٧,٤٥	اب
٣١١,٤٨	٣٣٠,٩١	٢٢٨	٢٢٥,٧٤	ايلول
٣٠٩,٦٨	٣١٧,٧٦	٢٣٦	٢٢٣,٤٨	تشرين الاول
٣٠٧,٣٤	٢٨٤,٠٥	٢٣٨	٢٣٦,٢٠	تشرين الثاني
٣٠٤,٦٥	٢٨٩,٤٩	٢٤٥	٢٣٣,٣٨	كانون الاول
٣٠٦,٨٦	-	٢٢٩,٤٢	٢٣٢,٧٨	المتوسط الشهري

رابعاً: السياسة المالية

تابعت الحكومة الخطوط العريضة للسياسة المالية العامة التي انتهجتها في العام المنصرم. وكانت هذه السياسة تقوم على الأسس التالية:

- ١ - مساعدة بعض القطاعات الاقتصادية المتضررة من جراء الأحداث، ومدها بالقروض اللازمة لإعادة بناء قدراتها الإنتاجية والنهوض من كبوتها.

(١) مصرف لبنان.

٢ - إقرار التدابير الممكنة للتخفيف من الأعباء الضريبية لاسيما بالنسبة للضرائب المباشرة، بالنظر للوضع الراهن، وريثما يتم وضع التشريع الضريبي الجديد.

٣ - تنفيذ الزيادات التي أقرت على المرتبات والأجور منذ بداية عام ١٩٧٨ في القطاعين العام والخاص، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٤١٥ ل.ل.

٤ - التوسع في الإنفاق العام في حقول التعليم، والصحة العامة، والخدمات الاجتماعية، والتعاونيات، والاعمار، مع التزام الدولة بمبدأ الحد من النفقات الإدارية العادية، بما في ذلك التوقف عن التوظيف في الإدارات العامة.

٥ - تأمين السيولة اللازمة لجميع المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات بشكل أتاح لها متابعة ممارسة مهامها ومسؤولياتها بصورة منتظمة: (مرفأ بيروت، مصلحة كهرباء لبنان، إدارة حصر التبغ والتنباك، مختلف المصالح المائية وغيرها...).

٦ - متابعة الاهتمام بوضع تشريع ضريبي جديد يتلاءم مع النظم الضريبية الحديثة، ومع أوضاع لبنان الاقتصادية والاجتماعية، ومع العدالة الضريبية.

أما فيما يتعلق بالموازنة العامة بنوع خاص وعلى الرغم من عصر النفقات وقصرها على الحاجات الملحة، فقد بلغ عجز الموازنة عام ١٩٧٧ ما يقارب ٥٧٧ / مليون ل.ل. وعجز موازنة عام ١٩٧٨ حوالي ٨٥٧ / مليون ل.ل. ومن المرتقب أن يصل عجز موازنة عام ١٩٧٩ إلى حدود ٩٠٠ / مليون ل.ل.

وبالنظر للعجز المطرد في الموازنة العامة، والعجز الإضافي المترتب نتيجة لتضاؤل عائدات الضرائب والرسوم غير المباشرة في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ بسبب تجدد الاضطرابات الأمنية، ولحاجات الخزينة لتمويل المصالح المستقلة، والمؤسسات العامة، والبلديات، والهيئات المختلفة المرتبطة بعلاقات مالية بالدولة، سعت الحكومة إلى تمويل هذا العجز دون اللجوء إلى مصرف لبنان، وبكلفة زهيدة، وضمن سياسة تمويلية مرنة، فلجأت إلى إصدار سندات خزينة لآجال قصيرة ومتوسطة تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات وبفوائد تبدأ بمعدل ٢,٥ بالمائة (بالنسبة للقسم الأكبر منها) وتنتهي عند حدود ٧ بالمائة، وقد بلغت القيمة الإجمالية للسندات المذكورة حتى الآن حوالي ١٣٠٠ / مليون ل.ل.

وفيما يتعلق بوضع الخزينة اللبنانية فقد استنفد احتياطي الموازنة خلال الأحداث مما اضطر وزارة المالية، آنذاك، للجوء إلى مصرف لبنان لتمويل النفقات العائدة لرواتب الموظفين والأجراء. وبلغ ما استلفته الحكومة حتى نهاية عام ١٩٧٦ حوالي مليار ليرة لبنانية.

وخلال عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ بذلت الدولة جهداً كبيراً لتأمين الواردات. وبلغت الواردات الفعلية في عام ١٩٧٧ / ١٠٥٠ / مليون ل.ل. وفي عام ١٩٧٨ حوالي / ١٠٠٠ / مليون ل.ل. بدلاً من المبلغ الذي قدر في الموازنة لهذه السنة الأخيرة. وهو / ١٤٠٣ / ملايين ل.ل. وذلك بالنظر إلى تجدد الأحداث في النصف الثاني من ذلك العام (١٩٧٨).

والجدول التالي يبين تأثير الواردات الجمركية بمجرى الأحداث بصورة عامة.

جدول رقم - ٩ -

العائدات الجمركية (بملايين الليرات اللبنانية)^(١)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٥٧	١٣	-	٣٩	٢٩	٢٥	كانون الثاني
٥٣	٢١	-	٤١	٣٦	٢٥	شباط
٥٨	٢٧	-	٤٢	٣٨	٣٤	اذار
٥٣	٣٥	-	-	٤٢	٢٨	نيسان
٦٢	٤٢	-	-	٤٣	٢٤	ايار
٦٥ ^(٢)	٤٢	-	-	٤٢	٣٤	حزيران
١٣	٤٠	-	-	٣٩	٢٩	تموز
٣٢	٤٧	-	-	٣٨	٣٠	اب
٢٩	٤١	-	-	٣٩	٣١	ايلول
٢٣	٥٣	-	-	٤٣	٣١	تشرين الاول
٣٦	٦٠	-	-	٤٦	٣٤	تشرين الثاني
٦٠	٥٩	-	-	٣٤	٣٦	كانون الاول
٥٤١	٤٨٠	٦٥	٣٣٦	٤٦٩	٣٦١	المجموع
١١٥,٤	١٠٢,٣	١٣,٩	٧١,٦	١٠٠	٧٧	الرقم القياسي

(١) احصاءات الجمارك.

(٢) أرقام تقديرية.

أما الواردات المقدرة لعام ١٩٧٩ فقد بلغت /١٨١٢/ مليون ل.ل.

ومن البديهي أن الواردات المرتقبة في السنوات المقبلة، حتى في الأجواء الطبيعية، لا يمكن أن تغطي جميع الأعباء المترتبة على الدولة في حقلي النفقات العادية من جهة، ونفقات الاعمار والانماء من جهة ثانية.

هذا الواقع حمل الدولة على طلب المساعدات الملحة، والقروض الميسرة، من الدول العربية خلال مؤتمري القمة في الرياض وفي بغداد، وعلى الدعوة لعقد مؤتمر وزراء المال العرب.

وازاء تأزم الأوضاع الأمنية من جديد، في النصف الثاني من عام ١٩٧٨، اتخذت الحكومة بعض التدابير الاستثنائية لمعالجة المشكلات المالية العائدة للتحقق والجباية والمهل ومرور الزمن والإعفاءات من الغرامات وغيرها، وضمنت هذه التدابير مشروع قانون موازنة عام ١٩٧٩.

والأسباب الموجبة التي فرضت هذه التدابير هي التالية:

أ - تعليق مهل دفع جميع الضرائب والرسوم اعتباراً من ٣٠/٦/١٩٧٨، وذلك بسبب الحوادث التي استؤنفت في أول تموز ١٩٧٨، وتوقيف غرامات التأخير خلال مدة التعليق (المادة ١٩ جديدة من مشروع موازنة عام ١٩٧٩).

ب - تعليق المهل الأخرى العائدة للضرائب والرسوم بما فيها مهل مرور الزمن المتعلقة بالتحقق والتحصيل اعتباراً من ١/١/١٩٧٨، وذلك باعتبار أن قسماً كبيراً من المكلفين لم يتمكنوا من القيام بواجباتهم وفقاً لأحكام القانون خلال الفترة الممتدة من ١/١/١٩٧٨ و١/٧/١٩٧٨ (تاريخ استئناف الأحداث) (المادة ١٩ جديدة من مشروع موازنة عام ١٩٧٩).

ج - إتباع طريقة الإنذار العام بدلاً من الإنذار الشخصي والملاحظات الفردية نظراً لتعذر إبلاغ المكلفين التكاليف الإضافية والتكميلية، وإنذارات الملاحقة الفردية والإنذارات الشخصية في الظروف الراهنة. (المادة ٢٠ جديدة من مشروع موازنة عام ١٩٧٩).

د - الطلب من السلطة التشريعية إعطاء الحكومة حق استصدار مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، وخلال مدة تنتهي في ٣١/١٢/١٩٧٩، بغية تقسيط جميع الضرائب والرسوم الصادرة أو التي ستصدر عن أعمال عام ١٩٧٩، وذلك نتيجة لتراكم الضرائب والرسوم على المكلف منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن بفعل الأحداث، (المادة ٢٠ جديدة من مشروع موازنة عام ١٩٧٩).

خامساً: خصائص مشروع موازنة عام ١٩٧٩

تم إعداد مشروع موازنة عام ١٩٧٩ في ظروف صعبة محفوفة بالمخاطر، بالنظر إلى الأوضاع الراهنة، وإلى تعذر الاتصال بالإدارات المختلفة وبالموظفين المختصين.

ومن أبرز خصائص هذه الموازنة انها ليست موازنة انطلاق وتوسع في الإنفاق، وإنما هي موازنة متابعة واستمرار، لتأمين الحاجات والنفقات الملحة في حدود الإمكانيات المتوفرة حالياً، وفي أجواء الوضع الأمني الراهن.

وتزعم الحكومة إجراء تعديل هام في تقسيم الموازنة العامة، في القريب العاجل وجعلها قسمين رئيسيين: يشمل الأول النفقات الإدارية والعادية، والثاني (وهو الذي يضم حالياً الجزئين الثاني والثالث) يحتوي على نفقات التجهيز والإنشاء السنوية، والنفقات الإنشائية التي تتعدى السنة.

بلغت أرقام مشروع موازنة عام ١٩٧٩ بصورة إجمالية ٣١٠٣,٩ مليون ل.ل. مقابل ٢٧٢٠,٨ مليون ل.ل. في عام ١٩٧٨. والجدول التالي يبين كيفية توزيع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

جدول رقم - ١٠ -

مشروع موازنة ١٩٧٩ (العامة والملحقة) مقارنا بموازنة ١٩٧٨ (بملايين الليرات اللبنانية)

الموازنة	موازنة ١٩٧٨	مشروع موازنة ١٩٧٩	الفروقات	
			زيادة	نقصان
الموازنة العامة	٢٤٩١,٣	٢٨٠٦,٠	٣١٤,٧	-
المديرية العامة للبرق والبريد والهاتف	٢٣٢,٣	١٨٨,٩	-	٤٣,٤
مديرية اليانصيب الوطني	٥٢,٣	٦٥,٥	١٣,٢	-
مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤٧,٧	٤٣,٥	-	٤,٢
المجموع	٢٨٢٣,٦	٣١٠٣,٩	٣٢٧,٩	٤٧,٦

وقد سبقت الإشارة إلى أن نسبة الزيادة في مشروع موازنة عام ١٩٧٩ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة) بالمقارنة مع موازنة عام ١٩٧٨ بلغت حوالي ١٠ بالمئة.

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغت أرقام نفقات مشروع الموازنة العامة بأجزائها الثلاثة ٠٠٠ ٠٠٠ ٨٠٦ ٢ ل.ل. مقابل ١٠٠ ١٩٧ ٤٩١ ٢ ل.ل. في عام ١٩٧٨ أي بزيادة قدرها ٩٠٠ ٨٠٢ ٣١٤ ل.ل. فتكون النسبة المئوية لهذه الزيادة ١٢,٦٠.

وفي الجدول التالي تفصيل لهذه النفقات حسب الأجزاء الثلاثة:

جدول رقم - ١١ -

تفصيل النفقات بحسب الأجزاء الثلاثة

الجزء	موازنة ١٩٧٨	مشروع موازنة ١٩٧٩	الفروقات		النسبة المئوية
			زيادة	نقصان	
الاول	١٦٤٣٦٩٦٤٠٠	١٨٣٩٣٢٤٥٠٠	١٩٥٦٢٨١٠٠	-	١,١٩
الثاني	٥٩٩٤٠٥٧٠٠	٦٩٨٥٣٤٥٠٠	٩٩١٢٨٨٠٠	-	١٦,٥٣
الثالث	٢٤٨٠٩٥٠٠٠	٢٦٨١٤١٠٠٠	٢٠٠٤٦٠٠٠	-	٨,٠٧
المجموع	٢٤٩١١٩٧١٠٠	٢٨٠٦٠٠٠٠٠٠	٣١٤٨٠٢٩٠٠	-	١٢,٦

والجداول الثلاثة التالية تبين كيفية توزيع اعتمادات الأجزاء الثلاثة على الوزارات المختلفة.

جدول رقم - ١٢ -
اعتمادات الجزء الاول موزعة على الوزارات

رقم الباب	تعيين الابواب	موازنة عام ١٩٧٨	مشروع موازنة عام ١٩٧٩	الفرق		النسبة المئوية للزيادة والنقصان
				زيادة	نقصان	
١	رئاسة الجمهورية	٢٠١٤٣٠٠	٢٠٧٩٠٠٠	٦٤٧٠٠	-	٣,٢١
٢	مجلس النواب	١٠٩٠٨٤٠٠	١٠١٧٥٨٠٠	-	٧٣٢٦٠٠	٦,٧١
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٥٥٤٤٢٧٠٠	٥٥٩٣٥٤٠٠	٤٩٢٧٠٠	-	٠,٨٨
٤	وزارة العدل	٢٣٥٠٦٠٠٠	٢٦٢٥٩٣٠٠	٢٧٥٣٣٠٠	-	١١,٧١
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٤٧٥١٦٨٠٠	٤٨٥٨٨١٠٠	١٠٧١٣٠٠	-	٢,٢٥
٦	وزارة الداخلية	١٤٨٢٤٢٣٠٠	١٦٥٣٠٧٥٠٠	١٧٠٦٥٢٠٠	-	١١,٥١
٧	وزارة المالية	٤٦٥٩٨٢٠٠	٤٧٨٩٢٢٠٠	١٢٩٤٠٠٠	-	٢,٧٨
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٣٤٨٠٤٨٠٠	٣٩٥٢٥٦١٠٠	٦٠٤٥١٣٠٠	-	١٨,٠٥
٩	وزارة التربية الوطنية	٤٨٦٣٤٨٠٠٠	٤٩٢٤٢١٢٠٠	٦٠٧٣٢٠٠	-	١,٢٥
١٠	وزارة الصحة العامة	٦٣٣٩٥٥٠٠	٨٦٤٥٦٥٠٠	٢٣٠٦١٠٠٠	٢٩٨٨٧٧٠٠	٣٦,٣٩
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥٥٩٠٢١٠٠	٢٦٠١٤٤٠٠	-	-	٥٣,٤٦
١٢	وزارة الاعلام	١٤٠٦٧٩٠٠	١٤٠٥٧٦٠٠	-	١٠٣٠٠	٠,٠٧
١٣	وزارة الاشغال العامة والنقل	٦١٦٥٦٤٠٠	٦٢٨٥١٤٠٠	١١٩٥٠٠٠	-	١,٩٢
١٤	وزارة الزراعة	٩١٧٧٣٠٠	٩٦٧٤٤٠٠	٤٩٧١٠٠	-	٥,٤١
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٨٧٥١٧٠٠	١٤٤٦٤٠٠	٥٧١٢٣٠٠	-	٦٥,٢٧
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٢٤١٨٨٨٠٠	٢٤٦٢٣٢٠٠	٤٣٤٤٠٠	-	١,٧٩
١٧	وزارة التصميم العام	٣٢٧٧٣٠٠	٣٣٨٥٠٠٠	١٠٧٧٠٠	-	٣,٢٦
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٧٨٣٠٠٠٠	٨٢٥٤١٠٠	٤٢٤١٠٠	-	٥,٤١

النسبة المئوية للزيادة والنقصان	الفرق		مشروع موازنة عام ١٩٧٩	موازنة عام ١٩٧٨	تعيين الابواب	رقم الباب
	نقصان	زيادة				
٥٥,٢٦	-	٦٩٥٦٠٠٠	١٩٥٤٢٩٠٠	١٢٥٨٦٩٠٠	وزارة السياحة	١٩
١٩,٣٩	-	٣٠٨٧٠٠	١٩٠٠٥٠٠	١٥٩١٨٠٠	وزارة الصناعة والنفط	٢٠
١١,٨٣	-	٤٩٥١٠٠	٤٦٧٧٨٠٠	٤١٨٢٧٠٠	وزارة الاسكان والتعاونيات	٢١
٦٦,٤٨	-	٧١٢٠٤٦٠٠	١٧٨٣٠٠٠٠٠	١٠٧٠٩٥٤٠٠	الديون المتوجبة الاداء	٢٢
٢٣,٢٠		٢٦٥٩٧٠٠٠	١٤١٢٠٨١٠٠	١١٤٦١١١٠٠	احتياطي الموازنة	٢٣
	٣٠٦٣٠٦٠٠	٢٢٢٢٥٧٧٠٠	١٨٣٩٣٢٤٥٠٠	١٦٤٣٦٩٦٤٠٠	مجموع النفقات	

جدول رقم ١٣
اعتمادات الجزء الثاني موزعة على الوزارات

رقم الباب	تعيين الابواب	موازنة عام ١٩٧٨	مشروع موازنة عام ١٩٧٩	الفرق	
				زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	١٩٠٠٠٠	١١٥٠٠٠	-	٧٥٠٠٠
٢	مجلس النواب	٢٠٠٠٠٠	٩١٥٠٠	-	١٠٨٥٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٦٥٠٠٠٠٠	٨٦٢٠٠٠٠	٢١٢٠٠٠٠	-
٤	وزارة العدل	١٥٠٠٠٠	-	-	١٥٠٠٠٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	-	-	-	-
٦	وزارة الداخلية	١٥٠١٨٢٠٠	٤٤٦١٨٧٠٠	٢٩٦٠٠٥٠٠	-
٧	وزارة المالية	٤٨٠٧٦٠٠	٢١٤٠٠٠٠	-	٢٦٦٧٦٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢٠١٦٦٨٠٠٠	٢٩٨٨٠٠٠٠٠	٩٧١٣٢٠٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية	١٣٢٧١٠٠٠	١٢١٥٥٠٠٠	-	١١١٦٠٠٠
١٠	وزارة الصحة العامة	١١٤٠١٠٠٠	٤٧٧٧٠٠٠	-	٦٦٢٤٠٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٥٢٥٦١٠٠	٣٧١٧٦٩٠٠	١٩٢٠٨٠٠	-
١٢	وزارة الاعلام	٧٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠
١٣	وزارة الاشغال العامة والنقل	٢٤٩٧٢٠٥٠٠	٢١٢٧٩١٦٠٠	-	٣٦٩٢٨٩٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٢٦٤٢٦٤٠٠	٢٧٩٧٩٥٠٠	١٥٥٣١٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٣٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	-
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	١٧٥٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	-	١٥٠٠٠٠
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢٠٩٠٣٠٠٠	٢٩٩٥٨٠٠٠	٩٠٥٥٠٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	١٠٥٩٢٨٠٠	١٣٩٨٩٤٠٠	٣٣٩٦٦٠٠	-
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٢٣٠٠٠٠	٧١٥٠٠٠	٤٨٥٠٠٠	-
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٥٨٦١٠٠	٢٤٣١٩٠٠	١٨٤٥٨٠٠	-
مجموع الجزء الثاني		٥٩٩٤٠٥٧٠٠	٦٩٨٥٣٤٥٠٠	١٤٧١٤٨٨٠٠	٤٨٠٢٠٠٠٠

جدول رقم - ١٤ - اعتمادات الجزء الثالث موزعة على الوزارات

رقم الباب	تعيين الابواب	موازنة عام ١٩٧٨	مشروع موازنة عام ١٩٧٩	الفرق		النسبة المئوية
				زيادة	نقصان	
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٢٠٠٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠	-	٢٦٦,٦٦
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٢٩٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	-	١٠,٣٩
١٣	وزارة الاشغال العامة والنقل	١٩١٠٩٥٠٠٠	١٧٤٦٤١٠٠٠	-	١٦٤٥٤٠٠٠	٩,٤٢
١٤	وزارة الزراعة	١٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠٠٠٠	٦٢,٥
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	-	١١٥٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠٠		١٠٠,٠٠
	مجموع الجزء الثالث	٢٤٨٠٩٥٠٠٠	٢٦٨١٤١٠٠٠	٤٦٥٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٥٤٠٠٠	٧٠,٠٧

جدول رقم - ١٥ -

**تحليل نفقات الموازنة العامة لسنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩
حسب التصنيف الوظيفي للنفقات (بالاف الليرات اللبنانية)**

الفرق	نفقات ١٩٧٩	نفقات ١٩٧٨	
١٥٩٢٣+	١٧٦٢٠٧	١٦٠٢٨٤	- الادارة العامة
٤٤٥٥١+	١٨٠٩٩٠	١٣٦٤٣٩	- العدل والشرطة
٢٦٨٩٥٥+	٧٧٩٩٣١	٥١٠٩٧٦	- الدفاع
١٠٦١٠٤+	٥٣٨٨٨٧	٤٣٢٧٨٣	- التعليم
٢٣١٢٨+	١١١٠٦٨	٨٧٩٤٠	- الصحة
٤٨٧+	٣٧٩٨٤	٣٧٤٩٧	- الضمان والانعاش
١٦٣٣٦ -	٨٤٤٨٠	١٠٠٨١٦	- الخدمات الاجتماعية الاخرى
٥٧٦٥+	٣٩٤٥٨	٣٣٦٩٣	- الخدمات الاقتصادية
٢٢٢٣ -	٤٤٢٥٥	٤٦٤٧٨	- الصناعة
١٤٩٥٤ -	٤١٤٦٢٥	٤٢٩٥٧٩	- النقل والتخزين والمواصلات
٢٤٩٥ -	٤١٥٦٥	٤٤٠٦٠	- خدمات اقتصادية أخرى

يستنتج من الجدول السابق ان بعض نفقات الموازنة العامة في مشروع موازنة عام ١٩٧٩ قد ارتفعت على الوجه التالي :

- الدفاع حوالي	٢٦٩ مليون ل.ل.
- التعليم حوالي	١٠٦ ملايين ل.ل.
- العدل والشرطة	٤٤,٥ مليون ل.ل.
- الصحة العامة	٢٣ مليون ل.ل.
- نفقات الإدارة العامة	١٦ مليون ل.ل.
- الخدمات الاقتصادية	٥,٧ ملايين ل.ل.

في حين أن بعض النفقات الأخرى قد انخفضت، وهي تعود إلى الصناعة والنقل والتخزين والمواصلات وبعض الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم - ١٦ -

تطور ارقام الجزء الاول من الموازنة العامة من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٩
(بالاف الليرات)

السنة	اعتمادات الجزء الاول	الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٤	٨٣٥٦٣٧	١٢٧١٢٦	١٧,٩
١٩٧٥	١١٤٨٨٤٧	٣١٣٢١٠	٣٧,٥
١٩٧٦	١١٤٧٢٤٤	-	-
١٩٧٧	١٢٧٠٠٠٠	١٢٢٧٥٦	١٠,٧
١٩٧٨	١٦٤٣٦٩٦	٣٧٣٦٩٦	٢٩,٤٢
مشروع ١٩٧٩	١٨٣٩٣٢٤	١٩٥٦٢٨	١١,٩٠

وقد روعي في اعتمادات الجزء الأول من مشروع موازنة عام ١٩٧٩ مبدأ ضغط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية زيادة المبالغ المخصصة للمشاريع الاعمارية والاجتماعية مع الإشارة إلى ان الزيادة الظاهرة هي نتيجة لزيادة نفقات الرواتب والتعويضات (غلاء المعيشة).

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني من الموازنات العامة فقد تطورت أرقامه خلال نفس الفترة الزمنية المدرجة أعلاه كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم - ١٧ -

تطور اعتمادات الجزء الثاني من الموازنة العامة من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٩
(بالاف الليرات)

السنة	اعتمادات الجزء الثاني	الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٤	١٧٥٨٦٢	٨٥٠٤	٥,٠٠
١٩٧٥	٢٤٩٠٩٢	٨٣٢٣٠	٤١,٦٠
١٩٧٦	٥٧٧٥١٥	٢٨٤٣٢	١١,٤٠
١٩٧٧	٣٢٩١٩٧	٥١٦٨٢	١٨,٦٠
١٩٧٨	٥٩٩٤٠٦	٢٧٠٢٠٩	٨٠,٠٨
مشروع ١٩٧٩	٦٩٨٥٣٤	٩٩١٢٨	١٦,٥٣

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع اعتمادات الجزء الثاني في مشروع موازنة ١٩٧٩ إلى الحاجة الماسة لعدد من الإدارات العامة ولنفايات التجهيز والإنشاء كما هو مفصل فيما يلي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

جدول رقم - ١٨ -

اعتمادات الجزء الثاني من مشروع موازنة ١٩٧٩

رقم البند	تعيين البنود	مجموع الاعتمادات
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١٠٤٦٤٨٨٠٠
٢١	تجهيزات	٣٣٩٢٥٦٥٠٠
٢٢	انشاءات	١٩٦٣٠٠٠٠٠
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٥٨٣٢٩٢٠٠
	المجموع	٦٩٨٥٣٤٥٠٠

وقد وزعت هذه الاعتمادات على الإدارات التالية كما يلي:

جدول رقم - ١٨ - (تابع)
توزيع الاعتمادات على الإدارات العامة

مجموع الاعتمادات (الجزء الثاني) ل. ل	الادارة
١١٥٠٠٠	- رئاسة الجمهورية
٩١٥٠٠	- مجلس النواب
٨٦٢٠٠٠٠	- رئاسة مجلس الوزراء
٤٤٦١٨٧٠٠	- وزارة الداخلية
٢١٤٠٠٠٠	- وزارة المالية
٢٩٨٨٠٠٠٠٠	- وزارة الدفاع الوطني
١٢١٥٥٠٠٠	- وزارة التربية الوطنية
٤٧٧٧٠٠٠	- وزارة الصحة العامة
٣٧١٧٦٩٠٠	- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٥٠٠٠٠٠	- وزارة الاعلام
٢١٢٧٩١٦٠٠	- وزارة الاشغال العامة والنقل
٢٧٩٧٩٥٠٠	- وزارة الزراعة
٧٥٠٠٠	- وزارة الاقتصاد والتجارة
١٦٠٠٠٠٠	- وزارة البريد والبرق والهاتف
٢٩٩٥٨٠٠٠	- وزارة الموارد المائية والكهربائية
١٣٩٨٩٤٠٠	- وزارة السياحة
٧١٥٠٠٠	- وزارة الصناعة والنفط
٢٤٣١٩٠٠	- وزارة الاسكان والتعاونيات
٦٩٨٥٣٤٥٠٠	المجموع

أما بالنسبة إلى الجزء الثالث من الموازنة الذي يتضمن نفقات برامج التجهيز والإنشاء الطويلة الأجل فقد تطور خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم - ١٩ -

تطور ارقام اعتمادات الجزء الثالث من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٩
(بالاف الليرات اللبنانية)

السنة	اعتمادات الجزء الثالث	الزيادة	النقصان	النسبة المئوية للفرق
١٩٧٤	٢١٣٥٢٥	٨٦١٠	-	٤,٢٠
١٩٧٥	٢٣٨٩٠٣	٢٥٣٧٨	-	١١,٩٠
١٩٧٦	٢٩١٨٠٠	٥٢٨٩٧	-	٢٢,١٤
١٩٧٧	٦٢٢٥٧	-	٢٢٩٥٤٣	٧٨,٦٦
١٩٧٨	٢٤٨٠٩٥	١٨٥٨٣٨	-	-
مشروع ١٩٧٩	٢٦٨١٤١	٢٠٠٤٦	-	-

ويمكن تفصيل اعتمادات الجزء الثالث (قوانين البرامج) في مشروع موازنة عام ١٩٧٩ على
الوجه التالي:

جدول رقم - ٢٠ -

الجزء الثالث (اعتمادات قوانين البرامج)

الوزارة	قيمة الاعتمادات ل. ل.
وزارة الدفاع الوطني	٤٤٠٠٠٠٠٠
وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٣٢٠٠٠٠٠٠
وزارة الاشغال العامة والنقل	١٧٤٦٤١٠٠٠
وزارة الزراعة	٦٠٠٠٠٠٠
وزارة الموارد المائية والكهربائية	١١٥٠٠٠٠٠
المجموع	٢٦٨١٤١٠٠٠

أما بالنسبة إلى الاعتمادات المدورة من الأعوام السابقة فهي مفصلة في الجدول التالي:

جدول رقم - ٢١ -
الاعتمادات المدورة منذ عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ حسب الاجزاء
(بملايين الليرات اللبنانية)

السنة المالية	الجزء الاول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	المجموع
١٩٧٥ - ١٩٧٤				
اعتمادات غير معقودة	١٧,١٥٨	٨٣,٨٩٦	١٨١,٩٢١	٢٨٢,٩٧٥
اعتمادات معقودة	٧٠,٣٠٣	١٢٩,٩٠٢	٣١٨,١٠٤	٥١٨,٣٠٩
المجموع	٨٧,٤٦١	٢١٣,٧٩٨	٥٠٠,٠٢٥	٨٠١,٢٨٤
١٩٧٧ - ١٩٧٦				
اعتمادات غير معقودة	-	٢٥٣,١٧٩	٦٠٠,٤٨٣	٨٥٣,٦٦٢
اعتمادات معقودة	٩٨١,٤٩٠	٢٨٥,٦٧٠	٤٨٤,٤٣٥	١,٧٥١,٥٩٥
المجموع	٩٨١,٤٩٠	٥٣٨,٨٤٩	١,٠٨٤,٩١٨	٢,٦٠٥,٢٥٧
١٩٧٧ - ١٩٧٨				
اعتمادات غير معقودة	-	٣٩٣,٠٨٥	٤٣٣,٧٩٦	٨٢٦,٨٨٢
اعتمادات معقودة	٣٨٨,٨٨٢	٣٠٣,٥٢٢	٢٩٣,٥٠٢	٩٨٥,٩٠٧
المجموع	٣٨٨,٨٨٢	٦٩٦,٦٠٧	٧٢٧,٢٩٨	١,٨١٢,٧٨٩

يتبين من هذا الجدول ان الاعتمادات المدورة بالنسبة إلى جميع الأجزاء وبصورة خاصة بالنسبة إلى الجزء الثالث هي في تزايد مستمر، وهذا دليل واضح على عدم كفاية الطاقة التنفيذية للإدارة العامة، الأمر الذي تسعى وزارة المال إلى إيجاد الحل المناسب له، وذلك عن طريق الحد من طلبات التدوير التي ترد من الإدارات العامة ضمن إمكانيات التنفيذ الفعلية.

اما فيما يتعلق بتوزيع اعتمادات مشروع الموازنة على الوزارات المختلفة فهو مفصل في الجدول التالي مع بيان النسب المئوية.

جدول رقم - ٢٢ -

اعتمادات مشروع موازنة عام ١٩٧٩ موزعة على الابواب مع نسبها المئوية

رقم الباب	تعيين الابواب	قيمة الاعتمادات ل.ل	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٢١٩٤٠٠٠	٪٠,٠٨
٢	مجلس النواب	١٠٢٦٧٣٠٠	٪٠,٣٧
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٦٤٥٥٥٤٠٠	٪٢,٣٠
٤	وزارة العدل	٢٦٢٥٩٣٠٠	٪٠,٩٤
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٤٨٥٨٨١٠٠	٪١,٧٣
٦	وزارة الداخلية	٢٠٩٩٢٦٢٠٠	٪٧,٤٨
٧	وزارة المالية	٥٠٠٣٢٢٠٠	٪١,٧٨
٨	وزارة الدفاع الوطني	٧٣٨٠٥٦١٠٠	٪٢٦,٣٠
٩	وزارة التربية الوطنية	٥٣٦٥٧٦٢٠٠	٪١٩,١٢
١٠	وزارة الصحة العامة	٩١٢٣٣٥٠٠	٪٣,٢٥
١١	وزارة العمل والؤون الاجتماعية	٦٣١٩١٣٠٠	٪٢,٢٥
١٢	وزارة الاعلام	١٤٥٥٧٦٠٠	٪٠,٥٢
١٣	وزارة الاشغال العامة والنقل	٤٥٠٢٨٤٠٠٠	٪١٦,٠٥
١٤	وزارة الزراعة	٤٣٦٥٣٩٠٠	٪١,٥٦
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٤٥٣٩٠٠٠	٪٠,٥٢
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٢٦٢٢٣٢٠٠	٪٠,٩٣
١٧	وزارة التصميم العام	٣٣٨٥٠٠٠	٪٠,١٢
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٤٩٧١٢١٠٠	٪١,٧٧
١٩	وزارة السياحة	٣٣٥٣٢٣٠٠	٪١,٢٠
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٢٦١٥٥٠٠	٪٠,٠٩
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٧١٠٩٧٠٠	٪٠,٢٥
٢٢	الديون المتوجبة الاداء	١٧٨٣٠٠٠٠٠	٪٦,٣٦
٢٣	احتياطي الموازنة	١٤١٢٠٨١٠٠	٪٥,٠٣
	مجموع النفقات	٢٨٠٦٠٠٠٠٠٠	٪١٠٠,٠٠

ويظهر من الجدول السابق ان الواردات التي تحصل على أعلى نسبة من اعتمادات الموازنة هي التالية (حسب أهمية الاعتمادات).

جدول رقم - ٢٣ -

الوزارة	نسبة الاعتمادات في مشروع موازنة ١٩٧٩ %
١ - وزارة الدفاع الوطني	٢٦,٣٠
٢ - وزارة التربية الوطنية	١٩,١٢
٣ - وزارة الاشغال العامة والنقل	١٦,٠٥
٤ - وزارة الداخلية	٧,٤٨
٥ - الديون المتوجبة الاداء	٦,٣٦
٦ - احتياطي الموازنة	٥,٠٣
٧ - وزارة الصحة العامة	٣,٢٥
٨ - رئاسة مجلس الوزراء	٢,٣٠
٩ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢,٢٥
١٠ - وزارة المالية	١,٨٧

ب - نفقات الموازنات الملحقة

١ - موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف

بلغت أرقام مشروع موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف لعام ١٩٧٩ / ٩١٥ ٠٠٠ / ١٨٨ ليرة لبنانية مقابل / ٨٥٦ ٠٠٠ / ٢٢٣ ل.ل. في عام ١٩٧٨ ، أي بزيادة قدرها ٩٤١ ٠٠٠ ٣٤ ل.ل.

جدول رقم - ٢٤ -
الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٧٩

الفصل	تعيين الفصول	الجزء الاول ل.ل	الجزء الثاني ل.ل	الجزء الثالث ل.ل	المجموع ل.ل
الاول	نفقات الاستثمار	٧٩٠٤٣٣٠٠	٣٩٣٥٠٠٠٠	٦١٩٠٥٠٠٠	١٨٠٢٩٨٣٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الاداء	٥٠٠٠٠	-	-	٥٠٠٠٠
الثالث	احكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	للمذكر	-
الرابع	احتياطي الموازنة	٨٥٦٦٧٠٠	-	-	٨٥٦٦٧٠٠
مجموع النفقات		٨٧٦٦٠٠٠٠	٣٩٣٥٠٠٠٠	٦١٩٠٥٠٠٠	١٨٨٩١٥٠٠٠

٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني

ارتفعت أرقام موازنة مديرية اليانصيب الوطني من ٥٢,٢٠٠,٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٨ إلى ٦٥,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. في مشروع موازنة عام ١٩٧٩، أي ان الزيادة الحاصلة بلغت ١٣,٣٠٠,٠٠٠ ل.ل.

والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع يعود إلى استئناف النشاط الطبيعي لإصدارات اليانصيب الوطني بعد أن توقفت بسبب الإحداث.

والجدول الثاني يبين توزيع هذه الاعتمادات حسب الفصول والأجزاء.

جدول رقم - ٢٥ -
توزيع الاعتمادات حسب الفصول والأجزاء لعام ١٩٧٩

رقم الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٧٩		
		الجزء الاول ل.ل	الجزء الثاني ل.ل	المجموع ل.ل
الاول	مديرية اليانصيب الوطني	٦٠٧٤٢١٠٠	٥٠٠٠	٦٠٧٤٧١٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الاداء	للمذكر	-	-
الثالث	احكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	-
الرابع	احتياطي الموازنة	٤٧٥٢٩٠٠	-	٤٧٥٢٩٠٠
مجموع النفقات		٦٥٤٩٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٥٥٠٠٠٠٠

ويمكن مقارنة هذا الجدول مع الجدول المماثل لعام ١٩٧٨ .

جدول رقم - ٢٦ - مقارنة مع العام ١٩٧٨

رقم الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٧٨		
		الجزء الاول ل. ل.	الجزء الثاني ل. ل.	المجموع ل. ل.
الاول	مديرية اليانصيب الوطني	٥٠٩٠٢٨٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٩٣٢٨٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الاداء	للمذكر	-	-
الثالث	احكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	-
الرابع	احتياطي الموازنة	١٢٦٧٢٠٠	-	١٢٦٧٢٠٠
مجموع النفقات		٥٢١٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٢٢٠٠٠٠٠

وتجدر الإشارة إلى ان أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية ومساعدات مختلفة وفقاً للغاية التي أنشئت هذه المديرية من أجلها .

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت أرقام مشروع موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري لعام ١٩٧٩ / ٥٠٠ ٠٠٠ / ٤٣ ل. ل. مقابل / ٦٠٠ ٠٠٠ / ٤٧ ل. ل. أي بنقص قدره / ١٠٠ ٠٠٠ / ٤ ل. ل. .

هذا مع الإشارة إلى أن هناك انخفاضاً في بعض النفقات الأخرى .

ولا بد من الملاحظة هنا ان سياسة الدعم التي كانت تتبعها الحكومات السابقة قبل الأحداث وخلالها قد تطورت لجهة حصر الدعم في شراء القمح الوطني والشمندر السكري من إنتاج البقاع بأسعار تشجيعية، وتأمين الخبز بأسعار معقولة، وهذا يعني ان الدعم قد رفع عن السكر المستورد من الخارج وعن الأرز. وفي ذلك وفر كبير على خزينة الدولة .

ج - واردات الموازنة العامة

قدرت الواردات العادية للموازنة العامة عن عام ١٩٧٩ بمبلغ إجمالي قدره / ١٨١٢٠٠٠٠٠٠٠ / ل. ل. وهذا يعني ان العجز المقدّر في الموازنة يبلغ ٩٩٤ مليون ل. ل. وسيغطي هذا العجز بواردات استثنائية عن طريق قروض في حدود ٩٩٤ مليون ل. ل. وذلك بموجب سندات مالية وقروض لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة بالعملة اللبنانية والأجنبية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن واردات مصلحة التعمير قد ألحقت بالخزينة، وهي تقدر بحوالي ٦٠ مليون ل.ل. وذلك أثر إلحاق مصلحة التعمير بالمديرية العامة للإسكان.

والجدول التالي يظهر تفصيل الواردات المقدرة لمشروع موازنة عام ١٩٧٩ حسب الأبواب والأجزاء.

جدول رقم - ٢٧ - الواردات المقدرة لعام ١٩٧٩

رقم الباب	تعيين الابواب	الواردات المقدرة لعام ١٩٧٩		
		الجزء الاول ل.ل	الجزء الثاني ل.ل	المجموع ل.ل
الجزء الاول				
الباب الاول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٦٦٤٦٠٠٠٠٠	-	٦٦٤٦٠٠٠٠٠
الباب الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٨٤١٣٠٠٠٠٠	-	٨٤١٣٠٠٠٠٠
الباب الثالث	حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٧٨٠٠٠٠٠	-	٢٧٨٠٠٠٠٠
الباب الرابع	ايرادات متفرقة	٢٧٨٣٠٠٠٠٠	-	٢٧٨٣٠٠٠٠٠
الباب الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للمذكر		للمذكر
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية	-	٩٩٤٠٠٠٠٠٠	
مجموع الواردات		١٨١٢٠٠٠٠٠	٩٩٤٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٦٠٠٠٠٠

والخلاصة ان الحكومة تشعر ازاء تزايد أعبائها عاماً بعد عام، واتساع دورها في جميع الحقول الاقتصادية والمالية والاجتماعية والعسكرية، بوجوب اتخاذ الإجراءات الفعالة لزيادة وارداتها الطبيعية بجميع الطرق والأساليب الممكنة لتلبية الحاجات المتزايدة وسد العجز في الموازنة العامة التي تتضخم بصورة مطردة وواضحة.

هذا مع الحرص الشديد على التقيد بمبدأ عصر النفقات الإدارية، لاسيما نفقات الجزء الأول من الموازنة الذي ارتفعت أرقامه نتيجة لانعكاسات المستوى العام للأسعار بفعل التضخم النقدي المتزايد، بالإضافة إلى إقرار زيادة غلاء المعيشة بنسبة ٢٠ بالمائة للموظفين والعاملين في القطاع العام، علماً بان هذه الأرقام لا تظهر الزيادة الجديدة التي أقرت لموظفي القطاع العام من قبل مجلس الوزراء اعتباراً من مطلع ١٩٧٨ بما يعادل مرتب درجتين.

ونود الإشارة أخيراً إلى ما ورد في سياق عرضنا للسياسة المالية بخصوص العمل على تحسين التحقق الضريبي، ومحاربة التهرب من الضريبة، قبل اللجوء إلى زيادة العبء الضريبي على المكلفين. ولا حاجة إلى القول في هذا المجال بأن الحكومة ستتنظر في أمر وضع نظام ضريبي جديد يتلاءم مع متطلبات المجتمع اللبناني ومع السياسة الإنمائية التي تتبناها الدولة.

وزير المالية

فريد روفایل

الملاحق

جدول رقم - ٢٨ - اعتمادات مشروع موازنة ١٩٧٩ موزعة على البنود والاجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات	الاعتمادات والنسبة المئوية			
		اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبند	
الجزء الاول - النفقات العادية					
١	المخصصات والرواتب والاجور	١٠٣١٦٠٧٠٠٠		٣٦,٧٧	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٣٠٣٤٦٩٠٠٠		١,٠٨	
٣	لوازم ادارية	٦٤٨٧٣١٠٠		٢,٣١	
٤	نفقات ادارية عامة	٢٦٣٦٧٠٠٠		٠,٩٤	
٥	الصيانة	١٣٨٩٢٥٠٠		٠,٥٠	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٩١٣٢٧٠٠		٠,٦٨	
٧	مساهمات ومساعدات	٢٧٢٥٠٩٩٠٠		٩,٧١	
٨	نفقات متنوعة	٦١٠٨٧٠٠٠		٢,١٨	
٩	اليون المتوجبة الاداء	١٧٨٣٠٠٠٠٠		٦,٣٥	
١٠	رديات	-		-	
١١	احكام قضائية ومصالحات	-		-	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	١٤١٢٠٨١٠٠	١٨٣٩٣٢٤٥٠٠	٥,٠٣	٦٥,٥٥
الجزء الثاني : - نفقات التجهيز والانشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١٠٤٦٤٨٨٠٠		٣,٧٣	
٢١	تجهيزات	٣٣٩٢٥٦٥٠٠		١٢,٠٩	
٢٢	انشاءات	١٩٦٣٠٠٠٠٠		٦,٩٩	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٥٨٣٢٩٢٠٠		٢,٠٨	
٢٤	احكام قضائية ومصالحات	-	٦٩٨٥٣٤٥٠٠	-	٢٤,٨٩

رقم البند	بيان النفقات	الاعتمادات والنسبة المئوية		
		اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة ٪ للبند
الجزء الثالث - نفقات التجهيز والانشاء الطويل المدى				
-	قوانين البرامج	٢٦٨١٤١٠٠٠	٢٦٨١٤١٠٠٠	٩,٥٦
	المجموع	٢٨٠٦٠٠٠٠٠٠		١٠٠,٠٠

**جدول رقم - ٢٩ - تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٧٩
بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٧٨ وتحصيلات عام ١٩٧٥ (ل.ل.)**

نوع الواردات	تحصيلات عام ١٩٧٥	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٨	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٧٩
الجزء الاول			
الباب الاول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها			
الفصل الاول - الضرائب المباشرة			
١ - ضريبة الاملاك المبنية	٣٠٧٦٦٠٥٢	٩٥٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠
٢ - ضريبة الدخل	٤٨٤٧٩٦٧٢	١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الانتقال	٤٢٩٧١٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	٣٠٨٦٦٦٤٥	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم الاحراج	٢٣٠٠٧	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الاراضي	-	-	-
مجموع الفصل الاول	١١٤٤٣٢٤٧٦	٣٠٠١٠٠٠٠٠	٣٩٥١٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع			
١ - الرسوم القضائية	٤٩٨٢٤٢٧	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم كتاب العدل	١٧٦٤٦٢١	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم التسجيل	٥٧٤٠١٢٩٢	١٠٤٧٦٢٥٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم الطوابع	٣٨٢٩٣٧٣٣	٧٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠٠
٥ - رسوم السير	٣٧٧٢٢٨٧	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠٠
٦ - رسوم الامن العام	٢٧٤٧١٢٧	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسوم القنصلية	٥٤٥٥٢٢٨	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
٨ - رسوم مغادرة الاراضي اللبنانية	٤٣١٢٠٥٢	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١١٨٧٢٨٧٦٧	٢١٣٠٦٢٥٠٠	٢٠٩٥٠٠٠٠٠
الفصل الثالث - واردات التعمير			
١ - واردات التعمير	-	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	-	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الاول	٢٣٣١٦١٢٤٣	٥٧٣١٦٢٥٠٠	٦٦٤٦٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٥	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٨	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٧٩
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة			
الفصل الاول - رسوم الاستهلاك			
١ - رسوم المواد الملتهبة	٦٦٠١٢٩٩٢	١١٦٨٣٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠
٢ - رسوم المسكرات	٢٣٩٥٧٢٥	٣٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
٣ - رسوم الملح	٧٤٢٩٢	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٤ - رسوم التبغ والتبناك	٤٣٣٨٤١٨٥	-	-
٥ - رسوم الترابية	٥٠٥٢٢١٤	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٦ - ضريبة الملاهي	١١٧٠٥٩٣	١٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	١٧١٢٤٢	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	١١٨٢٦١٢٤٣	١٣٢١٣٠٠٠٠	١٤١٣٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم الجمارك			
١ - رسوم الجمارك	٣٣٥٠٩٢٠٤٥	٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	٣٣٥٠٩٢٠٤٥	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثاني	٤٥٣٣٥٣٢٨٨	٨٣٢١٣٠٠٠٠	٨٤١٣٠٠٠٠٠
الباب الثالث - صلاحيات املاك الدولة ومصالح الاستثمار			
الفصل الاول - حاصلات املاك الدولة			
١ - حاصلات املاك الدولة غير الغابات	٢٩٤٩٥٥	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الاول	٢٩٤٩٥٥	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
١ - حاصلات البريد	-	١٤٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠٠
٢ - حاصلات البرق	-	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	١٥٣٤١٧	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات	٧٠٣٠٥٧	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
٥ - رسوم المنائر	٥٨٨٦٨٣	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٤٤٥١٥٧	٢١٨٠٠٠٠٠	٢٦٨٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الثالث	١٧٤٠١١٢	٢٢٨٠٠٠٠٠	٢٧٨٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٥	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٨	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٧٩
الباب الرابع - إيرادات متفرقة			
الفصل الاول - إيرادات متفرقة			
١ - الحسومات التقاعدية	٢١٤٥٣٠٣٨	٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
٢ - إيرادات رئاسة الموائى	١١٩٧٢٤٥	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
٣ - غرامات واحكام نقدية	٣٦١١٢٦٦	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
٤ - فوائد اموال	٩٥٣٠	-	-
٥ - رسوم المراهنات	١٢١٧٩٩٥	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	-	-	-
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	٨٢٣٠١٩٤	٨٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠
٨ - مدفوعات شركات البترول	٧٦٨٠٠	-	-
٩ - رسوم المطارات وايجار مطعم مطار بيروت الدولي	١٢٥٥٣٤٣٣	١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
١٠ - إيرادات متفرقة	٢٦٤٩٢٣٦١	١٤٢٠٠٠٠٠٠٠	١٨٢٥٣١٤٠٠
١١ - إيرادات كازينو لبنان	١٥٩٧١٨٥٤	٥٦١٠٠٠	١٨٧٦٨٦٠٠
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	١٣٩٩٦٣٣	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الحبوب والشمندر السكري والهاتف	٤٥٠٠٠٠	-	-
- واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير	-	-	-
مجموع الفصل الاول	٩٢٦٦٣٣٤٩	٢٠٢٥٦١٠٠٠	٢٧٤٣٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات			
١ - إيرادات لتسديد نفقات	١٦٢٤١٧٩٥	٢٩٣٩٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	١٦٢٤١٧٩٥	٢٩٣٩٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
الفصل الثالث - رديات			
١ - استردادات	١٥٧٨٠٨٨	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثالث	١٥٧٨٠٨٨	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الباب الرابع	١١٠٤٨٣٢٣٢	٢٠٦٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٨٣٠٠٠٠٠٠٠

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٥	تقديرات الواردات لسنة ١٩٧٨	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٧٩
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط	٨١٩٥٠٨٣٦٠		
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	-	للمذكر	للمذكر
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	-	للمذكر	للمذكر
مجموع الفصل الاول	٨١٩٥٠٨٣٦٠	للمذكر	للمذكر
مجموع الباب الخامس	٨١٩٥٠٨٣٦٠	للمذكر	للمذكر
الاجمال			
الباب الاول	٢٣٣١٦١٢٤٣	٥٧٣١٦٢٥٠٠	٦٦٤٦٠٠٠٠٠
الباب الثاني	٤٥٣٣٥٣٢٨٨	٨٣٢١٣٠٠٠٠	٨٤١٣٠٠٠٠٠٠
الباب الثالث	١٧٤٠١١٢	٢٢٨٠٠٠٠٠	٢٧٨٠٠٠٠٠٠
الباب الرابع	١١٠٤٨٣٢٣٢	٢٠٦٥٠٠٠٠٠	٢٧٨٣٠٠٠٠٠٠
الباب الخامس	٨١٩٥٠٨٣٦٠	للمذكر	للمذكر
مجموع الجزء الاول	١٦١٨٢٤٦٢٣٥	١٦٣٤٥٩٢٥٠٠	١٨١٢٠٠٠٠٠٠٠
الجزء الثاني			
باب وحيد - واردات استثنائية			
الفصل الاول - مأخوذات من مال الاحتياط	-	-	-
مجموع الفصل الاول	-	-	-
الفصل الثاني - واردات استثنائية (مختلفة)			
١ - واردات ناتجة عن قروش او عن موارد جديدة	-	٨٥٧٠٠٠٠٠٠	٩٩٤٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الفصل الثاني	-	٨٥٧٠٠٠٠٠٠	٩٩٤٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الجزء الثاني	-	٨٥٧٠٠٠٠٠٠	٩٩٤٠٠٠٠٠٠٠
الاجمال العام			
الجزء الاول	١٦١٨٢٤٦٢٣٥	١٦٣٤٥٩٢٥٠٠	١٨١٢٠٠٠٠٠٠٠
الجزء الثاني	-	٨٥٧٠٠٠٠٠٠	٩٩٤٠٠٠٠٠٠٠
المجموع العام	١٦١٨٢٤٦٢٣٥	٢٤٩١٥٩٢٥٠٠	٢٨٠٦٠٠٠٠٠٠٠

جدول رقم - ٣٠ -

تقدير نفقات المؤسسات العامة لسنة ١٩٧٨

اسم المؤسسة	الجزء الاول ل.ل	الجزء الثاني ل.ل	الجزء الثالث ل.ل	المجموع ل.ل
- كهرباء لبنان	٢١٦٠٠٦١٢٥	١٢٤٨٠٢٩٥٠	٣٥٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٨٠٩٠٧٥
- الجامعة اللبنانية	١١٠٢١٤٤٠٩	١٥٢٨٥٥٩١	-	١٢٥٥٠٠٠٠٠
- مياه بيروت	١٥٥٠٣٤٣٤	٦٩٢٣٨٧٣	٤٠٠٠٠٠٠٠	٦٢٤٢٧٣٠٧
- سكك الحديد والنقل المشترك	٤٠٢١١٠٠٠	٧٠٠٥٠٠٠	-	٤٧٢١٦٠٠٠
- الليطاني	٨٠٨٥٠٠٠	١٥٩٩٩٠٠٠	-	٢٤٠٨٤٠٠٠
- المركز التربوي	١٨٩٩٦٤٧٤	٣٨٦٠٠٠٠	-	٢٢٨٥٦٤٧٤
- المشروع الاخضر	١١٨٥٦٠٧	١٥٩٦٤٣٩٣	-	١٧١٥٠٠٠٠
- المجلس الوطني للبحوث	٦٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	-	٧٠٠٠٠٠٠
- مياه الباروك	٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	-	٥٤٥٠٠٠٠
- مكتب التحرير	٣٩٩٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠	-	٤١٨٥٠٠٠
- مياه عين الدلبة	٣٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	-	٣٨٠٠٠٠٠
- مياه كسروان والفتوح	٢١٨٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	-	٢٢٢٠٠٠٠
- مياه زحلة وجوارها	١٠٩١٣٣٠	٦٧٥٠٠	-	١١٥٨٨٣٠
- مياه صيدا	٨٤١٧٣٠	١٠٠٠٠٠	-	٩٤١٧٣٠
- مياه صور وملحقاتها	٨٢٠٦٥٠	٢٨٠٠٠	-	٨٤٨٦٥٠
المجموع	٤٣٣١٣٠٧٥٩	١٩٢٥١٦٣٠٧	٧٥٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٦٤٧٠٦٦

فذلكة موازنة العام ١٩٨٠(*)

أمامكم أيها السادة، للدرس والإقرار، مشروع موازنة عام ١٩٨٠، الذي قدمته الحكومة إلى مجلسكم الكريم معتبرة مضمونه ترجمة لبرنامج عمل الدولة للسنة المالية المذكورة. ويتضمن هذا المشروع، الموازنة العامة والموازنات الملحقة كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بعد التشاور - فيما خص النفقات - مع مختلف الوزارات والإدارات المعنية.

بلغ مجموع أرقام المشروع الراهن ١٠٩ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل منها ٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.ل. للموازنة العامة و ٥٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠ للموازنات الملحقة مقابل ٨٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.ل. للموازنة العامة لسنة ١٩٧٩ و ٢٩٧ ٩١٥ ٠٠٠ ل.ل.ل. للموازنات الملحقة للسنة ذاتها.

يستدل مما تقدم أن مشروع موازنة عام ١٩٨٠ يشهد زيادة عن موازنة ١٩٧٩ مقدارها ٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.ل. منها ٧٧٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.ل. في الموازنة العامة و ٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.ل. في الموازنات الملحقة، فتكون نسبة الزيادة العامة بالمقارنة مع موازنة العام السابق ٣٢,٤٠٪.

ومما لا شك فيه، ان الأرقام المشار إليها لا تمثل مجموع المبالغ التي يفترض إنفاقها خلال العام ١٩٨٠، لأن ثمة اعتمادات مدورة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٧٩ بلغت ٣٠١ ٥٤٣ ٥٢٣ ل.ل.ل. منها ٦٠٦ ٥٣٣ ٠٤٩ ل.ل.ل. اعتمادات غير معقودة و ٩٨٩ ٩١٧ ٢٥١ ل.ل.ل. اعتمادات معقودة.

توضح الأرقام المذكورة أن الإنفاق الفعلي خلال ١٩٨٠ قد يزيد فعلاً عن أرقام مشروع الموازنة المبينة أرقامها أعلاه، وذلك بسبب ضخامة الاعتمادات التي ينتظر تدويرها من العام ١٩٧٩ إلى العام ١٩٨٠.

ان الزيادة الممكنة في الإنفاق أمر معلق على توفر الاستقرار الأمني بالدرجة الأولى، وهذه الحالة، إذا تحققت، فإنها ستعكس إيجابياً على نشاط الإدارات والمؤسسات العامة.

ومن البديهي أن نصيب الإنفاق العام من قبل الموازنة العامة والموازنات الملحقة، بالإضافة

(*) النص الأساسي.

إلى موازنات البلديات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة الأخرى، ذو أثر بارز في مجمل الإنفاق الوطني، وبالتالي في تطور الاقتصاد القومي، لاسيما أن حجم الإنفاق العام يزداد سنة بعد سنة.

ولا شك في أن الاقتصاد اللبناني يتأثر أيضاً بالتطورات الاقتصادية والاتجاهات الرئيسة للاقتصاد العالمي.

أولاً - الاقتصاد العالمي

تميز الاقتصاد العالمي في عام ١٩٧٧ بانتعاش طفيف بالنسبة للأعوام الثلاثة السابقة، وعرفت البلدان النامية في هذا العام، نمواً ضعيفاً رافقته زيادة كبيرة في ديونها الخارجية.

واستمر الاقتصاد العالمي في استرداد نشاطه خلال عام ١٩٧٨ ولكن ببطء كلي وعلى درجات متفاوتة، بحيث كانت الانطلاقة ضعيفة في نطاق التوسع الداخلي لدى الدول الصناعية، ونمو التجارة العالمية أقل مما كان متوقعاً له.

أما الأحوال الاقتصادية خلال عام ١٩٧٩، فلم تكن في المستوى المطلوب بالرغم من استمرار بعض الانتعاش الذي بدأ في أوائل عام ١٩٧٦ بعد الكساد الذي اشتدت وطأته في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥.

وما زالت مشكلة التضخم في غالبية الدول هي مشكلة العصر، التي تفاقمت واتسعت في معظم بلدان العالم. وقد أظهر النصف الثاني من عام ١٩٧٩، من خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبيك»، أن الخطر الأساسي على الاقتصاد العالمي يتمثل في معدلات التضخم التي تسارعت مؤخراً، وبصورة خاصة في البلدان الصناعية. وقد باتت هذه المعدلات تراوح بين ١٢٪ في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، و ١٦٪ في بريطانيا وإيطاليا.

لقد اقترنت الظواهر التضخمية بتزايد البطالة في أوروبا الغربية واليابان، وبانخفاض معدل النمو في التجارة الدولية، مما زاد الأمر صعوبة، وكان له تأثيره الكبير على النشاط الاقتصادي لكثير من البلدان الصناعية والبلدان المنتجة للمواد الأولية، وجعل الدول المنتجة للبترول تعاني من خسارة في القيمة الحقيقية لأرصدها من العملات الأجنبية وعوائدها من مبيعات النفط، فعمدت بالتالي إلى رفع أسعار البترول لتغطية هذه الخسارة.

وقد رافق ذلك مشكلة أخرى ما زال الاقتصاد العالمي يعاني منها، وهي عدم استقرار النظام النقدي العالمي، فأدى كل ذلك إلى زعزعة العلاقات الدولية على صعيد المدفوعات، وإلى الاضطراب في موازين العليمات الجارية بين الدول الصناعية الرئيسة. وكان لذلك انعكاسه السلبي

على الدول النامية، التي تعتمد اعتماداً كلياً على أسواق البلدان الصناعية: فقد زادت أعباؤها المالية من جراء القروض الخارجية المتراكمة عليها وارتفاع سعر الفائدة على القروض الجديدة التي هي بحاجة ماسة إليها لتنفيذ خططها الإنمائية.

ومن الطبيعي أن يكون لهذه العوامل الخارجية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية تأثيرها الكبير على الاقتصاد اللبناني.

ثانياً - الاقتصاد اللبناني

ولئن كانت الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد اللبناني مشكوكا بها وغير أكيدة تماماً منذ عام ١٩٧٥ (ما عدا التي تتعلق بالقطاع المصرفي) فإن المؤشرات المتوفرة تدل على ان النتيجة الإيجابية التي تسجلت في النطاق الاقتصادي مرضية، ولا تضارعها أبداً النتيجة الحاصلة في النطاق السياسي.

ان احتفاظ القطاع الخاص بحيويته في مختلف الميادين بالرغم من أهوال المحنة الكبرى التي ألمت به منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن، وبالرغم مما يعانيه الوطن من مشاكل اجتماعية واقتصادية، هو بحد ذاته كسب بارز ينبغي التوقف عنده.

والملفت بصورة واضحة، أن حيوية القطاع الخاص وقابليته للحركة المنتجة، ظهرا في حقلين هاميين:

الأول - وهو حقل الصناعة الذي استمر في الاندفاع قدماً على مستويات مختلفة متحدياً الأضرار اللاحقة به والمصاعب التي اعترضته.

صحيح أن الصناعة لم تتمكن من العودة إلى العهد الذي عرفته قبل الحرب، إلا انها تمكنت من الاحتفاظ بحيويتها وبقائها على مستوى معقول.

الثاني - وهو الحقل المصرفي الذي أثبت صموداً متقدماً بوجه المصاعب وعدم الاستقرار السياسي. وقد دلت على ذلك الودائع والتسليفات، إذ قفزت الأولى من ٨,٢ مليار ليرة لبنانية عند نهاية العام ١٩٧٤ إلى ١٤ مليار ليرة حتى عام ١٩٧٨، أي بزيادة ٧٠٪ في خلال أربع سنوات.

وقفزت التسليفات للقطاع الخاص من ٤,٨ مليار ليرة لبنانية إلى ١٠ مليارات مسجلة بذلك زيادة ١٠٨٪.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار التضخم المالي، تكون الزيادة بلغت شأواً كبيراً بالنسبة إلى الظروف التي تمر بها البلاد.

إلى جانب ذلك ثمة قضايا أرهقت الاقتصاد اللبناني :

- التضخم المالي الكبير .

- النقص في اليد العاملة المتخصصة .

- أزمة السكن .

- أنماط الاستثمار غير المركز .

كل هذه القضايا جديرة بالاهتمام ويقتضي معالجتها بسرعة .

صحيح ان الاقتصاد اللبناني باق ومستمر بفضل الحيوية التي يتمتع بها، إلا أن الأزمة السياسية الحادة والتمادية أضعفت هذا الاقتصاد وأنهكته ولئن لم تنل منه بصورة كاملة .

والشيء الراهن أن الدولة عملت ما في وسعها لتدعيم الاقتصاد القومي ولتركيز الثقة، فأقرت تدابير وافرة للمحافظة على العلاقات بين مختلف وحدات العمل ولمساندة المشاريع التي تضررت بالحرب .

وقد يكون من المفيد الاطلاع على المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ لتبين تطور العناصر التي يركز إليها الاقتصاد اللبناني .

جدول رقم - ١ -

المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٩٨٤٠	١٠٣٦٠	٥١٠٠	٧١٠٠	٨٤٣٧	الناتج الوطني غير الصافي
١٧١٥٨	١٤٣٧٣	١١٢٠٧	١٠٦٥٢	٩٥٧٨	مجموع الودائع المصرفية
١٠٩٠٥	٨١٥١	٦٩٦١	٥٦١٨	٤٥٢٨	تسليفات الى القطاع الخاص
١٩٣١	٢٣٥٥	-	-	٣٣٨٦	الصادرات
٩٥٥٠	٩٠٢١	٦٦١٧	٦١٠٨	٥٧٥٨	الموجودات الخارجية (صافي)

وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات رسمية ودقيقة شاملة للتطور الاقتصادي في السنوات

الأخيرة بسبب توقف أعمال مديرية الإحصاء المركزي منذ العام ١٩٧٥ ، فإننا نسعى إلى تلمس بعض التقديرات والمؤشرات غير الرسمية، لتتبع النشاط الاقتصادي في لبنان وتحليل بعض مرافقه وإحصاءاته الأولية.

ولكن، قبل الخوض في هذا المضمار لا بد لنا من إلقاء نظرة على العائدات الجمركية وتطورها في خلال التسعة أشهر المنصرمة من العام ١٩٧٩ .

جدول رقم - ٢ -
تطور العائدات الجمركية (ليرة لبنانية)

المجموع	المصنع	طرابلس	صيدا	جونية	المطار	المرقا	الشهر
٤٣ ٢٨٠ ٨٦١ ٠١٣	٢ ٦٩٩ ٢٣١	١٥ ٣٥٦ ٨١١	١ ١٣٩ ١٥٧	٥ ٧٢٦ ٠٤٨	١٠ ٦٤٨ ٢٣٣	٦ ٧٢١ ٣٧٨	كانون الثاني
٣٩ ٤١٧ ٩٧٠ ٠٠١	٢ ٤٤٣ ٥٨٨	١٣ ٤٣٨ ٧٣١	١ ١٢٦ ٦٨١	٣ ٣٢٩ ٨٤٣	٩ ٥٨٢ ٨٨٣	٩ ٤٨٦ ٢٤١	شباط
٥٢ ٧٣٦ ٥٥١ ٠٤٥	٢ ٨٩٠ ٨٨٦	١٥ ٣٠٦ ٨٣٣	١ ٣٣٣ ٦٧٤	٣ ٦٦٤ ٨٠٦	١٢ ٣٣٥ ٢٨٤	١٦ ٢٠٦ ٠٦٦	آذار
٥٩ ٤٨٨ ٠٠٨ ٠٠٢	٣ ٤٠٢ ١٩١	١١ ٩٧٣ ٣٠٣	١ ١٧٨ ٦٧٣	٣ ٨٠٢ ٠٣٧	١٤ ٧٨٢ ٦٤٧	٢٤ ٣٤٩ ١٥٥	نيسان
٦٤ ٧٧٥ ٠٠٨ ٠٥٨	٤ ٣٥٩ ١٥٨	١٥ ٠٨٥ ١١٠	١ ٤٢٥ ٩٢٩	٢ ٧٦٣ ٧١٩	٢ ٧٦٣ ٤٩٥	٢٧ ٥٧٨ ٥٩٥	ايار
٥٤ ٥٣٤ ٤٩٨ ٠٧٧	٣ ٨٣٥ ٦٩٢	٦ ٩٨٩ ١٩٦	١ ٣٠٦ ٤٣٧	١ ٥٨٧ ٥١٣	١١ ٣٠٦ ٣٨٠	٢٩ ٥٠٩ ٠٨٨	حزيران
٥٤ ٧٦١ ٧٥٦ ٠٠١	٤ ٠٦٧ ٤٢٣	٨ ٨٣٢ ٣٧٣	٥٠٠ ١٩١	١ ٥٣٤ ٠٣٧	١٠ ٧١٩ ٠٤٦	٢٩ ١١٨ ٦٨٣	تموز
٥٦ ٠٩٢ ٠٥٠ ٠١٨	٣ ٨١٣ ٧٠٥	٨ ١٠٠ ٣٥٣	٧٣٣ ٧٧٠	٢ ٣٤٥ ٠٠٢	١٠ ٤٠٣ ٥٦٣	٣٠ ٨٠٧ ٦٥٦	آب
٦١ ٥٩٦ ٦٩٠ ٠٢٠	٤ ٤٨٣ ٤١٣	٦ ٤٨٣ ٤١٢	٩٤٦ ٨٣٨	١ ٠٣٩ ١١٥	١٣ ٥٤٤ ٤٥١	٣٧ ١٠٩ ٤٦٩	أيلول
٤٨٥٦٧٣١٩٤,٣٥	٣٠٩٩٤٣٩٠,٤٤	١٠١٥٦٦١٣٥,٩٥	٩٦٥٩٣٣٢,٧٩	٢٥٦٨٣١٣٥,٧٨	١٠٦٨٨٤٩٨٤,٧٣	٢١٠٨٨٦٣٣٤,٦٧	المجموع

ويقابل مجموع العائدات المذكورة أعلاه ٤٤٢ مليون ليرة في الفقرة ذاتها من العام ١٩٧٨. علماً أن الأحداث التي حصلت في تموز وآب وأيلول من هذه السنة الأخيرة أثرت على العائدات بدون شك.

وبلغ المعدل الوسطي الشهري للعائدات في سنة ١٩٧٩، ٣٥,٩ مليون ليرة في مقابل ٤٦,٨ مليون ليرة العام الماضي. وكان المعدل الوسطي الشهري في النصف الأول من ١٩٧٨ نحو ٥٨ مليون ليرة بزيادة ٧,٦ في المئة عن المعدل المتحقق في سنة ١٩٧٩. ويلاحظ أيضاً أمران في أرقام هذه السنة.

أولاً - ان حجم الواردات المحققة جاء دون التقديرات. ففي مشروع موازنة ١٩٧٩ قدر للواردات الجمركية أن تكون في حدود الـ ٧٠٠ مليوناً، والسبب الأساسي لتقلصها هو انتشار تهريب البضائع عن طريق البحر إلى المرافئ غير الشرعية وإلى المرافئ الشرعية ذاتها أحياناً.

ثانياً - ان الرسوم الجمركية المستوفاة عن طريق مرفأ بيروت هي من الأهمية بحيث توازي تلك المستوفاة عن طريق مطار بيروت وإقليم الشمال معاً. وتمثل الرسوم المستوفاة عن طريق مرفأ بيروت نسبة ٤٣,٤٣ في المئة من مجموع الرسوم، وتلك المستوفاة عن طريق المطار نسبة ٣٣,٠٠ في المائة، وعن طريق طرابلس ٣٠,٩٠ في المئة، وعن طريق المصنع ٦,٣٨، وعن طريق جونية ٥,٣٠ في المئة، وعن طريق صيدا ٣,٠٠ في المئة.

أ - القطاع الصناعي

لم تسلم الصناعة في لبنان من أهوال الحرب، فلحقت بها أضرار بالغة وخسائر مباشرة قدرت بنحو ٧٠٠ مليون ليرة وخسائر غير مباشرة تفوق الملياري ليرة. أما الإنتاج وعدد العمال فإنهما تعرضا لارتجاجات كثيرة في اتجاه الهبوط والصعود فرضتها الأحوال الأمنية: كان الإنتاج يرتفع تارة إلى ٨٠٪ وطوراً ينخفض إلى ٣٠٪.

ولكن بموازاة تلك الحركات، طرأت تغييرات مختلفة على القطاع الصناعي فشملت هيكلية وأنماط انتاجه وديموغرافيته والقوانين التي ترعاه، وكذلك سياسة الدولة تجاهه ونظرة المواطنين إليه.

ويهم الآن أن نورد بعض المؤشرات التي لها دلالات مستقبلية عميقة في نطاق القطاع الصناعي.

١ - المؤشر الأول: لم تنل الأحداث المستمرة في لبنان منذ عام ١٩٧٥ من ثقة المواطن ببلده، ولم تضعف تصميمه على الاستثمار في القطاع الصناعي.

وبالفعل، لقد ظهرت فئات جديدة من رجال الأعمال هم على استعداد لاقتناص الظروف المناسبة من أجل البدء بعمليات توظيف واستثمارات كبيرة.

وثمة دليل على ذلك، ان المديرية العامة للصناعة منحت في العام ١٩٧٨ موافقات بإنشاء ٦٤ مؤسسة صناعية جديدة برساميل بلغت ٢٣٩,٢٤٢,٠٠٠ ليرة وبعدد عمال يؤمل استخدامهم، يبلغ نحواً من ١٩٧٥ عاملاً.

لن يشمل التنفيذ الفعلي بالطبع الـ ٦٤ مصنعاً، إلا أنه من الملفت أن ٤٠ مؤسسة صناعية من المجموع المشار إليه باشرت عمليات التنفيذ منها:

- مطحنة واحدة للقمح.
- معملان لتعبئة المياه.
- مصنع براغي ومسامير. مصنع براغي ومسامير.
- معمل لتعبئة قوارير الغاز.
- معمل أوكسيجين واسيتيلين.
- معمل عصير فواكه.
- معمل سدات معدنية.

٢ - المؤشر الثاني: وهو يعكس حركة التصدير الصناعي نحو الانطلاق بعد كل حالة اضطراب أمني.

فما أن يمضي شهر أو شهران على فترة هدوء، حتى تعود الصادرات الصناعية لترتفع بشكل محسوس، الأمر الذي يؤكد وجود القدرة الدائمة على الإنتاج والتصدير عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. والجدول التالي يبين تطور حركة التصدير الصناعي خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة ١٩٧٩، بالمقارنة مع الفترة نفسها من الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨.

جدول رقم - ٣ -

التصدير الصناعي من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
كانون الثاني	٤٩	٧١	-	٢٠	٦٨	٦١
شباط	٦٠	٥٥	-	٣٥	٨٢	٨٤
آذار	٧٧	٦٤	٠٠	٦٩	٩٢	٨٩
نيسان	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٨٦	١٩٠	- -	١٢٤	٢٤٢	٢٣٤
نسبة الزيادة	-	٢,١	-	٣٤,٧	٩٥,١	٣,٣

يلاحظ مما تقدم:

١ - ان حركة التصدير بقيت في الأعوام اللاحقة لعام ١٩٧٤ أعلى من مستواها (أي من مستوى عام ١٩٧٤) ما عدا الربع الأول من عام ١٩٧٧ الذي كان خارجاً من أحداث العاميين الماضيين، ولكن يجب الأخذ بالاعتبار هنا الفارق في أسعار الصادرات خلال هذه الفترة.

٢ - ان الانخفاض في التصدير يعقبه دائماً اختلال في الأوضاع الأمنية.

٢ - ان الانخفاض في الإنتاج والتصدير في حالات الاضطرابات كان يعقبه دائماً ارتفاع، في حالات الهدوء الأمني، مما يدل على أن القطاع الصناعي ما زال قائماً وقادراً.

٣ - المؤشر الثالث: انتشار الصناعات اللبنانية في المناطق الأكثر أمناً في لبنان.

ويلاحظ ان ٤٠ مؤسسة صناعية، التي هي الآن قيد الإنتاج، أقامها أصحابها بعيداً عن الأماكن المضطربة. وقد استمر معظمها في المنطقة بين الناعمة وجنوب صيدا، وبعضها الآخر بين الضبية ونهر ابراهيم، كما اتجه قسم منها نحو محافظة البقاع.

وتتحقق بذلك شكل من التوزيع الصناعي باستقطاب أنواع جديدة من الأعمال المهنية.

٤ - المؤشر الرابع: لا يزال الإقبال على إنشاء مصانع جديدة مستمراً بالرغم من انقضاء أربع سنوات على تتابع الأحداث. ويبين الجدول التالي أن المديرية العامة للصناعة منحت موافقات خلال الربع الأول من العام ١٩٧٩ إلى ٣٠ معمل جديد برساميل مصرح بها يزيد مجموعها على ١١٨ مليون ليرة.

جدول رقم ٤ - المؤشر الصناعي عن الربع الأول من العام ١٩٧٩

نوع الصناعة	عدد المعامل	رأس المال بملايين الليرات	عدد العمال
صناعات كهربائية	١	١,٥	٢٥
صناعات غذائية	٨	٢٥,٠	٢٠٧
صناعات كيمائية	١٣	٨٣	٦٣٥
صناعات بلاستيكية	٣	٢,٢	٢٦
طباعة	١	٢	١٥
صناعات مستخرجة من المناجم غير المعدنية	٢	١	٢٤
حقائب السفر	١	٠,٥	٨
خرطوش صيد وصبّ حروف	١	٣,٥	٣٥
المجموع	٣٠	١١٨,٧	٩٧٥

٥ - المؤشر الخامس: تنبّهت الدولة الممثلة بوزارة الصناعة، ورغم مشاكلها الكثيرة، إلى ضرورة الاهتمام الفعلي بقطاع الصناعة، فوضعت لذلك الخطط المبدئية اللازمة والكفيلة بتطوير الصناعة الوطنية كي ترتفع مساهمتها في الدخل القومي إلى الثلث خلال العشر سنين المقبلة، فصدر لهذا الغرض عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١/٤ القرار رقم ٢٧ الذي يحدد «الإطار التوجيهي لسياسة تشييط الصناعة اللبنانية».

وضع القرار المشار إليه خطة من ١٨ مادة تهدف إلى تحقيق الأمرين التاليين:

- زيادة الإنتاج الصناعي وتوسيعه وتنويعه كي يصل إلى المستهلك بسعر معقول وبجودة عالية.
- عدم السماح للإنتاج الأجنبي بالقضاء على الصناعة بحجة رخص الأسعار ليعود بعد إخراج الصناعة من سوقها الداخلي إلى التحكم بالسعر وبالنوعية.

وعلى الرغم من الظروف الحالية، فقد صدر أول قانون يقضي بتنفيذ أحد البنود الثمانية عشر من السياسة الصناعية، وهو قانون «هيئة إنشاء وإدارة مراكز التجمع الصناعي» وذلك بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧.

وفي رأينا أن المؤشرات الخمسة على إقبال المستثمر اللبناني على التوظيف الصناعي الجديد، كما تدل على ان الدولة وضعت خطة متكاملة ليسيير المستثمر في الصناعة على ضوئها، وليتمكن من بناء مستقبل صناعته على أسس سليمة وواضحة.

الأسواق التي تقصدها الصناعة في لبنان

ما تزال الأسواق العربية هي المقصد شبه الوحيد للمنتجات الصناعية اللبنانية.

لقد صدر إلى السعودية ما قيمته ٦٠ مليوناً و٤٨١ ألف ليرة، أي بنسبة ٥٢٪ من مجموع الصادرات، وإلى العراق ٢١ مليوناً و٩٥٢ ليرة، وإلى الأردن ١٤ مليوناً و٨٣١ ألف ليرة، وإلى سوريا ٧ ملايين و٩٤٥ ألف ليرة، أي أن هذه الدول الأربع صدر إليها ما نسبته ٩١,٣٪ من مجموع الصادرات.

أما بالنسبة إلى أنواع الصادرات فقد بقيت الصناعات الكيماوية تصدر اللاتحة، إذ بلغت قيمة صادراتها ١٣,٣ مليون ليرة، تليها مستخرجات المناجم غير المعدنية ١٢,٨ مليون ليرة، والأسمت الأسود ١١,٤ مليون ليرة.

الحالة الأخيرة للصادرات الصناعية

تراجع حجم الصادرات الصناعية في شهر آب ١٩٧٩ بنسبة ٢٤,٧ بالمئة بالنسبة إلى الحجم الذي عرفته في شهر تموز من ذات السنة.

ويتبين من الإحصاءات التي أعدتها المديرية العامة للصناعة أن هذه الصادرات بلغت ٨٦,٢٧ مليون ليرة، أو ما نسبته ٢٦ مليون دولار. وبلغت كمية تلك الصادرات ٣٩٧ ٢٢١ طناً.

ان التراجع الذي يكاد ينهك القطاع الصناعي لجدير باهتمامات الحكومة. ذلك أن القطاع المذكور يعتبر العنصر الأساسي في الاقتصاد اللبناني، لاسيما وأن ماضيه كان زاخراً بالحيوية والنشاط.

١ - التربة

بلغ إنتاج التربة في سنة ١٩٧٨ حوالي ١ ٠٦٩ ٧٠٠ طن. وبلغ هذا الإنتاج في عام ١٩٧٧ حوالي ١ ١٧١ ٠٠٠ طن مسجلاً في ذلك تراجعاً نسبته ٩ بالمئة.

وزادت صادرات التربة قليلاً في عام ١٩٧٨ فقدرت بـ ٥٤٩ ٠٠٠ طن بينما وصلت في عام ١٩٧٧ إلى ٤٥٦ ٠٠٠ طن.

أما المبيعات إلى الداخل فإنها لم تتجاوز الـ ٥١٩ ٧٠٠ طن في سنة ١٩٧٨ في حين انها بلغت في عام ١٩٧٧ ٣٠٠ ٧٠٤ طن.

ومما لا شك فيه أن الأرقام الخاصة بالصادرات والمبيعات إلى الداخل لا تعكس الحقيقة

بالضرورة، لأنّ قسماً من الترابة كان يصدّر إلى الخارج للاستفادة من ارتفاع الأسعار هناك. ويؤكد هذا الأمر التراجع في نشاط البناء في لبنان من جهة، والإحصاءات الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة في بيروت من جهة أخرى.

وتقول الإحصاءات المذكورة:

- ان صادرات الترابة قدرت بـ ٨٥٦ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٨ مقابل ٤٦٣ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٧، أي بزيادة ٨٤ بالمئة بالنسبة إلى سنة ١٩٧٧.

- قدرت المبيعات في الداخل بنحو ٢١٤ ٠٠٠ طن في سنة ١٩٧٨ مقابل ٧٠٤ ٠٠٠ طن في سنة ١٩٧٧، أي بتراجع ٧٠ بالمئة بالنسبة على هذه السنة الأخيرة.

ويعتبر التدني الذي أصاب استهلاك الترابة محلياً، مؤشراً لحركة البناء في لبنان، وبالتالي يؤكد هذا التدني ان هذه الحركة عرفت في عام ١٩٧٨ تراجعاً قد يصل إلى نسبة ٥٠ بالمئة قياساً على مستواه في عام ١٩٧٧.

ويبين الجدول رقم ٥ حركات الإنتاج والمبيعات المحلية والتصدير في سني ١٩٧٧ و ١٩٧٨.

جدول رقم ٥ - الإنتاج بالأطنان

الشهر	الإنتاج بآلاف الأطنان			المبيعات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٤
كانون الثاني	١٣٢	٥٨,٧	٨٦,٢	٦٥	٣٨,٨	٥١,٤	٣٦	١٧,٥	٣٥,٥
شباط	١٤١	٨٠	٩٥,٢	٨٦	٥٤,٥	٦١,٦	٣٧	٢٧,٠	٤٢,١
آذار	١٥٤	٩٥,١	١٠١	١١٤	٤٣,٣	٧٠,٧	٤١	٥٦,٨	٣١,٨
نيسان	١٦٠	١٢٠	١٢١,٩	١١٥	٢٣,١	٨٣,٦	٤٧	٩٤,١	٢٧,٥
أيار	١٧٩	١٠٩,٢	١١٤,٨	١٣٤	٢٠,٦	٨٥,١	٦٣	٨٥,٥	٢٧,٨
حزيران	١٥٧	١١٠	٠٠	١١٤	٦٥,١	-	٥٣	٤٦,٥	-
تموز	١٤٤	١١٢,٤	٥٠,٧	١٢٠	٧١,٥	٥٠,٨	٤٩	٣١,٩	٦,٧
آب	١٥٩	٧٩,٥	٦١,٦	١٤٢	٦٧,٩	٤٤,٢	٤٠	١٨,٢	٧,٩
أيلول	١٤٢	٩٥,٢	١١١,١	١٢١	٨٨,٢	١٤	٤١	١	١١٠,٨
تشرين الأول	١٤١	١١٦,٥	١٢٥,٤	١٢٧	٨١	٧,١	٤٣	٣٦,٥	١٠٨,٦
تشرين الثاني	١٣٦	١١٢	١٠٨,١	١١٥	٩٠,٣	٦,٧	٣٥	٢٠,٣	١٠٦,٧
كانون الأول	٩٩	٨٣	٩٣,٢	٧٦	٦٠	٤٤,١	٢٣	٢١,٠	٤٣,٨
المجموع	١٧٤٤	١١٧١,٧	١٠٦٩,٧	١٣٢٩٧	٧٠٤,٣	٥١٩,٧	٥٠٨	٤٥٦,٥	٥٤٩,٧

٢ - الطاقة الكهربائية

يشكو لبنان عجزاً في الطاقة الكهربائية مقداره نصف مليون كيلواط ساعة يومياً. ويبدو ان هذا العجز سيرتفع حتى المليون كيلواط أي ما يعادل ١٨٪ من الطاقة المطلوبة للاستهلاك المباشر. كانت قدرة لبنان الإنتاجية الفعلية من الكهرباء ٣٢٠ ميغاواط في العام ١٩٧٤، وقد أعطيت سوريا منها ٣٠ ميغاواط.

وفي نطاق التوسع الطبيعي طلبت المؤسسة المذكورة في العام ١٩٧٤ أربع مجموعات حرارية تعمل على الغاز بقدرة إجمالية هي ١٢٠ ميغاواط لتركيبها في معمل الذوق، إلا ان أعطالاً فنية حصلت، لم تمكن المؤسسة من استلام الماكينات التي كان يقتضي ان تسلم آخرها في نيسان ١٩٧٥. ولو حصل هذا الأمر لكان في مقدور المؤسسة تغطية العجز بتشغيل مجموعتين فقط.

لقد توقفت المجموعات الغازية بسبب كلفة صيانتها واستمرار هذه الصيانة، الأمر الذي حدا بالمؤسسة إلى إنذار الشركة الصانعة، وما زالت المفاوضات في هذا المضمار مستمرة.

ان العجز المشكو منه ناتج بصورة رئيسة عن الظروف الأمنية. ولو لم تحصل هذه الظروف لكان بالإمكان توفير ٢٠٠ ميغاواط نتيجة الصفقة التي أجرتها مصلحة كهرباء لبنان، والتي أقرها مجلس الوزراء في ١٩٧٦/٣/٥.

ولقد لزمّت في عام ١٩٧٥ مجموعة محطات رئيسة، وشبكة توتر عال تربط بيروت بالشبكة السورية وبمشروع سد الفرات عبر الحدود الشمالية، وكان هذا التلزم يهدف إلى توفير احتياط ثان مشترك، إلا ان هذا الربط لم يحصل بسبب الأحداث. ولو نفذت هذه المشاريع لكان هناك إنتاج للطاقة قدره ٣٥٦ ميغاواط إضافية.

فلبنان بحاجة اليوم، إذا ما أخذ حساب معدل التزايد في الاستهلاك، على ما يزيد قليلاً عن ٤٠٠ ميغاواط، وهذا دون حساب الـ ١٢٠ ميغاواط التي يمكن الحصول عليها من سوريا كاحتياط ثان.

وقد يكون باستطاعة مؤسسة كهرباء لبنان اجتياز الأزمة في السنة المقبلة بسبب بدء العمل بمجموعة الأولي، ولأنه سيكون بالإمكان أخذ ٣٠ ميغاواط من سوريا عبر الجزء الذي اكتمل تنفيذه في الشمال، وأخذ ٦٦ ميغاواط من المعمل الحراري في الجية عندما يتم تجهيزه.

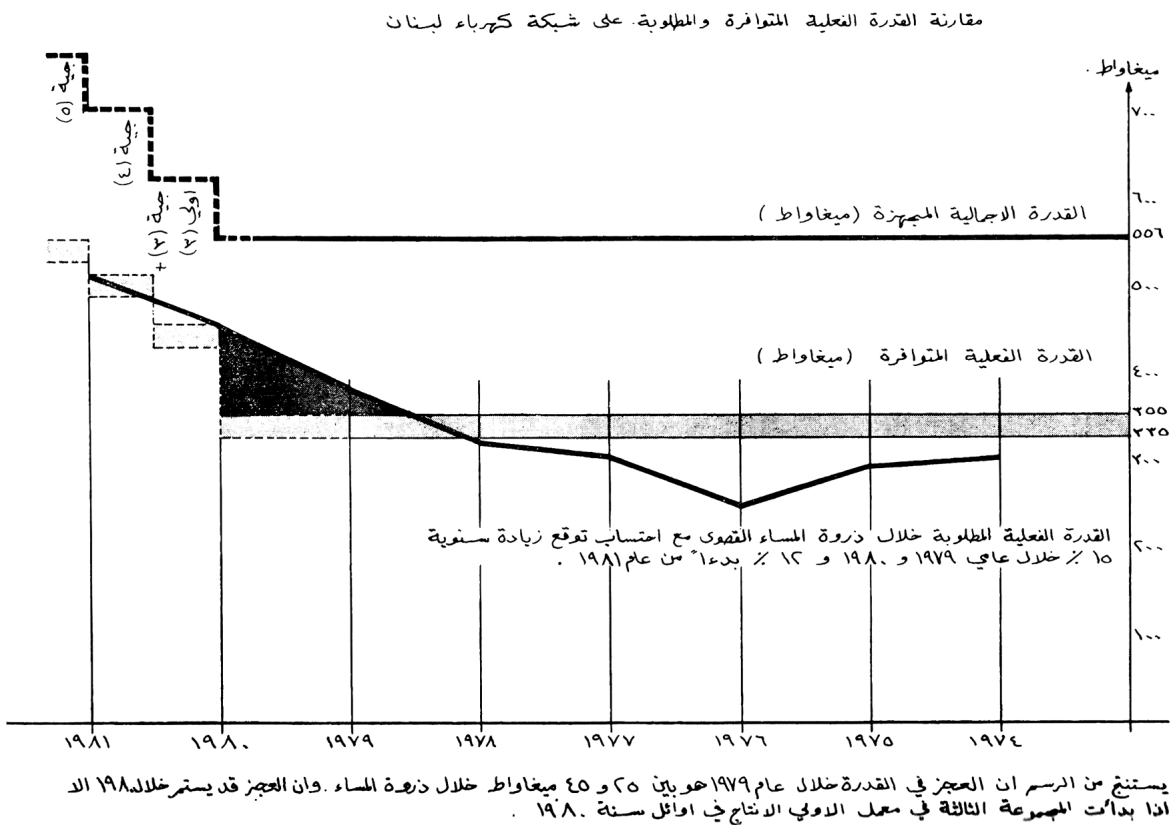
ومن جهة أخرى،

ستركز في معمل الذوق الحراري مجموعتان تنتجان ٢٥٠ ميغاواط جرى بشأنهما استدرج

عروض، وستستملك مؤسسة كهرباء لبنان أرضاً في البترون لإنشاء معمل حراري بطاقة ٥٠٠ ميغاواط.

إلا ان الزيادة الملحوظة والمأمول الحصول عليها لن تمنع من زيادة الأسعار لمواجهة الكلفة المتصاعدة في التجهيزات وفي أسعار الوقود.

وعلى كل حال يبين المصور التالي القدرة الفعلية المتوافرة بالمقارنة مع القدرة المطلوبة على شبكة كهرباء لبنان، ونسبة العجز في هذه القدرة خلال العام ١٩٧٩ والآمال المعلقة على توفير تلك الطاقة مستقبلاً.



٣ - المحروقات

من المعلوم ان مصفاة طرابلس، التي أمتت في العام ١٩٧٣، تتحمل طاقة للتصدير تقارب الـ ٣٠ ٠٠٠ برميل يومياً، وهي تؤمن ٧ بالمئة من الاستهلاك المحلي، وتؤمن مصفاة الزهراني ٣٠ بالمئة من هذا الاستهلاك.

كانت المصفاتان المذكورتان تستقبلان في عام ١٩٧٤ ، سبعة عشر مليون برميل من البنزين أي ملياران و ٧٧٠ مليون ليتر، إلا ان الكمية المستقبلية انخفضت في العام ١٩٧٧ إلى ١٢,٥ مليون برميل أي ملياراي ليتر تقريباً.

وبقي الانخفاض يتحكم بالوضع في العام ١٩٧٨ حتى وصلت الكمية إلى مليار و ٧٧٢ مليون ليتر .

ففي هذه الحال ، وإذا أخذنا إحصاءات العام ١٩٧٤ أساساً، يمكننا القول ان نشاط المصفاتين المشار إليهما وصل على التوالي إلى ٤٧ بالمئة و ٦٥ بالمئة بالنسبة إلى العام ١٩٧٤ .

جدول رقم - ٦ -

نشاط المصفاتين في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ (بملايين الليترات)

نوع المحروقات	سنة ١٩٧٧		سنة ١٩٧٨ = (١١ شهراً)	
	الإنتاج	البيع	الإنتاج	البيع
بنزين ممتاز	٤٥١,٢	٥٦٠,٩٥٧	٥١٠,٧١٧	٥٩٧,٣٩٥
بنزين عادي	٠٠,٩٨	١,٥٦٣	١,٥٧٢	١,٥٢٦
بنزين للطيران	١٥٩,٢٥	١٥٣,٢٦١	١٨٤,٣٣٦	١٥,٦٢٤
كيروزين	٢٧,٢٨	٢٧,٢٨٦	٢٣,٢٥٦	٢٣,٠٤٤
مازوت	٣٩٤,٧٩	٣٢١,٦٤٦	٣١٥,٣٠٥	٣٢٥,٨٧٣
فيول أويل	٧٨٩,٦٧	٦٥٢,٠٦٨	٦١٥,٥٩٨	٦٥٢,١٩٦
غاز (بالأطنان)	٢٧,٦٧٨	٢٧,٢١٦	٢٨,١١٦	٢٨,٢٦٤

وتجدر الإشارة، إلى أن كمية البنزين الممتاز الذي استهلك في سنة ١٩٧٨ زاد ٣٧ مليون ليتر بالنسبة إلى سنة ١٩٧٧ . وكذلك ارتفع استهلاك بنزين الطيران إلى مليوني ليتر، إلا ان مادة الكيروزين انخفض استهلاكها ٤ ملايين ليتر، وبالرغم من هذا التطور، لم يتوصل استهلاك المواد المذكورة إلى النسبة التي عرفها في العام ١٩٧٤ .

وتؤمن مصفاتا طرابلس والزهراني في هذه الأيام، احتياجات البلاد من الغاز، والكيروزين، والفيول أويل، وما زاد على ذلك يتم استيراده تبعاً من الخارج .

وفي المقابل،

لقد زاد الطلب على البنزين والمازوت بصورة مطردة، الأمر الذي أربك المصنفاتين، فاضطرتا إلى استيراد الكميات اللازمة من هذه المواد لإشباع الاستهلاك المحلي.

وجاء في الإحصاءات انه تم استيراد ١٣٩ مليون لتر من البنزين في سنة ١٩٧٧ و ١٢٤ مليون لتر في سنة ١٩٧٨، و ٧٥ مليون لتر من المازوت في سنة ١٩٧٧.

ويقتضي التنويه بأن انخفاض استهلاك المازوت ناجم عن اعتماد الوحدات الإنتاجية، وبصورة مطردة، على الطاقة الكهربائية من دون المازوت.

٤ - البناء والسكن

١ - البناء

أ - تطور البناء في بيروت

في شهر آذار ١٩٧٧ عادت حركة البناء في بيروت إلى نشاطها بعد حوادث ١٩٧٦ و ١٩٧٧، واستمر هذا النشاط بالرغم من الحالة الأمنية السيئة التي انتشرت في صيف ١٩٧٨.

بلغ عدد رخص البناء التي أعطتها محافظة بيروت في الخمسة أشهر الأولى من العام ١٩٧٨، خمساً وثمانين رخصة. وشملت هذه الرخص ٥٠٦ ١٠١ أمتاراً مربعة، مسجلة بذلك زيادة نسبتها ٢٤ بالمئة مقارنة بالأشهر الخمسة الأولى من العام ١٩٧٧.

جدول رقم - ٧ -

تطور حركة البناء في بيروت (آب ١٩٧٧ - أيار ١٩٧٨)

السنة	عدد الرخص	عدد الطوابق	المساحة بالمتري المربع
آب ١٩٧٧	١٦	٥٦	١٤,٨١٣
أيلول ١٩٧٧	١٢	٤٦	١٦,٩٠٦
تشرين أول ١٩٧٧	١٣	٢٧	٥,١٠٢
تشرين ثاني ١٩٧٧	١٢	٧٢	٢١,٥٢١
كانون أول ١٩٧٧	١٥	٧٠	٢٣,٤٦٠
المجموع	٦٨	٢٧١	٨١,٨٠٢

السنة	عدد الرخص	عدد الطوابق	المساحة بالمتري المربع
كانون الثاني ١٩٧٨	١٥	١١٤	٢٦,٨٥٤
شباط ١٩٧٨	٨	٣٦	١١,٢١٥
آذار ١٩٧٨	١٨	٦٨	١٥,٢٦٤
نيسان ١٩٧٨	١١	٣٥	١١,٣٠٢
أيار ١٩٧٨	٣٣	١٤٩	٣٦,٥١١
المجموع	٨٥	٤٠٢	١٠١,٥٠٦

لم تتوفر إحصاءات عائدة لما تبقى من العام ١٩٧٨ ، إلا أنه من المؤكد أن حركة البناء في هذه الفترة كانت معدومة .

ومما يقتضي بيانه ، ان ١٠٨ رخصة بناء أعطيت في عام ١٩٧٧ تناولت مساحة إجمالية قدرها ١٣٠ ٥٢٢ متراً مربعاً .

لقد تأثر قطاع البناء أكثر من غيره من القطاعات بسبب الأحداث . وتتحكم بهذا القطاع اليوم ، عدة عوامل من شأنها الحد من انطلاقه . وهذه العوامل هي التالية :

- ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء .
- هجرة اليد العاملة المتخصصة .
- القيود المصرفية التي حدثت من التسليفات وخصوصاً الحالة الأمنية المضطربة .

ب - حركة البناء في الملحقات

منحت في عام ١٩٧٧ نحو ٢٨٣٢ رخصة بناء شملت المناطق اللبنانية كافة ما عدا بيروت وطرابلس ، وتناولت هذه الرخص مساحة ٣٠٠ ٣٦ ٢ متراً مربعاً .

ووصل عدد الرخص الممنوحة في العام ١٩٧٨ إلى ١٩٥٠ رخصة ، وشملت جميعها مساحة ٨٩٣ ٥٧٦ ١ متراً مربعاً مسجلة بذلك انخفاضاً يوازي ٢٢ بالمئة بالنسبة إلى سنة ١٩٧٧ .

وستتناول في الجدول التالي حركة البناء في لبنان من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ ما عدا بيروت وطرابلس .

جدول رقم - ٨ - حركة البناء

السنة	عدد الرخص	المساحة بالمتر المربع	قيم البناء بآلاف الليرات
١٩٧٤	٤ ٨٥٨	٣ ٤٦٠ ٧٥٩	٦٩٢ ١٥٩
١٩٧٧	٢ ٨٣٢	٢ ٠٣٦ ٣٠٢	١ ٤٢٥ ٤١١
١٩٧٨	١ ٩٥٠	١ ٥٧٦ ٨٩٣	١ ١٠٣ ٨٢٥

ويلاحظ، أن حركة البناء في المناطق كانت أكثر أهمية منها في بيروت، وتعود هذه الأهمية إلى سببين اثنين:

١ - ان الأحداث أجبرت بعض اللبنانيين على طلب الراحة في الجبال حيث ولدوا للابتعاد عن الأحداث، فأقاموا في هذه المناطق مساكن لهم.

٢ - انه بسبب الأحداث، ابتعد معظم اللبنانيين عن مناطق، ظنوا انها أقل سخونة من بيروت فوطدوا العزم على السكن فيها نهائياً.

ومجمل القول، ان حركة البناء، ان في بيروت وسائر المدن، أو في المناطق، بقيت بصورة رئيسية، ذات مستوى أدنى مما كانت عليه قبل الأحداث.

ب - القطاع الزراعي

١ - حركة صادرات الفاكهة

تحتل الفواكه اللبنانية المركز الأول في حركة الصادرات الزراعية وتأتي في المقدمة صادرات التفاح والحمضيات.

بلغ مجموع صادرات الفواكه اللبنانية في النصف الأول من العام الحالي ١٥٧٠٨٧ طناً منها ٢١٨١١ طناً تفاحاً و ١١٣٣٩٢ طناً حمضيات و ٢١٨٨٤ طناً فواكه أخرى.

وبلغت صادرات التفاح لغاية النصف الأول من العام ١٩٧٩ ما مقداره ٢١٨١١ طناً ومن أول موسم ١٩٧٨ - ١٩٧٩ إلى آخر حزيران ١٩٧٩ ما يقدر بـ ٥٨١٣٦ طناً.

واستوردت سوريا الكمية الأكبر - ٧٧٢٣٥ طناً - تليها السعودية ٤٩٧٩ طناً، ومن أول موسم

١٩٧٨ - ١٩٧٩ إلى آخر حزيران ١٩٧٩ ما قدر بـ ٥٨١٣٦ وتوزعت البقية على دبي وقطر والبحرين وأبو ظبي والسودان ومصر .

وبلغت صادرات البرتقال في النصف الأول من السنة المذكورة ٧٧٢٣٥ طناً، وبلغت من بداية الموسم (أيلول ١٩٧٨) إلى نهاية حزيران ١٩٧٩ ١٥٦٦١٢ طناً.

جدول رقم - ٩ -

صادرات الفاكهة في الأشهر الستة الأولى من العام ١٩٧٩ (الكميات بالأطنان)

الأنواع	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	المجموع
التفاح	٧٠٦٩	٥٩٦٣	٥٠٨٩	٣٩٢٦	٥٨٥	١٧٩	٢١٨١١
البرتقال	١٦٩١٤	١٨٩٧٣	١٧٤٠١	١١٩٦٤	٨٢٥٤	٣٧٢٩	٧٧٢٣٥
الحامض	٢٦٢٤	٣٠٨٥	٣٥٧٩	٣٦١٩	٣٦٩٠	٣١٧٩	١٩٧٧٥
أنواع اليوسفي	٣٨٠٤	١٨٠٩	١٥٥٩	١١٨٩	٤٤٢	٢٩	٨٨٣٣
الكريب فروت	١٦٨٦	١٤٥٩	١١٤٧	١٢٦٢	١٣٢٠	٦٧٥	٧٥٤٩
الأكيدنيا	-	٢٤	٩٣١	١٥٠٥	١٠٢	-	٢٥٦٢
الكرز	-	-	-	٩	٢٤٨٠	٣٠٣٥	٥٥٧٤
الخوخ والجنارك	-	-	-	٢٦١	٩٤٣	١٩٩٥	٣١٩٩
المشمش	-	-	-	-	١٦٦٥	٤٩٩٤	٦٦٥٩
الدراق	-	-	-	-	١٤٠	٢٤٣٦	٢٥٧٦
الموز	٦	١٢	٤٠	٣٣٧	١٩٨	٥٨	٦٥١
العنب	٢٠٩	٤	-	-	-	٢٥	٢٣٨
الإجاص	-	-	١	-	-	١٢٤	١٢٥
السفرجل	٢٤	٢	٢	-	-	-	٢٩
الرمان	٧	٤	-	-	-	-	١١
فواكه أخرى	١٨	١٥	٣٩	٤٦	٧٦	٧١	٢٦٠
المجموع	٣٢٣٦١	٣١٣٥١	٢٩٧٨٨	٢٣١١٣	١٩٨٩٦	٢٠٥٧٨	١٥٧٠٨٧

٢ - الانتاج الحيواني

يلاحظ ان الإنتاج الحيواني تأثر كثيراً بالأحداث، ذلك أن بعض المزارع للأبقار الحلوب والدجاج والفروج تضررت كلياً، والبعض الآخر تضرر جزئياً إما بنتيجة تقلص اليد العاملة فيها أو بنتيجة هجرة أصحابها إلى مناطق اعتبروها أكثر أمناً، الأمر الذي أضعف القوة الإنتاجية التي تميزت بها مزارع هؤلاء.

وتمكننا من الحصول على إحصاءات غير رسمية لكنها قريبة من الواقع للإنتاج الحيواني، وبخاصة ما يتعلق بإنتاج البيض والفروج والحبوب، وما يتعلق بالتوظيفات التي أجريت في الأراضي الزراعية وحجم العمال الزراعيين.

أ - استعاد إنتاج البيض والفروج في العام ١٩٧٨ نشاطه بنسبة ٩٠ بالمئة من مستواه الإنتاجي السابق للأحداث، وذلك بالرغم من الضرر الكبير الذي كان قد أصاب مزارع الدجاج وتربية الدواجن - وبخاصة المزارع الصغيرة - التي كان يستحيل عليها استعادة عافيتها طوال العام ١٩٧٧.

ب - ازداد إنتاج الحبوب في العام ١٩٧٦ بشكل ملحوظ في الأراضي الزراعية غير المروية التي تعتمد أساساً على مياه الأمطار مع قليل من الممكنة (٢٢٠٠٠ هكتار من مجموع ٣٠٠٠٠٠) لكن إنتاج ١٩٧٧ - ١٩٧٨ تراجع إلى مستوى ١٩٧٥ بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة وأجور عمال الزراعة وعودة الدولة إلى تشجيع استيراد الحبوب.

ج - ازدادت التوظيفات في الأراضي الزراعية المروية من سهل البقاع وعلى طول الساحل (٣٠٠٠٠ هكتار) وهي الأكثر أهمية من حيث قيمة الأرض وكمية الإنتاج التي ارتفعت للأسباب التالية:

- الاستقرار النسبي في المناطق الزراعية وغياب جزئي للمشاكل الأمنية.
- توفر العمال الزراعيين بخلاف القطاع الصناعي الذي يعاني من نقص في اليد العاملة.

ج - القطاع التجاري

١ - التجارة الداخلية

قامت في مناطق وأحياء مختلفة لمدينة بيروت وضواحيها أسواق تجارية لتأمين الحاجات الاستهلاكية والخدمات الضرورية، وذلك بسبب الخراب والدمار اللذين حلا بالوسط التجاري للعاصمة.

وكان من البديهي أن يتبع هذا التطور الجديد في الجغرافيا التجارية للعاصمة وضواحيها ارتفاع مطرد في الأسعار وذلك للأسباب التالية:

- الوضع الأمني وتأثر المرف به، أ به، وتقلص حركة الاستيراد، والتالي تراجع المنافسة.
- الارتفاع العالمي للأسعار، وعامل التضخم المالي، واضطراب العرض والطلب.
- اضطراب عدد من التجار إلى دفع بدلات إيجار مرتفعة وخلوات باهظة لمتاجرهم الجديدة.
- تشتت الأسواق التجارية وصغر حجمها، مما أدى إلى ضعف المنافسة أو غيابها.

٢ - التجارة الخارجية

تمكن التجار اللبنانيون من إظهار مرونة فائقة في عرضهم للسلع وفقاً لمتطلبات الاستهلاك والحركة الجغرافية للسكان، وكذلك تمكنوا من مماشاة التغيرات التي حصلت في العام ١٩٧٨ كما في العام ١٩٧٥، الأمران اللذان خففا كثيراً من الآثار التي كان يمكن أن تصيب التجارة الخارجية نتيجة لإفقال مرفاً بيروت.

لقد بلغ وزن البضائع في لبنان عام ١٩٧٨ حوالي ٢,١ مليون طن مقابل ٢,٢ مليون طن في العام ١٩٧٧، وكان القسم الأعظم من هذه الحركة في النصف الأول من العام ١٩٧٨ من نصيب مرفاً بيروت الذي سجل ارتفاعاً بنسبة ٤٥ بالمئة عن الفترة المقابلة من العام السابق. وعندما أقفل المرفاً قسراً، لمدة خمسة أشهر، توسعت حركة المرفاء الأخرى في طرابلس وجونية وصيدا وصور.

وتشير التقديرات الموضوعية حول حركة التجارة الخارجية، إلى تزايد في عجز الميزان التجاري في العام ١٩٧٨، مقابل فائض جديد في ميزان المدفوعات قدره بعض المصادر بـ ٩٠٠ مليون ليرة لبنانية ولا يقل في ادني التقديرات عن الفائض المحقق في العام ١٩٧٧ البالغ ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية.

ويعود هذا الفائض في ميزان المدفوعات إلى استمرار تدفق أموال المغتربين وعائدات رؤوس الأموال الموظفة في الخارج، وكذلك تحويلات اللبنانيين العاملين في دول وإمارات الخليج العربي إلى ذويهم. وتقدر التحويلات من الخارج بحوالي ٣,٥ مليار ليرة لبنانية أسهمت في استمرار ارتفاع احتياطات لبنان من العملات الأجنبية.

ومن المفيد بيان تطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري في لبنان من العام ١٩٧٤ إلى العام ١٩٧٨ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم - ١٠ -

تطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري في لبنان
١٩٧٤ - ١٩٧٨ (مليار ليرة لبنانية)

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري	ميزان المدفوعات
١٩٧٤	٤,٢	١,٧	٢,٥ -	١,٥ +
١٩٧٥	٣,٨	١,٤	٢,٤ -	٠,١ +
١٩٧٦	١,٨	٠,٨	١ -	٠,٧ -
١٩٧٧	٤,٥	٢,٤	٢,١ -	٠,٦ +
١٩٧٨	٥,٠	١,٩	٣,١ -	٠,٦ +

ويقتضي الانتباه إلى أن الأرقام الخاصة بالمستوردات لا تتضمن السلع المستوردة، بصورة غير شرعية إلى لبنان، والتي تقدر بثلاث المستوردات المسجلة رسمياً. علماً أن قسماً من هذه المستوردات يعاد تصديرها إلى البلدان العربية بذات الطريقة غير الشرعية.

وتتألف الصادرات اللبنانية بشكل عام من المواد الغذائية والمواد الكيماوية والمصنفات الورقية ومواد البناء والمفروشات. إلا أن المواد الغذائية والكيماوية والمنسوجات ومواد البناء، تحتل المراتب الأهم في حركة الصادرات كما يتبين من الجدول التالي:

جدول رقم - ١١ - الصادرات المختلفة (بملايين الليرات)

١٩٧٧	% من مجموع ١٩٧٧	١٩٧٨	% من مجموع ١٩٧٨	% التغير ١٩٧٨-١٩٧٧	
٥٦٧	٢٤	٦٠٠	٣١	٥,٨ +	المواد الغذائية
١٦٠	٧	٢١٢	١١	٣٢,٥ +	المواد الكيماوية
٥٠	٢	٥٨	٣	١٦ +	الكاوتشوك والبلاستيك
١٠٨	٥	١٣٦	٧	٢٥,٩ +	المصنعات الورقية
٤٥	٢	٣٩	٢	١٣,٣ -	الجلود
١١٨	٥	١٩٥	١٠	٦٥,٣ +	المنسوجات
١٦٥	٧	٥٤	٣	٦٧,٣ -	الأدوات الكهربائية
٤٧	٢	١٨	١	٦١,٧ -	مواد النقل
٩٤٦	٤٠	٥٤١	٢٨	٤٢,٩ -	مواد البناء
٧٠	٣	٣٠	١,٥	٥٧,١ -	المفروشات
٨٩	٣	٤٧	٢,٥	٤٧,٢ -	متفرقات
٢٣٦٥	١٠٠	١٩٣٠	١٠٠	٠١٨,٤ -	المجموع

د - النقل والمواصلات

١ - النقل الجوي - حركة مطار بيروت

سجل مطار بيروت الدولي تراجعاً في نشاطه خلال النصف الأول من العام ١٩٧٩ بالمقارنة مع النصف الأول من ١٩٧٨ سواء في حركة الطائرات أو في حركة الركاب القادمين والمغادرين، أو في حركة الترانزيت.

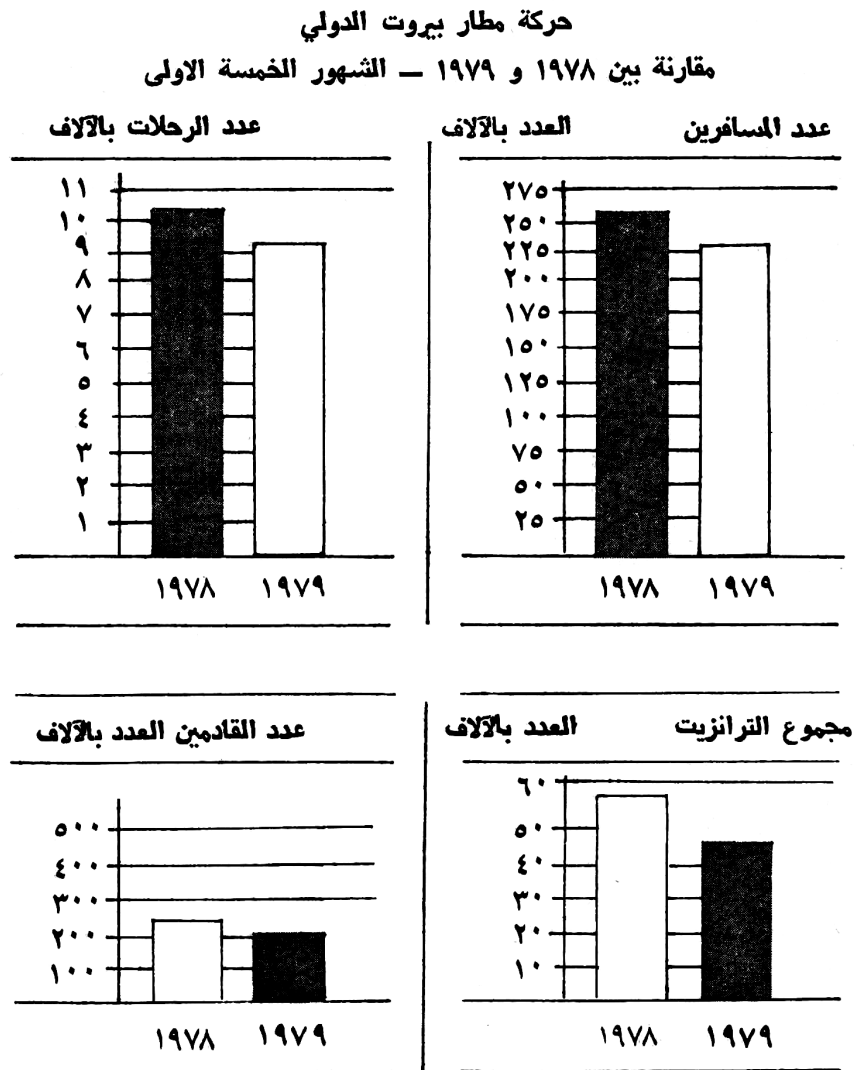
بلغ عدد رحلات الهبوط والإقلاع خلال الفترة المذكورة من العام ١٩٧٩ (ما عدا شهر آذار) ١١٢٨٢ رحلة، يقابلها ١١٦٣٨ رحلة لنفس الفترة من العام الماضي (١٩٧٨)، أي بتراجع قدره

٣٪. أما عدد المسافرين خلال النصف الأول من العام ١٩٧٩ (ما عدا شهر آذار) فكان ٣٥٣٨٥٥ شخصاً مقابل ٢٧١٨٥٠ شخصاً لنفس الفترة من العام الماضي، أي بتراجع قدره ٧٪.

ووصل عدد القادمين خلال النصف الأول من ١٩٧٩ (ما عدا آذار) إلى ٢٤٩٤٨٩ شخصاً مقابل ٢٦٣٩٣٤ لنفس الفترة من العام الماضي، أي بتراجع قدره ٦٪. أما عدد العابرين (ترانزيت) فبلغ ٤٢٦٣٨ شخصاً خلال النصف الأول من العام ١٩٧٩، مقابل ٥٤٥٨٦ شخصاً خلال نفس الفترة من العام الماضي أي بتراجع ٢٨٪.

حركة مطار بيروت الدولي

مقارنة بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ - الشهور الخمسة الأولى



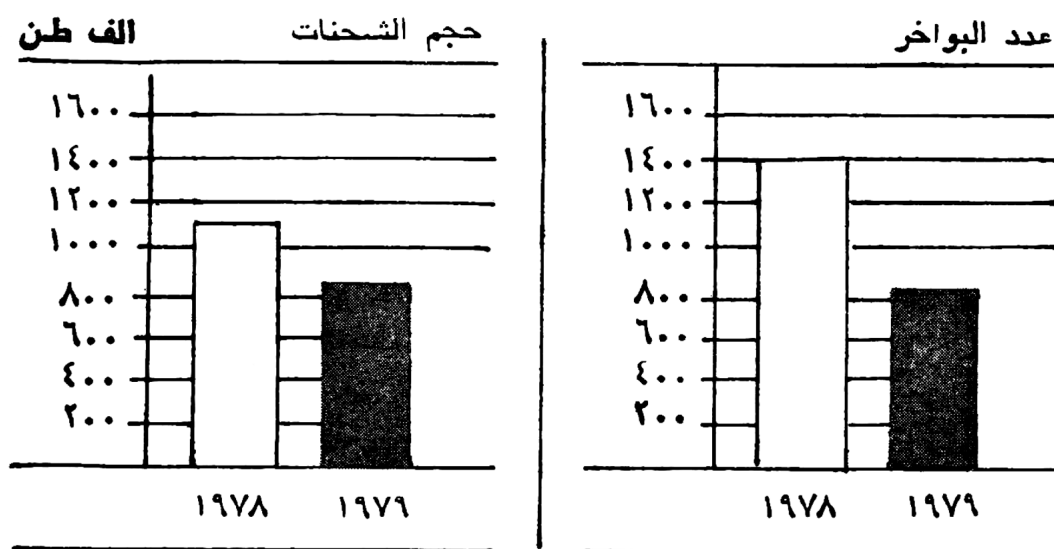
٢ - النقل البحري - حركة مرفأ بيروت

لا بد من الإشارة في هذا المجال، انه خلال الأحداث قامت عدة مرافئ في لبنان لتحل محل مرفأ بيروت لتحميل وتفريغ البضائع، منها ما هو شرعي ومنها ما هو غير شرعي.

ويهمنا في هذا التحليل مقارنة حركة مرفأ بيروت خلال النصف الأول من العام ١٩٧٦ بالنصف الأول من عام ١٩٧٨، ومدى استعادة المرفأ لعافيته السابقة، أو احتفاظه بالمستوى الذي وصل إليه خلال النصف الأول من العام ١٩٧٨.

لقد أم المرفأ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ١٩٧٩ عدد من البواخر قدر بـ ٨٠٧ باوخر، مقابل ١٤١٣ باخرة خلال نفس الفترة من العام ١٩٧٨. فتكون نسبة الحركة هذه السنة مقارنة بحركة العام الماضي قد سجلت نقصاً قدره ٤٣٪ تقريباً.

كما تشير الإحصاءات إلى ان حجم البضائع المفرغة والمشحونة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام ١٩٧٩ بلغت ٨٢٥ ألف طن، مقابل ١١٠٥ آلاف طن خلال نفس الفترة من عام ١٩٧٨، فتكون نسبة الحركة هذه السنة مقارنة بحركة العام الماضي قد سجلت نقصاً قدره ٣٤٪.



أما في المرافئ اللبنانية الأخرى فكان تأثيرها بالأحداث أقل حجماً.

تابع مرفأ طرابلس نشاطه وشهد حركة تصدير واستيراد متفاوتة شهرياً. ففي آب ١٩٧٩ زادت قيمة الصادرات المصادق على منشأها لدى غرفة التجارة والصناعة في طرابلس ١٨,٥ مليون ليرة لبنانية أي ما نسبته ٣١,٤ في المئة مقارنة بصادرات تموز من السنة ذاتها. وهذه الزيادة تعود إلى تدفق الأخشاب من الخارج وإعادة تصديرها إلى الدول العربية. وقد بلغت قيمتها وحدها ٣٢ مليوناً و ٢٥٠ ألف ليرة، في مقابل معدل شهري مقداره ١٢ مليوناً و ٦٦١ ألف ليرة. واحتلت صادرات الأسمنت رأس اللائحة يليها الحديد المصنع والاترنت والكلس والجفصين والبلاط والرخام وبضائع متنوعة، وهذه السلع ذات منشأ لبناني.

أما الصادرات ذات المنشأ الخارجي، فقد كان للأخشاب المركز الأول، ثم الاترنت والزفت والبلاط والسيراميك والزجاج. . . .

احتلت السعودية رأس لائحة مستوردي البضائع المذكورة، إذ بلغ ما استوردته ٥٤,٩١ في المئة من الصادرات، تبعها الأردن والعراق وسوريا والكويت واليمن الشمالي ودول أخرى.

وبذلك يكون مجموع الصادرات المصادق عليها لدى غرفة طرابلس خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ١٩٧٩ حوالي الـ ٤٩٤ مليون ليرة منها ٣٤٠ مليوناً ذات منشأ لبناني و ١٥٥ مليوناً ذات منشأ خارجي.

وبالنسبة إلى مرفأ صيدا فقد عرف نشاطاً ملحوظاً الأمر الذي رفع عائدات بلدية صيدا، وبالتالي حصة الخزينة من العائدات الجمركية.

أما مرفأ جونبة فقد تحول إلى مرفأ تجاري، فكانت حركة نشاطاته معتدلة نسبياً، إلا أن هذه الحركة انحصرت قليلاً مع عودة مرفأ بيروت إلى العمل.

٣ - النقل بالسكك الحديدية

توقف النقل بالسكك الحديدية خلال الأحداث ولا يزال، ما عدا تنقلات طفيفة لبعض المنتجات كانت تعبر المناطق للعمل على استمرار توفير الطاقة الكهربائية.

وهناك مشاريع تطويرية لسكة الحديد التي تعتبر جزءاً من سياسة عامة تتناول المشاريع السكنية أو الإسكانية، المجمعات الصناعية، ومستلزمات التكامل بين المناطق والجدوى الاقتصادية من المشروع التطويري.

ويبدو أنه من غير الممكن تطوير السكة الحديد بمعزل عن العناصر المذكورة. وشبكة السكة الحديد في لبنان صغيرة، وقد تعرضت في فترة الأحداث إلى تعديات مختلفة.

هـ - قطاع العقارات

اتسمت سوق العقارات في الآونة الأخيرة بأهمية كبرى لأنها برزت كوجه آخر للاستثمارات والتوظيفات في مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما الصناعية منها التي تحكم بها الجمود خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، فأصبحت السوق الوحيدة الناشطة تقريباً.

يعتبر النشاط العقاري في الأصل نشاط استثمار، إلا أن جمود حركة الاستثمارات والتوظيفات في سائر القطاعات الاقتصادية خلال الأحداث، جعلته نشاط مضاربة. ذلك أن حركة البناء السكني توقفت بسبب المخاوف الأمنية، فكان لا بد للأفراد والمؤسسات الذين يملكون سيولة كبيرة وكذلك المصارف، من أن يجدوا في سوق العقارات، المجال الأضمن والأربح لتوظيف تلك السيولة من جهة، ولاتقاء موجة التضخم الذي خلفته الحرب من جهة أخرى.

والشيء المهم، أن قطاع العقارات عرف اتجاهًا خاصاً فرضته المتغيرات الديموغرافية والسكنية والاقتصادية الناجمة عن الحرب. وقد جاء ذلك على حساب الأسواق التجارية في وسط العاصمة التي دمرتها هذه الحرب، إذ نشأت في أنحاء مختلفة من بيروت والضواحي مراكز تجارية كثيرة.

أما في المدن الأخرى فقد عرفت سوق العقارات أسعاراً عالية ومرتفعة جداً.

لقد استمرت هذه الأسعار في الارتفاع صعداً ولم تهدأ إلا بعد تدخل المصرف المركزي مرة للجم موجة المضاربات ليس ضد النقد اللبناني وحسب بل ضد العقارات أيضاً، فأثر هذا التدخل بحدود الـ ٢٠ بالمئة، وتم وقف ذلك الارتفاع بفعل التعميم رقم ٢٣٦ تاريخ ٨ حزيران ١٩٧٩ الصادر عن المصرف المذكور، وجمدت حركة سوق العقارات بعد أن أجبرت المصارف، نتيجة التعميم المشار إليه، على حصر نطاق تسليفاتها، وبالتالي على تضيق تحركات المتورطين في لعبة المضاربة.

إلا أن هذه القيود تراجعت قليلاً ولانت بعد ذلك، تجاوباً مع طلبات المصارف المتكررة في هذا الشأن.

ويمكن القول أخيراً أن أسعار الأراضي وصلت في بعض المناطق إلى ثلاثة أضعاف الأسعار السابقة، وقدر الارتفاع في الأسعار في ادني الحالات بـ ١٠٠ بالمئة. واستناداً إلى قيود السجل العقاري قدرت حركة رؤوس الأموال المتداولة في تجارة الأراضي بمليارين و ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية.

و - السياحة

ساهم القطاع السياحي كثيراً منذ العام ١٩٦٤ حتى العام ١٩٧٤ في تغذية الاقتصاد اللبناني. وقد ارتفعت نسبة مساهمته هذه من ٩,٧ بالمئة في العام ١٩٦٤ إلى ١٦,٨ بالمئة في العام ١٩٧١ وإلى ١٩,٤ بالمئة في العام ١٩٧٤.

ويتأثر هذا القطاع كثيراً بالحالة الاقتصادية والسياسية بوجه عام.

وهكذا، سجلت الواردات في القطاع السياحي انخفاضاً ضخماً نتيجة الحرب في العامين ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وزاد هذا الانخفاض عندما اندلعت الأحداث في لبنان منذ العام ١٩٧٥.

وما أن عرف الأمن في لبنان شيئاً من الاستقرار في سنة ١٩٧٧ حتى عاد النشاط إلى القطاع السياحي بصورة نسبية، فاستطاع، بفضل هذا الاستقرار المؤقت، أن يسجل تقدماً بنسبة ٢٠ بالمئة إذا ما اتخذ نشاطه في العام ١٩٧٤ أساساً. وقد استمر هذا التقدم مع بداية العام ١٩٧٨ إلى أن انفجرت الأحداث في أوائل الصيف من السنة المذكورة.

١ - المجموعة الفندقية

تضررت هذه المجموعة كثيراً في الأحداث، وبخاصة في بيروت حيث تدنى عدد الفنادق إلى ٥٥ في سنة ١٩٧٧ وإلى ٥٢ في سنة ١٩٧٨، فيما كان تعدادها ١٠٠ في سنة ١٩٧٤.

جدول رقم - ١٢ - حركة الفنادق

السنة	عدد الفنادق في بيروت	عدد الغرف
١٩٦٤	٦٤	٣٢١٥
١٩٧٣	٩٩	٦٣٨٠
١٩٧٤	١٠٠	٦٤٣٤
١٩٧٧	٥٥	٣٩٧٣
١٩٧٨	٥٢	٢٨٥٤ (تقديراً)

٢ - حجم العمل في الفنادق

بلغت نسبة نزلاء الفنادق في بيروت، في خلال الخمسة أشهر الأولى من العام ١٩٧٨، بالمقارنة مع ذات الفترة من العام ١٩٧٤ زهاء ٣٢ بالمئة، وارتفع عدد النزلاء الليليين إلى ٢٢ بالمئة بالنسبة لما كان عليه في العام ١٩٧٤.

جدول رقم - ١٣ - حركة الفنادق والنزلاء للأعوام من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨

الشهر	عدد النزلاء في فنادق بيروت			عدد النزلاء الليليين في فنادق بيروت		
	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨
كانون الثاني	٤٣ ٦٩١	٤ ٢٧٥	١٥ ٦٢٣	١٥٩ ٩٥٤	١٨ ٥١٢	٤٨ ٧٧٦
شباط	٤١ ٣٦٦	٤ ٩٣٦	١١ ٢٨٦	١٤٩ ٥٥٠	١٩ ٩٩٠	٣٧ ٩٩٥
آذار	٥١ ٦٩٠	٦ ٠٨٢	١١ ٤١٦	١٨٦ ٣٦٣	٢٣ ٦٧٥	٣٨ ١٤٣
نيسان	٥٣ ٨١١	٦ ٢٥٥	٨ ٠٩٥	١٨٨ ٤٤٧	٢٢ ١١٥	٣١ ٠٦١
أيار	٤٨ ٤٢٢	٧ ٠٥٦	٧ ٦٣٢	١٦٩ ٨٨٨	٢٤ ٩٤٢	٢٨ ١٥١
حزيران	٥٥ ٩٢٦	٩ ٧٨٠	-	١٩٣ ٧١٧	٣١ ٨٠٣	-
تموز	٦٧ ٧٩٩	١٢ ١٩٥	-	٢٦١ ١٣٥	٦٢ ٠٦١	-
آب	٦٧ ٠٢٢	١٢ ٣٠٧	-	٢٥٠ ٦٠٥	٤١ ١٨٢	-
أيلول	٥٣ ٨١٠	١٢ ٨٢٤	-	١٩٠ ٧١٤	٤٠ ٢٦٨	-
تشرين الأول	٥٧ ١٣٨	١٣ ٨٨٣	-	١٩٤ ٦٠١	٤٠ ٥٣٨	-
تشرين الثاني	٥٢ ٧٦٧	١٦ ٢٢٦	-	١٨٦ ٢٤٠	٤٧ ٦٣١	-
كانون الأول	٥٢ ٢٢٥	١٤ ٨٨١	-	١٧٥ ٩٠٨	٤٣ ٦٨٤	-

٣ - الواردات السياحية

تدل الإحصاءات الموضوعية من قبل المجلس الوطني للسياحة، على تطور ملحوظ في الدخل بالنسبة إلى القطاع السياحي بين سنة ١٩٦٤ و ١٩٧٤، إذ ارتفعت الواردات من ٢٠٣,٦ ملايين ل.ل. في العام ١٩٦٤ إلى ٣٠١,٩ مليون ل.ل. في سنة ١٩٦٦ ثم إلى ٦٢١ مليون ل.ل. في سنة ١٩٧١ وأخيراً إلى ٩٦٧ مليون ل.ل. في العام ١٩٧٤.

ز - الاتصالات السلكية واللاسلكية

مما لا شك فيه، ان الاتصالات السلكية واللاسلكية تشكل دعامة من دعائم الاقتصاد. لقد عرف هذا القطاع أهمية كبرى وتوسعاً ملحوظاً حتى عام ١٩٧٤، بالرغم من المشاكل والعقبات التي اعترضت طريقه.

وهو، كما القطاعات الأخرى، عانى الكثير بسبب الأحداث ولا يزال.

١ - الهاتف

سلك الهاتف طريقاً صاعداً وعرف نمواً مرموقاً منذ عام ١٩٥٨.

لقد ارتفع عدد المشتركين من ٣٠ ٠٠٠ في العام المذكور إلى ١٥٦ ٢٠٠ في العام ١٩٧١ وإلى ٢٣١ ٠٠٠ في العام ١٩٧٨. وهناك ضغوطات يتعرض لها هذا الحقل، مردها إلى طلبات اشتراك تفوق الإمكانيات المتوفرة. ويبدو أن برنامجاً جديداً أعد لزيادة الخطوط الهاتفية ٥٤ ٠٠٠ خط.

ومن الإحصاءات، ان الطلب على خطوط الهاتف سيبلغ في العام ١٩٨٣ زهاء ٥٠٠ ٠٠٠، وان مشروعاً تبلغ تكاليفه ٦٤٥ مليون ليرة لحظت فيه شبكات تتحمل ٣٠٠ ٠٠٠ خط جديد سينفذ في خلال الخمس سنوات القادمة، وهذه الشبكات موزعة وفقاً للترتيب المبين في الجدول التالي:

جدول رقم - ١٤ -

حركة البريد - الاتصالات السلكية واللاسلكية

بـالـآلاف	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
خطوط جديدة	-	-	٢٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
خطوط قيد العمل	٢٥٠	٢٨٥	٣٠٠	٢٦٠	٤٢٠	٤٨٠	٥٥٠
خزان التمويل (زيادة أو نقصان)	-	١٨ -	٢٤٢ -	٢١٠ -	١١ +	١٤٥ +	٢١٥ +

ويبدو أن تركيز الاتصالات السلكية واللاسلكية الخارجية انطلق بسرعة فاقت الاندفاع الذي عرفته في العام ١٩٧٤.

فبالإضافة إلى خط بيروت مرسلها الذي يصل لبنان بأوروبا وبالولايات المتحدة، هناك خط جديد ركز لربط بيروت بقبرص واليونان.

ولقد أعيد العمل بالمحطة الأرضية المتصلة بمركز المحيط الهندي. وتوجد مشاريع لمضاعفة قوة هذه المحطة.

وهناك مشروع سيستمر تنفيذه خمس سنوات، يرمي إلى مد خطوط تحمل أكثر من ألفي خط هاتفي سوف تركز تحت مياه البحر. وتبلغ تكاليف هذا المشروع ٢٥٠ مليون ليرة لبنانية.

٢ - التلكس

بدأ العمل بجهاز التلكس من العام ١٩٦٢ وبعده من المشتركين وقف عند حد الأربع والعشرين مشتركاً. وعرف هذا الحقل نمواً موازياً للنمو الذي عرفه حقل الهاتف، حتى ان الطلب تجاوز الإمكانيات المتوفرة.

ثمة مشروع أعد لتركيب ٥ ٠٠٠ خط تلكس جديد ينتهي العمل به عام ١٩٨٣.

ثالثاً - القطاع المصرفي والنقدي

يعود الفضل في انطلاق ونمو القطاع المصرفي إلى النظام الخاص الذي يعتمد لبنان في هذا الحقل.

لقد تضرر القطاع المصرفي بسبب الأحداث، وكان شأنه في ذلك شأن سائر القطاعات الاقتصادية إلا ان تأثيره هذا، كان عابراً، إذ ما لبث بعدها أن أكمل انطلاقته المألوفة. ويعود ذلك إلى توفر الأسباب التالية:

- سرية المصارف التي يمكن التذرع بها بوجه الكافة وكذلك بوجه السلطات العامة: القضائية والإدارية والمالية.
- نظام الصرف الحر.
- وفرة الموجودات من العملات الأجنبية (٢ ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار حتى نهاية سنة ٧٨) وذلك نتيجة الصادرات في سنة ١٩٧٨.
- السياسة الحكيمة التي اعتمدتها السلطات النقدية أثناء الأحداث، هذه السياسة القائمة على تأمين السيولة اللازمة للمصارف بواسطة البنك المركزي، مما ساعد هذه المصارف على الوفاء بالتزاماتها والاحتفاظ في الوقت نفسه بموجوداتها الخارجية.
- كفاءة الاقتصاديين اللبنانيين في إدارة الأعمال المصرفية واختصاصاتهم المميزة.

١ - تطور القطاع المصرفي

شهد لبنان، في عام ١٩٤٥، قيام تسعة مصارف، ثم ارتفع هذا العدد فبلغ اليوم ٩٤ مصرفاً (قرار حاكم مصرف لبنان رقم ١٣٤٧ تاريخ ٣١ كانون ثاني ١٩٧٩) وتعتبر هذه المصارف، بأكثريتها الساحقة تجارية والقليل منها مصارف تعمل في حقل التسليف المتوسط والطويل الأجل.

وهناك أيضاً أكثر من ٤٠ مكتب يمثل مصارف أجنبية وعدة شركات مالية.

وكذلك يوجد ما يقارب الأربعمئة فرع لمصارف وطنية تنتشر جميعها في كافة المناطق.

ومن الأهمية بمكان القول، أن الأحداث أفرزت وجوداً لفروع تابعة للمصارف اللبنانية في أوروبا تقدر ودائعها بستة مليارات من الليرات اللبنانية، أي بمقدار نصف الودائع الموجودة في لبنان.

٢ - النشاط المصرفي في التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٨

بينت الإحصاءات المصرفية أن وضعية المصارف الموحدة سجلت في عام ١٩٧٨ زيادة ١٢ بالمئة بالنسبة إلى سنة ١٩٧٧، وذلك بالرغم من التباطؤ الذي تحكم بسائر القطاعات الاقتصادية (الجدولان رقم ١٥ و١٦).

ولئن كان النشاط الاقتصادي سنة ١٩٧٨ قد تراجع بنسبة ٢٠ بالمئة عما كان عليه في سنة ١٩٧٧، إلا أن الرساميل في المصارف استمرت في تسجيل زيادات ملحوظة، الأمر الذي يبرز عدم توازن حاد سيطر على كل من الحركتين النقدية والاقتصادية في البلاد.

أ - الموارد والتوظيفات المصرفية

١ - الموارد

يستدل من الجدول رقم ١٧ أن الموارد المصرفية زادت بمقدار ١٥٣٧ مليون ليرة لبنانية بين كانون الأول ١٩٧٧ وأيلول ١٩٧٨، مسجلة بذلك نمواً بنسبة ١٣,٣ بالمئة و ٢٠ بالمئة بين أيلول ١٩٧٧ وبين الشهر ذاته من سنة ١٩٧٨. علماً أن نسبة تلك الزيادة ارتفعت في آخر سنة ١٩٧٧ على ٤٣ بالمئة عما كانت عليه في نهاية سنة ١٩٧٦.

جدول رقم - ١٥ - حركة الودائع (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	الودائع	الفرق	النسبة المئوية
نهاية ١٩٧٤	١١ ٤١١	-	-
نهاية ١٩٧٥	١٢ ٧٥٥	١١ ٣٤٤	١١,٧٨
نهاية ١٩٧٦	١٢ ٨٤٣	٨٨	٠,٦٩
نهاية ١٩٧٧	١٦ ١٧٤	٣ ٣٣١	٢٥,٩٤
أيلول ١٩٧٨	١٨ ١٣٠	١ ٩٥٦	١٢,٠٩
أيلول ١٩٧٧	١٤ ٧١٩	-	-
أيلول ١٩٧٨	١٨ ١٣٠	٣ ٤١١	٢٣,٠٠

جدول رقم - ١٦ - (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	أيلول ١٩٧٧	أيلول ١٩٧٨
١ ٦٦٧	٨٠٨	١ ٠٧٤	١ ٨٩٨	١ ٢٧٣	١ ٩٩١
٣ ٩٨٠	٥ ١١٢	٤ ٥٢٤	٥ ٧٧٠	٥ ٤٢١	٥ ٨١٤
٥ ٧٢٨	٦ ٨١٩	٧ ٢٣٥	٨ ٠٣١	٧ ٧٨٩	٩ ٦٢٠
٣٦	١٦	١٠	٤٧٥	٢٣٦	٧٠٥
١١ ٤١١	١٢ ٧٥٥	١٢ ٨٤٣	١٦ ١٧٤	١٤ ٧١٩	١٨ ١٣٠
١ ٦٤٢	١ ٥٨٨	١ ٨٠٤	٢ ٣٠٠	٢ ١٤٠	٢ ٥٥٣
٦ ٥٧٨	٦ ٨١٤	٦ ٢٩٩	٩ ٣٠٩	٨ ٧٩٩	١٠ ٥٩٣
٢ ٠٢٧	٢ ٨٦٣	٢ ٨٠٧	٢ ٥٥٨	٢ ٠٩٩	٢ ٩٧٣
١ ١٦٤	١ ٤٩٠	١ ٩٣٣	٢ ٠٠٧	١ ٦٨١	٢ ٠١١

جدول رقم - ١٧ - (بملايين الليرات اللبنانية)

التقليات							
نهاية سنة ١٩٧٦	نهاية سنة ١٩٧٧	أيلول ١٩٧٧	أيلول ١٩٧٨	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية
١ ٨٠٤	٢ ٣٠٠	٢ ١٤٠	٢ ٥٥٣	٢٥٣	١١	٤١٣	١٩,٣
٦ ٢٩٩	٩ ٣٠٩	٨ ٧٩٩	١٠ ٥٩٣	١ ٢٨٤	١٣,٨	١ ٧٩٤	٢٠,٤
٨ ١٠٣	١١ ٦٠٩	١٠ ٩٣٩	١٣ ١٤٦	١ ٥٣٧	١٣,٢	٢ ٢٠٧	٢٠,٠

ارتفعت الودائع تحت الطلب من ٢٣٠٠ مليون ليرة ل.ل. في كانون الأول سنة ١٩٧٧ وإلى ٢٥٥٣ مليون ل.ل. في أيلول ١٩٧٨ مسجلة زيادة قدرت بـ ٢٥٣ مليون ليرة أي بنسبة ١١ بالمئة، في حين أن هذه النسبة كانت ٢٧,٥ بالمئة بين كانون الأول ١٩٧٦ وكانون الأول ١٩٧٧. وزادت الودائع لآجال وبالعملات الأجنبية بنسبة ١٣,٨ بالمئة في مقابل ٤٧,٨ بالمئة بين آخر سنة ١٩٧٦ ونهاية سنة ١٩٧٧.

- وقد يعزى التراجع الحاصل في زيادة الودائع المصرفية في عام ١٩٧٨ :
- إلى الزيادة التي تناولت حجم النقد المتداول في فترة الاضطراب الأمني منذ شهر تموز ١٩٧٨ حتى تشرين الأول من السنة ذاتها.
 - إلى حجم التحويلات الخارجية إلى لبنان.
 - إلى هروب بعض الرساميل.

٢ - التوظيفات المصرفية

ان الجمود الذي استبد بالقطاعات المنتجة، والتراجع الذي عرفته النشاطات الاقتصادية منذ شهر تموز سنة ١٩٧٨، لم يؤثر على التسليفات إلى القطاع الخاص التي زادت ١٥٨٩ مليون ل.ل. في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٧٨.

إلا ان هذه الزيادات الكبيرة في التسليفات إلى القطاع المذكور، لم تجر في قناة القطاعات المنتجة وذلك بسبب الأحداث. حتى أن مجلس الإنماء والاعمار ذاته لم يستعمل القروض المخصصة للقطاع الصناعي، الأمر الذي يفسر أسباب توظيف الودائع المصرفية في قطاع العقارات وفي عمليات شراء العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار العقارات وتدني سعر صرف الليرة اللبنانية. ومن جهة أخرى،

ساهمت المداخيل المصرفية عام ١٩٧٨ في ارتفاع السيولة النقدية لدى المصارف وفي إقبال هذه الأخيرة على الاكتتاب في السندات على الخزينة بسبب الفائدة التي تجنيها من هذا الاكتتاب، الأمر الذي أتاح لها فرصة طيبة للتوظيف في أحوال أمنية غير مشجعة.

لذلك عرف الاكتتاب المذكور نمواً بارزاً، إذ ارتفع من ٢٣٦ مليون ل.ل. في أيلول ١٩٧٧ إلى ٧٠٥ ملايين ل.ل. في أيلول ١٩٧٨.

إلا ان القطاع المصرفي يعاني حالياً من فائض متزايد في السيولة. فودائعه لدى مصرف لبنان ارتفعت إلى ٢٤٦٠ مليون ل.ل. في نهاية عام ١٩٧٨.

ويبين الجدول رقم ١٨ تطور التوظيفات المصرفية (بملايين الليرات) منذ نهاية عام ١٩٧٦ حتى أيلول ١٩٧٨.

جدول رقم - ١٨ - (بملايين الليرات اللبنانية)

التقلّبات								
أيلول ١٩٧٧	أيلول ١٩٧٨	نهاية ١٩٧٧	أيلول ١٩٧٨	أيلول ١٩٧٨	أيلول ١٩٧٧	نهاية عام ١٩٧٧	نهاية عام ١٩٧٦	
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة					
٧,٢	٣٩٣	٠,٧	٤٤	٥ ٨١٤	٥ ٤٢١	٥ ٧٧٠	٤ ٥٢٤	توظيفات خارجية
٢٣,٥	١ ٨٣١	١٩,٨	١ ٥٨٩	٩ ٦٢٠	٧ ٧٨٩	٨ ٠٣١	٧ ٢٣٥	ديون للاقتصاد
١٦,٨	٢ ٢٢٤	١١,٨	١ ٦٣٣	١٥ ٤٣٤	١٣ ٢١٠	١٣ ٨٠١	١١ ٧٥٩	المجموع

ب - اشكال التوظيفات المصرفية

وصلت التوظيفات الخارجية في عام ١٩٧٨ إلى زيادة ٤٤ مليون ل.ل. وذلك بخلاف ما حصل في عام ١٩٧٧، إذ بلغت في هذه السنة ١٢٤٦ مليون ل.ل.

وفي عام ١٩٧٨ زادت التسليفات إلى القطاع الخاص ١٥٨٩ مليون ل.ل.، أما في عام ١٩٧٧ فقد بلغت هذه الزيادة ٧٩٦ مليون ل.ل.

هذا، وبالرغم من الاضطراب الأمني، استمرت الموارد المصرفية في نمو مطرد.

ج - الموجودات النقدية والشبه نقدية

يتبين من الجدول رقم ١٩، ان حجم الموجودات النقدية زاد ١٣٠٧ بالمئة في فترة التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٨. ويقابل هذه الزيادة نسبة ١٧,٦ بالمئة في الفترة المماثلة من عام ١٩٧٧.

لم يعرف شبه النقد الزيادة ذاتها، إذ بلغ ٣١ بالمئة في عام ١٩٧٧ مقابل ١٣ بالمئة في عام ١٩٧٨. أما النقد فقد كان تطوره معاكساً إذ كانت نسبة نموه ١٤,٧ بالمئة في عام ١٩٧٨. ويبقى أن تطور السيولة العامة للنقد اللبناني في سنة ١٩٧٨ مرده إلى ازدياد التسليفات إلى القطاع الخاص - ٢٠ بالمئة - وإلى ازدياد القروض إلى القطاع العام (٤٣٥ مليون ل.ل. مقابل ٣٠٤ ملايين ل.ل. في عام ١٩٧٧).

جدول رقم - ١٩ - (بملايين الليرات اللبنانية)

نهاية ١٩٧٤	نهاية ١٩٧٥	نهاية ١٩٧٦	أيلول ١٩٧٧	نهاية ١٩٧٧	أيلول ١٩٧٧
٥ ٥٧٨	٦ ١٠٨	٦ ٦١٧	٨ ٤٤٠	٩ ٠٢١	٩ ٣٥٦
- ٩٢٧	- ٨٦٧	٨٧	٣٩١	٥٧٣	١ ٠٠٨
٥ ٧٧١	٦ ٩٠٠	٧ ٢٩٢	٧ ٨٢٢	٨ ٠٦٤	٩ ٥٦٣
١٠ ٦٠٢	١٢ ١٤١	١٣ ٩٩٦	١٦ ٦٥٣	١٧ ٦٥٨	١٩ ٩٢٧
٢ ٩٩٨	٣ ٨٣٦	٤ ٩٠٦	٤ ٨٧٧	٥ ٠٦٢	٥ ٨٠٩
٦ ٩٨٤	٧ ٢١٣	٦ ٧٢١	٨ ٨٠٢	٩ ٧٩١	١١ ٠٧٧
٦٢٠	١ ٠٩٢	٢ ٣٦٩	٢ ٩٧٤	٢ ٨٠٥	٣ ٠٤١

المضاربات على الليرة اللبنانية وتدخل مصرف لبنان

من الثابت ان ضعف الطلب على التسليفات المنتجة أجبرت المصارف على تشجيع التسليفات للقطاع الخاص لتمويل تجارة الأراضي والعقارات، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المضاربات على الليرة اللبنانية وعلى ارتفاع أسعار العقارات.

ومما شجع أيضاً على المضاربة هذه، الارتفاع الذي طرأ على أسعار الفائدة على الدولار إلى نحو ١٥ أو ١٦ بالمئة سنوياً، وانخفاض أسعار الفائدة المحلية بعض الشيء.

تجاه هذا الوضع، أقدم مصرف لبنان على اتخاذ إجراءات جذرية، فتدخل على مرحلتين خلال ثلاثة أشهر لتنظيم الشؤون النقدية.

- المرحلة الأولى:

لإيجاد استقرار في الأسعار وتبادل العملات عن طريق تنظيم عمليات القطع.

لقد أصدر المصرف المذكور التعميمات رقم ٢٢٠ و ٢٢١ تاريخ ٢٤/٢/١٩٧٩ اللذين فرض بموجبها على المصارف، تكوين ثلاثة أنواع من الاحتياطات الإلزامية اعتباراً من ٣١ آذار ١٩٧٩. كما وضع نظاماً لبعض العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية.

تحدد نسب الاحتياطات الثلاثة المشار إليها كما يأتي:

- احتياط عمومي بنسبة ٥٪ من مجموع موارد المصارف بالعملة اللبنانية ورفع هذه النسبة إلى

١٠٪ في ٣ نيسان ١٩٧٩ ثم على ١٥٪ في نهاية تشرين الثاني على ان تتحقق هذه الزيادة تدريجياً بواقع واحد في المئة اعتباراً من أول تموز ١٩٧٩ .

- احتياط إلزامي خاص عائد إلى قسم من الموارد واحتياط خاص عائد إلى قسم من التوظيفات .
 - وقد وضع نظام لبعض العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية التي تستهدف مراكز القطع .
- المرحلة الثانية :

كان القصد من فرض الاحتياطات الإلزامية تحجيم حركة عرض التسليفات عبر تحجيم السيولة المصرفية وبالتالي تنظيمها . إلا ان هذا التدبير لم يؤثر على تصرفات رجال المصارف وطالبي القروض بصورة جذرية ، لذلك عمدت السلطات النقدية إلى إصدار أنظمة تتعلق بالحد المباشر للتسليفات ، وذلك بموجب التعميم رقم ٢٣٦ تاريخ ١٩٧٩/٦/٨ .

إلا ان هذه الإجراءات لم تحظ بالقبول في أوساط المؤسسات المصرفية ، الأمر الذي حدا بالسلطات النقدية ، بعد أن راجعتها جمعية المصارف ، إلى اتخاذ إجراءات أخرى مرنة ، فصدر بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٧ التعميم ٢٤٣ الذي قضى بتعديل بعض التعليمات المندرجة في التعميم رقم ٢٣٦ المذكور أعلاه وفقاً لما يلي :

- ١ - رفع نسبة التسليفات بالليرات اللبنانية التي يمكن للمصارف أن تمنحها في عام ١٩٧٩ من ٢٠ إلى ٢٥٪ من مجموع تسليفاتها كما كانت في نهاية ١٩٧٨ .
- ٢ - إمكانية استبدال نسبة الـ ٢٥٪ المذكورة بزيادة قدرها ١٠٪ من مجموع التسليفات كما كانت في نيسان ١٩٧٩ . على ان يؤخذ بإحدى الزائدتين أيهما أعلى .
- ٣ - أما المصارف التي زادت حجم تسليفاتها خلال الخمسة أشهر الأولى من عام ١٩٧٩ بنسبة ٤٠٪ وما فوق ، فلا يمكنها زيادة تسليفاتها بالليرات اللبنانية لغاية آخر السنة ، إلا في حدود ٨٪ من مجموع تسليفاتها كما كانت في آخر نيسان ١٩٧٩ .

تطور ميزان المدفوعات اللبناني

تعكس حركة الموجودات الأجنبية الصافية للقطاع المصرفي (المصارف التجارية ومصرف لبنان) بين سنة وأخرى نتيجة ميزان المدفوعات مقومة بسعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية في نهاية كل سنة ، ويتبين من تطور هذه الحركة انه بينما سجل ميزان المدفوعات اللبناني ولأول مرة منذ سنوات عجزاً إجمالياً خلال العام ١٩٧٦ بلغ حوالي ٢٢٥ مليون دولار ، عاد وتحسن هذا الميزان خلال العام ١٩٧٧ مسجلاً فائضاً إجمالياً قياسيماً بالنسبة إلى السنين الماضية بلغ حوالي ٧٠٠ مليون دولار ، منها حوالي ٥٠٠ مليون دولار انعكست على زيادة الموجودات الصافية للمصارف التجارية ، والباقي شكل زيادة صافية في الاحتياط الأجنبي لدى مصرف لبنان .

وفي تقديرنا أن هذا الفائض يعود إلى عدة عوامل، منها استعادة الصادرات اللبنانية نمطها السابق وكذلك واردات الموجودات الخارجية للمصارف التجارية ومصرف لبنان ولكن أهمها كان تدفق الأموال من اللبنانيين العاملين في الخارج.

ويتبين من حركة الاحتياط الأجنبي الصافي لمصرف لبنان بين نهاية ١٩٧٧ ونهاية ١٩٧٨ أن الزيادة المقدرة في هذا الاحتياط تبلغ ما يقارب الـ ٢٥٠ مليون ل.ل.

ثم أن الموجودات الخارجية الصافية للمصارف التجارية سجلت انخفاضاً بلغ حوالي الـ ١٠٠ مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٨، ويعتقد أن نتيجة صافي تدفق الأموال بخاصة من اللبنانيين العاملين في الخارج قد عوض عن الانخفاض الذي حصل في موجودات المصارف الأجنبية الصافية خلال التسعة أشهر الأولى من السنة، بدليل ثبات سعر الليرة اللبنانية في أواخر العام رغم التحسن القوي الذي طرأ على سعر الدولار في الأسواق العالمية. وعليه، يقدر أن الفائض الإجمالي في ميزان المدفوعات اللبناني لعام ١٩٧٨ قد بلغ على الأقل ٢٥٠ مليون دولار وهو ما يوازي تقريباً الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية لدى مصرف لبنان. وهذا ما رفع الاحتياط الأجنبي للمصرف إلى ٢٢٥٥ مليون دولار في نهاية ١٩٧٨ على أساس تقويم عنصر الذهب بالسعر الرسمي.

ويعزى الانخفاض القوي في فائض ميزان المدفوعات خلال عام ١٩٧٨ بالنسبة لعام ١٩٧٧ على عدة عوامل، أهمها حالة الأمن في الربع الأخير من عام ١٩٧٨، وضعف النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية حيث يعمل اللبنانيون، وما رافق تحويل بعض الأموال إلى الخارج.

الليرة اللبنانية والتغطية الذهبية

تميز العام ١٩٧٩، على صعيد العملات والنقد، بمغامرة كان الذهب منطلقها، ففاجأت الخبراء الماليين والمراقبين بالمضاربة المجنونة التي شهدتها، وبالأسعار القياسية التي أخذت تتلاعب بسعر الأونصة من هذا المعدن.

شارك اللبنانيون من بعيد في «الكازينو» العالمي للذهب، وعاشوا جميعهم مصارف وصيارفة، دقات تلك المغامرة، وأجروا عدة عمليات بيع وشراء لم تتوفر معلومات دقيقة عن حجمها.

لقد اعتمدت الدولة اللبنانية التغطية الذهبية، في الأساس، من أجل تحصين الليرة اللبنانية (مع علمها بأن هذا التدبير غير كاف وحده).

لذلك قررت منذ أكثر من عشرين سنة شراء الذهب العتيق على دفعات فبلغت الكمية المشتراة من هذا المعدن حوالي التسعة ملايين و٨٥٣ ألف أونصة بسعر لم يتجاوز الـ ٣٨ دولاراً للأونصة

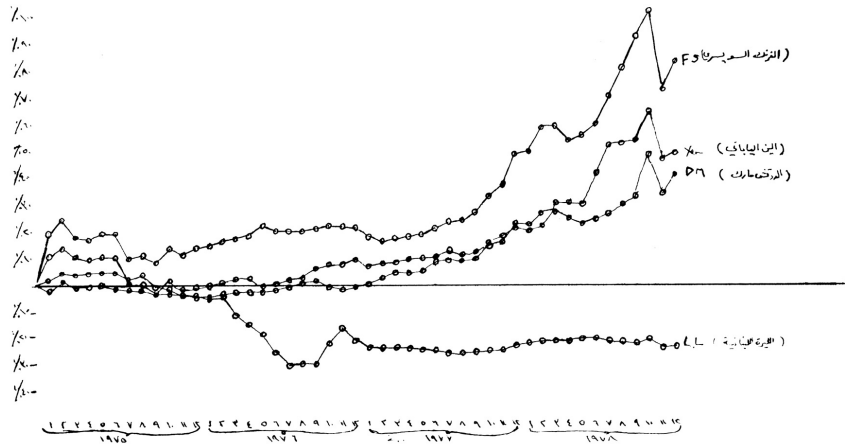
الواحدة، أي بقيمة ٣٧٠ مليون دولار تقريباً. ومما لا شك فيه ان هذا المبلغ زاد تسعة أضعاف قيمة شرائه، الأمر الذي أصبح يشكل خط دفاع قوي حصّن الليرة اللبنانية من التدهور والتدني اللذين هدداهما نتيجة الحرب التي دمرت أو كادت تدمر أكثر القطاعات الاقتصادية.

ولقد أثبتت تجربة لبنان الذهبية ان محاولة فصل النقد عن الذهب هي محاولة فاشلة لأن سلوكها يسير بعكس اعتقاد الناس الذي أصبح راسخاً، ان الذهب هو الملاذ للثروة، ومن شأنه أن يقي هذه الثروة من غدر الأوراق النقدية المعرضة دائماً للتضخم. ويستدل على صعوبة فصل النقد عن الذهب، من تصرف الولايات المتحدة نفسها في سلوكها طريق بيع كميات كبيرة من الذهب المخزون لديها (ويقال ان الكميات المباعة وصلت في بداية العام ١٩٧٩ إلى مليون ونصف المليون أونصة شهرياً) لدعم الدولار في الأسواق بعد أن حاولت في العام ١٩٧١ فك ارتباط هاتين العملتين، مما ساعد على بدء تقلب أسعار الدولار وارتفاع أسعار الذهب. ولنا دليل آخر عندما قرر صندوق النقد الدولي في شهر آب من العام ١٩٧٥ بيع ٢٥ مليون أونصة، أي ثلث أرصده الذهبية، لصالح الدول النامية على ١٦ دفعة لمساعدة الحكومة الأميركية على مواجهة تلاعب الذهب بالدولار لإضعافه.

والخلاصة ان سعر صرف الليرة يتوقف على عدة عوامل وليست التغطية الذهبية العامل الوحيد الذي يساعد على استقرار سعر الصرف، انما يجب أن تؤخذ بالاعتبار القوة الإنتاجية التي تعتبر هي أيضاً عاملاً أساسياً لهذا الاستقرار. ومعلوم ان ترسيخ الأمن في ربوع الوطن هو الطريق الوحيد الذي يعيد إلى الاقتصاد اللبناني حيويته وإلى الليرة المنعة والاستقرار.

تطور سعر صرف الليرة اللبنانية

يبين المصور التالي تطور سعر صرف الليرة اللبنانية وبعض العملات الأجنبية بالنسبة إلى الدولار في خلال الأعوام ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨. وقد اتخذ معدل العام ١٩٧٤ أساساً لهذا التطور.



بورصة بيروت

عادت بورصة بيروت إلى نشاطها في الربع الأخير من عام ١٩٧٧ فبلغت قيمة المبادلات التي أجريت فيها خلال فترة محددة (أربعة أشهر) من العام المذكور ٥٠٦ ٦٧٥ ٧ ل.ل. وقد ارتفعت هذه القيمة في مطلع العام ١٩٧٨ ولغاية آخر حزيران من هذه السنة إلى ٣٠٠ ٨٩٦ ٢١ ل.ل. فيما بلغت قيمة المبادلات ٥٠ ٣٦٧ ١٧٤ ٥ ل.ل. ابتداء من ٧ آذار لغاية ٣٠ حزيران ١٩٧٩.

هذا، وتشكل الأسهم الصناعية ٦٨,٨٩ بالمئة من حجم المبادلات التي أجريت في العام ١٩٧٨ و٧٣,٢ بالمئة من حجم المبادلات التي أجريت في العام ١٩٧٩.

رابعاً - السياسة المالية

اعتمدنا، من خلال مشروع الموازنة لعام ١٩٨٠، منهجاً معيناً قوامه سياسة نقدية، هدفها امتصاص التضخم وكبح جماحه، وسياسة أمنية وإنمائية عبر أرقام الموازنة التي وضعناها، غايتها دفع الاقتصاد إلى النهوض ومحاولة تنشيطه.

ولم ننس أن الضريبة في لبنان تحتاج إلى تشريع جديد يكون حديثاً متطوراً وإنسانياً، مرتكزاً إلى العدالة قبل كل شيء، هادفاً بالوقت ذاته إلى تغذية الخزينة وإعطائها المناعة الكافية لمواجهة الأزمات:

أ - السياسة النقدية

بدأ لبنان يعاني التضخم النقدي منذ سنة ١٩٧٣ حين بدأت الأسعار بالارتفاع في تلك السنة بنسبة ٦٪، واستمر هذا الارتفاع فبلغت نسبته ١٥٪ في سنة ١٩٧٤ و ٢٥٪ في سنة ١٩٧٧ و ٢٨٪ في سنة ١٩٧٨.

وأسباب التضخم قبل سنة ١٩٧٥ كانت تعزى إلى الازدياد في الطلب، وإلى ارتفاع معدل الاستيراد، وإلى كمية العملة الموضوعة في التداول.

ومنذ بداية الأحداث وعلى الأخص في سنتي ١٩٧٧ و ١٩٧٨، أخذ لبنان يروح تحت ضغط تضخم خطير، مرده إلى ارتفاع سعر الإنتاج، والتضخم العالمي، وانخفاض القدرة الإنتاجية المحلية بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهجرة اليد العاملة المتخصصة، والارتفاع في سوق تبادل العملات الأجنبية وفي أسعار النقل والتأمين بسبب الأحداث، وازدياد النفقات في القطاع العام، وزيادة الأجور، والمضاربات في بيع الأراضي واضطرار الدولة إلى التوقف عن جباية الضرائب والرسوم.

وعلى الرغم من وعي الدولة أهمية مكافحة ظاهرة التضخم الخطيرة وأسبابها.

ناقص ص ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ من اصول الكتاب

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغ مجموع النفقات المقدرة في مشروع الموازنة العامة للعام ١٩٨٠ بأجزائها الثلاثة: ٣٥٨٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٢٨٠٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٧٩ فتكون قيمة الزيادة: ٧٧٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ونسبتها المئوية ٢٧,٧٦ بالمئة.

ويبين الجدول التالي تفصيلاً لهذه النفقات حسب الأجزاء الثلاثة المذكورة:

جدول رقم - ٢١ -

الجزء	موازنة		الفرق	
	عام ١٩٧٩	مشروع موازنة عام ١٩٨٠	زيادة	نقصان
الأول	١ ٨٣٤ ٦٩٨ ٥٠٠	٢ ٤٥٨ ٤٤٣ ٠٠٠	٦٢٣ ٧٤٤ ٥٠٠	٢٤ %
الثاني	٧٢٤ ٦٦٠ ٥٠٠	٨٥٦ ٠٢٢ ٠٠٠	١٣١ ٣٦١ ٥٠٠	١٨,٠٧ %
الثالث	٢٤٦ ٦٤١ ٠٠٠	٢٧٠ ٥٣٥ ٠٠٠	٢٣ ٨٩٤ ٠٠٠	٩,٧١ %
المجموع	٢ ٨٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٧٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٧,٧٦ %

والجداول الثلاثة التالية تبين كيفية توزيع اعتمادات الأجزاء الثلاثة على الوزارات المختلفة:

جدول رقم - ٢٢ -

اعتمادات الجزء الأول موزعة على الوزارات ١٩٨٠

رقم الباب	تعيين الأبواب الوزارة	النفقات		الفرق	
		موازنة عام ١٩٧٩	مشروع موازنة عام ١٩٨٠	زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	٢ ٥١٤ ٠٠٠	٢ ٣٣٤ ٠٠٠	-	١٨٠ ٠٠٠
٢	مجلس النواب	١٠ ٧٢٩ ٣٠٠	١١ ٩٤٨ ٤٠٠	١ ٢١٩ ١٠٠	-
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٥٥ ٩٥٥ ٤٠٠	٦٢ ١١٦ ٨٠٠	٦ ١٦١ ٤٠٠	-
٤	وزارة العدل	٢٦ ٣٣٤ ٣٠٠	٢٧ ٥٤٧ ٣٠٠	١ ٢١٣ ٠٠٠	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٥٢ ٢٦٣ ١٠٠	٥٥ ٨٦٨ ٧٠٠	٣ ٦٠٥ ٦٠٠	-
٦	وزارة الداخلية	١٦٦ ٣٥٧ ٥٠٠	١٨٨ ٥٨٤ ٣٠٠	٢٢ ٢٢٦ ٨٠٠	-
٧	وزارة المالية	٤٧ ٨٩٤ ٢٠٠	٥١ ٣٥٣ ٢٠٠	٣ ٤٥٩ ٠٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٩٥ ٢٥٦ ١٠٠	٤٧٥ ٦٣٩ ٢٠٠	٨٠ ٣٨٣ ١٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية	٤٩٢ ٤٢١ ٢٠٠	٥٠٥ ٦١٢ ٥٠٠	١٣ ١٩١ ٣٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	٨٦ ٦٩٦ ٥٠٠	٩٣ ٩٦٣ ٧٠٠	٧ ٢٦٧ ٢٠٠	-
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢٦ ٠٥١ ٠٠٠	٣١ ٣٧٣ ٥٠٠	٥ ٣٢٢ ٥٠٠	-
١٢	وزارة الإعلام	١٤ ٠٥٧ ٦٠٠	١٤ ٠٥٥ ٣٠٠	-	٢ ٣٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٦٢ ٨٥١ ٤٠٠	٥٦ ٥٥٤ ٥٠٠	-	٦ ٣٠٦ ٩٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٩ ٦٧٤ ٤٠٠	٩ ٨٢٢ ٥٠٠	١٤٨ ١٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٥ ٤٦٤ ٠٠٠	١٥٦ ٨٢٨ ٨٠٠	١٤١ ٣٦٤ ٨٠٠	-
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٢٤ ٦٢٣ ٢٠٠	٢٥ ٢٦٠ ٨٠٠	٦٣٧ ٦٠٠	-
١٧	وزارة التصميم العام	٣ ٣٤٨ ٤٠٠	-	-	٣ ٣٤٨ ٤٠٠
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٨ ٢٥٤ ١٠٠	٨ ٥١٥ ٥٠٠	٢٦١ ٤٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	١٩ ٥٤٢ ٩٠٠	٢٠ ٩٥٤ ٨٠٠	١ ٤١١ ٩٠٠	-
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	١ ٩٢١ ٥٠٠	٢ ٠٠٥ ١٠٠	٨٣ ٦٠٠	-
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٤ ٦٧٧ ٨٠٠	٤ ٦٥٨ ٦٠٠	١٩ ٢٠٠	-
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	١٧٨ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٧٢ ٢٨٧ ٧٠٠	١٩٣ ٩٨٧ ٧٠٠	-
٢٣	احتياطي الموازنة	١٢٩ ٥١٠ ٦٠٠	٢٨١ ١٦٧ ٨٠٠	١٥١ ٦٥٧ ٢٠٠	-
مجموع النفقات		١٨٣٤٦٩٨٥٠٠	٢٤٥٨٤٤٣٠٠٠	٦٣٣ ٦٠١ ٣٠٠	٩ ٨٥٦ ٨٠٠
					٦٢٣ ٧٤٤ ٥٠٠

ناقص ص ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ من اصول الكتاب

جدول رقم ٢٣ - اعتمادات مشروع موازنة ١٩٨٠ موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

رقم الباب	إسم الباب	قيمة الإعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٢ ٤٤٩ ٠٠٠	٪ ٠,٠٧
٢	مجلس النواب	١١ ٩٤٨ ٤٠٠	٪ ٠,٣٣
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٧٣ ٦١٦ ٨٠٠	٪ ٢,٠٥
٤	وزارة العدل	٢٧ ٥٤٧ ٣٠٠	٪ ٠,٧٧
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٥٥ ٩٨٣ ٧٠٠	٪ ١,٥٦
٦	وزارة الداخلية	٢١٦ ٥٢٩ ١٠٠	٪ ٦,٠٤
٧	وزارة المالية	٥٢ ٧٧٨ ٢٠٠	٪ ١,٤٧
٨	وزارة الدفاع الوطني	٩١٤ ٩٧٩ ٢٠٠	٪ ٢٥,٢
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٥١٠ ٥٦٧ ٥٠٠	٪ ١٤,٢٤
١٠	وزارة الصحة العامة	١١٤ ٧٦٨ ٧٠٠	٪ ٣,٢٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٦٧ ٨٨٩ ٩٠٠	٪ ١,٨٩
١٢	وزارة الإعلام	١٤ ٥٥٥ ٣٠٠	٪ ٠,٤١
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٥٥٧ ١٧٨ ٥٠٠	٪ ١٥,٥٤
١٤	وزارة الزراعة	٤٦ ٠٨٢ ٥٠٠	٪ ١,٢٩
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٥٦ ٨٧٨ ٨٠٠	٪ ٤,٣٨
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٢٦ ٣٦٠ ٨٠٠	٪ ٠,٧٤
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٤٢ ٧١٩ ٥٠٠	٪ ١,١٩
١٩	وزارة السياحة	٢٩ ٥٥٧ ٢٠٠	٪ ٠,٨٢
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٢ ٦٩٩ ١٠٠	٪ ٠,٠٨
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٦ ٤٥٥ ٠٠٠	٪ ٠,١٨
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	٣٧٢ ٢٨٧ ٧٠٠	٪ ١٠,٣٩
٢٣	احتياطي الموازنة	٢٨١ ١٦٧ ٨٠٠	٪ ٧,٨٤
	المجموع	٣ ٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٪ ١٠٠,٠٠

ويمكن عبر هذا الجدول، تعيين الوزارات التي تحصل على اعلى نسبة من اعتمادات الموازنة. وهذه الوزارات هي التالية:

جدول رقم - ٢٤ -

الوزارة	نسبة الاعتمادات في مشروع موازنة ١٩٨٠ (%)
١ - وزارة الدفاع الوطني	٢٥,٥٢ %
٢ - وزارة الأشغال العامة والنقل	١٥,٥٤ %
٣ - وزارة التربية الوطنية	١٤,٢٤ %
٤ - الديون المتوجبة الأداء	١٠,٣٩ %
٥ - احتياطي الموازنة	٠٧,٨٤ %
٦ - وزارة الداخلية	٦,٠٤ %

* نفقات الموازنات الملحقة

١ - موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف

بلغت أرقام مشروع موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف لعام ١٩٨٠ : ١٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل ١٨٨ ٩١٥ ٠٠٠ ل.ل. لعام ١٩٧٩ بزيادة ٨٥ ٠٠٠ ل.ل.

جدول رقم - ٢٥ -

الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٠			
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	الجزء الثالث ل.ل.	المجموع ل.ل.
الأول	نفقات الاستثمار	٨٦ ٨١٣ ٦٠٠	٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٧ ٠٢٢ ٠٠٠	١٧٧ ٨٣٥ ٦٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	٥٠ ٠٠٠	-	-	٥٠ ٠٠٠
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	للمذكر	للمذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	١١ ١١٤ ٤٠٠	-	-	١١ ١١٤ ٤٠٠
	مجموع النفقات	٩٧ ٩٧٨ ٠٠٠	٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٧ ٠٢٢ ٠٠٠	١٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠

هذا وان قسما من الايرادات هو مأخوذات من مال الاحتياط وسلفة من خزينة الهاتف مقدارها ٨٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

موازنة مديرية اليا نصيب الوطني

ارتفعت أرقام موازنة مديرية اليا نصيب الوطني من ٦٥٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٧٩ إلى ٦٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في مشروع موازنة العام ١٩٨٠ ، وقد بلغت الزيادة والحالة ما ذكر ٣٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

ويعود السبب في الزيادة المذكورة إلى استئناف مديرية اليا نصيب الوطني نشاطاتها بعد أن توقفت هذه النشاطات بسبب الأحداث .

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع الاعتمادات المشار إليها حسب الفصول والأجزاء :

جدول رقم - ٢٦ -

رقم الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٠		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	المجموع ل.ل.
الفصل الأول	مديرية اليا نصيب الوطني	٦٤ ٣٣٣ ٦٠٠	٣٠ ٠٠٠	٦٤ ٣٦٣ ٦٠٠
الفصل الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	للمذكر
الفصل الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	للمذكر
الفصل الرابع	احتياطي الموازنة	٤ ٦٣٦ ٤٠٠	-	٤ ٦٣٦ ٤٠٠
مجموع النفقات		٦٨ ٩٧٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠

وإننا نورد الجدول التالي لمقارنة الاعتمادات المشار إليها أعلاه بمثلاتها في العام ١٩٧٩ :

الفصل الأول	مديرية اليا نصيب الوطني	٦٠ ٧٤٢ ١٠٠	٥ ٠٠٠	٦٠ ٧٤٧ ١٠٠
الفصل الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	للمذكر
الفصل الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	للمذكر
الفصل الرابع	احتياطي الموازنة	٤ ٧٥٢ ٩٠٠	-	٤ ٧٥٢ ٩٠٠
مجموع النفقات		٦٥ ٤٩٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٦٥ ٥٠٠ ٠٠٠

وتقضي الإشارة الى ان ارباح اليا نصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية ومساعدات مختلفة انسجاما مع الغاية التي انشئت هذه المديرية من اجلها .

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت ارقام مشروع مكتب الحبوب والشمندر السكري للعام ١٩٨٠ ، ٢٦٦٥٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٤٣٥٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٧٩ ، اي بزيادة قدرها ٢٢٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ومرد هذه الزيادة الحادة الى لحظ اعتمادات من اجل شراء المواد التموينية من قمح وغيره ، في حين ان هذه العمليات كانت تؤمن بواسطة سلفات خزينة سابقا .

جدول رقم - ٢٧ -

الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٠		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	الجزء الثالث ل.ل.
الأول	مكتب الحبوب والشمندر السكري	٢٦٥ ٤٢٢ ٦٠٠	-	-
الثاني	-	-	-	-
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	للمذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	١ ٠٧٧ ٤٠٠	-	-
الخامس	وفر الموازنة (مال احتياط)	-	-	-
مجموع النفقات		٢٦٦ ٥٠٠ ٠٠٠	-	-

واردات الموازنة العامة

قدرت الواردات العادية للموازنة العامة في العام ١٩٨٠ بمبلغ إجمالي قدره ٢٥٠٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وإذا أعدنا إلى الأذهان ما بلغت النفقات ٣٥٨٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. يكون الفرق عجزاً مقداره ١ ٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.

ان العجز الظاهر متسبب عن الظروف الاستثنائية التي جعلت الموارد المقدرة والفعالية تتضاءل في وقت تتضاعف فيه مسؤوليات الدولة .

لقد سعينا جاهدين إلى ضغط النفقات الإدارية في الجزء الأول . ومع هذا تعذر تأمين التوازن بين الواردات العادية ونفقات الجزئين الأول والثاني من قسم النفقات .

والجدول التالي يبين إجمالي الواردات المقدرة لمشروع الموازنة العامة .

جدول رقم - ٣٩ -
الواردات المقدرة للعام ١٩٨٠

رقم الباب	تعيين الأبواب	الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	المجموع ل.ل.
الجزء الأول				
الباب الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٧١٩٦٠٠٠٠٠	-	٧١٩٦٠٠٠٠٠
الباب الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٩٦٤٣٠٠٠٠٠	-	٩٦٤٣٠٠٠٠٠
الباب الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٨٨٠٠٠٠٠	-	٢٨٨٠٠٠٠٠
الباب الرابع	إيرادات متفرقة	٧٨٩٣٠٠٠٠٠	-	٧٨٩٣٠٠٠٠٠
الباب الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	-	-	-
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية		١٠٨٣٠٠٠٠٠٠	١٠٨٣٠٠٠٠٠٠
مجموع الواردات		٢٥٠٢٠٠٠٠٠	١٠٨٣٠٠٠٠٠٠	٣٥٨٥٠٠٠٠٠٠

لقد جرى تضمين مشروع قانون الموازنة في مادته الثانية عشرة تعديلاً للرسوم المفروضة بموجب الجدول رقم ٩ الملحق به، ومن شأن هذا النص، في حال إقراره، أن يؤمن واردات إضافية من الرسوم تقدر لسنة ١٩٨٠ بحوالي ٢٥٠ مليون ليرة وحوالي ٣٠٠ مليون ليرة اعتباراً من سنة ١٩٨١.

هذا وسيغطي العجز المبين أعلاه بواردات استثنائية عن طريق قروض في حدود الـ ١٠٨٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وذلك بموجب سندات مالية وقروض لآجال قصيرة متوسطة وطويلة بالعملة اللبنانية والأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن واردات مصلحة التعمير المقدرة بـ ٦٠ مليون ل.ل. ألحقت بالخزينة بعد أن دمجت المصلحة المذكورة بدوائر المديرية العامة للإسكان.

الخلاصة

تشعر الحكومة بأن العبء ثقل، ودورها في جميع الحقول يتسع، والحاجات التي يجب أن تؤمنها تتزايد وتكثف، لذلك ستسعى الى اتخاذ الإجراءات الفعالة لزيادة واردات الخزينة ومواجهة

العجز في الموازنة العامة الذي يتضخم بصورة مطردة، مع الحرص على التقيد بمبدأ عصر النفقات الإدارية، وعلى محاولة كبح جماح التضخم النقدي المتزايد.

ونورد الإشارة تكراراً على السياسة المالية التي نعمل ضمنها لاستحداث ضريبة عادلة تأخذ بالاعتبار مصلحة المكلفين ذوي الدخل المحدود، وتغذي الخزينة وتحققها بما يؤمن لها المناعة اللازمة لمواجهة الأزمات، بالإضافة إلى استحداث وسائل كفيلة بتحسين التحقق ومحاربة التهرب من الضريبة. كل ذلك في إطار السياسة الإنمائية التي تتبناها الدولة والتي تعتبر ملائمة لمتطلبات المجتمع اللبناني.

الملاحق

جدول رقم - ٤٠ - اعتمادات مشروع موازنة ١٩٨٠ موزعة على البنود والأجزاء مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات	الإعتمادات والنسبة المئوية		
		اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة % للبند
الجزء الأول - النفقات العادية				
١	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	١ ١١٤ ٦٢٥ ١٠٠		٣١,٠٩
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٤٣ ١٨٨ ٤٠٠		١,٢٠
٣	لوازم إدارية	٧٦ ٦٠٨ ١٠٠		٢,١٤
٤	نفقات إدارية عامة	٣٤ ٦٦٢ ٦٠٠		٠,٩٧
٥	الصيانة	١٦ ٤٨١ ١٠٠		٠,٤٦
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٢٠ ٨٢٨ ٧٠٠		٠,٥٨
٧	مساهمات ومساعدات	٢٦٨ ٦٦٤ ٨٠٠		٧,٤٩
٨	نفقات متنوعة	٢٢٩ ٩٢٨ ٧٠٠		٦,٤١
٩	الديون المتوجبة الأداء	٣٧٢ ٢٨٧ ٧٠٠		١٠,٣٩
١٠	ردّيات	-	-	-
١١	أحكام قضائية ومصالحات	-	-	-
١٢	نفقات السنين السابقة	-	-	-
١٣	نفقات مشتركة بين عدة وزارات	-	-	-
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٢٨١ ١٦٧ ٨٠٠	٢ ٤٥٨ ٤٤٣ ٠٠٠	٧,٨٤
الجزء الثاني : نفقات التجهيز والإنشاء السنوية				
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	١٤٠ ٩٩٠ ٨٠٠	-	٣,٩٣
٢١	تجهيزات	٣٩٥ ٣٠٢ ٠٠٠	-	١١,٠٣
٢٢	إنشاءات	٢٦٢ ٧٥٠ ٠٠٠	-	٧,٣٣
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٥٦ ٩٧٩ ٢٠٠	-	١,٥٩
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	-	-
٢٥	نفقات السنين السابقة	-	٨٥٦ ٠٢٢ ٠٠٠	٢٣,٨٨
الجزء الثالث: نفقات التجهيز والإنشاء الطويلة المدى				
قوانين البرامج		٢٧٠ ٥٣٥ ٠٠٠	٢٧٠ ٥٣٥ ٠٠٠	٧,٥٥
المجموع		٣ ٥٨٥ ٠٠٠٠٠		١٠٠,٠٠

جدول رقم - ٤١ -

تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٨٠

بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٧٩ وتحصيلات ١٩٧٦

نوع الواردات		تحصيلات عام ١٩٧٩ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠ ل ل	الفرق بين تحصيلات ١٩٧٦ وبين تقديرات سنة ١٩٨٠ ل.ل	
					زيادة	نقصان
الجزء الأول						
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها						
الفصل الأول - الضرائب المباشرة						
١ - ضريبة الأملاك المبنية	٥١٩ ٧٨٣	١٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧٤ ٤٨٠ ٢١٧	-	-
٢ - ضريبة الدخل	٦ ٨٦٢ ٢١٥	١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤٣ ١٣٧ ٧٨٥	-	-
٣ - رسوم الانتقال	٢٤٤ ١٠٩	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ ٧٥٥ ٨٩١	-	-
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	٥٢٦ ٨١٩	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٩ ٤٧٣ ١٨١	-	-
٥ - رسوم الأجر	٣٨٥	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٩٩ ٦١٥	-	-
مجموع الفصل الأول	٨ ١٥٣ ٣١١	٣٩٥ ١٠٠ ٠٠٠	٤٢٠ ١٠٠ ٠٠٠	٤١١ ٩٤٦ ٦٨٩	-	-
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع						
١ - الرسوم القضائية	١٦٥ ٢٨٨	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٣٤ ٧١٢	-	-
٢ - رسوم كتاب العدل	٢٩٨ ٦٩٨	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٧٠١ ٣٠٢	-	-
٣ - رسوم التسجيل	٢ ٦٨٧ ٨٦٥	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٣ ٣١٢ ١٣٥	-	-
٤ - رسوم الطوابع	٨ ٢٢٢ ٦١٣	٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧١ ٧٧٧ ٣٨٧	-	-
٥ - رسوم السير	٤١٩ ٨٥٣	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٥٨٠ ١٤٧	-	-
٦ - رسوم الأمن العام	٤٢ ٨٠٦	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٤٥٧ ١٩٤	-	-
٧ - الرسوم القنصلية	٥٤٢ ٥٨٦	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٤٥٧ ٤١٤	-	-
٨ - رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	٣٢٣ ٦٤٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٦٧٦ ٣٦٠	-	-
مجموع الفصل الثاني	١٢٧٠٣٣٤٩	٢٠٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٣٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٢٦ ٧٩٦ ٦٥١	-	-
الفصل الثالث - واردات التعمير						
١ - واردات التعمير	-	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الثالث	-	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الباب الأول	٢٠ ٨٥٦ ٦٦٠	٦٦٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٧١٩ ٦٠٠ ٠٠٠	٦٩٨ ٧٤٣ ٣٤٠	-	-

الفرق بين تحصيلات ١٩٧٦ وبين تقديرات سنة ١٩٨٠ ل.ل		تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠ ل ل	تحصيلات عام ١٩٧٩ ل ل	نوع الواردات
زيادة	نقصان				
الباب الثاني - الضرائب المباشرة والرسوم غير المباشرة					
الفصل الأول - رسوم الاستهلاك					
-	١٣٩ ٦٣٢ ٧٣٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٣٦٧ ٢٧٠	- رسوم المواد الملتهبة
-	١ ٨٢٦ ٩٨٥	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧٣ ٠١٥	٢ - رسوم المسكرات
-	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	-	٣ - رسوم الملح
-	-	-	-	-	٤ - رسوم التبغ والتبناك
-	٨ ٦٠٥ ٥٨٣	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٣٩٤ ٤١٧	٥ - رسوم الترابية
-	١ ٩٥٨ ٣١٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١ ٦٩٠	٦ - ضريبة الملاهي
-	١٤٠ ٦٥٠	٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٩ ٣٥٠	٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب
	١٥٢ ٢٦٤ ٢٥٨	١٦٤ ٣٠٠ ٠٠٠	١٤١ ٣٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٣٥ ٧٤٢	مجموع الفصل الأول
الفصل الثاني - رسوم الجمارك					
	٧٣٥ ٤٧٦ ٢٧٧	٨٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٤ ٥٢٣ ٧٢٣	١ - رسوم الجمارك
	٧٣٥ ٤٧٦ ٢٧٧	٨٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٤ ٥٢٣ ٧٢٣	مجموع الفصل الثاني
	٨٨٧ ٧٤٠ ٥٣٥	٩٦٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٨٤١ ٣٠٠ ٠٠٠	٧٦ ٥٥٩ ٤٦٥	مجموع الباب الثاني
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار					
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة					
-	٩٩٩ ٩٨٧	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣	١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات
-	٩٩٩ ٩٨٧	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣	مجموع الفصل الأول
-	١٠٠ ٠٠٠	الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار			
-	٠٤٢ ٢٥٣ ٩	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٧٤٦ ٩٥٨	١ - حاصلات البريد
-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢ - حاصلات البرق
-	٤٩٠ ٦١٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٩ ٣٩٠	٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية
-	١ ٣٨٨ ٩٢٧	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١١١ ٠٧٣	٤ - حاملات مصلحة البارود والممتفجرات
-	٦٥١ ٩٣٧	٨٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠	١٤٨ ٠٦٣	٥ - رسوم المناثر
-	١٦ ٧٨٤ ٥١٦	٢٧ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٨٠٠ ٠٠	١١ ٠١٥ ٤٨٤	مجموع الفصل الثاني
-	١٧ ٧٨٤ ٥٠٣	٢٧ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٨٠٠ ٠٠٠	١١ ٠١٥ ٤٩٧	مجموع الباب الثالث

الفرق بين تحصيلات ١٩٧٦ وبين تقديرات سنة ١٩٨٠ ل.ل		تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠ ل.ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠ ل.ل	تحصيلات عام ١٩٧٩ ل.ل	نوع الواردات
زيادة	نقصان				
الباب الرابع - إيرادات متفرقة					
الفصل الأول - إيرادات متفرقة					
	٤٣ ٩٢٦ ٧٠٢	٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٠٧٣ ٢٩٨	١ - المحسومات التقاعدية
	١ ٢٣٢ ٨٤٢	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٦٧ ١٥٨	٢ - إيرادات رئاسة الموانئ
	٤ ٩٥٩ ٠٨٣	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٩١٧	٣ - غرامات وأحكام نقدية
-	-	-	-	-	٤ - فوائد أموال
-	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	-	٥ - رسوم المراهنات
-	-	-	-	-	٦ - واردات دوائر الحجر الصحي
	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز
٧ ٢٧٤ ٠٠٠	-	-	-	٧ ٢٧٤ ٠٠٠	٨ - مدفوعات شركات البترول
١٣ ٩٥٧ ٤٠٢	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٤٢ ٥٩٨	مطار بيروت الدولي	٩ - رسوم المطارات وإيجار مطعم
-	٤ ٢٢٠ ٣٥٨	٥ ١٣٥ ٦٠٠	١٨٢ ٥٣١ ٤٠٠	٩١٥ ٢٤٢	١٠ - إيرادات متفرقة
-	١٢ ١٦٤ ٤٠٠	١٢ ١٦٤ ٤٠٠	١٨ ٧٦٨ ٦٠٠	-	١١ - إيرادات كازينو لبنان
-	٢ ٦٠٣ ٤٤٩	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٩٦ ٥٥٩	١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية
-	-	-	-	-	١٣ - إيرادات من وفر موازنتي الحبوب والشمندر السكري والهاتف
٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ - واردات مقطوعة من حساب مصلحة التعمير
٢٧ ٢٧٤ ٠٠٠	٧٧١ ٥٦٤ ٢٣٦	٧٨٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٧٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٤٩ ٠٠٩ ٧٦٤	مجموع الفصل الأول
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد النفقات					
-	٢ ٩٩٢ ٧١٦	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٢٨٤	١ - إيرادات لتسديد نفقات
-	٢ ٩٩٢ ٧١٦	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٢٨٤	مجموع الفصل الثاني
الفصل الثالث - رديات					
٢١٢ ٤١٠	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢١٢ ٤١٠	١ - استردادات
٢١٢ ٤١٠	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢١٢ ٤١٠	مجموع الفصل الثالث
٢٧ ٤٨٦ ٤١٠	٧٧٤ ٥٥٦ ٩٥٢	٧٨٩ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٧٨ ٣٠٠ ٠٠٠	٤٢ ٢٢٩ ٤٥٨	مجموع الباب الرابع

فدلكة الموازنة العامة

١٩٨٠

نوع الواردات		تقديرات عام ١٩٧٩ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠ ل ل	الفرق بين تقديرات ١٩٧٦ وبين تقديرات سنة ١٩٨٠ ل.ل
					زيادة نقصان
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط					
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط					
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	-	للمذكر	للمذكر	-	-
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	-	للمذكر	للمذكر	-	-
مجموع الفصل الأول	للمذكر	للمذكر	للمذكر		
مجموع الباب الخامس	للمذكر	للمذكر	للمذكر		
الإجمال					
الباب الأول	٢٠ ٨٥٦ ٦٦٠	٦٦٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٧١٩ ٦٠٠ ٠٠٠	٦٩٨ ٧٤٣ ٣٤٠	-
الباب الثاني	٧٦ ٥٥٩ ٤٦٥	٨٤١ ٣٠٠ ٠٠٠	٩٦٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٨٨٧ ٧٤٠ ٥٣٥	-
الباب الثالث	١١ ٠١٥ ٤٩٧	٢٧ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٨٠٠ ٠٠٠	١٧ ٧٨٤ ٥٠٣	-
الباب الرابع	٤٢ ٢٢٩ ٤٥٨	٢٧٨ ٣٠٠ ٠٠٠	٧٨٩ ٣٠٠ ٠٠٠	٧٧٤ ٥٥٦ ٩٥٢	٢٧ ٤٨٦ ٤١٠
الباب الخامس	-	للمذكر	للمذكر	-	-
مجموع الجزء الأول	١٥٠ ٦٦١ ٠٨٠	١٨١٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٢٠٠٠٠٠٠	٢٣٧٨٨٢٥٣٣٠	٢٧٤٨٦٤١٠
الجزء الثاني					
باب وحيد - واردات استثنائية	-	-	-	-	-
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط					
مجموع الفصل الأول	-	-	-	-	-
الفصل الثاني - واردات استثنائية مختلفة					
١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديد	-	٩٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
مجموع الفصل الثاني	-	٩٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
مجموع الجزء الثاني	-	٩٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
الإجمال العام					
الجزء الأول	١٥٠ ٦٦١ ٠٨٠	١٨١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٧٨ ٨٢٥ ٣٣٠	٢٧ ٤٨٦ ٤١٠
الجزء الثاني	-	٩٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
المجموع العام	١٥٠ ٦٦١ ٠٨٠	٢٨٠٦٠٠٠٠٠٠	٣٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤٦١ ٨٢٥ ٣٣٠	٢٧ ٤٨٦ ٤١٠

فذلكة موازنة العام ١٩٨١(*)

المقدمة

أمامكم أيها السادة للدرس والإقرار، مشروع موازنة العام ١٩٨١ الذي نبين فيه واردات الموازنة ونفقاتها، والأسباب المبررة لهذه النفقات بصورة مفصلة.

من المبادئ المسلم بها، ان الموازنة هي برنامج عمل تتبناه الحكومة لسنة مالية معينة، وهي ايضا الاطار الذي تعمل سياسة الدولة من ضمنه لتكون احدى الوسائل الهامة التي تفسح في المجال لاعادة توزيع الثروة بين الافراد والجماعات والمناطق الجغرافية.

لذلك، ووسط ظروف استثنائية ما تزال تعصف بالبلاد، رغم الجهود المضنية التي بذلت وتبذل، نحاول وضع تلك المبادئ موضع التنفيذ، لعلنا نوفق إلى ترجمتها بكل أمانة، ونتوصل إلى احتواء المعضلات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها وستفرزها تلك الأحداث.

ولكن، نود قبل الانتقال إلى بيان الوضع الاقتصادي العالمي ووضع الاقتصاد اللبناني بمجمله، ان نستعرض وضع البلاد الاجتماعي والسكاني والمعيشي الذي نشأ بفعل ونتيجة الاحداث التي تحكمت بالبلاد طوال خمس سنوات ونيف.

حصدت الحرب ستين ألف نسمة تقريبا، وخلفت دماراً هائلاً تناول القطاعين العام والخاص، وخسائر قدرت في احصاءات العام ١٩٧٧ بنحو ٧,٥ مليارات من الليرات اللبنانية، كما انخفض الانتاج القومي غير الصافي بمعدل ٢,٥٧٧ مليار ليرة في العام ١٩٧٥ وب ٦,١٤ مليارات ليرة في العام ١٩٧٦، وهجرت الحرب نحواً من مليون مواطن، ولقت الجنوب بتدمير هائل تناول ١٥٠٠٠ منزل، منها المهدم كلياً ومنها المهدم جزئياً، وأزالت من الوجود مدارس ومستشفيات وطرقاً، وأتلفت الحرب كذلك شبكات توزيع المياه والكهرباء، وأجبرت ربع مليون نسمة تقريبا على ترك منازلهم، كما أبعدت بشكل كثيف اليد العاملة المتخصصة.

ولا غرو ان يكون للهجرة إلى الخارج تأثير كبير على لبنان، وان تنعكس هذه الهجرة سلباً على طاقته الاقتصادية والاجتماعية، وهو البلد الذي لا يزيد عدد سكانه على الثلاثة ملايين نسمة.

(*) النص الأساسي.

ومن جهة أخرى، نالت الاضطرابات من القطاعات جميعها، وعطلت خدماتها، وجعلت انتقال الموظفين إلى مراكز أعمالهم محفوفة بالمصاعب والمخاطر، وأشاعت الفوضى التي سادت توزيع المواد الغذائية والطبية وسائر المنتجات ذات النفع العام، كما أضعفت الاضطرابات سلطة الدولة ولم تتمكن أجهزتها الضرائبية من ان تقوم بمهامها، الأمر الذي أوقع الخزينة اللبنانية في العام ١٩٧٨ في عجز قدر بـ ٨٥٧ مليون ليرة، وفي العام ١٩٧٩ في عجز وصل إلى المليار ليرة، مع ان الخزينة كانت تنعم في العام ١٩٧٤ بفائض قدره ٥,٩ ملايين ليرة.

الصورة حقا تبدو كئيبة، وهي تبين صعوبة اعمار لبنان في وقت تتزاحم فيه قضايا اقتصادية ملحة. ورغم هذا الواقع المؤلم، لا يزال الاقتصاد اللبناني يعمل وينتج.

كان الميزان التجاري يشكو في العام ١٩٧٩ عجزا مقداره ٤,٥ مليارات ليرة لبنانية، الا ان هذا العجز، ولحسن الحظ، لم ينعكس على ميزان المدفوعات بفضل تحويلات اللبنانيين من الخارج، مما يدل على ايمان هؤلاء اللبنانيين بديمومة وطنهم.

وعرفت الودائع المصرفية زيادة محسوسة في حجمها. فبينما كان حجم هذه الودائع ٩ مليارات ليرة لبنانية في العام ١٩٧٤ اصبح ١٥ مليارا في العام ١٩٧٨ و ٢٠ مليارا في العام ١٩٧٩. ويرتقب ان يبلغ مجموع الودائع في المصارف مع نهاية العام ١٩٨٠ نحو ٢٦ مليار ليرة اي بزيادة ٦ مليارات عن العام ١٩٧٩ وبنسبة ٣٠٪. اما سعر صرف الليرة اللبنانية فانه بقي محافظا نسبيا على متانته بالنسبة إلى الدولار الأميركي.

ومهما يكن من أمر فإننا لا نستطيع القول بأن الاقتصاد اللبناني نهض من كبوته أو هو في طريق الخلاص منها رغم محافظته على عناصر الحياة فيه، ورغم الفوضى المتحكمة والاضطراب الأمني المستمر الذي اتخذ اشكالا عديدة.

تجاه الفوضى والاضطراب، وأمام المشاكل المثيرة، بقيت الدولة عاجزة على متابعة مسيرة الحياة والاعمار، ولو انها لم تتوصل بعد إلى ايجاد حلول للمسائل السياسية وإلى فرض النظام في مناطق البلاد كافة، متبينة بذلك المعادلة القائلة بأن اقتصادا ثابتا يؤثر بصورة ايجابية على النظام العام. لذلك أقرت الحكومة في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٧٧ قانون انشاء مجلس الانماء والاعمار الذي أعد برنامجا متكاملًا للنهوض بالبلاد اقتصاديا، وبالتالي للسماح للبنان بأن يعيش مجددا في ظروف طبيعية. وبالفعل، أعد المجلس المذكور برنامجا للعمل في سنة ١٩٨٠ من شأنه إذا ما نفذ - ولا بد له ان ينفذ - ان يساعد على توطيد الامن، ويخلق عملا للذين ارتموا في مسالك الغوغائية بإبعادهم عن الفوضى وبتحريرهم منها، ويحمل بهم إلى مستقبل أفضل.

أما الجنوب اللبناني، هذه المنطقة العزيزة، التي عانت شقاء ودمارا وافراغا من الطاقة

الانسانية، هذا الجنوب ما هو واقعه؟ لقد ترك أكثر سكانه بيوتهم صوب انحاء مختلفة من البلاد، وبعضهم هاجر إلى البعيد، وفقدت معظم القرى فيه مقومات بقائها كالمدارس والمستوصفات والماء والكهرباء، لذلك كان يقتضي على الدولة ان تبذل جهودا خاصة للنهوض بهذا القسم من الوطن، ولاحياء الممتلكات التي دمرتها الحرب، وللتعويض عما فات. كل ذلك كي ينصهر اقتصاد تلك المنطقة في بوتقة الاقتصاد الوطني.

ففي اطار البرنامج الشامل للتعمير، لحظت خطة انمائية مستعجلة للجنوب من اجل تشجيع عودة أبنائه، ولوقف نزيف الهجرة من جديد.

ان الجهود المبذولة لتخفيف آلام الجنوبيين، بعد كل مظهر من مظاهر العنف والحرب والتقتيل، كانت تظهر على شكل مساعدات آنية ومحاولة اعادة الخدمات الى فاعليتها واصلاح المنشآت الحيوية.

لقد توفر للجنوب في السنوات الثلاث الأخيرة مساعدات مالية من مختلف المصادر قسّمت على الوجه التالي:

سنة ١٩٧٧	مساعدة قيمتها ٣٤٨٩٦٠٠٨ دولارات
سنة ١٩٧٨	مساعدة قيمتها ٧٠٠٨٥٨٥٥ دولارا
سنة ١٩٧٩	مساعدة قيمتها ١٣٨٦٣٣٦٢ دولارا

ان الدمار الذي حصل في لبنان نتيجة الحرب والاضرار المتسببة عنها، اقتضت اقرار مساعدات وقروض لتعمير ما تهدم ولترسيخ النمو، وتتلخص المساعدات كآآتي:

- ١٩٤٥٨٥٠٠٠ دولار، قرض عقد في العام ١٩٧٧
- اعانة بمبلغ ٤١١٢٥٠٠٠ دولار في العام ١٩٧٧
- قرض مع البنك الدولي وغيره بمبلغ ١٩٤٥٨٥٠٠٠ دولار في العام ١٩٧٧
- قرض مصدره لجنة المجموعة الأوروبية وغيرها، قيمته ٢٣٤٣٦٦٩١٦ دولار في العام ١٩٧٨.

الا ان قسما كبيرا من هذه المساعدات والقروض بقي دون استعمال بتأثير من الحالة الأمنية المضطربة السائدة في البلاد.

هذا هو الواقع الذي أعدت موازنة العام ١٩٨١ في ظلّه، ويظهر تاليا كم هو شاق في هكذا وضع، امر اعداد برنامج اقتصادي واجتماعي لسنة مالية معينة يتناسب وطموحات الدولة والشعب،

وكم هي صعبة عملية حقن عروق الاقتصاد بشحنات من النمو والازدهار تدفع المبادرات الفردية إلى ما يشبع تطلعاتها.

أيها السادة،

يتضمن مشروع موازنة العام ١٩٨١، الموازنة العامة والموازنات الملحقة كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية، بعد التشاور - فيما خص النفقات - مع مختلف الوزارات والادارات المعنية.

أدمج، بمقتضى مشروع قانون هذه الموازنة، الجزآن الثاني والثالث في جزء واحد، على الوجه التالي:

- الجزء الثاني - أ - ويتناول نفقات التجهيز والانشاء السنوية

- الجزء الثاني - ب - ويتناول نفقات التجهيز والانشاء لأكثر من سنة.

بلغ مجموع ارقام المشروع الراهن بجزئيه الاول والثاني «أ» ٥٢١١٢٠٠٠٠٠ ل.ل. منها ٤٤٨٩٠٠٠٠٠ ل.ل. للموازنة العامة و ٧٢٢٢٠٠٠٠٠ ل.ل. للموازنات الملحقة، مقابل ٤٦٣٨٤١٧٦٠٠ ل.ل. للموازنة العامة للعام ١٩٨٠ و ٥٢٤٥٠٠٠٠٠ ل.ل. للموازنات الملحقة للسنة ذاتها.

علما بأن اعتمادات الجزء الثاني «ب» المؤجل لحظها تبلغ ٥٦٢٩٣٠٠٠٠ ل.ل.

يستدل مما تقدم ان مشروع موازنة العام ١٩٨١ يشهد زيادة عن موازنة العام ١٩٨٠ مقدارها ٥٧٢٧٨٢٤٠٠ ل.ل. منها ٣٧٥٠٨٢٤٠٠ ل.ل. في الموازنة العامة و ١٩٧٧٠٠٠٠٠ ل.ل. في الموازنات الملحقة، فتكون نسبة الزيادة العامة بالمقارنة مع موازنة العام السابق ١٢,٣٥٪.

توضح الأرقام المذكورة ان الانفاق الفعلي خلال العام ١٩٨١ قد يزيد فعلا عن ارقام مشروع الموازنة المبينة اعلاه، وذلك بسبب ضخامة الاعتمادات التي ينتظر تدويرها من موازنة العام ١٩٨٠ إلى موازنة العام ١٩٨١.

ان الزيادة الممكنة في الانفاق امر معلق على توفر الاستقرار الأمني بالدرجة الأولى، وهذه الحالة، اذا تحققت، فانها ستعكس ايجابا على نشاط الادارات والمؤسسات العامة.

ومن البدهة بمكان، ان نصيب الانفاق العام من قبل الموازنة العامة والموازنات الملحقة، بالاضافة إلى موازنات البلديات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة الأخرى، له أثر بارز في مجمل الانفاق الوطني، وبالتالي في تطور الاقتصاد القومي، لا سيما ان حجم الانفاق العام يزداد سنة بعد سنة.

ولا شك في ان الاقتصاد اللبناني يتأثر أيضا بالتطورات الاقتصادية والاتجاهات الرئيسية للاقتصاد العالمي .

الاقتصاد العالمي

عرفت العشر سنوات الأخيرة هزات اقتصادية عديدة: تباطؤ ملموس في نمو الدول الصناعية رافقه تضخم بمعدل كبير، وارتفاع هائل في أسعار النفط أدخل بالمبادلات لدى الدول المستوردة للبترول التي تأثرت بغلاء الأسعار ولا سيما أسعار المواد الغذائية، تراكم كثيف للسيولة في الأسواق الاقتصادية، تقلبات قوية استثنائية لأسعار المواد الأولية .

الا ان بعض المحللين العالميين رأوا، في العام ١٩٧٩، ان الهزات بدأت بالتلاشي مع مطلع العام ١٩٨٠، لكن رؤياهم هذه سرعان ما تبددت لتحل محلها توقعات مطبوعة بالتشاؤم إلى حد بعيد . وبالفعل بقي الاقتصاد العالمي مثقلا يعاني من مشاكل عديدة أهمها التضخم ومشكلة الطاقة والموقف المتأزم الذي يستبد بالدول النامية غير البترولية .

ومن واجبنا ان لا نغفل في بحثنا شؤون الاقتصاد العالمي، وأن نلقي نظرة على نمو هذا الاقتصاد في السبعينات، ونبين تطور التجارة العالمية، وحال الاسواق النقدية في العام ١٩٨٠ والوضع الغذائي الذي يندر بالخطر الشديد إذا لم توجد له حلول جذرية .

النمو الاقتصادي في السبعينات

زاد الناتج القومي غير الصافي للدول الصناعية الرأسمالية بمعدل ٣,١٪ سنويا، مقابل ٥٪ في الستينات .

لقد تأثر اكثر الدول بهذه الزيادة المتباطئة، وتأثر بها ايضا بنوع خاص القطاع الصناعي، وذلك نتيجة ضعف الاستثمارات وتدني الانتاجية في بعض البلدان، واستفحال التضخم المتمثل بغلاء الاسعار وبالتالي غلاء أسعار النفط . الا ان هذه النتائج لم تكن متساوية في الأهمية أثناء تلك الحقبة . ففي سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٧٣ كان النمو حاداً، اذ بلغ معدله السنوي ٥,١٪، الا ان الانتاج الصناعي في أكثر البلدان الصناعية تعثر في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، ثم تبعه نمو ضعيف (٤,٢٪ سنويا) بين ١٩٧٦ و ١٩٧٨، وتراجع قوي في آخر السبعينات .

وقد عرفت اليابان والمانيا الاتحادية وايطاليا انفراجا ملحوظا في العام ١٩٧٩ بخلاف بريطانيا والولايات المتحدة اللتين شهدتا تحسنا بطيئا في اقتصادهما . ودلت بعض الاحصاءات على ان النمو الاجمالي للناتج القومي للدول الصناعية سقط من ٣,٩٪ سنة ١٩٧٨ إلى ٣,٣٪ سنة ١٩٧٩ .

ولم تتأثر الدول النامية في السبعينات كثيرا بضعف النشاط الاقتصادي العالمي، بدليل ان النمو الاجمالي سجل معدلا سنويا قدره ٥,٣٪ مقابل ٥,٦٪ في الستينات. علما بأن هذا النمو وصل إلى معدل ٣,٣٪ في العام ١٩٧٩.

ومثلما كان متوقعا، عرفت الدول النامية المصدرة للنفط انفراجا أقوى خلال السبعينات معدله ٦,١٪ مقابل ٥,٥٪ خلال الستينات. وبلغ الناتج القومي للدول النامية المستوردة للبترول ٥,١٪ في السبعينات، رغم الصعوبات التي استبدت بهذه الدول.

اما دول آسيا المستوردة للبترول، وذات الدخل المحدود، فإن اقتصادها لم يعرف في السبعينات التطور الايجابي السريع الذي كان عليه في الستينات (٣,٤٪ إلى ٤,١٪)، وذلك بالرغم من التحسن الذي سجلته الهند في القطاع الزراعي، اذا انخفض معدل النمو في تلك الدول ولم يتطور نموها بشكل مواز للزيادة السكانية التي شهدتها في السبعينات. لقد كانت الفروقات المتزايدة بين مختلف مناطق العالم الثالث احدى الحقائق البارزة والأكثر مدعاة لليأس في السنين العشر الماضية.

ويبقى التضخم السيف المسلط على رأس الدول الصناعية في السبعينات وستكلم عن هذه الظاهرة في مكان لاحق.

جدول رقم - ١ - تطوّر الناتج القومي غير الصافي وتطور هذا الناتج بالنسبة الى كل فرد من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٨٠ (بالنسبة المئوية)

الناتج القومي غير الصافي بالنسبة لكل فرد	الناتج القومي غير الصافي		الناتج القومي غير الصافي بالنسبة لكل فرد	
	١٩٧٠ - ١٩٦٠	١٩٨٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٦٠	
٢,٩	٣,١	٥,٣	٥,٦	مجموعة الدول التي هي في طور النمو
١,٧	١,٨	٤,٠	٤,٢	الدول ذات الدخل المحدود
٠,٢	١,٧	٣,٠	٤,٢	أفريقيا في جنوب الصحراء
٢,٠	١,٨	٤,٢	٤,٢	آسيا
٣,١	٣,٥	٥,٦	٦,٠	الدول ذات الدخل المتوسط
٥,٧	٤,٩	٨,٠	٧,٧	آسيا الشرقية والباسيفيك
٣,٢	٢,٩	٥,٨	٥,٧	أميركا اللاتينية والكارايب
٣,٨	١,١	٦,٤	٣,٦	أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط
١,٦	٢,٣	٤,٥	٤,٨	أفريقيا في شمالي الصحراء

الناتج القومي غير الصافي بالنسبة لكل فرد		الناتج القومي غير الصافي		
١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٦٠ - ١٩٧٠	
٣,٢	٥,٦	٤,٦	٧,٠	أوروبا الجنوبية
٢,٤	٣,٩	٣,١	٥,٠	الدول الصناعية
٥,٠	٧,٣	٨,٤	١٠,٥	الدول المصدرة للنفط ذات الفائض في رؤوس أموالها
٣,٨	أرقام غير معروفة	٥,٢	أرقام غير معروفة	الدول ذات التخطيط المركزي

جدول رقم ٢ - تطور الناتج القومي غير الصافي وتطور هذا الناتج

بالنسبة لكل مواطن في الدول المستوردة والمصدرة للبترول

من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٨٠ (بالنسبة المئوية بأسعار سنة ١٩٧٧)

الناتج القومي غير الصافي بالنسبة لكل فرد		الناتج القومي غير الصافي		
١٩٨٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٦٠	١٩٨٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٦٠	
٢,٧	٣,١	٥,١	٥,٦	بلدان في طور النمو مستوردة للنفط
٠,٩	١,٦	٣,٣	٤,١	لدول ذات الدخل الأدنى
٠,٢	١,٦	٣,٠	٤,٢	فريقيا في جنوبي الصحراء
١,١	١,٦	٣,٤	٤,١	آسيا
٣,١	٣,٦	٥,٥	٦,١	دول ذات دخل متوسط
٥,٦	٤,٩	٨,٠	٧,٨	آسيا الشرقية والباسيفيك
٣,٥	٢,٧	٦,٠	٥,٤	ميركا اللاتينية والكاراييب
٠,٤	٠,٢	٣,٠	٢,٣	فريقيا الشمالية والشرق الأوسط
٠,٩	٢,٤	٣,٩	٤,٩	فريقيا في جنوبي الصحراء
٣,٢	٥,٤	٤,٦	٧,٠	أوروبا الجنوبية
٣,٥	٢,٨	٦,١	٥,٥	لبلدان التي هي في طور النمو المصدرة للنفط
٢,٩	٣,١	٥,٣	٥,٦	مجموعة البلاد التي هي في طور النمو

المصدر: تقديرات البنك الدولي

تطور التجارة العالمية

تباطأ حجم التجارة العالمية في السبعينيات، فبلغ معدله ٨٪ فيها كان هذا المعدل ٦٪ في الستينيات، وفي المقابل، نشطت التجارة في الدول الصناعية (٦,٧٪) بينما كانت في الدول النامية أقل اندفاعاً، (٥,٤٪).

وعرفت صادرات السلع المصنعة فترة نمو في السنين العشر الأخيرة، فبالرغم من تحرك اقتصاد الدول الصناعية البطيء، ومن التشدد في سياسة الحماية التي اعتمدتها هذه الدول، نلاحظ ان حجم صادرات الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط بقي ناشطاً كما كان عليه في الستينيات. فمثلاً، استمر حجم صادرات الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط محافظاً على نموه السريع كما في الستينيات، وتبدلت في السبعينيات بنية المبادلات لدى الدول النامية بصورة تدريجية ولكن مستمرة. بخلاف التجارة المتبادلة التي انتشرت بين هذه الدول.

زادت قيمة الوحدة للصادرات العالمية من البضائع بنسبة ٤٪ بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٨ عاكسة بذلك بعض نواحي التضخم العالمي. وفي اثناء ذلك اختلفت تطورات الأسعار وفقاً لاختلاف فئات تلك البضائع. وليس خافياً على احد ان التقلبات الأهم تناولت اسعار الطاقة اولا واسعار المعادن الثمينة ثانياً. فأسعار البترول الخام بالقيمة الحقيقية التي استمرت في التراخي، اخذت ترتفع بعد ذلك سريعاً على مرحلتين: الأولى مع نهاية العام ١٩٧٣ والثانية في آخر سنة ١٩٧٩.

وتطورت أسعار المواد الأولية غير البترولية بشكل غير منظم او مرض خلال الأعوام العشرة الأخيرة.

وأصبحت أسعار المواد الأولية (البن، والشاي، والمواد الزيتية، والنحاس، والقصدير) المصدرة بنوع خاص من البلاد النامية غير مستقرة في تلك الحقبة، واستمرت على هذه الوتيرة في السبعينيات لتشمل عندئذ كافة المواد الأولية ولكن بدرجات متفاوتة. فالمواد الغذائية ارتفعت أسعارها بمعدل ١٥,٥٪ بينما ارتفعت أسعار المواد الزراعية بمعدل ١٠,٩٪.

وفي سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ سقط مؤشر أسعار ٣٣ مادة أولية غير بترولية الى ادنى مستوى لها بالقيمة الحقيقية، ثم قفزت الأسعار في سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وعلى رأسها أسعار القمح والسكر والزيوت والقطن والنحاس والقصدير والزنك، الا ان هذه القفزة أعقبها انهيار سجله العام ١٩٧٥ ناتج عن الركود الاقتصادي للدول الصناعية، لكن تطوراً ايجابياً تبع هذا الركود في العامين ١٩٧٦ و ١٩٧٧، بسبب ارتفاع أسعار البن (أكثر من ٢٠٠٪ بالقيمة الحقيقية بعد الكارثة الجليدية التي حلت بالبرازيل سنة ١٩٧٥).

وقد غيّر كل من اتجاه الأسعار المتفاوت وحجم الصادرات بنية التجارة العالمية .

فالمحروقات التي كانت تشكل ١١٪ من قيمة الصادرات العالمية في سنة ١٩٦٠ زادت نسبتها، فوصلت الى ٢٢٪ عام ١٩٧٩ ، متجاوزة في الأهمية المنتجات الأساسية غير النفطية التي هبط معدلها من ٣٧٪ الى ٢٠٪ في ذات الفترة .

ومن جهة اخرى، تراجع حجم صادرات الدول النامية من تلك المنتجات بمعدل ٤٠٪ في العام ١٩٦٠ وسجلت صادرات الدول الصناعية في ذات السنة تراجعاً بمعدل ٥٠٪ ثم أصبحت نسبة ذلك التراجع ٣١٪ و ٦١٪ .

تضاعفت مستوردات الدول النامية من القمح والحبوب في السبعينيات بالرغم من تحسن إنتاج المواد الغذائية في الهند التي كانت أكثر البلدان المستوردة لهذه المواد في الماضي . وبذلك أصبحت هذه الدول، نتيجة العجز في المواد الغذائية، أسيرة بعض الدول المتقدمة فيما عني استيراد هذه المواد، وهناك دول قليلة في جنوب شرق آسيا كانت تعرف بأنها من أكثر الدول المصدرة للرز، سجلت عجزاً كبيراً في إنتاج الحبوب خلال السبعينيات، فأصبحت من أكبر المستوردين للمواد الغذائية .

جدول رقم - ٣ -

إجمالي صادرات السلع (بملايين الدولارات بأسعار ١٩٧٧ الثابتة)

نسب معدلات النمو السنوي						
١٩٧١ ١٩٨٠	١٩٦١ ١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٦٠	
٥,٤	٦,٥	٢٤٣ ٧٢٨	٢٠٦ ٦٦٠	١٤٣ ٦٥٦	٧٦ ٥٠٢	مجموعة الدول في طور النمو
٦,٧	٨,٣	٨٣٠ ٨١٠	٦٩٧ ٥٦٨	٤٣٥ ٢٧٥	١٩٦ ١٤٨	البلاد الصناعية
٦,٠	٧,٨	١ ٣٠٢ ٣٤٤	١ ١٢٣ ٦٢٥	٧٣٠ ١٩٨	٣٤٣ ٩٢٢	الاجمالي العالمي

* المصدر: البنك الدولي

جدول رقم - ٤ -

الصادرات العالمية للسلع سنة ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٧٩ (بالنسبة المئوية)

١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٦٠	
٢١,٧	٩,٢	١٠,٦	المحروقات
١٩,٥	٢٧,٧	٣٧,٢	مواد أساسية أخرى
٥٨,٨	٦٣,١	٥٢,٢	منتجات مصنعة
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	المجموع

* المصدر: جامعة الأمم المتحدة والبنك الدولي

الأسواق النقدية في العام ١٩٨٠

حافظت الأسواق النقدية الدولية منذ مطلع العام ١٩٨٠ على استقرارها النسبي الذي تميزت به في الآونة الأخيرة، رغم عودة موجة الارتفاع في أسعار النفط والذهب والمواد الأولية الأخرى.

لقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار الذهب منذ بداية العام ١٩٨٠، إلى زيادة قيمة احتياطات الدول الصناعية الكبرى التي تملك أكثر من ٨٣٪ من احتياطات العالم من الذهب باستثناء دول المجموعة الاشتراكية، ومن المتوقع أن يساعد ذلك على سد العجز الناجم عن ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات النفطية لدى البلدان الصناعية، وبالتالي أن يساهم في تخفيف حدة الركود الاقتصادي وتأخير حدوثه.

فالولايات المتحدة التي تملك أكثر من ٣٤٪ من احتياطات الدول الصناعية من الذهب، قد سدت بعض عجزها التجاري البالغ ٢٤,٧ بليون دولار للعام ١٩٧٩ من خلال مبيعات الذهب الشهرية التي قامت بها الخزانة الأميركية. كما استفادت دول السوق الأوروبية المشتركة من ارتفاع قيمة الذهب في صندوق النقد الأوروبي الذي يجري تقديمه كل فصل على أساس السعر الواسطي للذهب خلال الستة أشهر الماضية، مما مكن دول السوق من الحصول على المزيد من الوحدات الحسابية (عملة السوق) التي يقدمها إلى الصندوق، مقابل ٢٠٪ من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية.

ويعتبر استمرار حدة موجة التضخم في العالم وفي البلدان الصناعية بصورة خاصة، وبقاء معدلات الفوائد على مستوياتها العالية خلال النصف الأول من هذا العام، من أهم نتائج ارتفاع أسعار النفط. فإن معظم الدول الصناعية تعتمد إلى الحد من نمو الكتلة النقدية، وبالتالي فهي لن

تخفيض معدلات الفوائد الرسمية لديها قبل الدخول في دورة الركود الاقتصادي . لكن الانخفاض الذي يشهده حالياً نمو الانتاج الصناعي في معظم الدول الكبرى ، باستثناء ألمانيا الغربية واليابان الى حد ما ، سيؤدي الى ركود مصحوب بالتضخم في اقتصاديات هذه الدول ، نظراً لارتفاع أسعار النفط ، واحتمال بدء دول «أوبك» اتباع سياسة نفطية جديدة ستتركز على إجراء خفض نسبي في إنتاجها ، وذلك للمحافظة على ثرواتها الباطنية وتجنب مشكلة الفوائض النقدية التي لم تجد بعد وسائل كافية لتوظيفها والمحافظة على قيمتها الحقيقية . لكن يتوقع ان تكون حدة هذا الركود قوية كما كانت عليه عند الرفع الكبير لأسعار النفط عام ١٩٧٣ ، إذ ان حجم المخزون السلعي لدى الدول الصناعية هو أقل بكثير مما كان عليه في أواخر العام المذكور .

إلا ان توجه المضاربين نحو أسواق المواد الأولية وما رافقه من ضعف الثقة بالعملات الورقية في الآونة الأخيرة ، خاصة بعد تأزم الأوضاع السياسية العالمية ، قد يهدد النظام النقدي الدولي ، ويعتبر ارتفاع كتلة اليورو دولار عام ١٩٧٩ الى حوالي ١٠٠٠ مليار دولار من أهم عوامل عدم الاستقرار النقدي ، نظراً الى غياب أي سياسة او رقابة على نمو اليورو الذي بلغ معدله ٢٥٪ سنوياً خلال السنوات الخمس الأخيرة .

ويسود القلق الأوساط الدولية والمالية ومؤسسات المصارف الكبرى في الدول ، بسبب تكديس المليارات من عائدات النفط دون ايجاد مجالات كافية لاستثمارها بصورة فعالة . ومن المتوقع ان يتراوح فائض دول «الأوبك» من العائدات النفطية بين ٦٠ و ٨٠ بليون دولار خلال العام ١٩٨٠ بالإضافة الى فائض العائدات المتراكم في المصارف الغربية . وبانتظار ايجاد حل لمشكلة تصريف فائض العائدات النفطية عمدت معظم دول «الأوبك» الى استثمار جزء من عائداتها بالذهب ، مما ساهم في ارتفاع أسعاره بشكل غير طبيعي ، لكن هذه الدول تنبعت في الآونة الأخيرة الى مجازفتها تلك ، لذلك لجأت الى التنويع في الاستثمار بأن اودعت قسماً من فائض عائداتها النفطية في حسابات حقوق السحب الخاصة لدى المصارف الغربية .

الطاقة

إذا لم يتعرض الاقتصاد العالمي الى مشكلة الطاقة ويعالجها بصورة شاملة ومباشرة ، فإن ذلك سيؤدي حتما الى عدم الاستقرار الاقتصادي . ذلك ان لا سبيل الى مواجهة التضخم او اتباع سياسة ثابتة للنمو او اشتراع خطة لتسوية النظام النقدي الدولي ، إلا إذا عولجت مشكلة الطاقة بصورة رئيسية .

تنبع المشكلة المذكورة أساساً من حقيقة واحدة ، وهي ان المستوى الحالي للاستهلاك النفطي يفوق الى حد بعيد معدلات الانتاج التي يبدو انها ستبقى على حالها على المدى الطويل ، وسيكون

لزاما على معظم الدول ان تزيد من سرعة عملية التعديل لتتلاءم مع عصر يتسم بارتفاع تكاليف الطاقة، مع الاعتراف بأن النفط غداً وسيبقى منتجا مكلفا.

ومما يزيد من عمق مشكلة هذا الأمر، الاثر الذي طبعه الارتفاع الحاد في اسعار النفط عام ١٩٧٩ وأوائل عام ١٩٨٠ على المدفوعات الدولية. لقد ارتفع فائض الحساب الجاري لدى الدول المصدرة للبترول كمجموعة، من خمسة بلايين دولار في سنة ١٩٧٨ الى ما يقرب من ١١٠ بلايين دولار في العام ١٩٨٠. ويبدو انه بهذه الوتيرة، يمكن القول ان ذلك الفائض قد يفوق الفائض الذي عرفته الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٨.

مشاكل الدول النامية غير البترولية:

ان التطورات الاقتصادية الدولية سوف تستمر في التأثير بصورة حادة على الكثير من الدول النامية غير البترولية بوجه خاص.

لقد ادى ارتفاع أسعار النفط الى خفض سعر الصرف الأجنبي المتاح لهذه الدول من اجل سد احتياجاتها من السلع الأخرى المستوردة بمعدلات ضخمة في بعض الحالات. كما تباطأت حركة نمو صادراتها بفعل السياسات المتبعة في الدول الصناعية لمحاربة التضخم، وهي سياسات لها ما يبررها، بفعل الآثار الخطيرة لارتفاع أسعار الطاقة في هذه الدول، ولتصور بعض المعلومات الإحصائية عجزا حسابياً جاريا لدى الدول غير البترولية الاقل نموا بمبلغ ٧٠ بليون دولار خلال العام ١٩٨١، وهو ما يزيد على العجز في هذا العام، ويربو على ضعف العجز الكلي الذي عانته تلك الدول خلال العام ١٩٧٨، وقد تنذر تلك العوامل الثقيلة بالكارثة للدول النامية التي يصل متوسط الدخل الفردي فيها الى حد قريب جدا من الكفاف. وتعتبر تصورات صندوق النقد الدولي، فيما يتعلق بالدول النامية غير البترولية، وضع مجموعة خاصة من هذه الدول ذات الدخل المنخفض خطيراً جداً، إذ ان متوسط نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج المحلي خلال العام ١٩٧٧ لم يزيد عن الـ ٣٠٠ دولار، وتضم هذه الدول ٣٨٪ من تعداد سكان أعضاء الصندوق، لكنها لا تملك إلا ٣٪ من إجمالي الناتج الكلي لهؤلاء الأعضاء. وقد عانت هذه الدول انخفاضا يقرب من ١٠٪ من حصيلة صادراتها «الحقيقية» خلال السنوات الست الممتدة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠، بينما ازداد حجم وارداتها خلال نفس الفترة بما لا يزيد على ٣٪. وإذا اخذ المتوسط الفردي كأساس للقياس، فإن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للدول النامية ذات الدخل المنخفض كمعدل متوسط لا يزيد إلا بمقدار ١,٥٪ من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨٠، بينما ازداد مثل هذا المعدل في الدول الأغنى خلال نفس الفترة بما تخطى نسبة ٢٪.

وهكذا، زاد الوضع سوءا في الدول ذات الدخل المنخفض الى حد لا يستهان به خلال السنوات القليلة الماضية.

التضخم

اصبحت مستويات التضخم الحالية لا تحتمل، وبدأت تشكل خطرا على النمو الاقتصادي المتوسط المدى.

يقدر متوسط الزيادة في اسعار المستهلك في الدول الصناعية من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٠ بـ ١٢٪، وتعتبر هذه النسبة أعلى مما كانت عليه في سنة ١٩٧٩ (٩٪) بل اقرب ما تكون من أعلى نسبة من هذا النوع في التاريخ المعاصر (١٣٪ في سنة ١٩٧٤). ويشير سجل التضخم في الدول النامية الى ما هو أسوأ من ذلك بكثير، ومن المتوقع ان ترتفع الأسعار في تلك الدول بنسبة ٣٥٪ من سنة ١٩٧٩ الى سنة ١٩٨٠.

قام الكثير من الدول بالحد من سياساتها الاقتصادية بشكل ملموس فأعطيت الأولوية لسياسة احتواء التضخم، إلا ان هذه الوقفة وضعت هذه الدول وبخاصة الصناعية منها امام اختيار حاسم، إذ هبطت مستويات نشاطها الاقتصادي بشكل ملحوظ وارتفعت البطالة لديها، وبرز خطر ضغط عظيم قد يجعلها ترخي قيودها عن سياسات إدارة الطلب.

الوضع الغذائي

برز الوضع الغذائي في سنة ١٩٨٠ بوجه يخفي حالة من البؤس والجوع.

مصدر الخطورة في الوضع الغذائي العالمي يكمن في تدني الانتاج الزراعي بالنسبة الى حاجات الاستهلاك، وفي تقدير بعض الاحصاءات ان العجز يتجاوز الـ ٨٠ بليون طن سنوياً.

ومن جهة ثانية، فإن المساعدات الغذائية لم تحقق أي هدف حتى اليوم، بينما تشكو البلدان الفقيرة من نقص في الموارد المالية يمنعها من شراء احتياجاتها الغذائية ومن ترد في شبكة مواصلاتها يعرقل وصول المواد الغذائية إليها.

لقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة «فاو» دراسة تحت عنوان «الزراعة: آفاق العام ٢٠٠٠» حللت الانعكاسات المتوقعة لتوتيرة النمو الزراعي الراهنة والمستقاة من جملة معطيات وفرضيات تتعلق بنوع خاص بمعدلات نمو الدخل القومي والتزايد السكاني.

ومما لا شك فيه ان الاقتصاد العالمي ينعكس بإيجابياته وسلبياته على الاقتصاد اللبناني الذي سنركز بحثنا فيه لاحقا.

الاقتصاد اللبناني

لا شك ان لبنان غير معافى، وكذلك اقتصاده الذي كان متوقعا له ان ينهار لولا إرادة اللبنانيين القوية من جهة، واندفاع الدولة في مجاراة تلك الإرادة ودعمها من جهة أخرى.

لقد عانى لبنان الكثير ولا يزال: وسط العاصمة مدمر، المصارف في هذا الوسط شبه مشلولة وكذلك فنادقه ومعها القطاع السياحي.

ان هذا النزف المتماذي صحيح، الا ان البنية الاقتصادية للبلاد لا تزال تقاوم وتتحدى، وليس ادل على ذلك من ارتفاع حجم الودائع في المصارف خلال الثلاث السنوات الأخيرة التي بلغت حتى الآن ٢٦ مليار ليرة لبنانية، ومن زيادة عدد المصارف اثني عشر، ومن بقاء سعر صرف الليرة اللبنانية مقبولا بالرغم من الانتكاسات التي تحكمت بها. وتقدر خسارة الليرة بـ ١٠٪ فقط من قوتها الشرائية.

يعترف المراقبون ان لبنان يتمتع بمناعة اقتصادية قل مثيلها، وهو بهذه القدرة مدعو الى استرجاع دوره ومكانته الاقتصادية السابقة في حلبة الشرق الأوسط.

ولا بد لنا هنا من ان نورد بإيجاز بعض المؤشرات للاقتصاد اللبناني.

١ - استورد لبنان ما قيمته ٤ مليارات ونصف من الليرات في العام ١٩٧٩، وقدر الإنتاج الصناعي في العام ذاته بـ ٦ مليارات بالرغم من الأضرار التي حلت بالمصانع والدمار الذي تناول بعضها، ومع هذا بلغ الإنتاج الصناعي ما بلغه.

٢ - أما الصادرات اللبنانية فإنها تجاوزت الحد الذي عرفته في العام ١٩٧٤، علما بأن هذا العام يعتبر أساساً لكل المؤشرات.

ففي العام المذكور - أي ١٩٧٤ - قدرت الصادرات الصناعية بـ ١,٥٠٤ مليار ليرة لبنانية، ثم ارتفع هذا المعدل الى ٢,١٥٨ مليار من الليرات في سنة ١٩٧٩ بعد خمس سنوات من حرب ضروس، وبلغت هذه الصادرات ١,٥٠٨ مليار في الأشهر الستة من العام ١٩٨٠.

لا شك ان ارتفاع الأسعار ساهم كثيراً في زيادات الصادرات، الا ان هذا المعيار ليس من شأنه ان ينال من حيوية الاقتصاد اللبناني ولا من قابليته للنمو.

٣ - لقد بلغت الواردات الجمركية في القسم الأول من العام ١٩٨٠ ما قيمته ٣٦٠ مليون ليرة، فيما وصلت الواردات في العام ١٩٧٩ وفي الفترة ذاتها الى ٣١٤ مليوناً. وتعتقد الأوساط الجمركية ان وارداتها قد تبلغ المليار ليرة في العام الحالي إذا ما استقر الوضع الأمني، وهي

تستند في تقديرها هذا الى عدة عوامل، منها إعادة النشاط التجاري الى عهده السابق تقريباً والى ارتفاع الأسعار بشكل عام.

٤ - ومما لا شك فيه ان مرفأ بيروت يعتبر المورد الاول والأهم بالنسبة الى الخزينة، ويليه في الأهمية مرفأ طرابلس (١٧,٤٥٪) ثم مرفأ جونيه (٤,٢٥٪) ومرفأ صيدا (١,٦٪) ومركز المصنع الجمركي.

وتجدر الإشارة الى انه كلما زادت الواردات الجمركية في مرفأ بيروت تدنت هذه الواردات في سائر المرافئ.

٥ - ومن الدلالات التي تؤكد على استمرار استعادة الاقتصاد اللبناني لعافيته المفقودة، النشاط الذي سجله ميدان استيراد السيارات.

ففي عام ١٩٧٩ استورد لبنان ٣٥١٤٦ مركبة أي ٣٠,٠٠٠ سيارة مستعملة ٥,١٤٦ سيارة جديدة.

وسجل الشهران الأولان من العام ١٩٨٠ استيراد ٩٦٧٤ سيارة منها ٧٤٠٠ سيارة مستعملة و٢٢٧٤ سيارة جديدة. وقد بلغ معدل الاستيراد الشهري ٤٠٠٠ سيارة عن طريق مرفأ بيروت. ويعتبر استيراد السيارات عاملاً أساسياً في بنية الاقتصاد اللبناني، ذلك لان طرق المواصلات عبر السكك الحديدية او الأنهر او المواصلات الجوية الداخلية أمور لا يعرفها لبنان، لهذا يتخذ النقل البري أهمية بارزة، اذ انه يبقى الوسيلة الوحيدة لحركة التجارة وحركة المواصلات الداخلية.

٦ - وعرف الشحن البحري نمواً مضطرباً، إذ ان عدد البواخر التي ترفع العلم اللبناني يناهز الـ ٢٠٩ باوخر، أي ان هذه النسبة تعتبر عالية إذا ما قورنت بعدد البواخر التي كانت تعمل في العام ١٩٧٤، مما يدل على ان المواصلات البحرية متطورة وتشكل أيضاً مورداً إضافياً للبنانيين وتالياً للخزينة اللبنانية.

٧ - لكن الاقتصاد اللبناني تأثر في احد قطاعاته إلا وهو قطاع البناء.

لقد توقف البناء قليلاً بسبب عدم توفر اليد العاملة. ذلك ان ٣٥٠٠٠٠ شخص غير لبناني كانوا يعملون في قطاعي الزراعة والبناء، وان كثيراً من اليد العاملة المحلية هجرت الى دول الخليج والمملكة العربية السعودية، إلا ان هذا النزف لم يشمل ضواحي بيروت وبعض المدن التي بقيت تشكل ورشة عمار اقتضاها نزوح بعض السكان شمالاً وجنوباً اما بسبب الاضطرابات الأمنية او طلباً لحياة هادئة ومستقرة نسبياً.

٨ - وعرف مطار بيروت الدولي نشاطا بارزاً.

ولئن انخفضت حركة الطائرات في هذا المطار خلال النصف الاول من العام ١٩٨٠ الا ان حركة المسافرين القادمين بقيت تشهد تحسناً ملحوظاً وقد زادت نسبتها ١٠٪ بالمقارنة مع العام ١٩٧٩، وزادت نسبة حركة المسافرين الى الخارج ٨,٣٪.

وفي الختام يمكن القول بأن أرباب الاقتصاد اللبناني لم يعرفوا اليأس ولم تنهم المحن والنكسات عن اندفاعهم، والأروع ان حرباً مدمرة تدوم ست سنوات بعنف وشراسة قل نظيرها، لم تتوصل الى النيل كثيراً من الاقتصاد اللبناني في حين ان هذه المحنة، لو حلت في أي بلد آخر أغنى وأقوى، لكانت قوضت اقتصاده في مدى ستة أشهر.

ان الغيوم التي تمر اليوم في سماء لبنان، أقل من ان تحمل اللبنانيين على اليأس، لذلك فإن الأمل كبير باستعادة الاقتصاد اللبناني عافيته ونموه.

أ - القطاع الصناعي

أول انطلاقة للصناعة اللبنانية كانت في العام ١٩٢٢ عندما انشئ الاتحاد الاقتصادي بين لبنان وسوريا.

إلا ان الانطلاقة الحقيقية أتت مع الحرب العالمية الثانية بانقطاع المواصلات بين الشرق والغرب، وفقدان السلع الأوروبية، إذ ذاك ازدهرت صناعات عديدة كصناعة الخيوط القطنية والأقمشة والأجواخ والترابة والأحذية والمواد الغذائية الخ. . .

المناخ الملائم الذي تميزت به الفترة الممتدة من العام ١٩٦٧ الى العام ١٩٧٤، ووفرة رجال الأعمال المستثمرين، وتكيف بنيت الإنتاج في لبنان وتجاوبها مع تعاضم الطلب في البلدان العربية وبخاصة النفطية منها، كل هذه المعطيات أتاحت للصناعة اللبنانية مجال النمو وأعطتها دفعا جديداً.

ان النمو السريع الذي اتسمت به الصناعة اللبنانية ادى الى تزايد القيمة المضافة بمعدل ١٠٪ سنوياً، وإلى زيادة كل من التصدير بمعدل ١٨٠٠٪ والرأس المال الموظف بمعدل ٦٢٢٪.

أولاً - الخصائص الرئيسية للصناعة اللبنانية

- ساهمت الصناعة في الاقتصاد الوطني بصورة ضئيلة ولو متزايدة، فبلغت حوالي الـ ٢٠٪ من الدخل القومي القائم.

- استخدم في الصناعة حوالي الـ ٢٥٪ من مجموع اليد العاملة.

- اعتمد على الخارج في مجالات عملية الإنتاج وتصريف السلع وعلى تمرکز الصادرات في الأسواق العربية التي استوعبت نسبة ٩١,٤٪ في العام ١٩٧٩ .
- تمرکزت الصناعة في منطقة بيروت وضواحيها .
- هيمنت قطاعات الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والجلود والملابس وصناعة الخشب والمفروشات وصناعات مواد البناء على الإنتاج الصناعي بنسبة ٧٣٪ من الإنتاج المحلي .
- ضعفت الصناعات الكيماوية والمعادن والآلات التي تعتبر قطاعات مفاتيح بالنسبة الى الصناعة .

وتتميز المؤسسة الصناعية في لبنان :

- ١ - بصغر حجمها وبطابعها العائلي .
- ٢ - بتمرکز الإنتاج في عدد قليل نسبيا من المصانع الكبيرة .
- ٣ - بالتدني في استعمال الطاقة الإنتاجية القصوى المتوفرة .
- ٤ - بانخفاض المستوى التقني في غالبية الأحوال . وتختلف نسبة هذا الانخفاض من قطاع الى آخر .
- ٥ - بدرجة تصنيع غير كافية .

ثانيا - وضع الصناعة ما بعد الحرب

- خلفت الأزمة اللبنانية المستمرة منذ خمس سنوات أضرارا فادحة بالاقتصاد اللبناني عامة وبالقطاع الصناعي خاصة فتناولت الأضرار الحقول التالية :
- الرساميل الثابتة وكانت خسارتها ٣٠٪ من الرساميل الأسمية .
 - الرساميل المتحركة وكانت خسارتها ٢٢٪ من الرساميل الأسمية .
 - الطاقة الإنتاجية إذ انخفضت الى ما يقارب الـ ٨٠٪ .
 - المبيعات المحلية والصادرات التي عرفت انتاجا وهبوطا في أحجامها .
- أخذ النشاط الاقتصادي مع ابتداء العام ١٩٧٧ يسترد عافيته وكانت الأحداث لا تزال على عنفها وضخامتها .

ارتفعت الطاقة الإنتاجية خلال العام المذكور من ٧٥٪ الى ٨٥٪، وارتفع أيضا حجم الإنتاج من ٤٥ الى ٦٥٪ بالنسبة الى العام ١٩٧٤، وبلغت الصادرات الصناعية ٧٠٪ من قيمتها للعام المشار إليه وذلك بحسب الأسعار التي كانت سائدة آنذاك .

استمر استئناف النشاط الملحوظ طيلة الفصل الأول من العام ١٩٧٨ لكن هذا النشاط توقف صيف تلك السنة بسبب الأحداث المعلومة.

قدرت وزارة الصناعة والنفط مجمل الخسائر التي حلت بالقطاع الصناعي بـ ٢,٥ مليار دولار، وكان على هذا القطاع ان يواجه عدداً كبيراً من المشاكل منذ السنوات الأولى للحرب التي ازدادت ضراوة وحدة بسبب حوادث العام ١٩٧٨. وأهم هذه المشاكل:

- نقص السيولة اللازمة لاستئناف النشاط.
- الأعباء المالية المتراكمة.
- ارتفاع الأجور وكذلك أسعار المواد الأولية.
- ارتفاع أسعار الطاقة.
- هجرة اليد العاملة.
- المنافسة غير المشروعة في السوق المحلي.

والآن ما هو تطور الصناعة عام ١٩٧٩؟

عانى القطاع الصناعي من فقدان الإحصاءات الرسمية الا ان اتجاهات هذا القطاع لا تزال شبيهة في نقاطها الرئيسية بما كانت عليه قبل الأحداث، ويبدو ان الاعتماد على الخارج يتزايد ان على صعيد المستوردات او على صعيد الصادرات الى البلدان العربية، إذ ارتفعت نسبة المستوردات والصادرات من ٥٤٪ عام ١٩٧٤ الى ما يقارب الـ ٩١٪ عام ١٩٧٩.

١ - الإنتاج الصناعي والصادرات:

بلغت قيمة الصادرات الصناعية في عام ١٩٧٩ ما يقارب الـ ٢١٥٨ مليون ليرة لبنانية مسجلة ارتفاعاً مقداره ٤٠٪ بالنسبة لعام ١٩٧٨ وذلك بالأسعار الجارية، وحوالي ١٨٪ بأسعار ١٩٧٨ (جدول رقم ٥).

وإذا اعتبرنا بأن هذه الصادرات تشكل ٤٠٪ من اجمالي الإنتاج المحلي أدركنا ان قيمة هذا الإنتاج للعام ١٩٧٩ تقارب حوالي ٥٤٠٠ مليون ليرة لبنانية على الأكثر.

جدول رقم - ٥ -

قيم المصدرات الصناعية بالنسبة للمصدرات العائدة إلى البضاعة
(بملايين الليرات اللبنانية)^(١)

بيروت			تقديرات كل لبنان			قيم المصدرات الإجمالية لكل لبنان				
١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
١٧٥٤	١٢٥٣	١٥٣٧	٢٦٩٨	١٩٣٠	٢٣٦٥	١٧٤٠	١٢٦٣	١٠٨٠	٧٨٩	٦٠٩
١٥٨٨	١١٩٧	١٤٦٠	٢١٥٨	١٥٤٤	١٨٩٢	١٥٠٤	١٠٦٠	٨٥٧	٥٨٥	٤٥٠
%٩٠,٥	%٩٥,٥	%٩٥	%٨٠	%٨٠	%٨٠	%٨٦	%٨١	%٧٩	%٧٤	%٧٣

٢ - الاستثمارات الصناعية

فقدان المعلومات الإحصائية واستمرار حالة التدهور الأمني والخسائر الجسيمة التي منيت بها المؤسسات جعلت كل تقدير لاستثمارات العام ١٩٧٩ أمراً مستحيلاً.

وتجدر الإشارة الى انه تم خلال العام ١٩٧٩ تسجيل ١٣٨ مؤسسة صناعية جديدة في وزارة الصناعة والنفط بلغ مجموع رساميلها نحواً من ٧٤٠ مليون ليرة لبنانية وعدد عمالها الـ ٤٨٩٠ عاملاً.

٣ - اليد العاملة

قدرت نسبة هجرة العمال بحوالي ٣٠٪ في قطاع البناء و٣٢٪ في القطاع الصناعي أي ما مجموعه حوالي ٥٣ ألف عامل.

ويبدو ان عدد العاملين في الصناعة عام ١٩٧٩ شكا نقصاً كبيراً بالمقارنة مع ما كان عليه في العام ١٩٧٤ وقد بلغت نسبة التدني ٤٤٪.

ثالثاً - التدابير العامة التشجيعية للصناعة

اشتملت سياسة الحماية التشجيعية التي انتهجتها الحكومة على عدة تدابير:

أ - السياسة الضريبية: وقد منحت المؤسسات الصناعية الجديدة بموجب القانون رقم ٢٧/ ٩٨٠ تاريخ ١٩ تموز ١٩٨٠ إعفاءات ضريبية وفقاً لشروط معينة.

(١) المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

ب - السياسة الجمركية: وتهدف الى حماية الإنتاج المحلي قدر الإمكان، وتشجيع دخول المواد الأولية والسلع الوسيطة والترسملية، والى الحماية ضد الإغراق، والى اتباع نظام الإدخال المؤقت ونظام المستودعات الصناعية.

ج - سياسة التسليف لتسهيل منح القروض الى الصناعة (قانون النقد والتسليف القانون الذي يشجع على إنشاء المصارف المتخصصة، مرسوم تصنيع فائض الانتاج الزراعي، قانون إنشاء بنك التسليف الصناعي والزراعي والعقاري، قانون إنشاء المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي الخ...).

د - سياسة التجارة الخارجية: وقد ارتبط لبنان بسلسلة من الاتفاقات التجارية في العام الخارجي كاتفاق التعاون الاقتصادي مع بلدان المجموعة الأوروبية، والاتفاقات الثنائية مع بلدان أوروبا الشرقية والصين الشعبية واتفاق المعاملة التفضيلية ضمن نطاق «النظام التفضيلي العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والإنماء (اونكتاد)».

هـ - تفضيل المصنوعات الوطنية في المشتريات العامة بإعطاء المنتجات الوطنية في مشتريات الدوائر الرسمية افضلية في السعر بمقدار ١٥٪ عن المنتجات الأجنبية ذات الجودة المماثلة.

١ - الاسمنت

أولا - صناعة الاسمنت في لبنان

تعتبر صناعة الاسمنت في لبنان من اقدم الصناعات اللبنانية وهي، الى جانب ذلك، الصناعة الأم لمختلف صناعات البناء.

شهدت هذه الصناعة تطوراً سريعاً نتيجة التطور الاقتصادي والنشاط الطبيعي لحركة البناء والأعمار سواء كان في لبنان ام في البلاد العربية.

١ - الشركات المنتجة للاسمنت

يوجد في لبنان حالياً ثلاثة مصانع لإنتاج الاسمنت، اثنان منها ينتجان الاسمنت الأسود والثالث ينتج الاسمنت الأبيض. ويوجد أيضاً مصنع رابع قيد التركيب سوف يبدأ إنتاجه في العام المقبل.

أ - تأسست في شكا بموجب المرسوم رقم ٤٤٦٩ عام ١٩٢٩ شركة مساهمة تحت اسم شركة التراب اللبنانية برأسمال قدره ١٨٠ ألف ليرة لبنانية سورية ذهب، ثم تطورت هذه الشركة نتاجاً وقدره حتى بلغ انتاجها السنوي من التراب السوداء مليوناً و٩٠٠ ألف طن.

- ب - وفي سنة ١٩٥٣ تأسست شركة ثانية في شكا وهي شركة الترابة الوطنية، وذلك بالمرسوم رقم ٢٤٢٢، ويبلغ انتاج هذه الشركة من الاسمنت الأسود مليون طن سنويا.
- ج - وفي عام ١٩٦١ أجاز المرسوم رقم ٦٩٥٠ إنشاء معمل للترابة البيضاء، أي الشركة اللبنانية للاسمنت الأبيض، رأسمالها ٥ ملايين ليرة مقسمة الى ٥٠ ألف سهم.
- وتشير بعض الدراسات ان إنتاج هذا المصنع سيكون في الفترة الاولى ٢٨٠٠٠٠ طن سنويا.
- د - وتأسست بالمرسوم رقم ٨٩٥٢ في عام ١٩٧٤ شركة مغفلة في لبنان باسم شركة ترابة سبلين رأسمالها ٢٠ مليون ل.ل. مقسما الى ٨٠٠ ألف سهم، ثم ارتفع هذا الرأسمال في العام ١٩٧٩ الى ٦٠ مليون ل.ل. ويقدر ان إنتاج هذه الشركة يوميا سيكون ٨٠٠ طن من الترابة، ويتنظر ان يبدأ الإنتاج في العام ١٩٨١.

يبلغ مجموع التوظيفات في صناعة الاسمنت المحلية حوالي ٩٧٠ مليون ل.ل. بالأسعار الجارية. وتقدر قيمة الإنتاج السنوي لهذه الصناعة بحدود الـ ٨٠٠ مليون ل.ل. اما عدد العاملين فيها فيزيد على الألفين. وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات التي تخلق مجالات عمل اضافية كاليد العاملة اللازمة للعمل في المقالع، وكذلك في نقل المواد الأولية من هذه المقالع الى المصنع، وتشغيل معامل اخرى لإنتاج الورق والأكياس اللازمة لتعبئة الاسمنت الخ. . .

٢ - الإنتاج

أ - انتاج الترابة السوداء

يتوزع إنتاج الترابة السوداء كما يلي:

تؤمن شركة الترابة اللبنانية ٧٠٪ من المجموع

تؤمن شركة الترابة الوطنية ٣٠٪ من المجموع

أثرت عدة عوامل على تطور إنتاج الاسمنت في لبنان، ومن هذه العوامل ما هو ايجابي كالحركة العمرانية التي انتشرت في البلاد منذ العام ١٩٦٤ حتى العام ١٩٦٦، ومن العام ١٩٧١ حتى العام ١٩٧٣، وارتفاع الصادرات الذي بلغ ٢٣ ألف طن عام ١٩٦٧، ومن هذه العوامل هو سلبي مثل التطورات السياسية التي حصلت في الشرق الأوسط سنة ١٩٦٧، والازمات المالية (بنك انترا) والأزمة السياسية التي استقرت في لبنان.

ب - إنتاج الترابة البيضاء

بلغت قدرة إنتاج الشركة اللبنانية للترابة البيضاء ١٥٠ ألف طن سنويا ويصدر الباقي الى البلاد العربية.

يقدر المسؤولون ان كلفة الترابة البيضاء هي أكثر من كلفة الترابة السوداء بنسبة ٢٢٠٪.

ثانيا - استهلاك الاسمنت في لبنان

١ - استهلاك الاسمنت الأسود

لا نستطيع تحديد الحجم الحقيقي للطلب الداخلي وذلك بسبب تهريب الاسمنت المخصص للاستهلاك الى الخارج. ويتأثر حجم الاستهلاك المحلي بظاهرتين أساسيتين: الطلب من قبل القطاع العام الممثل بمشاريع الدولة، والطلب من القطاع الخاص. ان حجم طلب القطاع العام من الاسمنت قليل جداً وذلك لقلة المشاريع العمرانية من قبل الدولة، اما حجمه من قبل القطاع الخاص فإنه خاضع لمتطلبات البناء الحديث والنمو الديموغرافي.

لقد مرت الحاجة المحلية للاسمنت بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى بين عامي ١٨٦٠ و ١٩٦٦ حيث لم يتمكن الإنتاج الفعلي من مواكبة الاستهلاك المحلي فكان الاستيراد ضروريا طيلة هذه المدة. وقد بلغت نسبة الاستهلاك المحلي من الإنتاج ٩٠٪.
- المرحلة الثانية قبل عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٤، وتقسم هذه المرحلة ذاتها الى قسمين: من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧١ حيث شهدت الحركة العمرانية ركوداً، ومن عام ١٩٧١ الى ١٩٧٤ حيث توسعت حركة البناء واصبح الطلب على الاسمنت متزايداً وخفت بالتالي الصادرات.
- المرحلة الثالثة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٩، وقد تميزت هذه المرحلة بانخفاض في المبيعات من ٩٦٨,٥ ألف طن عام ١٩٧٤ الى ٩٤١ ألف طن عام ١٩٧٥ الى ٣٣,١ ألف طن عام ١٩٧٦، ثم ارتفعت المبيعات في سنة ١٩٧٧ الى ٥٣١ ألف طن وبلغت المبيعات المحلية ٥٢٠ ألف طن في العام ١٩٧٨.

ويعود التراجع في المبيعات خلال تلك المرحلة الى:

- ١ - هجرة اليد العاملة بنسبة مرتفعة.
- ٢ - تدني القدرة الشرائية لليرة اللبنانية.
- ٣ - الارتفاع في أسعار الأراضي والمواد الأولية.

٢ - استهلاك الترابة البيضاء

بلغ الاستهلاك المحلي للاسمنت الأبيض ٥٠٪ تقريباً من الإنتاج. ويظهر الجدول رقم ٦ الاستهلاك المحلي للترابة البيضاء والسوداء بألاف الاطنان.

جدول رقم - ٦ -
استهلاك الاسمنت المحلي بآلاف الأطنان

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
٥٧٠	٥٣١	٣٣٢	٩٤١	١٣٢٩	١٢٧٥	١٢٠٥	٩٥٩	٩١٣	استهلاك الترابة السوداء
٦	٢٢	٨	١٩,٨	٣٠	٢٨	٢٣	٢٢	٩,٨	استهلاك الترابة البيضاء

٢ - تجارة الاسمنت الخارجية

١ - صادرات الاسمنت الأسود

جاء تصدير الاسمنت الأسود وليد الحاجة لتصريف فائض الإنتاج بعد توفير احتياجات الاستهلاك .

عام ١٩٦٩ ، بلغ الاستهلاك المحلي ٧٥٪ فقط من الإنتاج وبلغ ٦٥٪ في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ . لذلك كان التصدير ضروريا . كما انه في السبعينيات اتسعت حركة العمران في الدول العربية النفطية وارتفع بالتالي الطلب على الاسمنت الأسود من لبنان الأمور التالية :

- نوعية الاسمنت المنتج في لبنان وجودة المواد الأولية المتوفرة .
- سعر الاسمنت .
- قرب المسافة بين لبنان والبلاد العربية مما يمكن نقل الاسمنت عن طريق البر .

٢ - صادرات الاسمنت الأبيض

تتجاوز الكمية المصدرة من الاسمنت الأبيض الكمية المستهلكة . ويبين الجدول رقم ٧ تطور صادرات هذا الاسمنت (بآلاف الاطنان) :

جدول رقم - ٧ -

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
٢٩	٢٤,٥	٢	١٨,٥	١٩	٢٩	٣٥	٢٥,٦	١٦,٥	تصدير
١٦	٢٨	٨	٢٠	٣٠	٢٨	٢٣	٢٢	٨	استهلاك

رابعاً - استيراد الاسمنت

١ - استيراد الاسمنت الأسود

عام ١٩٦٥ بلغت كمية الاسمنت الأسود المستورد ١٠١ ألف طن و ١١٥ ألف طن ١٩٦٦، و ٢١ ألف طن ١٩٦٨، ولكن ابتداء من عام ١٩٦٩ اصبح الإنتاج يكفي الاستهلاك المحلي. وكان الاستيراد قبل ذلك ضروريا لتلبية الطلب الداخلي.

٢ - استيراد الاسمنت الأبيض

كان حجم استيراد الاسمنت الأبيض مرتفعاً جداً حتى العام ١٩٦٥ حيث بدأ الإنتاج المحلي. وبلغ حجم الاستيراد عام ١٩٦٠ زهاء ٢٥ ألف طن و ١٩ ألف طن عام ١٩٦١ لكن هذا الحجم انخفض الى ١٢ ألف طن والى ١٥٠٠ طن عام ١٩٦٨.

خامساً - رقابة الدولة على تجارة الاسمنت

تخضع مصانع الترابة في لبنان لرقابة حكومية وقد تطورت هذه الرقابة على الشكل التالي: رأت السلطات بالأمس ان إنتاج الترابة بشكل دخلا ماليا للخزينة، لذلك وضعت شروطا عديدة ومفصلة لتأمين جباية هذه الرسوم. ورأت هذه السلطات يومذاك انه سيقضي التدخل لتحديد أسعار الترابة ففعلت، لان هذه السلعة استهلاكية للبناء والأعمار.

كيف تطورت أسعار الترابة في لبنان؟

تحددت أسعار بيع الاسمنت منذ العام ١٩٤٣، وكانت في كل فترة تصدر قرارات بتعديل السعر صعوداً او هبوطاً وفقاً لمعايير مختلفة، مثل تكاليف الإنتاج وأجور اليد العاملة ومواد أولية و طاقة كهربائية، وتطور أسعار الفيول اويل، وموضوع العرض والطلب.

لم تتجاوز أسعار الترابة حتى العام ١٩٧٤ الـ ٦٥ ل.ل. للطن الواحد.

ثم ارتفع سعر الطن الى ٦٧ ل.ل. والى ١٦٥ ل.ل. في بداية سنة ١٩٧٧ ثم الى ٣٠٠ ل.ل. لأسباب عديدة، منها انخفاض الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي بسبب ترميم ما تهدم خلال الأحداث وازدياد الطلب الخارجي للاسمنت، وتسرب كميات من هذه السلعة الى الأسواق العربية، وارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أجور اليد العاملة ومعوقات النقل.

لقد اتخذت وزارة الصناعة والنفط، من اجل تخفيض اسعار هذه السلعة قرارات عديدة، منها

ما يتعلق باستيراد الاسمنت دون إجازة مسبقة وإعفائها من الرسوم الجمركية (القرار رقم ٣٨٥٢) ومنها ما يمنع تصدير الاسمنت لفترة تراوحت من حزيران الى تشرين الأول سنة ١٩٧٧ .

بلغ سعر الترابة في أوائل العام ١٩٧٨، ١٤٥ ل.ل. للطن الواحد، إلا ان ظروفًا أمنية قاهرة كانت تحيط بمنطقة شكا، اثرت على مصانع الاسمنت التي اضطرت الى تقليص التسليم في بادئ الأمر، ثم الى توقيف أفران الإنتاج، فأصبح سعر طن الترابة نتيجة هذه الأحوال ٥٠٠ ل.ل. وارتفع سعر طن الترابة المستوردة الى ٤٠٠ ل.ل.

عادت شركات الترابة، في أواخر شهر تموز سنة ١٩٧٨ الى الإنتاج والتسليم بسعر ١٣٣,٥٠ ل.ل. للطن الواحد، الا ان هذه الشركات عادت في أيلول ١٩٧٨ ورفعت سعر الترابة فجعلته ١٦٠ ل.ل. للطن.

أما الترابة البيضاء فإنها تأثرت بنفس العوامل التي اثرت على الترابة السوداء.

كان سعر طن الترابة البيضاء ١٤٥ ل.ل. فارتفع الى ٣٥٠ و ٤٠٠ ل.ل. في العام ١٩٧٨، وهذه الزيادة في الأسعار بنسبة تتجاوز الـ ١٢٠٪ تبدو كبيرة رغم ارتفاع كلفة الإنتاج، لذا تقرر تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الترابة البيضاء من ٣٠٪ الى ١٠٪ (قرار رقم ٣٨٢٥) في تموز ١٩٧٧ .

وأخيراً ارتفعت أسعار الترابة المحلية بعد صدور قانون موازنة العام ١٩٨٠ وزيادة الرسوم، فأصبح هذا السعر ٢٢٦ ل.ل. للطن الواحد تسليم الشاحنات في شكا.

٢ - الطاقة

تعاني البلدان الصناعية والبلدان النامية مشكلة الطاقة بنسب متفاوتة.

يعتبر لبنان من البلدان المستهلكة لهذه الطاقة ولا يملك من وسائلها سوى الطاقة المائية.

أولاً: الطاقة الكهربائية

أ - الكهرباء في لبنان

شهد لبنان عام ١٩١٠ اضاءة اول قنديل كهربائي، فدخلت الكهرباء اعتباراً من هذا التاريخ، كافة المراحل الحياتية في البلاد، حتى اصبحت في متناول ٩٩,٥٪ من السكان وقد عهد الى مصلحة كهرباء لبنان، بموجب القانون المنشور بالمرسوم رقم ١٦٨٧٨ الصادر بتاريخ ١٠ تموز سنة ١٩٦٤، بإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في جميع الأراضي اللبنانية، وإدارة هذا المرفق الأساسي الذي يرتبط بشكل وثيق بالجمهور لأنه يقوم بخدمة ٥٠٠ ألف مشترك بالكهرباء.

وتتكون الشبكة اللبنانية حالياً من ٩٦٠ كلم من الخطوط العاملة بفلطية ١٥٠ و ٦٦ كيلو فولط ومن ٤٥ محطة تمويل رئيسية. أما الشبكة الفلطية المتوسطة فيبلغ طولها ٥٢٥٠ كلم و ٦٢٠٠ كلم للشبكة الفلطية المنخفضة، ويبلغ عدد محطات التوزيع ٤٥٠٠ محطة.

ب - إنتاج مشترى الطاقة عام ١٩٧٩ :

١ - القدرة المطلوبة

بلغت القدرة القصوى المستهلكة على شبكة المؤسسة عام ١٩٧٩، ٣٨٠ ميغاوات وذلك مساء ٢٨ كانون الأول، وهي موزعة كالتالي:

٣٦٨ ميغاوات قدرة منتجة في المعامل المائية والحرارية.

١٢ ميغاوات قدرة مستمدة من الشبكة السورية.

بينما بلغت القدرة القصوى المستهلكة خلال العام ١٩٧٧، ٣١٢ ميغاوات وذلك مساء ١٠ تشرين الأول.

بلغ معدل التطور السنوي للقدرة القصوى المطلوبة على شبكة المؤسسة حداً بلغ اقصاه خلال العام ١٩٧٩ في شهر ايلول وكذلك الحال في سنة ١٩٧٧.

ازداد تطور انخفاض الليل السنوي ١٤٪ بينما ازدادت ذروة النهار ١٤,٦٪ والمساء ١١,٥٪ مما أدى الى استغلال المعامل بصورة أفضل.

٢ - القدرة المجهزة في المعامل

ان تطور القدرات المجهزة في معامل الإنتاج عبر السنين هو كما يلي:

المجموع المائي ١٩٥٤/٢٠,٤ / ١٩٧٩ / ٢٠١,٥ ميغاوات

المجموع الحراري ١٦,٦ / ٣٧,٠ / ٢٣٩,٠ / ٤٤٠,٥ ميغاوات

وتجدر الإشارة الى ان معلمي البارد اصبحا تابعين لشركة قاديشا ابتداء من اول العام ١٩٧٩.

وبتاريخ ٢١ أيلول ١٩٧٩ تم ربط خط النقل (طرطوس - بارد) ٦٦ ك. ف. لتغذية محطة عكار وذلك بصورة مؤقتة.

٣ - استهلاك شبكة المؤسسة وإنتاج الطاقة

على ضوء الإنتاج الكلي والاستهلاك على شبكة المؤسسة عبر السنين ٥٤ - ٧٩، يتبين ان نسبة استعمال الذروة تطور من ٤٢٪ الى ٥٧٪ خلال الحقبة المذكورة.

ونورد فيما يلي بيانا بالطاقة الاجمالية المنتجة خلال الأعوام ٦٩ و ٧٤ و ٧٧ و ٧٩ توزيعها بين استهلاك شبكة المؤسسة والتبادل مع شبكتي القاديشا وسوريا والتطور السنوي ٧٤/٧٩ وخلال الخمس سنوات الماضية ٦٩/٧٤ وخلال السنتين ٧٧/٧٩.

جدول رقم - ٨ - (مليون كيلوات ساعة)

	١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٩	معدل تطور ٧٤/٧٩	معدل تطور ٦٩/٧٤	معدل تطور ٧٧/٧٩
استهلاك شبكة المؤسسة	٨٨٨,٧	١٥٤٠,٢	١٥١٢,٦	١٨٨٤,٢	٤,١٪	١١,٦٪	١١,٥٪
تصدير الى القاديشا	١٢,٩	٣٩,٠	١٢,٠	-	-	-	-
تصدير الى سوريا	-	٩٩,٣	-	-	-	-	-
الطاقة الاجمالية المنتجة	٩٠١,٦	١٦٧٨,٥	١٥٢٤,٦	١٨٨٤,٢	٢,٣٪	١٣,٢٪	١١,٢٪

يلاحظ على ضوء الطاقة الاجمالية المنتجة شهريا خلال سنتين ٧٩ و ٧٧ وتوزيعها بين استهلاك شبكة المؤسسة واستمداد شبكتي القاديشا وسوريا، ان ادنى نسبة التطور الشهري لاستهلاك شبكة المؤسسة خلال العام ١٩٧٩، كانت في شهر آب (١٠٪) بسبب القطع على الشبكة لشح المياه وأقصاها في شهر كانون الثاني (٤٧٪).

وبلغت ادنى نسبة التطور الفصلي خلال الفصل الثالث من العام المذكور ١٢٪ وأقصاها في الفصل الأول ٤١٪، وسبب هذه الزيادة الأخيرة كون الفصل الأول من عام ١٩٧٧ كان لا يزال متأثراً برواسب أحداث ١٩٧٦.

جرى، بسبب شح المياه في المعامل المائية والنقص في المحروقات، قطع دوري وخفض التوتر على الشبكة بين شهر أيار ونهاية عام ١٩٧٩، وبلغ النقص في الإنتاج ٨٩,٣ مليون كيلوات ساعة.

٤ - مساهمة المعامل في الإنتاج

تظهر دراسة مساهمة المعامل في الإنتاج ما يلي:

- أ - ان مجموع إنتاج المعامل المائية عدا معامل الليطاني، قد تدنى عام ١٩٧٩ عما كان عليه عام ١٩٧٧ بنسبة ٤٠٪ (بسبب شح المياه) اذ بلغ ٨٣,٣ مليون كيلوات ساعة، مع الاشارة الى ان الإنتاجية الوسطية لهذه المعامل هي ١٧٧ مليون كيلوات ساعة.
- ب - بلغ إنتاج معامل الليطاني عام ١٩٧٩، ٢٩٦,٢ مليون كيلوات ساعة مقابل ٦٣٤,٨ مليون كيلوات ساعة عام ١٩٧٧، أي بنقص قدره ٥٣٪ للسبب المشار إليه أعلاه.

ج - ازداد الإنتاج الحراري عام ١٩٧٩ فبلغ ١٢٨٦,٤ مليون كيلوات ساعة مقابل ٦٤٩,٨ مليون كيلوات ساعة عام ١٩٧٧، وذلك لتدني الإنتاج المائي وازدياد الطلب على الطاقة.

د - نتيجة لما سبق، ارتفعت نسبة إنتاج معامل المؤسسة بالنسبة للإنتاج العام فبلغت ٦٩٪ عام ١٩٧٩ مقابل ٤٤٪ عام ١٩٧٧.

٥ - الطاقة المشتراة

ان الطاقة المشتراة من المعامل المتعاقد معها بلغت عام ١٩٧٩، ٥٨١ مليون كيلوات ساعة ثمنها ٣٤,٠٩ مليون ليرة لبنانية.

بينما كانت عام ١٩٧٧، ٨٤٧,٨ مليون كيلوات ساعة ثمنها ٣٢,٤١ مليون ليرة لبنانية.

بلغ متوسط شراء الكيلوات ساعة ٥,٨٧ ق.ل. عام ١٩٧٩ مقابل ٣,٨٢ ق.ل. عام ١٩٧٧، ويعود سبب هذا الازدياد لرفع سعر الكيلوات ساعة للمعامل المتعاقد معها.

٦ - تبادل الطاقة مع القاديشا وسوريا

أ - بلغ معدل سعر شراء الطاقة من القاديشا ١٣,٠٨ ق.ل. عام ١٩٧٩ مقابل ١٣,٠٨ قرش لبناني مبيع الى القاديشا عام ١٩٧٧.

ب - بلغ معدل سعر شراء الطاقة من سوريا ٥,٢٣ ق.ل. عام ١٩٧٩ بينما بلغ عام ١٩٧٧، ٥,٥٥ ق.ل.

ونظراً للحاجة الملحة الى استمداد المزيد من الكهرباء بسبب النقص والتقنين الذي تلاه ابتداء من أوائل فصل الصيف من عام ١٩٧٩، طلبت المؤسسة تسيير مجموعات غازية مكلفة، على ان يصار الى بحث السعر الملائم لبيع الطاقة في حينه، هذا السعر الذي هو قيد البحث والذي سيكون على الأرجح قريباً من السعر المعمول به مع القاديشا.

ج - إنتاج ومشتري واستهلاك الطاقة خلال الفصل الأول من العام ١٩٨٠

١ - القدرة المطلوبة:

بلغ معدل القدرات القصوى المطلوبة على شبكة المؤسسة خلال العام ١٩٨٠ في فصله الاول ٣٧٧ ألف كيلوات مقابل ٣٠٨ آلاف كيلوات خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بتزايد قدره ٢٢٪.

أما معدل الذروات بالمقارنة مع استهلاك شبكة المؤسسة فإنه يدل على ان نسبة الاستعمال الوسطي للذروة قد بلغت ٦٨٪ هذا الفصل، مقابل ٦٦٪ خلال الفصل الأول من عام ١٩٧٩.

٢ - الطاقة المنتجة والمشتراة:

١ - تطور الطاقة المنتجة والمشتراة:

بلغت الطاقة المنتجة والمشتراة في الفصل المذكور ٥٥٧,٢ مليون كيلوات ساعة مقابل ٤٣٧,٥ مليون كيلوات ساعة في نفس الفصل من العام ١٩٧٩ أي ان الازدياد الاجمالي كان ٢٧٪. ان سبب هذا الارتفاع يعود بالدرجة الاولى الى لجوء المستهلك لاستعمال الأدوات الكهربائية بعد تعذر الحصول على المحروقات طيلة فصل الشتاء.

٢ - توزيع الإنتاج:

أ - الطاقة المشتراة:

من الكمية الإجمالية المشار إليها اعلاه، انتجت المؤسسة ٢٩٨,٥ مليون ك.و.س أي ٥٤٪ من الإنتاج العام خلال هذا الفصل مقابل ٦٤٪ انتجت خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٧٤، وبلغت الطاقة المشتراة ٢٥٨,٧ مليون ك.و.س. أي ٤٦٪ من الإنتاج العام مقابل ٣٦٪ في الفصل الأول من عام ١٩٧٩، والزيادة تعود لغزارة المياه من جهة، ولاستمداد الطاقة من سوريا والقاديشا من جهة اخرى.

أما توزيع الطاقة المشتراة بين المعامل فكان كما يلي:

- من الليطاني ١٣٨,٣ مليون ك.و.س. او ٥٣٪ من اجمال الطاقة المشتراة.
 - من نهر ابراهيم ٤٣,٥ مليون ك.و.س. او ١٧٪ من اجمال الطاقة المشتراة.
 - من حراش ٢,٢ مليون ك.و.س. او ١٪ من اجمال الطاقة المشتراة.
 - من القاديشا ٣٥,٨ مليون ك.و.س. او ١٤٪ من اجمال الطاقة المشتراة.
 - من سوريا ٣٨,٩ مليون ك.و.س. او ١٥٪ من اجمال الطاقة المشتراة.
- مع الاشارة بأنه خلال هذه الفترة بلغ السعر الوسطي للطاقة المشتراة ٦,١٨ غ.ل. مقابل ٦,١٥ غ.ل. في الفصل الأول من عام ١٩٧٩.

ب - الطاقة المنتجة في معامل المؤسسة:

توزع الإنتاج بين معامل المؤسسة على الشكل التالي:

- مائي ١٨,٥ مليون ك.و.س. او ٦٪.
- بخاري جنوبي ١٧٩,٨ مليون ك.و.س. او ٦٠٪.

- بخاري ذوق ٧١,٤ مليون ك. و. س. او ٢٤٪.

- غازي ٢٨,٨ مليون ك. و. س. او ١٠٪ / ١٠٠٪.

ب - خطة التجهيز السباعية

١ - التجهيز الكهربائي في البلاد:

بنيت خطة التجهيز السباعية ١٩٧٣ - ١٩٨٠ التي بدأ تنفيذها عام ١٩٧٣ على أساس ارتقاب تزايد سنوي في طلب الطاقة قدره ١٢٪ ووراء اعتماد هذا المعدل المرتفع سببان:

الأول - انتهاء تنفيذ المشروع العام العائد لكهربة ١٨٠٠ قرية الذي فتح المجال امام ٤٠٪ من اللبنانيين للاستفادة من الطاقة الكهربائية.

الثاني - النمو السريع للصناعات التحويلية الصغيرة التي انطلقت عام ١٩٦٠ وانفتحتها على الأسواق الخارجية.

٢ - وضع الخطة السباعية ١٩٧٣ - ١٩٨٠ - بنية جديدة

عندما بدأت البنية الكهربائية القائمة - التي انطلق تنفيذها عام ١٩٥٠ واستعين فيها لأول مرة بتوربينات بخارية في معمل الذوق وبشبكات لنقل الطاقة بتوفر ٦٦ ك. ف عام ١٩٦٠ - تستوعب بأكملها. وضعت الخطة السباعية ٧٣ - ٨٠ فلحظت تنفيذ المرحلة الأخيرة من الخطة السابقة وصممت بشكل يتوافق والبنية القائمة وعلى اساس تأمين حاجات البلاد لفترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة.

ثم وضع الهيكلية الجديدة واختيار المواقع والمسارات وحجم الوحدات وتحديد المواصلات بعد دراسات ومناقشات عميقة، استعين لتحديد أفضلها عند الضرورة بالنموذجات الرياضية والمنظمات الالكترونية.

لحظت الخطة السباعية تنفيذ المرحلة الاولى من بنية جديدة تتضمن فيما تتضمن:

- تركيب مجموعتي إنتاج كبيرتين قدرة كل منهما ١٢٥ ألف كيلوات في معمل الذوق، مع الإشارة الى ان موقعها يسمح بتجهيز خمس مجموعات قدرتها الإجمالية ٧٥٠ ألف كيلوات.

- التعاقد لتركيب ٥ وحدات في المعمل الشمالي (منطقة البترون) مجموع قدرتها ٧٥٠ ألف كيلوات.

- البدء بتنفيذ شبكة نقل بتوفر ١٥٠ ك. ف بإنشاء خط بفرعين، موازي للساحل بطول ٧٥ كلم بين بيروت وطرابلس.

- البدء بتنفيذ شبكة مقفلة من الكابلات المظمورة بتوفر ١٥٠ ك. ف في بيروت بمد وصلين بطول ١١ كلم مؤلفين من ٦ كابلات مفردة.
- الارتباط بالشبكة السورية عبر الحدود الشمالية بخط ٢٣٠ ك. ف.

٣ - تأثير الأحداث على تنفيذ الخطة

قبل اندلاع الأحداث كان قد جرى التعاقد بتنفيذ ١٥ مشروعا من أصل ٣٨ مشروعا لحظتها الخطة السباعية، لكن العمل على ورشها توقف خلال الأحداث، كما توقف صنع معداتها في بلاد المنشأ، بإيعاز من مؤسسات التأمين نظرا لتطور الأزمة اللبنانية.

وفي نهاية ١٩٧٦ جرى الاتصال بمختلف الموردين وكان من الضروري تغيير الانطباع المأساوي لديهم عن الوضع اللبناني، اذ كانوا لا يعتقدون بعودة الحالة الطبيعية الى البلاد قبل بضع سنوات، لذلك كان يقتضي إزالة تحفظهم في استئناف التعامل التجاري مع لبنان لا سيما لتنفيذ الصفقات المتضمنة تجهيزات من نوع «المفتاح على الباب» والتي تتطلب تواجد مئات الأجانب على الأرض اللبنانية.

على ان الهدوء النسبي الذي ساد في العام ١٩٧٧ واستئناف العمل في مرفأ بيروت، ساعدا على مفاوضة الموردين والمتعهدين لتنفيذ السبعين صفقة التعاقد عليها قبل الأحداث منها ما يعود للخطة السباعية، ومنها ما يعود لصيانة المنشآت القائمة. وقد تمكنت مؤسسة كهرباء لبنان بموافقة من مجلس الوزراء، من تسوية كافة الصفقات العالقة، فأخذت على عاتقها الضرر الذي تعرض او قد يتعرض له الموردون في لبنان او في الخارج بسبب او بنتيجة الأحداث، وكذلك مسؤولية المخاطر الناتجة عن نقل المعدات الى مواقع العمل.

٤ - استئناف تنفيذ الخطة:

وعليه، وبعد فترة جمود امتدت ٣ سنوات تقريبا استؤنف تنفيذ الخطة السباعية ١٩٧٣ - ١٩٨٠ بعد تعديلها وبرمجتها وفق مهل جديدة كي ينجز تنفيذها عام ١٩٨٣. أما تكاليفها فضخمة، إذ تبلغ حوالي ١٥٧٥ مليون ليرة لبنانية.

لا شك في ان العمل المتوجب تنفيذه بموجب هذه الخطة كبير جدا، اذ يقتضي في فترة ٧ سنوات تنفيذ مشاريع تعادل بحجمها مجموع ما انجزته كهرباء لبنان خلال ٥٠ سنة وكامل ما انشأته حتى اليوم جميع الاجهزة التي اهتمت بالتجهيز الكهربائي، كالمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، ووزارة الموارد المائية والكهربائية.

ثانيا - المحروقات

وضعت وزارة الصناعة والنفط تعرفه جديدة لمنتجات النفط فأصبح سعر العشرين لترا من البنزين ٢٢ ليرة فيما كان السعر قبلا ١٦ ليرة. إلا ان منتجات النفط الاخرى التي ارتفعت أسعارها قبل ذلك لم يطرأ على أسعارها أي تعديل اذ بقي سعر الكازويل ٧٠٠ ليرة للألف لتر وسعر الفيوول اويل ٤٢٥ ليرة للكمية ذاتها، واستمرت محطات الكهرباء الحرارية تستفيد من تعرفه خاصة. وتحدد سعر الكاز بـ ١٢ ليرة لكل عشرين لتر والكيروزين الآتي من طرابلس بـ ٦٨٥ ليرة والذي يستورد من شركة مدريكو بـ ٦٩٠ ليرة لكل ألف لتر.

وتتفاوض الحكومة، عبر شركة التابلان، مع العربية السعودية، من اجل تجديد العقد الرامي الى تمويل مصفاة طرابلس بالنفط السعودي الخام بدل النفط العراقي الخام المتوقف ضخه.

مدة الاتفاق ثلاثة اشهر قابلة التجديد وتلتزم العربية السعودية بموجبه بضخ ١٢ مليون برميل سنويا من منطقة القيسوية عبر أنابيب شركة التابلان حتى الزهراني في لبنان الجنوبي، ومن هنا ينقل هذا النفط الخام الى مصفاة طرابلس، الا ان الضخ متوقف منذ آخر شهر آذار سنة ١٩٨٠ بانتظار ان تتجدد المساعي الآلية الى عقد الاتفاق.

تتمتع مصفاة طرابلس بقدرة تكرير ١٧٠٠٠٠٠ طن سنويا، إلا ان الإنتاج الفعلي يبقى اقل من ١,٥ مليون سنويا، وتغطي هذه الكمية ٧٠٪ من الاستهلاك المحلي. ويبين الجدول رقم ٩ قدرات التكرير والتخزين طرابلس لكل من مشتقات النفط.

جدول رقم - ٩ - (بالأطنان)

المشتقات	قدرات التخزين	قدرات التكرير
بنزين	٤٣ ٠٠٠ كيلو لتر	١ ٦٠٠ كيلو لتر يوميا
كيروزين	٧ ٤٠٠ كيلو لتر	٦٧٠ كيلو لتر يوميا
الغاز أويل	١٤٠ ٠٠٠ كيلو لتر	١ ٤٠٠ كيلو لتر يوميا
الفيول أويل	٣٧ ٧٠٠ كيلو لتر	١ ٣٠٠ كيلو لتر يوميا
	٩٠٠ طن	١٢٦ طن يوميا

من المعلوم ان منشآت التكرير في طرابلس نقلت ملكيتها الى الدولة في آذار ١٩٧٣ بعد تأميم شركة نفط العراق.

يؤمن إنتاج شركة مدريكو في منطقة الزهراني ٧٠٠٠٠٠ طن سنوياً وهو بالتالي يشبع استهلاك السوق المحلية. وتتحدد قدرات التكرير والتخزين لدى الشركة المذكورة وفقاً للجدول رقم ١٠

جدول رقم - ١٠ -

قدرات التكرير والتخزين (حتى العام ١٩٧٩) الزهراني

المشتقات	الكميات المكررة	قدرات التخزين
بنزين	٤٧٥ كيلو لتر	١٤ ٠٠٠ كيلو لتر يومياً
كيروزين	٣٠٠ كيلو لتر	٥ ٠٠٠ كيلو لتر يومياً
الغاز أويل	٥٠٠ كيلو لتر	٧ ٠٠٠ كيلو لتر يومياً
الفيول أويل	١٢٨٠ كيلو لتر	١٤ ٥٠٠ كيلو لتر يومياً
	٣٦,٤ طن يومياً	٢٠٨ طن يومياً

سوق المنتجات النفطية

حتى العام ١٩٧٩، كانت المصافي النفطية في لبنان تؤمن حاجات الاستهلاك المحلي من منتجات النفط ما عدا البنزين الذي كانت الدولة تستورده بواسطة الصندوق المستقل للمحروقات السائلة. وقد أجبرت السلطات اللبنانية نتيجة اقفال طريق طرابلس - بيروت عدة مرات بسبب الأحداث على استيراد كميات كبيرة من المنتجات النفطية في السوق الحرة وبأسعار عالية.

وتعترض مصفاة طرابلس حالاً مشكلة التخزين. ذلك ان خزاناتها قد امتلأت بكمية ١٢٠٠٠٠ طن من الغاز أويل، الأمر الذي حدّ من عملية الإنتاج فانحدرت طاقتها الى معدل ٥٠٪ وبالتالي جعل السلطات النفطية تسرع في استيراد البنزين لإشباع السوق المحلي.

ولا يخفى ان العجز في مجال الطاقة النفطية يتكاثف، وقد يسجل الصندوق المستقل للمحروقات السائلة عجزاً مقداره ٥٠٠ مليون ل.ل.

وتسعى الدولة، بانتظار العودة الى تحديث منشآت التكرير الذي تقرر اجراءه قبل العام ١٩٧٥، الى تسوية قضية المنتجات النفطية، والى عقد اتفاق لإقامة منشآت جديدة للتكرير تغنيها عن اللجوء الى شراء المحروقات من السوق الحرة ذات الأسعار العالية.

وتسعى الدولة بعقد اتفاقات طويلة الأجل مع العربية السعودية لتموين البلاد بالنفط الخام مع الشعور بأن رغبة المصدر في هذا المجال تميل الى مصلحة لبنان بالدرجة الأولى.

٣ - البناء والسكن

قطاع البناء هو أهم القطاعات الصناعية والاقتصادية في البلاد، وهو بهاتين الصفة والأهمية يعتبر مرآة الاقتصاد اللبناني.

إذا ما تحرك البناء تحركت معه نشاطات صناعية وتجارية متممة كالتراب والحديد وكل ما يتصل بهما وما يعتبر مكملًا لهما.

يؤمن البناء بالإضافة الى اهميته المذكورة اعلاه، فرصا للعمل كثيرة ومتنوعة.

ومن اجل الاطلاع على دقائق البناء لا بد من ولوج باب الاحصاءات ولئن كانت غير دقيقة، بسبب بعض الفوضى في اعطاء الرخص من مصادر متعددة.

لذلك لا بد من اعتماد التقدير للوصول الى معطيات من شأنها جعل هذا التقدير اقرب الى الواقع.

من المعروف ان الحرب في لبنان بدأت في العام ١٩٧٥ واستمرت على عنفها سنتين.

وما ان بدأ العام ١٩٧٧ حتى هدأت حمم تلك الحرب وخف اندفاعها، الأمر الذي انعش قطاع البناء بعض الشيء، فتطور عدد الرخص المعطاة من الجهات المختصة من لا شيء في كانون الثاني سنة ١٩٧٧ الى ٨٨ رخصة في نيسان والى ٢٠٣ رخص في حزيران و٣٨٧ رخصة في تشرين الثاني سنة ١٩٧٧.

كان من الطبيعي ان يرافق حركة البناء هذه، ارتفاع في معدل المبيعات المحلية للاسمنت في العام ١٩٧٧ من ٣٥ ألف طن شهريا خلال النصف الأول من السنة المذكورة الى ٦٥ ألف طن خلال النصف الثاني منها.

لو ان العامل الأمني كان يوحى بالاطمئنان في سنة ١٩٧٧، ولو ان ارتفاع كلفة البناء وقلة اليد العاملة وعدم تطور استئناف حركة التسليف المصرفي لم تكن تشكل أسبابا خانقة، لكانت حركة البناء قد سجلت نموا بارزا. ومع وجود تلك الأسباب، عرف قطاع البناء انتعاشا ملحوظا في العام ١٩٧٧ قدره بعض الخبراء بنحو ٢٠ بالمئة، إلا ان هذا الانتعاش أصيب في العام ١٩٧٨ بنكسة تسببت بها الأحداث، عندئذ سقطت جميع الحسابات والتوقعات المتفائلة التي كانت ستشمل جميع القطاعات بما فيها قطاع البناء. ويستدل على ذلك من الرخص التي منحها نقابة المهندسين، اذ انخفض عدد هذه الرخص من ٢٦٦٨ رخصة و١,٧ مليون متر مربع عام ١٩٧٧ الى ٢٤٥٣ رخصة ومليون متر مربع تقريبا عام ١٩٧٨.

وليس ادل على ذلك التراجع الكبير في حركة البناء إلا ما سجله انخفاض مبيعات شركة الترابية

عام ١٩٧٨ التي تراجعت من ١,١٧١٧٠٠ طن عام ١٩٧٧ الى ١٠٦٩٧٠٠٠ طن عام ١٩٧٨ أي ما نسبته ٩٪، وكذلك تراجعت المبيعات المحلية من ٧٠٤,٣ آلاف طن عام ١٩٧٧ الى ٥١٩,٧ ألف طن عام ١٩٧٨ أي بنقص ٢٦ بالمئة.

سجل العام ١٩٧٩ استقراراً نسبياً فتحركت بنتيجته عجلة النشاط الاقتصادي عامة ومعها طبعاً عجلة البناء.

يتبين من إحصاءات نقابة المهندسين ان عدد الرخص ارتفع في العام ١٩٧٩ من ٢٤٥٣ رخصة أعطيت في العام ١٩٧٨ الى ٣٠٣٠ رخصة أي بزيادة نسبتها ٢٣,٥ بالمئة، وزاد أيضاً إنتاج شركة الترابية حتى وصل الى ١٦١٠٣٠٠ طن عام ١٩٧٩ بينما كان ١٠٦٩٧٠٠ طن عام ١٩٧٨ فيما سجلت المبيعات المحلية زيادة ١٠٦ بالمئة.

ولئن كانت الإحصاءات المتعلقة بإنتاج شركة الترابية تفتقر الى الدقة لان التصدير الى الخارج توسع نطاقه بسبب ارتفاع الأسعار، إلا ان تلك الإحصاءات تبقى المؤشر الاهم لعودة النشاط العمراني.

وبالرغم من عدم استقرار الوضع إلا في سنة ١٩٧٩ وارتفاع سعر الكلفة وقلة اليد العاملة فإن تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاستثماري سجل زيادة ملحوظة، وذلك بسبب تفاقم الحاجة الى المسكن في بعض المناطق هذه الحاجة التي أفرزتها الحرب من الناحيتين السكنية والتجارية.

ومما لا شك فيه ان ارتفاع أسعار الأراضي يشكل عاملاً مهماً للحد من انطلاقة قطاع البناء، الا ان الحاجة الى المسكن بقيت تحتل المركز الأول.

لقد تبين لنا ان حركة البناء تواكب الحالة الأمنية وتتأثر بها، لذلك كانت الحركة العمرانية في العام ١٩٨٠ امتداداً لذات الحركة التي سجلها العام ١٩٧٩، لان الأمن في هذين العامين كان واحداً من حيث الاضطراب حيناً والاستقرار النسبي حيناً آخر، وتفيد نقابة المهندسين بأنها منحت ٣٠٣٠ رخصة بناء في العام ١٩٧٩ و٢٢١٣ رخصة حتى ١٧ تموز ١٩٨٠. وتتوقع النقابة ان يصل العدد الى ٤٠٠٠ رخصة في نهاية العام الحالي.

ويلاحظ ان الرخص المعطاة تشمل مساحات كبيرة، الأمر الذي يحمل على توقع قيام مشاريع سكنية خاصة وسياحية كبيرة.

ومن جهة ثانية،

يلاحظ منتجوا المواد المكمل للبناء، ان هناك حركة تطور ملموسة في مبيعاتها المحلية تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة، أما الأمكنة التي تتمركز فيها هذه الحركة العمرانية فإنها تشمل المناطق الآمنة

التي أصابها ضغط سكاني بسبب حركة النزوح إليها، وهي ممثلة بساحل محافظة جبل لبنان وبخاصة بين المتن وجبيل، كما تميز البناء في هذه المناطق بالطابع السياحي. وهكذا يبدو ان العاصمة آخذة بالامتداد جنوباً وشمالاً.

أما في صيدا وطرابلس فقد تعثرت الحركة العمرانية فيهما قليلاً. وهنا لا بد لنا من التساؤل عن الأسباب التي اعاقحت حركة البناء. من الرجوع الى الحالة العامة السائدة في البلاد، يتبين ان العوامل المذكورة اعلاه ناجمة عن الأمن وشح اليد العاملة وتوقف مشاريع القطاع العام وارتفاع الأسعار.

أولاً - الأمن:

يعتقد الممولون والمقاولون بأن حالة الأمن المضطربة نسبياً هي المشكلة الأساسية التي تحول دون عودة قطاع البناء الى ما كان عليه في أوائل السبعينيات، لذلك يتجنب هؤلاء الخوض في مشاريع مغرية فيختصرون مبادراتهم بتنفيذ مشاريع عادية. ولا يغربن عن البال ان هناك مناطق صعب فيها ايجاد اليد العاملة، وإذا وجدت يصعب نقلها الى هذه المناطق، الامر الذي يساهم في زيادة أسعار الكلفة.

ثانياً - اليد العاملة:

نعرف جميعاً ان لبنان يعاني حالياً من هجرة اليد العاملة نحو البلاد الخليجية ان لسبب الاغراءات المالية التي تتوفر لهم في الخارج، او لسبب الاستقرار الأمني. وهذا الاستقطاب لليد العاملة في البلاد المذكورة رفع من مستوى الأجور الى حد يتقارب ومستوى الأجور في لبنان مما يساعد على إعادة العمال عند توافر الأمن، ورغم هذا فإن المقاولين والممولين ملزمون بفتح أبواب العمل للأجانب لإيجاد متنفس ولو كان محدوداً. هذا، وتبقى المشكلة قائمة عند القيادات التنفيذية إذ انها بحاجة الى المساعدين من أصحاب المهارات، الأمر الذي دفع مجلس الإنماء والأعمار الى التفكير بعقد مؤتمر عام للمقاولين العاملين في الخارج ودعوتهم للمساهمة في واجباتهم الوطنية.

ثالثاً - توقف مشاريع القطاع العام

تحكمت بالمشاريع العائدة للقطاع العام عدة أسباب: الأمن وعدم توفر المال الكافي. ثم ان التنفيذ الجاري على بعض المشاريع القائمة خلق مشاكل تتعلق بتسوية الأسعار تكاد تستنزف مال الدولة.

وهناك الشركات الأجنبية التي تمتنع عن الدخول في المناقصات العامة بسبب ظروف أمنية ضاغطة.

رابعاً: ارتفاع الأسعار:

يعاني المقاولون من ارتفاع في الأسعار يكاد يكون يومياً. وارتفاع الأسعار هذا يتناول الكلفة العالية الناجمة عن التضخم العالمي الذي يغذيه أيضاً التضخم المحلي المصطنع في أكثر الأحيان بسبب الظروف الأمنية.

لقد ارتفعت كلفة البناء الى الضعفين في العام ١٩٧٨ والى ثلاثة اضعاف في العام ١٩٧٩.

على انه يوجد هناك تحرك في قطاع البناء أسبابه عديدة أهمها:

- الحاجة المتزايدة الى البناء نتيجة إفراقات الأحداث.
- الاقتناع باستمرار موجة ارتفاع الأسعار.
- العودة الى التوظيف في قطاع البناء بعد انحسار موجة ارتفاع الفوائد على العملات الأجنبية.
- التحرك الجزئي الناجم عن قروض مصرف الإسكان المخصصة للبناء، حيث اعطي ١٠٠ قرض في العام ١٩٧٩ بقيمة ٨٤٤٩٥٠٠ ليرة لبنانية.
- التحرك المرتقب لمشروع العشرين ألف وحدة سكنية.

والآن، وبعد استعراض حركة البناء ونموها وما تعرضت له من سلبيات بسبب الحرب، وبعد ان تبين ان هذه الحركة تشكل المحور الذي تدور حوله النشاطات الصناعية والتجارية والاقتصادية، يتعين علينا ولوج موضوع السكن في لبنان.

مشكلة السكن تزداد حدة في لبنان وقد اصبحت أسبابها عديدة.

لقد ادى ارتفاع الأسعار الى حرمان الطبقة الوسطى من استئجار مسكن وبأولى حجة من شراء هذا المسكن.

في الواقع ارتفعت أسعار الأراضي الصالحة للبناء وارتفعت معها أسعار الكلفة كما رأينا اعلاه، فلم تأت المساعدة التي يعطيها مصرف الإسكان بالنتيجة المتوخاة، باعتبار ان هذه المساعدة كانت ذات نفع محدود. ذلك ان القروض الممنوحة تظهر وكأنها لا تتلاءم ما فيه الكفاية مع الطبقة الغنية، لذلك سعت وزارة الإسكان والتعاونيات الى التخفيف من حدة هذا الاحتكار بالسعي الى إقرار مشروع الإسكان، فصدر بتاريخ الـ ٢٢ من تموز ١٩٨٠ المرسوم ذو الرقم ٣٢٦٨ الذي قضى بتطبيق احكام قوانين الإسكان. بني المرسوم المشار إليه على القانون الصادر بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٢ القاضي بتسهيل إسكان المعوزين وذوي الدخل الوضيع والدخل المحدود، وعلى القانون رقم ١٩٨٠/٦/١٧ تاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ الذي قضى بتمويل وإنشاء ٢٠ ألف وحدة سكنية في كافة

المناطق اللبنانية، وعلى المرسوم رقم ٩٧٤٨ تاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ الذي قضى بتطبيق احكام قانون الإسكان.

يعين المرسوم ذو الرقم ٣٢٦٨ المشار إليه الفئات التي تستفيد من قوانين الإسكان وهي كالآتي:

- فئات اللبنانيين المعوزين وهم المصنفون من فئتي الدخل المحدود والمتوسط.
 - فئات اللبنانيين ذوي الدخل العائلي المتوسط البالغ ٤٠٠٠٠ ليرة.
 - فئات اللبنانيين المعوزين وهم المصنفون من فئتي الدخل المحدود والمتوسط كما هما محددتان اعلاه.
- أما الفئات التي يتجاوز الدخل العائلي السنوي لأفرادها مبلغ ٤٠٠٠٠ ليرة فلا تعتبر من المعوزين ويمكنها اللجوء الى مصرف الإسكان.
- ويحدد المرسوم المشار إليه المساحة القصوى لمسكن فئة الدخل المحدود، بحيث ان من كان دخله العائلي السنوي لا يتجاوز الـ ٤٠٠٠ ليرة يستفيد من مساحة ٥٠ م.م. و ٦٥ م.م. من يتراوح دخله بين ١٤٠٠٠ و ١٧٠٠٠ ليرة و ٨٣ م.م. للذي يتراوح دخله بين ١٧٠٠ و ٢٠٠٠٠ ليرة.
- أما ذوي الدخل المتوسط فقد تحددت المساحات التي يستفيدون منها كالآتي:
- ٩٥ م.م. لمن يتراوح دخله بين ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ ليرة و ١٠٨ م.م. للذي يتراوح دخله بين ٣٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ ليرة.

وعين المرسوم الحد الأقصى لسعر المتر المربع الواحد من مساحة المساكن المذكورة، فجعله ١٢٠٠ ليرة، على ان يشمل هذا السعر كلفة البناء بكامله وما يصيب المتر المبني من ثمن الأرض التي سينشأ عليها البناء، وهو مقدر بنسبة ٢٠٪ من هذا السعر تقريباً.

وحدد المرسوم أيضاً الطريقة المتعمدة لتنفيذ الوحدات السكنية، بإعطاء قروض طويلة الأجل للأفراد وقروض ومساعدات للمؤسسات والهيئات التي لا تتوخى الكسب، وكذلك نظم القروض ومدااتها وكيفية تقسيطها والفوائد المفروضة عليها، ووضع الشروط والاولويات للحصول على قروض او مساعدات، ورسم أيضاً طريقة دفعها وطريقة وشروط تسديدها وحالات فسخها.

جدول رقم - ١١ -

كيفية توزيع القروض (بالنسبة للوحدات السكنية)

نسبة الفائدة السنوية	القرض ليرة لبنانية	كلفة المسكن القصوى بالليرات اللبنانية	المساحة القصوى متر مربع	ليرة لبنانية	الدخل العائلي السنوي	الفئة
				إلى	من	
الدخل المحدود						
٣ %	٥٤ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٥٠	١٤ ٠٠٠	-	لفئة الأولى
٣ %	٦٦ ٣٠٠	٨ ٠٠٠	٦٥	١٧ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	لفئة الثانية
٣ %	٧٩ ٦٨٠	٩٩ ٦٠٠	٨٣	٢٠ ٠٠٠	١١ ٠٠٠	لفئة الثالثة
الدخل المتوسط						
٤ %	٩١ ٢٠٠	١١٤ ٠٠٠	٩٥	٣٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	لفئة الأولى
٤ %	١٠٣ ٦٨٠	١٢٩ ٠٠٠	١٠٨	٤٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	لفئة الثانية

ب - القطاع الزراعي

الفاكهة اللبنانية

وحدها الفاكهة في لبنان وقفت تتحدى الإعصار السياسي والعسكري والحربي فبقيت على حالها وجمالها وطيب مذاقها. وقد يكون وضع لبنان الجغرافي والمناخي لعب دوراً أساسياً في الإبقاء على نضارة الثمرة ومائية الفاكهة وأفضليتها في السوق العربية والدولية.

من هنا تقرر منذ ثلاثين سنة تقريبا الاتجاه نحو إنتاج الأنواع الممتازة من الفاكهة لتأمين حاجات الأسواق العربية والعالمية. كما ان التقدم الكبير الذي سجله إنتاج الفاكهة وتصديرها جعل هذه الصادرات من الفاكهة، حسب بعض الإحصاءات، ما بين ١٧ و ٢٥ في المئة من مجموع الصادرات الوطنية.

لذلك، وبالرغم من التقلب في الكميات المصدرة من الفاكهة التي ترتبط عادة بظروف الإنتاج والتسويق، نلاحظ، باستثناء فترات قليلة، ان صادرات الفاكهة الى مختلف البلدان سجلت ارتفاعا سريعا وكبيرا راوح بين ١٠ وثلاثين في المئة. هذا ما جعل لبنان يحتل المركز الرابع بين بلدان البحر الأبيض المتوسط المصدرة الليمون الحامض (بعد اسبانيا وايطاليا واليونان) ومركز لبنان بين

البلدان المصدرة للفاكهة يمكن ان يتحسن بالنسبة الى سائر الأنواع التي يصدرها، تبعا لزيادة الطلب في الأسواق المستهلكة وزيادة الإنتاج في لبنان.

ويتمتع انتاج الفاكهة اللبنانية بوجه عام بتجارة منتظمة وهامة بالنسبة الى التصدير، وذلك لاتساع الأسواق العربية، التي تستورد نسبة ٨٥ في المئة من الصادرات اللبنانية من الفاكهة سنويا. أما ما يتبقى من المحاصيل فيصدر الى اوروبا الشرقية والغربية وافريقيا وإيران.

وهكذا نجد ان التوجيه الذي اعتمدته الاقتصاد اللبناني لإنتاج الفاكهة الممتازة في فترة كان التخطيط الصناعي في لبنان لا يزال في بدايته، ادى الى تدعيم هذا الاقتصاد، إذ أمنت الصادرات اللبنانية من الفاكهة التطور الريفي. ونمو الصادرات اللبنانية من الفاكهة دفع المواطنين الى استثمار الرساميل في قطاع الفاكهة، الامر الذي اصبحت معه هذه الزراعة استثمارا صناعيا مع كل ما يتطلبه من تجهيز وإدارة.

من هنا أيضا كانت ضرورة تنظيم انتاج الفاكهة اللبنانية ورعايتها وتسويقها بأساليب علمية حديثة تتلاءم مع متطلبات العصر والتطور الذي توصلت إليه الدول المنتجة والمصدرة للفاكهة في الخارج، فكان لا بد من ايجاد جهاز يتولى هذا الأمر مع الأخذ بالاعتبار المنافسات الشديدة التي يتعرض لها هذا الإنتاج في الأسواق الاستهلاكية الخارجية. لذا تقرر إنشاء مكتب الفاكهة اللبنانية مع مراعاة مقتضيات الاقتصاد الحر المعتمد في لبنان الذي يتعارض مع احلال مؤسسة رسمية مكان المبادرة الفردية او مزاحمتها.

أما المرسوم القاضي بإنشاء هذا المكتب فقد صدر في ٢٥ آذار ١٩٥٩ محددا أهداف هذا المكتب في المادة الثانية منه. وهي تنص على تنظيم الصادرات اللبنانية من الفاكهة ومراقبتها والعمل على زيادة هذه الصادرات.

وعوضا عن ان يكون المكتب مجلسا لتسويق الفاكهة، اصبح من الوجهة العلمية والتطبيقية اقرب الى مؤسسة للعلاقات العامة منه الى ادارة رسمية للتسويق.

لقد عمد المكتب، من اجل إنجاح وظيفته الى اتخاذ ما يلي:

- إجراء تعداد كامل ومفصل لبساتين الفواكه الرئيسية (التفاح والحمضيات)، وذلك بوضع خرائط زراعية تحدد مراكز واهمية هذه البساتين وأحجامها وأنواع الزراعات فيها، وبالنسبة للتفاح ارتفاع كل بستان عن سطح البحر وإمكانات الري المتوفرة له.
- وضع المواصفات والشروط للانتخاب والتوضيب والتبريد والتصدير ومراقبة تنفيذ هذه المواصفات والشروط ومنح الانطباق وشهادة المنشأ، وذلك بعد دراسة احدث الوسائل المعتمدة في هذا المضمار في البلدان الاجنبية المنتجة والمصدرة للفاكهة.

- ايجاد مركزين نموذجيين لتوضيب الحمضيات مع تقديم المساعدة الفنية لإنشاء مراكز توضيب مماثلة لدى القطاع الخاص.
- دراسة إمكان أحداث صناعات تحويل الفاكهة مبنية على اختبارات متعددة من الناحيتين الفنية والاقتصادية.
- الاشتراك والمساهمة بالمعارض المحلية والمناسبات الرسمية اللبنانية.

على الصعيد الخارجي

- دراسة التطور في البلدان المصدرة واستطلاع رغبات الأسواق الاستهلاكية لاعتماد أفضل الطرق والوسائل الفنية الحديثة المتبعة في هذا المجال، ان على صعيد الإنتاج او التوضيب او الحفظ او التحويل، وأفضل وسائل النقل المتبعة بهدف تلبية حاجات هذه الأسواق الاستهلاكية تبعاً لرغبة كل منها.
- ايفاد البعثات الى اوروبا وافريقيا والبلدان العربية بغية فتح اسواق استهلاكية جديدة بالإضافة الى تنشيط الأسواق التقليدية.
- عقد اجتماعات دورية مع منتجي ومصدري الفاكهة اللبنانية لتبادل المعلومات والرأي حول الصعوبات التي تعترضهم والوسائل الكفيلة بتذليل تلك الصعوبات.
- الترويج للفاكهة اللبنانية بمختلف الوسائل من سينمائية وتلفزيونية وصحافية واللوحات الدعائية المختلفة.
- إصدار مجلة باللغة العربية وثانية بالفرنسية والانكليزية متضمنتين كل المعلومات عن الفاكهة اللبنانية.
- إصدار نشرات احصائية دورية ووضعها في متناول مصدرينا ومنتجينا، متضمنة التوجيهات الخاصة بأسعار الفاكهة المتداولة في الأسواق العربية والأجنبية.

صادرات الفاكهة

سجلت صادرات لبنان من الفاكهة زيادة ١٦٪ في الفصل الثاني من سنة ١٩٨٠ (نيسان وأيار وحزيران) عما كانت في الفترة نفسها من العام ١٩٧٩. وبلغ مجموع هذه الصادرات ٧٤٣٠٣ أطنان في مقابل ٦٣٥٦٣ طناً صدرت في الفصل الثاني من ١٩٧٩.

فقد ارتفعت صادرات التفاح من ٣٦٩٠ طناً في الفصل الثاني من ١٩٧٩ الى ١١٤٤٧ طناً في الفصل الثاني من ١٩٨٠، أي بما نسبته ٢٠٠ في المئة.

وارتفعت صادرات الحمضيات من ٣٩٣٥٢ طنا الى ٤٨٣٦٥ طنا أي بما نسبته ٢٢ في المئة .
أما الفواكه الاخرى فتراجعت صادراتها من ٣٠٥٢١ طنا الى ١٤٣٩١ طنا أي بما نسبته ٣٠ في
المئة، ومرد ذلك الى ضعف بعض المواسم هذه السنة .
وفي الجدول الآتي مقارنة للصادرات بحسب اصناف الفواكه (القيمة بالطن القائم):

جدول رقم - ١٢ -

صادرات الفاكهة مقارنة ١٩٨٠ - ١٩٧٩

النوع	١٩٨٠ الفصل الثاني	١٩٧٩ الفصل الثاني
التفاح	١١ ٤٤٧	٢ ٢٩٠
البرتقال	٣٠ ٦٤١	٢٣ ٩٤٧
الحامض	١٣ ١٧٧	١٠ ٤٨٧
اليوسفي	١ ٢٤٨	١ ٦٦١
الغريب فروت	٣ ٣٩٩	٣ ٣٥٧
الأكيدنيا	٢ ٧٤٣	١ ٦٠٧
الكرز	٢ ٦٦٦	٥ ٥٧٤
المشمش	٦ ٠٤٣	٦ ٦٥٩
الخوخ والجنارك	١ ٥٣١	٢ ٩٣٨
الدراق	٩٩٩	٢ ٥٧٦
الموز	٢٠٩	٤٩٣
السفرجل	٢٤	١٣٤
الإجاص	٤٠	١٣٤
فواكه أخرى	١٣٨	١٩٠

البلدان المستوردة

على صعيد البلدان المستوردة، تشير الإحصاءات الى ان ٣ دول غربية استأثرت بنحو ٧٥ في
المئة من مجمل الصادرات .

فقد استوردت سوريا ما نسبته ٤٥ في المئة من صادرات الفاكهة في الفصل الثاني من سنة ١٩٧٩ وتوزعت كالآتي: التفاح (٦٨٦٧ طنا)، البرتقال (١٥١٠٦١) طنا، الحامض (٤٤٩٣ طنا)، الغريفروت (٢١٢٧)، اكيديا (٢٢٣) اليوسفي (٤٩).

واستوردت السعودية ما نسبته ٢٦,٧ في المئة من مجمل الصادرات وأهمها: التفاح (٦٧٠٧)، الحامض (٤٤٩٠)، الغريفورت (٢١٣٧) المشمش (٣٣٨٧)، الكرز (١٠٣١)، الاكيديا (١٠٧٩).

واستوردت الكويت ما نسبته ١١,٦ في المئة وأهمها: التفاح (١٠٠٩)، البرتقال (٣٣٤٤)، الحامض (١٧٤٣)، المشمش (٩١١٩)، الكرز (٥٧٠).

ج - التجارة

١ - التجارة الداخلية

قامت في مناطق واحياء مختلفة لمدينة بيروت وضواحيها أسواق تجارية لتأمين الحاجات الاستهلاكية والخدمات الضرورية، وذلك بسبب الخراب والدمار اللذين حلا بالوسط التجاري للعاصمة.

وكان من البديهي ان يتبع هذا التطور الجديد في الجغرافيا التجارية للعاصمة وضواحيها ارتفاع مطرد في الأسعار وذلك للأسباب التالية:

- الوضع الأمني وتأثر المرفأ به، وتقلص حركة الاستيراد، وبالتالي تراجع المنافسة.
- الارتفاع العالمي للأسعار، وعامل التضخم المالي، واضطراب العرض والطلب.
- اضطراب عدد من التجار الى دفع بدلات ايجار مرتفعة وخلوات باهظة لمتاجرهم الجديدة.
- تشتت الأسواق التجارية وصغر حجمها، مما ادى الى ضعف المنافسة او غيابها.

٢ - التجارة الخارجية

تجارة لبنان الخارجية للعام ١٩٧٩ :

يتميز الاقتصاد اللبناني بالانفتاح على التبادل الخارجي. هذا هو السبب الذي يجعل نمو الإنتاج القومي السريع وحجم التجارة الخارجية مرتبطين بعضهما ببعض ارتباطاً كبيراً. لذلك تدل هذه التجارة على التغييرات التي طرأت على الأسواق التقليدية اللبنانية نتيجة الأحداث، وتشكل من جهة ثانية مؤشراً لتقدير مستوى النشاط الاقتصادي.

أولا - الصادرات اللبنانية خلال العام ١٩٧٩ وخلال النصف الأول من العام ١٩٨٠ :

لما كانت الإحصاءات الرسمية غير متوفرة، عمدت غرفة التجارة والصناعة في بيروت الى تقدير قيمة الصادرات اللبنانية استنادا الى شهادات المنشأ المصادق عليها من الغرفة في بيروت. وباعتبار ان هذه الغرفة لا تصادق على فواتير كافة الصادرات اللبنانية، وضعت عدداً من الافتراضات في إحصاءاتها بهدف تقدير معقول لمجموع الصادرات اللبنانية.

- تصادق الغرف الثلاث في صيدا وزحلة وطرابلس على حوالي ٢٠٪ من الصادرات اللبنانية.

- ان حوالي ١٥٪ من هذه الصادرات لا يصادق عليها لدى الغرف اللبنانية، وتشمل:

أ - الصادرات اللبنانية الى الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية وتشكل حوالي ٨٪ من مجموع هذه الصادرات.

ب - البضائع اللبنانية التي تباع للسفن والطائرات عند تموينها في المرافئ اللبنانية وتشكل حوالي ٢٪.

ج - صادرات مكتب الفاكهة والتي تشكل حوالي ٥٪.

ويبين الجدول رقم ١٣ تطورات الصادرات الشهرية خلال الأعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ والنصف الأول من العام ١٩٨٠ :

جدول رقم - ١٣ -

تطور الصادرات الشهرية خلال ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩
والنصف الأول من العام ١٩٨٠ (بملايين الليرات اللبنانية)

الشهر			الصادرات اللبنانية المصادق عليها لدى غرفة بيروت				مجموع الصادرات اللبنانية - المقدر -		
١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٣٧	١٧١	١١٤	١٣٦	٥٧	٢٥٣	١٧٥	كانون الثاني		
٦٢	١٠٧	١٣٦	١٩٢	٩٥	١٦٥	٢٠٩	شباط		
٩٣	١٤٧	١٣٥	١٨١	١٤٣	٢٢٧	٢٠٨	آذار		
١٠٧	١٢٧	١١٣	١٥٥	١٦٥	١٩٦	١٧٤	نيسان		
١٣٥	١١٩	١٥٥	٢١٣	٢٠٨	١٨٣	٢٣٨	أيار		
١٦٨	١٣٣	١٢٣	٢٣٦	٢٥٩	٢٠٥	١٨٩	حزيران		
١٥٣	٨١	١٦٢	-	٢٣٥	١٢٥	٢٤٩	تموز		
١٥٧	١٠٦	١٣٤	-	٢٤٢	١٦٣	٢٠٧	آب		
٨٣	٦١	١٣٥	-	١٢٨	٩٤	٢٠٧	أيلول		
٢٤٣	٤٠	١٦٢	-	٣٧٤	٦١	٢٤٩	تشرين الأول		
١٦٧	٧٦	٢٢٢	-	٢٥٧	١١٧	٢٤١	تشرين الثاني		
١٣١	٨٥	١٦٤	-	٢٠٢	١٣١	٢٥٢	كانون الأول		
١٥٣٧	١٢٥٣	١٧٧٤	١٧١٣ (تقدير)	١٣٦٥	١٩٣٠	٢٦٩٨	المجموع		

* المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت

ثانيا - الصادرات ذات المنشأ اللبناني:

يبين الجدول رقم ١٤ تقديرا للصادرات اللبنانية بالأسعار الجارية وبالأسعار عام ١٩٧٧ وذلك وفقا لشهادات المنشأ المصادق عليها في غرف التجارة والصناعة اللبنانية ولتقدير مؤشر الأسعار لدى التصدير.

جدول رقم - ١٤ -

الصادرات اللبنانية بملايين الليرات اللبنانية

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	
٢ ٦٩٨	١ ٩٣٠	٢ ٣٦٥	بالأسعار الجارية
٢ ١٣٣	١ ٧٥٥	٣٦٥٢	بأسعار ١٩٧٧
١٢٦,٥	١١٠	١٠٠	تقدير مؤشر أسعار لدى التصدير

شهدت الصادرات اللبنانية مع تحسن الاحوال الأمنية في بدء العام ١٩٧٧ تزايدا شهريا متواصلا، فبلغ معدل الصادرات الشهري للنصف الثاني من هذا العام ٢٤٠ مليون ل.ل، إلا ان هذا التطور أصيب بانخفاض خلال النصف الثاني من هذا العام ١٩٧٨ نتيجة الانتكاسة الأمنية المعروفة، حتى قارب المستوى الذي انطلقت منه الصادرات في مستهل العام ١٩٧٧ بعد ان كان مقدرا لهذه الصادرات ان تقفز الى معدلات أعلى، نتيجة للانفاق الترسلمي بهدف اعادة بناء الـ ٢٥٪ من الطاقة الإنتاجية التي تهدمت خلال حرب الستين لإقامة مشاريع جديدة.

لم تتمكن الصادرات اللبنانية خلال العام ١٩٧٩ من استعادة نشاطها وتعويض الخسائر. ذلك لان أحداث النصف الثاني من العام ١٩٧٨ دمرت منشآتها وقوضت أركانها، فكان ان بلغ أعلى مستوى للصادرات الشهرية عام ١٩٧٩ وبأسعار ١٩٧٧، ٢٢١ مليون ل.ل، في حين كان المتوسط المقابل له في العام ١٩٧٧، ٢٧٧ مليون ل.ل، الأمر الذي يدل على ان بنية الإنتاج اصبحت اضعف مما كانت عليه خلال العام ١٩٧٧ ومن شأنها ان تهد مستقبل الإنتاج في لبنان.

أما الخسائر المباشرة التي لحقت بحجم الصادرات فإنها قدرت كالاتي:

٢١٠ ملايين ل.ل. في الشهر من كانون الثاني الى تموز عام ١٩٧٧

٢٢٥ مليون ل.ل. في الشهر من تموز عام ١٩٧٧ الى حزيران ١٩٧٨

١١٠ ملايين ل.ل. في الشهر من آب ١٩٧٨ الى تشرين الأول سنة ١٩٧٨

ولم تبلغ الصادرات بين تشرين الثاني ١٩٧٨ وكانون الاول عام ١٩٧٩ مستوى العام ١٩٧٧.

وترى بعض التقديرات انه لولا الانتكاسات الأمنية المتتالية لكان من المعقول ان تبلغ صادرات عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ حوالي ٥٧٠٠ مليون ل.ل. عوضا عن ٣٧١٣ مليون ل.ل.

هذا، وقد سجلت حركة التصدير تحسنا ملموسا خلال الاشهر التسعة الاولى من العام ١٩٨٠، فبلغت قيمة الصادرات قرابة ٢,٧ مليار ليرة.

والآن ما هي أهم الأصناف المصدرة؟

١ - أهم الصادرات الصناعية

يتميز لبنان من دون غيره من البلدان النامية، بتنوع صادراته وبانفراده بأهمية الصادرات الصناعية بالنسبة الى الصادرات الاجمالية وذلك على الرغم من الخسائر والاضرار التي حلت بالمنشآت والتجهيزات الصناعية.

المعلومات حول الإنتاج الصناعي شحيحة كثيراً وقد يبدو من المفيد الاشارة الى الملاحظات التالية :

هيمنة القطاعات الأربعة التقليدية التالية بنسبة ٧٠٪.

الصناعات الغذائية

صناعات الغزل والنسيج

المفروشات والخشب

مواد البناء

- التقدم الذي احرزته الصناعة في ادخال بعض الصناعات غير التقليدية، كالصناعات الكيماوية ومصنوعات الالومنيوم والبلاستيك ومعدات النقل، الأمر الذي يشير الى التراجع في هيمنة الصناعات التقليدية.

- ارتفاع نسبة التصدير بالنسبة للإنتاج من ٢٥٪ تقريبا قبل الأحداث الى نحو ٤٥٪ حالياً.

جدول رقم - ١٥ - قيم المصدرات الصناعية بالنسبة للمصدرات العائدة إلى البضائع (بملايين الليرات اللبنانية)

	بيروت وجبل لبنان			تقديرات كل لبنان			قيم المصدرات الإجمالية لكل لبنان				
	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
مصدرات البضائع	١٧٥٤	١٢٥٣	١٥٣٧	٢٦٩٨	١٩٣٠	٢٣٦٥	١٧٤٠	١٢٦٣	١٠٨٠	٧٨٩	٦٠٩
المصدرات الصناعية	١٥٨٨	١١٩٧	١٤٦٠	١٥٤٤	١٢١٥٨	٢١٥٨	١٥٤٤	١٠٦٠	٨٥٧	٥٨٥	٤٥٠
المصدرات الصناعية بالنسبة للصادرات العائدة للبضائع	٩٠,٥٪	٩٥,٥٪	٩٥٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٦٪	٨١٪	٧٩٪	٧٤٪	٧٣٪

* المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت

٢ - الأصناف المصدرة

أهم الصادرات هي :

- المصنوعات الداخلية في مواد البناء، وقد بلغت ٦١٠ مليون ل.ل. وتشكل ما نسبته ٣٤,٨٪ من مجمل الصادرات المصادق على منشئها من غرفة التجارة، مقابل ٤٤٥ مليون ل.ل. في العام ١٩٧٨ .
- معادن عادية ومصنوعاتها وتبلغا ٢٦٧,٨ مليون ل.ل.
- مصنوعات من حجر خزفيات وزجاج وتبلغ ١٧٢,٦ مليون ل.ل.
- منتجات معدنية (اسمنت) وتبلغ ١٧٠,٤ مليون ل.ل.
- منتجات الصناعات الكيماوية وتبلغ ٢٨٧,٥ مليون ل.ل. مقابل ١٩١ مليون ل.ل. عام ١٩٧٨ .
- مواد نسيجية وتبلغ ١٩٤ مليون ل.ل. مقابل ١٥٣ مليون ل.ل. عام ١٩٧٨ .
- الورق ومصنوعاته وتبلغ ١٢٣ مليون ل.ل. مقابل ٧٤ مليون ل.ل. عام ١٩٧٨ .

٣ - أسواق الصادرات اللبنانية

توجهت الصناعات اللبنانية نحو التصدير وبخاصة التصدير باتجاه البلدان العربية نظرا إلى ضيق السوق المحلية وشدة المنافسة الأجنبية للمنتجات اللبنانية، الا ان هذه المنافسة لم تنل من قدرتها على النفاذ الى أسواقها العربية التقليدية ولا سيما اسواق السعودية والأردن والعراق وبلدان الخليج .

وتدل الاحصاءات ان الصادرات المصادق على منشئها في غرفة التجارة والصناعة في بيروت والتي تشكل حوالي ٦٥٪ من مجمل الصادرات اللبنانية ان ٩١,٤٪ من مجمل الصادرات يصب في الأسواق العربية في حين كانت في العام ١٩٧٤ تشكل ٥٤٪ .

وبالمقارنة مع الصادرات المماثلة للعام ١٩٧٨ يتبين انه حصل تراجع في بنية الصادرات على النحو التالي :

الأردن بمعدل ٥,١٪، الكويت بمعدل ٢,٩٪، الخليج بمعدل ١,٩٪، السعودية بمعدل ١,٠٪ وحصل ايضا ارتفاع في نسبة الصادرات نحو العراق بمعدل ٧,٤٪ ونحو سوريا بمعدل ٢,٧٪ .

ب - اعادة التصدير او الصادرات ذات المنشأ الأجنبي والمصادق عليها لدى غرفة التجارة والصناعة في بيروت :

تابعت الصادرات ذات المنشأ الأجنبي تزايدها خلال السنوات الماضية على الرغم من أحداث العام ١٩٧٨ وانعكاساتها، فارتفعت بنسبة ٣٣٪ خلال العام ١٩٧٨ وبنسبة ٤٢٪ خلال العام ١٩٧٩ بالغة ٩٤٠ مليون ل.ل. اي ما يوازي ٥٤٪ من مجموع الصادرات ذات المنشأ اللبناني المصادق عليها في غرفة بيروت. وسجلت هذه الصادرات في النصف الأول من العام ١٩٨٠ زيادة نسبتها ٢٩,٧٥ في المئة عما كانت في الفترة المقابلة من العام الماضي بالغة ٥٣٥ مليوناً و١١٩ ألف ليرة لبنانية، وذلك استناداً الى شهادات المنشأ من غرفة التجارة والصناعة في بيروت، مما يعني انها تشمل البضائع المعاد تصديرها من بيروت وجبل لبنان. وهذا النوع من الصادرات يبرز الآتي :

- السوق المشتركة ٣١,٤٣ في المئة او ١٦٨,٢ مليون ليرة لبنانية.
 - منطقة التبادل الحر (اسوج والنمسا) ٣,٤٨ في المئة.
 - بلدان اوروبية اخرى (اسبانيا واليونان) ٦,٢٤ في المئة.
 - السوق المشتركة الاشتراكية ٢٥,٢٧ في المئة، او ١٣٥,٢ مليون ليرة لبنانية.
 - الدول الأميركية ٣٣,٦٥ في المئة او ١٢١,١ مليون ليرة لبنانية.
 - الدول الاسيوية ٨,٢٥ في المئة او ٤٤,١ مليون ليرة لبنانية.
 - الدول الافريقية ١,٠٥ في المئة او ٥,٦ ملايين ليرة لبنانية.
 - الدول العربية ١,٥٧ في المئة او ٨,٣ ملايين ليرة لبنانية.
 - اوسترااليا ٢٥٠ ألف ليرة لبنانية.
- وتمثل البضائع ذات المنشأ الاوروبي الغربي والشرقي نسبة ٦٦,٤٤ في المئة. أما البلدان التي تقصدها هذه البضائع فهي :

- الدول العربية، اذ صدر اليها ما قيمته ٥١٣,٥ مليون ليرة لبنانية وما نسبته ٩٥,٩٦ في المئة من المجموع. وفي طليعة هذه الدول السعودية التي صدر اليها ما قيمته ٢٩٣ مليون ليرة اي ٥٤,٧٥ في المئة من المجموع، تليها سوريا ٧٤,٧ مليون ليرة و١٣,٩٦ في المئة، فالأردن ٥٩,٣ مليون ليرة و١١,٠٨ في المئة، فالكويت ٢١,٩ مليون ليرة و٤,٠٩ في المئة، والعراق ٣١,٦ مليون ليرة و٤,٠٥ في المئة.
- الدول الاسيوية اعيد اليها تصدير ما نسبته ١,٦٤ في المئة اي ٨,٧ ملايين ليرة لبنانية.

- الدول الافريقية، اعيد اليها تصدير ما نسبته ٠,٣٧ في المئة اي ١,٤ مليون ليرة لبنانية.
- الدول الاميركية اعيد اليها تصدير ما نسبته ٠,٠٩ في المئة اي ٤٦٩ الف ليرة لبنانية.
- الدول الاوروبية الغربية، اعيد اليها تصدير ما نسبته ١,٤٩ في المئة اي ٧,٩ ملايين ليرة لبنانية.
- السوق المشتركة الاشتراكية اعيد اليها تصدير ما نسبته ٠,٥٥ في المئة اي ٢,٩ مليون ليرة.

وهكذا نجد في حركة تصدير البضائع ذات المنشأ الاجنبي ان قيمة البضائع ذات المنشأ العربي بلغت نسبتها الى المجموع ١,٥٧ في المئة، في مقابل ٩٥,٥٦ في المئة من قيمة مجموع البضائع التي أعيد تصديرها إلى هذه البلدان.

ويتميز دور لبنان هذا في نقل البضائع من مصادرها الاوروبية والأميركية إلى مقصدها في الدول العربية، ويذكر ان البضائع المعاد تصديرها معفاة من الرسوم الجمركية محليا.

ثانيا - انواع البضائع :

تصدر لائحة البضائع ذات المنشأ الاجنبي المصدرة بموجب شهادات منشأ من غرفة بيروت، المنتجات الخشبية والفحم الخشبي والمصنوعات الخشبية بالغه قيمتها ٩١,٩ مليون ليرة اي نسبة ١٧,١٨ في المئة من المجموع، تليها الآلات والاجهزة والمعدات الكهربائية وقيمتها ٦٧,٨ مليون ليرة اي ١٣,٦٧ في المئة، ثم منتجات المملكة النباتية ٦٥,٥ مليون ليرة اي ١٣,٢٥ في المئة، والحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية ٦٣,٥ مليون ليرة اي ١١,٦٧ في المئة والمعادن العادية ومصنوعاتها ٤٣,٣ مليون ليرة اي ٨,٠٨ في المئة، ومعدات النقل ٣٣ مليون ليرة اي ٦,١٩ في المئة.

ويلاحظ بالمقارنة مع انواع المنتجات المعاد تصديرها في العام ١٩٧٩ كاملا اختلاف في النسب المئوية، اذ حققت نسبة الحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية زيادة ٦٦,٧ في المئة، علما بأن قيمتها البالغة ٦٣,٥ مليون ليرة فاقت قيمة المصدر منها في العام ١٩٧٩ كاملا والبالغة ٦١,٦ مليون ليرة.

وتراجعت نسبة منتجات المملكة النباتية ٣٨,٧ في المئة، ومنتجات الصناعات الكيماوية ٤٣,١ في المئة، والمواد النسيجية ٢٦,٣ في المئة، والمعادن العادية ومصنوعاتها ١٩,٣ في المئة.

فيما زادت نسبة قيمة المنتجات والمصنوعات الخشبية ٥٦,١ في المئة، بالغه ٩١,٩ مليون ليرة في مقابل ٩٩,٤ مليون ليرة في العام ١٩٧٩ كاملا.

وما يستدعي الانتباه، ان الاصناف التي تراجعت قيمة صادراتها، حققت زيادة ملحوظة بين

المنتجات ذات المنشأ اللبناني المصدرة في النصف الأول من هذه السنة بموجب شهادات المنشأ من الغرفة باستثناء منتجات المملكة النباتية .

ثالثا - نسبة اعادة التصدير

ويبدو انه كلما زادت الصادرات ذات المنشأ اللبناني، انخفضت الصادرات ذات المنشأ الاجنبي والعكس صحيح ايضا. ففي العام ١٩٧٧ بلغت نسبة قيمة الصادرات ذات المنشأ اللبناني ٣٣ في المئة، وفي العام ١٩٧٨ مع تراجع قيمة الصادرات اللبنانية بنسبة ١٨ في المئة عن العام السابق، بلغت قيمة الصادرات ذات المنشأ الاجنبي بالنسبة الى الصادرات اللبنانية ٥٣ في المئة وبقيت ٥٤ في المئة في العام ١٩٧٩. اما في النصف الاول من هذه السنة فبلغت ٤٦,٥٧ في المئة.

جدول رقم - ١٦ -

الصادرات (بملايين الليرات اللبنانية)

الشهر	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
كانون الثاني	١٥,٥	٦٥,٨	٤٩,٢	٩١ ٠٥٨
شباط	١٦,١	٦٣,٢	٤٦,٧	٧٢ ٤٢٦
آذار	٢٠,٠	٦٧,٥	٨١,٤	٧٩ ٩٢٣
نيسان	٢٣,٥	٦١,٢	٧٣,٦	٩٤ ٢٥٢
ايار	٣٠,٠	٧٥,٧	٧٢,٧	٩٦ ٨٥١
حزيران	٢٧,٧	٧٩,٧	٨٨,٨	٩٩ ٦٠٧
تموز	٣٦,٧	٣٧,٦	٩٠,٤	-
آب	٤٩,٩	٥٢,٥	١١١,٢	-
أيلول	٥٢,٠	٥٠,٨	٦٩,٨	-
تشرين الأول	١٠٩,٠	٣٩,٢	٨٢,٨	-
تشرين الثاني	١٧,٧	٤٠,٥	٨٩,٩	-
كانون الأول	٤٦,٣	٢٧,٩	٧٤,٩	-
المجموع	٤٩٨,٤	٦٦٢,٣	٩٤٠,٤	٥٣٥,١١٧

ويظهر الجدول رقم ١٧ مقارنة الصادرات ذات المنشأ اللبناني والاجنبي خلال ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و (بيروت وجبل لبنان) بملايين الليرات .

جدول رقم - ١٧ -

مقارنة الصادرات ذات المنشأ اللبناني والأجنبي (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	منشأ لبناني	منشأ أجنبي	النسبة المئوية
١٩٧٧	١ ٥٣٧	٤٩٨	٪ ٣٢,٤
١٩٧٨	١ ٢٥٣	٦٦٢	٪ ٥٢,٨٣
١٩٧٩	١ ٧٥٤	٩٤٠	٪ ٥٣,٥٩
١٩٨٠	١١٤٨,٩	٥٣٠٥,١	٪ ٤٦,٥٧

* المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت

جدول رقم - ١٨ - أنواع البضائع المعاد تصديرها

النوع	القيمة ألف ليرة لبنانية	النسبة المئوية الى المجموع
١. حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	٦٣ ٥٠١	١١,٦٧
٢. منتجات المملكة النباتية	٦٥ ٥٩٤	١٢,٢٥
٣. شحوم ودهون، وزيوت حيوانية ونباتية، شموع حيوانية	٤٨٣	٠,٠٩
٤. منتجات صناعة، الأغذية، مشروبات	١٩ ٠٩٦	٣,٥٦
٥. منتجات معدنية	٣ ٨٨١	٠,٧٣
٦. منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	٢٧ ٨٣٧	٣,٥٦
٧. راتنجات ولدائن اصطناعية مطاط	٣١ ٠٣٨	٣,٩٣
٨. جلود، جلود فراء ومصنوعات هذه المواد لوازم السفر	-	-

النوع	القيمة ألف ليرة لبنانية	النسبة المئوية الى المجموع
٩. خشب، فحم خشبي، مصنوعات خشبية	٩١ ٩٧٢	١٧,١٨
١٠. ورق ومصنوعاته	٣٣ ٨٧١	٤,٣٧
١١. مواد نسيجية ومصنوعات هذه المواد	٣٥ ٥٠٦	٦,٦٤
١٢. أحذية، أغطية رأس، مظلات مطر مصنوعات من شعر بشري	٣ ١٣١	٠,٥٩
١٣. مصنوعات من حجر أو جبس أو اسمنت أو حرير صخري، منتجات خزفية زجاج ومصنوعاته	٣٠ ٣٣٤	٣,٧٩
١٤. لؤلؤ أحجار كريمة وشبه كريمة ومعادن ثمينة حلى الغواية (مقلدة)	٤,٩٩٦	٠,٩٤
١٥. معادن عادية ومصنوعاتها	٤٣ ٣٠٤	٠,٩٤
١٦. آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	٦٧ ٨٤٧	١٣,٦٧
١٧. معدات نقل	٣٣ ٠٧٨	٦,١٩
١٨. أدوات وأجهزة للمصنوبات	٨ ٠١١	١,٤٩
١٩. أسلحة وذخائر	-	-
٢٠. أصناف مصنوعة متنوعة غير مذكورة	٣ ٨٩٦	٠,٠٤
٢١. تحف قديمة وقطع أثرية	-	-
المجموع	٥٣٥ ١١٩	١٠٠,٠٠

ثانيا - المستوردات من البضائع:

كان لبنان يعتمد خلال السنوات الماضية بحوالي ٤٥ - ٥٥٪ من مجمل مستورداته على اسواق فرنسا، الولايات المتحدة الأميركية، انكلترا، ايطاليا، المانيا الاتحادية واليابان.

لقد ارتفعت مستوردات لبنان من البلدان المذكورة خلال العام ١٩٧٩، الى ٣٨٣٣ مليون ل.ل. اي بزيادة ٦٣٪ بالنسبة للعام ١٩٧٨.

وارتفعت الواردات الجمركية خلال العام ١٩٧٩ إلى ٦٨٢ مليون ل.ل. مقابل ٥٤١ مليوناً و٤٨١ مليون خلال العامين ١٩٧٨ و١٩٧٧ اي بزيادة ٢٦٪ و٤٢٪ بالنسبة لهذه السنين.

وبلغت هذه الواردات خلال الاشهر التسعة الاولى من العام ١٩٨٠، ٥٣٦ مليون ليرة مسجلة بذلك تراجعاً مقداره ١٠٪ بالنسبة إلى العام ١٩٧٨، ويعود ذلك إلى التهرب من دفع الرسوم ليس إلا.

فاستناداً إلى ما تقدم تكون قيمة مستوردات لبنان من البضائع خلال العام ١٩٧٩ قد تراوحت بين ٧٣٠٠ مليون ل.ل. و ٧٨٠٠ مليوناً مقابل ٥٢٠٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٨، و ٥٤٠٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٧.

ثالثاً: التوقعات خلال العام ١٩٨٠

من المعلوم ان لبنان كان يستورد من اجل حاجاته من الاستهلاك والانتاج والتصدير ما يفوق الـ ٥٠٪ مما ينتج، وتتوزع هذه المستوردات كما يلي:

- ٣٥٪ مواد اولية ونصف منتهية.
- ٤٠٪ سلع جاهزة فوراً للاستهلاك من قبل المستهلك.
- ١٢٪ سلع ترسملية.
- ١٣٪ اعادة تصدير.

لقد تعاظمت الحاجات في لبنان بعد الحرب، لذلك من المتوقع ان ترتفع المستوردات من الفئة الأولى (مواد أولية و سلع وسطية) من ٧٠ إلى ٧٥٪ بسبب دمار بعض الصناعات المحلية الوسطية او بسبب توقفها عن الانتاج، والمستوردات من الفئة الثانية (الاستهلاك)، والمستوردات من الفئة الثالثة (الثمار).

وخلال العام ١٩٧٩ تم استيراد آلات وماكينات بقيمة ٤١٩ مليون ل.ل. مما يدل على ان ثمة مجالات واسعة للاستثمار في القطاعات المنتجة متوفرة اذا تأمن لها المناخ اللازم، ومن المنتظر ان تنطلق حركة الاستثمار بقوة بعد تطبيق مرسوم قرض الـ ٤٠٠ مليون ل.ل. الامر الذي يشير إلى ان العام ١٩٨١ سيشهد ارتفاعاً ضخماً في حجم التوظيفات قد تتجاوز الـ ٢٥٠٠ مليون ل.ل.

وهكذا نرى ان ارتفاع حجم المستوردات يؤدي حتماً الى توسع النمو الاقتصادي.

ويبين الجدول رقم ١٩ حجم وقيمة الآلات والمكينات المستوردة:

جدول رقم - ١٩ -
حجم وقيمة الآلات والمكينات المستوردة

الشهر	الكمية (بالطن)	القيمة (بملايين الليرات اللبنانية)
كانون الثاني	٣٨١٢	٤٣ ٢٢١
شباط	٣١٧٩	٢٥ ٨٤٦
آذار	٢ ٧٥٩	٢٩ ٦٢٤
نيسان	١٩٤١	٢٣ ٣٢٨
أيار	٤ ٦٦٧	٤٥ ٦٣٢
حزيران	٧ ٧٢٣	٥٠ ٥٧٩
تموز	١٣ ١١٣	٧٦ ٣٠١
آب	٣ ٤٣٧	٣٠ ٤٢٤
أيلول	٣ ٣٨٢	٣٣ ٧٢٥
تشرين الأول	٢ ٨٩٨	٣٣ ٢٨١
تشرين الثاني	٣ ٢٥٤	٣٠ ٦٨١
كانون الأول	١٢ ٩٨٣	٥٨ ٦٩٧
المجموع	٦٣ ٢٣٧	٤٨١ ٣٤١

وفيما يتعلق بالصادرات، فإن الاسواق التقليدية للبنان في العالم العربي لا تزال مفتوحة امام صادراته .

وفيما يعود إلى الميزان التجاري فانه بالاستناد إلى ما تقدم سيرتفع عجز الميزان خلال السنين المقبلة وذلك للأسباب التالية :

كان ربع الدخل القومي يتكون في الماضي من فائض الخدمات، الا انه نتيجة للاحداث وللاضطرابات الامنية ارتفعت نسبة مساهمة النشاطات الاقتصادية والتي مصدرها الخارج في تكوين الدخل القومي الى ما يقارب الـ ٤٥٪، الأمر الذي يعني ان أقل من نصف الدخل الموزع والمستهلك في لبنان هو حصيلة نشاطات انتاجية مصدرها الخارج، وأقلها نتيجة لنفقات الاجانب

وحركة الترانزيت وتحويلات المغتربين من اللبنانيين، مما يولد تزايداً في الطلب الاستهلاكي داخل السوق المحلي. بالطبع، وفي هكذا حالة، يكون الميزان التجاري في حالة غير مرضية ولا يستقيم هذا الا اذا انخفضت المداخيل الآتية من الخارج، والاندفاع في استيراد كميات من السلع موازية لتلك المداخيل.

ويبين الجدول رقم ٢٠ تطور الميزان التجاري منذ العام ١٩٦٤ حتى العام ١٩٧٩.

جدول رقم - ٢٠ -

المستوردات والصادرات - مقارنة - (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	نسبة مئوية ١٩٦٤ ١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٦٤	
٧٥٠٠	٥١٠٠	٤٥٠٠	١٨٠٠	٣٨٥٠	%٣٤٥	٤٢٠٠	٣٦١٨	٢٦٨٨	١٢١٥	المستوردات
٢٧٠٠	١٩٣٠	٢٣٦٤	٨٠٠	١٤٢٥	%٩١٠	١٧٤٠	١٢٩٣	١٠٨٠	١٩١	الصادرات
٤٨٠٠	٣١٧٠	٢١٣٦	١٠٠٠	٢٤٢٥	%٢٤٠	٢٤٦٠	٢٣٢٥	١٦٠٨٠	١٠٢٤٠	العجز
%٣٦	%٣٧,٨	%٥٢,٥	%٤٤,٥	%٣٧	%٢٣٥	%٤١	%٣٥,٧	%٤٠	%١٥,٧٠	نسبة الواردات والصادرات
-	-	-	٢٩٧٠	٦١٥٠	%٢٥٣	٧٥٠٠	٦٩٠٠	٥٨٨٨	٢٩٥٥	الإنتاج المحلي القائم
-	-	-	%٦٠	%٦٢	%١٣٦	%٥٦	%٥٢	%٤٥,٦	%٤٠	نسبة المستوردات من الانتاج المحلي

د - النقل والمواصلات

أولاً: النقل البحري

كانت حركة المرافئ اللبنانية عام ١٩٧٩ نشطة ومداها اوسع بالنسبة للعام ١٩٧٨ فبلغت البضائع المفرغة والمحملة عبر هذه المرافئ ٢٨٢٨ ألف طن، اي بزيادة نسبتها ٣٨,٤٪ عن عام ١٩٧٨، وبتراجع معدله ٢٢٪ عن عام ١٩٧٤ (الجدول رقم ٢٢).

وتراجعت حركة مرفأ بيروت في خلال السنوات الثلاث (١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨) بشكل ملحوظ، بخلاف المرافئ الاخرى التي سجلت نشاطاً تصاعدياً. لذلك لم يعد مرفأ بيروت يمثل سوى ٦٨٪ من مجمل الحركة بعد ان وصل إلى ٨٢,٩٪ في العام ١٩٧٤ (الجدول رقم ٢٢).

اما مرفأ طرابلس فهو يمثل حالياً ٢٦٪ من الحركة في الوقت الذي كان يمثل ١٧٪ من هذه الحركة عام ١٩٧٤.

يتبين لنا، من تتبع حركة المرافئ، وكما أشرنا إليه في غير موضع، انه كلما تحسن الوضع الأمني في مرفأ بيروت ارتفعت الحركة عبره.

١ - مرفأ بيروت

حركة المرفأ

حلت بمرفأ بيروت خسائر كبيرة، الا ان هذه الاضرار لم تحل دون استعادته حركته ونشاطه. ففي العام ١٩٧٧ بلغت حركة المرفأ ٥٣٪ مما كانت عليه في العام ١٩٧٤، وقد استمرت هذه الحركة في التصاعد خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٧٨ الى ان انتكست مع احداث النصف الثاني من سنة ١٩٧٨.

وفي العام ١٩٧٩، بلغت الحركة ٦٤٪ من مستوى العام ١٩٧٤ وقد كانت في مطلع العام متدنية، غير انها عادت فارتفعت في الاشهر اللاحقة (الجدول رقم ٢٤).

ويستدل من احصاءات الستة أشهر الاولى في العام ١٩٨٠، وفي حال استمرار الحالة الأمنية على استقرارها النسبي، ان حركة مرفأ بيروت ستزيد قليلا النسبة التي عرفها في العام الذي سبق. وبالفعل، لقد سجلت هذه الحركة الزيادات التالية:

٢,٣٪ بالنسبة إلى البضائع المفرغة، ٤٩٪ بالنسبة إلى الترانزيت، ١٩٣٪ بالنسبة الى المستودعات المفرغة.

حركة السفن

بلغ عدد السفن التي رست على أرصفة مرفأ بيروت ٢٢٥٧ سفينة عام ١٩٧٩ وتمثل هذه الحركة ٥٧٪ من حركة كسنة ١٩٧٤ و ٨١٪ من حركة ١٩٧٧ و ١٢٦٪ من حركة ١٩٧٨.

وتجدر الإشارة إلى ان المقارنة مع سنة ١٩٧٨ لا تبين تماما تطور الحركة للعام ١٩٧٩، اذ ان المرفأ تعطل عن العمل خلال العام ١٩٧٨ لمدة ١٤٠ يوما.

هذا وتدل الاحصاءات ان حركة السفن في مرفأ بيروت منذ أول كانون الثاني حتى نهاية تموز بلغت ١٥٩٦ باخرة.

حركة البضائع

سجلت حركة البضائع في مرفأ بيروت ارتفاعا بمعدل ١٩٪ بالنسبة إلى العام ١٩٧٧ و ٦٥٪ بالنسبة للعام ١٩٧٨ وتراجعا معدله ٣٦٪ عن عام ١٩٧٤.

حركة البضائع المفرغة

بلغ حجم البضائع المفرغة في مرفأ بيروت ٢٣٧٤ ألف طن عام ١٩٧٩ اي ما يوازي ٦٩,٥٪ من حجم البضائع المفرغة عام ١٩٧٤ و ١١٦٪ من تلك التي افرغت عام ١٩٧٧ و ١٦٤٪ من التي أفرغت عام ١٩٧٨ .

حركة البضائع المحملة

تمثل البضائع المشحونة من مرفأ بيروت ٣٤٪ من حجمها في العام ١٩٧٤ و ١٦١٪ من هذه البضائع سنة ١٩٧٧ و ١٧٠٪ منها سنة ١٩٧٨ . وقد بلغ حجم تلك البضائع ٢٢٦ ألف طن سنة ١٩٧٩ .

حركة المعبآت

بلغ عدد المستوعبات المفرغة ١٥٤٢٤ مستوعبا عام ١٩٧٩ . وتشكل هذه الحركة نسبة ١٢٥٪ من حركة ١٩٧٧ و ١٤٧,٦٪ من حركة ١٩٧٨ .

حركة الترانزيت

تراجعت حركة الترانزيت عبر مرفأ بيروت فبلغت ١٥٣ ألف طن عام ١٩٧٩ مسجلة بذلك انخفاضا معدله ٨٤,٤٪ عن مستوى ١٩٧٤ و ٤٣٪ عن مستوى عام ١٩٧٧ و ٢٨٪ عن مستوى عام ١٩٧٨ (جدول رقم ٢٥) .

لقد ساهمت في ذلك التراجع عوامل عديدة، منها احداث عام ١٩٧٨ ، وحالات عدم الاستقرار، وبخاصة حوادث القرصنة البحرية . فيما كانت الترانزيت بحرا برا قد بلغت ٦١١,٦ ألف طن عام ١٩٧٤ ، رأيناها لم يبلغ في العام ١٩٧٩ الا ٩٥ ألف طن، علما بأن حركة الترانزيت هذه تمثل حوالي ٦٢٪ من مجمل الحركة .

ويتبين من توزيع الحركة حسب البلدان ان :

- الترانزيت نحو العراق بلغ في العام ١٩٧٩ الى ١٪ من مجمل الحركة، في حين انه كان يحتل المركز الأول عام ١٩٧٤ اي ٣٣٪ من مجمل الحركة .
- الترانزيت نحو الأردن الذي كان يمثل ٩٪ من الحركة عام ١٩٧٤ ، اصبح يحتل المرتبة الأولى عام ١٩٧٩ ، مسجلا معدل ٣٥٪ على الرغم من تدني حجم الحركة من ٦٥,٤ إلى ٣٣ ألف طن .
- اما العربية السعودية فقد حافظت على مركزها الثاني (٣١٪) والترانزيت بحرا برا توزع كالاتي :

٦٠٪ في سوريا، ١٤٪ في تركيا، و ١٠٪ في ايران (جدول رقم ٢٦) ويعود السبب الرئيسي في تدني حركة الترانزيت إلى توقف الأردن عن تصدير الفوسفات الأردني عبر مرفأ بيروت وذلك عند بدء الاحداث .

فبينما كان حجم الترانزيت من الأردن يشكل ٨٨٪ من مجمل الحركة برا بحرا عام ١٩٧٤ وبما مجموعه ٢٤٩ الف طن، فقد تدني هذا الحجم إلى ١٣ الف طن عام ١٩٧٩ .

اما الترانزيت بحرا فقد كان يمثل ٥,٣٪ من مجمل الحركة عام ١٩٧٤، الا انه اصبح يمثل ٢٠,٥٪ عام ١٩٧٩ مسجلا بذلك تراجعاً بنسبة ٣٨,٦٪ عن عام ١٩٧٤ وارتفاعاً بالنسبة لعام ١٩٧٨ بمعدل ٧٥٢٪ (جدول رقم ٢٥).

مشروع انماء وتطوير مرفأ بيروت :

عام ١٩٧٧ قدرت كلفة المشروع بحوالي ٢٢٥ مليون ل.ل. الا ان ما حصل ان برنامج العمل تأخر، الامر الذي نجم عنه زيادة في التكاليف فأعيد تقييم المشروع حتى أصبح حالا ٣٥٧ مليون. لقد تم تأمين تمويل المشروع الى الشكل التالي :

٢٣ مليون دولار من البنك الدولي .

٥ ملايين دينار كويتي من صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي .

٣ ملايين دينار كويتي من صندوق ابو ظبي .

هذا، وتتكفل الدولة بتغطية ما تبقى من كلفة المشروع .

المشاكل والحلول

أعاد المرفأ خلال السنوات الأخيرة ارتباطه بمرفأى عالمية بلغ عددها ١٠٨ وهي تنتشر في قارات مختلفة، واستطاع ايضا ان يتعامل مع شركات عالمية ووكالاتها .

الا ان نشاط المرفأ تحكمت به عوامل غير مرضية، تمثلت بالانتكاسات الأمنية، وعمليات القرصنة، وازدهار المرفأى غير الشرعية والمزاحمة من قبل مرفأى أخرى، واعادة فتح قناة السويس للملاحة البحرية، فأدت تلك العوامل إلى :

١ - تراجع في عدد البواخر وبالتالي في حجم البضائع المشحونة والمفرغة وخاصة في حركة الترانزيت .

٢ - خسارة على الصعيد الرسوم المرفئية بحوالي ٢٠ مليون ليرة لبنانية .

٣ - خسائر على صعيد الرسوم الجمركية التي تشكل موارد رئيسية للخزينة قدرت بحوالي ٣٠٠ مليون ل.ل.

ولمجابهة ضغوط المشاكل المذكورة اعلاه، تحاول الدولة اتخاذ تدابير صارمة تحول دون وقوع اعمال قرصنة، ودون استمرار او قيام موانئ غير شرعية، كما ان الدولة جادة في تنفيذ مشاريع تطوير وتوسيع المرفأ، ويترتب على ذلك انشاء هيئة مرفئية عليا تتولى عملية الاشراف على المرفأ اللبناني.

ب - مرفأ طرابلس:

لا يزال مرفأ طرابلس في مقدمة المرافق العامة إذ بقي يعمل بكل طاقاته في ظروف قاسية ولئن سلم الخراب.

أنشئ مرفأ طرابلس في العام ١٩٥٨، الا ان امكاناته لم يطرأ عليها اي تطوير او تحسين، وقدرته الاستيعابية بقيت هي اياها، وذلك على الرغم من نمو حجم البضائع سنويا وارتفاع العائدات المرفئية.

حركة المرفأ:

بلغ حجم البضائع ١٠٠١١٤٤ طنا في اعام ١٩٧٩ وبذلك فان هذا الحجم تخطى حركة كل من العام ١٩٧٨ بنسبة ١١٪ والعام ١٩٧٤ بنسبة ٢٠٪ (جدول رقم ٢٨).

يتبين من تتبع الأرقام الشهرية ان الخمسة أشهر الأولى من العام ١٩٧٩، سجلت الحركة في مرفأ طرابلس ارقاما قياسية، اذ كانت تتراوح ما بين ٨٠ و ١٣٠ ألف طن شهريا، الا ان هذه الحركة بدأت تنخفض تدريجيا ابتداء من حزيران حتى بلغت في كل من تشرين الثاني وكانون الاول ٥٥ ألف طن (جدول رقم ٢٩).

ومما لا شك فيه ان استقرار الوضع في مرفأ بيروت يؤثر كثيرا على مرفأ طرابلس فتتخفض حركته بصورة ملموسة ويظهر ذلك من مقارنة ارقام المرفأين.

البضائع المفرغة

بلغ حجم البضائع المفرغة في مرفأ طرابلس ٩٢٢,٩ ألف طن عام ١٩٧٩ ممثلة بذلك ١٥٧٪ من حجم البضائع المفرغة سنة ١٩٧٤ و ١١٢٪ من تلك المفرغة سنة ١٩٧٨.

ان اهم البضائع المفرغة هي الاخشاب (٢٧٪) والحديد (٢٠٪) (الجدول رقم ٣٠).

البضائع المحملة

بلغ حجم البضائع المحملة في مرفأ طرابلس سنة ١٩٧٩ ، ٧٩ الف طن وتمثل ٣٢٪ من حجمها سنة ١٩٧٤ ، و ١٠٣٪ من تلك المحملة سنة ١٩٧٨ و ١٠٨٪ زيادة عن النسبة التي كانت عليها في العام ١٩٧٧ .

العائدات الجمركية

بلغت العائدات الجمركية في مرفأ طرابلس في النصف الأول من العام ١٩٧٩ ، ٧٨ مليون ليرة و ٤١ مليوناً في النصف الثاني منه .

مشاريع التطوير والتوسيع

أعدت دراسات في العام ١٩٧٤ لتحسين الأوضاع المالية والادارية للمرفأ ولمعرفة كيفية تطويره وتوسيعه وتجهيزه ، الا ان الحرب أوقفت تنفيذ هذه المشاريع .

وخلال العام ١٩٧٩ لزمّت اعمال المرفأ بمبلغ قدره ٩ ملايين ليرة وقد بوشر بالتنفيذ في ايلول ١٩٧٩ ، و ينتظر ان تنتهي الاعمال قبل نهاية العام ١٩٨٠ .

مداخل المرفأ:

بلغت هذه المداخل ٩,٥ مليون ل.ل. في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ٨,٧ ملايين ليرة في عام ١٩٧٩ .

ج - مرفأ صيدا

استعاد مرفأ صيدا شيئاً من حركته مع انفجار الأزمة اللبنانية في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وبعد ان تم اقفال مرفأ بيروت بسبب تلك الأزمة .

لم يكن مرفأ صيدا في الأساس ، مهيباً لاستقبال البواخر ، وقد عمد القطاع الخاص إلى تأمين بعض التجهيزات الضرورية ، وساهمت وزارة الاقتصاد بتأمين المعدات اللازمة مما رفع قدرته على استقبال البواخر التي راوحت حمولتها بين الف طن و ٢٥٠٠ طن .

١ - حركة المرفأ

بلغت حركة البضائع في هذا المرفأ كالاتي :

٤٦٦,٦ الف طن في العام ١٩٧٦ ، ٥٢,٦ الف طن في العام ١٩٧٧ ، ١٧٤ الف طن في العام ١٩٧٨ و ٧٧,٩ الف طن في العام ١٩٧٩ .

وتجدر الإشارة إلى ان افراغ الجزء الأكبر من البضائع قد تم في النصف الأول من عام ١٩٧٩ وذلك بسبب عودة مرفأ بيروت إلى نشاطه نظرا إلى تحسن الوضع الأمني فيه .

٢ - مشروع انشاء مرفأ صيدا الجديد :

هناك مشروع انشاء مرفأ حديث جنوبي صيدا يرمي إلى انشاء أرصفة ومساحات مخصصة للاستثمار . وقد أعطي هذا الامتياز إلى أحد الممولين الصيداويين على ان ينشئ شركة مساهمة لبنانية مختلطة يكون رأسمالها ٢٥٠ مليون ل.ل . وتعرض اسهمها للاكتتاب العام ، ويحفظ لمجلس الانماء والاعمار حق شراء نسبة ٥٠٪ من الأسهم خلال سنتين من تاريخ التأسيس ، وتتقاضى الدولة نسبة مئوية عن العائدات بعد انقضاء مدة معينة على بدء الامتياز .

احيل المشروع على مجلس الوزراء لبتته ، وذلك بعد ان اقترن بموافقة مجلس الانماء والاعمار .

د - مرفأ جونية

١ - حركة المرفأ

عام ١٩٧٩ بلغ مجمل حركة البضائع في مرفأ جونية ١٤٩,٦ ألف طن اي ما يشكل ٦٨٪ من حركة سنة ١٩٧٦ و ١٨٢٪ من حركة ١٩٧٧ و ١٢٣٪ من حركة عام ١٩٧٨ (جدول رقم ٣٢) .

وبلغت حركة البضائع المفرغة ١٣٩٧٠٨ اطنان في سنة ١٩٧٩ وهذا الحجم يشكل ٩٣,٤٪ عن مجمل حركته .

اما البضائع المحملة فقد بلغ حجمها ٩,٩ ألف طن وهي تشكل ٦,٦٪ فقط من مجمل حركته .

هـ الأسطول التجاري اللبناني :

يحتل الأسطول اللبناني المرتبة الثانية بين البلدان العربية بالنسبة لعدد البواخر بعد الكويت .

كان عدد البواخر خلال العام ١٩٧٠ يقدر بنحو من ثلاثين باخرة ، ثم ارتفع هذا العدد إلى ١١٥ باخرة عام ١٩٧٥ و ٢١٠ عام ١٩٧٩ . (جدول رقم ٣٣) .

وبلغ حجم البضائع التي أفرغتها البواخر اللبنانية ما نسبته ٨٪ من مجموع البضائع التي أفرغت في مرفأ بيروت ، ثم بلغت هذه النسبة ١١٪ سنة ١٩٧٧ و ١٢٪ في عام ١٩٧٩ .

ثانيا - النقل الجوي

عرف مطار بيروت الدولي تطورا كبيرا منذ العام ١٩٥٠ فأصبح محطة لأكبر شركات الطيران

العالمية واتخذ، بفضل سهر السلطات المسؤولة على نشاطاته، الطابع الدولي بعد ان اصبح صلة وصل هامة بين الشرق والغرب.

لا شك ان الاحداث ولا سيما تلك التي حصلت في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦، قد أثرت على أوضاع المطار بحيث انها فرضت عليه التوقف عن العمل مدة ٦ أشهر.

أ - حركة مطار بيروت الدولي :

سنة ١٩٧٩ بلغت نسبة حركة الهبوط والاقلاع في مطار بيروت الدولي ٦٢٪ من حركته سنة ١٩٧٨ (جدول رقم ٣٤).

بلغ مجموع الركاب القادمين والمغادرين مطار بيروت الدولي في سنة ١٩٧٩ نسبة ٩٥,٣٪ من عددهم لسنة ١٩٧٤ و ١٦٨٪ من عددهم لسنة ١٩٧٨.

وبلغ مجموع القادمين إلى المطار سنة ١٩٧٩، ٧١٣٠٨٣ مسافرا، ويشكل هذا الرقم ٦٣٪ من عدد القادمين الذي تسجل في العام ١٩٧٤ و ١١٨٪ من عددهم في سنة ١٩٧٨.

وبلغ عدد ركاب العابرين (الترانزيت) ١٢١٦٢١ مسافرا سنة ١٩٧٩ اي ٢٣٪ من عددهم سنة ١٩٧٤ و ١٠٤٪ من عددهم سنة ١٩٧٨.

ووصلت حركة الشحن الجوي في مطار بيروت الدولي عام ١٩٧٨ نحو ١٢٣ الف طن و ١٢٧,٢ الف طن عام ١٩٧٩ مسجلة بالتالي ارتفاعا معدله ٣,٥٪.

اما العائدات الجمركية فقد بلغت ١٥٢ مليون ل.ل. في سنة ١٩٧٩ ويمثل هذا المبلغ ٢٢,٢٪ من مجمل العائدات الجمركية لهذه السنة، في حين أن تلك الرسوم قد بلغت سنة ١٩٧٨ نحو ٩٤ مليون ل.ل. اي ما معدله ١٨,٥٪ من مجموع الرسوم الجمركية المستوفاة. وفي سنة ١٩٨٠ سجلت حركة مطار بيروت الدولي تحسنا ملحوظا. ففي شهر ايلول من هذه السنة زاد عدد الركاب قادمين ومسافرين وترانزيت بنسبة ٦,٤٪ عما كان في الشهر ذاته من العام ١٩٧٩.

وبرزت هذه الزيادة خصوصا في عدد القادمين (٨,٥٪) والمسافرين (٧,٣ في المئة).

الا ان عدد الرحلات، اقلاعا وهبوطا، تراجع ٣٤ رحلة، مما يعني ارتفاعا في نسبة امتلاء المقاعد في الرحلات ولا سيما على طائرات طيران الشرق الأوسط.

وهنا تفاصيل الحركة :

- بلغ عدد الطائرات الآتية (الهبوط) ١٢٣٠ طائرة في مقابل ١٢٤٥ في ايلول ١٩٧٩، اي بنقص نسبته ١,٢ في المئة.

- بلغ عدد الطائرات المسافرة (الاقلاع) ١٢٢٥ في مقابل ١٢٤٤ في ايلول ١٩٧٩، اي بنقص نسبته ١,٥ في المئة.
 - بلغ عدد الركاب القادمين ٧٤٠٧٣ راكبا في مقابل ٦٨٢٧٦ في ايلول ١٩٧٩، يا بزيادة نسبتها ٨,٥ في المئة.
 - بلغ عدد الركاب المسافرين ٩٦٥٦٨ راكبا في مقابل ٩٠٠١٥ في ايلول ١٩٧٩، اي بزيادة نسبتها ٧,٣ في المئة.
 - بلغ عدد الركاب الترانزيت ١٠٥٦٥ راكبا في مقابل ١١٩٤٤ في ايلول ١٩٧٩، اي بنقص نسبته ١١,٥ في المئة.
- وسجلت حركة المطار في الاشهر الـ ٩ الاولى من السنة تحسنا عن الفترة نفسها من العام الماضي. فقد ارتفع المجموع العام للركاب (قادمين ومسافرين وترانزينا) من ١١٩٣٠٠ راكب في الاشهر الـ ٩ الاولى من ١٩٧٩ إلى ١٢٦٠٥٨٤ راكبا في الاشهر الـ ٩ الاولى من ١٩٨٠، اي بزيادة نسبتها ٥,٦ في المئة، وهذا مقارنة بين الفترتين:
- ارتفع عدد الركاب القادمين بنسبة ٦,٢ في المئة من ٥٣٩٦١٨ إلى ٥٧٣٦٤ راكبا.
 - ارتفع عدد الركاب المسافرين بنسبة ٨ في المئة، من ٥٥٨٨٧٢ إلى ٦٠٣٦٢٤ راكبا.
 - تراجع عدد العابرين بنسبة ١١,٨ في المئة، من ٩٤٨١٠ إلى ٨٣٥٩٦ راكبا.
 - تراجع عدد الرحلات (هبوطا واقلاعا) بنسبة ٣,٧ في المئة على رغم زيادة عدد المسافرين، مما يعني زيادة في نسبة امتلاء الطائرات.

جدول رقم - ٢١ -
تطوّر حركة الطائرات والركاب

الفارق نسبة مئوية	٩ أشهر من سنة ١٩٨٠	٩ أشهر من سنة ١٩٧٩	
حركة الطائرات			
- ٣,٦	١٠ ٠٧١	١٠ ٤٥٠	- هبوط
- ٣,٨	١٠ ٠٥١	١٠ ٤٥٠	- إقلاع
- ٣,٧	٢٠ ١٢٢	٢٠ ٩٠٠	المجموع
حركة الركاب			
+ ٦,٢	٥٧٣ ٣٦٤	٥٢٩ ٦١٨	- قادمون
+ ٨,٠	٦٠٣ ٦٢٤	٥٥٨ ٨٧٢	- مسافرون
+ ٧,١	١ ١٧٦ ٩٨٨	١٠٨ ٤٩٠	المجموع
حركة الترانزيت			
- ١١,٨	٨٣ ٥٩٦	٩٤ ٨١٠	- ترانزيت
+ ٥,٦	١ ٢٦٠ ٥٨٤	١ ١٩٣ ٣٠٠	المجموع

* المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت

ب - مشروع تسوية وتطوير مطار بيروت الدولي :

تبنى مجلس الانماء والاعمار مشروع تطوير وتوسيع مطار بيروت الدولي الذي كان قد درس قبل الاحداث اللبنانية .

تتضمن الدراسات هذه امكانية توسيع المطار ليتمكن من استقبال ستة ملايين مسافر في العام ١٩٨٥ .

ثالثا: النقل البري :

يمثل النقل البري مجمل النقل الداخلي في لبنان وذلك لقصر المسافات فيه . اما على صعيد المنطقة، فان النقل البري يتخذ اهمية كبرى للأسباب التالية :

- شحن معظم صادراتنا بطريق البر نحو الدول العربية المجاورة .
 - أهمية حركة الترانزيت عبر مرفأ بيروت نحو هذه الدول . وقد انخفضت هذه الحركة إلى حد كبير خلال السنوات الخمس الأخيرة بسبب الاحداث (جدول رقم ٢٦).
 من هنا ضرورة تطوير شبكة المواصلات البرية نظرا لتأثير ذلك على الوضع الاقتصادي العام في لبنان .

أ - وضع ومشاكل شبكة الطرقات

تتألف شركة المواصلات البرية في لبنان من :
 ٧٥٠ كلم طرقا دولية ، ١٤٠٠ كلم طرقا رئيسية ، ١٧٠٠ كلم طرقا ثانوية ، ٣٠٣٠ كلم طرقا اقليمية .
 وبما ان شبكة الطرقات البرية في لبنان تتطلب جهودا للترميم والاصلاح ، فقد خصت الحكومة الطرقات بجزء هام من موازنات ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ .
 ففي سنة ١٩٧٨ رصدت الحكومة مبلغ ٤١٥ مليون ليرة منها ٢٥٤,٥ مليون ل.ل. لشبكة الطرق والاوستردادات .
 وفي سنة ١٩٧٩ بلغت الاعتمادات لوزارة الاشغال العامة والنقل ٤٤٣ مليون ليرة ، اي ما يوازي ١٦٪ من الموازنة العامة .
 وفي سنة ١٩٨٠ بلغت الاعتمادات للوزارة المذكورة ٥٧١ مليون ليرة ، منها ١٨٣ مليون للطرق والاوستردادات .

ب - حركة النقل البري

شهدت حركة الترانزيت عن طريق البر وعبر مرفأ بيروت تراجعاً ملحوظاً .
 بلغت هذه الحركة خلال العام ١٩٧٩ نحو ١٠١,٨ الف طن مقابل ٩٠١,٣ عام ١٩٧٤ و ٢٠٢,٩ الف طن عام ١٩٧٨ .
 وتراجعت الحركة بحرا برا بمعدل ٨٤,٥٪ عن عام ١٩٧٤ ، و ٥٠,٨٪ عن عام ١٩٧٨ .
 وتدنّت الحركة برا بحرا بمعدل ٩٧,٧٪ عن عام ١٩٧٨ و ١,٧٪ عن عام ١٩٧٨ .
 تراجعت الحركة برا برا بمعدل ٩٥,٥٪ عن عام ١٩٧٤ و ٣٣٪ عن عام ١٩٧٨ .

ج - مشاريع الاصلاح والانماء:

١ - من المعلوم ان مجلس الانماء والاعمار تبني مشروعا يشتمل على برنامجين يتناولان معالجة اوضاع الطرق .

لقد قدرت تكاليف هذين البرنامجين عام ١٩٧٨ بـ ٤٦٥ مليون ل.ل. الا ان تزايد الاسعار دعى إلى اعادة تقييم المشروع فبلغت الكلفة حوالي الـ ٦٠٠ مليون ل.ل.

حددت مدة ١٢ شهرا لتنفيذ البرنامج الاول و٣٦ شهرا للبرنامج الثاني .

لقد بوشر حالا بالاعمال التالية:

- تلزيم مشروع نهر الموت - الدورة .

- تلزيم مشروع الدورة - نهر الموت وقد بدأ العمل به في اذار ١٩٨٠ .

- تلزيم جسرين حديدين الاول عند مستديرة نهر الموت والثاني عند مستديرة الدورة .

اما مشروع نهر الموت - انطلياس فقد توقف لعدة اسباب .

٢ - الاوتوسترادات في الساحل الممتدة شمالا من بيروت إلى طرابلس وجنوبا من خلدة إلى الزهراني، علما بأن قسم خلدة - الدامور هو الان قيد التنفيذ، وتجري الاستملاكات اللازمة لقسم الدامور - معمل الحجة، ووضعت الدراسة الاولى لقسم الحجة الزهراني .

اما اوتوستراد بيروت - دمشق فإن هذا المشروع لا يزال في مرحلة الدرس .

ويبقى ان الحلقة المحيطة ببيروت والمشملة على مناطق خلدة الحدث الحازمية وجونيه ما زالت مشروعا قيد الدرس .

رابعا - النقل بالسكة الحديد:

مما لا شك فيه انه توجد أزمة نقل ذات اسباب ونتائج كثيرة، أولها شبكات طرق غير صالحة، وثانيها غلاء النقل والفوضى في النقل المشترك، وثالثها اضطراب الامن وعدم الاستقرار السياسي بسبب الحرب .

فتجاه هذه الحالة وضعت دراسات لمشاريع خطوط للنقل العام بالسكة الحديد تمتد على طول الشاطئ اللبناني سوف تنفذ قريبا .

ان للمشروع السابق ذكره أهمية قصوى لبلد كلبنان تبدلت فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية .

من المعلوم انه توجد في لبنان شبكة طرق حديدية مؤلفة من اربعة خطوط رئيسية أهمها، الخط الممتد على الساحل نحو طرابلس مروراً بسوريا عبر منطقة عكار، وهذا الخط مخصص لنقل البضائع بين سوريا ولبنان ولتموين محطتي الذوق والجية الحراريتين بالمحروقات السائلة.

ومجمل القول ان هناك ازمة نقل في لبنان، لذلك لجأت الحكومة إلى تلزيم وضع مشروع لجعل الخط الساحلي أكثر فائدة، ولهذا المشروع هدفان: الأول تأمين المحروقات من مصافي الزهراني والبدوي (طرابلس) إلى محطتي الذوق والجية الحراريتين، والهدف الثاني لتسهيل نقل زهاء ٤٣٢٠٠ مسافر يوميا بين صيدا - بيروت وطرابلس.

تبلغ تكاليف هذا المشروع ٤٨٩٤٦٥٠٠٠ ل.ل. ما عدا تعويض استملاك ٤٩١٣٠٠ م.م. ويقسم تنفيذه إلى اربع مراحل: المرحلة الاولى وكلفتها ٢٩٤١٣٠٠٠ ل.ل. المرحلة الثانية وكلفتها ١١٦٤١٣٠٠٠ ل.ل. زائد تعويضات استملاك ٨٥٠٠٠ م.م. في بيروت والدامور وبين منطقة الدورة وجونية، والاشغال المتبقية تتناول وصل صيدا بالدامور وجونية بطرابلس.

وتدل الدراسات انه بالامكان جعل اسعار النقل بواسطة السكك الحديدية ٤٣٪ اقل من أجور النقل بالسيارات او بالناقلات، وهذا الأجر المتدني يساعد على الامل بأن ١١,٢٤٪ ممن يستعملون السيارات الاجرة للانتقال قد يعتمدون النقل المشترك.

لمشروع السكك الحديدية فوائد عديدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وهو تاليا يسهل على الدولة امر مراقبة أسعار النقل البري، ويوفر كثيرا من استهلاك المحروقات، ويبدد الى حد ما الكثافة السكانية المنتشرة على طول الساحل اللبناني. والأهم انه يخفف من ازدحام السير على مداخل المدن.

جدول رقم - ٢٢ - النقل البحري

١٩٧٩		١٩٧٨		١٩٧٧		١٩٧٤		البضائع المفرغة والمحملة
بالنسبة المئوية	بالآلاف الأطنان	بالنسبة المئوية	بالآلاف الأطنان	بالنسبة المئوية	بالآلاف الأطنان	بالنسبة المئوية	بالآلاف الأطنان	
٦٨	٢٦٠٠	٥٧	١٥٧٨	٦٩,٤	٢١٨٨	٨٢,٩	٤ ٠٧٩	مرفأ بيروت
٢٦	١٠٠١	٣٢,٧	٩٠٢,٥	٢٦,٣	٨٣٢	١٧	٨٣٦	مرفأ طرابلس
٢	٧٨	٦,٣	١٧٤	١,٧	٥٢,٥	-	-	مرفأ صيدا
٤	١٤٩	٤	١١١	٢,٩	٨٢	-	-	مرفأ جونية
١٠٠	٣٨٢٨	١٠٠	٢٧٦٥,٥	١٠٠,٠٠	٣١٥٤,٥	١٠٠	٤٩١٥	المجموع

جدول رقم - ٢٣ - توزيع الواردات الجمركية حسب المرافئ

١٩٧٩		١٩٧٨		١٩٧٧		
بالنسبة المئوية	بملايين الليرات	بالنسبة المئوية	بملايين الليرات	بالنسبة المئوية	بملايين الليرات	
-	٣٣٠,٨	٧١,٦	٢٨٠	٨٤,٦	٣١٩,٤	مرفأ بيروت
	١١٩	١٧,٦	٦٩	٩,٢	٣٥,٤	مرفأ طرابلس
	٢٩	٧,٢	٢٨,٧	٤,٢	١٥,٥	مرفأ جونية
	١١	٣,٥	١٣	١,٩	٦,٩	مرفأ صيدا
	٤٨٩,٨	١٠٠,٠٠	٣٩٠,٧	١٠٠	٣٧٧,٢	المجموع

جدول رقم - ٢٤ -

حركة مرفأ بيروت للسنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩

السنة	عدد السفن	بضائع مفرغة بآلاف الأطنان	بضائع محملة	مجموع البضائع	ترانزيت
١٩٧٤	٣٩٧٢	٣٤١٢	٦٦٨	٤٠٧٩	٩٧٨
١٩٧٧	٢٧٨٣	٢٠٤٧	١٤٠	٢١٨٨	٢٦٧
١٩٧٨	١٧٨٦	١٤٤٥	١٣٣	١٥٧٨	١٧٥
١٩٧٩	٢٢٥٧	٢٣٧٤	٢٢٦	٢٦٠٠	١٥٣
نسبة ١٩٧٤/١٩٧٩	%٥٧	%٦٩,٥	%٣٤	%٦٤	%١٦
نسبة ١٩٧٨/١٩٧٩	%١٢٦	%١٦٤	%١٧٠	%١٦٥	%٨٧
نسبة ١٩٧٧/١٩٧٩	%٨١	%١١٦	%١٦١	%١١٩	%٥٧

وفي آخر الاحصاءات، ان عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت عام ١٩٨٠ بلغ ٢٧٣٢ باخرة
ناقلة مليونين و٧٣١ الفا و٥٨٧ طنا، وشاحنة ٢٤٨ الفا و٥٦ طنا من البضائع.

اما حركة الترانزيت في العام المذكور فكانت كالآتي:

- حجم البضائع المتبادلة في المنطقة الحرة ٢٠١٤٠ طنا.
- حجم البضائع التي مرت بطريق الترانزيت ٢١٠٢٣٧ طنا.
- عدد الركاب ٥٩٣٣ راكبا.

جدول رقم - ٢٦ - الترانزيت حسب بلدان المقصد والمصدر (بآلاف الأطنان)

النسبة المئوية	مختلف	تركيا	سوريا	الكويت	الأردن	إيران	العراق	العربية السعودية	السنة
بحراً / برّاً									
٢٦,٥	١٤	٠,٣	٧١	٦٥	٥٦,٤	١٢,٨	١٩٧,٢	١٦٨,٦	القيمة ١٩٧٤
٤,٠	٢	٠,٠٤	١١,٥	١٠,٥	٩	٢	٣٢	٢٧,٥	النسبة
٠,٥	٧	-	١٢,٢	٢١,٣	٤٦	-	-	١٠٦	القيمة ١٩٧٨
٠,٢	٣,٥	-	٦	١١	٢٤	-	-	٥٤,٨	النسبة
-	٩٥	٢	٢٥	٤,٥	٣٣	-	١	٢٩,٤	القيمة ١٩٧٩
-	٢	-	٢٦	٥	٣٥	-	١	٣١	النسبة
برّاً / بحراً									
-	٩	١	٣	٦	٢٤٩	١,٥	١٢	٢	القيمة ١٩٧٤
-	٣	٠,٤	١	٢	٨٨	٠,٥	٤	٠,٧	النسبة
-	٣,٤	٠,٥	٤	٠,٢	١,٥	٠,٢	-	-	القيمة ١٩٧٨
-	-	-	-	-	-	٢,٥	-	-	النسبة
-	١	١	٤	-	-	٠,٧	-	-	القيمة ١٩٧٩
-	١٦	١٤	٦٠	-	-	١٠	-	-	النسبة

* المصدر: شركة إدارة واستثمار مرفأ بيروت.

جدول رقم - ٢٧ -

عدد الأرصفة العاملة حتى عام ١٩٧٨ والمخطط إنشاؤها
في المستقبل القريب في بعض البلدان العربية

المجموع المتوقع	الأرصفة المخطط لإنشائها	الأرصفة حالياً	البلد
٢٤٤	٢٠٦	٣٨	الإمارات العربية المتحدة
١٢٥	٨٧	٣٨	المملكة العربية السعودية
٢١	١٥	٦	قطر
١٢	٦	٦	البحرين
٣١	١١	٢٠	الكويت
١٥	٦	٩	عمان
٤٤٨	٣٣١	١١٧	المجموع

جدول رقم - ٢٨ -

حركة مرفأ طرابلس بين سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ (بالأطنان)

السنة	عدد السفن	البضائع المفرغة	البضائع المحملة	مجموع البضائع
١٩٧٤	٦٦٨	٥٨٦ ٧٧٦	٢٤٩ ٢٧٩	٨٣٦ ٠٥٥
١٩٧٥	٨١٤	٧٠٤ ٣١٧	١٤٤ ٧٦٢	٨٤٩ ٠٧٩
١٩٧٦	٦٠٦	٤٤٢ ٩٤٠	٥٢ ٣٠٠	٤٩٥ ٢٤٠
١٩٧٧	٧٤٥	٧٩٥ ٨٦١	٣٨ ٠٧٠	٨٣١ ٩٣١
١٩٧٨	٨٨٠	٨٢٥ ٩٧٥	٧٦ ٦٠٢	٩٠٢ ٥٧٧
١٩٧٩	٨٤٩	٩٢٢ ٠٩٤	٧٩ ٠٤٨	١ ٠٠١ ١٤٢
نسبة ١٩٧٤/١٩٧٩	% ١٣٧	% ١٥٧	% ٣٢	% ١٢٠
نسبة ١٩٧٨/١٩٧٩	٩٦,٤	% ١١٢	% ١٠٣	% ١١١

جدول رقم - ٢٩ -
حركة مرفأ طرابلس عام ١٩٧٩

كانون الأول	تشرين الثاني	تشرين الأول	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
(بالأطنان)												
٤٩١٤٠	٥٣٢٨٨	٥٠١١٠	٦٩٥٦٢	٧٣١٥٥	٧٤٧١١	٦٨٦٩٥	١٠١١٨٨	٨١٩١٥	٧٧٠١٠	١١٨٠٨٢	١٠٥٣٨	بضائع مفرغة
٥٧٦٩	٢٢٧٦	١٢٢٥١	٤٩٤٦	١٥٤٢	١٠٥٤٤	٢٢٢٨	٥٧٥٣	٧١٤٢	٥٢٣٢	١٤٨٥٠	٦٥١٤	بضائع محملة
٥٤٩٠٩	٥٥٥٦٤	٦٣٣٦١	٧٤٥٠٨	٧٤٦٩٧	٨٥٢٥٥	٧٠٩٢٣	١٠٦٩٤١	٨٩٠٥٧	٨٢٢٤٣	١٣٢٩٣٢	١١١٧٥٢	مجموع البضائع
بملايين الليرات اللبنانية												
٥,٤٧	٥,٤٣	٦,٦	٦,٤	٨,١	٨,٨	٧	١٥,١	١١,٩	١٥,٣	١٣,٢	١٥,٤	الواردات الجمركية

جدول رقم - ٣٠ -
أنواع البضائع المفرغة والمحملة عبر مرفأ طرابلس في العام ١٩٧٩

بضائع	إميانت	ملح	إمست	بلاط	أسمدة	مواد غذائية	حديد	أخشاب	بالنسبة المئوية
١٩	١	٢	٣	٥	٩	١٣	٢١	٢٧	بضائع مفرغة
٦٣	٤	-	-	٠	٢	٤	١٤	١٥	بضائع محملة
٢٢,٦	١,٦	٢	٢,٤	٤,٣	٨,٦	١٢,٣	٢٠,٨	٢٥,٤	المجموع

جدول رقم - ٣١ - حركة مرفأ صيدا (١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩)

المجموع	كانون الأول	تشرين الثاني	تشرين الأول	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
(بالأطنان)													
عدد البواخر													
٨٠	٢	٥	-	٤	٤	٤	-	١١	١٠	١٢	١٥	١٣	١٩٧٧
٢٥١	٢٩	٥٢	٤٥	٢٥	٢٩	٤٤	٢	٣	٩	٤	٤	٥	١٩٧٨
١٠٥	٥	-	٩	٧	٧	٨	١١	١٠	١٠	١٧	٨	١٣	١٩٧٩
بضائع مفرقة													
٥٢٠٥٩٦	٧١٢	٣٢٣٠	-	٨٣٢	١٥٧٤	١٨٤٥	-	١٠٢٠٠	٧٧٧٤	١١٠٨١	١٠٥٨٦	٤٨٦٢	١٩٧٧
١٧٤٠٣٩	١٥١٧٠	٢٤٢١٧	٢٣١٧٣	١٥٤٤١	١٨٥٧٧	٥١٩٣٩	١٠٧٦	١٥٦٨	١٦٣٧٤	١٩٩٦	٢٨٠٧	١٧٠١	١٩٧٨
٧٧٩٣٨	٣٩١٧	-	٦١٣٥	٧٦٣٥	٣٣٢١	٢٣٠٧	١٠١٩٢	٨٠٧٢	٨٢٨٥	١٩٠٧٨	٣٦٦٣	٥٣٣٣	١٩٧٩
بملايين الليرات													
الواردات الجمركية													
٦,٩	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٢	٠,٥	٠,٨	١٩٧٧
١٣,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٠	١,٦	١,٠	١,٠	٠,٧	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٣	٠,٥	١٩٧٨
١٠,٨٩	٠,٤	٠,٢	٠,٦	٠,٩	٥٠,٧	٠,٥	١,٣	١,٤	١,١٧	١,٣	١,١	١,١	١٩٧٩

جدول رقم - ٣٢ -

حركة مرفأً جونية خلال الأعوام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩

الواردات الجمركية بملايين الليرات (اللبنانية)	عدد المسافرين	مجموع البضائع	بضائع محملة	بضائع مفرغة بآلاف الأطنان	عدد السفن	السنة
١١,٩	٤٧ ٦٥٩	٣٢٠ ٤١٣	٤٠ ١٨٠	١٨٠ ٢٣٣	١ ٦٣٢	١٩٧٦ اعتباراً من شهر أيار
١٥,٥	١ ٣٦٥	٨٢ ٣٢٨	٨ ١٣٠	٧٤ ١٩٨	٤٥٠	١٩٧٧
٢٨,٧	٥ ٩٥٠	١٢١ ١٨٨	١٠ ٣٦٨	١١٠ ٨٢٠	٥٠٠	١٩٧٨
٢٨,٩	٢٠٠	١٤٩ ٦٢٧	٩ ٩١٩	١٣٩ ٧٠٨	٤٨٠	١٩٧٩

* المصدر: مرفأً جونية

جدول رقم - ٣٣ - تطور الأسطول البحري اللبناني

الأسطول	السفن الأجنبية		السفن اللبنانية		سنة
	النسبة المئوية	بالأرقام	النسبة المئوية	بالأرقام	
٤٥	٣٣,٣	١٥	٦٦,٧	٣٠	١٩٧٠
٥٩	٢٥,٤	١٢	٧٩,٦	٤٣	١٩٧١
٥٨	١٧,٣	١٠	٨٢,٧	٤٨	١٩٧٢
٦٧	١٥	١١	٨٥	٥٧	١٩٧٣
١١٦	٩	١٠	٩١	١٠٦	١٩٧٤
١٢٤	٧	٩	٩٣	١١٥	١٩٧٥
١٣٤	٧	٩	٩٣	١٢٥	١٩٧٦
١٥١	٦	٩	٩٤	١٤٢	١٩٧٧
١٨٧	٥	٩	٩٥	١٧٨	١٩٧٨
٢١٩	٤	٩	٩٦	٢١٥	١٩٧٩

* المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

جدول رقم - ٣٤ -

مقارنة لحركة مطار بيروت الدولي - السنوات ١٩٧٤، ١٩٧٨ و ١٩٧٩

ركاب الترانزيت	مجموع الركاب	المغادرون	القادمون	الاقلاع وهبوط الطائرات	السنة	
٥٢٨,٤	٢٢٧٨,١	١١٤٥,٨	١١٣,٢	٤٤,٤	١٩٧٤	حجم الحركة (بالآلاف)
١١٧,٠	١٢٩٢,٤	٦٨٤,٩	٦٠٣,٧	٢٤,٥	١٩٧٨	
١٢١,٦	٢١٧٣	١٤٦٠,٠	٧١٣,٠	٢٧,٧	١٩٧٩	
%٢٣	%٩٥,٣	%١٢٧	%٦٣	%٦٢	١٩٧٤ / ١٩٧٩	نسبة
%١٠٤	%١٦٨	%٢١٣	%١١٨	%١١٣	١٩٧٨ / ١٩٧٩	نسبة

جدول رقم - ٣٥ - حركة مطار بيروت الدولي (بالآلاف)

المجموع	كانون الأول	تشرين الثاني	تشرين الأول	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	السنة	
٤٤,٤	٤,٠	٣,٥	٣,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٣,٠	٣,٣	١٩٧٤	مجموع وراقلاع المطارات
٢٤,٥	٢,٢	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٣	-	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٠	٢,٢	١٩٧٨	
٢٧,٧	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٠	٢,٢	١٩٧٩	
١١٣٢,٢	١٠٦,٢	١٠١,٦	٨٧,٩	١٠٠,٥	١١٠,٩	١٢٣,٠	١٠٤,٩	٨٢,٥	٩٢,١	٨٢,٤	٦٤,٠	٧٥,٦	١٩٧٤	
٦٠٣,٧	٥٣,٢	٤٧,٣	٣٥,٩	٥١,٣	٥٢,١	٥٣,٠	٦٦,٤	٤٩,١	٤٧,٠	٥٢,٣	٤٣,٠	٥٣,١	١٩٧٨	
٧١٣,٠	٥٧,٦	٤٩,٢	٦٢,٧	٦٨,٢	٧٧,٦	٨١,٥	٦٧,٤	٥٢,٤	٥٨,٣	٤٧,١	٣٩,٠	٥١,١	١٩٧٩	الركاب القادمون
١١٤٥,٨	١٠٧,٥	١٠٢,٨	٩١,٩	١٢٢,٥	١٢٩,٩	١٠٧,٩	٨٧,٦	٧٩,٠	٩٣,٩	٨٠,٧	٦٤,٩	١٥٢,١	١٩٧٤	
٦٨٤,٩	٥٢,١	٥١,٤	٥٠,٦	٧٢,٧	٦٤,٣	٦٩,٨	٥٧,٨	٤٩,٧	٥٢,٠	٥٤,٨	٤٨,٠	١١٤,٤	١٩٧٨	
١٤٦٠,٠	٥٥,٨	٥٩,٨	٦٧,٧	٩٠,٠	٨٢,٦	٧٣,٢	٥٥,٥	٥٣,٠	٥٨,٩	٥٠,٩	٤٣,٣	٩٨,٨	١٩٧٩	
٣٢٧٨,١	٢١٣,٨	٢٠٤,٥	١٧٩,٨	٢٢٣,١	٢٤٠,٩	٢٣٠,٩	١٩٢,٦	١٦١,٥	١٨٦,٠	١٦٣,٢	١٢٩,٠	٣٨,٠	١٩٧٤	
١٧٨٨,٠	١٠٥,٢	٩٨,٧	٨٦,٥	١٢٤,٠	١١٦,٤	١٢٢,٨	١٢٤,٢	٩٨,٨	٩٨,٩	١٠٧,٢	٩٠,٩	٨٧	١٩٧٨	مجموع الركاب
٢١١٣,٠	١١٣,٤	١٠٩,٠	١٣٠,٤	١٥٨,٢	١٦٠,٢	١١٤,٧	١١٢,٩	٧٥,٤	١١٧,٢	٩٨,٠	٨٢,٣	٧,٦	١٩٧٩	
٥٢٨,٤	٤٩,٦	٤٧,٤	٤٩,٤	٥٣,٨	٥٠,١	٤٨,٧	٤٢,٩	٣٣,٦	٤٣,٥	٣٩,٥	٣١,٣			
١١٧,٠	٧,٦	٥,٠	٦,٦	١٢,٥	١٣,٦	١٤,٤	١٢,٨	٩,٣	١٠,٣	٨,١	٧,٧			
١٢١,٦	٨,٣	٧,٩	٩,٤	١١,٩	١٥,٤	١٥,٧	١٠,٧	٩,٦	٨,٩	٨,٢	٦,٣			
٩٤	١٢,٦	١٢,٠٠	٨,١	٦,٥	٧,٣	٤,٢	٦,٥	٨	٨	٨,٥	٥,٥	٦	١٩٧٨	العائدات الجمركية بملايين الليرات
١٥٢	١٢,٥	١٥,٢٢	١٧,٤	١٢,٥	١٠,٤	١٠,٧	١١,٣	١٣,٥	١٤,٧	١٣,٣	٩,٦	١٠,٧	١٩٧٩	

المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت. *

جدول رقم - ٣٦ -

السيارات السياحية المستوردة (الجديدة والمستعملة) المسجلة في لبنان سنة ١٩٧٩

المحافظة	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع
بيروت والجبل	٢٦٨٥	١٠٦٨	١١٤١	١٣٧٩	١٦٧٦	١٧٧٥	٢٤٠١	٢٥٨٦	٢٢٩٨	٢٢٠٨	١٩ ٢١٧
طرابلس	١١٤١	٣٧٤	٣٧٣	٤٠٨	٤٠٣	٢٦٥	٥٦٩	٤٤٥	٣٢٩	٤٨٥	٤٧٩٩
صيدا	٢٣٧٥	٦٧٠	٤٧١	٤٥٦	٦٣٠	٦٧٣	٨٧٨	٨٧٩	٦٥٨	٩١٣	٨٦٠٣
زحلة	٥٥٠	١٥٧	١٨٥	١٦١	١٩٨	٣١٨	٢٥٩	٢٧٨	٢٤٢	٢٨٧	٢٥٣٥
المجموع	٦٧٥١	٢٢٦٩	٢١٧٠	٢٤٠٤	٢٩٠٦	٢٩٣١	٤١٠٧	٤٢٨٨	٣٥٢٧	٣٨٩٣	٣٥ ١٤٦

م - السياحة

كانت للأحداث في لبنان أسوأ الانعكاسات على السياحة بعد ان عرف هذا القطاع عصرا زاهيا في الستينات حتى أوائل السبعينات. ذلك ان القطاع المذكور ذو حساسية فائقة تجاه حالة الأمن، ويرتبط بالاستقرار ارتباطا شبه كامل.

لقد شلت حركة السياحة تماما ولم تزل حتى اليوم تعاني مشكلات الحرب.

ولئن عرف العام ١٩٧٧ ومطلع العام ١٩٧٨ شيئا من الاستقرار الا ان الحركة السياحية لم تتجاوز الـ ٢٠٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٤، وقد تدنت مع احداث العام ١٩٧٨، ثم عادت وارتفعت عام ١٩٧٩ إلى ان قاربت مستوى العام ١٩٧٧.

ويلاحظ، بالرغم من الاوضاع الامنية المضطربة، قيام عدد من المشاريع السياحية الضخمة على الشواطئ اللبنانية، الا ان ذلك لا يدل على استعادة الحركة السياحية نشاطها، لان هذه المشاريع تعتمد اساسا على المقيمين اللبنانيين.

ما هو دور السياحة في الاقتصاد اللبناني؟

دور هذا القطاع هام بالطبع. لقد ارتفعت حصته في الناتج المحلي القائم، وفقا لاحصاءات المجلس الوطني للسياحة، على الشكل التالي:

من ٩,٧٨٪ عام ١٩٦٤ إلى ١٦,٨٪ عام ١٩٧١ إلى ١٩,٤٪ عام ١٩٧٤، ثم تدنت إلى ١٤,٧٪ عام ١٩٧٥ (بسبب الحرب) وإلى صفر عام ١٩٧٦، وغلى ٦,٥٪ عام ١٩٧٩ (جدول رقم ٣٧).

اما العائدات السياحية فقد ارتفعت من ٢٠٣,٦ مليون ل.ل. عام ١٩٦٤ إلى ٣٠١,٩ مليون ل.ل. سنة ١٩٦٦، وإلى ٦٢١ مليون ل.ل. عام ١٩٧١، ثم ٩٦٧ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤.

لكن الاحداث التي وقعت في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ خفضت هذه العائدات إلى ٦٧٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٥ ، واصبحت صفرا عام ١٩٧٦ . وبعض التقديرات يشير إلى بلوغ هذه العائدات ٤٥٤ مليون ل.ل. عام ١٩٧٩ (جدول رقم ٣٧).

ومن جهة أخرى،

وعلى الصعيد الاجتماعي، كان القطاع السياحي يوفر حوالي ٣٥ ألف فرصة عمل مختلفة اذ كان يؤمن عملا مباشرا لحوالي ١٣٩٠٠ شخص، ويسهم في تأمين أعمال دائمة وموسمية لأكثر من ٢١ ألف شخص اضافي . وبالطبع فقد نالت الاحداث من القطاع السياحي ومن المقدّر ان تكون الارقام المذكورة قد انخفضت إلى ما نسبته ٤٠ - ٥٠٪.

اما القطاع الفندقّي فقد أصيب بأضرار جسيمة من جراء الأحداث .

أ - القطاع الفندقّي في بيروت

يتبين من احدى الدراسات ان ٥٣ فندقا من أصل ١٠٠ موجودة في بيروت اصيبت بأضرار مباشرة وغير مباشرة .

لقد بلغ عدد فنادق بيروت في العامين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، ٦٢ فندقا اما عدد الغرف فقد ارتفع من ٤١٩٧ عام ١٩٧٨ إلى ٤٢٩٨ عام ١٩٧٩ (جدول رقم ٣٨) ولم تتعد نسبة عدد النزلاء ١٨٪ من مستوى العام ١٩٧٧ . كما بلغ عدد الليالي المشغولة في العام ١٩٧٩ نسبة ٢٠٪ من عدد الليالي في العام ١٩٧٤ (جدول رقم ٣٩) و ١١٢٪ في العام ١٩٧٧ .

اما بالنسبة المئوية لأشغال الغرف فقد بلغت ٢٢,٨٪ عام ١٩٧٩ ، فيما كانت هذه النسبة ٦٩,٣ عام ١٩٧٤ و ٢٢,٢ عام ١٩٧٧ (الجدول رقم ٣٩).

ب - القطاع الفندقّي في باقي المناطق :

المؤسسات الفندقية في خارج بيروت وعددها ١٥٠ من اصل ٤٥٠ موزعة بين عاليه، بحدون، المتن الأعلى والمتن الجنوبي .

بلغ عدد فنادق الجبل ٢٣٦ فندقا عام ١٩٧٩ ، اما عدد فنادق الساحل فقد بلغ في العام ذاته ٦ فنادق تحوي ٤٥٢ غرفة .

لقد سجل عدد نزلاء فنادق الساحل عام ١٩٧٩ ارتفاعا بمعدل ١٠٣٪ بالنسبة للعام ١٩٧٨ ، محافظا بذلك على مستوى العام ١٩٧٤ ، اما بالنسبة المئوية لأشغال الغرف فقد اصبحت نحو ٥٠٪، بينما كانت ٣٩,٤٪ عام ١٩٧٨ و ١٩,٣٪ عام ١٩٧٤ (جدول رقم ٤١).

وبلغ عدد النزلاء في فنادق الجبل ٢٩٠٤٢ عام ١٩٧٩ .

جدول رقم - ٣٧ -

حصّة السيّاحة في تكوين الناتج المحلي القائم (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	العائدات السيّاحية	المضاعف	مساهمة السيّاحة في الناتج المحلي القائم	الناتج المحلي القائم	نسبة الناتج من السيّاحة	عائدات الدولة من السيّاحة
١٩٦٤	٢٠٣,٦	١,٥٣	٣١٢	٣٢٠٠	٩,٧	٣٧
١٩٧٤	٩٦٧,٠	١,٦٣	١٥٧٦	٨١٤٠	١٩,٤	١٨٩
١٩٧٥	٦٧٠,٠	١,٦٤	١٠٩٩	٧٥٠٠	١٤,٧	١٢٢
١٩٧٩	٤٥٤,٠	١,٣٠	٥٩٠	٩٠٠٠	٦,٥	٧٠

* المصدر: المجلس الوطني للسيّاحة.

* تقدير غرفة التجارة والصناعة.

جدول رقم - ٣٨ -

تطوّر عدد الفنادق والغرف في بيروت من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٩

السنة	عدد الفنادق في بيروت	عدد الغرف
١٩٦٤	٦٤	٣٣١٥
١٩٧٣	٩٩	٦٣٨٠
١٩٧٤	١٠٠	٦٤٣٤
١٩٧٧	٥٥	٤١٩٧
١٩٧٨	٦٢	٤١٩٧
١٩٧٩	٦٢	٤٢٩٨

* المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

جدول رقم - ٣٩ - حركة الفنادق بالنسبة للأشهر والسنوات حتى العام ١٩٧٩

الشهر	عدد النزلاء			عدد الليالي المشغولة			النسب المئوية لإشغال الفنادق	
	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٩
كانون الثاني	٤٣٦٩١	١٥٦٢٣	٨٤٤٩	١٥٩٩٥٤	٤٨٧٧٦	٣٣٥٣٧	٥٧,٢	٢٩,٤
شباط	٤١٣٦٦	١٢٢٨٦	٧٣٣٤	١٤٩٥٥٠	٣٧٩٩٥	٢٩٨٥٧	٦٠,٧	٢٥,٠
آذار	٥١٦٩٠	١١٤١٦	٨٨٩٠	١٨٦٣٦٣	٣٨١٤٣	٣٥٢١٢	٦٦,٨	٢٣,٠
نيسان	٥٣٨١١	٨٠٩٥	٩٣٦٨	١٨٨٤٤٧	٣١٠٦١	٣٦١٦١	٦٩,٣	١٩,٢
أيار	٤٨٤٢٢	٧٦٣٢	٩٧٣٢	١٦٩٨٨٨	٢٨١٥١	٣٧٨١٤	٦٣,٣	١٧,٦
حزيران	٥٥٩٢٦	٨٩٤٦	١٠٤٧٩	١٩٣٧١٧	٣٠٠١٠	٣٩٨٧٣	٧٠,٥	١٨,٢
تموز	٦٧٧٩٩	٨٥٤٦	١٠٥٦٠	٢٦١١٣٥	٤٩١٦١	٥٨٣٠٠	٨٥,٧	٢٥,٧
آب	٦٧٠٢٢	٦٩٤٩	١٠٥٦٠	٢٥٠٦٠٥	٢٧٦٩٦	٣٨٥٩٧	٨٢,٤	١٥,٥
أيلول	٥٣٨١٠	٧١٧٣	١٠٨٦٣	١٩٠٧١٤	٢٥٨٦١	٣٩٩٤٥	٦٩,٤	١٥,٣
تشرين الأول	٥٧١٣٨	٧٤٣٥	١٠٩٣٢	١٩٤٦٠١	٣١٨٦٢	٣٩١٤٧	٧٠,٦	١٧,٩
تشرين الثاني	٥٢٧٦٧	٧٨٠٩	١٠٣٥٢	١٨٦٣٤٠	٣٠٩٣٣	٤٠٥٠٤	٧٢,٧	١٨,٥
كانون الأول	٥٢٢٢٥	٨٤٢٨	١٠٣٣٢	١٧٥٩٠٨	٣٢١٣١	٤٠١٠٢	٦٣,٤	١٩,٠
المجموع	٦٤٥٦٦٥	١٠٩٣٣٨	١١٩٨٩٢	٢٣٠٧١٢١	٤١١٧٣٠	٤٦٩٠٤٩	٦٩,٣	٢٠,٣

* المصدر: المجلس الوطني للسياسة.

جدول رقم - ٤٠ - فنادق الجبل لعام ١٩٧٩

الأقضية والمحافظات	عدد الفنادق	القدرة (٣ أشهر)	عدد النزلاء
قضاء عاليه	٧٥	٥٣١ ٩٤٤	٩ ٢٣٠
قضاء المتن	٥٦	٣٧٠ ٠٢٤	٦ ٠٧٢
قضاء كسروان وجبيل	٣٨	٢٤٦ ٦٥٢	٦ ٣٢٩
قضاء بعبدا والشوف	٢٠	٩٥ ٣١٢	١٤٣
جبل لبنان	١٨٩	١ ٢٤٣ ٩٣٢	٢١ ٧٧٤
لبنان الشمالي	٢٨	١٤٣ ٩٨٠	٢ ٥٣٨
البقاع	١٦	٩٠ ٣٤٤	٤ ٧٣٠
لبنان الجنوبي	-	٣	-
المجموع	٢٣٦	١ ٤٩٠ ٣٠٨	٢٩ ٠٤٢

جدول رقم - ٤١ - أشغال فنادق الساحل

السنة	عدد النزلاء	عدد الليالي المشغولة	النسبة المئوية لأشغال الغرف
١٩٧٤	١٧ ٤٢٣	٨٣ ٧٤٠	١٩,٣
١٩٧٧	٨ ٢٦٢	٤١ ٠٩٨	٤١,٦
١٩٧٨	٨ ٦٠٦	٦٢ ٧٠٥	٣٩,٤
١٩٧٩	١٧ ٤٩٢	١١١ ٣٩٥	٤٩,٧

و - الاتصالات السلكية واللاسلكية

ليس من شك ان الاتصالات السلكية واللاسلكية تشكل دعامة من دعامات الاقتصاد.

عرف هذا القطاع أهمية كبرى وتوسعا ملحوظا حتى العام ١٩٧٤ بالرغم من المشاكل والعقبات التي اعترضت طريقه، وهو، كما القطاعات الأخرى، لحقت به أضرار فادحة.

أولاً: الهاتف

استمر تطور شبكة الهاتف منذ العام ١٩٥٨ فقفز عدد المشتركين من ٣٠ ألف مشترك في ذلك العام إلى ١٥٦ ألف مشترك عام ١٩٧١ إلى ٢٣١ ألف عام ١٩٧٨ .

من المشاكل التي تعرض لها هذا القطاع قدم المعدات، هجرة اليد العاملة والفنيين، تراكم الطلبات على الخطوط، ونزوح المشتركين من مناطق إلى أخرى. وبالرغم من ذلك تم تركيب ٧٠٠٠ خط جديد عام ١٩٧٩، وقد يركب في العام ١٩٨٠ ما مجموعه ٢٧ ألف خط جديد.

اعتمدت وزارة البريد والبرق والهاتف برنامج عمل قسم إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى - حيث يتم استبدال المعدات القديمة بأخرى جديدة في المناطق اللبنانية.
 - المرحلة الثانية - وسيتم فيها توسيع شبكة الخطوط الحالية بمعدل ١٥ إلى ٢٠٪ سنوياً حسب المناطق والسكان على ان يصبح عدد الخطوط ٥٢٦ ألف خط عام ١٩٨٢.
 - المرحلة الثالثة - وسيتم تأمين في مطلع عام ١٩٨١ ما مجموعه ٣٠ ألف خط يعمل الكترونياً بحيث تبلغ ٢٠٠ ألف خط في نهاية العام المذكور.
- اما بشأن الاتصالات الهاتفية الدولية فقد بوشرت اشغال توسيع المحطة الأرضية (العربانية) التي ستبلغ كلفتها ١٢٠ مليون ل.ل.

وهناك مشروع انشاء محطة أرضية جديدة تعمل بواسطة الاقمار الصناعية وكلفته ١٢ مليون ل.ل. ومشروع تركيب «كابل» تحت الماء (بيروت - أوروبا) تفوق طاقته الألف خط هاتفي وتقدر نفقاته بـ ٣٠٠ مليون ل.ل.

ثانياً - التلكس:

بدأ العمل بجهاز التلكس عام ١٩٦٢ حيث بلغ عدد المشتركين الاربعة والعشرين مشتركاً، ثم ارتفع هذا العدد إلى ٦٠٥ مشتركين عام ١٩٧٢ وإلى ٢٠٠٠ عام ١٩٧٤ وإلى ٣٠٠٠ مشترك عام ١٩٧٩.

وثمة مشروع لدى الوزارة المختصة، يرمي إلى خلق مراكز جديدة للتللكس تعمل الكترونياً وتستوعب ٦٠٠٠ خط جديد تكون كلفته ٦ ملايين.

ز - قطاع العقارات

برزت سوق العقارات في لبنان كوجه آخر للاستثمارات والتوظيفات في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الأحداث، لا سيما الصناعية منها التي تحكم بها الجمود خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، فأصبحت السوق الوحيدة النشطة تقريباً.

يعود نشاط هذا القطاع إلى أوائل السبعينات، عندما واكب حركة البناء والطلب على الشقق وبيوت السكن، إلا أن ازدهاره الحالي يعزى إلى طبيعة العوامل الخاصة بهذه الفترة التي كونها ضيق مجالات التوظيف الأخرى، المتأتية عن استمرار حالة التوتر، وعدم الاستقرار الأمني اللذين جعلتا الأرض القيمة الفعلية الوحيدة، ومن ثم الملجأ الوحيد نسبياً لرؤوس الأموال والأسرع ربحاً. ولقد استمد قطاع العقارات ازدهاره أيضاً من التسهيلات التي أمنتها المصارف المحلية نظراً للسيولة المتوفرة لديها.

كان من نتيجة العوامل المذكورة أعلاه، أن نشطت المضاربات وارتفعت أسعار العقارات بشكل غير معقول، الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية إلى اتخاذ تدابير فاعلة لتجميد تلك المضاربات، ففرضت، بدءاً من حزيران ١٩٧٩، قيوداً جديدة على التسليفات المصرفية المخصصة للقطاع العقاري.

شهد النصف الأخير من العام ١٩٧٩ جموداً نسبياً، وذلك للأسباب التالية:

- امتصاص الأموال الفائضة التي كانت توظف في القطاع العقاري نتيجة حركة الارتفاع في أسعار العقارات التي جعلت الشراء غير ممكن.
- اجراءات مصرف لبنان في حزيران ١٩٧٩ للحد من تسليفات المصارف التجارية للقطاع الخاص.
- تحول بعض الرساميل نحو الربح الكبير والسهل نتيجة ارتفاع أسعار الذهب الجنوني.

كيف تطورت الحركة العقارية؟

عرفت المعاملات العقارية في العام ١٩٧٩ نمواً مضطرباً، فبلغت ٨٢,٦ ألف معاملة، مسجلة بذلك تقدماً على حركة المعاملات التي سجلت في العمام ١٩٧٤ والتي بلغت ٨٠ ألف معاملة.

إلا أن هذه الحركة انخفضت نشاطها في العام ١٩٧٧ إلى ما معدله ٨٨,٣٪ بالنسبة إلى العام ١٩٧٤، وهبط عددها في العام ١٩٧٧ إلى مستوى العام ١٩٧٣ أي ٧٨,٧٪ بالنسبة إلى العام ١٩٧٤ (الجدول رقم ٤٢).

أما الرسوم العقارية التي استوفتها الدوائر المختصة، فلا زالت ترتفع منذ العام ١٩٧٣ وحتى العام ١٩٧٩ (باستثناء سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦) بالرغم من انخفاض عدد المعاملات في العامين ١٩٧٧ و ١٩٧٨.

ففي العام ١٩٧٩ بلغت تلك الرسوم ٢١٢ مليون ل.ل. مقابل ٧٦ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ و ١١٢ مليون ل.ل. عام ١٩٧٧ و ١١٧ مليون ل.ل. عام ١٩٧٨.

ويتبين من المقارنة بين عام ١٩٧٤ و١٩٧٩ حيث عدد المعاملات متساو تقريبا، ان الرسوم المستوفاة ارتفعت بما لا يقل عن ٢٧٥٪، مما يدل على أهمية الارتفاع الحاصل في أسعار الاراضي.

واستأثرت منطقتا بيروت وجبل لبنان بالحركة العقارية النشطة، اذ بلغت الرسوم المستوفاة في جبل لبنان ٥٧,٥٪ من المجموع، وبلغت في بيروت ٢٢,٢٪، واقتصرت هذه النسبة على ١٠,٥٪ لمنطقة الشمال و٧٪ للبقاع و٦,٣٪ للجنوب (الجدول رقم ٤٣).

جدول رقم - ٤٢ -

المعاملات العقارية والرسوم من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩

السنة	عدد المعاملات	الرسوم المستوفاة بملايين الليرات اللبنانية
١٩٧٣	٦٢ ٠٠٠	٦٥
١٩٧٤	٨٠ ٠٠٠	٧٦
١٩٧٥	-	-
١٩٧٦	-	-
١٩٧٧	٧١ ٧٩٨	١١٢
١٩٧٨	٦٣ ٠٠٠	١١٧
١٩٧٩	٨٢ ٢٠٣	٢١٢

جدول رقم - ٤٣ -

التوزيع الجغرافي للمعاملات العقارية في عام ١٩٧٩

المنطقة	المعاملات		الرسوم	
	العدد	بالنسبة للمجموع	بملايين الليرات اللبنانية	بالنسبة للمجموع
بيروت	٥ ٦٣٥	٦,٨	٤٩,٢	٢٢,٢
بعبدا	١٧ ٠٦٩	٢٠,٦	٤٩,٧	٢٢,٢
المتن	١١ ٥٥٩	١٣,٣	٥٣,٢	١٦,٥
جونيه	٨ ٣٦١	١٠,١	٢٧,٣	١٢,٨
الشمال الأولى	٨ ٦٩٠	١٠,٥	١٥,٥	٧,٣
الشمال الثانية	٧ ٢٤٥	٨,٧	٦,٩	٣,٢
البقاع	١١ ٦١٠	١٤,٠	١٤,٧	٧,٠
الجنوب	١٢ ٤٣٤	١٥,٠	١٣,٥	٦,٣
المجموع العام	٨٢ ٦٠٣	١٠٠,٠	١٢١,٤	١٠٠,٠

* المصدر: غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

ثالثا - المحاسبة الوطنية^(١)

على اثر احداث ١٩٧٥ - ١٩٧٦ طرأ تغير في تركيب الاقتصاد اللبناني فعمد مجلس الانماء والاعمار إلى ترجمة هذه الوقائع والتغيرات الى أرقام حسابية تقديرية، واهم ما يستخلص منها:

- تدني المستوى الحقيقي للنشاط الاقتصادي المحلي.
- الاعتماد المتزايد على الخارج للحصول على السلع الاستهلاكية والتجهيزية.
- الفائض في ميزان المدفوعات.

(١) غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

أولاً - العمليات على السلع والخدمات

أ - الموارد من السلع والخدمات

هذه الموارد هي حصيلة الناتج المحلي القائم المحقق من قبل المؤسسات والمصارف مضافاً إلى نتيجة عملية الواردات ناقص الصادرات.

تظهر أرقام ١٩٧٧ :

- تدنيا في نسبة الناتج المحلي من مجموع الموارد اذ بلغ ٧٥٪ فقط بعد ان مثل في عام ١٩٧٣ نحو ٨٥٪ من المجموع.
- زيادة حجم العجز في الميزان التجاري، اذ بلغ عام ١٩٧٧ نحو ٢٧٤٣ مليون ل.ل. بعد ان كان عام ١٩٧٣ نحو ١٢٨٦ مليون ل.ل. مما يظهر مدى اعتماد الاقتصاد اللبناني على العالم الخارجي وخاصة بعد الاحداث.

ب - الاستعمالات للسلع والخدمات

تتوزع الاستعمالات للسلع والخدمات بين الاستهلاك من قبل القطاع المنزلي والادارة والاستثمار الذي تقوم به المؤسسات والادارة.

تبين تقديرات عام ١٩٧٧ :

- ارتفاعاً في نسبة الاستهلاك من مجموع الاستعمالات اذ بلغت عام ١٩٧٧ نحو ٤,٥٪ مقابل ٨٢,٥٪ عام ١٩٧٣.
- تدنيا في معدل الاستثمار اذ بلغت نسبته من المجموع ١٥,٧٪ عام ١٩٧٧.
- بعد ان كانت ١٧,٥٪ عام ١٩٧٣. (جدول رقم ٤٤ و ٤٥).

ثانياً: عمليات التوزيع

تضم عمليات التوزيع: الدخل الوطني - الضرائب والرسوم - التحويلات.

أ - الدخل الوطني

يحتوي الدخل الوطني على دخل عوامل الانتاج الذي تدفعه:

- المصارف ومؤسسات الانتاج، وقد بلغ عام ١٩٧٧ نحو ٦٤٦٥ مليون ل.ل. اي ٨٣٪ من مجموع الدخل.

- الادارة العامة ٨٣٥ مليون ل.ل. اي ١١٪ من مجموع الدخل .
- العالم الخارجي ٥٠٠ مليون ل.ل. اي ٧٪ من مجموع الدخل . تكون هذه المداخيل موارد القطاع المنزلي .

ب - الضرائب والرسوم

- قدرت الضرائب المدفوعة من قبل مؤسسات الانتاج بنحو ٦٠٠ مليون ل.ل. اي ٦٧٪ من مجموع الضرائب والرسوم المقدرة لعام ١٩٧٧ .
- اما القطاع المنزلي فنسبة ما دفعه لا تتعدى ٣٢٪ من مجموع الضرائب (اي نحو ٢٩٠ مليون ل.ل.) وتشكل هذه الضرائب والرسوم اهم واردات الخزينة .

ج - التحويلات :

- التحويلات لتغطية النفقات : هي الانفاق والتحويلات التي يجريها المسافرون والادارات العامة . ويلاحظ خلال عام ١٩٧٧ تراجع الحركة السياحية وبالتالي انخفاض واردات السياحة، وتزايد تحويلات المغادرين اللبنانيين الى الخارج . بلغ حجم هذه التحويلات لتغطية النفقات نحو ٧٦٠ مليون ل.ل.
- التحويلات الأخرى - وهي تضم ارساليات المغتربين واللبنانيين العاملين في الخارج . وقد ارتفع حجم هذه التحويلات نتيجة هجرة عدد كبير من العاملين اللبنانيين . وهذه التحويلات المقدرة بـ ٤٦٢٧ مليون ل.ل. لعام ١٩٧٧ تسدد العجز في حسابي العالم الخارجي والقطاع المنزلي، وتفسر الفائض المرتفع لميزان المدفوعات .

ثالثا: العمليات المالية:

- شهدت المصارف خلال العام المذكور ارتفاعا في مواردها نتيجة ارتفاع التحويلات من العالم الخارجي، كما ارتفعت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصارف للقطاع الاقتصادي .

جدول رقم - ٤٤ -

توزيع الناتج المحلي القائم حسب نوع النشاط الاقتصادي (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٧	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٧٣	١٩٧٢	
للمجموع	للمجموع	للمجموع				
٨	٩,٤	٩,٩	٧٠٠	٦٦٤	٦٣١	الزراعة والمنتجات الحيوانية
٥	٢,٠	٢,٠	٤٤٥	١٤٥	١٢٩	الطاقة، المياه
١٣	١٤,٣	١٣,٩	١٠٧٠	١٠٢١	٨٨٤	الصناعة
٣	٤,٤	٤,٥	٢٨٠	٣١٠	٢٩٠	البناء
٧	٧,٤	٧,٦	٦٣٠	٥٢٦	٤٧٨	النقل والمواصلات
٢٣	٢٣,٠	٢٣,١	١٩٢٠	١٦٣٢	١٤٦٩	الخدمات (بما فيها السكن)
٣٨	٣٢,٤	٣١,٥	٢٣٢٠	٢٣٠٠	٢٠٠٧	التجارة
١٠	٧,١	٧,٥	٨٣٥	٥٠٥	٤٧٧	الإدارة العامة
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٨٢٠٠	٧١٠٣	٦٣٦٥	المجموع

* المصدر: مجلس الإنماء والإعمار.

جدول رقم - ٤٥ - (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٧	١٩٧٣	١٩٧٢	
* الموارد			
٧٣٦٥ (٧٥)	٧١٠٣ (٨٥)	٦٣٦٥ (٨٦)	الناتج المحلي القائم
٢٧٤٣ (٢٥)	١٢٨٦ (١٥)	١٠٤٦ (١٤)	المستوردات ناقص الصادرات
١٠١٠٨ (١٠٠)	٨٣٨٩ (١٠٠)	٧٤١١ (١٠٠)	المجموع
* الاستعمالات			
٨٣٩٠ (٨٣)	٦٩٢٤ (٨٢,٥)	٦١١٤ (٨٢,٥)	استهلاك
٨٣٠٠	٦٣٢١	٥٥٤٣	منزلي
٩٠	٦٠٣	٥٧١	الإدارة
١٧١٨ (١٧)	١٤٦٥ (١٧,٥)	١٢٩٧ (١٧,٥)	الاستثمار
١٥١٨	١٢٧٠	١١٠٨	المؤسسات
٢٠٠	١٩٥	١٨٩	الإدارة

جدول رقم - ٤٦ -

توزيع الاستهلاك الداخلي حسب نوع السلع والخدمات

نوع السلع والخدمات	بملايين الليرات اللبنانية			المجموع - النسب المئوية		
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٧
نوع السلع والخدمات	٧٥٩	٧٨١	٩٠٣	١٣,٥	١٢,٢	١٠,٨
منتجات حيوانية	٣٩٤	٤٠٤	٤٦٠	٧,٠	٦,٣	٥,٥
الطاقة (المياه)	٢٧٠	٣٢٥	٣٥٣	٤,٨	٥,١	٤,٢
منتجات الصناعات الغذائية	٧٨٢	٨٧٧	١٢٦٢	١٣,٩	١٣,٧	١٥,٠
النسيج، الجلد والملابس	٧٠٠	٨٢٤	١٠٤٢	١٢,٤	١٢,٨	١٢,٤
معادن - آلات وأجهزة	٢٩٧	٣٨٣	٥٨٢	٥,٣	٦,٠	٦,٩
المفروشات	١٠٠	١١٦	٩٧	١,٨	١,٨	١,٢
منتجات مختلفة	٦١٥	٧٧٦	١٢١٦	١٠,٩	١٢,١	١٤,٥
النقل والمواصلات	٣٣٥	٣٦٠	٥٨٨	٥,٩	٥,٦	٧,٠
السكن	٥٥٨	٦١٤	٩١٨	٩,٩	٩,٥	١٠,٩
الخدمات	٨٢٧	٩٦٠	٩٦٩	١٤,٦	١٤,٩	١١,٦
المجموع	٥٦٣٧	٦٤٢٠	٨٣٩٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

رابعاً - المصارف والنقد

لقد برهنت تجربة الاحداث المؤلمة على مناعة النظام النقدي والمصرفي اللبناني ومقدرته على تخطي الأزمات، ذلك لأن هذا النظام الحر كان العامل الهام في تطور القطاع المصرفي وانماؤه.

تأثر القطاع المصرفي بالأحداث مثله مثل سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، الا انه كان أسرع منها على استعادة نشاطه، ويعود سر هذا التعافي إلى العوامل التالية:

- نظام القطاع الحر.

- توفر احتياطي هام من العملات الأجنبية .
- السرية المصرفية ليس فقط تجاه الاشخاص بل تجاه السلطات العامة القضائية والادارية والمالية ايضا .
- السياسة المصرفية التي اعتمدتها السلطات النقدية خلال الأحداث بترك حرية التصرف للمصارف وتأمين السيولة النقدية لها عبر مصرف لبنان، الامر الذي ساعدها على مواجهة التزاماتها مع الاحتفاظ بموجوداتها الخارجية .
- الخبرة والكفاءة اللتان يتمتع بهما اللبنانيون القيمون على المصارف والمتخصصون بإدارة عملياتها .

أ - حجم القطاع المصرفي

يمكن اعتبار الجهاز المصرفي في لبنان بمستوى كبير من التقدم .

كان عدد المصارف العاملة في لبنان ١٩٤٥ تسعة فقط، ثم ارتفع هذا العدد إلى ٨٣ مصرفاً و٤٦٥ فرعاً لها، (الجدول رقم ٤٧) موفراً بذلك للبنان وحدة مصرفية لأقل من ثمانية آلاف شخص بينما يوجد في الولايات المتحدة وحدة مصرفية لكل ستة آلاف شخص .

انشئ ٣ مصارف جديدة في العام ١٩٧٩، وشطب مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري من لائحة المصارف وذلك بالقرار رقم ١٣٨٠ تاريخ ٢٧/٣/١٩٧٩ .

وتضم اللائحة ١٣ مصرفاً أجنبياً غير عربي، و٥ مصارف اجنبية عربية، و٢١ مصرفاً لبنانياً تملك مؤسسات اجنبية غير عربية معظم رأسمالها، و٥ مصارف لبنانية تملك مؤسسات اجنبية عربية معظم رأسمالها، و٣٧ مصرفاً لبنانياً، و٥ مصارف للتسليف المتوسط والطويل الأجل .

ب - النشاط المصرفي خلال العام ١٩٧٩

سجلت الميزانية الموحدة للمصارف عام ١٩٧٩ زيادة قدرها ٣١٪ عن عام ١٩٧٨، وذلك رغم بطء التحسين في القطاعات الاقتصادية الاخرى (الجدول رقم ٤٨) .

في عام ١٩٧٧ فاق تزايد الموارد (٤٣٪) التزايد في التوظيفات (٢١,٢٪) وتوازي معها في العام ١٩٧٨ مما أدى إلى توفر سيولة ضخمة لدى المصارف . لكن عودة النشاط الاقتصادي خلال العام ١٩٧٩ أدى إلى تزايد ملحوظ في التوظيفات (٣٨,٧٪) مقابل تزايد الموارد بنسبة ٣٢,٦٪ (الجدول رقم ٥٠ و٥١) .

١ - الموارد المصرفية

بلغت الموارد المصرفية ١٨٣٣٤ مليون ل.ل. عام ١٩٧٩ اي بزيادة ٤٥٠٨ ملايين ليرة عن عام ١٩٧٨ ، وذلك بسبب التحسن النسبي في الوضع الامني لهذا العام .

ويشير توزيع الموارد إلى :

- تراجع في الودائع تحت الطلب بالنسبة لمجموع الودائع من ٢٠,٤٪ عام ١٩٧٨ إلى ١٧٪ عام ١٩٧٩ .

- تراجع في الودائع لأجل من ٦٠٪ عام ١٩٧٨ إلى ٥٢٪ عام ١٩٧٩ .

- ارتفاع كبير في نسبة الودائع بالعملات الأجنبية من ١٩,٥٪ عام ١٩٧٨ إلى ٣٠,٥٪ عام ١٩٧٩ . فخلال عام ١٩٧٨ حيث بلغت نسبة الزيادة في ودائع العملات الاجنبية ٣,٨٪ فقط ، ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠,٨٪ عام ١٩٧٩ ، ويعود ذلك إلى تدني الفائدة على الليرة اللبنانية من جهة ، ومن جهة ثانية إلى ارتفاع الفائدة على الدولار والاسترليني بمعدلات هائلة لم تعرف من قبل .

كذلك ارتفعت الفائدة بين المصارف على الليرة اللبنانية من ١٠٪ في أواخر عام ١٩٧٩ إلى ٢١٪ خلال الفصل الأول من ١٩٨٠ .

نتيجة ذلك أخذ المصرف المركزي اجراءات نقدية للحد من تحويل العملات اللبنانية إلى عملات أجنبية .

٢ - التوظيفات المصرفية

بلغت التوظيفات المصرفية ٢٣٤٧٣ مليون ل.ل. خلال عام ١٩٧٩ اي بزيادة قدرها ٦٥٥٣ مليون ل.ل. مقابل زيادة ٢٦٤٤ مليون ل.ل. خلال عام ١٩٧٨ (جدول رقم ٥١) .

ويستخلص من توزيع التسليفات ما يلي :

- ان ٤٠٪ من الرساميل قد استعملت في توظيفات خارجية مقابل ٣٥,٧٪ خلال عام ١٩٧٨ علما بأن معظم الودائع مصدرها المقيمون .

- التسليفات للقطاع الخاص .

تزايدت التسليفات للقطاع الخاص خلال عام ١٩٧٩ بمقدار ٣١٠٢ مليون ل.ل. اي بنسبة ٣١,٦٪ . ويلاحظ ان ٦٣٪ من التسليفات قد منحت خلال النصف الاول من السنة حيث تزايدت بنسبة ٩٪ في الفصل الاول و ١٠٪ في الفصل الثاني ، بينما تدنت هذه النسبة إلى ٤٪

في الفصل الثالث و٥٪ في الفصل الرابع (جدول رقم ٥١). اما سبب هذا التراجع في التزايد فهو الاجراءات التي اتخذها مصرف لبنان بهدف تجميد المضاربات العقارية وسلامة النقد الوطني وذلك:

بتحديد التسليفات بالليرة اللبنانية للقطاع الخاص.

تعميم رقم ٢٣٦ - ٨ حزيران ١٩٧٩، تعميم رقم ٢٤٣ - ٢٧ تموز ١٩٧٩.

بتكوين احتياطي الزامي للمصارف لدى مصرف لبنان:

تعميم رقم ٢٢٠ - ٢٤ شباط ١٩٧٩، تعميم رقم ٢٢٥ - ٢ نيسان ١٩٧٩، تعميم رقم ٢٢٨ - ١٢ نيسان ١٩٧٩، تعميم رقم ٢٤٣ - ٢٦ أيار ١٩٧٩، تعميم رقم ٢٤٠ - ٢٥ حزيران ١٩٧٩.

- استثمار القطاع التجاري من استيراد وتصدير تجارة محلية بـ ٥١,٧٪ بينما لم تحظ الزراعة الا بـ ٢,٢٪، والصناعة بـ ١٧٪. علما بأن معظم التسليفات للقطاع الصناعي هي قصيرة ومتوسطة الاجل وتستعمل لتمويل العمليات الجارية. يضاف إلى ذلك انه من الممكن ان تكون قد استعملت هذه الرساميل لاغراض غير صناعية كالبناء مثلا (جدول رقم ٥٢).

٣ - التوظيفات الخارجية

ارتفعت التوظيفات الخارجية عام ١٩٧٩ بمقدار ٣٣٢٧ مليون ل.ل. اي ما يوازي ٥٥٪، بينما بلغت نسبة الزيادة هذه ٤,٨٪ فقط عام ١٩٧٨، ويعود السبب الأساسي لهذا التزايد الكبير في التوظيفات الخارجية إلى الارتفاع الهائل في الفائدة على الدولار والاسترليني، وهكذا فانه على عكس السنتين الماضيتين حيث فاق التزايد في الموارد التزايد في التوظيفات في عام ١٩٧٧ وتوازي معها في عام ١٩٧٨، فان التزايد في التوظيفات عام ١٩٧٩ كان أكبر منه في الموارد (جدول رقم ٥١).

وقد أدى هذا التوسع في التوظيفات إلى انكماش في السيولة، مما أثر على تطور أسعار الفائدة على الليرة اللبنانية. وهذا يدل على ان القطاع المصرفي اللبناني لم يعد يشكو من السيولة الضخمة التي تميز بها في السنوات الماضية.

ج - الكتلة النقدية

تزايد مجموع الكتلة النقدية بنسبة ٢٦,٧٪ خلال العام ١٩٧٩ مقابل ١٩,٨٪ عام ١٩٧٨ (جدول رقم ٥٦) وتنعكس هذه الزيادة بصورة مؤكدة على العناصر المكونة للوضع النقدي.

وارتفعت الكتلة النقدية خلال الأشهر التسعة الاولى في عام ١٩٨٠ بمعدل ٢٣٪.

١ - السيولة النقدية :

ان نمو حجم النقد الذي بلغت نسبته ٨,٧٪ عام ١٩٧٩ هو نمو ضئيل اذا ما قيس بالنمو الحاصل خلال العام ١٩٧٨ والبالغة نسبته ٢١,٤٪.

- فالنقد في التداول قد زاد عام ١٩٧٩ بنسبة ٦,٦٪ بينما بلغت هذه الزيادة ٢٠,٤٪ عام ١٩٧٨ .
- كذلك النقد الرصيدي الذي بلغت نسبة زيادته ٢٢,٦٪ عام ١٩٧٨ ولم تتعد ١١٪ عام ١٩٧٩ .
- ومع ذلك فالعناصر المكونة للنقد لم تتغير : النقد في التداول يمثل ٥٢,٤٪ بينما الودائع تحت الطلب في المصارف لا تمثل سوى ٤٧,١٪.

ان هذه الظاهرة تتناقض مع وسائل التعامل المتبعة في البلدان المتطورة التي تعطي أهمية اكبر للحسابات المصرفية وذلك على حساب التداول في النقد .

٢ - شبه النقد :

بلغت نسبة نمو حجم شبه النقد ٣٧٪ عام ١٩٧٩ مقابل ١٩٪ عام ١٩٧٨ ، وهذه النسبة مرتفعة اذا ما قيس بتطور السيولة النقدية (٨,٧٪) .

- تزايدت الودائع لأجل بمعدل ١٤٪ مقابل ٢٥٪ عام ١٩٧٨ وهي تمثل ٦٣٪ من مجمل شبه النقد بينما كانت بحدود ٧٥,٧٪ عام ١٩٧٨ .
- اما الودائع بالعملات الاجنبية فقد سجلت ارتفاعا هائلا مقداره ١٠٨٪ بينما لم تبلغ هذه الزيادة سوى ٤٪ فقط عام ١٩٧٨ ، فارتفعت نسبتها في مجمل شبه النقد من ٢٤,٣٪ عام ١٩٧٨ إلى ٣٧٪ عام ١٩٧٩ .

وتفسر هذه الظاهرة بأمرين : الاول تراجع الاستثمار الخاص وانكفائه عن الاقدام على انشاء مشاريع جديدة بسبب ارتفاع التكاليف واضطراب الامن ، والثاني ارتفاع معدلات الفائدة على العملات الاجنبية بنسب لم تعرف من قبل . ولقد أدى التزايد الكبير في الموجودات بالعملات الاجنبية إلى الحد من تزايد السيولة النقدية التي لم تعد تمثل سوى ٣٠,٦٪ من مجموع الكتلة النقدية ، في حين كانت تشكل ٣٥,٧٪ عام ١٩٧٨ ، ٣١٪ عام ١٩٧٤ ، و ٣٤٪ عام ١٩٧٣ ، و ٣٦٪ عام ١٩٧٢ ، ٣٨٪ عام ١٩٧١ ، و ٣٩٪ عام ١٩٧٠ و ٤٥٪ عام ١٩٦٩ .

د - الاحتياط النقدي

تقدر قيمة الاحتياط النقدي لدى مصرف لبنان بنحو ٢٥ مليار ليرة ، على اساس سعر اونصة الذهب ٦٠٠ دولار ، اي ما يوازي ستة أضعاف قيمة النقد المتداول .

جدول رقم - ٤٧ - توزيع المصارف العاملة في لبنان

السنة	مصارف أجنبية	مصارف عربية	مصارف لبناني تمتلك مؤسسات مصرفية أجنبية غير عربية معظم رأسمالها	مصارف لبنانية تمتلك مؤسسات مصرفية عربية معظم رأسمالها	مصارف لبنانية أخرى	مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	المجموع
١٩٧٠	١٣	٦	١٤	١	٣٨	١	٧٤
١٩٧١	١٢	٦	١٥	١	٣٩	١	٧٤
١٩٧٢	١٢	٦	١٥	١	٣٩	١	٧٤
١٩٧٣	١٢	٥	١٥	١	٤١	١	٧٥
١٩٧٤	١٢	٥	٢٢	٤	٣١	٥	٧٩
١٩٧٥	١٢	٥	٢٢	٤	٣١	٥	٧٩
١٩٧٦	١٢	٥	٢١	٤	٣١	٤	٧٧
١٩٧٧	١٢	٥	٢١	٥	٣١	٦	٨٠
١٩٧٨	١٢	٥	٢٢	٥	٣١	٦	٨١
١٩٧٩	١٢	٥	٢٢	٦	٣٣	٥	٨٣

جدول رقم - ٤٨ -

تطور الوضعية الموحدة للمصارف التجارية (بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	القيمة	التطور بالأرقام	التطور بالنسبة
آخر ١٩٧٤	١١٤١١	-	-
آخر ١٩٧٥	١٢٧٥٥	١٣٤٤ +	١١,٧٨ +
آخر ١٩٧٦	١٢٨٤٣	٨٨ +	٠,٦٩ +
آخر ١٩٧٧	١٦١٧٤	٣٣٣١ +	٢٥,٩٤ +
آخر ١٩٧٨	١٨٨٩٧	٢٨٠٣ +	١٧,٣٠ +
آخر ١٩٧٩	٢٤٨٧٦	٥٨٨٩ +	٣١,٠٠ +

جدول رقم - ٤٩ -

تطور الوضعية الموحدة للمصارف التجارية (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
١ ٤٠٣	٢ ٠٦٧	١ ٨٩٨	١ ٠٧٤	٨٠٨	١ ٦٦٧	الاحتياط النقدي
٩ ٣٧٩	٦ ٠٥٢	٥ ٧٧٠	٤ ٥٢٤	٥ ١١٢	٣ ٩٨٠	توظيفات خارجية
١٣ ٥٢٨	٩ ٩١٩	٨ ٠٣١	٧ ٢٣٥	٦ ٨١٩	٥ ٧٢٨	قروض للقطاع الخاص
١ ٠٦٦	٩٤٩	٤٧٥	١٠	١٦	٣٧	تسليفات للقطاع العام
٢٤ ٨٧٦	١٨ ٩٨٧	١٦ ١٧٤	١٢ ٨٤٣	١٢ ٧٥٥	١١ ١٤١١	موجودات - مطلوبات
٣ ١٥٢	٢ ٨٢٢	٢ ٣٠٠	١ ٨٠٤	١ ٥٨٨	١ ٦٤٢	ودائع تحت الطلب
١٥ ١٨٢	١١ ٠٠٤	٩ ٣٠٩	٦ ٢٩٩	٦ ٨١٤	٦ ٥٧٨	ودائع لأجل وودائع بالعملات الأجنبية
٣ ٩٠٩	٣ ١١١	٢ ٥٥٨	٢ ٨٠٧	٢ ٨٦٣	٢ ٠٢٧	موجودات خارجية
٢ ٦٣٣	٢ ٠٥٠	٢ ٠٠٧	١ ٩٣٣	١ ٤٩٠	١ ١٦٤	مراكز أخرى (صافية)

جدول رقم - ٥٠ - المواد المصرفية (بملايين الليرات اللبنانية)

التغيرات										
آخر ١٩٧٨		آخر ١٩٧٩		آخر ١٩٧٧		آخر ١٩٧٨		آخر ١٩٧٩		
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
١١,٦	٣٣٠ +	٢٢,٦ +	٥٢٢ +	١٧	٣١٥٢	٢٠,٤	٢٨٢٢	٢٠	٢٣٠٠	ودائع تحت الطلب
١٤	١١٩١ +	٢٤,٨ +	١٦٦٩ +	٥٢	٩٥٧٦	٦٠	٨٣٨٥	٥٨	٦٧١٦	ودائع لأجل
١٠,٨	٢٩١٠ +	٣,٨ +	١٠١ +	٣٠,٥	٥٦٠٦	١٩,٥	٢٦٩٦	٢٢,٣	٢٥٩٥	ودائع بالعملاء الأجنبية
٣٢,٦	٤٥٠٨ +	١٩ +	٢٢٠٧ +	١٠٠	١٨٣٣٤	١٠٠	١٣٨٢٦	١٠٠	١١٦٠٩	المجموع

جدول رقم - ٥١ - تطوّر التوظيفات المصرفية (بملايين الليرات اللبنانية)

آخر ١٩٧٧	آخر ١٩٧٨	آخر ١٩٧٩	آخر ١٩٧٨	آخر ١٩٧٩	آخر ١٩٧٨	آخر ١٩٧٩	آخر ١٩٧٨	آخر ١٩٧٩	آخر ١٩٧٨	
القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
٥٧٧٠	٦٠٥٢	٩٣٧٩	٢٨٢ +	٤,٨ +	٣٣٢٧ +	٣٣٢٧ +	٣١٠٢ +	١١٧ +	١٢,٣ +	التوظيفات الخارجية
٧٩١٩	٩٧٩٢	١٢٨٩٤	١٨٧٣ +	٢٣,٦ +	٣١٠٢ +	٣١٠٢ +	٣١٠٢ +	١١٧ +	١٢,٣ +	التسليفات لقطاع الخاص
٤٧٥	٩٤٩	١٠٦٦	٤٧٤ +	٩٩,٧ +	١١٧ +	١١٧ +	١١٧ +	١١٧ +	١٢,٣ +	التسليفات لقطاع العام
١١٢	١٢٧	١٣٤	١٥ +	١٣,٣ +	٧ +	٧ +	٧ +	٧ +	١٣,٣ +	سندات مالية
١٤٢٧٦	١٦٩٢٠	٢٣٤٧٣	٢٦٤٤ +	١٨,٥ +	٦٥٥٣ +	٦٥٥٣ +	٢٨,٧ +	٢٨,٧ +	٢٨,٧ +	المجموع
١٩٧٨ آخر	١٩٧٧ آخر	١٩٧٨ آخر	١٩٧٩ آخر	١٩٧٨ آخر	١٩٧٩ آخر	١٩٧٨ آخر	١٩٧٩ آخر	١٩٧٨ آخر	١٩٧٩ آخر	

جدول رقم - ٥٢ -

التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية (بالنسبة المئوية)

قطاعات	زراعة	صناعة	بناء	تجارة	مؤسسات مالية	مختلف
١٩٧٤	٢,٢	١٧,٧	١٠,٢	٥٠,٧	٤,٣	١٤,٦
١٩٧٨	٢,١	١٦,٧	١٠,٥	٤٥,٧	٣,٤	١٩,٣
أيلول ١٩٧٩	٢,٢	١٧,١	١١,٥	٥١,٧	٢,٦	١٤,٦

وحسب إحصاءات مصرف لبنان في نهاية حزيران ١٩٨٠، يتبين أن التسليفات المعطاة حتى هذا التاريخ والبالغة نحو مليار و٣٣٤ مليوناً توزعت كالاتي: الزراعة ٢٤ مليوناً، الصناعة ١٨٦ مليوناً، التجارة المختلفة ٣٠٢ مليون، تسليفات مختلفة ٢١٤ مليوناً.

جدول - ٥٣ - تطوّر التسليفات للقطاع الخاص

بملايين الليرات اللبنانية	كانون الأول ١٩٧٨	آذار ١٩٧٩	حزيران ١٩٧٩	أيلول ١٩٧٩	كانون الأول ١٩٧٩
- التسليفات للقطاع الخاص	٩٧٩٢	١٠ ٦٧٨	١١ ٧٥٣	١٢ ٢٣٥	١٢ ٨٩٤
- التغيرات					
* بالأرقام	-	٨٨٦ +	١٠٧٥ +	٤٨٢ +	٦٥٩ +
* بالنسبة المئوية	-	٩ +	١٠ +	٤ +	٥ +

جدول رقم - ٥٤ -

التزايد المقارن للتوظيفات والموارد المصرفية - بالنسبة المئوية

بملايين الليرات اللبنانية	آخر ١٩٧٧	آخر ١٩٧٨	آخر ١٩٧٩
تزايد الموارد	٤٣,٠	١٩,٠	٣٢,٦
تزايد التوظيفات	٢١,٢	١٨,٥	٣٨,٧

جدول رقم - ٥٥ - الكتلة النقدية في لبنان (بملايين الليرات)

آخر ١٩٧٩		آخر ١٩٧٨		آخر ١٩٧٤		
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
٣٥٠٦	٥٢,٤	٣٢٨٦	٥٣,٥	١٣٥٣	٤٥,٠	- نقد في التداول
٣١٧٨	٤٧,٥	٣٨٦٢	٤٦,٥	١٦٤٥	٥٥,٠	- النقد الرصيدي
٣١٥٢	٤٧,١	٢٨٣٨	٤٦,٠	١٦٤٢	٥٤,٨	منها: ودائع تحت الطلب في المصارف التجارية
٢٦	-	٢٤	-	٣	-	- ودائع تحت الطلب في مصرف لبنان
٦٦٨٤	١٠٠,٠	٦١٤٨	١٠٠,٠	٢٩٩٨	١٠٠,٠	السيولة النقدية
٩٥٧٦	٦٣,٠	٩٣٨٥	٧٥,٧	٤٦٨٨	٧١,٣	- ودائع لأجل
٥٦٠٦	٣٧,٠	٢٦٩٦	٢٤,٣	١٨٩٢	٢٨,٧	- ودائع بالعملات الأجنبية
١٥١٨٢	١٠٠,٠	١١٠٨١	١٠٠,٠	٦٥٨٠	١٠٠,٠	شبه النقد
٢١٨٣٠		١٧٢٢٩		٩٥٧٨		مجموع الكتلة النقدية
	٣٠,٦		٣٥,٧		٣١,٣	منها: السيولة النقدية
	٦٩,٥		٦٤,٣		٦٨,٧	شبه النقد

جدول رقم - ٥٦ - التزايد المقارن للكتلة النقدية - التغييرات في السيولة

آخر ١٩٧٩		آخر ١٩٧٨		بملايين الليرات اللبنانية
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
٨,٧	٥٣٦	٢١,٤	١٠٨٦	- تزايد السيولة النقدية
٦,٦	٢٢٠	٢٠,٤	٥٥٧	النقد في التداول
١١,٠	٣١٦	٢٢,٦	٥٢٩	النقد الرصيدي
٣٧,٠	٤١٠١	٢٩,٠	١٧٧٠	- تزايد شبه النقد
١٤,٠	١١٩١	٢٥,٠	١٦٦٩	ودائع لأجل
١٠٨,٠	٢٩١٠	٤,٠	١٠١	ودائع بالعملات الأجنبية
٢٦,٧	٤٦٠١	١٩,٨	٢٨٥٦	- تزايد مجموع الكتلة النقدية

جدول رقم - ٥٧ -

التغيرات في العوامل المؤثرة في السيولة

بملايين الليرات اللبنانية		آخر ١٩٧٨		آخر ١٩٧٩	
		القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
- الموجودات الخارجية (صاف)		٥٢٨ +	٥,٨ +	٢١٠١ +	٢٢,٠ +
التسليفات المقبلة		٢٣١٤ +	٣٢,٧ +	٣٧٥٧ +	٤٠,٠ +
للقطاع العام (صاف)		٤٥٠ -	٤٨,٨ -	٥٩٩ -	٣٢,٠ +
للقطاع الخاص		١٨٧٣ +	٢٣,٤ +	٣١٠٢ +	٣٢,٤ +

خامسا - التضخم في لبنان

كان القطاع الزراعي المورد الرئيسي للبنانيين في أوائل الخمسينات، الا ان سيطرة هذا القطاع اخذت بالتقلص وبالانحسار ليحل محله قطاع الخدمات الذي رافقه بروز خطوات كحرية القطع الأجنبي وسرية المصارف والحساب المشترك، لتؤكد جميعها على حرية الاقتصاد اللبناني وانفتاحه.

ومما ساعد على نجاح تلك الخطوات وبالتالي على نمو الاقتصاد آنذاك، التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية، فتدفقت الرساميل والايدي العاملة والكفاءات، اذ ذاك ظهرت الخصائص الرئيسية للاقتصاد اللبناني، هذا الاقتصاد القائم على المبادرة الفردية، والذي يتقدم فيه القطاع الخاص على القطاع العام ويسيطر من ضمنه قطاع الخدمات على ثلثي الدخل القومي، مما أدى الى تزايد العجز في الميزان التجاري نتيجة اعتماد الاقتصاد على الطلب الخارجي بصورة مضطردة.

وبالاضافة إلى ذلك، أدت طبيعة تركيب الدخل اللبناني وتوزيعه إلى تفاوت متعدد الجوانب بالنسبة إلى حصة كل من القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني وسوء توزيعه على اللبنانيين، وتفاوت درجة النمو بين العاصمة وبقية المناطق.

بعد الحرب، وتحديدًا بعد العام ١٩٧٥، مني الاقتصاد اللبناني بخسائر كبيرة وتناولت الاضرار كل المناطق اللبنانية.

أولاً: ما هو التضخم؟

انه حصيلة اختلال النسبة بين الزيادة في الطلب النقدي والزيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات مقدمة بأسعار سنة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع متواصل في الأسعار.

الا ان التضخم أنواع، وقد ينتج عن زيادة في الطلب او ارتفاع في الكلفة، او زيادة في كمية النقد، او نتيجة تضخم في أسعار الواردات من الخارج.

ثانياً: مراحل التضخم وأسبابه:

١ - التضخم في ما بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٤:

تميزت هذه الفترة بنمو اقتصادي رافقه ارتفاع عام في الاسعار كان مصدره ثلاثة: دفع كبير من العملات الاجنبية، توسع في تقديم التسليفات المصرفية، وتزايد في الطلب على السلع والخدمات.

لقد ارتفع حجم الكتلة النقدية خلال الفترة المذكورة بنسبة ٧٩٪، وزادت الودائع كنسبة ١٤٠٪، وكذلك التسليفات فزادت ١٣٨٪، ووصلت الزيادة في الاستيراد إلى ٨٦٪ حتى بلغ الحجم ٥٦٪ من الناتج الوطني عام ١٩٧٤.

رافق كل ذلك ارتفاع في اسعار الواردات، مما شجع كبار المستوردين على عمليات التخزين، فتوجهت التسليفات نحو قطاع البناء والعقار. وما ان زادت المضاربات في القطاع المذكور، حتى تدخل مصرف لبنان معالجا الامر بالموافقة على سلسلة من التدابير التي استهدفت تخفيض التسليف ورفع اسعاره والتأثير على سعر صرف الليرة اللبنانية.

ثم ارتفع مؤشر غلاء المعيشة خلال الفترة ذاتها من ١٠٧,٧٪ إلى ١٣٥,٧٪، فقبول ذلك بتعديل في الأجور كان معدله ٥٪ سنويا حتى العام ١٩٧٣ و ١٠٪ بالنسبة للعام ١٩٧٤ الحالة التي أدت إلى انتقال الحد الأدنى للأجور من ١١٦ ل.ل. عام ١٩٦٩ إلى ٢٧٥ ل.ل. عام ١٩٧٤.

التضخم خلال حرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٦)

دمرت خلال هذه الفترة الطاقة الانتاجية للاقتصاد اللبناني في جزء كبير منها، وتقوضت المنشآت والمؤسسات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتراجع الانتاج الصناعي، ونالت الاحداث في تلك الفترة من الانتاج الزراعي الذي ضعف بسبب هجرة العمال وصعوبة تصريف المحاصيل، وأقفل مرفأ بيروت، وانخفضت حركة الاستيراد، واصاب عرض السلع والخدمات نقص كبير.

لقد أدى كل ذلك إلى تحويل السوق اللبنانية إلى سوق ضيقة بالنسبة إلى محدودية طلبات الاستيراد نتيجة اقفال مرفأ بيروت عدة مرات، وبالنسبة إلى حرية انتقال السلع بعد ان تبعثرت السوق اللبنانية إلى أسواق فرعية مقفلة.

الا ان عرض النقد تابع تطوره وسجل زيادة كبيرة خلال حرب السنتين، وانتقل النقد في التداول من ١٣٥٣ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ إلى ٣٠٨٤ مليون ل.ل. عام ١٩٧٦، وزادت الكتلة النقدية بنسبة ٦٤٪ ولم تكن هذه الزيادة النقدية كلها نشطة، ذلك لأن الأرصدة جمدت، ليست بسبب مواجهة احتمال تجدد الاحداث وحسب، انما ايضا لصعوبة التعامل بال شيكات، ولان الجهاز المصرفي أصيب بالشلل، الأمر الذي أدى إلى عدم الافراط بالسيولة. ولو لم تتم كل هذه الضوابط لوصل التضخم الى درجة عالية جدا.

أدى انخفاض عرض السلع وارتفاع كلفة الواردات بسبب تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية وارتفاع اسعار الواردات، الى ارتفاع عام في الاسعار، عززه حجم النقد في التداول بأكثر من الضعف، فانعكس كل ذلك على مؤشر غلاء المعيشة الذي انتقل من ١٤٢,٤ نقطة في اذار ١٩٧٥ إلى ٢٣٠,٤ نقطة فلي ذات الشهر من العام ١٩٧٧.

التضخم بين سنة ١٩٧٧ و ١٩٨٠

تابع عرض السلع انخفاضه في هذه الفترة واستمرت الاسعار في الارتفاع، ذلك لأن حرب السنتين تركت نتائج مهمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

الا ان عرض النقد زاد قليلا بسبب ازدياد الطاقة الانتاجية، لان الأمن لم يكن مستقرا. وبسبب تراجع المستوى التقني لوسائل الانتاج، توقفت عملية التحديث، وهجرت البلاد اليد العاملة الماهرة، وفقد قسم من اسواق التصريف الخارجية.

وبالاضافة إلى ما تقدم، واجهت الصناعة اللبنانية مشاكل عديدة، فتراكمت الابعاء المالية الكبيرة بسبب توقف الانتاج فترة طويلة وتفاقم المنافسة الشديدة غير المشروعة في السوق المحلي وانخفاض القدرة الشرائية لدى البعض، مما أدى إلى تقلص السوق الداخلي وتراجع ان بالنسبة للانتاج الصناعي او بالنسبة للانتاج الزراعي.

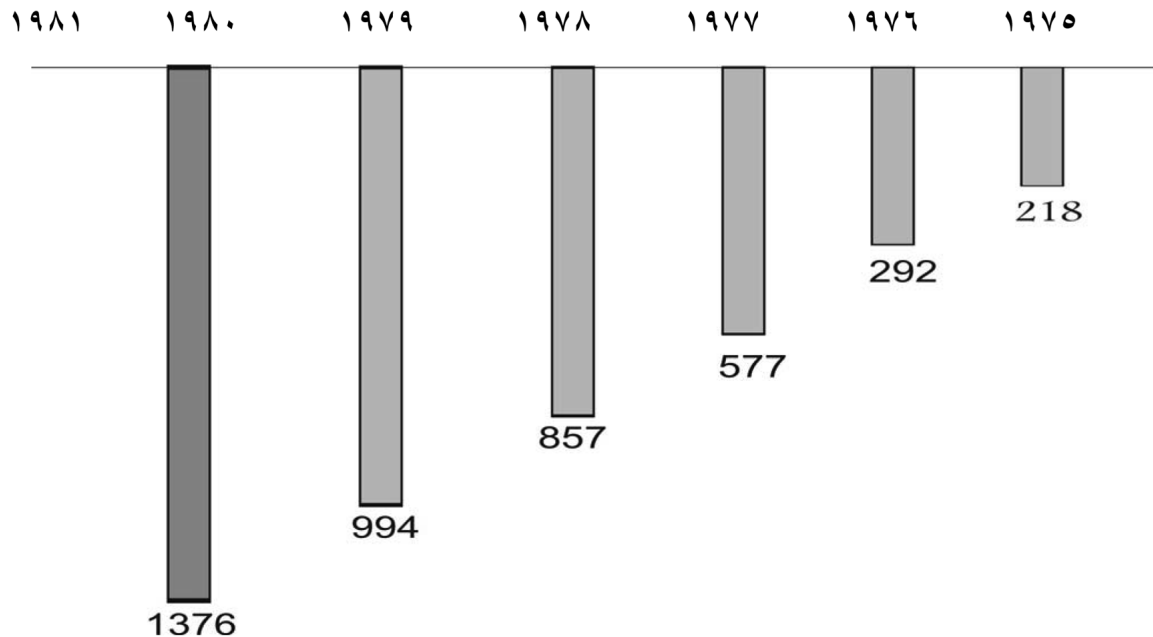
اما بالنسبة إلى الاستيراد فقد أدى توقف مرفأ بيروت على فترات متقطعة وترميم الوسط التجاري إلى:

- انتقال جزء من النشاط التجاري إلى المناطق.
- ظهور اسواق صغيرة في هذه المناطق.

- عرض سلع اقل وفرة وأقل نوعا.
 - زيادة هامش الربح غير الموزع نتيجة تعدد الوسطاء والاحتكار.
- ارتفعت الاسعار مع وجود هذه التغيرات، وسجل مؤشر الاستهلاك زيادة قدرها ٥٢٪ عندما انتقل من ٢٣٣,١ في العام ١٩٧٧ إلى ٣٥٤,٣ في العام ١٩٧٩.
- وانتقل الحد الأدنى للأجور من ٤١٥ ل.ل في ايلول ١٩٧٧ إلى ٥٢٥ ل.ل. في نيسان ١٩٧٩ محققا زيادة غلاء معيشة قدرها ٦١,٥٪، لكن موجة التضخم امتصت هذه الزيادات، مما أوجب تعديلا جديدا على الأجور برفع الحد الأدنى إلى ٦٢٥ ل.ل. واعطاء زيادة ٢٩٪.
- ويبين الجدولان التاليان رقم ٥٨ ورقم ٥٩ تطور العجز في الموازنة وتطور بعض المؤشرات النقدية في لبنان.

جدول رقم - ٥٨ -

تطور العجز في الموازنة (بملايين الليرات اللبنانية)



جدول رقم - ٥٩ -

تطور بعض المؤشرات النقدية في لبنان (مليون ليرة لبنانية)

السنة	الكتلة النقدية	الودائع	التوظيفات	مؤشر الغلاء
١٩٧٤	٢٩٩٨	٨٨٢٠	٩٩٢٩	١٣٥,٢
١٩٧٥	٣٨٢٩	٨٤٠٦	١١٨٣٥	١٤٢,٤
١٩٧٦	٤٨٨٨	٩٣٢٢	١١٦٦٥	--
١٩٧٧	٥٠٢٩	١٢٩٠٦	١٣٦٦٩	٢٤٤,٠
١٩٧٨	٦١٠٨	١٣٨١٦	١٦٩٢٠	٢٧٤,٣٠
١٩٧٩ (٩/٣٠)	٦٧٢٠	١٤٨٠٢	١٨٠٣٠	٣٥٤,٣

سادسا - الليرة اللبنانية والذهب

كانت رغبة السلطات المختصة منذ استقلال الليرة اللبنانية عن الفرنك الفرنسي وصدور قانون النقد اللبناني في ٢٤ أيار ١٩٤٩، تقوية وتعزيز تغطية الليرة اللبنانية.

من المعلوم ان الفرنك الفرنسي تعرض لتخفيضات مستمرة، الأمر الذي دفع بالحكومة اللبنانية الى تحويل العملات الاجنبية في التغطية الى ذهب، والى شراء كمية اضافية من هذا المعدن الثمين فيما بعد، فكان ان ارتفعت نسبة التغطية الذهبية من ٢٪ من مجموع الأوراق النقدية المصدرة عام ١٩٤٨ الى ٥٥٪ عام ١٩٥٢، ثم ٩٥٪ عام ١٩٥٥، الى ان تراوحت هذه التغطية فيما بعد عند حدود الـ ٨٥٪.

مما لا شك فيه ان ارتفاع نسبة التغطية من شأنه ان يؤدي الى زيادة الثقة بالنقد اللبناني، الا ان ارتفاع هذه النسبة ليست العامل الوحيد لتعزيز الثقة بالنقد، انما توجد أيضا عوامل اخرى، منها ما يتعلق بالسياسة المصرفية التي سلكتها الدولة (حرية القطع الاجنبي، سرية المصارف، تشجيع دخول الرساميل العربية والاجنبية) ومنها ما يعود الى نمو ونشاط الاقتصاد اللبناني بالإضافة الى الاستقرار السياسي الذي تميز به لبنان، في وقت كانت دول المنطقة تعاني من تغيرات سياسية واقتصادية حادة في انظمتها.

لكل ما تقدم، تركزت دعائم الليرة اللبنانية وارتفعت قيمتها، وواكب ذلك محافظة سعر الذهب على استقراره - ٣٨ دولاراً للأونصة - حتى العام ١٩٧١، وبعدها عرفت معظم العملات والذهب تغيرات شديدة في اسعارها.

والآن، بعد هذا العرض الموجز لتاريخ فك ارتباط الليرة بالفرنك الفرنسي والتغطية الذهبية التي كان من اهم نتائجها دعم الثقة بالنقد الوطني، يجدر بنا اظهار ما حصل لليرة اللبنانية والذهب منذ عام ١٩٧١ حتى اليوم، وبيان كيفية ارتفاع قيمة تلك التغطية، وتلمس أسباب انخفاض القيمة الشرائية لهذه الليرة.

١ - تطور أسعار الذهب

كانت المصارف المركزية، حتى العام ١٩٧١، تتداول بالذهب فيما بينها بقيمة ٣٨ دولار للأونصة الواحدة، الا ان الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة بشأن فك ارتباط قيمة الدولار بهذا المعدن ادى الى رفع اسعار الذهب.

اضطرت الحكومات الأعضاء في صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٢ الى رفع سعر الذهب الرسمي الى ٤٢,٢ دولارا للأونصة في الوقت الذي كان سعره يرتفع في الاسواق الحرة بسرعة فائقة حتى وصل الى ٧٠ دولارا عام ١٩٧٢ ثم الى ١٢٧ دولارا عام ١٩٧٣.

تجاه هذا الارتفاع المضطرد لسعر الذهب، اجبر صندوق النقد الدولي على التخلي عن نظام السعر المزدوج لهذا المعدن، فسمح للمصارف المركزية ببيع ما لديها من الذهب على اساس اسعار السوق الحرة، ومنعها في الوقت نفسه من شرائه، كي لا تساهم في ازدياد الطلب عليه، وبالتالي في رفع الأسعار.

ارتفع سعر الذهب في أواخر العام ١٩٧٤ الى ١٩٥,٥ دولار للأونصة نتيجة قرار الحكومة الأميركية إلغاء القانون الذي يمنع مواطنيها من شراء الذهب وتهافت هؤلاء على اقتنائه، وقد تبع هذه التغيرات اجراء جديد قامت به الحكومة المذكورة في العام ١٩٧٥ ببيعها ١,٣ مليون اونصة بغية حمل اسعار الذهب على الهبوط. وقد رافق هذا التدبير إلغاء السعر الرسمي للذهب وبيع جزء من مخزون صندوق النقد الدولي، مما ادى الى هبوط قيمة الأونصة الواحدة للذهب خلال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦.

عادت أسعار الذهب الى الارتفاع عام ١٩٧٧، ورافق هذا الارتفاع تقلبات اسعار صرف الدولار. ونظرا لتفاقم وضع الدولار، قررت الادارة الأميركية في نيسان ١٩٧٨ بيع ١,٧ مليون اونصة خلال الاشهر الستة التالية على اساس ٣٠٠ ألف اونصة في كل شهر، الا انه تم رفع كمية المبيعات الشهرية في تشرين الثاني الى ٧٥٠ ألف اونصة، ثم تضاعفت هذه الكمية حتى وصلت الى ١,٥ مليون اونصة ضمن برنامج الادارة الأميركية لدعم الدولار. لكن هذا الارتفاع المتماادي انخفض الى ٧٥٠ ألف اونصة بعد ان استعاد الدولار قوته الذاتية، وقد قابل ذلك ارتفاع في اسعار الذهب حيث تعدى سعر الأونصة حاجز الـ ٣٠٠ دولار ثم حاجز الـ ٤٠٠ دولار.

٢ - قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة الى التغطية الذهبية

تخلى قانون النقد والتسليف الصادر في العام ١٩٦٣ عن المعادلة السابقة لليرة اللبنانية بالذهب (٤٠٥,٥١٢ ميلغرام من الذهب الخالص لكل ليرة حسب قانون النقد اللبناني للعام ١٩٤٩) ونص على تحديد قيمة الليرة بالذهب بموجب قانون لاحق، الامر الذي سبب اختلاف قيمة الليرة اللبنانية في السوق الحرة بالنسبة للدولار، وبالتالي الى القيمة المساوية له ذهباً عن القيمة الاسمية لدى صندوق النقد الدولي.

لقد ادى لذلك الى وجود سوقي صرف لليرة:

- الاول سعر السوق الحرة الذي يستعمل في جميع العمليات الخاصة.
- الثاني السعر الرسمي او السعر القانوني الانتقالي بموجب المادة ٢٢٩ من قانون النقد والتسليف التي حددت السعر الانتقالي على أساس انه سعر الصرف الحقيقي المقرر لليرة اللبنانية قياساً على الدولار محدداً بوزنه من الذهب.

بعد التراجع الذي لحق بالدولار عام ١٩٧١ وتخفيضه، اعيد بحث السعر الانتقالي القانوني من جديد، وذلك بالنظر الى ان المادة ٢٢٩ من القانون المشار إليه كانت تحدد السعر الانتقالي لليرة بالنسبة الى الدولار - المساوي ٠,٨٨٨٦٧١ غرام من الذهب الخالص -، لذلك كان تخفيض سعر الدولار بنسبة ٧,٨٪ حافزاً لاعادة تحديد السعر القانوني لليرة اللبنانية. لهذا، وضع مجلس الوزراء، في أيار ١٩٧٢، مشروع قانون يخول الحكومة خلال ستة اشهر من تاريخ إقراره ونشره، تحديد سعر انتقالي جديد لليرة بعد استشارة مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي، الا ان التصويت على مشروع القانون لم يتم في حينه، واستمر الوضع على ما هو عليه الى ان اصدرت وزارة المالية قراراً بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨ (رقمه ٨٨٣) قضى باعتماد السعر الوسطي الشهري سعراً للقطع على اساس متوسط الأسعار الفعلية في سوق بيروت.

لقد تم تصديق الإجراءات المتخذة بشأن اعتماد سعر الذهب الجديد بالنسبة للدولار الأميركي، واعتماد المعدلات الواقعية للعملة الأجنبية بالنسبة لليرة اللبنانية، في المرسوم رقم ٦١٠٤ تاريخ ١٩٧٣/١٠/٥، وكذلك اعطيت الحكومة صلاحية تحديد سعر انتقالي قانوني جديد لليرة اللبنانية في المرسوم رقم ٦١٠٥ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٥.

ماذا حصل بعد كل ذلك؟

- أ - بقي نظام القطع المنبع في لبنان النظام العائم الذي يترك فيه للسوق تحديد القيمة الخارجية لليرة اللبنانية.

ارتفعت قيمة التغطية الذهبية لليرة اذ بلغ وزن الذهب في التغطية ٩,٢ ملايين أونصة كانت مسعرة بـ ٣٨ دولار حتى العام ١٩٧٢. وفي العام ١٩٧٣ تم اعتماد سعر الذهب الجديد بالنسبة للدولار الأميركي وهو ٤٢,٢ دولار للأونصة، فبلغت قيمة التغطية الذهبية بالدولارات ٣٨٩,٣ مليون دولار، وما زالت قيمة التغطية الذهبية تقوم على هذا السعر في وقت ارتفع سعر الأونصة الى ما يقارب العشرة اضعاف.

ب - إذا حاولنا نظريا تقويم مخزون الذهب بسعر متحفظ للذهب (٦٠٠ دولار للأونصة) لوجدنا ان نسبة التغطية الذهبية لليرة اللبنانية تصبح ٥٠٠ بالمئة.

٣ - تطور سعر صرف الليرة

أ - من العام ١٩٧١ حتى آخر العام ١٩٧٤

تأثرت الليرة اللبنانية بأزمة النقد الدولية وبوفرة دخول الرساميل، فانخفضت قوتها الشرائية داخليا بينما ارتفعت قيمتها الخارجية حيث ادى زيادة حجم الانفاق النقدي بنسبة اكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات الى التأثير على مستوى الاسعار، هذا بالإضافة الى ارتفاع اسعار السلع والمواد المستوردة من الخارج وتعرضها في الداخل لعملية التضخم نتيجة الاحتكار وتعدد الوسطاء، لكن سعر الليرة ارتفع بالنسبة لقيمة العملات ١٦,٦٪ على الدولار عام ١٩٧٣ و ١٢,١٪ عام ١٩٧٤. كذلك ارتفع سعر الليرة بالنسبة للاسترليني ١٢,١٦٪ و ١٧,٥٪ على التوالي في العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وتعود اسباب هذا الارتفاع الى زيادة المعروض من العملات الاجنبية في سوق بيروت والى قلب الليرة والتخلي عن العملات الاجنبية في ذلك الحين. ولم يكن في وسع مصرف لبنان مواجهة هذه الهجمة الا في أواخر العام ١٩٧٤ عندما قيد التسليفات وحاول رفع قيمة الدولار في سوق بيروت.

ب - من العام ١٩٧٥ الى العام ١٩٧٩

كانت هذه الفترة تعيش أحداث الحرب فتغير سلوك الليرة وفقدت قيمتها الداخلية والخارجية معا..

ففي الداخل، انخفضت قيمتها نتيجة الشلل الذي اصاب الاقتصاد اللبناني بقطاعاته المختلفة، وبخاصة الصناعة والسياحة، بالإضافة الى انقسام وانفلات الأسواق الداخلية وعدم انتظام الاستيراد من الخارج نتيجة الأحداث الأمنية، وبنوع خاص مرفأ بيروت، والخوف من تخزين كميات كبيرة من السلع، الامر الذي جعل السوق المحلي غير مشبع بالمواد والسلع كما كان الحال في السابق. هذا بالإضافة الى غياب المنافسة وظهور اشكال جديدة من الاحتكار والتحكم بالأسواق.

وعلى الصعيد الخارجي، عرفت الليرة تراجعاً محسوساً بالنسبة الى الدولار وغيره من العملات الاجنبية نتيجة تراجع الصادرات وزيادة التحويلات الى الخارج، خاصة خلال حرب الستين، وقد بلغ المعدل الوسطي لتراجع صرف الليرة اللبنانية عام ١٩٧٧ كما يلي:

٣٤,٥٪ للدولار، ٣٨,٧٪ للمارك الألماني، ٤٠,٦٪ للفرنك السويسري، ٥٠٪ للين الياباني

وحصل خلال النصف الاول من العام ١٩٧٨ بعض التحسن في وضع الليرة اللبنانية، الا ان عودة الانتكاسة الأمنية اثر من جديد على وضع الليرة، ثم جاء العام ١٩٧٩ مع ارتفاع اسعار الفوائد على العملات الأجنبية وارتفاع الذهب، ليضعف من جديد وضع الليرة ويغري حاملها بالتحول الى العملات الأجنبية الأكثر ربحاً.

د - الليرة اللبنانية في العام ١٩٨٠

١ - اسعار صرف الليرة

تجاه الوضع الصعب بالنسبة الى الليرة اللبنانية، لعب مصرف لبنان دوراً فعالاً وكثيفاً فتدخل في سوق القطع بتاريخ كانون الاول ١٩٧٩ والنصف الاول من كانون الثاني ١٩٨٠ وكان لتدخله هذا أثراً ملموساً في تحسين سعر الصرف من ٣,٥٠ ليرات للدولار الى نحو من ٣,٢٧ ليرات.

ثم برزت ضغوط جديدة على سعر صرف الليرة نتيجة للتدابير التي اتخذتها الادارة الأميركية في شباط ١٩٨٠، الا ان اثر هذه الضغوط جاء محدوداً نسبياً بعد ان نجح المصرف المركزي في امتصاص السيولة الفائضة بالليرة اللبنانية، مما عزز الطلب على العملة المحلية، وخفف من امكان تحويلها الى عملات اجنبية وبخاصة الدولار طمعاً بالفائدة المرتفعة آنذاك.

تحسن، نتيجة لذلك، سعر الصرف في الربع الاول من العام ١٩٨٠ وقد بلغ المعدل الوسطي لهذا التحسن ٢,٣ بالمئة بالنسبة الى المعدل الوسطي للرقم القياسي لاسعار صرف سلة العملات في كانون الاول من العام ١٩٧٩. وسجلت معظم العملات الرئيسية، مع انخفاض الفوائد على الدولار منذ اوائل نيسان ١٩٨٠، تحسناً ملحوظاً تجاه الدولار، فيما استقر سعر صرف الليرة بالنسبة الى الدولار على مستوى راوح بين ٣٤٠ و ٣٤٢ قرشاً حتى نهاية تموز من هذا العام. وهكذا تراجع سعر الصرف الحقيقي بمعدل ٢,٣ في المئة في الاشهر ما بين نيسان وتموز، بالمقارنة مع المعدل الوسطي للرقم القياسي لاسعار صرف سلة العملات في الربع الاول على رغم الفائض الكبير في ميزان المدفوعات.

وقد يعزى هذا التراجع المحدود نسبياً في سعر صرف الليرة الى:

١ - استمرار ارتفاع الودائع للمقيمين بالعملات الاجنبية.

٢ - تدخل مصرف لبنان شريا في سوق القطع لتأمين حاجات الدولة ولتعزير احتياطة الاجنبي .

٢ - معدلات الفوائد على الليرة

ان احد الاهداف الاساسية لسياسة مصرف لبنان، كان ولا يزال رفع معدل الفائدة على الليرة اللبنانية، لتضييق الهوامش بين هذه الفائدة وتلك المدفوعة على الدولار والعملات الاخرى للحد من التحويل الى الخارج او للاحتفاظ بودائع من العملات الاجنبية، وبالتالي لتعزيز سعر صرف الليرة. وقد نجح مصرف لبنان في بلوغ هذا الهدف ولا سيما في نهاية العام ١٩٧٩ وأوائل العام ١٩٨٠، عندما ارتفعت معدلات اسعار الفائدة على الحسابات الدائنة الى مستويات قياسية راوحت في حدها الاقصى بين ١٠ و ١١ في المئة على الودائع المجمدة، و ١٢ و ١٣ في المئة على الحسابات المدينة (ما عدا العملات). كذلك سجلت معدلات الفوائد على المبادلات بين المصرف زيادات كبيرة وصلت في منتصف شباط ١٩٨٠ الى ١٢ بالمئة على الودائع تحت الطلب، و ١٤ بالمئة على الودائع لمدة ٣ اشهر.

اخذت معدلات الفوائد على الليرة اللبنانية تتدنى مع التحسن الكبير في وضع سيولة المصارف خصوصا في الربع الثاني من العام ١٩٨٠.

ففي حين راوحت ودائع الجمهور المجمدة بين ٨ و ٩ في المئة، هبطت الفائدة على الودائع بين المصارف الى ٤ و ٤,٥ في المئة غب الطلب و ٦,٥ و ٧ في المئة لمدة ٣ اشهر.

ويبدو ان معدلات الفائدة على الحسابات المدينة لم تتدن بالنسبة نفسها التي تدنت بها معدلات الفائدة على الحسابات الدائنة، ويمكن تفسير هذا الامر الى حد ما بطبيعة العمل المصرفي في لبنان وبعدم رغبة معظم المصارف في التوسع في التسليف.

الى ذلك ساهم إصدار الدولة سندات خزينة بفوائد معقولة وبكميات تفوق حاجاتها أحيانا، في إيجاد فرص لتوظيف قسم من السيولة الفائضة لدى المصارف. وحد تاليا من تدني معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية. ففي الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية بلغت قيمة السندات القصيرة الاجل ٨٢٧ مليون ليرة.

وتجاوبا مع تدني الفائدة خفضت الدولة بالاتفاق مع مصرف لبنان معدل الفائدة على إصداراتها تدريجا الى ٨ بالمئة على الإصدار الذي اسفر عن رقم قياسي بلغ ٣٣٧,٨ مليون ليرة، والى ٧ بالمئة على الإصدار في ٢٠/٨/١٩٨٠، والى ٦,٥ بالمئة على الإصدار بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٠.

ويذكر انه مع هذا التدني خفض مصرف لبنان بدوره معدل الحسم من ١٠ الى ٩ في المئة سنوياً.

هذا ويبين الجدول رقم ٦٠ المتوسطات الشهرية لبعض العملات الأجنبية بالنسبة الى الليرة اللبنانية من شهر كانون الثاني ١٩٨٠ الى شهر أيلول من السنة ذاتها عملا بقرار وزارة المالية رقم ٨٨٣ تاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨ وتعديلاته .

جدول رقم - ٦٠ -

المتوسطات الشهرية لبعض العملات الأجنبية بالنسبة الى الليرة اللبنانية
من شهر كانون الثاني ١٩٨٠ الى شهر أيلول ١٩٨٠

الشهر	الدولار الأميركي قروش لبنانية	الريال السعودي قروش لبنانية	الجنيه الأسترليني قروش لبنانية	الفرنك السويسري قروش لبنانية	الفرنك الفرنسي قروش لبنانية	درهم الامارات العربية قروش لبنانية
كانون الثاني	٢٤٢	١٠٣	٨٠٩	٢١٢	٨٤	٩١
شباط	٣٢٧	١٠٣	٨٠٨	٢٠٦	٨١	٨٧
آذار	٣٢٩	١٠٣	٧٩٦	٢٠٣	٨١	٨٨
نيسان	٣٣٧	١٠٣	٧٨٢	١٩٥	٧٩	٩٠
أيار	٣٤٣	١٠٣	٧٥٩	١٩٥	٨٠	٩٢
حزيران	٣٤٢	١٠٠	٧٥١	٢٠٥	٨١	٩٢
تموز	٣٤١	٩٨	٧٥٤	٢٠٨	٨٣	٩٢
آب	٣٤١	٩٧	٧٣٧	٢١٢	٨٤	٩٢
أيلول	٣٤٢	٨٨	٧٤٨	٢٠٩	٨٣	٩٣

سابعا - البورصة

يستفاد من احصاءات بورصة بيروت للنصف الاول من سنة ١٩٨٠ ان حصيلة حركة البورصة في هذه الفترة بلغت ١١١٧٧ سهما قيمتها مليون و٣٤٥,٧٥ ألف ليرة لبنانية أي بتراجع نسبته ٦٨,٦٠ في المئة عما كانت في النصف الاول من ١٩٧٩ . وبلغت نسبة التراجع في قيمة المبادلات ٧٢,١٦ في المئة .

ويمثل عدد الاسهم المتبادلة في النصف الاول من ١٩٨٠ نسبة ٧,٧٧ في المئة فقط من عدد الاسهم التي تبودلت في النصف الثاني من العام الماضي، فيما تمثل قيمة هذه المبادلات نسبة ٦,٥٨ في المئة فقط.

وتراجع عدد الاسهم في شباط بنسبة ٧٤,٣ في المئة عن كانون الثاني، وفي آذار ٢٦,٢ في المئة عن شباط، وفي نيسان ٣٧,٤ في المئة عن آذار، فيما سجلت في أيار زيادة ٩,٥ في المئة عن نيسان وفي حزيران زيادة ٢٦٨,٢ في المئة عن أيار الا انه ما يزال في تراجع عن كانون الثاني بنسبة ٥٣,٢ في المئة.

كذلك تراجعت قيمة المبادلات في شباط ٨٢,٥ في المئة عن كانون الثاني، وسجلت زيادة في آذار ٥,١ في المئة وتراجعا في نيسان ١٥,٦ في المئة وتراجعا في أيار ١٩,٧ في المئة وزيادة ١٤,٦ في المئة في حزيران لكنها بقيت في تراجع نسبة ٧٢ في المئة عن كانون الثاني.

وبلغ متوسط قيمة السهم في السنة الجارية ١١١,٤٥ ليرة لبنانية في مقابل ١٢٥,٧٣ ليرة لبنانية في النصف الاول من ١٩٧٩ و ١٣١,٤٢ ليرة في النصف الثاني من ١٩٧٩.

وعملت البورصة في النصف الاول من ١٩٧٩ ٢٥ يوما وفي النصف الاول من هذه السنة ٥٥ يوما أي بمعدل ١٤٢٣,٨ سهما يوميا في ١٩٧٩ و ٢٠٣,٢ اسهم يوميا في ١٩٨٠. وفي النصف الثاني من ١٩٧٩ عملت ١٣٧ يوما بمعدل ١٠٤٩,٨ سهما يوميا.

ثامنا - السياسة المالية والإنمائية

كنا في السابق، وفي الظروف الطبيعية، نعرض على مجلسكم، في سياق الأسباب الموجبة لمشروع الموازنة العامة، السياسة المالية المشتملة على نهج الدولة لاحتواء التضخم المالي، وعلى تطلعاتها صوب الخزينة ومشاكل تغذيتها عن طريق استحداث قوانين ضريبية عادلة، وعلى حقن الاقتصاد وبنية المجتمع بما ينشط قدرة البلاد الإنتاجية عبر موازنة مدروسة وملائمة.

أما اليوم، والاقتصاد تتحكم به ظروف استثنائية نتجت عن حرب قاسية، كان لا بد للحكومة من ان تضع في رأس اهتماماتها كيفية مواجهة آثار هذه الحرب ومضاعفاتها، لذلك، توسلنا عبور طريق الانماء والاعمار، بالإضافة الى مناهجنا العادية التي نعتمدها في حقول المال والنقد والموازنة، لنتمكن من احتواء نتائج الاحداث التي هي بنظرنا اقصى وادهى من أسباب هذه الأحداث، مع الاعتقاد الذي يشبه اليقين بأن مسألة الاعمار والانماء لن يكتب لها النجاح إلا عن طريق الوفاق الوطني الذي نحاول تركيز دعائمه ليعبره الاستقرار الأمني المنشود الذي بدونه يبقى البحث بكل الأمور الاقتصادية عقيما.

لكل ما تقدم، رأينا تركيز بحثنا الراهن على:
أولاً - السياسة المالية، ونبناول عبرها السياسة النقدية والضريبية وسياسة الموازنة.
ثانياً - السياسة الإنمائية والوفاق الوطني.

أولاً: السياسة المالية

أ - سياسة الدولة النقدية:

بحثنا في غير موضع، مسألة التضخم في لبنان، وبيننا مراحل هذه الظاهرة وتأثيرها على البنية الاقتصادية.

ونود الإشارة حالاً، الى ان التضخم لا ينحصر فقط بلبنان، بل يتحكم باقتصاديات جميع البلدان، وتشكو من نتائجه مختلف الانظمة السياسية، ولا تزال معدلاته في لبنان أقل منها في غيره من البلدان المجاورة.

ثم ان الظروف المحلية والخارجية تعاكس نشاط الاقتصاد اللبناني من كل الاتجاهات، علماً بأن العوامل الخارجية تلعب دوراً رئيسياً في زيادة التضخم المحلي عندما يصاب به الاقتصاد العالمي، إذ ينعكس هذا التضخم على الواردات اللبنانية تشهد هذه الأخيرة ارتفاعاً في أسعارها.
القول بإزالة التضخم يبدو مستحيلاً، اما الحد منه في الوقت الراهن، فإنه يدخل في باب الإمكانات.

لذلك انطلقت سياستنا من مبدأ مسلم به وممكن تطبيقه، ألا وهو تخفيف الخلل الحاصل بين الدفع النقدي والدفع الفعلي في الاقتصاد الوطني، باعتبار ان هذا الإجراء هو الوسيلة الوحيدة للحد من الظاهرة التضخمية. فكل دفع اضافي في النقود (عجز الموازنة، تحويلات من الخارج، زيادة الأجور، تمركز التسليفات في المضاربات العقارية...) لا توازيه زيادة في الإنتاج والإنتاجية، سيؤدي حتماً الى ارتفاع الأسعار.

ما هي الوسائل المتوفرة التي اعتمدناها لإعادة التوازن بين العاملين المذكورين؟

أولاً - زيادة الإنتاج:

لقد سعينا الى تنشيط عجلة الإنتاج بتوفير مناخ الحرية الاقتصادية للمستثمرين ويجعله مستمراً، وبإقناع هذه الفعليات ان قواعد العمل تكفل لهم حرية التحرك بقدر ما تكفل حقوق العمال.
ووضعنا في الاولويات مسألة توطيد الأمن باعتباره المشكلة الأساسية في دوران عجلة الاقتصاد.

وكذلك اعدنا بالقدر المتيسر، تأهيل المرافق المساندة للإنتاج من خدمات إدارية ومواصلات واتصالات، وأمنا وجود الطاقة، وسعينا الى توفير التمويل اللازم بشروط ممكنة.

ثانيا - التدابير النقدية :

أدى اصدار سندات الخزينة والاستقراض الداخلي الى امتصاص الكتلة النقدية والسيطرة على حجمها، الأمر الذي اثر على الفائدة وحجم التسليف. فلقد نتج عن اجراءات مصرف لبنان الهادفة الى المحافظة على سلامة النقد وتجميد المضاربات العقارية وتشجيع المدخرات الوطنية، ارتفاع كبير في معدلات الفائدة. ومن المعروف ان معظم القطاعات الإنتاجية في لبنان كثيرة التأثر بشروط التسليف وبخاصة قطاع البناء وصناعات المواد الاستهلاكية، لذلك عمدت السلطات النقدية على تطعيم اجراءاتها الأخيرة بمراقبة انتقائية لعمليات التسليف من خلال التشدد في التسليف المعد للاستهلاك والتساهل في شروط التسليف المعد للإنتاج، الامر الذي ادى الى بلوغ مثل هذا التسليف، في نهاية حزيران ١٩٨٠، المليار و٣٣٤ مليون ليرة توزعت للزراعة (٢٤ مليونا) وللصناعة (١٨٦ مليونا) وللتجارة المختلفة (٢٠٢ مليون) ولمجالات مختلفة (٢١٤ مليونا).

هذا، وتقتضي الاشارة، الى ان مساهمة المصارف استمرت، خلال العام ١٩٨٠ وبكثافة، في الاكتتاب بسندات الخزينة القصيرة الاجل. وقد بلغت قيمة الاكتتاب نحو ملياري ليرة. وقد نتخذ تدابير تؤدي الى تنويع الاصدارات من حيث المدة، واشراك جمهور المدخرين في الاكتتاب بسندات يمكن تسيلها في أي وقت.

ثالثا - التدابير المالية :

من اجل تخفيف عجز الموازنة، سعت الدولة الى تحسين جباية الضرائب بتقسيطها ومنح اعفاءات من غرامات التأخير إذا دفعت التكاليف في مهلة معينة، وذلك لاستخدام المردود الضريبي مصدرا لواردات الخزينة من جهة، ولتشجيع المكلفين على تسوية أوضاعهم مع هذه الخزينة من جهة اخرى.

وهناك مشاريع قوانين ضريبية قيد الدرس، من شأنها إذا اقرت، ان تساهم في التقليل من اندفاع عجز الموازنة وان ترفع واردات الخزينة.

السياسة الضريبية

ألحقت الأحداث في لبنان خفضا هاما في المردود الضريبي اضافة الى الأضرار التي ألحقتها بكافة المرافق العامة والخاصة. وقد اصبح من الحقائق الأساسية ان الموارد العامة لن تكون بكافية في السنوات الخمس القادمة لمواجهة المتطلبات الملحة، ان لتغطية العجز المرتقب في الموازنة العادية، ام لإعادة بناء المرافق العامة المتضررة وتمويل مشاريع التنمية.

اعتمدت الدولة في السنوات الثلاث الأخيرة على القروض والتسهيلات المالية للاستمرار في تنفيذ موجباتها، واصبح حجم الدين العام كبيراً، ولم تتحقق الآمال في الحصول على المساعدات الخارجية، ولا يتوقع ان تكون هذه المساعدات في حال تقديمها بالحجم الذي يسمح بتعويم الوضع المالي على المدى القصير او المتوسط، كما لا تخفى الآثار التضخمية التي ستترتب عنها.

تجاه كل ذلك كان على الدولة ان تنظر دون ابطاء في امر تحسين الوضع الضريبي.

ان اعادة النظر بالوضع الضريبي الحالي هو من الامور الملحة التي لا تحتل التأجيل. وقد كانت السنوات الثلاث السابقة حافلة بالتشريعات التي احدثت تطوراً هاماً في بنية النظام الضريبي وخاصة فيما يتعلق بإعادة النظر بمعدلات معظم الضرائب والرسوم، وادخال تعديلات رئيسية على نظام ضريبة الدخل بغية جعله فاعلاً مؤثراً في البنية الاقتصادية والمالية.

ان تطوير النظام الضريبي هو عمل متواصل يتطلب مراجعة مستمرة للتشريعات بغية جعلها متوافقة مع الأوضاع الاقتصادية والمالية. ان اعادة نظر جذرية بالنظام الضريبي الحالي أمر تكتنفه صعوبات في الوضع الحاضر بالرغم من وجود دراسات جاهزة لدى وزارة المالية. وبكل حال، ان الظرف الحاضر لا يساعد الا على الاصلاحات المرحلية، إذ ان التقدم خطوة خطوة على قاعدة ثابتة اسهل تطبيقاً وضمن نتيجة.

ان الوضع السائد في البلاد حالياً لا يحول دون اجراء تحسينات فنية على النظام الضريبي من اجل تحديثه واعادة النظر ببعض منطلقاته، بغية ايجاد حوافز تعيد للبنان بعض ما فقده على صعيد دوره كمركز للاعمال في منطقة الشرق الأوسط. ومن المشاريع التي اعدتها الحكومة على هذا الصعيد، ايجاد التشريعات الضريبية المناسبة لقيام سوق مالية في لبنان، وكذلك وضع تشريع ضريبي خاص بشركات «الهولدنج» يساعد على قيام هذه الشركات.

ج - سياسة الموازنة

سعت الحكومة، بما تملك من طاقات في الوقت الحاضر، الى حصر النزف الذي سببته الحرب في لبنان، وإذا امكن، الى وقف هذا النزف واعادة الحياة الى البلاد. وقد تأكد للجميع، ان ذلك لن يتم، بادئ ذي بدء، الا عن طريق تقوية مؤسسة الجيش وتحسينها واقتلاع الأسباب التي انهكتها فأضعفتها، هذه المؤسسة التي اعتبرها اللبنانيون جميعاً، الملاذ الاقوى والاضمن لهم، والتي بدونها، لم يعد يؤمل بأن ليلهم الطويل المضني شارف على الانتهاء. فكان لا بد للحكومة، تجاوباً مع تلك التطلعات من ان تلحظ في الموازنة مبالغ اولية وكبيرة لترجمة ذلك الامل، ولتعيد للمؤسسة العسكرية وجودها عدة وعديداً، ولترسخ المعادلة القائلة بأن الأمن قبل

الرغيف، وبأن لا بديل للجيش وقوى الأمن الداخلي لصون الحريات والمحافظة على الكرامات، وبالتالي على ترسيخ الوجود والبقاء.

ولم يفت الحكومة ان تتطلع أيضا الى ناحية هامة اخرى من حياة البلاد، الا وهي الناحية الانمائية والعمرانية التي تكلمنا عنها تفصيلا في غير مكان، لذلك اعدت المشاريع اللازمة لتشمل كافة الحقول، فوضعت الخطوط العريضة لهذه المشاريع ووفرت لها الاعتمادات اللازمة للدرس والتصميم، مكتفية بهذا القدر، بل بهذه المرحلة من السياسة العمرانية والانمائية، لعلها ان مجابهة آثار الاحداث تتطلب المرونة والحكمة في بادئ الأمر، دون الاندفاع والتهور، وان الانكفاء والانتظار الى ان تزول وطأة الأحداث موقف غير حكيم.

ومن جهة اخرى،

ومن الرجوع الى الجداول المتعلقة باعتمادات الجزء الثاني بقسيمه «أ» و«ب» من مشروع الموازنة الراهن، يتبين ان الحكومة، إصراراً منها على تحريك عجلة الاقتصاد، لحظت الاعتمادات الكافية لتنفيذ المشاريع الضرورية الملحة، واستمرت في انتهاج سياسة مالية من شأنها اعانة القطاعات الاقتصادية المتضررة من جراء الأحداث ومدها بالقروض اللازمة لاعادة تكوين قدراتها الإنتاجية، وتوسيع الانفاق العام في حقول الصحة العامة والخدمات الاجتماعية والتعليم والتعاونيات والاعمار، مع الالتزام بمبدأ الحد من النفقات الادارية العادية، وتأمين السيولة لجميع المؤسسات العامة والمصالح المستقلة.

ثانيا - سياسة الدولة الوفاقية والانماء الوطني

الحقيقة التي ترسخت جذورها والتي اصبحت من المسلمات هي ان العلاقة بين الوفاق والانماء وطيدة ووثيقة جدا، فهما وجهان متلازمان لقطعة نقد واحدة.

الوفاق يستهدف فيما يستهدف، اعادة الحياة في البلاد الى مسيرتها الطبيعية، وبسط جو من الاستقرار ليشمل الميادين السياسية والأمنية والاجتماعية. فالاستقرار بمعناه المذكور يشكل شرطا اساسيا من شروط عملية النمو.

فالانماء في ابسط معانيه ترادف مع البناء. لذلك كان لا بد للحكومة ان تتساءل كيف يتم نجاح عملية البناء إذا كانت اسباب الازمة المضنية لا تزال قائمة؟ فالمشكلة لا تقتصر على اساس الازمة، وانما تنسحب أيضا لكي تشمل ذيو الازمة ومضاعفاتها. وبنظرنا ان نتائج هذه الازمة تتساوى اسبابها ان لم تكن اخطر منها لا سيما ان من بين تلك النتائج ما هو متمثل بالمعضلات الاجتماعية والاقتصادية، كمشكلة المهجرين والغلاء وأزمة السكن والبطالة والتفسخ الاجتماعي. ولما كان

الوفاق عملا يرتكز أساسا الى رؤية لمعالجة المشكلة التي تستبد بالوضع العام في البلاد، ويستهدف في آن واحد اقتلاع جذور الازمة وإزالة آثارها وانعكاساتها، فإن من شأن الوفاق الوطني عندما يتحقق، ان يعيد البلاد الى جو الاستقرار الذي بدونه لا يتحقق نمو ولا يثمر جهد انمائي.

والآن ما هي مقومات الإنماء؟

أولا - تتطلب عملية الإنماء توظيف الطاقات البشرية المتيسرة ومشاركتها الفعالة، الا ان ما يدعو الى الاسف والأسى معا، ان حالة اضطراب الأمن التي سادت الوضع في لبنان منذ ان تفجرت الأحداث عام ١٩٧٥، قذفت بتلك القطاعات الى خارج البلاد طلبا للأمن والطمأنينة، واستفحلت هجرة الادمغة الى العالم الصناعي ولم تساعد حالة اللااستقرار التي عرفتھا البلاد في فترة قصيرة بعد حرب الستين على اعادة تلك الطاقات الى وطنها.

ثانيا - يستلزم الإنماء توظيف الرساميل الضخمة التي لا يمكن ان تتوافر إلا في مناخ مؤات، يمكن الدولة من تغذية مصادر التمويل الداخلي واستدراة مصادر التمويل الخارجي ولا بد من توكيد الاستقرار بكل أبعاده لإجراء حركة تثمار مالي واسعة.

لا شك ان تغذية مصادر التمويل الداخلي تتم مع عودة الاقتصاد الى نشاطه الطبيعي وتنشيط السوق المالية بمختلف قطاعاتها وبتعزيز قدرة الدولة على ضبط تحصيل الموارد العامة. وكذلك فإن عملية تجميع الرساميل الداخلية تتلازم بطبيعة الحال مع حركة الادخار الوطني التي بدورها تتوقف على مستوى النشاط الاقتصادي، ثم على مستوى الدخل الوطني. وكل ذلك مرتبط الى حد بعيد بمدى الاستقرار.

أما استدراة مصادر التمويل الخارجية بشكل فعال، فإنه يفترض اطمئنان تلك المصادر الى سلامة مصير الأموال التي توظف في اعمار وانماء البلاد. لذلك فإن الاستقرار يفرض نفسه كأول شرط من شروط تأمين الاطمئنان المطلوب، عما بأن انسياب الرساميل الاجنبية الى لبنان يتأثر مباشرة بحركة الرساميل الداخلية باعتباره عنصرا متمما للتمويل الداخلي، لذلك فإن الاستقرار يؤثر على حركة جميع هذه الرساميل.

ثالثا - ويتطلب الانماء تأمين التكامل والتفاعل بين نشاط القطاع العام ونشاط القطاع الخاص. فبقدر ما يتأثر نشاط هذا القطاع الأخير بالجو السياسي والأمني في البلاد، فإنه لا بد ان يؤثر على مرامي وإمكانات أي نشاط اعماري وإنمائي تقوم به الدولة ومؤسساتها.

فالاسباب المذكورة، وربما لاسباب أخرى، يعتبر من المسلمات التي لا تحتمل الجدل، الارتباط بين الوفاق الوطني الذي يستهدف تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وبين الاعمار والانماء.

والى جانب اعتقادنا الراسخ بأن الاستقرار شرط لازم لاطلاق عملية الانماء، فإنه ينبغي علينا ان لا نهمل كون المباشرة بهذه العملية تسهم في خلق جو من الاستقرار او التعجيل في تحقيقه وذلك عملا بالقول ان الوفاق والانماء وجهان متلازمان لقطعة نقد واحدة، وان الانماء هو بلا ريب عامل يساعد على تحقيق الاستقرار. من هنا كان حرص الدولة على الأخذ ببعض مشاريع الانماء والاعمار ولئن كان ذلك في ظل مناخات سيئة وظروف مضطربة. ومن بين هذه المشاريع إنشاء صندوق في وزارة الإسكان والتعاونيات للمساعدة على تزويد ترميم المساكن المتضررة او اعادة بناء المساكن المهتمة، وإنشاء مصرف للإسكان واعادة تأهيل مرفأ بيروت والمطار الدولي، واصلاح بعض المستشفيات، وتنفيذ بعض المشاريع الكهربائية وبعض مشاريع المواصلات، وامداد الصناعات ببعض ما تحتاجه من تمويل لإصلاح ما خربته الأحداث وغير ذلك كثير.

وعندما نشير الى الإنماء، نربطه دائما بالاعمار ولئن كان الخط الذي غير النشاط الاعماري عن النشاط الانمائي دقيقا واحيانا باهتا.

وبالإضافة الى ما ذكرنا حول التلازم بين ما يستهدف الوفاق تحقيقه من استقرار وبين النشاط الانمائي، لا بد لنا من التذكير بنقطتين تتصلان مباشرة بحقل الانماء اللتين اعلنت عنهما الحكومة في ٥ آذار ١٩٨٠ في اطار مبادئ الوفاق التي تبنتها.

فالنقطة الاولى هي التمسك بالنظام الاقتصادي الحر مع التأكيد على دور الدولة في التنظيم والمراقبة وعلى ضرورة اعتاد التخطيط الانمائي الشامل لأعمار لبنان وتطوير قدراته الإنتاجية وتمتين بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

والنقطة الثانية هي التأكيد على ضرورة الأخذ بمقومات الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك الحرص على معالجة القضايا الاجتماعية الناتجة عن الأحداث والالتزام بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على خلق الأجواء المؤاتية لمعالجة موضوع الطائفية في المستقبل.

ان التمسك والمحافظة على جوهر النظام الاقتصادي الحر يعني أيضا الافادة من التجارب الماضية في ادخال التعديلات اللازمة عليه من اجل تنزيهه من الشوائب والثغرات التي شوهت أداءه في الماضي، وتعزيز تجاوبه مع متطلبات العصر المتجددة. أما جوهر النظام فهو بنظرنا متلازم مع ثلاثة ملامح اساسية متكاملة هي التركيز على نشاط القطاع الخاص في بنية الاقتصاد الوطني من دون تقليص دور القطاع العام او رفع يده عن أي شأن اقتصادي، وعلى احترام مبدأ الملكية الخاصة، وعلى المحافظة على روح المبادرة الفردية.

ان تصوير دور القطاع العام في اقتصاد حر على انه احجام عن التدخل المباشر في النشاط

الاقتصادي هو تصوير ناقص، فثمة دور ايجابي للقطاع العام ذو شقين يقتضي ان تقوم به الدولة: الاول تنظيمي والثاني تثيري.

فعلى الصعيد التنظيمي يتمثل دور الدولة بوضع الإطار التشريعي والتنظيمي العام لنشاط القطاع الخاص وما يعود للعاملين فيه من حقوق وما يترتب عليهم من واجبات وما تقدمه الدولة من حمايات وحواجز.

أما على الصعيد التثيري فإنه يتعين على الدولة ان تقوم بتطوير البنية التحتية والمرافق الاساسية كمشاريع الكهرباء والماء والطرق والمواصلات والموانئ، ويتعين على الدولة أحيانا ان تسهم في مشاريع ذات طابع استثماري في الحالات التي تقتضي تدخلا مباشرا من الدولة من اجل اقامة مشروع يتبين منه ان القطاع الخاص على غير استعداد للقيام به منفردا او تلقائيا. من هنا كانت مبادرة الدولة مثلا الى إنشاء المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي ومصرف الإسكان والمشاركة الفعالة فيهما، وكذلك بالنسبة الى مصرف الانماء الزراعي وهيئة لادارة المجمعات الصناعية وشركة لنقل المحروقات عبر الأنابيب من مصفاة طرابلس ومصفاة الزهراني التي وضعت النصوص الخاصة بإنشائها وصدرت في حينها، الا ان تطورات الوضع العام حالت حتى اليوم دون إخراجها الى حيز الوجود عمليا.

ويتطلب تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني ان على الصعيد التنظيمي او على الصعيد التثيري وضع تخطيط انمائي شامل يركز على النظرة الى الوطن على انه وحدة إنمائية متكاملة.

ان الاعتبارات المذكورة جميعها هي التي أولت احد مبادئ الوفاق الذي دعا الى التمسك بالنظام الاقتصادي الحر ودور الدولة في التنظيم والمراقبة.

لقد ركزت مبادئ الوفاق بشكل خاص على الاستقرار الاجتماعي، والتركيز على الشأن الاجتماعي في الإنماء هو التركيز على الإنسان اللبناني في أي برنامج إنمائي، الذي يجب ان يكون محور البناء والإنماء والوفاق.

والحقيقة التي لا يمكن التكرار لها هو ان لا حل لازمة اللبنانية من غير معالجة وجهها الخارجي، ولا اعمار او إنماء من غير العون الخارجي الواسع.

الوجه الخارجي لازمة اللبنانية معروف لا مجال لبيانه في هذا السياق.

تبقى عملية الاعمار وبالتالي الإنماء التي لها أيضا وجهها الخارجي بما تستوجبه من أمداد مادي من الخارج.

ان الخسارة التي اصابت لبنان نتيجة الأحداث كانت من الضخامة بحيث ان العون الخارجي

أصبح لازماً، لان لبنان لم يعد يقوى، بعد الذي حصل، على اعادة تكوين قدراته الاقتصادية بسرعة كافية دون معونة كافية من الخارج.

تتطلب عملية الأعمار والإنماء الكثير من الإنفاق بالنقد الاجنبي مما لا قبل للبنان على مواجهته من غير سند خارجي، على الرغم من سلامة الاحتياطات التي تحتفظ بها الدولة من الذهب والعملات الاجنبية في تغطية العملة اللبنانية. كما يتطلب الكثير من الانفاق المحلي بالنقد اللبناني على نطاق يمكن ان يولد ضغوطا تضخمية شديدة لا بد ان تنعكس من خلال المضاعف الداخلي والنقدي ازديادا في الطلب على المستوردات من البضائع والخدمات، ومن ثم اشتدادا في الضغط على ميزان المدفوعات الخارجية وعلى احتياطي لبنان من الموجودات الاجنبية الرسمية منها والخاصة. وفي مطلق الاحوال فإن الحاجة الى المعونات الاجنبية ملحة وتوافرها شرط اساسي من شروط السلامة الاقتصادية في تنفيذ أي خطة اعمارية وإنمائية على النطاق المطلوب، من هنا كان حرص الدولة على متابعة الاتصال مع المؤسسات المالية الدولية منها والعربية ومصادر التمويل الإنمائي لدى الدول الشقيقة والصديقة، علما بأن المساعدات العربية التي اقرت للبنان في مؤتمر القمة العربي في تونس ومجموعها مائتا مليون دولار في السنة على مدى خمس سنوات، على ان ينفق نصفها في الجنوب اللبناني، تشكل مساهمة ذات اثر في هذا الجهد الاعماري والإنمائي.

تاسعا - خصائص مشروع موازنة العام ١٩٨١

يمتاز مشروع موازنة العام ١٩٨١ بأنه يعكس تحرك الدولة على صعيد الإنماء والاعمار. علما بأن الظروف الاستثنائية ما تزال أياها متحركة بسياسة التوسع في الانفاق المنتج التي نسلوها.

والملفت ان موازنة هذا العام خرجت عن اطار الاستمرارية والمتابعة في اكثر من ناحية، لتسلك شيئا فشيئا الدرب التي توصل الى اعادة توزيع الثروة بين الأفراد والجماعات والمناطق الجغرافية، والى تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين.

يتبين من ذلك المشروع، بادئ ذي بدء، ان الجزئين الثاني والثالث ادمجا في جزء واحد قسم الى «أ» و«ب».

فالجزء الثاني «أ» يتناول نفقات التجهيز والإنشاء السنوية، ويتناول الجزء الثاني «ب» نفقات التجهيز والإنشاء لأكثر من سنة التي ستفتح بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء لاغراض أمنية وتربوية، وما ستقوم به وزارة الاشغال العامة والنقل على صعيد الابنية المدرسية، وتوسيع وتطوير مطار بيروت الدولي والوتوسترادات وشراء اوتوبيسات للنقل المشترك.

ومن الملفت بالنسبة الى مشروع الموازنة العامة لهذه السنة، ان واردات ونفقات الموازنات الملحقة كانت متوازنة مبدئياً، باستثناء مكتب الحبوب والشمندر السكري الذي يستفيد من مساهمة قدرها ٢٠٠٢٦٤٩٠٠ ل.ل. لشراء مواد تموينية. علماً بأن هذه الزيادة كانت تمول في الماضي بسلفات خزينة.

بلغت ارقام مشروع موازنة العام ١٩٨١، بصورة اجمالية ٥٢١١٢٠٠٠٠٠ مقابل ٤٦٣٨٤١٧٦٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨٠ ويبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

جدول رقم - ٦١ -

مشروع موازنة ١٩٨١ (العامة والملحقة) مقارناً بموازنة ١٩٨٠ (بملايين الليرات اللبنانية)

الموازنة	موازنة ١٩٨٠	مشروع موازنة ١٩٨١	الفروقات		النسبة المئوية
			زيادة	نقصان	
الموازنة العامة (الجزآن)	٤ ١١٣ ٩١٧ ٦٠٠	٤ ٤٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٧٥ ٠٨٢ ٤٠٠	-	٢٧ ٧٦
موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف	١٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٩١ ٧٠٠ ٠٠٠	١٠٢ ٧٠٠ ٠٠٠	-	-
موازنة مديرية اليانصيب الوطني	٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٥,٣٤
مكتب الحبوب والشمندر السكري	٢٦٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٤٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٧٩ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٥١٢,٦٤
المجموع	٤ ٦٣٨ ٤١٧ ٦٠٠	٥ ٢١١ ٢٠٠ ٠٠٠	٥٧٢ ٧٨٢ ٤٠٠	-	٣٢,٣٩

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغ مجموع النفقات المقدرة في مشروع الموازنة العام ١٩٨١ بجزئها الاول والثاني - أ - باستثناء اعتمادات القسم «ب» من الجزء الثاني البالغة ٥٦٢٩٣٠٠٠٠ ل.ل. المؤجل لحظها، ٤٤٨٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٣٨٦٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨٠ (ثلاثة أجزاء) فتكون قيمة الزيادة ٦٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ونسبتها المئوية (ما عدا القسم «ب» من الجزء الثاني) ١٦,٠٢٪.

جدول رقم - ٦٢ -
نفقات الموازنة العامة بين ١٩٨٠ والمقدرة ١٩٨١

النسبة المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٨١	موازنة ١٩٨٠	الموازنة
	نقصان	زيادة			
١٧,٨٦	-	٥١٤٢٠٥٨٠٠	٣٣٩١٨٦٨٤	٢٨٧٧٦٢٦٠٠	الجزء الأول
٢٤,٤٣	-	٢١٥٤١٦٠٠	١٠٩٧١٣١٦	٨٨١٧٢٠٠٠٠	الجزء الثاني بالنسبة للعام ١٩٨٠ والثاني قسم «ب» بالنسبة الى العالم ١٩٨١
-	٣٥٤٥٣٥٠٠٠	-	-	٣٥٤٥٣٥٠٠٠	الجزء الثالث بالنسبة الى العام ١٩٨٠
١٦,٢	٣٥٤٥٣٥٠٠٠	٧٢٩٦١٧٤٠٠	٤٤٨٩٠٠٠٠	٤١١٣٩١٧٦٠٠	المجموع

* ملاحظة: لا يمكن استنتاج النسبة المئوية للجزء الثاني بسبب تقسيمه وتأجيل لحظ الاعتمادات العائدة للقسم «ب» منه.

جدول رقم - ٦٣ -
اعتمادات الجزء الأول موزعة على الوزارات

رقم الباب	تعيين الأبواب	موازنة عام ١٩٨٠	مشروع موازنة عام ١٩٨١	الفرق	
				زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	٢ ٤٨٨ ٣٠٠	٢ ٥٨٣ ٠٠٠	٩٤ ٧٠٠	-
٢	مجلس النواب	١٤ ٦٢٣ ٠٠٠	١٤ ٦٨٣ ٩٠٠	٢٤٠ ٩٠٠	-
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٦٤ ٧٠٣ ٠٠٠	١٠٣ ٤٩٠ ١٠٠	٣ ٨٧٨ ١٠٠	-
٤	وزارة العدل	٣٧ ٧٣٧ ٤٠٠	٣٤ ٤٧٥ ٢٠٠	-	٣ ٢٦٢ ٢٠٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٥٨ ٧٩٤ ٥٠٠	٦٨ ٩٦٠ ٦٠٠	١٠ ١٦٦ ١٠٠	-
٦	وزارة الداخلية	٢١٦ ٣٥٨ ٥٠٠	٢٢٧ ٩٦٨ ٨٠٠	٦ ١٢٠ ٢٠٠	-
٧	وزارة المالية	٥٨ ٨٠٧ ٤٠٠	٦٤ ٩٢٧ ٦٠٠	٦ ١٢٠ ٢٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٠٥٢ ٥٩٧ ٣٠٠	٦٥٦ ١٤٧ ٥٠٠	١٥٣ ٥٥٠ ٢٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٥٨٣ ٧٣٩ ٠٠٠	٧٠٤ ٣٩٢ ٥٠٠	١٢٠ ٦٥٣ ٥٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	١٠٤ ٣٠٣ ٨٠٠	١٢٠ ٦٤٠ ٥٠٠	١٦ ٣٣٦ ٧٠٠	-
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣١ ٦٦٥ ٧٠٠	٣٧ ٠٧٤ ١٠٠	٥ ٤٠٨ ٤٠٠	-
١٢	وزارة الإعلام	١٦ ٥٢٧ ٠٠٠	١٧ ٦٧٢ ٤٠٠	١ ١٤٥ ٤٠٠	-
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٦١ ٤٠٠ ٥٠٠	٥٢ ٨٦٠ ٥٠٠	-	٨ ٥٤٠ ٠٠٠
١٤	وزارة الزراعة	١١ ٢٠٢ ١٠٠	١٣ ٠٦١ ٣٠٠	١ ٨٥٩ ٢٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٥٧ ٦٦٤ ٠٠٠	٢٠٧ ٢٩٦ ٢٠٠	٤٩ ٦٣٢ ٢٠٠	-
١٦	وزارة البريد والبرق والمواصلات السلكية واللاسلكية	٣٠ ٤٠٤ ٠٠٠	٣١ ٠٨٧ ٠٠٠	٦٨٣ ٠٠٠	-
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٩ ٩٦١ ٩٠٠	١١ ٠٢٥ ٠٠٠	١ ٣٣٣ ١٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	٢ ١٤٤ ٢٠٠	٢٥ ١٢٤ ٦٠٠	٢ ٩٨٠ ٤٠٠	-
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٢ ٣٢٧ ٢٠٠	٢ ٧٠١ ٩٠٠	٣٧٤ ٧٠٠	-
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٥ ٤٥٠ ٢٠٠	٥ ٦٨٩ ٩٠٠	٢٣٩ ٧٠٠	-
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	٤٠٨ ٢٨٧ ٧٠٠	٣٩٢ ٣٦٨ ٩٠٠	-	١٥ ٩١٨ ٨٠٠
٢٣	احتياطي الموازنة	٤٧٦ ٧٤٥ ٩٠٠	٥٩٧ ٤٥٧ ٤٠٠	١٢٠ ٧١١ ٥٠٠	-
مجموع النفقات		٢ ٨٧٧ ٦٦٢ ٦٠٠	٣ ٣٩١ ٨٦٨ ٤٠٠	٥٤١ ٩٢٧ ٣٠٠	٢٧٧ ٢١٥ ٠٠٠
				٢٧ ٧٢١ ٥٠٠	
				٥١٤ ٢٠٥ ٨٠٠	

جدول رقم - ٦٤ -

اعتمادات الجزء الثاني (أ) موزعة على الوزارات

رقم الباب	تعيين الأبواب	موازنة عام ١٩٨٠	مشروع موازنة عام ١٩٨١	الفرق	
				زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	١١٥ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
٢	مجلس النواب	١٥٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	-	-
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١١ ٤٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٤٦٠ ٠٠٠	٩ ٠٦٠ ٠٠٠	-
٤	وزارة العدل	-	٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٥ ٣٦٥ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	-	٥ ٢١٥ ٠٠٠
٦	وزارة الداخلية	٢٧ ٩٣٢ ٨٠٠	٤٦ ٠٨٨ ٨٠٠	١٨ ١٥٦ ٠٠٠	-
٧	وزارة المالية	١ ٤٢٥ ٠٠٠	٢ ٩٥٤ ٠٠٠	١ ٥٢٩ ٠٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٨٠ ٣٤٠ ٠٠٠	٤٠٢ ٣١٥ ٠٠٠	٢١ ٩٧٥ ٠٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٤ ٩٥٥ ٠٠٠	٧ ٦٩٥ ٠٠٠	٢ ٧٤٠ ٠٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٠ ٨٠٥ ٠٠٠	١٤ ٢٧٠ ٠٠٠	-	٦ ٥٣٥ ٠٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٦ ٥٣١ ٤٠٠	٥٤ ٤٤٤ ٤٠٠	١٧ ٩١٣ ٠٠٠	-
١٢	وزارة الإعلام	٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٣٠٦ ٤٥٩ ٠٠٠	٤٣٦ ٢١٥ ٠٠٠	١٢٩ ٧٥٦ ٠٠٠	-
١٤	وزارة الزراعة	٣٨ ٧١٦ ٠٠٠	٤٠ ٧٧٦ ٠٠٠	٢ ٠٦٠ ٠٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٠٠	-
١٦	وزارة البريد والبرق والمواصلات السلكية واللاسلكية	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٥٠ ٠٠٠	١ ٥٥٠ ٠٠٠	-
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٣٤ ٣٥٨ ٠٠٠	٥٤ ٦٨٧ ٠٠٠	٢٠ ٣٢٩ ٠٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	٩ ٢٠٢ ٤٠٠	١٠ ٣٢٧ ٠٠٠	١ ١٢٤ ٦٠٠	-
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٦١٩ ٠٠٠	٧٣٥ ٠٠٠	١١٦ ٠٠٠	-
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	١ ٧٩٦ ٤٠٠	١ ٩٦٤ ٤٠٠	-	١٠٢ ٠٠٠
مجموع النفقات		٨٨١ ٧٢٠ ٠٠٠	١ ٠٩٧ ١٣١ ٦٠٠	٢٢٧ ٣٨٣ ٦٠٠	١١ ٩٧٢ ٠٠٠
				١١ ٩٧٢ ٠٠٠	
				٢١٥ ٤١١ ٦٠٠	

جدول رقم - ٦٥ -

تحليل نفقات الموازنة العامة لسنتي ١٩٨٠ - ١٩٨١
بحسب التصنيف الوظيفي للانفاق (بآلاف الليرات اللبنانية)

الفرق	نفقات ١٩٨١	نفقات ١٩٨٠	
٢٩ ٨٦٩ +	٢٢٢ ٤٨٨	١٩٢ ٦١٩	الإدارة العامة
٤٧ ٣٦٤ +	٢٣٤ ٧٣٤	١٨٧ ٣٧٠	العدل والشرطة
٨٦ ٦٤٥ +	١ ٠٩٨ ٢١٨	١ ٠٠٨ ٥٧٣	الدفاع
١٩٩ ٤٩٠ +	٧٠٩ ٩٦٨	٥١٠ ٤٧٨	التعليم
٤٠ ٨٤٢ +	١٧٤ ٧٨١	١٣٣ ٩٣٩	الصحة
١٩ ٩٦٥ +	٥٩ ٠٢١	٣٩ ٠٥٦	الضمان والإنعاش
٨٠ ٤٨١ -	٢٤٢ ٨٠٩	٣٢٤ ٢٩٠	الخدمات الاجتماعية الأخرى
١٣ ٩٥٣ +	٥٧ ٠٨٧	٤٣ ١٣٤	مياه الشرب، الوقاية الصحية والخدمات الأهلية
٨ ٠١٣ +	٣١ ٨٢٤	٢٣ ٨١١	الخدمات الاقتصادية
٤ ٢١٢ -	٥٤ ٤٩٣	٥٩ ١٥٥	الصناعة
٥٤ ٨٨٧ -	٤٦٩ ١٢٢	٥٢٤ ٠٠٩	النقل والتخزين والمواصلات
٧ ٨٠٩ +	٤٥ ٦٤٧	٣٧ ٨٣٨	خدمات اقتصادية أخرى
٨٧٦ +	١٧ ٠٥١	١٦ ١٧٥	نفقات اقتصادية أخرى

يستدل من الجدول المبين اعلاه ما يلي:

أولاً - ارتفعت نفقات الموازنة العامة في مشروع موازنة العام ١٩٨١، فتناولت هذه الزيادة المؤسسات التالية:

- الدفاع حوالي ٨٩ مليون ل.ل.

- الصحة حوالي ٤١ مليون ل.ل.

ثانياً - انخفضت نفقات الموازنة العامة في مشروع موازنة العام ١٩٨١ فتناولت الحقول التالية:

الخدمات الاجتماعية، الادارة والمساكن الشعبية والترفيه، وتعليم الكبار الخ... والصناعة، وحقل النقل والتخزين والمواصلات.

جدول رقم - ٦٦ -

تطور أرقام الجزء الأول من الموازنة العامة
من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٨١ (بآلاف الليرات اللبنانية)

السنة	اعتمادات الجزء الأول	الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٥	١ ١٤٨ ٨٤٧	٣١٣ ٢١٠	٣٧,٥
١٩٧٦	١ ١٤٧ ٢٤٤	-	-
١٩٧٧	١ ٢٧٠ ٠٠٠	١٢٢ ٧٥٦	١٠,٧
١٩٧٨	١ ٦٤٣ ٦٩٦	٣٧٣ ٦٩٦	٢٩,٤٢
١٩٧٩	١ ٨٣٤ ٦٩٨	١٦٩ ٤٤٨	١١,٩٠
١٩٨٠	٢ ٨٧٧ ٦٦٢	١ ٠٤٢ ٩٦٤	٥٦,٨٥
١٩٨١	٣ ٣٩١ ٨٦٨	٥٤١ ٩٢٧	١٧,٩٠

ان الزيادة الظاهرة بالنسبة الى العام ١٩٨١ ناجمة عن زيادة نفقات الرواتب والتعويضات. علما بأن مبدأ ضغط النفقات الادارية الى الحد الممكن اقتصاديا قد روعي في اعتمادات الجزء الاول من مشروع موازنة العام ١٩٨١، وذلك من اجل زيادة المبالغ المخصصة للمشاريع الاعمارية والاجتماعية.

من المعلوم ان الجزئين الثاني والثالث ادمجا في جزء واحد على الوجه الآتي:

- الجزء الثاني «أ» يتضمن نفقات التجهيز والإنشاء السنوية.
 - الجزء الثاني «ب» ويتضمن نفقات التجهيز والإنشاء لأكثر من سنة.
- ويبين الجدول التالي أرقام الجزء الثاني «أ» وتطور اعتماداته منذ العام ١٩٧٥ (بآلاف الليرات).

**جدول رقم - ٦٧ - تطوّر أرقام الجزء الأول من الموازنة العامة
من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٨١ (بآلاف الليرات اللبنانية)**

السنة	اعتمادات الجزء الثاني (ب)	الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٥	٢٤٩ ٠٩٢	٨٣ ٢٣٠	٤١,٦٠
١٩٧٦	٢٧٧ ٥١٥	٢٨ ٤٣٢	١١,٤٠
١٩٧٧	٣٢٩ ١٩٧	٥١ ٦٨٢	١٨,٦٠
١٩٧٨	٥٩٩ ٤٠٦	٢٧٠ ٢٠٩	٨٢,٠٨
١٩٧٩	٧٢٤ ٦٦٠	-	-
١٩٨٠	٨٨١ ٧٢٠	١٥٧ ٠٦٠	١٧,٨٢
١٩٨١	١ ٠٩٧ ١٣١	٢١٥ ٤١١	٢٤,٤٣

ويعود ارتفاع اعتمادات الجزء الثاني «أ» في مشروع موازنة العام ١٩٨١ الى عدة اسباب هي تجهيز الجيش اللبناني وتقويته وكذلك تقوية قوى الأمن الداخلي، تحسين مستوى التعليم، توسيع شبكات الطرق وتكملة مشاريع الاوتوسترادات، زيادة وسائط المواصلات السلوكية واللاسلكية. ويعود أيضا سبب ارتفاع تلك الاعتمادات الى ارتفاع حاجات عدد من الادارات العامة. علما بأن المستوى العام للأسعار هو من الاسباب المهمة التي ادت الى زيادة نفقات الجزء الثاني «أ».

جدول رقم - ٦٨ - اعتمادات الجزء الثاني «أ» في مشروع موازنة العام ١٩٨١

رقم البند	تعيين البنود	مجموع الاعتمادات	النسبة المئوية
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	٢٠٤ ٧٠٣ ٨٠٠	٪ ٤,٥٦
٢١	تجهيزات	٤٣٥ ١٦٤ ٠٠٠	٪ ٩,٧٠
٢٢	إنشاءات	٣٨٩ ٣٢٠ ٠٠٠	٪ ٨,٦٧
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٦٧ ٩٤٣ ٨٠٠	٪ ١,٥١
المجموع		١ ٠٩٧ ١٣١ ٦٠٠	٪ ٢٤,٤٤

وقد وزعت هذه الاعتمادات على الادارات التالية وفقا لما يلي:

جدول رقم ٦٩ - توزيع الاعتمادات على الإدارات (ليرة لبنانية)

رقم الباب	الإدارة	مجموع الاعتمادات (الجزء الثاني)
١	رئاسة الجمهورية	١٥٠ ٠٠٠
٢	مجلس النواب	٣٠ ٠٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٠ ٤٦٠ ٠٠٠
٤	وزارة العدل	٤٠ ٠٠٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	١٥٠ ٠٠٠
٦	وزارة الداخلية	٤٦ ٠٨٨ ٨٠٠
٧	وزارة المالية	٢ ٩٥٤ ٠٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٤٠٢ ٣١٥ ٠٠٠
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٧ ٦٩٥ ٠٠٠
١٠	وزارة الصحة العامة	١٤ ٢٧٠ ٠٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥٤ ٤٤٤ ٤٠٠
١٢	وزارة الإعلام	١ ٥٠٠ ٠٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٤٣٦ ٢١٥ ٠٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٤٠ ٧٧٦ ٠٠٠
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٥٠ ٠٠٠
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٢ ٥٥٠ ٠٠٠
١٧	وزارة التصميم العام	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٥٤ ٦٨٧ ٠٠٠
١٩	وزارة السياحة	١٠ ٣٢٧ ٠٠٠
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٧٣٥ ٠٠٠
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	١ ٦٩٤ ٤٠٠
المجموع		١ ٠٩٧ ١٣١ ٦٠٠

* باستثناء اعتمادات الجزء الثاني «ب» المؤجل لحظها والبالغة: ٥٦٢,٩٣٠,٠٠٠ ل.ل.

ومن المعلوم ان الجزء الثاني «ب» (الجزء الثالث سابقا - قوانين البرامج) ستفتح اعتماداته خلال سنة ١٩٨١ بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

جدول رقم - ٧٠ -

اعتمادات الجزء الثاني «ب» ليرة لبنانية

الباب	الفصل	الوزارة	اعتمادات الجزء الثاني «ب» ل. ل.	المجموع ليرة لبنانية
٨		وزارة الدفاع الوطني		
	١٠٨	الانماء الصحي	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	
	١٠٩	خطة التسليح	٣١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	
				٣٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠
٩		وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة		
	١٠٧	إنشاء وتجهيز وصيانة وترميم معاهد ومدارس ومراكز تدريب التعليم المهني والتقني	٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠	
				٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠
١٣		وزارة الأشغال العامة والنقل		
	٢٤٨	أبنية مدرسية	١ ٠٠٠ ٠٠٠	
	٢٥١	توسيع وتطوير مطار بيروت الدولي	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
	٢٥٢	أوتوسترادات	٩١ ٠٠٠ ٠٠٠	
	٢٦١	شراء أوتوبيسات النقل المشترك	٩ ٩٣٠ ٠٠٠	
				٢٠١ ٩٣٠ ٠٠٠
				٥٦٢ ٩٣٠ ٠٠٠
				المجموع العام

جدول رقم - ٧١ -

الاعتمادات المدورة منذ عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ بحسب الأجزاء الثلاثة
(بملايين الليرات اللبنانية)

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الأول	
١٩٧٧ - ١٩٧٨				
٨٢٦٨٨٢	٤٣٣٧٩٦	٣٩٣٠٨٥	-	اعتمادات غير معقودة
٩٨٥٩٠٧	٢٩٣٥٠٢	٣٠٣٥٢٢	٣٨٨٨٨٢	اعتمادات معقودة
١٨١٢٧٨٩	٧٢٧٢٩٨	٦٩٦٦٠٧	٣٨٨٨٨٢	المجموع
١٩٧٨ - ١٩٧٩				
١٠٤٩٥٥٣٦٠٦	٤٥٩٥٥٢٣٨٠	٥٩٠٠٠١٢٢٥	-	اعتمادات غير معقودة
١٢٥١٩٨٩٩١٧	٣٤٣٢٨٠٨٦١	٤٣٤١٧١١٤٠	٤٧٤٥٣٧٩١٦	اعتمادات معقودة
٢٣٠١٥٤٣٥٢٣	٨٠٢٨٣٣٢٤١	١٠٢٤١٧٢٣٦٥	٤٧٤٥٣٧٩١٦	المجموع
المجموع	الجزء الثاني «ب»	الجزء الثاني «أ»	الجزء الأول	
١٩٧٩ - ١٩٨٠				
١١٩٨٥٠٢٥١٤	٤٩٩٢٨٣٤٤٩	٦٩٩٢٦٩٠٦٥	-	اعتمادات غير معقودة
١٤١٢٢٨٥٨٩٢	٤٤٢١٥٧٠٤٦	٦٦٠٥٤٢٦٥٢	٣٠٩٥٨٦١٩٤	اعتمادات معقودة
٢٦١٠٧٨٨٤٠٦				المجموع

يستنتج من هذا الجدول:

- ١ - ان الاعتمادات المدورة بالنسبة الى الاجزاء الثلاثة تتزايد عاما بعد عام.
- ٢ - ان الاعتمادات المدورة بالنسبة الى الجزء الثاني تفوق مثيلاتها في الجزء الثالث. ويعود السبب الى ان الطاقة التنفيذية للادارة العامة غير كافية. ويعزى هذا البطء في تنفيذ المشاريع الى الاحداث من جهة، والى تقلبات الاسعار المستمرة صعودا وبشكل مفاجئ اكثر الاحيان. وباعتقادنا ان لا مفر من تدوير الاعتمادات الخاصة بالجزء الثاني، طالما ان الأمن غير مستقر. الا انه يمكن التخفيف من وطأة الاعتمادات عن طريق توزيعها على مشاريع ممكن تنفيذها في وسط الظروف الاستثنائية التي تستبد بالبلاد، الامر الذي تضعه وزارة المالية في الاولويات من اهتماماتها.

جدول رقم - ٧٢ - الموازنات الملحقه
الاعتمادات المدورة من العام ١٩٧٩ الى العام ١٩٨٠

الاعتمادات المعقودة							الموازنات الملحقه
الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الأول	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الأول		
١١٦١٥٨٢٨٤	٢٨٤٦٨٥٤٩	-	٦٠٨٧٥٧٩٦	٨٨٢١٧٣٨٤	١٦٢٤٥٥٨٠		الهاتف
-	-	-	-	-	١١٠٠٠٠٠٠		اليانصيب الوطني
-	١٦١٠٦٥	-	-	٧٥٩٠٠	٣٢٠٤٥٢٦٧٠		مكتب الجوب والشمندر السكري
١١٦١٥٨٢٨٤	٢٨٦٢٩٦١٤	-	٦٠٨٧٥٧٩٦	٨٨٢٩٣٢٨٤	٣٤٧٦٩٨٢٥٠		المجموع

جدول رقم - ٧٣ -

اعتمادات مشروع موازنة سنة ١٩٨١ موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

رقم الباب	تعيين الأبواب	قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٢ ٧٣٣ ٠٠٠	٠,٠٦ %
٢	مجلس النواب	١٤ ٨٦٣ ٩٠٠	٠,٣٣ %
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٢٣ ٩٥٠ ١٠٠	٢,٧٦ %
٤	وزارة العدل	٣٤ ٥١٥ ٢٠٠	٠,٧٧ %
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٦٩ ١١٠ ٦٠٠	١,٥٤ %
٦	وزارة الداخلية	٢٧٤ ٠٥٧ ٦٠٠	٦,١١ %
٧	وزارة المالية	٦٧ ٨٨١ ٦٠٠	١,٥١ %
٨	وزارة الدفاع الوطني	١ ٠٥٨ ٤٦٢ ٥٠٠	٢٣,٥٨ %
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٧١٢ ٠٨٧ ٥٠٠	١٥,٨٦ %
١٠	وزارة الصحة العامة	١٣٤ ٩١٠ ٥٠٠	٣,٠١ %
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٩١ ٥١٨ ٥٠٠	٢,٠٤ %
١٢	وزارة الإعلام	١٩ ١٧٢ ٤٠٠	٠,٤٣ %
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٤٨٩ ٠٧٥ ٠٠٠	١٠,٨٩ %
١٤	وزارة الزراعة	٥٣ ٨٣٧ ٣٠٠	١,٢٠ %
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٧ ٣٤٦ ٢٠٠	٤,٦٢ %
١٦	وزارة البريد والبرق والهاتف	٣٣ ٦٣٧ ٠٠٠	٠,٧٥ %
١٧	وزارة التصميم العام	٣٣ ٦٣٧ ٠٠٠	٠,٧٥ %
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٦٥ ٧١٢ ٠٠٠	١,٤٦ %
١٩	وزارة السياحة	٣٥ ٤٥١ ٦٠٠	٠,٧٩ %
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٣ ٤٣٦ ٩٠٠	٠,٠٨ %
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٧ ٣٨٤ ٣٠٠	٠,١٦ %
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	٣٩٢ ٣٦٨ ٩٠٠	٨,٧٤ %
٢٣	احتياطي الموازنة	٥٩٧ ٤٥٧ ٤٠٠	١٣,٣١ %
	المجموع	٤ ٤٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠,٠٠ %

ويمكن تعيين الوزارات التي تحصل على أعلى نسبة من اعتمادات الموازنة وذلك من خلال الجدول المشار إليه .

ان الوزارات المشار إليها هي :

- وزارة الدفاع الوطني .
- وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة .
- وزارة الاشغال العامة والنقل .

جدول رقم - ٧٤ -

نفقات الموازنات الملحقه

١ - موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف

بلغت أرقام مشروع موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف لعام ١٩٨١ - /٢٩١,٧٠٠,٠٠٠ / ليرة لبنانية مقابل - / ١٨٩,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل. بزيادة / ١٠٢,٧٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية .

رقم الفصل	تعيين الفصول	الجزء الأول	الجزء الثاني «أ»	الجزء الثاني «ب»	المجموع ل.ل.
الأول	نفقات الاستثمار	٩٧ ٧٠٠ ٠٠٠	١٣٩ ٣٠٠ ٠٠٠	٤٦ ٦٠٣ ٠٠٠	٢٨٣ ٦٠٣ ٠٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	٢٥ ٠٠٠	-	-	٢٥ ٠٠٠
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للذكر	للذكر	للذكر	للذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	٨ ٠٧٢ ٠٠٠	-	-	٨ ٠٧٢ ٠٠٠
مجموع النفقات		١٠٥ ٧٩٧ ٠٠٠	١٣٩ ٣٠٠ ٠٠٠	٤٦ ٦٠٣ ٠٠٠	٢٩١ ٧٠٠ ٠٠٠

٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني

ارتفعت أرقام موازنة مديرية اليانصيب الوطني من ٦٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨٠ الى ٨٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في مشروع موازنة العام ١٩٨١ ، وقد بلغت الزيادة والحالة ما ذكر ١٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

ويعود السبب في الزيادة المذكورة، الى استمرار مديرية اليانصيب الوطني في نشاطاتها، بعد ان توقفت هذه النشاطات بسبب الأحداث .

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع الاعتمادات المشار إليها حسب الفصول والأجزاء .

جدول رقم - ٧٥ -

الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨١

رقم الفصل	تعيين الفصول	الجزء الأول	الجزء الثاني «أ»	المجموع ل.ل.
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	٧٩ ٨٦٩ ٦٠٠	٢٠ ٠٠٠	٧٩ ٨٨٩ ٦٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	للمذكر
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	للمذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	٥ ١١٠ ٤٠٠	-	٥ ١١٠ ٤٠٠
مجموع النفقات		٨٤ ٩٨٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠

وإننا نورد الجدول التالي لمقارنة الاعتمادات المشار إليها بمشيلاتها في العام ١٩٨٠ :

جدول رقم - ٧٦ -

الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٠

رقم الفصل	تعيين الفصول	الجزء الأول	الجزء الثاني «أ»	المجموع ل.ل.
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	٦٤ ٢٣٣ ٦٠٠	٣٠ ٠٠٠	٦٤ ٣٦٣ ٦٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	للمذكر
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	للمذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	٤ ٦٣٦ ٤٠٠	-	٤ ٦٣٦ ٤٠٠
مجموع النفقات		٦٨ ٩٧٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠

وتقتضي الإشارة الى ان ارباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية ومساعدات مختلفة انسجاماً مع الغاية التي انشئت هذه المديرية من اجلها.

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت أرقام مشروع موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري للعام ١٩٨١ ، ٣٤٥٥٠٠٠٠٠٠

ل.ل. مقابل ٢٦٦٥٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨٠، أي بزيادة قدرها ٦٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ومرد هذه الزيادة الحادة إلى لحظ اعتمادات من اجل شراء المواد التموينية من قمح وغيره، في حين ان هذه العمليات كانت تؤمن بواسطة سلفات خزينة سابقا.

جدول رقم - ٧٧ -

مكتب الحبوب والشمندر السكري - الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨١ -

رقم الفصل	تعيين الفصول	الجزء الأول	الجزء الثاني «أ»	الجزء الثاني «ب»	المجموع ل.ل.
الأول	مكتب الحبوب والشمندر السكري	٣٤٠ ٨٩٤ ٩٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٣٤١ ٨٩٤ ٩٠٠
الثاني	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	للمذكر	للمذكر
الثالث	احتياطي الموازنة	٣ ٦٠٥ ١٠٠	-	-	٣ ٦٠٥ ١٠٠
الرابع	وفر الموازنة (مال احتياط)	-	-	-	-
مجموع النفقات		٣٤٤ ٥٠٠ ٠٠٠	-	-	٣٤٥ ٥٠٠ ٠٠٠

واردات الموازنة العامة

قدرت الواردات العادية للموازنة العامة في العام ١٩٨١ بمبلغ اجمالي قدره ٣٠٠٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وإذا أعدنا إلى الأذهان ما بلغته النفقات (٤٤٨٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل.) يكون الفرق عجزا مقداره ١٤٨٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

لقد سعينا جاهدين إلى ضغط النفقات الادارية في الجزء الأول، ومع هذا تعذر تأمين التوازن بين الواردات العادية ونفقات الجزئين الاول والثاني من قسم النفقات.

والجدول التالي يبين اجمالي الواردات المقدرة لمشروع الموازنة العامة.

جدول رقم - ٧٨ -
الواردات المقدرة للعام ١٩٨١

رقم الباب	تعيين الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع ل. ل.
الجزء الأول				
الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١٠١٣١٠٠٠٠٠	-	١٠١٣١٠٠٠٠٠
الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	١١١١٧٠٠٠٠٠	-	١١١١٧٠٠٠٠٠
الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٢٥٠٠٠٠٠	-	٢٢٥٠٠٠٠٠
الرابع	ايرادات متفرقة	٨٥٥٧٠٠٠٠٠	-	للذكر
الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	-	-	-
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية	-	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠
مجموع الواردات		٣٠٠٣٠٠٠٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠	٤٤٨٩٠٠٠٠٠٠

لقد تضمن مشروع قانون الموازنة تعديلا للرسوم المفروضة وذلك بموجب الجدول رقم ١٠ الملحق به، ومن شأن هذا النص، في حال اقراره، ان يؤمن واردات اضافية.

هذا وسيغطي العجز المبين اعلاه بواردات استثنائية عن طريق قروض بموجب سندات مالية وقروض لاجال قصيرة متوسطة وطويلة، بالعملة اللبنانية والاجنبية.

الخلاصة

تضمنت رسالتنا هذه بحثا موجزا عن احوال البلاد الاقتصادية والامنية والاجتماعية والمعيشية، التي نشأت بفعل الاحداث وبنيتها، وبيننا بمقضى تلك الرسالة حال الاقتصاد اللبناني وسط ظروف استثنائية ما زات تثقل كاهل ركائزه وتحد من زخمه وقابليته للنمو والازدهار، وعرضنا مشروع موازنة العام ١٩٨١ بأرقامها المفصلة، في محاولة لترجمة برنامج عملنا في هذه السنة، مستهدفين النهوض بالعبء الثقيل الذي فرضته تلك الاحداث، متوسلين تأمين الحاجات المتزايدة والمتكافئة التي افرزتها الحرب، ومحاولين مواجهة العجز في الموازنة العامة ووقف تصاعده، مع الحرص على التقيد بمبدأ عصر النفقات الادارية وعلى محاولة كبح جماح التضخم النقدي.

ونود الاشارة تكرارا إلى السياسة المالية التي نعمل في اطارها لاستحداث ضريبة عادلة تأخذ بالاعتبار مصلحة المكلفين ذوي الدخل المحدود، وتغذي الخزينة وتحققها بما يؤمن لها المناعة اللازمة لمواجهة الازمات، بالاضافة إلى استحداث وسائل كفيلة بتحسين التحقق ومحاربة التهرب من الضريبة. كل ذلك في اطار السياسة الانمائية التي تتبناها الدولة، والتي تعتبر ملائمة لمتطلبات المجتمع اللبناني الذي تكون بعد الاحداث.

وزير المالية

علي الخليل

الملاحق

جدول رقم - ٧٩ -

اعتمادات مشروع موازنة عام ١٩٨١ موزعة على البنود والأجزاء
مع النسبة المئوية لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة المئوية للبند	النسبة المئوية للجزء
الجزء الأول - النفقات العادية					
١	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	١ ٤٧٠ ٢٨٤ ٤٠٠	-	٣٢,٧٥	-
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٧٢ ٧٠٦ ٣٠٠	-	١,٦٢	-
٣	لوازم إدارية	٩٥ ٥٢١ ٧٠٠	-	٢,١٣	-
٤	نفقات إدارية عامة	٣٧ ٦٢٤ ٩٠٠	-	٠,٨٤	-
٥	الصيانة	٢٢ ٥٥٠ ٦٠٠	-	٠,٥٠	-
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٢٣ ٥٠٠ ٧٠٠	-	٠,٥٢	-
٧	مساهمات ومساعدات	٦٠٠ ٠٩٤ ٥٠٠	-	١٣,٣٨	-
٨	نفقات متنوعة	٧٩ ٧٥٩ ٠٠٠	-	١,٧٨	-
٩	الديون المتوجبة الأداء	٣٩٢ ٣٦٨ ٩٠٠	-	٨,٧٤	-
١٠	ردّيات	-	-	-	-
١١	أحكام قضائية ومصالحات	-	-	-	-
١٢	نفقات السنين السابقة	-	-	-	-
١٣	نفقات مشتركة بين عدة وزارات	-	-	-	-
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٥٩٧ ٤٥٧ ٤٠٠	٣ ٣٩١ ٨٦٨ ٤٠٠	١٣,٣١	٧٥,٥٦
				٧٥,٥٦	%٧٥,٥٦

رقم البند	بيان النفقات	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة النسبة المئوية للبند	النسبة المئوية للجزء
الجزء الثاني ((أ)) نفقات التجهيز والإنشاء السنوية					
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	٢٠٤ ٧٠٣ ٨٠٠	-	٤,٥٦	
٢١	تجهيزات	٤٣٥ ١٦٤ ٠٠٠	-	٩,٧٠	
٢٢	إنشاءات	٣٨٩ ٣٢٠ ٠٠٠	-	٨,٦٧	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٦٧ ٩٤٣ ٨٠٠	-	١,٥١	
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	-	-	
٢٥	نفقات السنين السابقة	-	١ ٠٩٧ ١٣١ ٦٠٠	٢٤,٤٤	%٢٤,٤٤
الجزء الثاني ((ب)) نفقات التجهيز والإنشاء الطويلة المدى		-	-		١٠٠,٠٠
قوانين البرامج		-	-		-
المجموع		-	٤٤٨ ٩٠٠ ٠٠٠		١٠٠,٠٠

جدول رقم - ٨٠ -

تقديرات واردات مشروع موازنة سنة ١٩٨١ بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٨٠ وتحصيلات عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٠ (ليرة لبنانية)

نوع الواردات		تحصيلات عام ١٩٧٧	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨١	الفرق بين تحصيلات سنة ١٩٧٧ وبين تقديرات سنة ١٩٨١
					زيادة نقصان
الجزء الأول					
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها					
الفصل الأول - الضرائب المباشرة					
١ - ضريبة الأملاك المبنية	١٩ ٧٥٠ ٦٢٢	١٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٥ ٢٤٩ ٣٧٨	-
٢ - ضريبة الدخل	١١٨ ٦٧١ ٨٥٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٦ ٣٢٨ ١٥٠	-
٣ - رسوم الانتقال	١٣ ٧٩٩ ٥٢٤	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٢٠٠ ٤٧٦	-
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	٢٩ ٥٢٧ ٢٠٧	٨٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٠ ٤٧٢ ٧٩٣	-
٥ - رسوم الأجرأ	٥ ٤٠٢	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٩٤ ٥٩٨	-
مجموع الفصل الأول	١٨١ ٧٥٤ ٦٠٥	٤٢٠ ١٠٠ ٠٠٠	٤٨٥ ١٠٠ ٠٠٠	٣٠٣ ٣٤٥ ٣٩٥	-
الفصل الثاني - رسم التسجيل والطوابع					
١ - الرسوم القضائية	٢ ٢٤٥ ٢١٨	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٧٥٤ ٧٨٢	-
٢ - رسوم كَتَاب العدل	٢ ٣٧٢ ١٣٨	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٦٢٧ ٨٦٢	-
٣ - رسوم التسجيل	٩٨ ٤٤٧ ٣٢٩	١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥١ ٥٥٢ ٦٧١	-
٤ - رسوم الطوابع	٥١ ٩٩٧ ٠٧٠	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨ ٠٠٢ ٩٣٠	-
٥ - رسوم السير	١٢ ٤٧٢ ٠١٦	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢ ٤٧٢ ٠١٦
٦ - رسوم الأمن العام	٢ ١٠٣ ٠٧٩	٥٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	-	٢ ١٠٣ ٠٧٩
٧ - الرسوم القنصلية	٨ ٠٩١ ٥٦٢	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٩٠٨ ٤٣٨	-
٨ - رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	٤ ٤٩٠ ٤٦٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٥٠٩ ٥٤٠	-
مجموع الفصل الثاني	١٨٣ ٢١٨ ٨٧٢	٢٣٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٤٦٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨٩ ٣٥٦ ٢٢٣	٤ ٥٧٥ ٠٩٥

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٧	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨١	الفرق بين تحصيلات سنة ١٩٧٧ وبين تقديرات سنة ١٩٨١	
				زيادة	نقصان
الفصل الثالث - واردات التعمير	-	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	
مجموع الباب الأول	٣٦٤٩٧٣٤٧٧	٦٠٠٠٠٠٧١٩	١٠١٣١٠٠٠٠	٦٥٢٧٠١٦١٨	٤٥٧٥٠٩٥
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة					
الفصل الأول رسوم الاستهلاك					
١ - رسوم المواد الملتهبة	٧٠ ٩٥١ ٣٣٩	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٤ ٨٤٨ ٦٦١	
٢ - رسوم المسكرات	١ ٨٠٩ ٧٠٤	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٢٩٠ ٢٩٦	-
٣ - رسوم الملح	١٤١ ٤٥٨	١٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٣٥٨ ٥٤٢	-
٤ - رسوم التبغ والتبناك	١ ٧٣٣ ٣١٩	-	-	-	١ ٧٣٣ ٣١٩
٥ - رسوم الترابة	٨ ١٠٩ ٢٢٥	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٨٩٠ ٧٧٥	-
٦ - ضريبة الملاهي	١ ١٥٣ ١٠٨	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٤٦ ٨٩٢	-
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	١٣ ٧٣١	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	١٨٦ ٢٦٩	-
مجموع الفصل الأول	٨٣١١١٨٨٤	١٦٤٣٠٠٠٠	٢١١٧٠٠٠٠	١٣٣٢١٤٣٥	١٧٣٣٣١٩
الفصل الثاني - رسوم الجمارك	٤٨٢٢٢٦٢٥٦	٨٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠	٤١٧٧٧٣٧٤٤	١٧٣٣٣١٩
مجموع الفصل الثاني	٤٨٢٢٢٦٢٥٦	٨٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠	٤١٧٧٧٣٧٤٤	-
مجموع الباب الثاني	٥٦٥٣٣٨١٤٠	٩٦٤٣٠٠٠٠	١١١١٧٠٠٠٠	٥٤٨٠٩٥١٧٩	١٧٣٣٣١٩
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار					
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة					
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات		٣٥٨ ١٦٣	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٤١ ٨٣٧
مجموع الفصل الأول	٣٥٨ ١٦٣	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٤١ ٨٣٧	-

الفرق بين تحصيلات سنة ١٩٧٧ وبين تقديرات سنة ١٩٨١		تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨١	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠	تحصيلات عام ١٩٧٧	نوع الواردات
نقصان	زيادة				
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار					
-	١٤ ٢٣٦ ٥١٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٦٣ ٤٩٠	١ - حاصلات البريد
-	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢ - حاصلات البرق
-	٥٠٠ ١٣٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٤٩٩ ٨٦٦	٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية
-	١٨ ٨٥٢ ١٢٥	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١١٤ ٨٧٥	٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات
-	٧٩٧ ٢٧١	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠	٢٠٢ ٧٢٩	٥ - رسوم المناثر
-	١٩ ٩١٩ ٠٤٠	٢١ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٧ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٥٨٠ ٩٦٠	مجموع الفصل الثاني
-	٢٠ ٥٦٠ ٨٧٧	٢٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٩٣٩ ١٢٣	مجموع الباب الثالث
الباب الرابع - إيرادات متفرقة					
الفصل الأول - إيرادات متفرقة					
-	٤٦ ٨٣٤ ٦٤٩	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨ ١٦٥ ٣٥١	١ - الحسومات التقاعدية
٩٦٠ ٩١٤	-	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٦٠ ٩١٤	٢ - إيرادات رئاسة الموائ
-	١ ٥٧٢ ٥٤٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٤٢٧ ٤٥٨	٣ - غرامات وأحكام نقدية
١٠٣ ٣٣٦	-	-	-	١٠٣ ٣٣٦	٤ - فوائد أموال
-	٢٠٢ ٤٦٩	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٧٩٧ ٥٣١	٥ - رسوم المراهنات
٤٣ ٥٦٠	-	-	-	٤٣ ٥٦٠	٦ - واردات دوائر الحجر الصحي
٣ ٨٦٥ ٦٩٣	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٨٠٠ ٠٠٠	١٣ ٨٦٥ ٦٩٣	٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز
١١ ١٨٥ ٦٩٣	-	-	-	١١ ١٨٥ ٣٣٤	٨ - مدفوعات شركات البترول

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٧	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨١	الفرق بين تقديرات سنة ١٩٧٧ وبين تقديرات سنة ١٩٨١	
				زيادة	نقصان
٩ - رسوم المطارات وإيجار مطعم مطار بيروت الدولي	-	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
١٠ - إيرادات متفرقة	٤١٣ ٥٦٣ ٩٢٧	-	٤ ٧٥٦ ٠٠٠	-	٤٠٨ ٨٠٧ ٩٢٧
١١ - إيرادات كازينو لبنان	١٣ ١٨٦ ١٣٣	١٢ ١٦٤ ٤٠٠	١٠ ٩٤٤ ٠٠٠	-	٢ ٢٤٢ ١٣٣
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	٤٠ ٠٥٣ ١٣٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٣٥ ٠٥٣ ١٣٤
١٥ - إيرادات كصرف لبنان	-	٦٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
مجموع الفصل الأول	٥١٧,٣٥٢,٣٧١	٧٨٥,٣٠٠,٠٠٠	٨٤٨,٧٠٠,٠٠٠	٧٩٣,٦٠٩,٦٦٠	٤٦٢,٢٦٢,٠٣١
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات					
١ - إيرادات لتسديد نفقات	١ ١١٩ ٦٣٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٨٨٠ ٣٧٠	-
مجموع الفصل الثاني	١ ١١٩ ٦٣٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٨٨٠ ٣٧٠	-
الفصل الثالث - استردادات					
١ - استردادات	٤ ٠٠٩ ٢٧٧	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٣ ٠٠٩ ٢٧٧
مجموع الفصل الثالث	٤ ٠٠٩ ٢٧٧	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٣ ٠٠٩ ٢٧٧
مجموع الباب الرابع	٥٢٢ ٤٨١ ٢٧٨	٧٨٩ ٣٠٠ ٠٠٠	٨٥٥ ٧٠٠ ٠٠٠	٧٩٨ ٩٩٠ ٠٣٠	٢٦٥ ٢٧١ ٣٠٨
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط					
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط					
١ - مأخوذات لتغطية نفقات الموازنة	-	للمذكر	للمذكر	-	-
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	-	للمذكر	للمذكر	-	-
مجموع الفصل الأول	-	-	-	-	-
مجموع الباب الخامس	-	-	-	-	-

فدلكة الموازنة العامة

١٩٨١

الفرق بين تحصيلات سنة ١٩٧٧ وبين تقديرات سنة ١٩٨١		تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨١	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٠	تحصيلات عام ١٩٧٧	نوع الواردات
نقصان	زيادة				
* الإجمال :					
٤٥٧٥٠٩٥	٦٥٢٧٠١٦١٨	١٠١٣١٠٠٠٠٠	٧١٩٦٠٠٠٠٠	٣٦٤٩٧٣٤٧٧	الباب الأول
١٧٣٣٣١٩	٥٤٨٠٩٥١٧٩	١١١١٧٠٠٠٠٠	٩٦٤٣٠٠٠٠٠	٥٦٥٣٣٨١٤٠	الباب الثاني
-	٢٠٥٦٠٨٧٧	٢٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٨٨٠٠٠٠٠٠	١٩٣٩١٢٣	الباب الثالث
٤٦٥٢٧١٣٠٨	٧٩٨٩٩٠٠٣٠	٨٥٥٧٠٠٠٠٠٠	٧٨٩٣٠٠٠٠٠٠	٥٢٢٤٨١٢٧٨	الباب الرابع
٤٧١٥٧٩٧٢٢	٢٠١٩٨٤٧٧٠٤	٣٠٠٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٢٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٤٧٣٢٠١٨	مجموع الجزء الأول
الجزء الثاني					
باب وحيد -					
-	-	-	-	-	واردات استثنائية
الفصل الأول					
-	-	-	-	-	مأخوذات من مال الاحتياط
-	-	-	-	-	مجموع الفصل الأول
الفصل الثاني - واردات استثنائية مختلفة					
-	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٧٠٠٠٠٠٠٠	-	١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة
-	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٧٠٠٠٠٠٠٠	-	مجموع الفصل الثاني
-	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٧٠٠٠٠٠٠٠	-	مجموع الجزء الثاني
*الإجمال					
٤٧١٥٧٩٧٢٢	٢٠١٩٨٤٧٧٠٤	٣٠٠٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٢٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٤٧٣٢٠١٨	الجزء الأول
-	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٧٠٠٠٠٠٠٠		الجزء الثاني
٤٧١٥٧٩٧٢٢	٣٥٠٥٨٤٧٧٠٤	٤٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٨٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٤٧٣٢٠١٨	المجموع العام

فذلكة موازنة العام ١٩٨٢(*)

المقدمة

أيها السادة

قدمنا لكم مشروع موازنة العام ١٩٨٢ ، وبيننا فيه واردات الموازنة العامة ونفقاتها والأسباب المبررة لهذه النفقات .

أعد المشروع في اجواء استبدت بها عوامل أمنية ضاغطة ما زالت تتحكم وتثقل الخطى ، فنكون بذلك امام واقع مفروض علينا ومعروف من الجميع بدون شك ، نسعى الى تخفيف نتائجه وانعكاساته أكثر من كوننا امام خيارات عديدة نتمكن من استخلاص أنسبها وأفعليها .

فالموازنة لا تنفصل اذن عن هذا الواقع المفروض ، ولكن سترون بأننا ، من ضمن هذه المعطيات ، استطعنا ان نجعل منها ، ليس فقط أداة لاستمرار الدولة ، انما سعيها بكل الوسائل المتاحة ، ان تساهم أيضا في تحقيق الإطار اللازم لمستلزمات معيشة المواطن وصموده ، وتحقيق بعض المشاريع التي اعتبرت مهمة في تأثيرها على الاقتصاد اللبناني .

يتضمن مشروع موازنة ١٩٨٢ الموازنة العامة والموازنات الملحقة كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية ، بعد التشاور - فيما خص النفقات - مع مختلف الوزارات والإدارات المعنية .

وكما هو ثابت ، ادمج ، بمقتضى قانون موازنة العام ١٩٨١ ، الجزءان الثاني والثالث في جزء واحد ذي قسمين :

الجزء الثاني «أ» ويتناول نفقات التجهيز والإنشاء السنوية .

الجزء الثاني «ب» ويتناول نفقات التجهيز والإنشاء لأكثر من سنة .

بلغ مجموع أرقام المشروع الراهن بجزئيه الأول والثاني «أ» و«ب» ٧١٥٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. منها ٥٩٤٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. للموازنة العامة و ١٢٠٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل. للموازنات الملحقة ، مقابل ٥٠٧٦٠٣٠٠٠٠ ل.ل. للموازنة العامة في سنة ١٩٨١ و ٩٦٢٢٠٠٠٠٠ ل.ل. للموازنات الملحقة في ذات السنة .

(*) النص الأساسي .

ايتها السادة

الحقيقة التي لا مفر من قولها، هي ان مشروع الموازنة لسنة ١٩٨٢ تغطي عليه النفقات الاضطرارية المتزايدة والموارد العاجزة عن اللحاق بالنفقات بل المتناقصة، الأمر الذي ادى الى عجز في الموازنة بلغ حدود الـ ٤٩٪.

وتعود نسبة العجز هذه الى ارتفاع النفقات نحو من ١٧٪ عما كانت عليه في الموازنة السابقة، والى تدني الواردات العادية بنسبة ٣,٢٪. فتكون النفقات في العام ١٩٨٢ مقدرة بحدود الـ ٥,١٥٤ مليارات ل.ل. أي بزيادة ١٨,٤٪ عن موازنة العام الماضي.

وفيما يلي بيان بأرقام الجزء الاول والثاني («أ» و«ب») ونسبها المئوية من مشروع موازنة العام ١٩٨٢ مقارنة بمثيلاتها في موازنة سنة ١٩٨١ :

١٩٨٢ ل.ل			١٩٨١ ل.ل		
النسبة	النفقات	الجزء	النسبة	النفقات	الجزء
٦٩,٥٣	٤١٣٤٢٠٥٠٠٠	الجزء الأول	٦٦,٦٦	٣٣٨٤٠٧٨٤٠٠	الجزء الأول
٢١,٤٧	١٢٧٦٤٥٠٠٠٠	الجزء الثاني «أ»	٢١,٧٦	١١٠٤٩٢١٦٠٠	الجزء الثاني «أ»
٩,٠٠	٥٣٤٣٤٥٠٠٠	الجزء الثاني «ب»	١١,٥٨	٥٨٧٩٣٠٠٠٠	الجزء الثاني «ب»

لقد كان بوجدنا ان تمثل النفقات الإنتاجية مستوى أعلى، الا ان استمرار الحالة الاستثنائية في البلاد وبقائها هكذا، لم تسمح لنا بتحقيق ما نصبو إليه.

ويتضمن مشروع الموازنة للعام ١٩٨٢ احتياطيا قدره ٦٩٥,٥ مليون ل.ل.

أي ما نسبته ١٩,٨٠٪ من مجمل النفقات الادارية، ويعود سبب هذه النسبة العالية من الاحتياطي الى كونه يشتمل أيضاً على الديون المتوجبة الاداء المقدرة بـ ٤٨١,٦ مليون ل.ل.، أي ما نسبته ٨,١٪ من مجمل الموازنة، هذه الديون التي تتضمن بصورة رئيسية، فوائد القروض المعقودة.

النفقات العامة

تدل أرقام مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٨٢، على ان النفقات تزداد باطراد، وقد روعيت بموجبها ذات الافضليات التي تضمنتها موازنات السنين السابقة.

وإذا كانت وزارة الدفاع الوطني حصلت على نسبة ٢١٪ من مجموع نفقات الموازنة، فإن هذه النسبة تكاد تكون مساوية لما كانت عليه في موازنة العام ١٩٨١ بما فيها نفقات الجزء الثاني «ب». واستأثر قطاع التعليم بالدرجة الثانية بالنسبة العالية من النفقات، إذ بلغت هذه النسبة ١٦,٨٧٪ من مجمل النفقات في الموازنة، الأمر الذي يدل على أننا نعير قضايا التربية والتعليم في كل مراحله أهمية بالغة.

أما بالنسبة إلى المشاريع الإنشائية التي تزيد من ثروة البلاد الاقتصادية والاجتماعية مع النفقات الإدارية التي تستلزمها، أي الاعتمادات الإجمالية لوزارة الأشغال العامة والنقل، فإنها بلغت ١٦,٥٪ أي بزيادة ٤١٪ عما كانت عليه في موازنة العام ١٩٨١. وأخيراً تراجعت اعتمادات وزارة الاقتصاد والتجارة تبعاً لتراجع الدعم المخصص للقمح.

الواردات العامة

انخفضت الواردات العامة العادية للموازنة من ٣,١ مليارات ل.ل. في العام ١٩٨١ إلى ٣ مليارات ل.ل. في العام ١٩٨٢ أي بنقص في التقدير نسبته حوالي ٣,٢٪.

تعود أسباب هذا الانخفاض إلى تعثر جباية الضرائب والرسوم غير المباشرة المقدرة في مشروع موازنة العام ١٩٨٢ بـ ٧٢٦,٧ مليون ل.ل.، مقابل التقديرات التي بلغت في موازنة العام ١٩٨١ نحو ١,١١ مليار ل.ل.

وتحسنت الواردات من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها ومن الواردات الأخرى، فارتفعت من ٣٣,٣٪ إلى ٣٩,٦٪ بالنسبة إلى مجموع الواردات العادية، وذلك في ما بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٢.

ويعود هذا التصاعد بصورة رئيسية، إلى ارتفاع معدلات الرسوم المماثلة للضرائب التي عوضت، ولو بنسبة قليلة، من تدني مردود الضرائب غير المباشرة. فإذا علمنا بأن هذه الضرائب تتألف في معظمها من الضرائب الجمركية، لادركنا سبب تدني مردودها، لأن الضرائب الجمركية التي كانت تمثل ٤٨٪ من مجمل الواردات العادية في موازنة عام ١٩٧٤ و ٤٤,٩٪ في موازنة عام ١٩٧٩ و ٣٨,٥٪ في موازنة عام ١٩٨٠، لم تعد تمثل في مشروع موازنة العام ١٩٨٢ سوى ٢٤٪ من مجمل الواردات المقدرة.

ويعود سبب تدني مردود الخزينة من الضرائب غير المباشرة بصورة رئيسية إلى عمليات التهريب التي تستأثر، حسبما جاء في بعض التقديرات، بـ ٥٠٪ من النقل البحري، عدا عن التهريب عبر طرق أخرى، الأمر الذي أثر على الواردات الجمركية التي تأثرت أيضاً بالاضطراب

الأمني الحاصل في مطلع شهر نيسان من العام ١٩٨١ وفي الاشهر التي تلتها. وسنمين في ما يلي قيم الواردات الجمركية في سنة ١٩٨١ مقارنة بمثيلاتها في العام ١٩٨٠، وواردات الخزينة الاخرى.

١ - الواردات الجمركية

بلغت واردات الخزينة من الرسوم الجمركية في العام ١٩٨١، ٤٣٧ مليوناً تقريباً وهو ادنى مستوى لها بعد العام ١٩٧٤، وإذا ما احتسبت بالأسعار الثابتة تكون في ادنى مستوى لها منذ العام ١٩٦٥.

والأسباب التي أدت الى انخفاض الواردات باتت معروفة وأهمها:

- أ - استمرار تهريب السلع والبضائع عبر المرافئ غير الشرعية.
- ب - أحداث نيسان - حزيران.
- ج - انخفاض نسبة الرسم الجمركي المقطوع على الوزن لبعض السلع بالنسبة الى ارتفاع اسعار السلع ذاتها.
- وتقدر الخسارة الإجمالية للخزينة من عدم تمكن الجمارك في استيفاء الرسوم الجمركية كما هو واجب بنحو مليار و٢٠٠ مليون ليرة لبنانية على الأقل.
- واظهرت مقارنة الرسوم الجمركية المستوفاة العام الماضي بالرسوم المستوفاة في العام ١٩٨٠ ما يلي:
- بالنسبة الى المجموع العام بلغت نسبة التراجع، ٣٦,١ في المئة، وهو تراجع ملحوظ على صعيدي الأقاليم والأشهر.
- بالنسبة الى الأقاليم:

- أ - تراجعت الرسوم الجمركية المستوفاة عبر مرفأ بيروت نسبة ٤٥,٨ في المئة، وهي باتت تشكل ٥٤ في المئة من المجموع العام بدل ٦٤ في المئة.

وهذا التراجع يعود الى اقفال المرفأ في شهر نيسان وتدني الحركة فيه تباعاً، ومرور نحو ثلث البضائع خارج المانيفست من غير ان تدفع عنها أي رسوم. وقد انخفضت هذه الرسوم من ٤٣٥ مليوناً الى ٢٣٦ مليون ليرة لبنانية.

- ب - الرسوم الجمركية المستوفاة عبر مطار بيروت تراجعت كذلك بنسبة ١٩,٦ في المئة بدل ٢٠,٢ في المئة من المجموع العام. والسبب أيضاً توقفت المطار عن العمل خلال نيسان -

أيار، وتراجع حركة الطيران التي انحصرت بالشركتين الوطنيتين وبشركات عربية ودولية قليلة. وانخفضت الواردات من ١٣٧ مليوناً الى ٨٥ مليون ليرة لبنانية.

ج - الرسوم الجمركية المستوفاة عبر إقليم شتورة تراجعت بنسبة ١٦,٦ في المئة، نظراً الى الأحداث التي وقعت في الفصل الثاني من العام الماضي في زحلة وضواحيها، إلا ان نسبتها من المجموع العام بلغت ٧,١ في المئة بدل ٥,٤ في المئة نتيجة التغير في حجم الرسوم في الأقاليم الأخرى. وكان الانخفاض من ٣٧ الى ٣٠ مليون ليرة لبنانية.

وحققت الرسوم الجمركية عبر بوابات الشمال ومرفأى جونية وصيدا زيادات، إلا ان هذه الزيادات - وان بدت كبيرة بالنسب المئوية - لم تأت في حجم الخسارة عبر البوابات التي تضررت أمنياً:

أ - نشط مرفأ طرابلس في الفصلين الثاني والثالث من العام الماضي، وزادت الرسوم الجمركية المستوفاة عبر الشمال بنسبة ١٥,١ في المئة وجاءت نسبة تمثيلها من المجموع ١٦ في المئة بدل ٨,٨ في المئة. إلا ان مضاعفة نسبة التمثيل هذه لم تقابلها سوى زيادة ٩ ملايين ليرة لبنانية في حجم الواردات التي ارتفعت من ٦٠ الى ٦٩ مليون ليرة لبنانية.

ب - الرسوم المستوفاة عبر مرفأ جونية زادت بنسبة ٣٠ في المئة لكنها بالارقام بلغت ١,٨ مليون ليرة، كذلك تضاعفت نسبة تمثيلها من المجموع من ٠,٩ الى ١,٨ في المئة، فيما ارتفعت حجماً من ٦ الى ٧,٨ ملايين ليرة لبنانية.

ج - الرسوم عبر مرفأ صيدا زادت بنسبة ١٣,٧ في المئة وارتفعت نسبة تمثيلها من المجموع من ٠,٨ الى ١,٤ في المئة لكنها لم ترتفع فعلاً إلا ٧٠٠ ألف ليرة من ٧,٢ الى ٧,٩ ملايين ليرة لبنانية.

أما بالنسبة الى الأشهر، فإن نمط الاوضاع الأمنية لم يفسح في المجال لوتيرة نمو شهرية او فصلية كما في الاعوام السابقة. وهكذا تجد في الرسوم المستوفاة كانت ذات احجام متفاوتة شهرياً بين زيادة ونقصان ولا يمكن الأخذ بالنسب التي حققتها. ولم تسجل جداول المقارنة الشهرية، ان الرسوم المستوفاة في شهر من اشهر السنة، بلغت في قيمتها الرسوم المستوفاة في الشهر الموازي لها من العام ١٩٨٠. وأكثر الرسوم اقتراباً كانت تلك المستوفاة في شهر كانون الأول الماضي إذ بلغ تراجعها ٢,٨ في المئة فقط من الرسوم المستوفاة في كانون الأول ١٩٨٠، وكانت الأخيرة ادنى ما سجل خلال ١٩٨٠.

ولكن يمكن ان نسجل توازياً بين الرسوم المستوفاة في آذار ١٩٨١ وتشرين الاول ١٩٨٠ وبين

رسوم أيلول ١٩٨١ ورسوم كانون الاول ١٩٨٠، وبذلك تكون الرسوم المستوفاة في آذار ١٩٨١ وحدها أعلى من الرسوم المستوفاة في تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٨١.

٢ - الواردات الاخرى

أما أنواع الواردات الاخرى التي ارتفع تقديرها فهي، بصورة رئيسية، حصة الموازنة من إيرادات مصرف لبنان البالغ ٨٠٠ مليون ل.ل. مقابل ٧٥٣ مليون ل.ل. في موازنة العام ١٩٨١.

لقد ادى هبوط نسبة الواردات العادية الى ارتفاع في نسبة الواردات الاستثنائية في العام ١٩٨٢، اذ بلغت هذه الواردات الاخيرة المقدرة ٢,٩٢ مليارين من الليرات اللبنانية، أي بزيادة ١٥٣٤ مليون ل.ل. عما كانت عليه في العام ١٩٨١ (١٣٨٦ مليون ل.ل.). ويقتضي تغطية هذا العجز بقروض داخلية، وخاصة، بإصدار سندات خزينة، وبالاستلاف من مصرف لبنان، وبالاستدانة كذلك من الهيئات الدولية والعربية.

ونورد فيما يلي الجدول رقم ١ الذي يتضمن أرقام موازنة الدولة في سنة ١٩٨١ مقارنة مع أرقام مشروع موازنة العام ١٩٨٢، ثم الجدول رقم ٢ وقد بينا فيه تطور وتقسيم الواردات العامة منذ سنة ١٩٦٤ حتى سنة ١٩٨٢، وأخيراً الجدول رقم ٣ المتضمن تطور الموازنات الملحقة في مشروع موازنة العام ١٩٨٢ مقارنة مع ارتفاع هذه الموازنات العام ١٩٨١.

وقبل اختتام هذه المقدمة، لا بد من الاشارة الى ان الموازنة ذات تأثير بالغ على الاقتصاد الوطني الذي يتأثر بدوره بالاقتصاد العالمي. وستطرق الى هذا البند فيما يلي.

جدول رقم - ١ -
موازنة الدولة العامة (بآلاف الليرات البنانية)

١٩٨٢					١٩٨١					
النسبة المئوية	المجموع	نفقات الانشاء والتنمية	نفقات التجهيز	نفقات عادية	النسبة المئوية	المجموع	نفقات الانشاء والتنمية	نفقات تجهيز	نفقات عادية	
١ - المؤسسات الادارية العامة										
٠,٠٥	٣٠٣,٨	-	١٧٥	٢٨٢٨,٨	٠,٠٦	٢٧٣٣,٠	-	١٥٠,٠	٢٥٨٣,٠	رئاسة الجمهورية
٠,٣٩	٢٣١٢٧,٤	-	٨٠	٢٣٠٤٧,٤	٠,٤٥	٢٠٣٩٨,٥	-	٨٠,٠	٢٠٣١٨,٥	مجلس النواب
٢,١٢	١٣١٣٢٦,٨	-	١٢٨٧٥	١١٨٤٥١,٨	٢,٧٥	١٢٣٧٨,٢	-	٢٠٤٦,٠	١٠٢٩١٨,٢	مجلس الوزراء
٠,٨٨	٥٢٢٤١,٨	-	١٢٨٧٥	٥٢٢٤١,٨	٠,٧٧	٣٤٥٩٩,٦	-	٤٠	٣٤٥٥٩,٦	وزارة العدل
١,٩٢	٨٤٤٦٣,٧	-	-	٨٤٤٦٣,٧	١,٥٤	٦٩١١٠,٦	-	١٥٠	٦٨٩٦٠,٦	وزارة الخارجية
٦,١	٣٦٢٧٦٦,٢	٥٠٠٠٠	٤٦٢٧٥	٢٦٦٤٩١,٢	٦,١٢	٢٧٤٦٤٧,٠	-	٤٦٠٨٨,٨	٢٢٨٥٥٨,٢	وزارة الداخلية
١,٤٧	٨٧٦٤٤,٦	-	٤٨٧٠	٨٧٧٧٤,٦	١,٥٢	٦٨٤٣٣,١	-	٣٨٤٥	٦٤٥٧٩,١	وزارة المالية
٢٠,٩٥	١٢٤٥٧١٤,٥	٨٥٠٠٠	٣٩١٧٠	٧٦٩٠١٤,٥	٢٣,٥٣	١٠٥٦٤٦٢,٥	٣٢٧٠٠٠	٤٠٢٣١٥	٦٥٤١٤٧,٥	وزارة الدفاع الوطني
٠,٨٣	٤٩٧٩٢,٣	٢٠٠٠٠	١٠٠٠	٢٨٧٩٢,٣	٠,٧٩	٣٥٣٤,٤	٢٥٠٠٠	٨٧٥٠	٢٦٥٩٦,٤	وزارة الاعلام
٢ - النفقات الاجتماعية										
١٦,٨٨	١٠٠٣١٥٦,٦	٦١٠٠٠	١١٠٢٥	٩٣١١٣١,٦	١٥,٩٠	٧١٣٧٧٤,٦	٣٤٠٠٠	٧٦٩٥	٧٠٦٠٧٩,١	وزارة التربية
٣,٢٢	١٩١٩١٨,١	-	١٥٦٤٥	١٧٦٢٨٣,١	٣,٠١	١٦٥٠٣٥,٥	-	١٤٤٢٠	١٢٠٦١٥,٥	وزارة الصحة
٢,٤٤	١٤٥٦٣٨,٤	-	٤٩٩٦٢	٩٥١٧٦,٤	٢,٠٤	٩١٩١٨,٥	-	٥٣١٩٤,٤	٣٨٣٢٤,١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٠,١٣	٨٢٧١	-	١٨٨٧,٥	٦٣٨٣,٥	٠,١٦	٧٣٨٤,٣	-	١٦٩٤,٤	٥٦٨٩,٩	وزارة الاسكان والتعاونيات

١٩٨٢					١٩٨١					
النسبة المئوية	المجموع	نفقات الانشاء والتنمية	نفقات التجهيز	نفقات عادية	النسبة المئوية	المجموع	نفقات الانشاء والتنمية	نفقات تجهيز	نفقات عادية	
٣ - النفقات الاقتصادية										
١٦,٥	٩٨١١٧١,٧	٢١٨٣٤٥	٥٩١١٠,٠	٧١٧٢٦,٧	١٠,٩٨	٤٩٣٠٧,٥	٢٠١٩٣٠	٤٣٨٧,٥	٥٤٣٧,٠	وزارة الاشغال العامة
١,١٦	٦٩٤٦٣,٤	-	٥٧٧٧,١	١٦٦٩٢,٤	١,٢٠	٥٣٩٣٧,٣	-	٤٠٧٧٦	١٣١٦١,٣	وزارة الزراعة
٢,٤٨	١٤٧٤١٣,٠	-	١٥,٥	١٤٧٢٥,٨	٤,٦٢	٢٠٧٤٣٢,٢	-	٥,٠	٢٠٧٣٨٢,٢	وزارة الاقتصاد والزراعة
٠,٦١	٣٦٢٣٧,٢	-	١٤٥,٠	٣٤٧٨٧,٢	٠,٦٨	٣٠٢٢,١	-	٥٥,٠	٢٩٦٧,١	المواصلات السلكية واللاسلكية
١,٦٠	٩٥١٠١,٥	-	٨٢٥١,٢	١٢٥٨٩,٥	١,٤٧	٦٥٩٦,٢	-	٥٤٩٣,٧	١١٠٢,٥	وزارة الموارد المائية والكهربائية
٠,٧٦	٤٥٥٩٥,٢	-	١٢٣٠٢,٥	٣٢٢٩٣,٣	٠,٨٢	٣٦٨٠٠,٨	-	١٠٣٢,٧	٢٦٤٧٣,٨	وزارة السياحة
٠,٠٦	٣٧١٨,٧	-	٦٦,٥	٣٠٥٣,٧	٠,٠٨	٣٤٩٦,٣	-	٨,٥	٢٨٩١,٣	وزارة الصناعة والنقط
٨,١	٤٨١٧٢,٨	-	-	٤٨١٧,٢٨	٨,٧٤	٣٩٢٣٦٨,٩	-	-	٣٩٢٣٦٨,٩	٤ - الديون المتوجبة الأداء واحتياطي الموازنة
١١,٧	٦٩٥٤٩٥,٥	-	-	٦٩٥٤٩٥,٥	١٢,٧٧	٥٧٢٨٨٥,٢	-	-	٥٧٢٨٨٥,٢	احتياطي الموازنة
١٠٠,٠٠	٥٩٤٥٠٠٠	٥٣٦٣٤٥	١٢٧٦٤٥٠	٤١٣٤٢٠٥	١٠٠	٤٤٨٩٠٠٠	٥٨٧٩٣٠	١١٠٤٢١٦	٣٣٨٤٠٧٨,٤	المجموع

جدول رقم - ٢ - تطور وتقسيم الواردات العامة (بملايين الليرات)

	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٤	١٩٦٧	١٩٦٤	الواردات
	١١٩٦,١	١٠١٣,١	٧١٩,٦	٥٤٨,٤	٣٢٤	٢٨٦	١٢٦,٨	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
								لها
	٧٢٦,٧	١١١٧,٧	٩٦٤,٣	٦٢٥,٣	٤٨٥,٨	٤٠٨	٢٢٦,٢	الضرائب والرسوم غير المباشرة
	٢٣,٠٠	٢٢,٥	٢٨,٨	٢٢,٨	٣١,٢	٣٠	١٢,١	وارادات الاملاك العامة واستثمار
	١٠٧٨,٢	٩٥٥,٧	٧٨٩	٢٠٦,٥	١٦٩,٨	١٥٠,٩	٨٠,٣	وارادات مختلفة
	٢٩٢١,٠٠	١٣٨٦,٠٠	١٥٠٦,٢	٨٥٧	٢١٣	-	-	وارادات استثنائية
	١٩٤٥	٤٤٨٩	٤٠٠٧,٩	٢٢٦٠	١٢٢٥	٨٧٤,٩	٤٤٥,٤	المجموع

جدول رقم - ٣ - تطور الموازنات الملحقه (بالاف الليرات)

	سنة ١٩٨٢				سنة ١٩٨١				
النسبة المئوية من المجموع	المجموع	النسبة	التجهيز	الوظيفة	النسبة المئوية من المجموع	المجموع	النسبة	التجهيز	الوظيفة
-	٦٤٠٠٠٠	٧١٧١٥	٣١٠٥٠٠	٢٥٧٧٨٥	-	٥٣١٧٠٠	٤٦٩٠٣	٢٥٣٠٠٠	٢٣١٧٩٧
-	٩١٠٠٠	-	١٠	٩٠٩٩٠	-	٨٥٠٠٠	-	٢٠	٨٤٩٨٠
-	٤٧٨٠٠٠	-	-	٤٧٨٠٠٠	-	٣٤٥٥٠٠	-	١٠٠٠	٣٤٤٥٠٠
-	١٢٠٩٠٠٠	٧١٧١٥	٣١٠٥١٠	٨٢٦٧٧٥	-	٩٦٢٢٠٠	٤٦٩٠٣	٢٥٤٠٢٠	٦٦١٨٧٧
									المجموع

ثانيا: الاقتصاد العالمي

نبدأ كالعادة باعطاء صورة اجمالية عن الاقتصاد العالمي نظرا لتأثر الاقتصاد اللبناني الحتمي بالتطورات الاقتصادية في باقي انحاء العالم .

تستبد بالعالم اليوم معاناة ناجمة عن الاثار السيئة التي خلفها الركود الاقتصادي والتضخم المالي المتواصل الخاضع لسيطرة متفاوتة، وذلك، في وقت ما زال يعاني فيه العالم من آثار الزيادة الثانية التي طرأت على اسعار النفط .

وتنعكس صورة هذه الأوضاع في وجود بطالة متزايدة ومقلقة، واختلالات هائلة في ميزان المدفوعات، ومعدلات فائدة مرتفعة، وأسواق للعملات يسودها عدم الاستقرار بشكل لا مثيل لها منذ الاجراءات الواسعة النطاق التي اتخذت لاعادة تقييم العملات في أوائل السبعينيات .

لقد بدا للمراقبين والاحصائيين انه اصبح من الضروري ان يتكيف الاقتصاد العالمي مع متطلبات الوضع الراهن، ان اريد لهذا الاقتصاد ان يسير في طريق تؤدي به الى نمو سليم ومستمر، لان مستقبل النظام الاقتصادي والمالي ومشكلة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تتعلقان بهذا النمو .

وبالفعل بذلت جهود حثيثة من اجل التكيف، لكن هذه الجهود ما زالت في بدايتها وكثيرا ما بدت متعثرة .

أولاً: عملية التكيف في البلدان الصناعية

حققت البلدان الصناعية الرئيسية، خلال العام ١٩٨٠، تقدما في ما تبذله من جهود لمكافحة التضخم وتصحيح مدفوعاتها الخارجية .

لقد استجابت السياسات الاقتصادية بنجاح لزيادات اسعار النفط في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠، وهذا النجاح فاق نجاح استجاباتها للزيادات التي حصلت في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤، إلا ان تلك الجهود لم تكن بكافية اذ كان على البلدان الصناعية ان تتخذ تدابير اخرى . وعلى الرغم من هذا الامر، فإن دلائل التكيف الاولى بدت واضحة في خمسة ميادين :

١ - الطاقة

ما زالت حالة التبعة التي تعانيها البلدان الصناعية فيما يتعلق بالطاقة تسجل انخفاضا .

لقد كان مجموع استهلاك الطاقة سنة ١٩٨٠ يساوي تقريبا استهلاك سنة ١٩٧٣، وذلك على الرغم من النمو الاقتصادي الذي تم خلال تلك الفترة، والبالغ ١٩٪ بالقيمة الحقيقية، بالإضافة

الى ان استخدام مصادر اخرى للطاقة بدل النفط قد ازداد بسرعة. وتدل هذه التطورات على اهمية تحويل كل آثار ارتفاعات اسعار النفط الى المستهلكين ووضعها على كاهلهم، وذلك من اجل تحقيق مزيد من الاقتصاد في الطاقة وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

٢ - الشؤون النقدية

كانت إدارة الشؤون النقدية الداخلية في البلدان الصناعية التي ما زالت تتحمل عبء مكافحة التضخم، أكثر حذراً مما في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨. ومن الدلائل على ذلك ان معدلات الفائدة في العالم الصناعي اصبحت ايجابية بالقيمة الحقيقية.

٣ - الكتلة النقدية

ساعد تحسين السيطرة على نمو الكتلة النقدية، على توضيح السلوك الأكثر اعتدالا الذي تميزت به الأسعار والأجور.

وعلى الرغم من ان التضخم ما زال شديداً الى حد غير مقبول، فهو، إذا ما قيس بمؤشر اسعار الاستهلاك، قد تباطأ منذ بلوغه الذروة في النصف الاول من سنة ١٩٨٠.

أما الأجور، فهي بدورها، استجابت لارتفاع الاسعار خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بشكل اكثر اعتدالا من استجابتها للزيادة الحاصلة بعد سنة ١٩٧٣.

٤ - الاستثمار الإنتاجي

في حين ان استهلاك الاسر ارتفع بأسرع مما ارتفع مجموع الانتاج في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، فإن الاستثمار الإنتاجي هو الذي حقق نجاحا خاصا منذ سنة ١٩٧٩، وذلك بشكل اتاح فيه لمؤسسات الاعمال حماية هوامشها الربحية بنجاح أفضل.

٥ - العمليات الجارية في ميزان المدفوعات

ان حساب العمليات الجارية في ميزان مدفوعات البلدان الصناعية الرئيسية، الذي كان قد تدهور بشدة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ بعد ازدياد اسعار النفط، دخل الآن طور التصحيح، وذلك بسرعة كبيرة في بعض الحالات. وقد ارتفع مجموع العجز في حساب العمليات الجارية لتلك البلدان الى ٤٦ مليار دولار في سنة ١٩٨٠، الا ان المراقبين يتوقعون ان يتقلص هذا العجز في سنة ١٩٨١ بنسبة ٥٠٪ على الأقل.

ومجمل القول ان التكيف الاقتصادي في البلدان الصناعية اصبح أمراً لا بد منه. وتشير الوقائع الى انه بدأ يتحقق، الا ان هذه الصورة لا تبرر الشعور بالرضى. فالتقدم الذي انجز محدود،

والتضخم ما زال على مستوى لا يطاق. ولا بد من الاشارة أيضا الى ان العجز في حساب المعاملات الجارية للبلدان الصناعية الصغيرة المقدّر بمبلغ ٣٠ مليار دولار لسنة ١٩٨١ ما زال يعتبر عجزاً كبيراً جداً.

ويشكو المراقبون ان هناك تهاونا في الجهود الرامية الى مكافحة التضخم وبالتالي الى السيطرة عليه، ليس فقط بطبع المزيد من العملة، انما أيضا بزيادة الإنتاج بقدر أقل من التكاليف.

ويعتبر الأخصائيون، ان تكثيف الجهود بصدد السياسة الاقتصادية يتم باتجاهين أساسيين: تأمين إدارة الطلب بقدر اكبر من الفعالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين العرض.

لقد ذكرنا اعلاه ان البلدان الصناعية تسيطر الآن بشكل أفضل على نمو مجتمعاتها النقدية، ومع ذلك فإن العبء الملقى على كاهل السياسة النقدية، هو عبء شديد للغاية، ولكي تكون السياسة النقدية سياسة فعالة، لا بد من دعمها بسياسة مالية عامة متماسكة وسليمة. ولكن من الواضح ان السياسات المالية العامة لعدد من البلدان الصناعية كانت مفرطة في التوسع منذ أوائل السبعينيات.

كان عجز ميزانيات هذه البلدان بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي يبلغ حوالي ضعف ما كان عليه سنة ١٩٧٣، وقد سجل في هذه السنة ثلث البلدان الصناعية فوائض في الميزانية. أما اليوم فجميع تلك البلدان تعاني عجزا في ميزانياتها. وهذا الضعف في الأوضاع المالية العامة قد عزز التضخم الناجم عن الطلب، وقلل حصة التمويل الذي يمكن للقطاع الخاص ان يحصل عليه.

لقد رأى صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي، انه لا يمكن اجراء تعميمات في هذا الميدان، لان آثار عجز الميزانية لا يمكن تقديرها الا في نطاق الاقتصاد المعني، لكن الصندوق اشار الى ان الطلب على التسليف، عندما يكون مستمرا في شدته ومعدل الادخار غير كاف، فإن عجز الميزانية، ولئن كان معتدلا نسبيا، يمكنه ان يصور التنافس بين المقترضين ويرفع معدلات الفائدة، كما حصل في الولايات المتحدة أخيراً.

وقد خلص تقرير صندوق النقد الدولي الى القول، بأن السيطرة على الطلب الكلي لا يمكنه ان يقضي على التضخم، لان اسباب هذه المشكلة عميقة الجذور، بل يمكن اعتماد أفكار بسيطة، وذلك بتعزيز حوافز العمل والإدخار، وبإلغاء الانظمة المالية التي لا لزوم لها، وباعتماد المرونة والقدرة على الاستجابة والاستعداد لتحمل المخاطر.

ثانيا - عملية التكيف في البلدان النامية

حدث تدهور شديد في عجز حساب المعاملات الجارية في ميزان مدفوعات البلدان النامية غير النفطية، اذ ارتفع العجز من ٣٧ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى ٨٤ مليار دولار عام ١٩٨٠. ومن المرتقب ان يصل الى ١٠٠ مليار دولار في العام ١٩٨١.

١ - تطور حسابات المعاملات الجارية لتلك البلدان

لقد أصابت البلدان النامية غير النفطية عدة صدمات خارجية حادة يمكن اعاتها الى ثلاثة أسباب: تدهور شروط التبادل التجاري، وتباطؤ الطلب في البلدان الصناعية وارتفاع معدلات الفائدة.

كان هذا التدهور شديد القسوة بالنسبة الى البلدان النامية. وقد سببت ذلك، الى حد ما، الزيادات التي شهدتها اسعار النفط في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، والى حد أكبر زيادة تكاليف السلع المستوردة والانخفاض البارز الذي تعرضت له اسعار المواد الخام نتيجة الركود الاقتصادي في أهم البلدان المستهلكة. انما خفض من هذا الركود ازدياد حجم الصادرات في البلدان النامية، في حين ان ارتفاع معدلات الفائدة على الصعيد العالمي قد زاد زيادة شديدة.

وإذا ألقينا نظرة على البلدان النامية التي تستورد معظم او كل حاجاتها من النفط، لوجدنا ان العجز المركب في حسابات المعاملات الجارية في ميزان مدفوعاتها قد قفز من ٣٠ مليار دولار في العام ١٩٧٨ الى ٨٠ مليار دولار في العام ١٩٨١، أي بزيادة قدرها ٥٠ مليار دولار. ومن الجدير بالملاحظة، ان ما يتوجب على هذه البلدان دفعه ثمنًا للنفط وفوائد مستحقة، قد ارتفع الى ما يقارب الـ ٧٠ مليار دولار خلال هذه السنوات الثلاث. وهذا يعني ان البلدان النامية التي تستورد معظم او كل حاجاتها من النفط، قد استطاعت ان تخفض عجز حسابات معاملاتها الجارية حتى ٥٠ مليار دولار، وذلك بزيادة إيراداتها الجارية، وبخاصة صافي عائداتها من التصدير بما يقارب ٢٠ مليار في الفترة ذاتها. والواقع ان الميزان التجاري لهذه البلدان، باستثناء النفط، قد انتقل من العجز الى الفائض. وهكذا فإن البلدان النامية التي تستورد معظم او كل حاجاتها من النفط، قد استطاعت تحقيق نمو بارز في صادراتها على الرغم من الركود العالمي.

٢ - العجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية

لا يزال العجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية مفرطاً. ومن الضرورة بمكان ان تقدم هذه البلدان على تعزيز سياسات التكيف.

ان العجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية المستوردة للنفط ما زال مثيراً للقلق.

يعاني نصف هذه البلدان من عجز يبلغ ١٣٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، أي اكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل عقد من الزمن.

ان مثل هذه الاختلالات لا يمكن ان تستمر لفترة طويلة. فعبء الدين الناجم عن تمويل هذ

العجز يزيد باستمرار، وقد ارتفع متوسطه من ١٤ الى ١٨٪ من صادرات السلع والخدمات بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١. وفي بعض الحالات اصبح هذا العبء لا يطاق.

وتجدر الإشارة الى ان معظم البلدان غير النفطية اتبعت في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ سياسات مالية توسعية رافقها عجز كبير في الميزانية. وقد اسهمت هذه السياسات في جعل متوسط معدل التضخم يبلغ حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٠، الا ان الكثير من هذه البلدان قد اظهرت منذ حوالي السنة، ميلا واضحا الى التخلي عن السياسات التوسعية وتبني برامج للتكيف. ويبدو ان مستوى التضخم اخذ يميل الى الاعتدال ولو بمعدل أبطأ مما يجب.

الوضع الغذائي حتى العام ١٩٨١

لا يزال حتى العام ١٩٨١ زهاء خمسمائة مليون نسمة يحتاج الى الغذاء، ولا تزال الدول النامية تتعثر أكثر فأكثر بإيجاد المواد الغذائية لشعوبها.

ذلك ان الدول غير المنتجة للنفط انفقت، عام ١٩٧٦، اكثر من عشرة مليارات دولار للمستوردات الغذائية. وقد وصلت هذه المستوردات اليوم الى ٨٠ مليون طن في السنة، وقد تتزايد هذه الكمية لتصل الى ١٠٠ مليون طن في النصف الاول من الثمانينيات.

ويتبين من المشاريع التي اعدت من اجل احتواء المجاعة في العالم، انه بات ضروريا مضاعفة الاستثمارات في القطاع الزراعي للدول النامية وللهيئات الاجنبية بغية رفع معدل الانتاج الغذائي الى ٤٪.

وفي الوقت الحاضر، يستبد بـ ٢٦ دولة في افريقيا، نقص غذائي غير طبيعي. فهناك عدد من الدول الفقيرة في اكثر القارات يربو على ٢٥ دولة تشكو التقهقر في انتاج الحبوب، وقد بلغ هذا الانخفاض ١٤ مليون طن. ويذكر بعض التقديرات ان ٣٠٪ من حاجات تلك الدول من الحبوب لم تتوفر، ويقتضي، قبل آخر عام ١٩٨١ ايجاد كميات كبيرة من المواد الغذائية الاساسية لتلبية تلك الحاجات قبل استفحال الازمة. ويقول المراقبون ان كارثة مخيفة تزحف تدريجيا نحو بعض البلدان المذكورة، لتهدد سكانها بالمجاعة وبكل ما ينتج عنها من مضاعفات اجتماعية وسياسية.

هذا، وتجدر الإشارة الى ان الاقتصاد اللبناني يتأثر بسلبيات الاقتصاد العالمي وبإيجابياته. وستطرق، بعد هذه الصورة الاجمالية الى البحث في اقتصادنا الوطني.

ثالثا: الاقتصاد اللبناني

لا تزال التوترات الأمنية واضطراب الاجواء السياسة الضاغطة وغير الملائمة للنمو تتحكم بالاقتصاد اللبناني. لذلك لم يتمكن هذا الاقتصاد من استعادة مستواه او الانتعاش كما كانت حاله في العام ١٩٧٥.

من المعروف ان الناتج الاجمالي الفعلي نما بمتوسط سنوي بلغ ٧٪ خلال السنوات الخمس التي سبقت أحداث لبنان، الا ان هذا الناتج انخفض بنسبة ٣٧٪ في فترة حرب السنتين (كما درجت تسميتها) أي في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦.

ازدادت الآمال عندما عاد الاستقرار السياسي خلال العام ١٩٧٧، الامر الذي نشأ عنه انتعاش كبير في الناتج المحلي الفعلي فبلغ ٦٠٪ من مستواه عام ١٩٧٤.

الا ان هذا الناتج تراجع عندما تجددت الاحداث خلال العام ١٩٧٨ التي اثرت على نمط النمو. وقدر هذا التراجع بنسبة ٢,٥٪ عما كان عليه في العام ١٩٧٧.

لكن العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ شهدا نشاطا اقتصاديا ملموسا كان بنتيجته ان عوّض من الركود الذي ساد العام ١٩٧٨، بحيث استرد مستوى العام ١٩٧٧. وفي بعض التقديرات، ان ذلك النشاط حقق نموا خجولا يناهز الـ ١,٥٪.

وعرف الدخل الفعلي وضعافضل من الناتج المحلي الاجمالي الفعلي والذي تبين تقديره من احصائيات قريبة من الحقيقة الى حد ما. وكذلك لم ينشأ عن فرص العمل اية مشكلة معلقة، اذ ان ازمة البطالة التي كان متوقعا لها ان تستبد بالحالة العامة للبلاد بسبب الركود الاقتصادي، أمكن تخطيها بفعل هجرة اليد العاملة اللبنانية الى الخارج، وبخاصة الى الدول الخليجية، الامر الذي ادى الى وجود بعض بالنقص محليا في هذا النطاق (اليد العاملة)، الا ان مستوى معيشة معظم اللبنانيين ظل منخفضا ولكن بنسبة ضئيلة.

ولقد تأثر المهجرون الذين يقطنون في وسط وضواحي بيروت بالوضع المشار إليه، لانهم في ظروف معيشية صعبة لا يمكن تلافيها الا بعودة الاحوال الطبيعية الى لبنان.

ومما يساهم في تآكل الدخل الفعلي والقوة الشرائية، هو عامل التضخم الذي ارتفعت نسبته خلال العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ الى حدود الـ ١٥ - ٢٠ ٪، والذي تعود أسبابه الى عوامل داخلية وخارجية على السواء، والى عوامل داخلية بحث تتعلق بالطلب وبعنصر الكلفة. وقد تتفاعل جميع هذه العوامل مع بعضها البعض مما يعكس ضغطا متزايدا على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين.

وأما بالنسبة للبنان فإن اسباب التضخم والغلاء كثيرة واهمها:

ان لبنان هو بلد مستورد من الدرجة الاولى حيث يستورد ثلاثة ارباع حاجياته الاستهلاكية تقريباً وتبلغ مستورداته سنوياً بين ٣٥ و ٤٠٪ من قيمة دخله القومي. لذلك كان عليه ان يستورد التضخم العالمي مع هذه المستوردات، هذا التضخم الذي يشمل اليوم دول العالم كافة.

ففي الدول الصناعية يقدر متوسط الزيادة في اسعار المستهلك من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٠ بـ ١٢٪ وهي أعلى نسبة في التاريخ المعاصر، اما في الدول النامية فالأمر أسوأ بكثير، لان هذه النسبة بلغت حوالي ٣٥٪ عن ذات الفترة، أي من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٠.

ولكن الأسباب الخارجية لا تكفي وحدها لتفسير الارتفاع الكبير في الأسعار المحلية التي «تنطوي على فروقات هامة بين منطقة واخرى، وحتى بين حي وآخر».

الأسباب الداخلية

ان الأسباب الداخلية للتضخم، واغلبها ناتج عن الاحوال غير الطبيعية التي لا يزال يتخبط فيها لبنان.

فمن ناحية الإنتاج الوطني نرى ان العرض قد تأثر بصورة رئيسية من تدهم او تعثر او توقف وسائل الإنتاج في قطاعات كثيرة كالزراعة والصناعة والخدمات.

ومن الناحية البشرية فإن أدمغة وايدي ماهرة كثيرة تركت البلاد وتعمل في الخارج (أكثر من ٢٢٠ ألف). ونشير هنا الى ان بين العوامل التي اثرت في التضخم - سلباً او ايجاباً - التحويلات ورؤوس الاموال الواردة من اللبنانيين المهاجرين او من مصادر اخرى في الخارج.

وبالنسبة الى الاستيراد فإن كلفة الشحن والتأمين والتزليل والتخزين والمدفوعات غير المشروعة كلها تساهم في ازدياد حدة الغلاء.

وأخيراً وبالإضافة الى كل ذلك، فإن الأوضاع الأمنية خلقت أسواقاً صغيرة مقفلة في المدن والمناطق تتوجه الى قلة من المواطنين، مما زاد من عدد الوسطاء وقلل من كمية السلع ومن نوعيتها، فاقصر التبادل التجاري على مجموعات كان يجب ان تكون اكثر اتساعاً لتحقيق المنافسة وتؤدي الى انخفاض الأسعار.

لقد تدخل مصرف لبنان في العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ لتخفيف حدة التضخم وتدعيم قيمة الليرة اللبنانية، عن طريق سلوك سياسة نقدية متشددة، فأعاد تطبيق اجراء الاحتياطي الإلزامي، ورفع معدل اعادة الحسم مرات عدة، واعاد أيضاً فرض السقوف على التسليفات، كما اتخذ اجراءات

للحد من المضاربات في سوق القطع بعد ان ادت هذه المضاربات الى زيادة التضخم وادى ارتفاع سعر الفائدة في الخارج الى التحول على الليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية. وكذلك اتخذ مصرف لبنان اجراءات، بالتنسيق مع وزارة المالية، لرفع الفائدة على الليرة اللبنانية.

وبالفعل، كان من نتائج سياسة مصرف لبنان أيضا ان حدث من تسارع التسليف للقطاع الخاص، وخففت الضغوط التضخمية، ودعمت الليرة اللبنانية. كل ذلك كما قلنا بالتنسيق مع وزارة المالية.

وتجدر الاشارة الى ان الاقتصاد اللبناني نعم دوما بفائض في ميزان المدفوعات. ويعود هذا الوضع الايجابي الى تغطية عجز الميزان التجاري بالدفع الصافي لحساب الخدمات والتحويلات وحركة الرساميل، وإذا ما استمر هذا النمط، فإن ميزان المدفوعات لا يعود يخشى اية صعوبات. الا ان هذا الوضع يجب ان لا يؤخذ كواقع ثابت، اذ ان ازدياد الطلب الاستيرادي، وارتفاع اسعار النفط، وتدني قيمة الليرة اللبنانية نسبيا، ادت جميعها الى ازدياد المستوردات من ٤,٥ مليارات ل.ل. عام ١٩٧٨ الى ما يربو عن الـ ٧ مليارات ل.ل. خلال العام ١٩٧٩، في حين لم تسجل قيمة الصادرات زيادة ملحوظة. وتجدر الاشارة الى ان الموجودات الخارجية الصافية للمصارف التجارية التي فاقت التدني الحاصل في الاحتياط الرسمي الصافي، هي التي كانت السبب الوحيد في تخفيف الفائض في ميزان المدفوعات.

وتميز العام ١٩٨٠ بوضع نشط ملموس وعرف تحسنا ظاهرا، اذ ارتفعت المستوردات حوالي ٣ مليارات ل.ل. شكلت منها المستوردات النفطية مليار ل.ل.، فيما سجلت الصادرات زيادة بلغت ملياري ل.ل. اما فائض ميزان المدفوعات فقد بلغ ٣١٢٤ مليون ليرة لبنانية.

وتقتضي الملاحظة، ان التحسن النسبي المذكور، العائد جزئيا الى تدني قيمة الليرة اللبنانية، نتج بالرغم من ارتفاع اسعار النفط ومن ارتفاع حصته من مجموع المستوردات من ١٥٪ عام ١٩٧٩ الى ٢٠٪ عام ١٩٨٠.

فمنذ عام ١٩٧٥ اثبت النظام اللبناني الحر ميزاته. ويصعب التصور انه يمكن لاي نظام اخر ان يصمد مثله امام التفسخات الاقتصادية الحاصلة الناتجة عن الحرب ورواسبها.

لقد تراجعت قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة الى الدولار الاميركي خلال الفترة من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٨٠ بمتوسط سنوي لم يتجاوز الـ ٧٪، وإذا ما عزلنا التراجع الكبير الذي حصل سنة ١٩٧٦ والبالغ حوالي ٢٦٪، يصبح تدني قيمة الليرة اللبنانية خلال الفترة المشار إليها ٣,٥٪ سنويا، الامر الذي يدل على قوة الليرة اللبنانية التي تمتعت دوما بحرية القطع وحرية حركة الرساميل.

والواقع ان تدني قيمة الليرة اللبنانية على الشكل المذكور يحمل رواسب تضخمية الا انه، في الوقت نفسه يزيد من القدرة التنافسية للصادرات اللبنانية شرط تدعيم قدرة الصناعة المحلية.

أ - الصناعة اللبنانية

أولاً - الصناعة اللبنانية منذ العام ١٩٧٥

يعترض درس وضعية الصناعة اللبنانية، منذ العام ١٩٧٥، موانع جدية، بذلت جهود حثيثة على مستوى القطاعين العام والخاص لازالتها او التخفيف منها على الأقل. ومن أبرز هذه الموانع توقف الاجهزة الاحصائية عن العمل بسبب الاحداث.

لذلك لم يكن بالامكان اعطاء صورة حقيقية عن القطاع الصناعي الا بعد العام ١٩٧٧، عندما اصبح بالامكان تجميع معطيات متفرقة للاقتصاد اللبناني، من شأنها ان تؤدي الى ايجاد مكونات بارزة للصناعة اللبنانية، استمرت حتى العام ١٩٨٠.

١ - موقع الصناعة من الاقتصاد اللبناني

ان حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي القائم غير معروفة. ويتبين من المعطيات التي اقترحها مجلس الانماء والاعمار بخصوص سنة ١٩٧٧، ان مساهمة الصناعة في ذلك الناتج هي ١٣,١٪، أي ١٠٧٠ مليون ل.ل. وتشكل هذه النسبة تراجعاً، بالقياس الى المساهمة التي عرفتتها الصناعة عام ١٩٧٣ (١٤,٣٪).

لا يمكن الركون الى التقديرات الموضوعية في هذا النطاق للاعوام ١٩٧٥، ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وذلك بالرغم من المساعي التي بذلت لاطهار الوضع على حقيقته.

ويبقى ان تقدير الانتاج الصناعي سنة ١٩٨٠ ممكن. وقد بلغ هذا الانتاج ٤,٥ مليارات ل.ل. وحصة الصناعة في الصادرات ٨٥٪ الامر الذي شجع على تحويلها الى صادرات صناعية، بالرغم من ارتفاع اسعار النفط. ويبين الجدول التالي تلك الحصة في الصادرات:

جدول رقم - ١ -

النسبة المئوية في الصادرات من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
النسبة المئوية	%٨٠	%٥٠	%٨٠	%٨٥

٢ - النشاط الصناعي

من مقارنة الصادرات الصناعية الى كل بلد من البلدان المستوردة بمجموعة من المنتجات لفترة السبعينيات حتى آخر العام ١٩٨٠ ، يتأكد لنا ان التصدير يبقى المحرك الاول لنمو الصناعة اللبنانية .

فالبرغم من التغيرات الحاصلة في ترتيب البلدان المستوردة وفي تحديد المنتجات المصدرة ، يبقى واضحاً ان الصادرات ارتفعت بمعدل ٤٤٪ بالنسبة الى مستواها في سنة ١٩٧٩ بالقيم الجارية للعملة ، أي ما يوازي ١١٪ بالنسبة لسعر العملة في سنة ١٩٧٩ . في حين ان هذا المعدل زاد في سنة ١٩٧٩ بنسبة ١٢,٦٪ عما كان عليه في سنة ١٩٧٨ وبسعر العملة في هذا التاريخ .

ويمكن القول ، انه بالرغم من التراجع الطفيف للنمو ، بقيت نسبة الـ ١١٪ مهمة وعامل تنشيط لكافة الحركات الصناعية .

وفيما يلي جدول يبين ما استورده كل بلد من الصناعة اللبنانية في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (بآلاف الليرات) وجدول آخر يبين المنتجات الصناعية المصدرة ، وفقاً لشهادة المنشأ في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (بآلاف الليرات أيضاً) .

جدول رقم - ٢ -
الإنتاج الصناعي المصدر فيما بين سنة ١٩٧٠ و ١٩٨٠
الى مختلف البلدان (بالاف الليرات)

المجموع	المجموعة الاقتصادية الأوروبية	ليبيا	سوريا	مصر	الكويت	الخليج	العراق	الأردن	السعودية	السنة
٢٠٨٣٠٨	١٤٠٣١	١٣٤٦٠	١٦٠٨٩	٤٢٨٦	١٩٣٩٨	٣١٠٦	٣٩٧٧٣	١٧٣٤٤	٧٤٩٦١	١٩٧٠
٢٦١٧٧٣	٢٢١٣٠	١٧٧٩١	٣٥٣٦٧	٨٦١٩	١٦٩٩٥	٥٥٩١	٤٣٨٢٥	٢٤٩٢١	٨٦٩٤٥	١٩٧١
٣٤٥٤٤٩	١٧٦٣٧	٣٠٨٩٣	٣٣٦٢٢	٧٧١٩	١٦٥٣٨	٢٧٣٨	٥٣٨٤٣	٢٠٩٣٦	١٢١٩٨٨	١٩٧٢
٤٤٦٣٤٢	٥٣٣٨٤	٤٨٧٤١	٤٤١٠٣	٦٣٢٢	١٧٤٦٨	٧٢٧٤	٤٦٠٥١	٢٤٥٢٧	١٥٧٣٩٢	١٩٧٣
٨٣٦٤٩٢	٥٠٠٣٠	٦٠٣٦٢	١٧٠٩٥٧	١٤٣١٥	١٩٧١٤	٢٣١١٢	١٣٠٤٧٩	٢٧٥٣٩	٢٦١٩٣٧	١٩٧٤
٦٢٣٨٩٣	٣٤٠٤٤	٨١٨٤	٨٥٠٨٨	١٩٩٥٠	٨٧٣٠	١١٧٣١	٩٣٢١١	٣٤٩٣٥	٢٨٧٥٧٦	١٩٧٥
٨٣٦١٥٢	٢٥٤٠٤	٧٥٧٥	١١١١٦٥	١٩٢٩٨	١٤٦٠٤	٢٨٢٣٦	٧٠٠٣٦	٧١٣٧٩	٤٦١٠٦٥	١٩٧٧
٧٧٢٣٧٨	٢٨٣٠٨	٤٦٤٩	٤٠٩٠٨	٢٣٢٩١	١٣٩٩٩	٢٧١٠١	٩٥٩٤٠	٦٨٢١٠	٤٥٠٢١٧	١٩٧٨
١٢٦٢٩٨٨	٣٨٦٩١	١١٤١٦	٨٩٢٧٢	٣٨١٠٢	٢٦٠٢٤	٢٩٧٨٧	٣٣٨٨٢٥	٨٩٧٤٩	٦٠١١٢٢	١٩٧٩
١٨١٩٧٣٨	٢٧٥٢٦	١٤٠٢٠	١٩٢٢٥٤	٢٧٦٤٦	٤٥٨٩٦	٤٨٣٦٢	٤٨٩٣٦٩	١٤٠٧٤٩	٨٠٦٨٤٥	١٩٨٠

جدول رقم - ٣ -

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	المنتجات
١٨٤١٨٥	٣٦٣٢٥	٣٨٦٤٨	٣٠٤٢٤	٥٨٢١٠	٢٦٦٥٤	٢١٩٤٦	٢٢٢٠١	٢٢٩٧٨	المنتجات الغذائية
٧١٩٠	٣٧٦٣٨	٢٥٤٣	٣٨٠	٣٨٩	١٠٠٣	٢٦٥	٤٢٩	٥٠٢	المشروبات
٣٢٥٨٣	٣٥٧٧٩	٤٢٨٠٥	٥٦١٦١	٨٨٥٢٨	٦٥٠٥٤	٤٦٠١٥	٢٩٢١٢	٢١٦٤٧	النسيج
٩٥٠٧	١٨٤٣	٥١٨٨	٨٢٩٤	٦٤٨٠	٣٤٤١	٢٦٣٩	١٧٣٥	٨٣٩	الأحذية
٩٠٠٢٧	٢٩٤٣٥	٤٢١٠٦	٤٣٩٥٧	٤٣٩٣٤	٤٠١٩٥	٣٣٩٦٨	١٥٣١٨	١٠٦٥٥	الألبسة
٤٦٤٣	٣٣١٨	٢٨١٣	٤٥٨٥	٥٩٢٥	١٧٠٧٨	١٩١٩١	١٠٦٤١	٦٦١٠	الخشب المضغوط
٢٣٣٢٢	١٩٤٣٤	١٤٠٨٢	١٣٩٩٤	١٦٤٨٦	٩٥٩٠	٩٩٥٤	٤٨٩٩	٣٨٣١	المفروشات الخشبية
٢٤٧٥١	٢٤٦٣٠	٢٢٧١٣	٢٢٩٨٣	٣١١٠٧	١٧٣٣٣	٥٦١٠	٦٦٨	٢٥٧	الجلود
١٨٤٩٣٣	٥٩٥٢١	٦٣١٤٠	٦٤٦٦٠	٤٧٠٦٥	٤٠٤١٢	٣٣٥٤٨	٣٣٧٨٢	٣٢٣٤٦	المنتجات الكيماوية
٦١٠٨٤	٧٢٠٩٦	٦٨٤٦٥	٦٩٢	١٥٦٨	٥٥١٨	٥٠٢٢	٣٦١٣	١٠٥٠	الالات الكهربائية
٥٦٦٠٦	٥٣٥٤٧	٧٠٥٦١	٢٩٨٠٦	٥٦٨٢٤	٣٢٤٦٤	٢٧٧٣٩	١١٤٥١	٨٦٢٣	ورق وكرتون
٢٥٠٠٩	٤٣٢٠٧	٤٩٧٦٥	١١٤٢٢	١١١٧٣	٨٧٧٨	٥٨١٢	٨١٥٦	٥١٠٧	خضروات
٢٨٧٤٣٢	١٣٢٩٠٠	١٩٤٥٦٩	١١٣٣٥٢	١١٨٥٢٦	٣٤٥٦١	٣٤٧٠١	٣٢٨٦٦	٢٥٨١٩	منتجات منجمية غير معدنية
١٥٠٨٤٠	١٣٦٦٣٩	١٢٣٨٦١	١٦٨٢٠٣	٢٤٦٧٣٦	٩٦٣٧٧	٧٩٧٦٩	٥٩٩٩٤	٥١١٢٤	منتجات منجمية
٥٦٩٢١	٤٦٣١٣	٣٣٨٩٥	٣١٠٢٥	٤٥١٠٦	٢٨٣٣٦	٤١٩٠٨	١٠٣٦٦	٨٠٢٩	منتجات بلاستيكية
٦٤١٣٣	٣٩٧٧٢	٥٩٩٩٨	٢٠٠٠٠	٥٨٤٣٨	٢٠٥٥٨	٢٥٣٦٢	١٦٤٢٢	١٠٩٨٩	مختلف
١٢٦٢٩٩٨	٧٧٢٣٧٨	٨٣٦١٥٢	٦٢٣٨٩٣	٨٣٦٤٩٢	٤٤٦٣٤٢	٢٤٥٤٤٩	٢٦١٧٧٣	٢٠٨٣٠٨	المجموع

٣ - التوظيفات الصناعية

تراجع التوظيف الصناعي في العام ١٩٨٠، بعد ان سجل تقدما في سنة ١٩٧٩. ويكفي للدلالة على هذا التراجع، ان نقارن المعطيات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصناعية الجديدة في اعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠. (الجدول رقم ٤).

لقد عرف مؤشر اليد العاملة انخفاضا بلغ نسبة قوية، في حين ان مؤشر قيمة التجهيزات الصناعية المستوردة كانت جد محدودة، الامر الذي يظهر بعض الشيء النقص في اليد العاملة والكثافة النسبية للرساميل الموظفة في لبنان.

يشكل تراجع التوظيف الصناعي مؤشرا سلبيًا بالنسبة الى هذا القطاع ويضع صعوبات في وجهه، ويخلق مشاكل من شأنها ان تحد من اندفاع المستثمرين.

ومن جهة اخرى، ساهم ارتفاع معدل الفائدة على الودائع بالعملة الاجنبية وتحديد التسليفات التي انطبع بها العام ١٩٨٠ في تراجع الاستثمار الصناعي.

وفيما يلي جدول بمؤشرات الاستثمار الصناعي لإنشاء مصانع جديدة في سني ١٩٧٨، ١٩٧٩ و ١٩٨٠.

جدول رقم - ٤ -

مؤشرات الاستثمار الصناعي

السنة	الرخص المعطاة	الرأسمال المعلن (بملايين الليرات)	اليد العاملة المطلوبة	استيراد الآلات (بملايين الليرات)
١٩٧٨	٦٤	٢٣٩	١٩٧٥	٤٢٠
١٩٧٩	١٣٨	٧٣٠	٤٨٩٠	٤٢٠
١٩٨٠	٧٧	٣٧٣	١٥٢٤	٥٠٧

* المصدر: وزارة الصناعة والنفط

٤ - التسليف الصناعي

تطور التسليف الصناعي، في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (بملايين الليرات) على الشكل التالي:

جدول رقم - ٥ -

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
حجم التسليف الصناعي	٧٣٤	١٠٠١	١٣٣٥	١٤١٩	١٦١٢	١٦٥٤	٢٠٩٥	٢٦١١
الحجم الاجمالي للتسليف الصناعي	٤٥٨٨	٥٦٤٩	٦٧٣٣	٧١٤١	٧٩١٩	٩٨٨١	١٢٨٩٤	١٥٩١١
حصة الصناعة في التسليف الصناعي	%١٦	%٧,٧	%١٩,٩	%١٩,٩	%٢٠,٤	%١٦,٧	%١٧,١	%١٦,٤

وتدل المعطيات المذكورة في الجدول اعلاه، على ان تسليف الصناعة لم يشكل عامل تنشيط لهذا القطاع.

ففيما يتعلق بالماضي القريب، زاد التسليف الصناعي في العام ١٩٨٠ ٢٤,٦٪ بالنسبة الى العام ١٩٧٩ (الاشهر التسعة الاولى من السنتين) وقد تطور مجموع التسليف في اثناهما من ٢٠٩٥ مليون ل.ل. الى ٢٦١١ مليون ل.ل.، وذلك بين آخر ايلول سنة ١٩٧٩ وآخر هذا الشهر من سنة ١٩٨٠، وتكاد هذه الزيادة لا تتجاوز معدل التضخم الحاصل في سنة ١٩٨٠ الذي قدره الاتحاد العمالي العام واكثر من ٢٠٪.

ومن جهة اخرى، زاد التسليف الى بعض قطاعات الاقتصاد بمعدل مرتفع بالعملة اللبنانية الجارية (الزراعة ٣٦,٧٪ والتجارة ٢٧,٣٪) غير ان حجم التسليفات للصناعة زاد بمعدل يفوق قليلا معدلات نمو التسليف لكافة القطاعات، أي بنسبة ٢٣,٤٪.

ويقتضي ان لا نعيد اسباب هذا النمو الخفيف الى القيود التي فرضها مصرف لبنان (بشأن سقوف التسليف) ذلك لأن المصارف التجارية لم تستعمل هذه السقوف في مجال التسليف الصناعي.

وفيما يلي جدول بتطور التسليف المصرفي للقطاع الصناعي من العام ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٨٠ (بملايين الليرات).

جدول رقم - ٦ -

الزيادة السنوية.٪	التسليف للصناعة	المجموع	نهاية سنة
-	١٣,٢	٣٠٣,٧	١٩٦٥
٤٠,٣+	١٤,٧	٣٤١,٥	١٩٦٦
٤٠,٣+	١٦,٢	٣٨١,٨	١٩٦٧
٢٠,١+	١٧,١	٤٠١,٩	١٩٦٨
٣١,٩ -	١٧,٣	٤٠١,٩	١٩٦٩
١٥,٢+	١٧,١	٣٨٥,٢	١٩٧٠
٥١,٨+	١٧,٦	٤٣٧,٠	١٩٧١
٧٦+	١٦,٠	٥١٣,٠	١٩٧٢
٢٢١,٠+	١٦,٠	٧٣٤,٠	١٩٧٣
٢٦٧+	١٧,٧	١٠٠١,٠	١٩٧٤
٣٣٤+	١٩,٩	١٣٣٥,٠	١٩٧٥
٨٤+	١٩,٩	١٤١٩	١٩٧٦
١٩٣+	٢٠,٤	١٦١٢	١٩٧٧
٤٢+	١٦,٧	١٦٥٤	١٩٧٨
٥٦٠+	١٧,٢	٢٢١٤	١٩٧٩
٩٠٥+	١٩,٥	٣١١٩	١٩٨٠

ويتطلب هذا التطور الملاحظات التالية :

١ - لقد ارتفعت حصة الصناعة بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٦٩ من ١٣,٢٪ الى ١٧,٣٪. وبسبب وضع اليد على بعض المصارف نتيجة أزمة بنك انترا، لوحظ انخفاض في تلك الحصة بين سنة ١٩٦٩ و١٩٧٣ ثم عاد التسليف الى الارتفاع منذ العام ١٩٧٣ ليصل الى ٢٠,٤٪ في سنة ١٩٧٧ والى ١٩,٥٪ في سنة ١٩٨٠.

يعود النمو الظاهر في التسليفات الصناعية الى بروز عناصر ثلاثة :

- تراكم فوائد القروض الممنوحة قبل سنة ١٩٧٥ التي لم تسدد بسبب الاضرار والخسائر التي منيت بها المؤسسات الصناعية المدينة.
- إنشاء المصارف المتخصصة منذ العام ١٩٧٣.
- صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٣١ الذي اعطى قروضاً للمؤسسات الصناعية والسياحية والمستشفيات المتضررة بالأحداث.
- ٢ - ان الزيادات السنوية في التسليفات التي بلغت ٣٣٤ مليون ل.ل. في سنة ١٩٧٥ و ٩٠٥ ملايين ل.ل. في سنة ١٩٨٠ ليس لها تفسير بحد ذاتها، انما يقتضي اعادتها الى قيمها الحقيقية باستبعاد عامل التضخم الذي سجل معدلات عالية في الفترة الممتدة بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٨٠.
- ٣ - غالباً ما يستند إقرار التسليف من قبل المصارف التجارية الى معيار يتعلق بشخص الصناعي من دون المؤسسة الصناعية التي يملكها.

ثانيا - الصناعة والدولة

لم يكن تدخل الدولة في القطاع الصناعي وليد حاجة ملحة، ذلك لان هذا القطاع عرف تطوراً ملموساً منذ الستينيات. الا انه، بالرغم من هذا التغير، يمكن تسجيل الخطوات التي قامت بها الدولة لإعانة هذا القطاع على النهوض منذ مطلع العام ١٩٧٧.

ان أهم التدابير هي التالية:

- على الصعيد الضريبي: إعفاءات ضريبية لمدة محدودة ووفقاً لشروط معينة تتناول نوع المؤسسة الصناعية ومكان انشائها ومبلغ رأسمالها.
- على صعيد السياسة الجمركية: حماية الصناعة الوطنية (من ٨ الى ١٠٪ للمنتجات الضرورية و ١٨ الى ٤٠٪ لغيرها)، مساعدة بعض الصادرات، اعفاء تجهيزات وقطع غيار ومواد اولية من الرسوم الجمركية، وأخيراً تنشيط بعض الصادرات.
- على صعيد التسليف: اشتراع قوانين لمنح تسهيلات مالية استثنائية للصناعات المتضررة مباشرة او غير مباشرة من جراء الأحداث، وتنظيم منح هذه التسهيلات (٤٠٠ مليون ل.ل.). وقد اتخذت بعض التدابير لتسهيل انشاء مؤسسات مصرفية لاعتمادات ذات الاجال المتوسطة والطويلة.
- على صعيد التجارة الخارجية: عقد اتفاقات مع دول عربية كالعربية السعودية والعراق وسوريا،

واتفاقات مع المجموعة التجارية الاوروبية غايتها مساعدة الصناعة اللبنانية في السوق الخارجية .

- على صعيد السوق المحلي: أعطيت الأفضلية للصناعة المحلية في مناقصات الأشغال وغيرها التي تجريها الدولة .
- على صعيد الثقافة المهنية: انماء وتطوير التعليم التقني والمهني .
- على صعيد البحوث: إعطاء مساعدات عبر معهد البحوث الصناعية .
- على صعيد حماية التوظيفات: إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان التوظيفات ضد المخاطر غير التجارية .

ثالثا - الصناعة اللبنانية المصدرة وأسواقها المستوردة

من المعروف ان النمو الصناعي اللبناني وهيكلية هذا النمو ترتبطان بصورة رئيسية، بالطلب الخارجي .

تطور الصادرات الصناعية اللبنانية من حيث نوعها والبلد المستورد

بلغت الصادرات الصناعية اللبنانية المصادق على صحة منشئها من قبل وزارة الصناعة حوالي ٥,٣ مليارات ل.ل. في فترة ١٩٧٠-١٩٧٩ .

تشكل القيمة المذكورة اعلاه، وفقا لتقدير غرفة التجارة والصناعة في بيروت، أقل من ٥٠٪ من مجمل الصادرات الصناعية اللبنانية الفعلية. ويعود الفرق، الى ان البلدان المستوردة لا تشترط شهادات منشأ للتصدير من جهة، والى ان منتجات كثيرة مصنعة محليا تصدّر الى البلدان المجاورة بدون التصريح عنها رسميا، وذلك للتهرب من دفع الرسوم الجمركية في البلد المستورد. وإذا ما اخذ بالاعتبار الامران المذكوران، امكن تقييم تلك الصادرات، في الحقبة المذكورة اعلاه بأكثر من ١٠ مليارات ل.ل.

وتجدر الاشارة الى انه، وفقا للاحصاءات الصادرة عن المديرية العامة للصناعة، فإن قيمة الصادرات الصناعية بلغ مجموعها خلال اشهر أيار، حزيران، تموز وآب من العام ١٩٨١ ما مقداره ٧٦٦ مليون ل.ل.

وتوجد منتجات عديدة تشكل تقريبا مجموع عناصر الصادرات اللبنانية، إذا ما اخذت كل منها على حدة، امكن بشيء من الدقة، تحديد اهمية المواد المصدرة ومركزها بالنسبة الى مجمل الصادرات الصناعية.

ولكن قبل الاسترسال في تفصيل تلك المواد، لا بد من وضع جدول يبين قيمة تلك الصادرات في العام ١٩٨٠ والبلدان المستوردة لها، والنسبة المئوية لكل من المواد المصدرة.

جدول رقم - ٧ -
قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية في سنة ١٩٨٠ (بالآف الليرات)

النسبة المئوية. /	المجموع	سائر البلدان	مصر	الكويت	الاردن	سوريا	العراق	السعودية	انواع السلع
١٥,٥	٢٨٢٤٧٦	٦٨	-	-	٢٤٠٠٩	١١٩٠١٦	٨٩٠١٨	٤٩٣٦٥	١ - الترابية السوداء
٨,٩	١٦٣٠٠٩	١٧٥٤٦	٣٧٠	٤٨٥٥	٥٢١٣	٩٦٧	٢٧٨٤٦	١٠٦٢١٢	٢ - منتجات الألبسة
٧,٧	١٤٠٢٧٩	٥٩٦٢	٥٧٢٢	١٥٦٩	٦٢٠٨	٢٣٤٨	٥٨٤٥٧	٥٩١١٣	٣ - المنتجات المعدنية
٧,٦	١٣٧٤٦٤	٢٣٥١	١٠٣١٣	٣٥٠٥	١٤٤١٢	٧٤٥٠	٦١٥٤٦	٣٧٨٨٧	٤ - المنتجات الكيماوية
٧,٤	١٣٥٨٧٩	٨٦٤٥	٣٣٠٣	١٠١٥٧	١١٥٨٨	٥٣٠١	٦٢٦٩٥	٣٤١٩٤	٥ - المنتجات المنجمية غير المعدنية
٦,٢	١١١٢٥٨	٣٩٦٣	١٤٥	٢٤٧	٨٦٧٣	٢٨٧٨٢	١٧٨٨٢	٥١٥٦٦	٦ - منتجات الآلومنيوم
٤,٦	٨٤٧٤٦	٢٧٩٣	٤٢٥٦	١١٧١	٢٢٨٦	١١٠٨٤	٤٤١٨٥	١٨٩٧٥	٧ - منتجات من البلاستيك
٤,٥	٨١٣٣٣	٥٤٦٤	١٠٨	١١٢٥	٣٤٣٥	١٦٤٠	٢٨٨٩٩	٤٠٦٦٢	٨ - آلات وتجهيزات
٤,٠	٧٢٩٠٥	٥٧٧٦	-	٩٩٢	٧٦٢٨	٢١٥٠	٢٨٦٣٣	٣٥٧٢٦	٩ - تجهيزات كهربائية
٣٣,٦	٦٠٩٧٨٩	٦٣٧٧١	٣٤٢٩	٢٢٢٧٥	٥٦٣٣٧	١٢٦١٦	٧٨٢١٢	٣٧٣١٤٥	١٠ - منتجات أخرى
١٠٠	١٨١٩١٣٨	١١٦٣٣٩	٢٧٦٤٦	٤٥٨٩٦	١٤٠٧٨٩	١٩٢٢٥٤	٤٨٩٣٦٩	٨٠٦٨٤٥	المجموع

- المنتجات الغذائية

بلغت قيمة صادرات المنتجات الغذائية، كما جاء في شهادات المنشأ المصادق عليها من قبل وزارة الصناعة، ٤٣٨,٦ مليون ل.ل.، في الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٩، أي بنسبة ٧,٨٪ من مجمل الصادرات الصناعية.

لقد تراجعت حصة هذه المنتجات بصورة مطردة منذ العام ١٩٧٠ يوم بلغت نسبتها ١٠٪ مقابل نسبة ٨,٤٨ سنة ١٩٧١، ٨,٩٤٪ سنة ١٩٧٢، ٥,٧٢ سنة ١٩٧٧ و ٤,٧٪ سنة ١٩٧٨.

الا ان المنتجات الغذائية عادت وارتفعت نسبتها بشكل قوي ان بالقيمة المطلقة او بالقيمة النسبية، وبمبلغ ١٨٤ مليون ل.ل. مسجلة ١٥٪ من مجموع الصادرات الصناعية اللبنانية، لكن هذه النسبة عادت وهبطت الى ٥٪ في العام ١٩٨٠، وإذا ما سحبنا من هذه المنتجات مادة زيت الـ «سوجا»، يتبين لنا ان النسبة المذكورة استقرت على ٣٪.

ومما يسترعي الانتباه، ان نشوء الصناعات البديلة في دول الخليج والمنافسة الصادرة عن البلدان الاجنبية، أدت الى خلق وضع هامشي للمنتجات الغذائية اللبنانية بالنسبة الى مجمل الصادرات الصناعية.

- المشروبات والمياه المعدنية

لقد ادى المنع الذي تناول استهلاك المشروبات الروحية، وأحداث صناعة المشروبات الغازية في دول الخليج، الى تراجع صادرات هذه المواد. ولقد عوضت كثافة تصدير المياه المعدنية الحاصلة في سنة ١٩٧٨ من التراجع الحاد الذي اصاب تلك المنتجات، اذ بلغت قيمة صادراتها في الفترة المذكورة ٣٢,٦ مليون ل.ل.، فيما استقرت هذه القيمة بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٥ على مبلغ مقداره مليوناً ل.ل.، لكن حالة المشروبات الكحولية والمياه المعدنية تحسنت بصورة قوية عام ١٩٨٠ مسجلة ٥٤,٢ مليون ل.ل.، وقد تؤثر تغييرات كثيرة على واقع هذه المواد، بسبب وضع مياه معدنية محلية في الاستهلاك، وبسبب فرض رسوم جمركية قوية على استيرادها.

النسيج

كان النسيج يشكل، حتى العام ١٩٧٤، عنصراً مهماً من عناصر المنتجات المصنعة المصدرة. ان التدابير الداعمة التي قامت بها السلطات الرسمية للنسيج، ادت الى تقوية هذه المنتجات، وبالتالي الى تقوية قدرتها التنافسية بالنسبة الى المنتجات الاجنبية المثلثة. لكن هذه الصناعة مرت بتجربة مريرة بسبب المنافسة التي اوجدتها عمليات التهريب.

لقد بلغت قيمة النسيج المصدر في السبعينيات ٤١٨ مليون ل.ل. أي ما نسبته ٧,٥٪ من

مجموع قيمة الصادرات الصناعية، وقد تم معظمها في الفترة التي سبقت سنة ١٩٧٥، الا ان النسبة تراجعت في العام ١٩٧٩ ووصلت في العام ١٩٨٠ الى درجة متدنية جداً.

صناعة الألبسة

لا ترتبط صناعة النسيج اللبناني بصناعة الألبسة، ذلك لان اكثر القماش الضروري لهذه السلعة يستورد من الخارج.

لم تتأثر صناعة الألبسة بالاضطراب الأمني بسبب طابعها المحلي وسهولة اعادة العمل في هذا القطاع، الامر الذي جعل مردودها يحافظ على مستواه.

سجلت هذه الصناعة في فترة السبعينيات، معدلاً قدره ٦٪ بالنسبة الى مجمل الصادرات الصناعية. وقد حافظ هذا المعدل على رتبته وارتفعت نسبته قليلاً لتسجل في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي ١,٧٪ و ٨,٩٪.

المنتجات المنجمية غير المعدنية

تتألف هذه المنتجات من الترابة ومواد البناء، وقد بلغت صادراتها ٩٧٥ مليون ل.ل. بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٩، فكانت نسبتها الى مجموع الصادرات الصناعية ١٧,٥٪.

لقد احتلت مادة الترابة السوداء المركز الاول بين المنتجات المذكورة نظراً لأهميتها. وقد سجل هذا الفرع من الصناعات اللبنانية تطوراً خاصاً ومتناقضاً.

ففيما هبط التصدير من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٣، عاد وارتفع بعد سنة ١٩٧٤ ليصل على التوالي الى ٢٢,٧ و ٢٣٪ في العام ١٩٧٩ والعام ١٩٨٠.

المصنوعات المعدنية

سجلت هذه المصنوعات انطلاقة قوية عام ١٩٧٤ وبلغ رقم أعمالها عند التصدير حوالي ٢٤٦,٧ مليون ل.ل. أي نسبة ٢٩,٥٪ من مجموع الصادرات الصناعية، لكن هذه الانطلاقة بدأت بالانحسار والتراجع في سنة ١٩٧٥ وبقيت هكذا بالرغم من عودة نشاطها سنة ١٩٧٧.

وفي سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠ سجلت صادرات السلع المذكورة ١٥٠,٨ و ١٤٠,٣ مليون ل.ل. أي بنسبة ١١,٩٪ و ٧,٧٪ من مجموع الصادرات الصناعية اللبنانية.

احتلت مادة الالومينيوم المركز الاول بين سلع تلك المصنوعات التي نمت وتوسعت في دول الخليج على يد المتعهدين اللبنانيين.

صناعة المفروشات والخشب

بلغت واردات هاتين الصناعتين حوالي ١٨٩ مليون ل.ل. في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٩، أي ما نسبته ٣,٥٪ من مجموع الصادرات الصناعية.

لقد تضررت تينك الصناعتين بالحرب، وتناول الضرر بنوع خاص نمط انتاجهما. ومما يلاحظ ان وحدات من هذا الانتاج صدرت الى دول الخليج ولكن بصورة محدودة.

الصناعات الكيماوية

تتألف هذه الصناعات من ثلاث وحدات هي السماد الكيماوي والانتاج الطبي والدهانات. وقد سجلت هذه الصناعات رقما للتصدير مقداره ٥٥٩ مليون ل.ل. في فترة ١٩٧٠ و١٩٧٩، ونسبة ١٠,٥٪ من مجموع الصادرات الصناعية اللبنانية. الا ان هذه النسبة ارتفعت في العامين ١٩٧٩ و١٩٨٠ ليصل معدلها الى ١٤,٦٪ و١٢,٣٪.

تجهيزات وآلات كهربائية

عرفت هذه الصناعة ثلاث مراحل:

الاولى بين سنة ١٩٧٠ و١٩٧٣ بمعدل متوسط من النمو.

الثانية في سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥، وقد عرفت فيهما تلك الصناعة نموا متدنيا.

والثالثة تسجلت فيها انطلاقة ملحوظة لهذه الصناعة أمنت ٧٣ مليون ل.ل. عند التصدير. ولقد بلغت صادراتها ٢١٩ مليون ل.ل. أي نسبة ٤,١٪ من مجموع الصادرات اللبنانية.

التطور الأخير في مواقع المنشآت الصناعية الجغرافية

لا شك في ان بيروت وضواحيها شهدت هبوطاً وتقلصاً في عدد المنشآت الصناعية العاملة في نطاقهما، لان الحرب أتت على معظم هذه المنشآت التي كانت تشكل ٩٠٪ من المجموع، الامر الذي جعلها تنتقل الى مناطق اخرى مثل ساحل قضائي جبيل وكسروان وساحل لبنان الجنوبي.

ولكي نتيبن مواقع المراكز الصناعية الجديدة المنشأة بعد سنة ١٩٧٦، لا بد لنا من الرجوع الى الاجازات المعطاة لهذه الغاية من قبل وزارة الصناعة والنفط، حيث يمكننا بكل وضوح، تحديد المناطق الصناعية وتبيان عدد المنشآت فيها وحصة كل منطقة منها، وذلك عبر جدول المقارنة التالي:

جدول رقم - ٨ -

النسبة المئوية. %	الرخص الممنوحة سنة ١٩٨٠	النسبة المئوية. %	الرخص الممنوحة سنة ١٩٧٩	النسبة المئوية. %	المؤسسات الصناعية سنة ١٩٧٢	القضاء
١,٣٣	١	١,٦٤	١	٥,١	٩	عكار
٩,٣٣	٧	٩,٨٣	٦	١١	١٠٠٧	طرابلس
-	-	-	-	٠,٢٥	٢٠	زغرتا
-	-	-	-	-	٢	بشري
-	-	-	-	١	٨٠	البترون
-	-	-	-	٠,٧٥	٦٨	الكورة
٥,٣٣	٤	٦,٥٥	٤	٠,٥٠	٤١	جبل
٥,٣٣	٤	٨,١٨	٥	٠,٢٠	٢٠	كسروان
٨,٠٠	٦	٨,١٩	٥	٠,٢٥	٢٥	المتن
٥,٣٣	٤	٣,٢٨	٢	٠,٢٥	٣٢	بعيدا
٥,٣٣	٤	٦,٥٥	٤	٠,٢٥	٢٥	عاليه
١٣,٣٣	١٠	١٦,٣٨	١٠	٠,٣٥	٣٦	الشوف
١٢,٠٠	٩	٤,٩٢	٣	٣٥	٣٢٧٥	بيروت
-	-	-	-	٤٩,٢٥	٣٧٧٩	الضواحي
٤,٠٠	٣	٤,٩٢	٣	٢	١٧٧	صيدا
١,٣٣	١	١,٦٤	١	٠,٢	١٧	جزين
-	-	-	-	٠,٥	٦٠	النبطية
٢,٦٦	٢	١,٦٤	١	١,٠	١١٣	صور
-	-	-	-	١,٠	١١٣	مرجعيون
-	-	-	-	٠,٢	١٩	بنت جبيل

القضاء	المؤسسات الصناعية سنة ١٩٧٢	النسبة المئوية %	الرخص الممنوحة سنة ١٩٧٩	النسبة المئوية %	الرخص الممنوحة سنة ١٩٨٠	النسبة المئوية %
حاصبيا	١	-	-	-	-	-
الهرمل	-	-	-	-	-	-
بعلبك	١١٣٠	١	١	١,٦٤	١	١,٣٣
زحلة	٤٠٩	٤,٢٥	١٠	١٦,٣٨	١٢	١٦,٠
البقاع الغربي	٣٨	٠,٥	٥	٨,١٩	٧	٩,٣٣
راشيا	٢	-	-	-	-	-
المجموع	٩٣٨١	١٠٠	٦١	١٠٠	٧٥	١٠٠

يتبين من الجدول اعلاه ما يلي :

- ١ - ان حصة بيروت وضواحيها، في نطاق الصناعة، قد انخفضت وكذلك انخفضت حصة مدينة طرابلس ولئن كان ذلك بنسبة أقل .
 - ٢ - جمود التوظيف الصناعي في أكثر مناطق لبنان الشمالي (ما عدا قضاء عكار) .
 - ٣ - جمود التوظيف الصناعي في مناطق الجنوب الحدودية ولا سيما في قضائي راشيا والهرمل .
 - ٤ - النمو الحاد في حصة جبل لبنان من قيام المنشآت الصناعية .
 - ٥ - نمو حصة البقاع الأوسط والغربي من المنشآت المذكورة .
- لقد تسارع دور المجمعات الصناعية في بيروت ومحيطها باتجاه التقلص والانحسار مع بدء الحرب سنة ١٩٧٥ ، وذلك لصالح منطقة جبل لبنان المتاخمة، ولصالح منطقتي البقاع الأوسط والغربي . ويبدو ان المنطقتين المذكورتين تتجهان الى استقطاب حركات تصدير الصناعة اللبنانية الى الخارج .

١ - الاسمنت

سجل إنتاج الترابية السوداء في الاشهر العشرة الاولى من العام الماضي تراجعاً ضئيلاً نسبته ٠,٣٢ في المئة عما كان في المدة نفسها من العام ١٩٧٩ ، بالغاً ١٧٨٣٣٨٧ طناً، في مقابل ١٧٨٩٢٨١ طناً . الا ان الفروقات كانت كبيرة بين الكميات المعدة للاستهلاك المحلي وتلك المعدة للتصدير .

فقد تراجع الكميّات المعدة للاستهلاك المحلي بنسبة ٤٣ في المئة، اذ بلغت ٥٥٧٦٩٠ طنا في مقابل ٩٧٨٠٩٢ طنا في العام ١٩٧٩. وليس من تفسير لهذا التراجع سوى احدى أمرين:

١ - ان الكميّات التي انزلت الى الأسواق في العام ١٩٧٩ لم تستهلك محليا وانما صدرت الى الخارج بطريق التهريب، خصوصا ان الطريق الساحلي بين مصدر الترابية في شكا وببيروت وبالتالي جبل لبنان والجنوب كان حذرا ومقطوعا شتاء، ولا يعقل استهلاك هذه الكميّات محليا.

٢ - تراجع حركة البناء. الا ان الاحصاءات المتوافرة لا تشير الى جمود حركة البناء على رغم جمود الحركة العقارية.

وهذا يعني ان التراجع في الاستهلاك المحلي للترابية ظاهري وليس واقعي، يؤكدّه ازدياد حجم صادرات الترابية في المدة المذكورة من العام ١٩٨٠ بنسبة ٥١ في المئة عما كانت في المدة المماثلة من العام ١٩٧٩. وبلغ حجم الترابية المصدرة ١٢٢٥٦٩٧ طنا في الاشهر العشرة من ١٩٨٠ في مقابل ٨١١١٨٩ طنا في المدة المماثلة من ١٩٧٩.

واحتلت سوريا المرتبة الاولى اذ صدر إليها ٨١٪ من المجموع، تليها السعودية ١٢,٣ في المئة، والعراق ٦,٥ في المئة، والاردن ٠,٢ في المئة.

وراوح سعر طن الترابية السوداء بين ٢١٦ و ٢٢٦ ليرة لبنانية خلال العام ١٩٨٠.

وكانت نسبة الصادرات تشكل ٤٥,٣ في المئة من مجموع الانتاج في ١٩٧٩، فارتفعت الى ٦٨,٧ في المئة عام ١٩٨٠. وهذه النسبة كانت في حدود الـ ٣٠ في المئة في العام ١٩٧٤ (٢٩,١ في المئة في احصاءات شركة الترابية اللبنانية).

ويلاحظ ان شركتي الترابية عادتتا تتجان بطاقتيهما كاملة منذ ١٩٧٩.

الترابية البيضاء:

زاد انتاجها بنسبة ١٧,٦ في المئة في المدة نفسها بالغا ٨١٢٨٥ طنا في مقابل ٦٩١٢٦ طنا في ١٩٧٩، وجاءت هذه الزيادة لتغطي الاستهلاك المحلي الذي ارتفع من ١٢٥٩١ طنا في ١٩٧٩ الى ٢٣٨٦٨ طنا في ١٩٨٠، أي بنسبة ٨٩,٥ في المئة، في حين ارتفع حجم الصادرات بنسبة ١,٥ في المئة من ٥٦٥٣٥ طنا الى ٥٧٤١٨ طنا.

وراوحت اسعار طن الترابية البيضاء بين ٣٦٥ و ٣٩٠ و ٤٣٠ ليرة في سنة ١٩٨٠، واستقرت في أيلول على سعر ٤٧٥ ليرة لبنانية.

جدول بمبيعات الاسمنت عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ (بالأطنان)

بالأطنان	المجموع	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني
* الإسمنت الأسود						
١. الاستهلاك المحلي						
١٩٨٠	٢٥٢٥٦٨	٣٦٠٤٠	٥٢٩٦٨	٥٢٧٧٢	٦٠١٣٨	٥٠٦٥٠
١٩٨١	٣٠٣٩١٥	١٢٥٧٧٨	٥٧٨٢٠	٤٤٠٨٦	٣٨٣٥٠	٣٧٨٨١
٢. الصادرات						
١٩٨٠	٤٢٥٨٥٠	١٦٧٠٣٢	٩٧٧٥٥	٤٧٤٧٣	٦١٣٠٤	٥٢٢٨٦
١٩٨١	٥٤٠٣١٦	٨١٦٥٥	١١٦٣٩٧	١٥٧١٨٤	٩١٣٣٨	٩٣٧٤٢
* الإسمنت الأبيض						
١. الاستهلاك المحلي						
١٩٨٠	٩٨٨٠	٣٦٦٦	٢٩٢٠	١٢٦٠	١٢٢٩	٨٠٥
١٩٨١	٨٤١٠	٢١٦٢	١٨٧٧	١٨٥٠	١٢١٤	٢١٦٥
٢. الصادرات						
١٩٨٠	٢٥٦٣٩	٧٥٣٣	٥٧١١	٥٥٣٢	٤٦٩٨	٢١٦٥
١٩٨١	٢٥٠٣٨	٨٦٠٠	٦٠٠٧	٣٦٤٧	٣٨٣٩	٢٩٤٥

أما الاسمنت الأبيض فقد سجل الاستهلاك المحلي انخفاضا بمعدل ١٤,٨٪ للاول وسجل تصديره انخفاضا معدله ٢,٣٪.

٢ - الطاقة

أولاً - المحروقات

وضعت وزارة الصناعة والنفط تعرفه جديدة للمنتجات النفطية اشتملت على زيادة في الاسعار. الا انه، بالرغم من هذه الزيادة المحسوسة، سيبقى الصندوق المستقل للمحروقات يشكو عجزا مقداره ٨٢٠ مليون ل.ل. لمدة اثني عشر شهرا مقبلا على الاقل، إذا لم يطرأ حدث قاهر يؤدي الى رفع السعر العالمي للنفط الخام او الى رفع معدل سعر الدولار.

أصبح إذا سعر صفيحة البنزين في لبنان بحجم ٢٠ لتر ٣٠ ليرة لبنانية مقابل ٢٢ ل.ل. قبل ذلك، أي بزيادة نسبتها ٣٦٪. وبهذا استقر سعر صفيحة البنزين في معظم المناطق اللبنانية على ما حددته وزارة الصناعة والنفط، وبخاصة بعد ان اصبحت طريقا الأرز والبقاع السيل الوحيد تقريبا الذي يؤمن توزيع النفط ومشتقاته للمحطات المختصة.

يعود اخر تصحيح لاسعار النفط الى ٣١ أيار ١٩٨٠ يوم كان سعر البرميل الواحد المسلم الى محطة الزهراني يقدر بـ ٢٨,٤٠ دولار، ثم تبع ذلك زيادة فأصبح سعر البرميل ٣٠,٤٠ دولار في شهر آب من السنة ذاتها و ٣٢,٤٠ دولار في شهر تشرين الثاني.

ومما زاد في الاسعار أيضا، كون شركة التابليين، المنوط بها اصلا نقل النفط السعودي الخام الى محطة الزهراني في جنوب لبنان، طلبت تصحيح اسعار النقل وزيادتها من ٤٠ سنتا الى ١,٤٨ دولار.

ومن المفيد التذكير، ان مصفاتي النفط في لبنان كانتا تتغذيان بالنفط الخام السعودي منذ ان توقف العراق عن تسليم هذا النفط في العام ١٩٧٦، الامر الذي جعل تصفية ثلث الكمية يتم في مصفاة شركة «مدريكو» والباقي كان ينقل الى طرابلس في شمالي لبنان لمعالجته في منشآت شركة «الاي بي سي» سابقا.

أعباء الخزينة

تدل الوقائع على ان اسعار النفط ومشتقاته التي كانت معتمدة قبل ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٨١، لم تكن تغطي سوى ٤٠٪ من اسعار الكلفة.

وبالفعل، ارتفعت اسعار الكلفة بنسبة ٦٥٪ بين ٣١ أيار ١٩٨٠ وشهر أيلول ١٩٨١.

ففي تاريخ ٣١ ايار المذكور، كان سعر البرميل ٢٨,٤٠ دولاراً ومعدل سعر صرف الدولار ٣,٤٠ ليرات لبنانية، ثم ارتفع سعر البرميل الى ٣٣,٥٠ دولار فيما كان معدل سعر صرف الدولار يسجل في السوق ٤,٧٥ ليرات.

ونتيجة لذلك زاد سعر الكلفة للبرميل فأصبح ١٥٩,١٢ ل.ل. في حين انه كان يسجل ٩٦,٥٥ ل.ل. في وقت لم تعتمد الادارة على تكليفه بأية زيادة. وهكذا سجل الربح في البرميل الواحد ٦٤,٤٠ ليرة أي بنسبة ٤٠٪ من سعر الكلفة كان الصندوق المستقل للنفط يتحمل النسبة الباقية، الحالة التي نتج عنها عجز بلغ ٧٥٠ مليون ل.ل. مع نهاية العام ٩٨٠ الى ان وصل هذا العجز مع نهاية شهر أيلول سنة ١٩٨١ الى حدود الـ ١,٨ مليار ل.ل.

فمن اجل التخفيف من حدة هذا الخلل، قررت الادارة المختصة اعتماد الزيادة الجديدة على النفط ومشتقاته. ومع هذا بقي العجز قائماً.

تقوم السياسة النفطية الجديدة للدولة على عدة خيارات اقتصادية لا بد من اعتمادها، اولها الحاجة الى تجميد سعر الخبز في حدوده الحاضرة، لذلك بقي سعر الألف لير من الغاز اويل المسلم الى الأفران ٣٥٠ ل.ل. الامر الذي يشكل عجزا سنويا للصندوق المستقل للمحروقات قيمته ٥٠ مليون ل.ل. في حين ان هذا العجز كان يبلغ ١٧ مليون ل.ل. وثانيها، قررت الادارة المختصة اعطاء كل مالك سيارة تعمل في النقل الجماعي مبلغ ٣٦٠ ل.ل. شهريا الامر الذي يجعل العجز السنوي ٧٥ مليون ل.ل.

ومن جهة اخرى، وبما ان الغاز المضغوط يشكل مادة حيوية للمكلف ذي الدخل المحدود، ومن اجل مساعدة هذه الطبقة الاجتماعية، رأت الدولة الاستمرار في دعم هذه المادة الامر الذي يجعل العجز في الصندوق المستقل يصل الى ١٢ مليون ل.ل.

وتبلغ قيمة الدعم المخصصة للغاز اويل ١٢٣ مليون ل.ل. منها ٩٢ مليون لحاجات التدفئة المنزلية وبعض النشاطات الاقتصادية المنتجة، و٣١ مليونا لمصلحة كهرباء لبنان المدعومة أيضا بمبلغ ١٩٠ مليون ل.ل. لمشترياتها من الفيول اويل. ان الاسعار الرسمية لهذه المادة الأخيرة من شأنها ان تجعل العجز بالغال ٣٠ مليون ل.ل. ويستفيد منه الصناعيون والمزارعون.

ولم تلحظ السياسة النفطية الجديدة أي دعم لسعر البنزين. وعلى كل حال، ان الزيادة التي طرأت على سعر هذه المادة من شأنها ان تغطي كامل الاعباء.

وتجدر الاشارة الى ان سياسة دعم مادة الكيروزين المسلمة الى شركات الطيران الوطنية تبلغ نفقاتها من الصندوق المستقل للمحروقات ٢٢ مليون ل.ل. الذي له أيضا ان يحتفظ باحتياط قدره ٢٥ مليون ل.ل. لتغطية الزيادات المرتقبة في الاسعار.

ومما يسترعي الانتباه، ان مشاكل الصندوق المستقل للمحروقات لا تقف عند حد المنتجات السائلة للنفط، بل تتعداها الى المنتجات الغازية للنفط التي تكلف الدولة مبالغ لا بأس بها. ذلك لأن الانتاج الداخلي لهذه المواد ليس كافيا، الامر الذي يجعل من اللازم اللجوء الى الاستيراد الذي تتعهد الدولة قسما منه والذي ستبلغ اعباؤه ٢٢ مليون ل.ل.

ومما يزيد في العجز، المصارفات التي يتحملها الصندوق نتيجة نقل النفط بحرا الى طرابلس، ونتيجة قدم منشآت المصافي. ويبلغ العجز المتأني عن السنين المذكورين ٧٠ مليون ل.ل.

ان تراكم مسببات العجز من شأنه ان يجعل الخزينة مدينة بمبلغ ٢,٥ مليارين من الليرات اللبنانية أي ما نسبته نصف نفقات موازنة الدولة العامة لسنة ١٩٨٢ تقريبا.

ولا بد من القول ان ارتفاع الأسعار في سوق النفط المحلية، من شأنه ان يمنع عمليات

التهريب الى الدول المجاورة بسبب عدم ملائمة الأسعار، الامر الذي يوفر للسوق المحلية كميات كبيرة من النفط .

وتدرك الدولة اهمية رفع اسعار النفط وتأثيره على المستوى المعيشي في البلاد، وبخاصة تأثيره السلبي المحتمل على التضخم، لذلك، ولاحتماء بعض آثار هذه المخاطر ستعتمد الدولة الى تسيير مراكب كبيرة للنقل الجماعي تستطيع بواسطتها الحد من أزمة النقل وأزمات اخرى تنشأ عنها .

ويبين الجدول التالي بالأرقام أسباب العجز المحكي عنه (بملايين الليرات)

العناصر	البنزين	النفط المستعمل	الكيروزين	الغاز اويل	الغاز أويل لكهرباء لبنان	الفيول أويل لكهرباء لبنان
سعر الكلفة في الخارج	١٣٨٦,٠٠	١٣٠٣,٠٠	١٣٠٣,٠٠	١٢٥٠,٠٠	١٢٥٠,٠٠	٩٠٧,٠٠
ضرائب ورسوم	٢٠٦,٠٦	٩٣,٤٩	-	١٦,٤٩	١٦,٦٢	١١,٠٢
عملات التوزيع	٥٠,٠٠	١٩,٠٦	-	١٥,٥٦	-	-
مصاريف النقل	٢٥,٥٦	٢٤,٨٧	-	٢٥,٥٦	-	-
عمولات البائعين	٧٥,٠٠	١٧,٥٠	-	-	-	-
استهلاك وتبخير	٥,٥٨	١,٤٧	-	٠,٣٣	-	-
مجموع سعر الكلفة	١٧٤٨,٢٠	١٤٥٩,٣٨	١٣٠٣,٠٠	١٣٠٧,٩٤	١٢٦٦,٤٩	٩١٨,٠٢
سعر المبيع	١٥٠٠,٠٠	١٢٠٠,٠٠	١٣٠٣,٠٠	١١٠٠,٠٠	١٠٥٠,٥٥	٦٥٠,٠٠
عجز الصندوق	٢٤٨,٢٠	٢٥٩,٣٨	-	٢٠٧,٩٤	٢١٦,٤٩	٢٦٨,٠٢

ثانيا - الكهرباء

إنتاج ومشتري واستهلاك الطاقة

(١) القدرة المطلوبة

خلال عام ١٩٨٠ بلغت القدرة القصوى المستهلكة على شبكة مؤسسة كهرباء لبنان ٤٥٠ ميغاوات وذلك مساء ١٧ كانون الاول وهي موزعة كما يلي:

٤٣٤ ميغاوات قدرة منتجة في المعامل المائية والحرارية

١٦ ميغاوات قدرة مستمدة من الشبكة السورية

بينما بلغت القدرة القصوى المستهلكة عام ١٩٧٩ / ٣٨٠ / ميغاوات مساء ٢٨ كانون الأول.

بلغ معدل التطور السنوي للقدرة القصوى المطلوبة على شبكة المؤسسة ١٨,٤٪ (٧٩/٨٠) مقابل ١١,٦٪ (خلال الخمس سنوات ٦٩/٧٤) اخر خمس سنوات طبيعية قبل الأحداث. بلغ معدل القدرات الشهرية المطلوبة على شبكة المؤسسة أقصاه خلال هذا العام في شهر آب بينما بلغ أقصاه في عام ١٩٧٩ (شهر أيلول). ان تطور انخفاض الليل السنوي قد ازداد ٢٢٪ بينما ازدادت دورتا النهار والمساء ٢٠٪.

٢) القدرة المجهزة في المعامل :

ان تطور القدرات المجهزة في معامل الإنتاج عبر السنين هو كما يلي :

المجموع المالي	١٩٥٤	١٩٨٠
٢٠,٤	٢٣٧,٥	ميغاوات
المجموع الحراري	١٦,٦	٤٩١,٠
٣٧,٠	٧٢٨,٥	ميغاوات

٣) استهلاك شبكة مؤسسة كهرباء لبنان وإنتاج الطاقة :

على ضوء الانتاج الكلي والاستهلاك على شبكة المؤسسة عبر السنين ١٩٥٤ - ١٩٨٠ يتبين ان نسبة استعمال الذروة تطور من ٤٢٪ الى ٥٩٪ خلال الحقبة المذكورة.

نورد فيما يلي بيانا بالطاقة الاجمالية المنتجة خلال الاعوام ١٩٦٩ و ١٩٧٤ و ١٩٨٠ وتوزيعها بين استهلاك شبكة المؤسسة والتبادل مع شبكتي القاديشا وسوريا والتطور السنوي ١٩٧٤/١٩٨٠ وخلال الخمس سنوات الماضية ١٩٦٩/٧٤ :

مليون كيلوات ساعة	١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٨٠	معدل تطور	معدل تطور
استهلاك شبكة المؤسسة	٨٨٨,٧	١٥٤٠,٢	٢٣٢٤,٨	٧٤/٨٠	٦٩/٧٤
تصدير الى القاديشا	١٢,٩	٣٩,٠	-	٧٪	١١,٦٪
تصدير الى سوريا	-	٩٩,٣	-	-	-
الطاقة الاجمالية المنتجة	٩٠١,٦	١٦٧٨,٥	٢٣٢٤,٨	٥,٦٪	١٣,٢٪

يلاحظ على ضوء الطاقة الاجمالية المنتجة شهريا خلال سنتي ١٩٨٠ و ١٩٧٩ وتوزيعها بين استهلاك شبكة المؤسسة واستمداد شبكتي القاديشا وسوريا، ان نسبة التطور الشهري لاستهلاك شبكة المؤسسة كانت خلال هذا العام (١٩٨١) ادناها في كانون الأول (١٦٪) وأقصاها في شهر شباط (٣٢٪).

وبلغت نسبة التطور الفصلي خلال هذا العام أدناها في الفصل الرابع ١٩٪ وأقصاها في الفصلين الاول والثالث (٢٧٪).

لقد نقص الاستهلاك بخفض التوتر والقطع بمقدار ٣٤,٨ مليون كيلوات ساعة عام ١٩٨٠ و٨٩,٣ مليون ك.و.س. عام ١٩٧٩. ولولا هذا النقص، لبلغ الاستهلاك النظري على شبكة المؤسسة ٢٣٥٩,٦ / مليون ك.و.س. عام ١٩٧٩، والتطور النظري ١٩,٦٪.

(٤) مساهمة المعامل في الإنتاج:

تظهر دراسة مساهمة المعامل في الإنتاج ما يلي:

أ - ان مجموع إنتاج المعامل المائية، عدا معامل الليطاني، قد ازداد عام ١٩٨٠ عما كان عليه عام ١٩٧٩ بنسبة ٧٨٪ إذ بلغ ١٤٨,٥ مليون كيلوات ساعة، مع الإشارة الى ان الإنتاجية الوسطية لهذه المعامل هي ١٦٥ مليون كيلوات ساعة.

ب - بلغ إنتاج معامل الليطاني عام ١٩٨٠ / ٧٣٦,٣ / مليون كيلوات ساعة مقابل ٢٩٦,٢ مليون كيلوات ساعة عام ١٩٧٩، أي بزيادة قدرها ١٤٩٪ لان عام ١٩٧٩ كان شحيحا من الناحية المائية.

ج - ازداد الإنتاج الحراري عام ١٩٨٠ حيث بلغ ١٢٩٥,٥ مليون كيلوات ساعة مقابل ١٢٨٦,٤ مليون كيلوات ساعة عام ١٩٧٩، أي بنسبة ١٪ فقط وذلك لازدياد الإنتاج المائي.

د - نتيجة لما سبق، تدنت نسبة إنتاج معامل المؤسسة بالنسبة للإنتاج العام فبلغت ٥٧٪ عام ١٩٨٠ مقابل ٦٩٪ عام ١٩٧٩.

(٥) الطاقة المشتراة:

ان الطاقة المشتراة من المعامل المتعاقد معها بلغت عام ١٩٨٠ / ٩٩٠,٤ / مليون كيلوات ساعة ثمنها ٦٣,٠٨ مليون ليرة لبنانية.

بينما كانت عام ١٩٧٩ / ٥٨١ / مليون كيلوات ساعة ثمنها ٤٩,٨٧ مليون ليرة لبنانية. بلغ متوسط شراء الكيلوات ساعة ٦,٣٧ ق.ل. عام ١٩٨٠ مقابل ٨,٥٨ ق.ل. عام ٧٩.

(٦) تبادل الطاقة مع القاديشا وسوريا

أ - بلغ معدل سعر شراء الطاقة من القاديشا ١٢,٤٤ ق.ل. عام ١٩٨٠ مقابل ١٣,٠٦ ق.ل. عام ١٩٧٩.

ب - بلغ معدل سعر شراء الطاقة من سوريا ١٥,٣٨ ق.ل. عام ١٩٨٠. بينما بلغ عام ١٩٧٩ / ١٣,٠٤ ق.ل.

٣ - البناء والسكن

أولاً - البناء

قطاع البناء هو أهم القطاعات الصناعية والاقتصادية في البلاد، وهو بهاتين الصفة والأهمية، يعتبر مرآة الاقتصاد اللبناني.

إذا ما تحرك البناء تحركت معه نشاطات صناعية وتجارية متممة كالترابة والحديد وكل ما يتصل بهما وما يعتبر مكملًا لهما.

يؤمن البناء بالإضافة الى اهميته المذكورة أعلاه، فرصا للعمل كثيرة ومتنوعة.

ومن أجل الاطلاع على دقائق قطاع البناء لا بد من ولوج الإحصاءات ولئن كانت غير دقيقة، بسبب بعض الفوضى في إعطاء الرخص من مصادر متعددة.

لذلك لا بد من اعتماد التقدير للوصول الى معطيات من شأنها جعل هذا التقدير اقرب الى الواقع.

من المعروف ان الحرب في لبنان بدأت في العام ١٩٧٥ واستمرت على عنفها سنتين.

وما ان بدأ العام ١٩٧٧ حتى هدأت حمم تلك الحرب وخف اندفاعها، الأمر الذي انعش قطاع البناء بعض الشيء، فتطور عدد الرخص المعطاة من الجهات المختصة من لا شيء في كانون الثاني سنة ١٩٧٧ الى ٨٨ رخصة في نيسان، والى ٢٠٣ رخص في حزيران و٣٨٧ رخصة في تشرين سنة ١٩٧٧.

كان من الطبيعي ان يرافق حركة البناء هذه، ارتفاع في معدل المبيعات المحلية للاسمنت في العام ١٩٧٧ من ٣٥ ألف طن شهريا خلال النصف الاول من السنة المذكورة الى ٦٥ ألف طن خلال النصف الثاني منها.

لو ان العامل الأمني كان يوحى بالاطمئنان في سنة ١٩٧٧، ولو ان ارتفاع كلفة البناء وقلة اليد العاملة وعدم تطور استئناف حركة التسليف المصرفي لم تكن تشكل أسبابا خانقة، لكانت حركة البناء قد سجلت نموا بارزا. ومع وجود تلك الأسباب، عرف قطاع البناء انتعاشا ملحوظا في العام ١٩٧٧ قدره بعض الخبراء بنحو ٢٠ بالمئة، الا ان هذا الانتعاش أصيب في العام ١٩٧٨ بنكسة تسببت بها الأحداث، عندئذ سقطت جميع الحسابات والتوقعات المتفائلة التي كانت ستشمل جميع القطاعات بما فيها قطاع البناء. ويستدل على ذلك من الرخص التي منحتها نقابة المهندسين، إذ انخفض عدد هذه الرخص والمساحات للبناء من ٢٦٦٨ رخصة و١,٧ مليون متر مربع عام ١٩٧٧ الى ٢٤٥٣ رخصة ومليون متر مربع تقريبا عام ١٩٧٨.

وليس ادل على ذلك التراجع الكبير في حركة البناء إلا ما سجله انخفاض مبيعات شركة الترابية عام ١٩٧٨ التي تراجعت من ١,١٧١٧٠٠ طن عام ١٩٧٧ الى ١٠٦٩٧٠٠٠ طن عام ١٩٧٨ أي ما نسبته ٩٪، وكذلك تراجعت المبيعات المحلية من ٧٠٤,٣ آلاف طن عام ١٩٧٧ الى ٥١٩,٧ ألف طن عام ١٩٧٨ أي بنقص ٢٦ بالمئة.

سجل العام ١٩٧٩ استقراراً نسبياً فتحررت بنتيجته عجلة النشاط الاقتصادي عامة ومعها طبعاً عجلة البناء.

يتبين من إحصاءات نقابة المهندسين ان عدد الرخص ارتفع في العام ١٩٧٩ من ٢٤٥٣ رخصة أعطيت في العام ١٩٧٨ الى ٣٠٣٠ رخصة أي بزيادة نسبتها ٢٣,٥ بالمئة، وزاد أيضاً إنتاج شركة الترابية حتى وصل الى ٦١٠٣٠٠ طن عام ١٩٧٩ بينما كان ١٠٦٩٧٠٠ طن عام ١٩٧٨ فيما سجلت المبيعات المحلية زيادة ١٠٦ بالمئة.

ولئن كانت الإحصاءات المتعلقة بإنتاج شركة الترابية تفتقر الى الدقة لان التصدير الى الخارج توسع نطاقه بسبب ارتفاع الأسعار، الا ان تلك الإحصاءات تبقى المؤشر الأهم لعودة النشاط العمراني.

وبالرغم من عدم استقرار الوضع الا في سنة ١٩٧٩ وارتفاع سعر الكلفة وقلة اليد العاملة، فإن تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاستثماري سجل زيادة ملحوظة، وذلك بسبب تفاقم الحاجة الى المسكن في بعض المناطق، هذه الحاجة التي أفرزتها الحرب من الناحيتين السكنية والتجارية.

ومما لا شك فيه ان ارتفاع أسعار الأراضي يشكل عاملاً مهماً للحد من انطلاقة قطاع البناء، الا ان الحاجة الى المسكن بقيت تحتل المركز الأول.

لقد تبين لنا ان حركة البناء تواكب الحالة الأمنية وتتأثر بها، لذلك كانت الحركة العمرانية في العام ١٩٨٠ امتداداً لذات الحركة التي سجلها العام ١٩٧٩، لان الأمن في هذين العامين كان واحداً من حيث الاضطراب حيناً والاستقرار النسبي حيناً آخر. وتفيد نقابة المهندسين بأنها منحت ٣٠٣٠ رخصة بناء في العام ١٩٧٩ و٢٢١٣ رخصة حتى ١٧ تموز ١٩٨٠، وارتفع العدد المذكور في نهاية العام ١٩٨٠ الى ما يقارب الـ ٤٠٠٠ رخصة، وياشر اصحابها في استعمال الحقوق التي أعطتهم إياها هذه الرخص، وكان الامل معقوداً على تطور حركة البناء، وبخاصة في بيروت وضواحيها لولا الحالة الأمنية التي عادت واضطربت مع مطلع شهر نيسان سنة ١٩٨١، واستمرارها مقلقة وغير مطمئنة ردحاً من الزمن.

ومما يلاحظ ان الرخص التي اعطيت في سنة ١٩٨٠ تشمل مساحات كبيرة، الامر الذي يعكس إمكانية قيام مشاريع سكنية خاصة وسياحية كبيرة.

ومن جهة ثانية،

يلاحظ منتجوا المواد المكملة للبناء، ان هناك حركة تطور ملموسة في مبيعاتها المحلية تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة، اما الأمكنة التي تتمركز فيها هذه الحركة العمرانية فإنها تشمل المناطق الأمنية التي اصابها ضغط سكاني بسبب حركة النزوح إليها، وهي ممثلة بساحل محافظة جبل لبنان وبخاصة بين المتن وجبيل، كما تميز البناء في هذه المناطق بالطابع السياحي. وهكذا يبدو ان العاصمة آخذة بالامتداد جنوبا وشمالا.

أما في صيدا وطرابلس فقد تعثرت الحركة العمرانية فيهما قليلاً.

وهنا لا بد لنا من التساؤل عن الأسباب التي اعاقت حركة البناء.

من الرجوع الى الحالة العامة السائدة في البلاد، يتبين ان العوامل المذكورة اعلاه ناجمة عن الأمن وشح اليد العاملة وتوقف مشاريع القطاع العام وارتفاع الأسعار.

١ - الأمن

يعتقد الممولون والمقاولون بأن حالة الأمن المضطربة نسبياً هي المشكلة الأساسية التي تحول دون عودة قطاع البناء الى ما كان عليه في أوائل السبعينيات، لذلك يتجنب هؤلاء الخوض في مشاريع مغرية، فيختصرون مبادراتهم بتنفيذ مشاريع عادية. ولا يغربن عن البال ان هناك مناطق يصعب فيها إيجاد اليد العاملة، وإذا وجدت، يصعب نقلها الى هذه المناطق، الأمر الذي يساهم في زيادة أسعار الكلفة.

٢ - اليد العاملة

نعرف جميعاً ان لبنان يعاني حالياً من هجرة اليد العاملة نحو البلاد الخليجية ان لسبب الإغراءات المالية التي تتوفر لها في الخارج، او لسبب الاستقرار الأمني. وهذا الاستقطاب لليد العاملة في البلاد المذكورة رفع مستوى الأجور الى حد يتقارب ومستوى الأجور في لبنان مما يساعد على إعادة العمال عند توافر الأمن. ورغم هذا فإن المقاولين والتمولين ملزمون بفتح أبواب العمل للأجانب لإيجاد متنفس ولو كان محدوداً. هذا، وتبقى المشكلة قائمة عند القيادات التنفيذية إذ انها بحاجة الى المساعدين من أصحاب المهارات، الأمر الذي دفع مجلس الإنماء والأعمار الى التفكير بعقد مؤتمر عام للمقاولين العاملين في الخارج ودعوتهم للمساهمة في واجباتهم الوطنية.

٣ - توقف مشاريع القطاع العام

تحكمت بالمشاريع العائدة للقطاع العام عدة أسباب: الأمن وعدم توفر المال الكافي. ثم ان

التنفيذ الجاري على بعض المشاريع القائمة خلق مشاكل تتعلق بتسوية الأسعار تكاد تستنزف مال الدولة.

وهناك الشركات الاجنبية التي تمتنع عن الدخول في المناقصات العامة بسبب ظروف أمنية ضاغطة.

٤ - ارتفاع الأسعار

يعاني المقاولون من ارتفاع في الأسعار يكاد يكون يوميا. وارتفاع الأسعار هذا يتناول الكلفة العالية الناجمة عن التضخم العالمي الذي يغذيه أيضا التضخم المحلي المصطنع في أكثر الأحيان بسبب الظروف الأمنية.

لقد ارتفعت كلفة البناء الى الضعفين في العام ١٩٧٨ والى ثلاثة اضعاف في العام ١٩٧٩ والى اكثر من ذلك في سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ (٤٠ و ٥٠٪).

على انه يوجد هناك تحرك في قطاع البناء أسبابه عديدة أهمها:

- الحاجة المتزايدة الى البناء نتيجة إفرازات الأحداث.
- الاقتناع باستمرار موجة ارتفاع الأسعار.
- العودة الى التوظيف في قطاع البناء بعد انحسار موجة ارتفاع الفوائد على العملات الاجنبية.
- التحرك الجزئي الناجم عن قروض مصرف الإسكان المخصصة للبناء.
- التحرك المرتقب لمشروع العشرين ألف وحدة سكنية.

ثانيا - السكن

قبل سنة ١٩٧٠ كان العدد الاجمالي للمساكن الموجودة على الأراضي اللبنانية يقدر بحوالي /٤٨٤٠٠٠/ مسكنا، منها /٣٩٦٠٠٠/ مسكنا رئيسيا مشغولا و /٣٧٠٠٠/ مسكنا شاغرا و /٥١٠٠٠/ مسكنا ثانويا، وكان عدد السكان يبلغ حوالي /٢,١٢٦٠٠٠/ نسمة ٤٤,٢ بالمائة منهم يعيشون في العاصمة بيروت ضواحيها. وإذا استعرضنا مواصفات المساكن الرئيسية المشغولة والمعلومات المتوفرة عن القاطنين فيها يتبين ما يلي:

ان حوالي /٨٠٠٠/ أسرة تعيش في مساكن مرتجلة و /٩٥٠٠/ أسرة مسكنها مع عائلة اخرى، وان ٤٠ بالمائة من الأسر تعيش في مسكن مؤلف من غرفة واحدة الى ثلاث غرف، أي حوالي /٦٠٠٠٠/ أسرة يزيد متوسط عدد أفرادها عن ٤ اشخاص تعيش في مسكن مؤلف من غرفتين، و /٩٦٠٠٠/ أسرة يزيد متوسط عدد أفرادها عن خمسة اشخاص تعيش في مسكن مؤلف

من ثلاث غرف. وبالتالي فإن ٤٢ بالمائة من الأسر (١٦٦٠٠٠) او ٥٦ بالمائة من السكان (١,١٩٠٠٠٠) يعيشون في مساكنهم بكثافة غير مقبولة، أي ما يزيد عن الشخصين في الغرفة الواحدة.

الحاجة الى مساكن لذوي الدخل المحدود

وفي أول سنة ١٩٧٥ قدر عدد المساكن الرئيسية بما يقارب /٤٦٠٠٠٠/ مسكناً رئيسياً في حين أصبح عدد السكان حوالي /٢,٥٥٠٠٠٠/ نسمة. ومما تجدر ملاحظته استكمالاً للصورة عن الوضع السكني في لبنان، ان ما يناهز /٥٠٠٠٠٠/ مسكناً منها /٢٧٠٠٠٠/ مسكن في المناطق الريفية يعود بناؤها الى اكثر من خمسين سنة، كما ان ما يقارب /٣٦٩٠٠٠/ مسكن منها /٣٦٦٠٠٠/ في المناطق الريفية تفتقر الى تجهيزات اساسية كالمطبخ والحمام والمرحاض والمياه والكهرباء الخ...

أضف الى ذلك انه في الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ شيدت أبنية عديدة كبيرة المساحة وفخمة ومرتفعة الكلفة لا يستفيد منها الا اصحاب المداخل العالية، وبقيت في قسم كبير منها شاغرة، في حين ان الحاجة الحقيقية هي المساكن التي تتلاءم مع إمكانيات الفئات ذات الدخل المحدود. أما حاجات لبنان المستقبلية للمساكن، فإنها تقدر لغاية سنة ٢٠٠٠ بما يقارب /٤٠٠٠٠٠/ مسكن (بما فيه ابدال المساكن القديمة والمرتجلة وإزالة المشاركة في السكن)، وان سد هذه الحاجات السكنية يتطلب بناء /٢٠٠٠٠٠/ ألف وحدة سكنية سنوياً يبلغ متوسط كلفتها، حسب الاسعار الرائجة حالياً وعلى اساس /١٥٠٠٠٠٠/ ل.ل. للمسكن الواحد، /٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠/ ليرة لبنانية سنوياً.

ان نظرة سريعة الى المعطيات التي اوردنا اعلاه، تظهر ضخامة الأزمة السكنية في لبنان، هذه الأزمة التي زادت بها الأحداث المدمرة التي عصفت بلبنان منذ سنة ١٩٧٥ وادت ليس فقط الى توقف اعمال ومشروعات البناء بل الى إلحاق اضرار جسيمة بالوحدات السكنية، والى شغور عدد كبير منها بسبب الظروف الأمنية، والى نزوح سكاني وتهجير احدثت كلها خلاخاً خطيراً في الأوضاع السكنية في المناطق اللبنانية.

معالجة المشكلات السكنية في لبنان

بدأ تدخل الدولة في معالجة الأزمة السكنية في ١٧ أيلول من العام ١٩٦٢ بصدر القانون المتعلق بتسهيل اسكان المعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود من اللبنانيين، الذي أنشأ مجلساً للإسكان أوكل إليه المهام الإسكانية، غير ان هذا المجلس لم يحقق جميع الاهداف التي انشئ من اجلها لعدة اسباب، اهمها عدم توفر الإمكانيات المالية التي تمكنه من

ذلك، ولأن القطاع الخاص كان ذا امكانية اكبر واسرع في تنفيذ مشروعات الابنية السكنية التي كانت تسد قسماً كبيراً من الحاجة.

مع مرور السنين برزت الحاجة ملحة لإنشاء جهاز أكثر قدرة على تحقيق الاهداف المشار إليها، سيما وان ازمة السكن بدأت تبرز بوضوح وتستدعي معالجة مبنية على تخطيط سليم. فأحدثت في آخر عام ١٩٧٣ وزارة الإسكان والتعاونيات التي لم تباشر اعمالها فعليا الا في أواخر النصف الثاني من عام ١٩٧٤، عشية الأحداث المعروفة التي وقعت في لبنان، فشل عمل هذه الوزارة الحديثة المنشأة حتى استقرار الأوضاع نسبيا في أوائل عام ١٩٧٧. وفي هذا الوقت تراكمت تعقيدات الأزمة الإسكانية فعمدت الدولة اللبنانية الى اتخاذ إجراءات وتدابير تهدف بمجمليها الى معالجة آنية ومستقبلية لازمة أهمها:

١ - اصلاح الأبنية المتضررة

وكان لا بد للدولة اللبنانية من مجابهة واقع الوحدات السكنية التي تهدمت او تضررت بسبب الأحداث فعمدت الى اصدار المرسوم الاشتراعي رقم ٢٠ تاريخ ١٤/٣/١٩٧٧، وبموجبه تقرض الوزارة مالكي الوحدات السكنية المتضررة بسبب الاحداث المبالغ اللازمة (مع حد اقصى قدره حالياً /٤٥٠٠٠/ ل.ل. للوحدة السكنية المتضررة و/٩٠,٠٠٠/ ل.ل. للاقسام المشتركة) لاصلاحها او اعادة بنائها، وذلك لاجال طويلة (١٥ سنة) وبفائدة رمزية قدرها ٢٪ سنويا.

بلغ عدد الوحدات السكنية التي تقدم اصحابها بطلبات للحصول على قروض لترميمها او اعادة بنائها /٥٦٣١٩/ وحدة سكنية و/٦٩٩٠/ قسماً مشتركاً كلفتها التقريبية حوالي /٩٠٠/ مليون ليرة لبنانية. اعطيت الوزارة المختصة حتى تاريخه حوالي /٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية لترميم او اعادة بناء /١٢٥٨٠/ وحدة سكنية و٩٦٣ قسماً مشتركاً.

٢ - مصرف الإسكان

انشئت هذه المؤسسة المصرفية سنة ١٩٧٧ بموجب المرسوم رقم ١٤، وغايته الاساسية تأمين القروض الطويلة الاجل وبفوائد معتدلة للراغبين في تملك او بناء مساكن لهم، شرط ان لا تتجاوز قيمة القرض للمستفيد الواحد مبلغ /٢٠٠٠٠٠٠/ مايتي ألف ليرة لبنانية، تسدد في مهلة اقصاها عشرون سنة، رأسمال هذا المصرف /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. ساهم القطاع العام بنصفه الآخر، ومدته الدولة بقروض وسلفات خزينة بلغت /١٠٥,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية بالاضافة الى مداخيله من رديات اقساط ديون بلغت حوالي /٢٤٠٠٠٠٠٠٠/ ل.ل.

لم تستكمل الانظمة التطبيقية لهذه المؤسسة ولم تباشر عملها الا سنة ١٩٧٩، وقد تمكنت بما

توفر لديها من أموال، من تلبية ١٤١٣ طلب قرض لبناء او تملك مسكن قيمتها الإجمالية /١٧٩٣٢١٠٠٠/ ل.ل.

ان طلبات القروض التي تقدم للمصرف تتزايد يوما بعد يوم وموارده المالية ضئيلة ومحدودة، والدولة غير قادرة في ظل أوضاع غير ثابتة على تأمين الأموال اللازمة له. فخزانتها في عجز ناتج عن قلة في الواردات وكثرة في المطلوبات لإنماء ومساندة قطاعات كثيرة مدمرة تحتاج كلها الى تمويل ومساعدة.

٣ - الصندوق المستقل للإسكان ومصادر التمويل الذاتي

وتجاه تزايد طلبات القروض، وتجاه النقص في مصادر التمويل، وانطلاقا من إلحاح الواقع السكني وضرورة مجابهة الأزمة الإسكانية المتزايدة التي طالت بشكل رئيسي اصحاب المداخل المحدودة المتدنية التي لا يمكنها الاستلاف من مصرف الإسكان بالفوائد التي يتقاضاها، كان لا بد من إيجاد مؤسسة جديدة تعنى بقضايا الإقراض للسكن وتأمين مصادر تمويل ذاتي لها.

وهكذا، بموجب القانون رقم ٨٠/٦ تاريخ ١٧/٥/١٩٨٠، انشئت مؤسسة دعيت الصندوق المستقل للإسكان، غايتها اعطاء القروض الطويلة الأجل لمدة عشرون سنة، ولا تتجاوز قيمتها ١٠٤٠٠٠ (مائة وأربعة آلاف ليرة لبنانية) يستفيد منها ذوو الدخل المحدود (أقل من عشرين ألف ليرة لبنانية سنويا) بفائدة معدلها ٣٪ سنويا، وذوو الدخل المتوسط (ما بين عشرين وأربعين ألف ليرة لبنانية على الأكثر) بفائدة معدلها ٤٪ سنويا.

وبلغت طلبات القروض التي تلقاها الصندوق حتى اليوم ١٦٥٣ طلبا، كما عقد الصندوق ١٩٧ اتفاقية تملك بقيمة /١٦٧٣٥٠٢٨/ ل.ل. و ١٥٥ اتفاقية بناء بقيمة /١٤٢٦٠٠٥٩/ ل.ل. حتى تاريخ ٢١/١١/١٩٨١، علما بأن الصندوق قد باشر بتلقي طلبات القروض منذ اربعة اشهر فقط. وتمول هذه المؤسسة ذاتيا وبصورة رئيسية من الاموال الناتجة عن زيادة عوامل الاستثمار للعقارات كما يلي:

- اجيز لاصحاب العقارات في بعض المناطق اللبنانية غير المكتظة بالسكان، ان يطلبوا زيادة عوامل الاستثمار السطحي كحد اقصى على ان لا تزيد عن مساحة طابق واحد.
- على مالك العقار الذي يطلب زيادة عامل الاستثمار لعقاره ان يدفع للصندوق المستقل للإسكان مبلغا يساوي ٢٥ و ٣٠ او ٣٥٪ (حسب عامل الاستثمار العام) من ثمن الأرض الوهمية الواجب اضافتها الى مساحة العقار الأساسية، ليصبح عامل الاستثمار العام المستعمل في العقار مساويا لعامل الاستثمار العام المسموح به في المنطقة بعد الزيادة.

وبهذه الطريقة التي بقدر ان تدر على الصندوق مبالغ لا بأس بها، تأمين له تمويل ذاتي يمكنه من تلبية طلبات القروض المقدمة له الى حد ما. وقد وافق الصندوق لغاية اليوم على ٧٠٣ طلبات زيادة عامل الاستثمار يبلغ مردودها حوالي / ٤١٠٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.

٤ - التعاونيات السكنية

بما ان الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف للسكن هي من التنظيمات الشعبية التي تجمع الموارد المالية المتاحة لدى الأعضاء وتمكنهم من توظيفها في مشروعاتهم السكنية، كما ان من شأنها ان تحقق وفرا كبيرا قد يتجاوز احيانا اربعين بالمائة في كلفة المساكن اذا ما تولت هي مباشرة عمليات البناء.

لذلك شجعت وزارة الإسكان والتعاونيات قيام مثل هذه التعاونيات، وتسعى حالياً الى نشرها في مختلف المناطق اللبنانية ولمختلف فئات ذوي الدخل، وقد انشئ لغاية تاريخه خمس عشرة تعاونية سكنية تضم حوالي ألف عضو، ومن المؤمل ازدياد عدد التعاونيات وعدد الاعضاء المنتسبين إليها نظرا للتقديمات والمنافع التي يمكن ان يجنيها من جراء ذلك. وتشجع وزارة الإسكان والتعاونيات، التعاونيات والجمعيات والنقابات والهيئات ولا المؤسسات على إنشاء الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود، بتقديم المساعدات النقدية والعينية لها، وبإعطائها القروض لآجال طويلة وبفوائد متدنية. وجدير بالذكر ان التشريعات القائمة تعفي المساكن التي تبنى او تشتري بموجب الأنظمة الإسكانية من العديد من الضرائب والرسوم التي تخفف عن المستفيدين عبثاً لا قبل لهم به.

أدت هذه الإجراءات الى نتائج هامة، غير انها بقيت وتبقى غير كافية لحل الأزمة الإسكانية المتفاقمة في لبنان. فهذه الأزمة من الضخامة بحيث لا يمكن حلها بين ليلة وضحاها ولا بجهد منفرد تبذله الدولة، بل يقتضي لنجاح اية سياسة او خطة في هذا المضمار، ان تتضافر كل الجهود والإمكانات بتعاون وثيق فيما بين القطاعين العام والخاص، ضمن تسهيلات إسكانية تشجع على البناء السكني الشعبي الذي يتلاءم مع إمكانيات ذوي الدخل المحدود.

٥ - ركائز أساسية للسياسة الإسكانية

ولا بد في الختام من الإشارة الى ان سياسة إسكانية طويلة الأمد مرهون نجاحها بتعاون ثلاثة أطراف يشكلون ركيزتها الأساسية وهم:

- الدولة التي تضع وتنفذ تصميمها شاملاً للإسكان، وان تعتمد سياسة مالية توفر الامكانيات اللازمة للمؤسسات التي تعنى بقضايا الإسكان، وتمتص التضخم المالي والارتفاع المصطنع في اسعار الأراضي نتيجة للمتاجرة بها.

- ارباب العمل الذين يجب ان يدركوا خطورة الوضع السكني الذي اذا ما تفجر ستكون له نتائج وانعكاسات خطيرة على مؤسساتهم، وبالتالي عليهم ان يسهموا في تمويل انشاء وحدات سكنية للعاملين لديهم، ويسهل لهم ذلك القانون ٢٧/ ٨٠ الذي سمح لهم باستعمال جزء من أرباحهم لهذه الغاية.

- المواطن الذي عليه ان يعتمد بالدرجة الاولى على نفسه مهما يكن وضعه المادي، فيمارس في طريقة عيشه ما يمكنه من توفير جزء من مداخيله ويخصصه للسكن.

وفي الختام

ومن اجل تحريك قطاع البناء والسكن واعطائه زخما قويا، وضعت الدولة مشروع قانون يرمي الى تشجيع مالكي الأبنية السكنية على بيع ما يملكون الى المستأجرين لديهم، لعل هذا التحرك يساعد على الحد من أزمة السكن.

وتعود الأسباب التي اوجبت وضع هكذا مشروع الى الأمور التالية:

- اعتور علاقات المالكين بالمستأجرين خلل اقتصادي ناجم عن التضخم وارتفاع اسعار المواد الضرورية للخدمات (فيول، كهرباء أجور نواطير...)، فعمد المالكون تخلصا من المشاكل، الى إفراز أبنيتهم الى شقق ومحاولة بيعها من شاغليها. الا ان تصرف هؤلاء المالكين لم يكن ناجحا بما فيه الكفاية لأسباب عديدة، منها ضعف القوة الشرائية لدى المستأجر واستحالة الإفراز بسبب المخالفات التي تثقل معظم الأبنية.

- الخلافات المزمنة فيما بين المستأجر والمالك لأسباب تعود الى البدل والى عدم تطبيق بنود الاتفاقية المعقودة فيما بينهما.

- تسهيل وضع قانون اجور جديد موضع التنفيذ، لان استمرار القانون الاستثنائي للأجور يشكل عنصرا قويا في جمود عمليات البناء.

لذلك وضعت الدولة المشروع السابق ذكره لتمكين المستأجرين من تملك الشقق التي يشغلونها، وقد اقترحت الدولة تشجيعا لهؤلاء على التملك، اشترع نصوص تتعلق:

- بالإعفاء من الرسوم والغرامات المترتبة على الإنشاءات المخالفة.

- بالإعفاء من الرسوم على نشوء حقوق مختلفة (التجزئة).

- الإعفاء من الرسوم المترتبة على رخص لبناء مساحات تعادل المساحات المباعة من الشاغلين.

- إعفاء المستأجر الذي يصبح مالكا من ضريبة الأملاك المبنية لمدة خمس سنوات.

ب - التجارة

١ - التجارة الداخلية

قامت في مناطق واحياء مختلفة لمدينة بيروت وضواحيها أسواق تجارية لتأمين الحاجات الاستهلاكية والخدمات الضرورية، وذلك بسبب الخراب والدمار اللذين حلا بالوسط التجاري للعاصمة.

وكان من البديهي ان يتبع هذا التطور الجديد في الجغرافيا التجارية للعاصمة وضواحيها ارتفاع مطرد في الأسعار وذلك للأسباب التالية:

- الوضع الأمني وتأثر المرفأ به وتقلص حركة الاستيراد، وبالتالي تراجع المنافسة.
- الارتفاع العالمي للأسعار وعامل التضخم المالي واضطراب العرض والطلب.
- اضطراب عدد من التجار الى دفع بدلات ايجار مرتفعة وخلوات باهظة لمتاجرهم الجديدة.
- تشتت الأسواق التجارية وصغر حجمها، الامر الذي ادى الى ضعف المنافسة وفي بعض الأحيان الى غياب هذه المنافسة.

٢ - التجارة الخارجية

أ - الصادرات

كانت صادرات لبنان تعتمد سابقا على منتجات الزراعة والثروة الحيوانية وبشكل خاص الحمضيات. الا ان النمو الصناعي الذي حققه في السنوات الأخيرة ومهارة التاجر اللبناني، قد مكنا المصنوعات اللبنانية من احتلال مكانة مرموقة ومنتزيدة في الأسواق الخارجية وبخاصة الأسواق العربية.

كانت الصادرات تغطي ٣٠٪ من قيمة المستوردات عام ١٩٥١، وانخفضت هذه النسبة تدريجيا حتى أصبحت ١٢٪ فقط عام ١٩٦١، ثم عادت هذه الصادرات ونمت بشكل سريع في أوائل السبعينيات، وذلك بسبب التوسع في القطاعين الصناعي والزراعي. وبما ان الصادرات ازدادت وتخطت الزيادة في الواردات، لذلك تقلص العجز في الميزان التجاري.

لكن حرب السنتين (١٩٧٥ و ١٩٧٦) غيرت هذه العلاقة، ف تراجع الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، اذ بلغت الصادرات في العام ١٩٧٩ ما لا يزيد عن ٦٥٪ من مستواها في العام ١٩٧٤.

تحسن الوضع في العام ١٩٨٠ بعد ان نمت الصادرات بنسبة بلغت ٢٠,٢٪ عن مستوى العام

١٩٧٤ و٨٢,١٪ عن مستوى العام ١٩٧٩. لكن الصادرات بالقيمة الحقيقية كانت تشهد انخفاضا مستمرا منذ سنة ١٩٧٤. ومما ساعد احتفاظ قدرة الصادرات اللبنانية على المنافسة في البلدان المستوردة، هو تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل عملات هذه البلدان. ولقد ساهمت معوقات الإنتاج محليا المتسببة عن الحرب على إعاقه نمو الصادرات اللبنانية، وساهم في ذلك أيضا تحول البلدان المستوردة عن السوق اللبنانية.

ألى أين يصدر لبنان؟

يصدر لبنان القسم الأكبر من منتجاته الى البلدان العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. والجدول التالي يعطي التوزيع الجغرافي للصادرات اللبنانية.

جدول رقم - ٢ - توزيع الصادرات بحسب بلدان المقصد (نسبة مئوية من المجموع)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٢	
٣٧	٣٦	٤٠	٢٤	١٦	المملكة العربية السعودية
٤	٥	٥	٤	١٠	الكويت
١٥	٩	٥	٥	٦	العراق
١٣	٩	١١	٨	٧	سوريا
٧	١١	٩	٢	٢	الأردن
٤	٤	٥	٥	-	دول الخليج العربي
٨	٨	١٠	٦	١٧	دول عربية أخرى
١٢	١٨	١٥	٤٦	٤٢	دول أخرى

* المصدر: غرفة التجارة والصناعة - بيروت.

ويبدو من الاحصاءات المتوفرة العائدة للعامين ١٩٨٠ و١٩٨١، ان ترتيب البلدان المقصد المذكور اعلاه قد تغير فقفز العراق، في خلالهما، الى المرتبة الثانية والى المرتبة الاولى في بعض الاحيان، لا سيما في اشهر أيار، حزيران، تموز وآب سنة ١٩٨١.

لا بد من التذكير هنا بأن الإحصاءات المتوفرة المتعلقة بالميزان التجاري وبميزان الخدمات، مستمدة من تقديرات قسم التجارة في صندوق النقد الدولي لقيم الصادرات والواردات اللبنانية.

ويظهر الجدول رقم ٢ اهمية البلدان العربية كمستورد أساسي للمنتجات اللبنانية .
لقد ازدادت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة حتى بلغت ٨٨٪ من مجموع الصادرات اللبنانية
عام ١٩٧٩ فتدنت حصة البلدان الاخرى عكس ما كانت الحال عليه قبل العام ١٩٧٣ .

ب - المستوردات اللبنانية

يشترى لبنان القسم الأكبر من مستورداته من أوروبا والولايات المتحدة واليابان . وتمثل هذه
المستوردات جزءاً هاماً من مجمل السلع الاستهلاكية . وقد وصلنا الى هذه الحال بعد ان دمرت
الحرب قسماً كبيراً من مقومات الإنتاج الصناعي والزراعي .

لقد زادت المستوردات بعد الحرب، أي في العام ١٩٧٧ ، بنسبة ١٣٧,٧٪ قياساً على العام
١٩٧٦ ، الا ان هذا النمو توقف مع تجدد الأحداث في النصف الثاني من سنة ١٩٧٨ .
وفي العام ١٩٧٩ ، بلغت قيمة المستوردات ٧٢٤٨ مليون ل.ل . أي بزيادة ٥٧,٦٪ عن
مستوى العام ١٩٨٧ ، و ٢٩,٨٪ عن مستوى العام ١٩٧٤ .

وقد زادت قيمة المستوردات اللبنانية، خلال العام ١٩٨٠ بـ ١٠٠٠٠ مليون ل.ل .
ورغم النمو السريع في القيمة المذكورة بالأسعار الجارية، فإن أغلب الظن، ان تلك
المستوردات، إذا قومت بأسعار الصرف الثابتة، لظلت دون مستوى العام ١٩٧٤ .

بقي توزيع المستوردات اللبنانية بحسب بلاد المنشأ دون تغيير بعكس توزيع الصادرات .

لقد ارتفعت منذ العام ١٩٦٣ وفي أوائل السبعينيات نسبة الصادرات للمستوردات .
ففيما كانت هذه النسبة ١٤٪ في سنة ١٩٦٣ ، عادت وارتفعت في سنة ١٩٧٤ الى ٦٢٪ ثم
هبطت الى ٥٤٪ عام ١٩٧٥ والى ٣٢٪ عام ١٩٧٩ . أما في العام ١٩٨٠ ، فقد بلغت هذه النسبة
٤٢٪ .

وبلغت نسبة تغطية الموجودات الخارجية لمصرف لبنان لمجموع المستوردات كالتالي :

٦٨٪ سنة ١٩٧٤ ، ٨٠٪ سنة ١٩٧٥ ، ١٣٦٪ سنة ١٩٧٧ ، ١٤٤٪ سنة ١٩٧٨ ، ٨٥٪ سنة

١٩٧٩

ج - عجز الميزان التجاري

فيما يلي جدول رقم ٣ يبين مؤشرات تطور عجز الميزان التجاري

جدول رقم - ٣ -
مؤشرات تطور العجز التجاري (نسبة مئوية)

١٩٧٩/١٩٨٠	١٩٨٠/١٩٧٩	١٩٧٧/١٩٧٨	١٩٧٥/١٩٧٧	١٩٧٤/١٩٧٥	
١٧,٧ +	٨٠,٤ +	١٨,٣ +	٤,٤ +	٤,٩ +	نسبة النمو
١٩٧٩/١٩٨٠	١٩٧٨/١٩٨٠	١٩٧٧/١٩٨٠	١٩٧٥/١٩٨٠	١٩٧٤/١٩٨٠	
١٧,٧ +	١١٢,٣	١٥١,٧+	١٦٢,١ +	١٧٥,١ +	العجز خلال عام ١٩٨٠ بالنسبة للعجز في الأعوام الأخرى

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٤	
١٤٠,٤	٢١٧,٢	١٤٨,٨	١١٧,٦	٨٦,١	٦١,٣	العجز / الصادرات
٨١	٧٩,٤	٤١,٢	٣٩,٦	٥٧,٦	٥٥,٧	العجز / الاحتياطي الرسمي
٣٩,٥	٤٢,٦	٢٨,٨	٢٥,٨	٣٦,٥	٣٦,٩	العجز / الموجودات الخارجية الصافية

ج - الزراعة

يضم القطاع الزراعي في لبنان عدة نشاطات هي الانتاج النباتي والانتاج الحيواني وصيد الاسماك و انتاج الغابات والاحراج .

يتمتع القطاع المذكور بأهمية خاصة لعدة أسباب منها :

- ١ - نسبة السكان التي تحيا من الزراعة (٣٠٪ تقريباً) .
- ٢ - مساهمة الإنتاج الزراعي في الدخل الوطني وفي الصادرات .
- ٣ - المشاكل التي يواجهها القطاع والتي تنعكس على شروط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية .

إلا ان الأحداث اللبنانية التي بدأت في العام ١٩٧٥ غيرت هيكلية هذا القطاع فقلت نسبة السكان التي تعيش منه ، وهبطت بالتالي مساهمته في الدخل الوطني . ولا غرو ان شهدنا بروز مشاكل جديدة تواجهه نجمت عن هجرة اليد العاملة في الزراعة للريف اللبناني ، وتحولها الى مجالات اخرى تدر ربها اكبر . وقد فرضت الحرب أسباب عديدة لهذا التحول لا مجال لذكرها باتت معروفة من الجميع .

أما المشاكل الأساسية غير الطارئة، التي أوقفت نمو القطاع الزراعي فهي كالآتي :

- ضيق مساحة الأرض الزراعية
- تقلب المناخ
- التربة
- مشكلة الري ان في السهل الساحلي حيث تروى اكثر الأراضي من الآبار الارتوازية، او في الجبل، او في البقاع. ولقد وضعت الدولة منذ البدء، مشاريع للري اهمها الليطاني والأولي، ثم العاصي واليمونة والبارد.
- الملكية الزراعية التي تشتمل على ملكية صغيرة وملكية كبيرة غير مستثمرة.
- قلة رؤوس الأموال، ويوجد مصرف واحد لإقراض المزارعين تساهم الدولة برأسماله (بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري) ولا يعطي الا قروضا قليلة. ولقد استدركت الدولة هذا الواقع بإنشائها مصرفا متخصصا باسم «المصرف الوطني للإنماء الزراعي» وهو مصرف مختلط صدق مجلس الوزراء على نظامه الأساسي بالمرسوم رقم ١١٦٢ تاريخ ٨ نيسان ١٩٧٨.

الصادرات الزراعية

تشكل الصادرات الزراعية، من حيث القيمة، حوالي ٢٠٪ من اجمالي صادرات لبنان. وتعتمد هذه الصادرات بالدرجة الاولى، على الحمضيات والتفاح والفواكه الاخرى وبعض الخضار ومنتجات قطاع الدواجن.

سجلت صادرات لبنان من الفاكهة زيادة ١٦٪ في الفصل الثاني من العام ١٩٨٠ عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام ١٩٧٩، الا ان هذه الزيادة تراجعت لتسجل هبوطا في النصف الاول من العام ١٩٨١.

وارتفعت صادرات التفاح الى ١١٤٤٧ طنا في الفصل الثاني من العام ١٩٨٠، ثم ما لبثت ان توقفت عند هذا الحد في العام ١٩٨١.

وكذلك ارتفعت صادرات الحمضيات من ٣٩٣٥٢ طنا الى ٤٨٣٦٥ طنا لكن هذه الصادرات اصبحت تشكو جمودا ملحوظا لا سيما في خلال سنة ١٩٨١.

البلدان المستوردة

تشير الاحصاءات الى ان ثلاث دول عربية تستأثر بنسبة كبيرة من مجمل الصادرات الزراعية. وهذه الدول هي سوريا، السعودية والكويت.

الإنتاج الحيواني

كان الإنتاج الحيواني يساهم بقسم ضئيل نسبياً من تكوين مجمل الإنتاج الزراعي (٣٠٪)، وقد استمرت هذه المساهمة في التراجع لأسباب عديدة، أهمها الحوادث التي أحرقت ودمرت مزارع كثيرة.

أما الحيوانات التي تربي في لبنان فهي:

- الأبقار، وعددها يتقلص باستمرار.
- الأغنام، وقد استقر عددها عند حدود الـ ٢٥٠ ألف رأس وتنتشر تربية الأغنام في البقاع بنوع خاص، ثم في لبنان الشمالي والجنوب، وأخيراً في محافظة جبل لبنان.
- الماعز، ويتناقص عدده تدريجاً من سنة إلى أخرى، بسبب محاولة الدولة استبدال قطع الماعز بالأغنام والأبقار.
- تربية الدواجن، إذ كان مقدراً لهذا القطاع أن يسجل انتشاراً واسعاً، لكن الأحداث اللبنانية، وبخاصة الأحداث التي حصلت في البقاع، أثرت فيه أكثر من سواه من القطاعات الصغيرة.

صيد السمك

بقي قطاع الصيد البحري في لبنان متخلفاً ضئيلاً الفعالية والإنتاج، ويستعمل الوسائل البدائية، الأمر الذي أبقي الصيادين فئة محدودة العدد وفقيرة إلى حد ما.

ولقد قامت الدولة بدراسة شاملة لهذا المورد، فأجرت أبحاثاً عن طبيعة المياه البحرية ونوعية الأسماك. وهناك مشروع أعد لهذه الغاية سمي بالمشروع الأزرق، يهدف إلى استغلال الثروة السمكية وتطوير وسائل الصيد البحري.

وهناك موارد أخرى مثل الأسفنج الأبيض المتوفر على الشاطئ بالإضافة إلى إنتاج التوتياء والصدف الذي يستخدم في بعض الصناعات.

ونظراً إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي، يستورد لبنان سنوياً كميات كبيرة من الأسماك المجمدة والمعلبة لتغطية حاجات الاستهلاك.

وقد يكون الحل الأمثل لمشكلة قطاع الصيد البحري قيام تعاونيات تؤمن حاجات الصيادين، على أن تقوم الدولة بتقديم المساعدات المالية والعينية لهذه التعاونيات وبشكل دوري.

د - التعاونيات الزراعية والاستهلاكية

دفعت التعاونيات، مثلها مثل سائر المؤسسات، القسط الذي ترتب عليها دفعه بسبب الأحداث التي عصفت بلبنان.

لقد دمرت بالفعل بعض التعاونيات بصورة كلية، ودمر البعض الآخر جزئياً، وثمة تعاونيات أخرى فقدت مكوناتها الأساسية.

وتدل التقارير على ان الاضرار بلغت ٨,٤١ ملايين ل.ل. منها ٣,٤٣ ملايين اضراراً مباشرة تمثل نسبة ٤١٪ من قيمة الاضرار الاجمالية. وبلغت الخسائر لدى التعاونيات الزراعية ٣,٣٤ ملايين ل.ل.، او ما نسبته ٤٠٪ من مجموع اضرار قطاع التعاونيات. وبلغ ما اصاب التعاونيات الاستهلاكية ٥,٠٧ ملايين ل.ل. أي ما نسبته ٦٠٪ من مجمل خسائر القطاع المذكور.

الا ان نتائج تلك الخسائر لم تحل دون متابعة الجهود للوصول بالتعاونيات الزراعية والاستهلاكية الى أهدافها.

فالبرغم من إمكاناتها الضعيفة، استطاعت التعاونيات ان تؤمن بعض الحوافز الإنتاجية، وان تساعد على تصريف المنتجات الضرورية بأفضل الشروط. واستطاعت أيضاً، ان توفر للمستهلك الحد الأدنى مما يلزمه في ظروف صعبة.

وبالإضافة الى ما تقدم، تقتضي الإشارة الى انه بسبب انفتاح لبنان على الأسواق الخارجية، وبسبب حركات الرساميل، لم ينج هذا البلد من تأثير التضخم، ومن تدني اسعار العملات العالمية الذي اتسمت به الحالة العالمية منذ عشر سنوات تقريباً.

وينبغي أيضاً الإشارة الى مضاعفات الحرب التي ادت الى حصول نقص في المواد الغذائية فيما الطلب كبيراً وغير منظم.

لقد زاد الخلل بين العرض والطلب في نطاق المواد الاستهلاكية، وذلك بنتيجة شلل الدورات الاقتصادية لأكثر من سنتين. وتجمعت كل تلك العناصر والمسببات لتنعكس سلباً على مستوى الاسعار التي ارتفعت، ولا يمكن ان نعيد هذه النتيجة الى الأحداث الجارية في لبنان والى اهمية مسار التضخم، ذلك لانه يتبين من درس بنية الاقتصاد الوطني ان هناك تفاوتاً في مواقع القطاعات بالنسبة الى الدخل القومي والى توزيع اليد العاملة المستخدمة.

لا بد هنا من ان نستطلع التقرير الذي وضعته وزارة التصميم عام ١٩٧٣ لتبيين، بادئ ذي بدء، مساهمة كل قطاع في الدخل القومي الإجمالي.

بلغ هذا الدخل ٦,٣ مليارات ل.ل. وهو يتوزع كالاتي:

قدرت مساهمة القطاع الزراعي بنسبة ١١٪ أي بما يوازي ٦٧٥ مليون ل.ل. ومساهمة القطاع الصناعي بنسبة ١٦٪ أي بـ ١,٠٣ مليار ل.ل.، ومساهمة قطاع الخدمات بنسبة ٧٣٪ أي بـ ٤,٥ مليارات ل.ل.

وبلغت اليد العاملة المستخدمة ٥٣٨٤١٠ عمال، ١٠١٧٦٠ عاملا في القطاع الزراعي (١٩٪)، و٩٥٥٣٥ عاملا في القطاع الصناعي (١٨٪)، و٣٤١١١٥ عاملا في قطاع الخدمات (٦٣٪).

وبهذا بلغت حصة القطاعات المنتجة بالنسبة الى الدخل الوطني ٢٧٪. وإذا اخذنا بالاعتبار الكثافة المرتفعة لعدد سكان لبنان المقدرة بـ ٢٣٥ شخص في الكيلو متر المربع، والعدد الكبير السائحين الذين أموا لبنان آنئذ (أي في سنة ١٩٧٣)، والعدد الأكبر للمقيمين على أرضه، أمكننا القول بأن لبنان لأعجز من ان يرضي متطلبات هذه الأعداد السكانية وان يشبعها، مما يجبره على توسل طريق الاستيراد الكثيف.

وتجدر الإشارة الى ان اسباب توسع قطاع الخدمات نزوح اعداد كبيرة من القدرات البشرية الى نطاق المدن والسواحل، الامر الذي ادى الى وجود قضايا اقتصادية واجتماعية، وبالتالي الى خلق بنيات للتعاونيات يمكنها معالجة هذه التركيبة المستجدة والمساهمة في تحسين احوال طبقة عمالية نامية تكون هدفا لمشاكل عديدة.

التسليف التعاوني

يحتاج تطور القطاع التعاوني ويتطلب نمو حجم نشاطاته وجود مؤسسة تؤمن له التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعه.

وبالفعل برزت هذه المؤسسة عبر الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني الذي انشئ بالقانون الصادر بالمرسوم رقم ٩٨١٣ تاريخ ٤ أيار ١٩٦٨، وانتظم نشاطه بالمرسوم رقم ١٤١٢٨ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٧٠.

لم تستفد التعاونيات من الدعم المالي للاتحاد إلا في العام ١٩٧٢ عندما لعبت هذه المؤسسة دور مصرف لتنمية كافة حقول هذا القطاع.

كان عدد التعاونيات التابعة للاتحاد المذكور ٢٣ في سنة ١٩٧٣ وبلغت مساهمتها المالية فيه ٦١٠٠٠ ل.ل. ثم زاد العدد سنة ١٩٧٩ فأصبح ٩٨ تعاونية بمساهمة بلغت ٧١٤٥٤٦ ل.ل. وارتفع عدد تلك التعاونيات في العام ١٩٨٠ الى ١٠٨ وبمساهمة ٧٦٤٥٤٦ ل.ل.

وبالإضافة الى المساهمات المذكورة، استفاد الاتحاد من تسليفات الخزينة سددت في مدات استحقاقاتها.

ويبين الجدول التالي التسليفات التي سددتها التعاونيات الاستهلاكية وكذلك التعاونيات الزراعية في السنوات ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠

جدول رقم - ١ -

السنة	تسليفات التعاونيات الاستهلاكية المدفوعة	تسليفات التعاونيات الزراعية المدفوعة
١٩٧٨	٥٣٨٨٠٦ ل	٥٣٤٢٩٦٢ ل
١٩٧٩	٢٣٢٩٣٠ ل	٤٠٩٨٦٩٥ ل
١٩٨٠	١٣٢٨٦٣٠ ل	٤٢١٥٣٤٠ ل

تطور النشاط بين سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٩

تحرك النشاط التعاوني مع بدء العام ١٩٧١، ثم نما وتطور بعد ذلك مع صدور المرسوم التطبيقي ذي الرقم ٢٩٨٩ تاريخ ١٧ آذار ١٩٧٢ وسائر المراسيم التنظيمية اللاحقة.

لقد وضعت هذه الاحكام لصالح السياسة العامة، لدعم التعاونيات عن طريق تنسيق وتنظيم النشاطات التعاونية في لبنان، ووضع الدراسات والابحاث التعاونية اللازمة، وأعداد ونشر وسائل التدريب والاعلام التعاونيين، وتدريب اعضاء موظفي التعاونيات على الاعمال التعاونية، والاطلاع ومراجعة حسابات الجمعية التعاونية والاتحادات التعاونية الاقليمية والجمعيات المتحدة. . .

ويتبين من الجداول اللاحقة تطور التعاونيات في لبنان، عددا وهيكلية، من سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٩.

جدول رقم - ٢ -

نوع التعاونيات في لبنان وتطورها من سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٩

نوع التعاونيات	السنة	عدد التعاونيات	عدد المنتسبين	قيمة الرسمال المحرر ل. ل.	رقم الاعمال	الاحتياط ل. ل.
الزراعية	١٩٧١	٣٢	٢١١٠	١٠٣٦٣٢٠	٢٦٧٦٨٧٥٣	٦١٥٥٩٥
	١٩٧٢	٥٠	٢٨٠٤	١٧٤٩٩٨١	٣٧٤٤٦٨٣٠	١٠٢٣٦٧٣
	١٩٧٣	٦١	٣٥٩٦	٢٠٠٩٤٢٦	٤٤١٥٥١٧٢	١١٧٧٢٨٦
	١٩٧٤	٦٤	٤٠٠٧	٢٤٨٢١٣٨	٥٠٧٦٧٥٤١	١١٩٤٩٦٥
	١٩٧٥	٦٧	٤١٣٧	٢٦٣٤٢٩٦	٤٤٦٦٣٣٥٢	١٧٩٧٦٣٨
	١٩٧٦	٦٧	٤١٤٤	٢٦٣٤٥١٦	١٧٧٠٩٩٠٠	١٤١٦٨٥٣
	١٩٧٧	٦٦	٤٨٩٩	٢٦٧٢٤٨٣	٢٩٦٩٩٧٠٨	١٧٥٠٥١٢
	١٩٧٨	٧٠	٥٠٧٨	٤١٠٧٣١٣	٤٣٠١٨٠١٦	٢٤٢٧٩٥١
	١٩٧٩	٨٢	٥٨٥٧	٤٨١٦٠٨٤	٥٠٨٥٧٧٣٢	٣٤١٣٨٠٢
الاستهلاكية	١٩٧١	٨	١٣٨٣	٥١٩٧٠	٧٢٤٥٠٣	٨٩٠٣٩
	١٩٧٢	١٦	٤٧٨٤	٣١٨٦٨٢	١٦٦١٦١٠	١٣١٧١٦
	١٩٧٣	٢٢	١١٤٥٨	٦٤٣٠٩٥	٦٥٠٥٢٠٠	٢٨٦٠٢٥
	١٩٧٤	٣٥	١٨١٤٧	١٤٦٩٥٥٢	٢٥٨٦٧٢٨٧	٢٦٧٠٨٩
	١٩٧٥	٤١	٢٥٧٢٤	٢٢٢١٤٦٨	٢٧٩٣٠٢٢٧	٤٦٣٤٣٠
	١٩٧٦	٤١	٢٨٨١٤	٢٣٣٠٢٦٣	١٨١٧٦٧٨٦	٤٩٧٠١٠
	١٩٧٧	٢٨	٢٢٢٩٠	٢٠٦٦٦٩٣	٢٦٤٩٩٧٤١	٩٨٦٧٥٢
	١٩٧٨	٣٢	٢٤٠٠١	٢٧٢٠٤٠٧	٦٠٨٤٣٦٩٤	١٦١٥٦٥٧
	١٩٧٩	٣٤	٢٦٦٨٥	٣٤٨١٤٩٧	١٠١٣٧٣٨٨٨	٣٤٣٨٤١٧

نوع التعاونيات	السنة	عدد التعاونيات	عدد المتسبين	الرسمال المحرر ل. ل.	الواردات	الاحتياط ل. ل.
المنتجات الزراعية	١٩٧١	١	١٤	٢٨٠	١١٧٦	٢٦٥٧
	١٩٧٢	١	١٤	٢٨٠	٥٠٠	٣٦٤٦
	١٩٧٣	٢	٢٢	١٤٥٨٠	٣٦٦٠٠	٣٩٥٠
	١٩٧٤	٣	٤٠	٨٧٠٠	٢٨٦١٩	٧٠٠
	١٩٧٥	٣	٤٠	١٢٢٠٠	٣٣٢٢٠	١١٥٠
	١٩٧٦	٣	٤٠	١٢٢٠٠	١٥٦٢٢	٨٠٠
	١٩٧٧	٣	٤٠	١٢٢٠٠		
	١٩٧٨	٣	٤٠	١٢٢٠٠		
	١٩٧٩	٣	٤٠	١٢٢٠٠		
الحرفية	١٩٧٣	١	١٥	٩٥٠	-	-
	١٩٧٤	١	١٦	٩٥٠	٣٢٠٠٠	٨٠٠
	١٩٧٥	٣	٣٦	١٩٥٠	٣٥٠٠٠	١٢٠٠
	١٩٧٦	٣	٣٦	١٩٥٠	٢٨٠٠٠	١٠٠٠
	١٩٧٧	٢	٣٤	٥٨٠٠	٢٧٤٠٨	٢٠٦٨٣
	١٩٧٨	٢	٣٤	٥٨٧٠	٣٤٣٠٨	٢٦٣٠٠
	١٩٧٩	٢	٣٤	٥٩٧٠	٤١٨٠٠	٢٨٠٠٠
الادخار والتسليف	١٩٧١	-	-	-	-	-
	١٩٧٢	-	-	-	-	-
	١٩٧٣	١	٥١	١٣٨٥٠	-	-
	١٩٧٤	١	٥٩	٢٤٨٣٢	٣٩٥٩٨	-
	١٩٧٥	١	٦٢	٢٥٢٠٠	٤٥٦٠٠	-
	١٩٧٦	١	٦٢	٢٥٢٠٠	٢٠١٠٠	-
	١٩٧٧	١	٦٢	٩٨٠٠٠	٤٤١٩	٧٥٩١
	١٩٧٨	١	٧٥	١٠٥٠٠٠	٧٢٠٠	١٢٥٠٠
	١٩٧٩	٢	٣١٣	٣٤٩٦٠٦	٢٣٥٥١	٢٤٤٣٦

نوع التعاونيات	السنة	عدد التعاونيات	عدد المتسبين	الرسمال المحرر ل. ل.	الواردات	الاحتياط ل. ل.
المجموع	١٩٧١	٤١	٣٥٠٧	١٠٨٨٥٧٠	٢٧٥٠٥٠٣٢	٧٠٧٢٩١
	١٩٧٢	٦٧	٧٦٠٢	٢٠٦٨٩٤٣	٣٩١٠٨٤٤١	١١٥٩٠٣٥
	١٩٧٣	٨٧	١٥١٤٢	٢٦٧١٩٢٦	٥٠٦٩٦٩٧٢	١٤٦٧٢٦١
	١٩٧٤	١٠٤	٢٢٢٦٩	٣٩٨٦١٧٢	٧٦٧٣٥٠٤٥	١٤٦٣٥٥٤
	١٩٧٥	١١٥	٢٩٩٩٩	٤٨٩٥١١٤	٧٢٧٠٧٣٩٩	٢٢٦٣٤١٨
	١٩٧٦	١١٥	٣٣٠٩٦	٥٠٠٤١٢٩	٣٥٩٥٣٤٠٨	١٩١٥٦٦٣
	١٩٧٧	١٠٠	٢٧٣٢٥	٤٨٥٥١٧٦	٥٦٢٣١٢٧٦	٢٧٦٥٥٣٨
	١٩٧٨	١٠٨	٢٩٢٢٨	٦٩٣٨٥٩٠	١٠٣٩٠٣٢١٠	٤٠٨٢٤٠٨
	١٩٧٩	١٢٣	٣٢٩٢٩	٨٦٦٥٣٥٧	١٥٢٢٩٦٩٧١	٦٩٠٤٦٥٥

جدول رقم ٣ تطور عدد المشتركين

السنة	الأعضاء المشتركون		الأعضاء المشتركون في التعاونيات الزراعية		الأعضاء المشتركون في التعاونيات الاستهلاكية	
	العدد	الزيادة	العدد	الزيادة	العدد	الزيادة
١٩٧١	٣٥٠٧	-	٢١١٠	-	١٣٨٣	-
١٩٧٢	٧٦٠٢	١١٦,٨	٢٨٠٤	٣٢,٨٩	٤٧٨٤	٢٤٦
١٩٧٣	١٥١٤٢	٩٩,٢	٣٥٩٦	٢٨,٢٥	١١٤٥٨	١٤٠
١٩٧٤	٢٢٢٦٩	٤٧,٠٧	٤٠٠٧	١١,٤٣	١٨١٤٧	٥٨,٤
١٩٧٥	٢٩٩٩٩	٣٤,٧	٤١٣٧	٣,٢٤	٢٥٧٩٤	٤١,٨
١٩٧٦	٣٣٠٩٦	١٠,٣	٤١٤٤	٠,١٧	٢٨٨١٤	١٢
١٩٧٧	٢٧٣٢٠	١٧,٥	٤٨٩٩	١٨,٢	٢٢٢٩٠	٢٢,٦
١٩٧٨	٢٩٢٢٨	٧	٥٠٧٨	٣,٧	٢٤٠٠١	٧,٧
١٩٧٩	٣٢٩٢٩	١٢,٧	٥٨٥٧	١٥,٣	٢٦٦٨٥	١١,٢

جدول رقم - ٤ -

تطور عدد التعاونيات النشطة من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٧٩

نوع التعاونيات	السنة	عدد التعاونيات	عدد التعاونيات المسجلة
الزراعية	١٩٧٧	٦٦	٦٧
	١٩٧٨	٧٠	٧٦
	١٩٧٩	٨٢	٩٢
الاستهلاكية	١٩٧٧	٢٨	٢٩
	١٩٧٨	٣٢	٣٣
	١٩٧٩	٣	٣
المنتجات الزراعية	١٩٧٧	٣	٣
	١٩٧٨	٣	٣
	١٩٧٩	٣٤	٣٦
الحرفية	١٩٧٧	٢	٣
	١٩٧٨	٢	٣
	١٩٧٩	٢	٣
الإدخار والتسليف	١٩٧٧	١	١
	١٩٧٨	١	١
	١٩٧٩	٢	٥
الإسكان	١٩٧٩	-	-
المجموع	١٩٧٦	١٠٠	١٠٣
	١٩٧٨	١٠٨	١١٦
	١٩٧٩	١٢٣	١٤٤

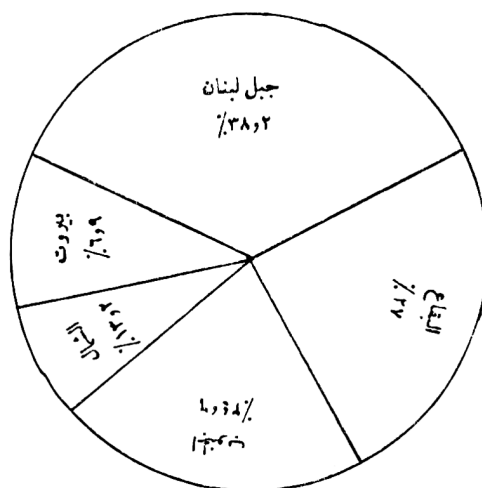
تطور عدد المنتسبين إلى التعاونيات

يبين الجدول التالي تطور عدد المنتسبين الى كل من التعاونيات الزراعية والاستهلاكية من سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٩ .

جدول رقم - ٥ -

تطور عدد المنتسبين الى التعاونيات من سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٩

السنة	المنتسبون الى التعاونيات الزراعية		المنتسبون الى التعاونيات الاستهلاكية		المنتسبون الى التعاونيات الاستهلاكية	
	العدد	النمو. %	العدد	النمو. %	العدد	النمو. %
١٩٧١	٣٥٠٧	-	٢١١٠	-	١٣٨٣	-
١٩٧٢	٧٦٠٢	١١٦,٨	٢٨٠٤	٣٢,٨٩	٤٧٨٤	٢٤٦
١٩٧٣	١٥١٤٢	٩٩,٢	٣٥٩٦	٢٨,٢٥	١١٤٥٨	١٤٠
١٩٧٤	٢٢٢٦٩	٤٧,٠٧	٤٠٠٧	١١,٤٣	٨١٤٧	٥٨,٤
١٩٧٥	٢٩٩٩٩	٣٩,٧	٤١٣٧	٣,٢٤	٢٥٧٩٤	٤١,٨
١٩٧٦	٣٣٠٩٦	١٠,٣	٤١٤٤	٠,١٧	٢٨٨١٤	١٢
١٩٧٧	٣٧٣٢٠	١٧,٥ -	٤٨٩٩	١٨,٢	٢٢٢٩٠	٢٢,٦ -
١٩٧٨	٢٩٢٢٨	٧ -	٥٠٧٨	٣,٧	٢٤٠٠١	٧,٧
١٩٧٩	٣٢٩٢٩	١٢,٧	٥٨٥٧	١٥,٣	٢٦٦٨٥	١١,٢



وأخيراً ينبغي القول بين عدد التعاوانيات في لبنان بلغ ١٥٨ تعاونية عام ١٩٨٠ وهي موزعة كما يبينها المصور التالي:

هـ - العقارات

تحتل عمليات إفراز الأراضي والابنية وبيعها مركز الصدارة في الحركة العقارية. الا انه، خلال سنة ١٩٨١ تدنت هذه العمليات بسبب الأحداث التي اندلعت اعتباراً من ٢ نيسان من السنة المذكورة وبسبب الصعوبات الناشئة عن شروط التنظيم المدني لجهة نسبة الفرز المسموح بها. وكذلك هبط عدد معاملات التأمين العقاري وما يتبعها، فتأثر دخل الخزينة من الرسوم القانونية، وتأثرت بنتيجتها الحركة الاقتصادية بوجه عام.

الا ان حركة المشاريع السياحية شهدت نشاطاً ملموساً عام ١٩٨١، وكان مركز هذا النشاط شمالي العاصمة بيروت، الامر الذي عوّض من الهبوط الذي تأثرت به الرسوم العقارية نتيجة توقف عمليات التأمين العقاري.

ويمكن القول بأن مجمل النشاط العقاري لعام ١٩٨١ قد تحسن بالرغم من الانتكاسة الأمنية التي جمدت كل حركة عقارية منذ شهر نيسان من السنة المذكورة، وعلى امتداد اربعة اشهر منها. وفيما يلي بيان بالنشاط العقاري في كل من أمانات السجل العقاري بلبنان، من أول سنة ١٩٨١ لغاية تشرين الأول من السنة المذكورة. (بملايين الليرات).

المحافظة أو القضاء أو المدينة	المعاملات العقارية	الرسوم العقارية
بيروت	٥٨١٢	٤٧٣٠٤٧٨٥
بعبدا	١٠٤٦٠	٢٩١٨٨٤٦٠
المتن	٩٢٢٦	٤٣٦٤١٥٤٨
جونيه	٢٢٨٩٠	٢٧٩٣٨٩٦٨
الشمال (الأول)	٦٤٧٤	٢٢١٣٧٦٥٤
الشمال (الثانية)	٥٣٧٩	١٦٣٢٥٤٩٠
البقاع	٧١٨٩	٨٦٥٠٥٩٨
الجنوب	٢٨٢٤	١٤٣٢٥٦٨٠
المجموع	٦١١١٤	٢٠٩٥١٣١٦٣

و - النقل والمواصلات

أولاً - النقل البحري

١ - مرفأ بيروت

سجلت حركة البضائع خلال النصف الأول من العام ١٩٨١ تراجعاً بنسبة ٢٢,٢٪ بالمقارنة مع النصف الأول من العام السابق (١١٧٣ ألف طن مقابل ١٥٠٧,٦ ألف طن).

لقد نتج عن الأحداث التي وقعت سنة ١٩٨١ إقفال مرفأ بيروت لمدة ٢٠ يوماً في شهر نيسان و٦ أيار في شهر أيار الأمر الذي أدى الى تراجع بنسبة ٦٥٪ من المعدل الشهري لحركة البضائع خلال الفصل الثاني، بالمقارنة مع معدل الفصل الأول من العام ١٩٨١ (١٠٠ ألف طن مقابل ٢٩٠ ألف طن).

وتعترض عودة الحركة الطبيعية الى مرفأ بيروت عراقيل كثيرة يصعب تذليلها في الوقت الحاضر على الأقل. وأهم هذه العراقيل:

- ارتفاع بوالص التأمين المفروضة على أصحاب السفن القادمة الى مرفأ بيروت.
- تفضيل السفن تفريغ بضائعها في المرفأ غير الشرعية وفي مرفأ طرابلس.
- وقد قدرت شركة إدارة واستثمار مرفأ بيروت العجز في موازنة الشركة للنصف الأول من السنة الجارية بنحو ١٥ مليون ل.ل.

٢ - مرفأ طرابلس

نشطت الحركة في مرفأ طرابلس نتيجة إقفال مرفأ بيروت في الفترة المذكورة أعلاه، فسجلت البضائع خلال النصف الأول من العام ١٩٨١ ارتفاعاً بمعدل ٤١,٦٪ بالنسبة الى الفترة ذاتها من العام ١٩٨٠. وقد سجل شهراً نيسان وأيار أعلى مستوى في حركة البضائع: ٩٩ ألف طن في نيسان و٩٧,٦ ألف طن في أيار، ثم بدأت حركة البضائع تنخفض في حزيران بعد عودة العمل تدريجياً الى مرفأ بيروت.

٣ - مرفأ صيدا

ارتفعت حركة البضائع في مرفأ صيدا في نيسان ١٩٨١ بنسبة ١٣٢٪ اذ بلغت ٦,٢ آلاف طن بينما اقتصر في شهر آذار على تفريغ وشحن ٢,٦ ألفي طن من البضائع.

٤ - مرفأ جونيه

يستطيع مرفأ جونيه ان يستقبل في الاحوال العادية باخرتين او ثلاث يومياً، وقد يستطيع، في

أوقات الازدحام، وعندما يتعطل مرفأ بيروت بسبب الاضطراب الأمني الذي يحصل فيه، ان يستقبل تسع بواخر يوميا.

تبلغ إمكانية التفرع في مرفأ جونيه ٤٠٠ طن يوميا وباستطاعة السلطات المسؤولة رفع هذه الإمكانية الى ٢٠٠٠ طن يوميا أيضا.

لقد سجل هذا المرفأ طوال الأحداث استقبال ٢٨٧٧ باخرة حملت ٤٦٤٠٠٠ طن من البضائع واعادت شحن ٦٣٠٠٠ طن وسافر على متنها ٣٧٠٠٠ شخصا بينما دخل لبنان بواسطتها ١٨١١٦ مواطنا.

والملفت ان هذا المرفأ تتكشف فيه الاعمال كلما تعطل مرفأ بيروت بسبب الأحداث، الا انه يتأثر كثيراً بوجود المرافق غير الشرعية القائمة بجانبه.

ثانيا - النقل الجوي

حركة مطار بيروت

سجلت حركة مطار بيروت ركابا وطائرات تراجعا في الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية (١٩٨١) عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

فقد بلغ مجموع الركاب (القادمين والمسافرين والعابرين) ١,٠٢٩,٥٦٩ راكبا في مقابل ١٢٦٠,٣٨٤ راكبا في الأشهر التسعة الأولى من ١٩٨٠ أي بنقص مقداره ٢٣٠,٨١٥ راكبا ونسبته ١٨,٣١ في المئة.

وجاء التراجع في نهاية الفصل الثالث دون ما كان في نهاية الفصل الثاني (٢٣,٦٪ للركاب و٢٥,٣٪ للرحلات) ذلك ان اشهر نيسان وأيار وحزيران كانت الأسوأ نتيجة الأحداث الأخيرة.

وفي ضوء تطور حركة المطار في الاشهر التسعة يلاحظ الآتي:

١ - ان التحسن هذه السنة (١٩٨١) اقتصر على شهري شباط وآذار في حركة الركاب، فسجلت في شباط زيادة عن شهر شباط ١٩٨٠ نسبتها ٣,٤٠ في المئة وفي آذار ٥,٧٨ في المئة عن آذار ١٩٨٠.

٢ - ان التراجع الكبير في حركتي الركاب والطائرات سجل في الفصل الثاني الذي تخلله اقفال المطار نحو ٣٠ يوما، وتاليا تقليص حركة السفر.

٣ - ان التراجع اصاب خصوصا حركة الترانزيت (٣٩,٤٤ في المئة) التي يهبط مستواها في استمرار منذ العام ١٩٧٧.

حركة الطائرات

الأشهر الـ ٩ الأولى ١٩٨١	الأشهر الـ ٩ الأولى ١٩٨٠	الفارق بالنسبة المئوية (%)	
٨٠٨١	١٠٠٤٠	- ١٩,٥١	الهبوط
٨٠٨٠	١٠٠٣٤	- ١٩,٤٧	الإقلاع
١٦١٦١	٣٠٠٧٤	- ١٩,٤٩	المجموع

حركة الركاب

الأشهر الـ ٩ الأولى ١٩٨١	الأشهر الـ ٩ الأولى ١٩٨٠	الفارق بالنسبة المئوية (%)	
٤٧١٥٠١	٥٧٣٣٦٤	- ١٧,٧٦	القادمون
٥٠٧٤٤٨	٦٠٣٤٣٤	- ١٥,٩٠	المسافرون
٩٧٨٩٤٩	١١٧٦٧٨٨	- ١٦,٨١	المجموع

الترانزيت

الترانزيت	٥٠٦٢٠	٨٣٥٩٦	- ٣٩,٤٤
المجموع	١٠٢٩٥٦٩	١٢٦٠٣٨٤	- ١٨,٣١

حركة الركاب شهراً شهراً

الأشهر	١٩٨١	١٩٨٠	الفارق	النسبة %
كانون الثاني	١١٧٨٧٨	١٢٣٤٠٩	٥٥٣٤	- ٤,٤٨
شباط	١٠٢٦٤٩	٩٩٢٧١	٣٣٧٨	+ ٣,٤٠
آذار	١١٩٥٥٢	١١٣٠١٦	٦٥٣٦	+ ٥,٧٨
نيسان	٧٧٧٥٥	١٢٧٧٩٤	٥٠٠٣٩	+ ٣٩,١
ايار	٤٦٦٦٣	١٢٢٦٨٦	٧٦٠٢٣	- ٦١٩٦
حزيران	٩٦٦٥٨	١٤٨٩٩٣	٥٢٣٣٥	- ٣٥,١٢
تموز	١٤٠٠٢٥	١٥٣٧٥٦	١٣٧٣١	- ٨,٩٣
اب	١٦٢٠٨٦	١٩٠٢٥٣	٢٨١٧٧	- ١٤,٨١
أيلول	١٦٦٣٠٣	١٨١٢٠٦	١٤٩٠٣	- ٨,٢٢
المجموع	١٠٢٩٥٦٩	١٢٦٠٣٨٤	٢٣١٠٢٥	- ١٨,٣٢

حركة الطائرات شهراً شهراً

الأشهر	١٩٨١	١٩٨٠	الفارق
كانون الثاني	١٩٢٤	٢١٥٦	- ١١,١٣
شباط	١٨٣٥	٢١٠٠	- ١٢,٦١
آذار	٢١١٥	٢٢٢٤	- ٤,٩٠
نيسان	١٤١١	٢١٥٥	- ٣٤,٥٢
ايار	٨٩٢	٢٢٥١	- ٦٠,٣٧
حزيران	١٦٥٣	٢٢٦٨	- ٢٧,١١
تموز	٢٠٨١	٢٠٠٥	+ ٣,٧٩
اب	٢٠٦٨	٢٤٥١	- ١٥,٦٢
ايلول	٢١٨٢	٢٤٥٥	- ١١,١٢
المجموع	١٦١٦١	٢٠٠٧٤	- ١٩,٤٩

مع العام ١٩٧٤

من جهة اخرى اظهرت دراسة اعدتها المديرية العامة للطيران المدني ان حركة مطار بيروت تراجعت تراجعاً ملحوظاً سواء بالنسبة الى العام ١٩٨٠ ام بالنسبة الى العام ١٩٧٤ وهو الأخير لما قبل الأحداث .

فقد جاء في الدراسة ان حركة الطائرات في السنة الجارية (النصف الاول) تراجعت بنسبة ٥٦,٨٧ في المئة عن الفترة المماثلة من العام ١٩٧٤ . كذلك تراجعت حركة الركاب (القادمين والمسافرين) بنسبة ٤٦,٠٥ في المئة وتراجعت حركة الترانزيت ٨٦,٣٦ في المئة .

ويذكر ان حركة المطار في الأعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، و ١٩٨٠ حققت زيادات اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار، الا انها لم تبلغ سوى مستوى العام ١٩٧٤ .
وهنا مقارنة بين حركة ١٩٨١ وكل من ١٩٨٠ و ١٩٧٤ :

حركات الطائرات

١٩٨١	المقارنة % مع ١٩٨٠	المقارنة % مع ١٩٧٤
كانون الثاني	١١,١٣ -	٤٦,٢٣ -
شباط	١٢,٦٢ -	٤٦,١٧ -
اذار	٤,٩٠ -	٤٥,١٤ -
نيسان	٣٤,٥٢ -	٥٧,٨٠ -
ايار	٦٠,٣٧ -	٧٧,٦٢ -
حزيران	٢٦,٦٧ -	٥٨,٧٨ -
متوسط النصف الاول	٢٥,٢٤ -	٥٦,٨٧ -

حركة الركاب

١٩٨١	المقارنة ٪ مع ١٩٨٠	المقارنة ٪ مع ١٩٧٤
كانون الثاني	- ٢,٥٣	- ٢٦,٧٦
شباط	+ ٤,٧٨	- ٧٥,٠٤
آذار	+ ٦,٤٩	- ٣١,٦٧
نيسان	- ٣٩,٠٢	- ٣٨,٩٧
أيار	- ٦٠,٦٣	- ٧٢,٠٧
حزيران	- ٣٣,٦٦	- ٥١,٢٨
متوسط النصف الاول	- ٢٢,٥٩	- ٤٦,٠٥
تموز	- ٧,٠٣	- ٤٢,٥١
أب	- ١٢,٥٧	- ٣٥,٩٩
أيلول	- ٦,٣٥	- ٢٨,٢٤

حركة الترانزيت

١٩٨١	المقارنة ٪ مع ١٩٨٠	المقارنة ٪ مع ١٩٧٤
كانون الثاني	- ٢٨,٩٧	- ٨٢,٩٧
شباط	- ١٤,٨٣	- ٨١,٠٨
آذار	- ٣,٢٣	- ٧٩,٧٨
نيسان	- ٤٠,٩٠	- ٨٧,٩٨
أيار	- ٨١,٠٣	- ٩٥,٤٨
حزيران	- ٥٨,٣٦	- ٩٠,٨٠
متوسط النصف الأول	- ٣٨,٣٩	- ٨٦,٣٦
تموز	- ٣٧,٢٣	- ٨٧,٧٤
أب	- ٤٥,٧٢	- ٨٥,٨٢
أيلول	- ٣٨,٥٦	- ٨٧,٩٧

ثالثا - النقل البري

لدى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى مشروع مهم قيد الدرس يتعلق بأحداث اوتوستراد بيروت - دمشق، يبلغ طوله ٦٠ كلم وعرضه بين ٤٠ و ٦٠ مترا.

سيؤدي تنفيذ هذا المشروع الى تحسين عمليات النقل البري بين المدن اللبنانية والسورية، والى تنمية نقل البضائع بالترانزيت الى الداخل.

قدرت تكاليف ذلك المشروع بملياري ل.ل. يمكن الحصول عليه بموجب قروض. ومن المؤمل الانتهاء من تنفيذه عام ١٩٩٠.

وتبلغ المصارفات التي تتطلبها الاوتوستادات المعدة للتنفيذ حاليا ٢٧٤ مليون ل.ل. صرف منها حتى اليوم ١٥١ مليون ل.ل. تقريبا، أي ما نسبته ٥٥٪ من المبالغ الاجمالية. ذلك ان المصارفات الاجمالية التي لحظت عند وضع المشروع وإبرام الاتفاقيات اللازمة، قدرت بـ ١٢٣ مليون ل.ل. (في سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣)، الا انه، بسبب ارتفاع اسعار مواد البناء، زادت هذه المصارفات ١٢٢,٧ مليون ل.ل. وتعود اسباب التأخير في إنجاز تلك المشاريع الى الحالة الأمنية التي ما انفكت تسجل اضطرابا، والى صعوبة ايجاد اليد العاملة اللازمة.

ونورد فيما يلي مشاريع الطرق التي هي قيد التنفيذ:

- اوتوستراد خلدة - الدامور البالغ طوله ١١ كلم وكلفة تنفيذه ٤٣,٥ مليون ل.ل. فيما قدرت هذه الكلفة، عند لحظه عام ١٩٧٣ بـ ٢١ مليون ل.ل. وسوف ينتهي العمل به في شهر آذار عام ١٩٨٢.

- اوتوستراد طبرجا - جبيل البالغ طوله ١٣,٥ كلم بوشر بتنفيذه عام ١٩٧٢ وكلفة تنفيذه الأولية قدرت بـ ٢٦ مليون ل.ل. ثم ارتفعت الى ٨٠ مليون ل.ل. مع زيادة ٥ ملايين ل.ل. لاشغال اضافية. وسوف ينتهي العمل به في شهر آذار عام ١٩٨٢.

- اوتوستراد البترون - شكا، وقد لزم بصورة مرحلية، فحددت تكاليفه بـ ٣٧ مليون ل.ل.، ثم ارتفعت هذه التكاليف الى ٩٥ مليون ل.ل. أي بزيادة نسبتها ١٦٠٪.

وهناك مشاريع ثلاثة يجري اعدادها في مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى وهي كالاتي:

- اوتوستراد الدامور - الجيه وطوله ٨,٥ كلم قدرت تكاليفه بـ ٧٥ مليون ل.ل. وستبلغ تعويضات الاستملاكات اللازمة له زهاء ٥٠ مليون ل.ل.

- اوتوستراد شكا - طرابلس البالغ طوله ١٦ كلم وقدرت تكاليفه بـ ١٣٠ مليون ل.ل.

رابعاً - النقل المشترك

لم يكن مؤشر مصاريف النقل واردا عندما وضع اتحاد نقابات العمال في لبنان الدليل الجديد للأسعار. وقد غرب عن بال المسؤولين في هذا الاتحاد ان يأخذوا بالاعتبار، لدى تحديد التكاليف المعيشية للأسرة، عنصر النقل وما هي حصته في هذه التكاليف.

وبالفعل، لقد طرأت تغيرات كثيرة في هذا المجال منذ العام ١٩٧٥، اذ توقفت وسائل النقل المشترك جزئياً، ثم عادت الى العمل في العام ١٩٧٧، ولكن بصورة بطيئة وخجولة. أما وسائل النقل الخاصة فإنها تابعت عملها بشكل محدود، نظراً الى اقفال الطريق المؤدية الى وسط العاصمة بسبب الحرب، والى صعوبة التنقل، لأكثر من سبب، بين منطقتي العاصمة.

ومن جهة أخرى، لجأ مالكو السيارات الخاصة الكبيرة المعدة للنقل الجماعي الى رفع الأسعار بنسبة أعلى من نسبة التضخم الحاصل، ويعود ذلك الى اسباب تتعلق بالتدهور الأمني غير المتواصل، وبفقدان المحروقات من السوق بعض الاحيان، وبكثافة السير على بعض الطرق.

وعمد المواطنون الى اقتناء سيارات خاصة من دون ان يؤدي هذا التصرف الى التقليل من أزمة النقل.

لذلك، برزت حاجة عامة تقضي بحل مشكلة النقل المشترك في لبنان، ووضعت دراسات مستفيضة قامت بها مصلحة النقل المشترك والسكك الحديدية، يوم كانت هذه المصلحة تملك ١٥٠ أوتوبيسا يعمل على خطوط طولها ١٨٠ كيلو متر وينقل ٣٥ مليون راكبا سنوياً، الا ان هذا النشاط لم يكن يتناول ضواحي بيروت وبعض المناطق ذات الطابع الاقتصادي المهم، الأمر الذي حدا بالمصلحة المذكورة الى تقرير زيادة الأوتوبيسات العاملة ليصل عددها الى ٣٣٠ وحدة: ٢٢٠ منها طولها ١١ متراً و ١١٠ طولها ٨ امتار، كان يقتضي ان تعمل هذه الأوتوبيسات على ١٦ خط تغطي شبكة طولها ٥٠٠ كلم.

وبالاستناد الى هذا المخطط ومعطياته، قررت مصلحة النقل المشترك، منذ العام ١٩٧٧، شراء ٢٢٠ أوتوبيس تضاف الى الأوتوبيسات الموجودة حالياً المهداة من الحكومة الفرنسية وعددها خمسون. الا انه، بسبب الاحوال المضطربة، طلبت الحكومة اللبنانية الابقاء على هذه المركبات في فرنسا لئلا يتحكم بها ذات المصير الذي تحكم بمشيلاتها في بيروت.

الا ان التحسن النسبي للوضع الأمني جعل من الممكن اعادة تسيير وسائل النقل المشترك. لذلك قررت المصلحة المختصة احياء هذا النشاط عن طريق ٥٣ أوتوبيس اشترتها لهذه الغاية وصلت مؤخراً الى مرفأ بيروت.

لقد طرأت بعد ذلك تعديلات مهمة على مشاريع توسيع امتدادات التنقل، بفعل أحداث سنة ١٩٧٨. وتعود هذه التعديلات الى الأسباب التالية:

- إقفال وسط العاصمة لانه يشكل الملتقى الأساسي لوسائل النقل.
- إقفال بعض الطرق الرئيسية والمهمة.
- وجود وسائل نقل كبيرة وضعتها بعض التنظيمات في العمل.

اضطرت السلطات العامة، لمواجهة تلك التعديلات الطارئة، ان تقرر، في اول مرحلة، وضع ٥٣ أوتوبيس بتصرف الجمهور تعمل جميعها على ٤ خطوط طولها الاجمالي ٤٥ كلم. وتغطي هذه الخطوط مناطق المتحف، الجامعة اللبنانية، الجسر الواطي، جسر الباشا، فرن الشباك، الحدث، بعبدا، مبنى وزارة الدفاع الوطني، الشويفات وكفرشما، ومنطقة مطار بيروت الدولي. وقد يكون من الممكن تغذية تلك المسافات والاتجاهات بوضع ٥٠ أوتوبيس في العمل إذا ما سمحت الظروف الأمنية بذلك. وانطلاقا من الوضع القائم والوضع المفترض حصوله، رأت وزارة الاشغال العامة والنقل اعادة بيع الـ ١٢٠ ناقلة الموجودة في مرائب شركة «رينو» في فرنسا لصالح الخزينة اللبنانية بأسعار الفرنك الفرنسي الحالية، بحيث تعود هذه الصفقة ربحا للخزينة.

وتبقى معالجة قضية ايجاد أمكنة خاصة لوسائل النقل المذكورة، حتى اذا تمكنت المصلحة المختصة من الخروج من هذه المسألة بنتيجة ايجابية، عمدت الى تسيير المركبات ولتن شكل ذلك خسارة من جراء الاستثمار، لان الايجابيات التي تنجم عن هذا التصرف، والأجواء المطمئنة التي يحدثها هذا العمل، تتجاوز الخسارة المادية المحتمل وقوعها.

خامسا - النقل بالسكة الحديد

مما لا شك فيه انه توجد أزمة نقل ذات اسباب ونتائج كثيرة، اولها شبكات طرق غير صالحة، وثانيها غلاء النقل والفوضى في النقل المشترك، وثالثها اضطراب الأمن وعدم الاستقرار السياسي بسبب الحرب.

فتجاه هذه الحالة وضعت دراسات لمشاريع خطوط للنقل العام بالسكة الحديد تمتد على طول الشاطئ اللبناني سوف تنفذ عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

ان للمشروع السابق ذكره اهمية قصوى لبلد كلبنان تبدلت فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

من المعلوم انه توجد في لبنان شبكة طرق حديدية مؤلفة من اربعة خطوط رئيسية اهمها، الخط الممتد على الساحل نحو طرابلس مرورا بسوريا عبر منطقة عكار، وهذا الخط مخصص لنقل البضائع بين سوريا ولتأمين محطتي الذوق والحيه الحراريتين بالمحروقات السائلة.

ومجمل القول ان هناك أزمة نقل في لبنان، لذلك لجأت الحكومة الى تلزيم وضع مشروع لجعل الخط الساحلي اكثر فائدة، ولهذا المشروع هدفان: الاول تأمين المحروقات من مصافي الزهراني والبدواوي (طرابلس) الى محطتي الذوق والجيه الحراريتين، والهدف الثاني لتسهيل نقل زهاء ٤٣٢٠٠ مسافر يوميا من صيدا - بيروت وطرابلس.

تبلغ تكاليف هذا المشروع ٤٨٩٤٦٥٠٠٠ ل.ل. ما عدا تعويض استملاك ٤٩١٣٠٠ م.م. ويقسم تنفيذه الى اربع مراحل: المرحلة الاولى وكلفتها ٢٩٤١٣٠٠٠ ل.ل.، المرحلة الثانية وكلفتها ١١٦٤١٣٠٠٠ ل.ل. زائد تعويضات استملاك ٨٥٠٠٠ م.م. في بيروت والدامور وبين منطقة الدورة وجونيه، والاشغال المتبقية تتناول وصل صيدا بالدامور وجونيه بطرابلس.

وتدل الدراسات انه بالإمكان جعل اسعار النقل بواسطة السكك الحديدية ٤٣٪ أقل من اجور النقل بالسيارات او بالنقلات، وهذا الاجر المتدني يساعد على الامل بأن ١١,٢٤٪ ممن يستعملون السيارات الأجرة للانتقال قد يعتمدون النقل المشترك.

لمشروع السكك الحديدية فوائد عديدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وهو تاليا يسهل على الدولة مراقبة اسعار النقل البري، ويوفر كثيرا من استهلاك المحروقات، ويبدد الى حد ما الكثافة السكانية المنتشرة على طول الساحل اللبناني. والاهم انه يخفف من ازدحام السير على مداخل المدن.

سادسا - الاتصالات السلكية واللاسلكية

ليس من شك ان الاتصالات السلكية واللاسلكية تشكل دعامة من دعائم الاقتصاد. عرف هذا القطاع أهمية كبرى وتوسعا ملحوظا حتى العام ١٩٧٤ بالرغم من المشاكل والعقبات التي اعترضت طريقه، وهو، كما القطاعات الأخرى، لحقت به أضرار فادحة.

أولاً: الهاتف

استمر تطور شبكة الهاتف منذ العام ١٩٥٨ فقفز عدد المشتركين من ٣٠ ألف مشترك في ذلك العام الى ١٥٦ ألف مشترك عام ١٩٧١ ثم الى ٢٣١ ألفا عام ١٩٧٨.

من المشاكل التي تعرض لها هذا القطاع قدم المعدات، هجرة اليد العاملة والفنيين، تراكم الطلبات على الخطوط، ونزوح المشتركين من مناطق الى أخرى. وبالرغم من ذلك تم تركيب ٧٠٠٠ خط جديد عام ١٩٧٩، وانشئ في العام ١٩٨٠ ما مجموعه ٢٧ ألف خط جديد. ولا تزال الأعمال جارية في سنة ١٩٨١ لتركيب المزيد من الخطوط.

اعتمدت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية برنامج عمل قسم الى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى - حيث يتم استبدال المعدات القديمة بأخرى جديدة في المناطق اللبنانية.
 - المرحلة الثانية - سيتم في هذه المرحلة توسيع شبكة الخطوط الحالية بمعدل ١٥ الى ٢٠٪ سنوياً حسب المناطق والسكان على ان يصبح عدد الخطوط ٥٢٦ ألف خط عام ١٩٨٢.
 - المرحلة الثالثة - تأمين في مطلع العام ١٩٨١ ما مجموعه ٣٠ ألف خط يعمل الكترونياً ومن المؤمل ان تبلغ هذه الخطوط المائتي ألف في نهاية العام ١٩٨١.
- أما بشأن الاتصالات الهاتفية الدولية فقد بوشر بأشغال توسيع المحطة الأرضية (العربانية) التي ستبلغ كلفتها ١٢٠ مليون ل.ل.
- وانجز مشروع إنشاء محطة أرضية جديدة تعمل بواسطة الأقمار الاصطناعية الذي تبلغ كلفته ١٢ مليون ل.ل. ومشروع تركيب «كابل» تحت الماء (بيروت - أوروبا) تفوق طاقته الألفي خط هاتفي قدرت نفقاته بـ ٣٠٠ مليون ل.ل.
- ثانياً - التلكس:

بدأ العمل بجهاز التلكس عام ١٩٦٢ حيث بلغ عدد المشتركين الاربعة والعشرين مشتركاً، ثم ارتفع هذا العدد الى ٦٠٥ مشتركاً عام ١٩٧٢ والى ٢٠٠٠ عام ١٩٧٤ والى ٣٠٠٠ مشترك عام ١٩٧٩.

وثمة مشروع لدى الوزارة المختصة، يرمي الى خلق مراكز جديدة للتللكس تعمل الكترونياً وتستوعب ٦٠٠ خط حديد تكون كلفته ٦ ملايين.

ز - السياحة

لم يتجمد النشاط في هذا القطاع بالرغم من الاضطراب والقلق اللذين يتحكمان بالبلاد، اذ ان ثمة مشاريع لها مئات الملايين من الليرات في مرحلة التنفيذ او في مرحلة الدراسات ويقع اكثرها في المناطق الساحلية. ومما هو مؤكد ان زهاء عشرين مشروعاً صدق للبدء بتنفيذه من قبل وزارة السياحة تبلغ تكاليفه مليارات ونصف المليار من الليرات.

بقي قطاع السياحة يستأثر باهتمام المستثمرين والمسؤولين على السواء بالرغم من الأحداث التي بدأت عام ١٩٧٥. ويمكن القول ان لبنان هو من البلدان النادرة التي باستطاعتها ان تخلق صناعة سياحية مزدهرة.

لقد نشط القطاع الخاص في هذا النطاق وساهم كثيراً في التنمية الاقتصادية والسياحية للبلاد، وساعده القطاع العام في توجيه نشاطه لا سيما في منحه إجازات الاستثمار، وذلك بتبسيط الاصول

القانونية والموضوعية التي من شأنها ان تسهل على المستثمرين الحصول على الإجازات اللازمة للبدء بالتنفيذ والبناء .

وهنا لا بد من التذكير بأن المشاريع السياحية التي نفذت على طول الشواطئ تقسم الى فئتين : فئة المشاريع البسيطة وفئة المشاريع ذات الفائدة المختلفة ، وهذه الأخيرة تتألف من فنادق وشاليهات ومطاعم وسينمات ومقاه ومطارح لهو ، اما الأولى فتتألف من وحدات صغيرة وبسيطة مخصصة للبيع من الأفراد .

لقد صادقت وزارة السياحة في الوقت الحاضر كما هو مذكور اعلاه على عشرين مشروع ، وبخاصة على المشاريع التي لتحظ بناء فنادق فخمة تبلغ تكاليفها ٥٠٠ مليون ل.ل. ومن المنتظر ان تنفذ هذه المشاريع في مدى سنتين .

تنتشر تلك المؤسسات السياحية ، كما قلنا ، على طول الشاطئ اللبناني تقريباً ، معظمها أقيم شمالي مدينة بيروت بعيداً عن أماكن الاضطراب الأمني .

ويعود سبب ذلك أيضاً الى النسبة التي بلغت أسعار الأراضي في تلك المنطقة والتي تقل كثيراً عن سائر المناطق .

وتجدر الإشارة الى ان الدولة لحظت اعتمادات لأحداث استراحات في مختلف المطارح السياحية . كذلك هناك تحركات إدارية حيثة لتنمية وتجهيز محطات للسباحة يؤمها الكافة ان على شاطئ بيروت او على شاطئ طرابلس .

رابعاً - البورصة

تأثرت حركة النشاط في بورصة بيروت كثيراً من جراء الأزمة اللبنانية المستمرة منذ ست سنوات ونيف الى ان تجمدت كلياً منذ نشوب الأحداث الأخيرة في مطلع نيسان ١٩٨١ ، ملحقة أفدح الأضرار في سوق الأسهم المالية .

وغني عن البيان ، ان انقطاع سبل الاتصال بين شطري العاصمة لفترة طويلة ، وتعذر انتقال عدد كبير من المتعاملين في البورصة من منطقة الى أخرى ، والمخاطر المحدقة بعمليات تسلم واستلام القيم المالية المنقولة التي يجري عادة تداولها في الردهة ، وهي في مجملها اسهم لحامله مصدرة من شركات مساهمة لبنانية ، قد اعاققت كثيراً حسن سير العمل في هذه المؤسسة لدرجة ان وسطاء السوق المالية وزبائنهم ، باتوا يفضلون احترازاً ، شراء وبيع الأسهم فيما بينهم خارج المكان المخصص بالقانون لهذه الغاية ، أي داخل ردهة البورصة (المادة ٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢٩ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥) ، دون أي محل آخر سواه تحت طائلة العقوبة ، مما حرم هذه المؤسسة القسم الكبير من الرسوم التي تستحق لها على عمليات تبادل الأسهم كما نظمها المشرع اللبناني .

ونتيجة لذلك، انحسر النشاط تدريجيا في ردهة الأسهم خلال سنوات الأحداث بسبب تردي الوضع الأمني وميل عدد كبير من المتعاملين الى التهرب من تطبيق القانون وعدم جدوى الملاحظات القضائية بحق المخالفين في الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد. وهكذا كنا نلاحظ، ان أي توتر على الصعيد الأمني ان يرافقه شبه شلل لعمل الردهة يتمادي مع تماديه وينحسر جزئيا مع انحساره.

وإذا عدنا الى الارقام، يتبين لنا ان حجم التداول في البورصة الذي كان يزيد على الخمسين مليون ليرة سنويا قبل ١٩٧٥، لم يتجاوز في العام ١٩٨٠ المليوني ليرة لبنانية مقابل ١٢,٥ مليون ليرة في عام ١٩٧٩ و ٢١,٩ مليون ليرة عام ١٩٧٨ التي كانت بمثابة سنة انطلاق البورصة بعد أحداث ١٩٧٦/١٩٧٥. أما هذا العام فلم يتعد حجم التداول الى ٢٢٦٧٠٧,٠٠ ل.ل. للشهر الثلاثة الاولى، إذ انعدم تماما منذ نيسان وحتى اليوم.

أما النتيجة الاخرى اللازمة للبنانية على صعيد البورصة فكانت التدني الكبير الذي لحق بأسعار اسهم كبريات الشركات المقبولة رسميا في التداول. ففي العام ١٩٨٠ انخفض مؤشر الاسعار العام بمعدل ٨,٩ بالمئة كما هبطت اسعار اسهم شركة التراب اللبنانية بنسبة ١٣ بالمئة والاترنيث ٢٦ بالمئة وسوليفير ٣٦ بالمئة والاسمنت الأبيض ٣٤ بالمئة وكازينو لبنان ٢٣ بالمئة وإدارة استثمار مرفأ بيروت ٩,١ بالمئة...

وقد قابل ذلك اندفاع شديد لدى اصحاب الرساميل للاستثمار في العملات الاجنبية نظرا لارتفاع معدلات الفائدة المدفوعة على معظمها خاصة الدولار الاميركي، مما اضر كثيراً بحركة التوظيف في الاقتصاد اللبناني الذي ما زال يتعثر كثيرا خاصة في قطاع الصناعة الذي يمثل اكثر من نصف حركة التعامل في البورصة (٥٢,٨ بالمئة) بينما يمثل القطاع العقاري حوالي ٧,٥ بالمئة من هذا النشاط وقطاع الشركات المنتجة للكهرباء ٧,٧ بالمئة والشركات التجارية والخدمات على أنواعها ٣٢ بالمئة.

الا اننا نأمل مع عودة الأمن والاستقرار الى ربوع الوطن ان تنطلق حركة الاعمار الانمائي وتنشيط المشاريع القائمة او المزمع قيامها. ذلك ان نمو الكتلة النقدية في لبنان لا بد ان ينعكس ايجابا في حالة السلم على النمو الاقتصادي، لما يوفره النظام الحر في لبنان والمبادرة الفردية من مجالات واسعة ومضمونة للاستثمار المالي كما في السنوات الخوالي.

وبورصة، التي هي بحق ميزان قياس النشاط الاقتصادي، لا بد ان تتفاعل مع هذه التطورات ان سلبا او ايجابا كما تدل على ذلك التجربة التي نمر بها في لبنان والتي مرت على دول اخرى عديدة ان في اوروبا او آسيا خاصة اثناء الحربين العالميتين الاخيرتين.

خامسا - الوضع المصرفي والنقدي (١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١)

١ - السياسة النقدية لمصرف لبنان خلال سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠

شهدت فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ تحركا ملحوظا في مضمار السياسة النقدية، نتيجة الضغوطات المتزايدة على القطع وعلى مستوى الأسعار، الأمر الذي حدا بمصرف لبنان الى محاولة تخفيف هذه الضغوطات، لكن محاولته هذه جوبهت بصعوبات كبيرة، وذلك بفعل حاجة الدولة الى تمويل عجز موازنتها.

لقد توجهت اهتمامات مصرف لبنان الى عدة عوامل داخلية مؤثرة في التضخم وفي أسعار القطع، فاتخذ جملة تدابير تضمنت زيادات متتالية لمعدل الاحتياطي الإلزامي ولمعدل إعادة الحسم، وسقوفا لتسليف القطاع الخاص، وتدابير أخرى للحد من عمليات المضاربة على الليرة اللبنانية.

أ - رفع معدل الاحتياطي الإلزامي ومعدل إعادة الحسم

علق مصرف لبنان خلال سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ولفترة لاحقة، تطبيق إجراء الاحتياطي الإلزامي، وذلك من اجل مساعدة المصارف على استرداد عافيتها. الا ان تعرض الليرة اللبنانية لضغوطات شديدة في مطلع العام ١٩٧٩ وما رافقها من تطور سريع لتسليفات المصارف للقطاع الخاص بلغ حوالي الـ ٤٠٪ سنويا في الربع الاول من العام، جعل مصرف لبنان يعود الى فرض احتياطي إلزامي على الودائع بالليرة اللبنانية بنسبة ٥٪، اعتباراً من آخر شهر آذار ١٩٧٩. ثم رفعت هذه النسبة الى ١٠٪ واضيف إليها ١٪ شهريا الى ان بلغت ١٥٪ في شهر تشرين الثاني. لكن الودائع لاجل سنتين وما فوق، اعفيت من النسب الإضافية وبقي معدلها الاحتياطي مقتصر على ٥٪.

وتجدر الإشارة الى ان مصرف لبنان اجاز للمصارف التجارية في البدء، تكوين ربع الاحتياطي الإلزامي ٢,٥٪ من سندات خزينة تراوح آجال استحقاقاتها ما بين سنة واحدة وثلاث سنوات. ومع رفع معدل الاحتياطي الإلزامي من ١٠٪ الى ١٥٪ اجاز تكوين نصف هذه الزيادة بسندات خزينة من نفس الفئة، فبلغت بذلك حصة السندات ثلث الاحتياطي الإلزامي.

لقد زيدت الحصة المذكورة فيما بعد الى ٧,٥٪ تكونت الزيادة فيها من سندات خاصة أصدرت لهذا الغرض بفوائد مخفضة، وهو الإجراء الذي مكّن الدولة من الحصول على رساميل بأكلاف متدنية، كما سهل إدارة أموالها بالنظر لطول فترة استحقاقاتها. الا ان هذه الإجراءات حدثت في الوقت نفسه من التأثير التقلصي للاحتياطي الإلزامي.

واستتبع مصرف لبنان التعديلات في نسبة الاحتياطي الإلزامي بتعديلات في معدل إعادة

الحسم، وذلك ضمن الفترة من تشرين الثاني سنة ١٩٧٩ حتى كانون الاول سنة ١٩٨٠. وقد رفع هذا المعدل من ٦,٥٪ الى ٨,٥٪ في اول تشرين الثاني ١٩٧٩، والى ٩,٥٪ في نهاية العام. الا انه خفض الى نسبة ٩٪ في شهر تموز ١٩٨٠ ليرفع مجدداً الى ١٠٪ في كانون الأول ١٩٨٠.

ان مقارنة التعديلات في نسبة الحسم بتقلبات معدلات الفوائد الداخلية والخارجية تظهر تناسقا في تطورها. فالتعديل الاول تبع الارتفاع الحاد في نسبة الفوائد على ودائع اليورو دولار لثلاثة اشهر، فيما تبع التعديلين الثاني والثالث ارتفاع اكثر حدة لنسب الفائدة على تلك الودائع. وعندما انخفضت نسبة الفائدة على اليورو دولار من مستواها الأقصى ١٩٪ الذي بلغته في آذار ١٩٨٠ الى ما دون ٩٪ في حزيران ١٩٨٠، تبع ذلك فوراً انخفاض في معدل اعادة الحسم.

وبالنتيجة يتضح ان تقلبات اسعار الفوائد في الأسواق الخارجية اثرت في نسبة الفائدة المحلية وفي سعر صرف الليرة اللبنانية. فقد اظهر الدولار في سوق القطع زيادة شهرية مرتفعة نسبياً خلال تشرين الأول وتشرين الثاني من عام ١٩٧٩، وأيضاً خلال شهري شباط وآذار من العام ١٩٨٠، وذلك عندما عرفت الفائدة في سوق اليورو دولار أعلى نسب لها في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠.

ب - التدابير المتخذة للحد من المضاربة على الليرة اللبنانية ومن توسع التسليف

اشتدت الضغوط على الليرة اللبنانية في مطلع عام ١٩٧٩، فيما ارتفع سعر الدولار بسرعة لا سيما خلال شهري كانون الثاني وشباط. عندئذ، تدخل مصرف لبنان لمواجهة المضاربة على الليرة اللبنانية، فأصدر تعميمين: الاول ينص على فرض احتياطي إلزامي بنسبة ١٥٪ على الودائع بالعملات المعطاة كضمانة للقروض بالعملة اللبنانية التي اخضعت بدورها لاحتياطي إلزامي بنسبة ٤٠٪، وينص الثاني على منع المصارف من الاحتفاظ بمراكز قطع صافية دائنة، اما المدينة فيجب ألا تتعدى رأسمالها المحرر الا في حال تقديم ضمانات مقبولة من لجنة الرقابة على المصارف. وكذلك عين التعميم الثاني حداً أعلى لعمليات القطع لاجل قدره ٥٠٠٠٠٠ ل.ل. ولا يجوز للمصارف ان تتجاوز هذا الحد الا في حال ارتباط عمليات القطع بعمليات التجارة الخارجية.

وأخيراً فرض التعميم الثاني على المصارف ان تسلف غير المقيمين ضمن حدود إجمالية لا تتعدى رأسمالها المحرر، شرط ان يرتبط هذا التسليف بعمليات التجارة الخارجية. وحددت، خلال شهر حزيران ١٩٧٩، نسبة زيادة التسليف بالليرات اللبنانية للقطاع الخاص. لقد تعدلت هذه النسبة مراراً قبل إلغاء هذا الإجراء في ٣ كانون الاول سنة ١٩٨٠.

وبالنتيجة، كانت الزيادة المحددة لمجمل التسليفات المصرفية ٣٠٪ ان للعام ١٩٧٩ او للعام ١٩٨٠.

٢ - الوضع المصرفي والنقدي في لبنان عام ١٩٨١

لم تتوفر احصاءات نهائية عن النشاط المصرفي خلال النصف الاول من العام ١٩٨١، الا ان ثمة مؤشرات تدل على ان الربع الاول من العام المذكور شهد بعض التحرك في عمليات التسليف التي سجلت زيادة ملحوظة نسبيا.

وكما هو مذكور أعلاه، استمر الوضع المصرفي في الانكماش عام ١٩٨٠، على الرغم من رفع سقف التسليف في مطلع العام ١٩٨١. ويعود هذا الاستمرار الانكماشى الى الأسباب التالية:

- ١ - سياسة مصرف لبنان في ضبط حجم السيولة لدى المصارف.
- ٢ - ضعف النشاط الاقتصادي الذي ولد ضعف الطلب على التسليف.
- ٣ - توجيهات مصرف لبنان الى المصارف بشأن عدم التوسع في التسليف لعمليات غير منتجة، كتمويل المضاربة على الأراضي او العملات.

لقد انخفض سعر صرف الليرة اللبنانية بين نهاية العام ١٩٨٠ ونهاية آذار عام ١٩٨١ نحو ٨,٨٪ إزاء الدولار، وهذا الانخفاض يتماشى الى حد بعيد مع معدل الانخفاض الذي سجلته العملات الرئيسية الاخرى تجاه العملة الأميركية، اذ هبط سعر صرف المارك الألماني نحو ٧٪، والفرنك السويسري نحو ٨٪، والفرنك الفرنسي نحو ١٠٪.

ما ان شهد الوضع الاقتصادي في لبنان انتعاشا خجولا في الثلاثة اشهر الاولى من العام ١٩٨١ وما قبلها، حتى فوجئ النشاط الاستثماري بعد هذا التاريخ بالنكسة الأمنية المعروفة، الامر الذي ادى الى تجميده كليا تقريبا، وجمدت بموازاته عمليات التسليف المصرفي، وزاد الضغط على سعر صرف الليرة، فشهدت المصارف حركة سحبات واسعة نسبيا وذلك من قبيل الاحتياط، فتميز هذا الوضع بهبوط نسبي في سيولة المصارف، مما خلق شبه أزمة سيولة اضطرت معها بعض المصارف الى اللجوء الى مصرف لبنان.

وكان أيضا لضعف السيولة في تلك الفترة عدة أسباب:

- ١ - السياسة النقدية والمالية لمصرف لبنان ووزارة المالية والاستمرار في امتصاص فائض السيولة عن طريق اصدار سندات الخزينة.
- ٢ - تدخل مصرف لبنان في سوق القطع في بعض الأوقات بائعا للدولار، بهدف لجم المضاربة ضد الليرة اللبنانية.
- ٣ - احتفاظ العديد من المصارف بسيولة تفوق المعتاد مما انعكس على عرض السيولة وبخاصة بين المصارف.

وبموازاة هذا النقص المتزايد في السيولة، اشتد الطلب على العملة المحلية، وارتفعت معدلات الفائدة عليها وبخاصة بين المصارف، وقفز معدل الفائدة على الليرة بين المصارف (الثلاثة اشهر) من نحو ١١,٥٪ في نهاية العام ١٩٨٠ الى حوالي الـ ١٣٪ في مطلع نيسان سنة ١٩٨١، ومن ثم الى حدود الـ ١٧٪ في أوائل أيار.

وانسجما مع هذه التطورات في سوق الفوائد، رفع مصرف لبنان في ٧/٤/١٩٨١ معدل اعادة الحسم من ١٠ الى ١٣٪، كما ارتفعت معدلات الفائدة على سندات الخزينة من ٩٪ بتاريخ ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٨٠ الى ١١,٥٪ في ١٤ نيسان ١٩٨١ فالى ١٤٪ بتاريخ ١٨ أيار سنة ١٩٨١. وارتفعت من جهة ثانية معدلات الفائدة على الودائع بالعملة اللبنانية، فبلغت حدوداً قياسية في بعض الأحيان (١٢ الى ١٣٪ في شهر واحد).

ومع ارتفاع كلفة الموارد المصرفية، ارتفعت الفائدة على التسليف الى متوسط ١٥٪، فيما واصلت الدولة الاصدارات نصف الشهرية للسندات على الخزينة بفوائد مرتفعة.

الا ان تجاوز المصارف لم يكن بالمستوى المرتقب خلال نيسان وأيار سنة ١٩٨١ وذلك نظرا الى تجاوز الفائدة بين المصارف المعدلات المدفوعة على سندات الخزينة، والى رغبة المصارف، في ظروف نكسة أمنية، في الاحتفاظ بسيولة نقدية أعلى من المعتاد.

تحسن في السيولة المصرفية

ادى احجام المصارف عن الاكتتاب بسندات الخزينة بكميات اخرى توازي او تفوق ما يستحق منها، واستمرار الدولة في تمويل العجز عن طريق الاقتراض من مصرف لبنان، وعودة قسم من الأوراق النقدية التي سحبت على سبيل الاحتياط مع تحسن الوضع الأمني، فتمكنت المصارف التي اقترضت من مصرف لبنان، من تسديد قروضها. ومع هذا التحسن في السيولة طرأ انخفاض على معدلات الفائدة على العملة اللبنانية بين المصارف، والى حد ما، انخفاض على الودائع. الا ان هذه المعدلات لم تهبط عن معدل الفائدة على سندات الخزينة الذي اصبح يشكل المرتكز في تحديد معدلات الفوائد في السوق.

والواقع، ان الابقاء على معدلات الفائدة مرتفعة على سندات الخزينة في ظروف تحسن سيولة المصارف، وظهور بوادر انفراج أمني، شجعا المصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة بكميات اكبر من السابق، فبلغت قيمة الاكتتاب حتى تاريخ ١٣ حزيران سنة ١٩٨١ نحو ٤٢١,٨ مليون ليرة لبنانية، متجاوزة بذلك قيمة السندات المستحقة والبالغة نحو ٢٦٠ مليون ليرة لبنانية.

إجراءات مصرف لبنان

لقد اشتد الضغط على الليرة اللبنانية، وبخاصة في ١٥ أيار عام ١٩٨٠، عندما تراجعت الليرة تجاه كافة العملات، وسجلت نحو ٤٤٠ قرشا بالدولار، الأمر الذي حدا بمصرف لبنان الى اتخاذ تدبير فرض بموجبه على المصارف عدم الاحتفاظ بمراكز قطع تتجاوز نصف رأس المال، لا سيما وان عدداً كبيراً من المصارف زاد رأس ماله في السنوات الأخيرة. هذا بالإضافة الى رأس المال المرتفع للمصارف الجديدة.

كان الهدف الأساسي والطويل الأمد لإجراء مصرف لبنان هو الحد من قدرة المصارف على المضاربة ضد الليرة من خلال احتفاظها بمراكز قطع ضيقة. هذا الى جانب جعل تدخل البنك المركزي في سوق القطع أقل كلفة وأكثر فعالية.

لقد نجم بالفعل عن تنفيذ المصارف للإجراء وتصفية المراكز الزائدة بالدولار تراجع لسعر صرف هذا الأخير من ٤٤٠ قرشا في ١٢ أيار سنة ١٩٨١ الى ٤١٦ قرشا في اليوم التالي وذلك قبل ان يعود الى الارتفاع بموازاة تحسنه في الخارج ليستقر على أسعار راوحت بين ٤٢٥ قرشا و ٤٣٠ قرشا. هذا مع العلم بأن التحسن المذكور تحقق من دون تدخل يذكر من مصرف لبنان في سوق القطع.

وتدل الأرقام حتى نهاية حزيران سنة ١٩٨١، انه في ما عدا الفرنك السويسري، كان انخفاض أسعار صرف العملات الأوروبية الرئيسية تجاه الدولار أكثر من الانخفاض الذي سجلته الليرة اللبنانية بين نهاية ١٩٨٠ وآخر حزيران سنة ١٩٨١.

ففيما تراجع اللبناني بمعدل ١٧,٩٪، سجل الاسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي ترجاعاً بلغ على التوالي ٢٤,٦٪، ٢١,٥٪ و ٢٧,٤٪.

ويتبين ان النتيجة المذكورة مرضية إذا اخذت بالاعتبار الضغوط الخارجية على الليرة، وانتكاس الوضع الأمني الداخلي وما رافقه من جمود في النشاط الاقتصادي، هذه النكسة التي شهدتها البلاد في اوائل نيسان سنة ١٩٨١ والتي كان لها تأثير اعمق من النكسات السابقة على مجموع النشاط الاقتصادي. فالمواطن اللبناني، بعد حوادث شهر نيسان المذكور رأى من المفيد له ان يحافظ على ما هو قائم لديه من دون ان يجهد نفسه للقيام بما هو اكثر من ذلك، نظرا الى الوضع الأمني السائد. ولا بد، بطبيعة الحال، ان ينعكس الانكماش الاقتصادي على النشاط المصرفي، وبخاصة على عمليات التسليف. وقد يؤدي هذا الوضع الى استمرار الضغوط على

الليرة اللبنانية، الا انه ليس من الصعب احتواء هذه الضغوط مع المحافظة على المعدلات السائدة للفائدة على الليرة اللبنانية بالنظر الى استمرار مصرف لبنان في سياسته النقدية بالتنسيق مع وزارة المالية.

سادسا - وضع القطاع العام المالي

اتجهت الدولة لتمويل العجز الهيكلي في موازنتها الى الاقتراض من المصارف التجارية ومن مصرف لبنان ومن الخارج.

أ - الاقتراض من المصارف التجارية

نود بادئ ذي بدء عرض جدول عن وضعية القطاع العام لدى المصارف التجارية، لنبين على ضوءه، وبصورة مفصلة، تطور هذا الوضع بكافة عناصره.

جدول رقم ١ - وضعية القطاع العام لدى المصارف التجارية (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٠ (٤)	١٩٨٠ (٣)	١٩٨٠ (٢)	١٩٨٠ (١)	١٩٧٩ (٤)	١٩٧٩ (٣)	١٩٧٩ (٢)	١٩٧٩ (١)	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٢٠٢٧	١٩٤٣	١٦٥٤	١٠٧٤	١٠٦٦	٩٦٢	٩٤٤	١١٣٨	٩٨٢	٤٧٤	١٠	١٦	٣٦	ديون على القطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	١٠	١٦	٢٢	حسومات وتسليفات
١٩٦٩	١٨٨٨	١٥٧٢	١٠٤٤	١٠٦٦	٩٦٢	٩٤٤	١١٣٨	٩٨٢	٤٦٩	-	-	١٤	سندات خزينة
٨٧٢	٨٢٣	٨١٤	٦٤٥	٦٠٩	٤١٢	٢٦٨	-	-	-	-	-	-	منها لتغطية الاحتياط الازامي
١٠٩٧	١٠٦٥	٧٥٨	٣٩٩	٤٥٧	٥٥٠	٦٧٦	١١٣٨	٩٨٢	٤٦٩	-	-	١٤	محفوظة
٥٨	٥٥	٨٢	٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ديون اخرى
١٣٠	١٦١	١٣٥	٩٣	٩٠	٨٠	٧٤	٧٢	٦٠	٥٧	٤٠	٣٠	١٦	ودائع القطاع العام
١٣٠	١٦١	١٣٥	٩٣	٩٠	٨٠	٧٤	٧٢	٦٠	٥٧	٤٠	٣٠	١٦	ودائع الادارات العامة
- ١٨٩٧	١٧٨٢	١٥١٩	٩٨١	٩٧٦	٨٨٢	٨٧٠ -	١٠٦٦	٩٢٢ -	٤١٧ -	٣٠ +	١٤ +	٢٠ -	الدين الصافي (-)
٤٥٦	٤٢٤	٤٢٠	٤٧٢	٤٩٥	٤٥٦	٤٥٧	٤٦٤	٤٥٧	٤٣٣	٣٧٩	٣٧٧	٣٢٨	ودائع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
٢٤٧٦	٢٢٠٧	١٨٦٢	١٢٤١	١١٦٦	١٠٨٧	١١٤٤	١١٦٤	١٠٥٤	٥٣٧	-	-	١٤	اجمالي الدين في سنوات الخزينة
٥٠٧	٣١٩	٢٩٠	١٩٧	١٠٠	١٢٥	٢٠٠	٢٦	٧٢	٥٨	-	-	-	اكتساب في سنوات الخزينة من قبل المؤسسات غير المصرفية

يتبين من هذا الجدول، ان ديون المصارف على القطاع العام عرفت، باستثناء فترة من العام ١٩٧٩، ازديادا مطردا منذ سنة ١٩٧٧ لغاية العام ١٩٧٩.

تألفت ديون المصارف على الدولة من الحسومات ومن تسليفات لقاء سندات توريد. الا ان سندات الخزينة طغت على تركيبة هذه الديون اعتباراً من العام ١٩٧٧، فبلغت ٤٦٩ مليون ل.ل. بنهاية العام، ثم تضاعفت الى ١٩٤٣ مليون ل.ل. بنهاية العام ١٩٨٠. وتراوح آجال استحقاق تلك السندات من ثلاثة اشهر لغاية خمس سنوات.

وفي عام ١٩٧٩ أدى قبول السندات الخاصة والسندات التي تراوح آجالها ما بين سنة وثلاث سنوات كعناصر من الاحتياطي الإلزامي، الى تدني حصة سندات الخزينة لثلاثة اشهر في مجمل السندات في التداول.

أما في عام ١٩٨٠ فكان الاتجاه ملحوظا نحو اكتتاب السندات القصيرة الامد بسبب ارتفاع وتقلب اسعار الفائدة.

ويبين الجدول رقم ٢ تطور سندات الخزينة المتداولة من سنة ١٩٧٨ الى سنة ١٩٨٠ مصنفة بحسب آجال استحقاقاتها.

جدول رقم ٢ - هيكلية استحقاق اوراق الخزينة

نهاية عام ١٩٨٠		نهاية عام ١٩٧٩		نهاية عام ١٩٧٨		
النسبة المئوية من المجموع	بملايين الليرات اللبنانية	النسبة المئوية من المجموع	بملايين الليرات اللبنانية	النسبة المئوية من المجموع	بملايين الليرات اللبنانية	
٥٤,٥	١٣٤٩,٤٠	٤,٢	٤٩,٥	٧٧,٥	٨١٦,٧٠	سندات لثلاثة شهور
١٥,٥	٣٨٤,٤٥	١٩,٨	٣٣١,١٥	-	-	سندات لستة شهور
-	-	٨,٠	٩٣,٠٠	-	-	سندات لعام واحد
٦,٥	١٦٠,٠٥	١٣,٧	١٦٠,٠٥	١٠,٦	١١١,٨٥	سندات لعامين
١٧,٨	٤٤١,٠٥	٤٢,٢	٤٩١,٠٥	٤,٨	٥٠,٠٠٠	سندات لثلاثة اعوام
٥,٧	١٤١,١٠	١٢,١	١٤١,١٠	٧,١	٧٥,١٠	سندات لخمس اعوام
١٠٠,٠٠	٢٤٧٦,٠٥	١٠٠,٠٠	١١٦٥,٨٥	١٠٠,٠٠	١٠٥٣,٦٥	المجموع

* المصدر: مصرف لبنان

ويعود الفرق بين قيمة السندات في التداول، وبين قيمة السندات الموجودة في محفظة

المصارف، الى اكتتاب مؤسسات اخرى لسندات الخزينة، منها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسة ضمان الودائع.

أما بند «التسليفات الاخرى» الوارد في الجدول رقم ١ والذي بدأ يلعب دوراً هاماً منذ العام ١٩٨٠، فهو يمثل ما يوازي بالليرات اللبنانية قيمة المعاملات التي أجرتها المصارف بالعملات الاجنبية لحساب مؤسسات رسمية.

وارتفعت ودائع القطاع العام لدى المصارف التجارية منذ انطلاق أحداث سنة ١٩٧٥. ويعود السبب في ذلك الى ان بعض المؤسسات الرسمية، كبلديات، رأت انه من الانسب، بالنظر الى الأوضاع السائدة، الاحتفاظ بإيراداتها لدى الفروع المصرفية القريبة.

وبنتيجة كل هذه التطورات، انقلب وضع القطاع العام لدى المصارف التجارية من صافي دائن خلال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الى صافي مدين بلغ ١٨٩٧ مليون ل.ل. بنهاية العام ١٩٨٠، أي أربعة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٧.

وبفعل تراكم الفوائض لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اظهرت ودائع الصندوق لدى المصارف التجارية ميلا الى الارتفاع. ومنذ العام ١٩٧٩ بشكل خاص، اصبح الصندوق احد المكتتبين المهمين في إصدارات سندات الخزينة.

وبازدياد حجم سندات الخزينة المتداولة، وارتفاع نسب الفوائد عليها منذ أيار عام ١٩٧٩، الى ما يزيد على ١٣٨ مليون ل.ل. عام ١٩٨٠.

جدول رقم - ٣ - الفوائد على سندات الخزينة (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	
٧٠,٠٥	١١,٣٠	١٩,٢٠	١,٧٠	سندات لثلاث أشهر
١٥,٧٧	٤,٠٥	-	-	سندات لستة أشهر
٥٣,٠٠	٣٨,٣٨	١٢,٧٥	٤,٩٥	سندات لسنة وأكثر
١٣٨,٨٢	٥٣,٧٣	٣١,٩٥	٦,٦٥	المجموع

* المصدر: مصرف لبنان

ب - الاقتراض من مصرف لبنان

نشأ اقتراض القطاع العام من مصرف لبنان مع حرب السنتين. ويبين الجدول رقم ٤ تطور وضع القطاع العام لدى مصرف لبنان من العام ١٩٧٤ ولغاية العام ١٩٨٠.

جدول رقم - ٤ -

وضعية القطاع العام لدى مصرف لبنان (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٩	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
(٤)	(٣)	(٢)	(١)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)					
١٩٥٤	١٧١٨	٦٦٨	١٣٨٧	١٤٨٧	٩٣١	٧٨١	٨٨١	٨٥٣	٩٨١	٨١١	١٥١	٣٠٧
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣٢	٢٩١
١٩٥٣	١٢١٨	٦٦٨	١٣٨٦	٦٤٨٧	٩٣١	٧٨١	٨٨١	٨٥	٩٨١	٨٠٣	-	-
٢	-	-	١	-	-	-	-	٢	-	٨	١٩	١٦
١٤٤١	١٣٨٤	١٢٧٦	١١٦٩	١٠٨٦	١٠٢١	١٣١٩	١١١٤	١١٤٥	٧٧٣	٧١٠	٨٨٥	٨٣٤
٩٧٢٨	٧٢٤	٦٤٥	٦٤٩	٦٤٩	٦٢٧	٨٦٠	٧١٤	٧١١	٥٥٩	٣٠٧	٧٥٨	٦٣٦
٣٥٥	٢٩٢	٢٨٣	١١٢	٣٧	٣٨	٤٣	٣٩	٣٥	٣٣	٤١	٢٨	٣٦
٣٥٨	٣٦٨	٣٤٩	٤٠٨	٤٠٠	٣٥٦	٤١٦	٣٦١	٣٩٩	١٨١	٣٦٢	٩٩	١٦٢
٥١٣ -	١٦٦	٦٠٨	٢١٨ -	٤٠١ -	٩٠	٥٣٨	٢٣٣	٣٩٢	٢٠٨ -	١٠١ -	٧٣٤	٥٢٧
٧	٣١	٢٠	٥	١١	٢٤	٦	٣٤	٦٣	١٧	١٦	١٧	١٤
٢٤٣٩ (١٨٣٥)	٢٢١٧ (١٨٣٥)	٢٢١٣ (١٨٣٥)	٢٠٠٧ (١٤٤٧)	١٩٧٩ (١٢٤٧)	٢٠٢٤ (١٢٤٧)	١٨٤٧ (١٢٤٧)	١٦٢٧ (٨٤٠)	١٤٣٨ (٨٤٠)	١٠٥٥	٧٦٥	-	-
٩١	٥٤٨	٩٨٩	٣٤١	٣٣١	٨٦٧	١١٣٨	١٠٢٠	٨٠٠	٨٤٧	٦٦٤	٧٣٤	٥٢٧

* المصدر: مصرف لبنان

أظهر حساب الخزينة الخاص رصيدا مدينا منذ العام ١٩٧٣. الا انه بنتيجة التدهور الحاد في سعر صرف الليرة اللبنانية انقلب في العام ١٩٧٦ الى رصيد دائن سجل بنهاية العام ٧٦٥ مليون ل.ل.، وقد بلغت فروقات القطع ١٩٧٩ مليون ل.ل. بنهاية العام ١٩٧٩ و٢٤٣٩ مليون ل.ل. عام ١٩٧٨ و٤٠٧ ملايين ل.ل. عام ١٩٧٩ و٥٨٨ مليون ل.ل. عام ١٩٨٠، وذلك بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٦١٠٥ تاريخ ٥ تشرين الأول سنة ١٩٧٣ المعدل للمادة ١١٦ من قانون النقد والتسليف والذي يجيز للخزينة استعمال ٨٠٪ من أرباح القطع.

وعملا بأحكام المادة ٩١ من قانون النقد والتسليف وبناء على اتفاق بين الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان المصدق عليه بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٢٣ تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٧ منحت الدولة قروضا عن طريق فتح حسابين.

- الأول بعنوان «قروض استثنائية للدولة لتسيير أجهزتها». وقد حدد سقف هذه القروض بمليار ليرة لبنانية رأسملا وفوائده ومدته عشر سنوات على الأكثر وفقا لإحكام المادة ٩٤ من قانون النقد والتسليف.

- الثاني بعنوان «قروض استثنائية للدولة لإعادة التعمير».

ويتبع هذا الحساب فوائد بمعدل ٣٪. وقد حدد سقف هذه القروض بمليار ونصف ليرة لبنانية ومدة تسديده لغاية عشرين سنة.

استعملت الخزينة هذه القروض منذ عام ١٩٧٦ فسجلت ٩٨١ مليون ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٧٧ و١٤٨٧ مليون ليرة لبنانية بنهاية ١٩٧٩ و١٩٥٢ مليون ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٨٠.

أما ودائع القطاع العام لدى المصرف فلم تعرف اية تقلبات واسعة منذ عام ١٩٧٧. وقد تغذت من سندات الخزينة وتسليفات مصرف لبنان واستعمالات أرباح القطع فضلا عن الإيرادات العادية. أما الودائع بالعملة الاجنبية فتمثل مبالغ مهيأة لمدفوعات للخارج.

وبالنتيجة وكما يظهر الجدول رقم ٤، تطور وضع القطاع العام لدى مصرف لبنان من وضع صافي دائن بلغ ٧٣٤ مليون ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٧٥ الى وضع صافي مدين بلغ ١٠١ مليون ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٧٦ و٤٠١ مليون ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٧٩ و٥١٣ مليون ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٨٠. أما إذا اعتبرنا فوائض أرباح القطع فينقلب وضع القطاع العام مع المصرف الى دائن بـ ٣٣١ مليون ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٧٩ وبـ ٩١ مليون ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٨٠.

أما وضع القطاع العام لدى مجمل الجهاز المصرفي فيلخصه الجدول التالي ذو الرقم ٥.

جدول رقم - ٥ - وضعية القطاع العام لدى الجهاز المصرفي (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٠ (٤)	١٩٨٠ (٣)	١٩٨٠ (٢)	١٩٨٠ (١)	١٩٧٩ (٤)	١٩٧٩ (٣)	١٩٧٩ (٢)	١٩٧٩ (١)	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
١٩٥٤	١٢١٨	٦٦٨	١٣٨٧	١٤٨٧	٩٣١	٧٨١	٨٨١	٨٥٣	٩٨١	٨١١	١٥١	٣٠٧	دينون على القطاع العام لدى مصرف لبنان
٢٠٢٧	١٩٤٣	١٦٥٤	١٠٧٤	١٠٦٦	٩٦٢	٩٤٤	١١٣٨	٩٨٢	٤٧٤	١٠	١٦	٣٦	دينون على القطاع العام لدى المصارف التجارية
٣٩٨١	٣١٦١	٢٣٢٢	٢٤٦١	٦٥٥٣	٦٨٩٣	١٧٢٥	٢٠١٩	١٨٣٥	١٤٥٥	٨٢١	١٦٧	٣٤٣	المجموع
١٤٤١	١٣٨٤	١٢٧٦	١١٦٩	١٠٨٦	١٠٢١	١٣١٩	١١١٤	١١٤٥	٧٧٣	٧١٠	٨٨٥	٨٣٤	ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان
١٣٠	١٦١	١٣٥	٩٣	٩٠	٨٠				٥٧	٤٠	٣٠	١٦	ودائع القطاع العام لدى المصارف التجارية
١٥٧١	١٥٤٥	١٤١١	١٣٦٢	١١٧٦	١١٠١	١٣٩٣	١١٨٦	١٢٠٥	٨٣٠	٧٥٠	٩١٥	٨٥٠	المجموع
٣٤١٠	١٦١٦	٩١١	١١٩٩ -	١٣٧٧ -	٧٩٢ -	٣٣٢	٨٣٣ -	٦٣٠ -	٦٢٥ -	٧١ -	٢٤٨	٥٠٧	الدين الصافي للجهاز المصرفي (-)
٢٩١٧	١٩٣٥	١٢٠١	١٣٩٦ -	١٤٧٧ -	٩١٧ -	٥٣٢	٨٥٩ -	٧٠٢ -	٦٧٨ -	٧١ -	٧٤٨		مجموع الدين الصافي المحلي (٠)
٢٣١٣	١٥٥٣	٨٢٣	٨٣٧ -	٧٤٥ -	١٤٠	٩٨ -	٧٢ -	١٩٤ -	٣٧٧	٧١	٧٤٨	٥٠٧	مجموع الدين الصافي المحلي من اعتبار فروقات إعادة التقييم كودائع

ويتضح من هذا الجدول ان وضع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي مدين ويعرف تدهورا متزايدا منذ عام ١٩٧٦ بلغ اقصاه بنهاية عام ١٩٨٠، مسجلا ٢٤١٠ ملايين ليرة لبنانية. أما اجمالي الدين العام الداخلي الصافي فيشتمل على سندات الخزينة المكتتبه من قبل المؤسسات غير المصرفية، وقد بلغ ٢٩١٧ مليون ليرة لبنانية بنهاية عام ١٩٨٠. وإذا اخذنا بعين الاعتبار فائض حساب الخزينة الخاص انخفض اجمالي الدين بنهاية ١٩٨٠ الى مستوى ٢٣١٣ مليون ليرة لبنانية. وقياسا على نفقات الموازنة، يشكل دين القطاع العام المحلي الصافي ٣٣,٨٪ عام ١٩٧٧ و ٣١,١٪ عام ١٩٧٨ و ٥٢,٦٪ عام ١٩٧٩ و ٧٥,٤٪ عام ١٩٨٠.

ج - الاقتراض الخارجي

ازداد الاستقراض الخارجي بشكل ملحوظ اعتباراً من العام ١٩٧٧. وقد بلغت الاستعمالات بنهاية عام ١٩٧٩ : ٣٠٢,٧ مليون ل.ل.، وارتفع الى ما يقارب الـ ٨٥٩,٤ مليون ل.ل. نهاية عام ١٩٨٠. ويبين الجدول رقم ٦ تطور فوائد واستهلاكات اقتراض الدولة الخارجي اعتباراً من سنة ١٩٧٥ ولغاية سنة ١٩٨٠. وتجدر الاشارة من خلاله ان فوائد القروض تخطت في عام ١٩٨٠ ولأول مرة القسم المستهلك من رأس المال ٦.

جدول رقم - ٦ -

الفوائد على الاقتراض الخارجي للقطاع العام وتسديده (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٢٣,٨	١٩,٣	١٧,٦	١٩,١	١٧,٧	٢٠,٢	استهلاكات
٥١,٩	١١,٤	٥,٩	٥,٧	٥,٧	٤,٥	فوائد
٧٥,٧	٣٠,٧	٢٣,٥	٢٤,٨	٢٣,٤	٢٤,٧	المجموع

دين القطاع العام الإجمالي

يلخص الجدول رقم ٧ أدناه للعامين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ دين القطاع العام الإجمالي والذي تحتل فيه الديون الداخلية القسم الأكبر.

جدول رقم - ٧ -
دين القطاع العام الإجمالي
(بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٠	١٩٧٩	
٢,٩١٧	١,٤٧٧	إجمالي الدين المحلي الصافي (بدون فروقات القطع)
٨٥٩	٣٠٣	الدين الخارجي
٣,٧٧٦	١,٧٨٠	المجموع
٢,٣١٣	٧٤٥	إجمالي الدين المحلي الصافي (مع اعتبار فروقات القطع)
٢,٣١٣	٣٠٣	الدين الخارجي
٣,١٧٢	١,٠٤٨	المجموع

ويبين الجدول رقم ٨ أدناه تطور الفوائد على الدين العام اعتباراً من عام ١٩٧٨. وتجدر الإشارة ان هذه الفوائد شكلت من نفقات الموازنة ٤,٢٪ عام ١٩٧٨ و ٥,٠٪ عام ١٩٧٩ و ٧,٣٪ عام ١٩٨٠.

جدول رقم - ٨ -
الفوائد على دين القطاع العام وإيفاءه
(بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	
١٣٨,٨٢	٥٣,٧٣	٣١,٩٥	فوائد على سندات الخزينة
٦٧,٥٠	٥٠,٤٢	٤٠,٠٠	فوائد مقابل سلفات من مصرف لبنان
٣٨٢,٠٢	١٣٩,٧٥	٩٥,٤٥	الفوائد على الدين الخارجي وإيفاءه

سابعا - السياسة المالية

استطاعت الدولة، بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد والتي يعرفها الجميع، ان تمضي في تنفيذ السياسة المالية الموضوعية رغم ما اعترض طريقها من عقبات. وإذا هي لم تتمكن حتى الآن من الاحاطة بجميع المشكلات التي تواجهها، فإن لذلك اسبابا ليست بخافية على احد. الا ان الدولة جادة في العمل على الحلول اللازمة لهذه الأسباب بغية إرساء عملية اعادة بناء الوطن على أسس ثابتة ومتينة.

أما ما تحقق في هذا المجال، فيمكن اجماله بما يأتي:

أ - في حقل المالية العامة والموازنة العامة

نود التذكير بادئ ذي بدء، ان مبدأ التوازن في الموازنة العامة كان معتمدا قبل أحداث ١٩٧٥، لأن الدولة كانت آنذ، قادرة على القيام بوظائفها، ان على صعيد تحصيل الضرائب والإنفاق، او على صعيد تنفيذ مشاريع إنمائية مختلفة، ولان الاقتصاد اللبناني كان في تلك الفترة، يسجل نموا سريعا. ومع هذا لم يكن التوازن ليتحقق دائما.

الا انه بنتيجة الأحداث المذكورة انخفض الإنفاق الإنمائي فاقصرت الموازنة في معظمها على النفقات الإدارية. وعندما اشتدت وطأة هذه الأحداث، انتشرت الفوضى، واثّر ذلك على تحصيل الموارد الضريبية، مما جعل الخزينة تواجه ضغوطات قوية، وحملها على تأمين المدفوعات الملحة خلال سنة ١٩٧٦ عن طريق السلفات من مصرف لبنان.

وفي سنة ١٩٧٧ وما بعدها عمدت الدولة الى مساعدة بعض القطاعات الاقتصادية المتضررة بالقروض اللازمة لاعادة بناء قدراتها الانتاجية، والى الاستقراض من بعض صناديق التنمية العربية ومن البنك الدولي، كما سعت الى تحصيل ما امكنها ذلك من الضرائب والرسوم، وبذلك استطاعت الخزينة احترام تعهداتها ومساعدة المؤسسات العامة والبلديات، من دون اللجوء الى مصرف لبنان، ومكتفية بإصدار سندات خزينة بقيمة ٣٠٠ مليون ل.ل.

وفيما عني التخفيف عن كاهل المكلفين، قررت الدولة اتخاذ التدابير التالية:

- رفعت التنزيلات الضريبية والغيت بعض الزيادات.
- مددت مهلة استهلاك الخسائر التجارية والصناعية.
- صدرت تشريعات تتعلق بتجديد مهل تسديد الضرائب والرسوم وكل ما من شأنه تخفيف العبء الضريبي عن المكلفين.
- إعطاء سلفات خزينة الى الأشخاص المعنويين الذين لهم علاقة مالية بالدولة.

وأصدرت الدولة كذلك بعض التشريعات المصرفية لتوسيع مجالات التسليف والانماء الزراعي والإسكان، فنجم عن كل ذلك اصابة الخزينة بعجز بلغ ٩٩٤ مليون ل.ل. في العام ١٩٧٩ و١٣٦٧ مليون ل.ل. في سنة ١٩٨٠ و١٣٨٦ مليون ل.ل. في سنة ١٩٨١ و١٩٩٤ مليون ل.ل. في التقديرات التي أودرناها في مشروع موازنة العام ١٩٨٢.

ان العجز المقدر بالدولة الى رسم مخطط لمواجهة الابعاء المالية التي ترتبت، ويرتكز هذا المخطط على إصدار سندات خزينة للتمويل الداخلي، وعلى اللجوء الى قروض خارجية لتمويل مشاريع الاعمار.

ويلاحظ ان مشروع موازنة العام ١٩٨٢ اتسم بزيادة حادة في النفقات نتيجة زيادة الرواتب والأجور، ونتيجة السياسة التي تنتهجها الدولة في حقول التعليم والصحة والدفاع.

وفي معرض الكلام عن العجز، لا بد من القول ان الدولة قادرة على تحمل هذا العجز انطلاقاً من سلامة أوضاعها المالية والاقتصادية ولو بصورة نسبية. وتتمثل هذه العافية في فائض ميزان المدفوعات الذي بلغ ٢٠٧٩ مليون ل.ل. عام ١٩٧٩ و٣١٢٤ مليون ل.ل. عام ١٩٨٠، وما زال يستمر في الارتفاع، وكذلك ما زالت نسبة الدين العام مقبولة وقدرة الدولة الاستقرائية قوية.

ولعله من المفيد الإشارة في هذا المجال الى ان سندات الخزينة المتوجبة التسديد حتى اليوم (وبالباغة اربعة مليارات ليرة ونصف المليار) والتي تمثل الجزء الأهم من الدين العام توازي قيمتها بل وتنقص قليلاً عن مقدار التسليفات التي منحتها الخزينة لمؤسسات القطاع العام والبلديات (وبالباغة اربعة مليارات وستماية مليون ليرة). وبذلك تتمكن هذه التسليفات، عندما تتوفر الشروط والإمكانات اللازمة لاستردادها، من تغطية سندات الخزينة بكاملها، وبالتالي من اطفاء الجزء الأكبر من الدين العام.

الا انه لا بد من التوقف هنا ولو قليلاً لتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام.

فعجز الموازنة مسألة يجب الاحاطة بها اثناء فترة معينة، أي اثناء سنة الموازنة، وان انعكاسات العجز وسبل تغطيته تظهر اثناء فترة الموازنة، وعلى السلطات المسؤولة ان تخطط هذا العجز بأفضل الطرق المتاحة.

من هذا المنطلق، فإن السلطات المسؤولة في لبنان قد اخذت على عاتقها التشاور والتنسيق، من اجل اعتماد أفضل السياسات لمواجهة الضغوطات التي تتعرض لها الموازنة، وذلك في ضوء الأهداف المالية.

أما الدين العام فإنه يمثل استحقاقات لفترة معينة قد تكون قصيرة او طويلة الأمد، وهذا يبين

انه بالإمكان تحديده بهدف المحافظة على مستواه او بهدف رفعه او خفضه حسب السياسات المرسومة. ويجب التنويه، بأن الدين العام في لبنان لا يزال مستواه متدنيا قياسا الى مستواه في كثير من البلدان الاخرى المتقدمة منها والنامية، وبالتالي، فإن القدرة الاستقرائية للدولة اللبنانية ما زالت قوية كما أشرنا إليه سابقا.

ب - في الحقل الاجتماعي

تسعى الدولة، عبر سياستها المالية، الى التخفيف من هاجس المواطن في قلقه على يومه وغده، نتيجة تفاقم الغلاء ثم التضخم المالي.

وتجدر الإشارة الى ان لهاتين المشكلتين أسبابا خارجية وداخلية.

فالأسباب الخارجية ناجمة عن التضخم العالمي الذي يعانيه لبنان كونه بلدا مستوردا من الدرجة الاولى. علما بأن لبنان لا ينفرد وحده بهذه المعاناة.

أما الأسباب الداخلية فهي كثيرة، واغلبها ناتج عن الأحوال غير الطبيعية السائدة في لبنان، كمثل الإنتاج الوطني المتداعي نتيجة الحالة الأمنية المضطربة، وهجرة اليد العاملة، وتقلص التوظيفات المادية، وزيادة تكاليف الاستيراد، ونشوء أسواق صغيرة مقفلة، وغياب المنافسة.

تجاه هذه المشاكل، لم تستطع الدولة اتخاذ تدابير احتوائية ناجعة باستحداث زيادة في التعويضات العائلية، وبمنح الطبقات العاملة من ذوي الدخل المحدود إعفاءات اساسية عن طريق تعديل قانون ضريبة الدخل.

واتخذت الدولة تدابير خاصة في الحقل الاجتماعي تمثلت في سياسة الدعم، بالرغم من الزيادة الأخيرة لأسعار المشتقات النفطية بالنسبة لبعض السلع الأساسية كالرغيف والمحروقات.

ويمكن الإشارة أيضا الى سلفات الخزينة التي بلغت مئات الملايين، والتي تدفع الى البلديات والمؤسسات العامة لكي تستمر في خدماتها المفيدة للمواطنين (كهرباء، مياه الخ. . .) الأمر الذي ينعكس إيجابا على كافة نواحي الحياة الاقتصادية، ويؤدي الى كسر شوكة الغلاء. ولقد صدرت، خدمة لهذه الأهداف، نصوص تستفيد بموجبها القطاعات الصناعية والسياحية والاستشفائية من قروض تبلغ ٤٠٠ مليون ل.ل. وزيادة على ذلك، ولكي تمكن المؤسسات الإنتاجية من استئناف مسيرتها، كان لا بد من تصحيح العلاقة بين القائمين على هذه المؤسسات وبين دائنيهم، عن طريق إصدار قانون تقسيط ديون التجار ووضعه موضع التنفيذ.

وبالإضافة الى ما تقدم، حققت الدولة، عبر سياستها المالية، تقدما في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتعاونيات.

ففي مجال التعليم، تحقق التعليم الرسمي المجاني وتوسع، وقوي التعليم الخاص نتيجة المساعدات التي تعطى للقيمين عليه، واستحدثت كليات كثيرة واختصاصات لا بأس بها، وزيدت منح التعليم لاولاد الموظفين بشكل محسوس.

أما في مجال الصحة فإن اهتمامات الدولة تمثلت، بالإضافة الى ما يؤمنه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذلك تعاونية موظفي الدولة، في تحمل تكاليف الحالات التي عالجتها المستشفيات الناجمة عن الحرب. ولعله من المفيد التذكير، بأن الدولة جادة في تمكين جميع المواطنين من الاستشفاء والمعالجة المجانيتين ومن الإفادة من صندوق موحد للاستشفاء وخلق إدارة صحية متطورة.

وأخيراً، اعتمدت الدولة، لمكافحة الغلاء، التركيز بصورة أساسية على ناحيتين هامتين: الإسكان والتعاونيات. وقد تكلمنا عن هاتين الناحيتين في مكان آخر بشيء من التفصيل.

ج - في حقل تنسيق السياسة المالية والاقتصادية

أنشأت الدولة، في أواخر العام ١٩٧٩، جهازاً لتنسيق السياسة الاقتصادية يجمع بين وزارة المالية ورئيس مجلس الانماء والاعمار وحاكم مصرف لبنان ومنسق اقتصادي، وذلك لايجاد روابط بين السياسات المختلفة، وبالتحديد بين السياسات المالية والنقدية والاعمارية - الانمائية.

لقد انيطت بهذا الجهاز مهام عدة في التنسيق تحقق منها حتى الآن امر التنسيق بين مشاريع الاعمار التي يشرف على تنفيذها مجلس الانماء والاعمار، واعداد الموازنة، وبخاصة بعد ان اصبحت الموازنة العامة تتحمل اعباء متزايدة في السنوات الأخيرة، وتعرض لضغوطات كبيرة نتيجة لتدني مستوى حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

وبالإضافة الى ذلك، واجه لبنان ضغوطات داخلية وخارجية فارتؤي لجم هذه الضغوطات عن طريق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وعن طريق اللجوء الى التمويل المحلي، الأمر الذي ادى الى بروز عدة قضايا، من اهمها، قضية تحديد الإمكانيات المتاحة للاعتماد على السوق المحلية، من اجل التأكد من توفر الموارد المالية لمشاريع الأعمار وللموازنة في آن، دون الحد من التسليفات الضرورية للقطاع الخاص.

ان التنسيق في كل ذلك يحقق أهداف السياسة النقدية والمالية الرامية الى التخفيف من الضغوطات القائمة المشار إليها.

لقد تم مؤخراً تقويم إمكانيات اللجوء الى المدخرات الوطنية، وجرى بنتيجة ذلك إعداد

مشروع بإصدار سندات قصيرة ومتوسطة الأمد لطرحها على المؤسسات المالية وعلى الجمهور. وقد بوشر بتنفيذ هذا المشروع خلال هذا العام.

وتجدر الإشارة الى انه يجري الأعداد لطرح سندات على الجمهور قابلة للتداول من شأنها ان تسهم في تطوير السوق المالية اللبنانية على صعيدي المؤسسات والادارات، لتصبح أكثر ملائمة لاغراض النمو الاقتصادي والمالي.

ان هدف الاعتماد على المدخرات الوطنية بل ورفع مستواها أيضا، قد اوجب التنسيق بين مختلف السلطات المسؤولة في مجال سياسة الفوائد التي يجب اعتمادها بالنسبة لاصدارات سندات الخزينة، وقد ثبت ان اعتماد سياسة فوائد اكثر واقعية من ذي قبل قد ساهم في توفير التمويل المحلي للقطاع العام، وفي دعم السياسة النقدية التي هدفت الى امتصاص السيولة المصرفية ورفع مستوى معدلات الفائدة على الودائع الوطنية من اجل تشجيعها والتخفيف من حدة التحويلات الى العملات الأجنبية، هذه التحويلات التي شكلت عامل ضغط قوي على الليرة اللبنانية، وذلك تحت تأثير ارتفاع معدلات الفوائد في الأسواق المالية الخارجية، علما بأن السلطات النقدية تتبع سياسة قطع مرنة، أي انها تسمح لقوى السوق الأساسية بأن تحدد قيمة الليرة من غير ان يحول ذلك دون اتخاذ السلطات المسؤولة إجراءات مباشرة او غير مباشرة في سبيل لجم عمليات المضاربة الضارة.

وقد حصل اتفاق مع جمعية المصارف على إنشاء شركة مالية لبنانية Discount House يكون هدفها الاول خلق وتنشيط سوق مالي ثانوي يؤدي الى تسهيل عمليات بيع وشراء سندات الخزينة، وبالتالي الى جعل السندات اكثر سيولة. ان معظم المصارف العاملة في لبنان ستساهم في هذه الشركة دون ان يكون لاي مصرف حصة كبيرة في رأس المال. وستتمتع الشركة المالية بتسهيلات حسم خاصة لدى مصرف لبنان.

وهكذا يرى مجلسكم الكريم، ان ما حققته الدولة في مجال سياستها المالية ليس بالشيء اليسير، وخاصة إذا ما اخذت بعين الاعتبار ظروف لبنان في المرحلة الراهنة.

على ان الموضوعية تقتضي الاعتراف بأن الحلول التي اعتمدت ليست كلها بالحلول الجذرية او النهائية، وانما هي خطوات على الطريق الصحيح.

- مشاريع تطور السياسة المالية

تعالج السياسة المالية مشكلات عدة. وبما ان هذه القضايا تتطور بسرعة، لذلك يتحتم علينا اتخاذ عدد من الخطوات المستقبلية، نتصورها على الشكل التالي:

١ - توسيع جهاز تنسيق السياسة الاقتصادية القائم حالياً وتعزيزه بعناصر دائمة لمعاونته بالقدرات

الإنسانية اللازمة، على ان يكون من أهم أهدافه تأمين تمويل المشاريع الإنمائية والاعمارية. علما بأننا ما زلنا نتكل الى حد كبير، في هذا المجال، على المساعدات العربية المقررة في مؤتمر تونس التي تسلم لبنان من اصلها، حتى الآن، ٢٨١ مليون دولار، والتي نأمل في ان تبلغ ملياري دولار قبل نهاية العام ١٩٨٣.

٢ - العمل على احياء وتعزيز إدارة الإحصاء المركزي وإلحاقها بوزارة المالية لتغذية جهاز التنسيق بالمعلومات التي يحتاج إليها.

٣ - إعادة تنظيم الأجهزة المالية. وقد وضعنا بالفعل مشروع قانون لتنظيم وزارة المالية وتطوير إدارتها.

٤ - العمل على إعادة تأهيل وتنظيم مختلف المؤسسات ذات العلاقة بالنشاط المالي، بغية تأمين الضمانات الاجتماعية للمواطن، وهي أفضل السبل لتخفيف وطأة الغلاء.

٥ - متابعة العمل على وضع تشريع ضريبي حديث يأخذ بالاعتبار النواحي الاجتماعية والاقتصادية الى جانب النواحي القانونية.

٦ - وقبل كل ذلك، ان العمل على توطيد الأمن والاستقرار في البلاد، هو خطوة اساسية لتحسين الأوضاع المالية بصورة جذرية.

ثامنا - الخلاصة

كنا نتمنى ان تأتي أرقام مشروع موازنة العام ١٩٨٢ متجاوبة مع إرادة الدولة وأماني الوطن، الا ان هذه الأماني لم تتحقق كلية كما كنا نصبو، ولم نتوصل بالتالي الى اخراج الموازنة، بصورة كاملة، من نطاق الاستمرارية والمتابعة وتصريف الاعمال.

ومهما يكن من أمر، يمكننا القول، اننا استطعنا، عبر هذه الموازنة، المحافظة على المكاسب التي احرزها اقتصادنا في فترة ما قبل الأحداث، ومعالجة جزء مهم مما افرزته هذه الأحداث. ثم انه، لدى عودة الاستقرار الى ربوع الوطن يبقى بالامكان وضع موازنة متطورة تكون أداة فعالة لتحقيق التنمية وتوزيع الثروة واشاعة العدل الاجتماعي وتعميم الخدمات الضرورية، وحافزا لدفع الاقتصاد في دروب الازدهار، مستفيدين من قابلية اقتصادنا للنمو والتطور، فنتمكن عندئذ من تعزيز إرادة الوجود والحياة الكريمة وتحقيق أماني الوطن.

وزير المالية

علي الخليل

الملاحق

بلغت أرقام مشروع موازنة العام ١٩٨٢ ، بصورة اجمالية ٧١٥٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٥٤٥١٢٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨١ . ويبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه الأرقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة .

جدول رقم - ١ -

مشروع موازنة ١٩٨٢ (العامة والملحقة) مقارناً بموازنة ١٩٨١
(بملايين الليرات اللبنانية)

النسبة المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٨٢	موازنة ١٩٨١	
	نقصان	زيادة			
٣٢,٤٣	-	١٤٥٦	٥٩٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٤٨٩٠٠٠٠٠٠	الموازنة العامة (الجزآن)
٢٠,٣٦	-	١٠٨,٣	٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٣١٧٠٠٠٠٠٠	المواصلات السلوكية واللاسلكية
٧,٠٥		٦	٦١٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠	مديرية اليانصيب الوطني
٣٨,٣٥	-	١٣٢,٠	٤٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠	مكتب الحبوب والشمندر السكري
٣١,٢٤	-	١٧٠٢,٨	٧١٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٥١٢٠٠٠٠٠٠٠٠	المجموع

أ - نفقات الموازنة العامة

بلغ مجموع النفقات المقدرة في مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٨٢ بجزئها الاول والثاني («أ») و«ب») ٥٩٤٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٤٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في الموازنة العامة لسنة ١٩٨١ ، فتكون الزيادة ١٥٤٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وتكون النسبة ٣٢,٤٤٪. علماً بأن القسم «ب» من الجزء الثاني في الموازنة العامة لسنة ١٩٨١ البالغة ٥٣٤٣٤٥٠٠٠ ل.ل. تأجل لحظها على ان تفتح اعتماداتها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء . ان هذه المبالغ أدخلت في مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٨٢ .

جدول رقم - ٢ -

الجزء	موازنة ١٩٨١	مشروع موازنة ١٩٨٢	الفروقات		النسبة المئوية
			زيادة	نقصان	
الأول	٣٣٨٤٠٧٨٤٠٠	١٢٧٦٤٥٠٠٠٠	٢٠٠٩٢٠٨٠٠	٢٩٣٩٢٤٠٠	-
الثاني - أ	١١٠٤٩٢١٦٠٠	١٢٧٦٤٥٠٠٠٠	٢٠٠٩٢٠٨٠٠	٢٩٣٩٢٤٠٠	-
الثاني - ب -	-	٥٣٤٣٤٥٠٠٠	٥٣٤٣٤٥٠٠٠	-	-
المجموع	٤٤٨٩٠٠٠٠٠٠	٥٩٤٥٠٠٠٠٠٠	١٥٤٥٥١٦٦٠٠	٨٩٥١٦٦٠٠	٣٢,٤٤
			٨٩٥١٦٠٠		
			١٤٥٦٠٠٠٠٠٠		

جدول رقم - ٣ -
اعتمادات الجزء الاول موزعة على الوزارات

رقم الباب	تعيين الابواب	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		موازنة عام ١٩٨١	مشروع موازنة عام ١٩٨٢	زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	٢٥٨٣٠٠٠	٢٨٢٨٨٠٠	٢٤٥٨٠٠	-
٢	مجلس النواب	٢٠٣١٨٥٠٠	٢٣٠٤٧٤٠٠	٢٧٢٨٩٠٠	-
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٠٢٩١٨٢٠٠	١١٨٤٥١٨٠٠	١٥٥٣٣٦٠٠	-
٤	وزارة العدل	٣٤٥٥٩٦٠٠	٥٢٢٤١٨٠٠	١٧٦٨٢٢٠٠	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٦٨٩٦٠٦٠٠	٨٤٤٦٣٧٠٠	١٥٥٠٣١٠٠	-
٦	وزارة الداخلية	٢٢٨٥٥٨٢٠٠	٢٦٦٤٩١٢٠٠	٣٧٩٣٣٠٠٠	-
٧	وزارة المالية	٦٤٥٧٩١٠٠	٨٢٧٧٤٦٠٠	١٨١٩٥٥٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٦٥٤١٤٧٥٠٠	٧٦٩٠١٤٥٠٠	١١٤٨٦٧٠٠٠	-
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٧٠٦٠٧٩١٠٠	٩٣١١٣١٦٠٠	٢٢٥٠٥٢٥٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	١٢٠٦١٥٥٠٠	١٧٦٢٨٣١٠٠	٥٥٦٦٧٦٠٠	-
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٨٣٢٤١٠٠	٩٥٦٧٦٤٠٠	٥٧٣٥٢٣٠٠	-
١٢	وزارة الاعلام	٢٦٥٩٦٤٠٠	٢٨٧٩٢٣٠٠	٢١٩٥٩٠٠	-
١٣	وزارة الاشغال العامة والنقل	٥٤٣٧٠٠٠٠	٧١٧٢٦٧٠٠	١٧٣٥٦٧٠٠	-
١٤	وزارة الزراعة				
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٧٣٨٢٣٠٠	١٤٧٢٥٨٠٠٠	-	٦٠١٢٤٢٠٠
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٢٩٦٧١٠٠٠	٣٤٧٨٧٢٠٠	٥١١٦٢٠٠	-
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١١٠٢٥٠٠٠	١٢٥٨٩٥٠٠	١٥٦٤٥٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	٢٦٤٧٣٨٠٠	٣٣٢٩٣٣٠٠	٦٨١٩٥٠٠	-

رقم الباب	تعيين الابواب	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		موازنة عام ١٩٨١	مشروع موازنة عام ١٩٨٢	زيادة	نقصان
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٢٨١١٣٠٠	٣٠٥٣٧٠٠	٢٤٢٤٠٠	-
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٥٦٨٩٩٠٠	٦٣٨٣٥٠٠	٦٩٣٦٠٠	-
٢٢	الديون المتوجبة الاداء	٣٩٢٣٦٨٩٠٠	٤٨١٧٢٨٠٠٠	٨٩٣٥٩١٠٠	-
٢٣	احتياطي الموازنة	٥٧٢٨٨٥٢٠٠	٦٩٥٤٩٥٥٠٠	١٢٢٦١٠٣٠٠	-
مجموع الجزء الاول		٣٣٨٤٠٧٨٤٠٠	٤١٣٤٢٠٥٠٠٠	٨١٠٢٥٠٨٠٠	٦٠١٢٤٢٠٠
		٦٠١٢٤٢٠٠			
		٧٥٠١٢٦٦٠٠			

جدول رقم ٤ - اعتمادات الجزء الثاني - أ - موزعة على الوزارات

رقم الباب	تعيين الابواب	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		موازنة عام ١٩٨١	مشروع موازنة عام ١٩٨٢	زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	١٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-
٢	مجلس النواب	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	-	-
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٠٤٦٠٠٠	١٢٨٧٥٠٠٠	-	٧٥٨٥٠٠٠
٤	وزارة العدل	٤٠٠٠٠	-	-	٤٠٠٠٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	١٥٠٠٠٠	-	-	١٥٠٠٠٠
٦	وزارة الداخلية	٤٦٠٨٨٨٠٠	٤٦٢٧٥٠٠٠	١٨٦٢٠٠	-
٧	وزارة المالية	٣٨٥٤٠٠٠	٤٨٧٠٠٠٠	١٠١٦٠٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	٤٠٢٣١٥٠٠٠	٣٩١٧٠٠٠٠٠	-	١٠٦١٥٠٠٠
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٧٦٩٥٠٠٠	١١٠٢٥٠٠٠	٣٣٣٠٠٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	١٤٤٢٠٠٠٠	١٥٦٤٥٠٠٠	١٢٢٥٠٠٠	-
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥٣١٩٤٤٠٠	٤٩٩٦٢٠٠٠	-	٣ ٢٣٢ ٤٠٠
١٢	وزارة الاعلام	٨٧٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	-	٧٧٥٠٠٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٤٣٨٧٠٥٠٠٠	٥٩١١٠٠٠٠٠	١٥٢٣٩٥٠٠٠	-
١٤	وزارة الزراعة	٤٠٧٧٦٠٠٠	٥٢٧٧١٠٠٠	١١٩٩٥٠٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة				
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٥٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	-
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٥٤٩٣٧٠٠٠	٨٢٥١٢٠٠٠	٢٧٥٧٥٠٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	١٠٣٢٧٠٠٠	١٢٣٠٢٥٠٠	٠١٩٧٥٥٠٠	-
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٦٨٥٠٠٠	٦٦٥٠٠٠	-	٢٠٠٠٠
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	١٦٩٤٤٠٠	١٨٨٧٥٠٠	١٩٣١٠٠	-
مجموع الجزء الثاني - أ -		١١٠٤٩٢١٦٠٠	١٢٧٦٤٥٠٠٠٠	٢٠٠٩٢٠٨٠٠	٢٩٣٩٢٤٠٠

جدول رقم - ٥ -

تحليل نفقات الموازنة العامة لسنتي ١٩٨١ - ١٩٨٢
بحسب التصنيف الوظيفي للانفاق (بالاف الليرات اللبنانية)

الفرق	نفقات ١٩٨٢	نفقات ١٩٨١	
٤٩١٠٩+	٢٧٨٣٨٠	٢٢٩٢٧١	الإدارة العامة
٩٤٣٨٢+	٣٢٩٦٧٤	٢٣٥٢٩٢	العدل والشرطة
١٩٩٧٧٢+	١٢٩٥٩٩٠	١٠٩٦٢١٨	الدفاع
٢٩٥٥٣٥+	١٠٠٧٣٦٦	٧١١٨٣١	التعليم
٦١٨٢٧+	٢٣٦٥٥٨	١٧٤٧٣١	الصحة
٦٢١٠ -	٥٦٤٤٢	٦٢٦٥٢	الضمان والانعاش
٢٦٩٨٢+	٣٦٣٧١٤	٣٣٦٧٣٢	الخدمات الاجتماعية الاخرى
٢٠٤٦٠+	٧٨٥٤٧	٥٨٠٨٧	مياه الشرب، الوقاية الصحية والخدمات الاهلية
٢٣٣٧+	٥٥٥٢١	٣٢١٧٤	الخدمات الاقتصادية
٩٠٦٦+	٦٠٨٨٦	٥١٨٢٠	الصناعة
٤٦٨٨٠٦+	٩٣٩٨٦٢	٤٧١٠٥٦	النقل والتخزين والمواصلات
٢٥٤٥ -	٤٤٢٨٧	٦٤٨٣٢	خدمات اقتصادية أخرى
٣٥٠٠+	٢٠٥٥٠	١٧٠٥٠	نفقات اقتصادية أخرى

يستدل من الجدول المبين أعلاه ما يلي:

أولاً - ارتفعت نفقات الموازنة العامة في مشروع موازنة العام ١٩٨٢.

فتناولت هذه الزيادة المؤسسات التالية:

- النقل والتخزين والمواصلات حوالي ٤٦٩ مليون ل.ل.
- التعليم حوالي ٢٩٦ مليون ل.ل.
- الدفاع حوالي ٢٠٠ مليون ل.ل.

جدول رقم - ٦ -

تطور أرقام الجزء الأول من الموازنة العامة من سنة ١٩٧٦ الى سنة ١٩٨٢
(بالاف الليرات)

سنة	اعتمادات الجزء الاول	الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٦	١١٤٧٢٤٤	-	-
١٩٧٧	١٢٧٠٠٠٠	١٢٢٧٥٦	١٠,٧
١٩٧٨	١٦٤٣٦٩٦	٣٧٣٦٩٦	٢٩,٤٢
١٩٧٩	١٨٣٤٦٩٨	١٦٩٤٤٨	١١,٩٠
١٩٨٠	٢٨٧٧٦٦٢	١٠٤٢٩٦٤	٥٦,٨٥
١٩٨١	٣٣٩١٨٦٨	٥١٤٢٠٦	١٧,٩٠
١٩٨٢	٤١٣٤٢٠٥	٧٤٢٣٣٧	١٧,٩٦

يتبين من هذا الجدول، ان الزيادة في مشروع موازنة العام ١٩٨٢ البالغة نسبتها ١٧,٩٦ تكاد تكون مماثلة لنسبة الزيادة الحاصلة في موازنة العام ١٩٨١ قياسا على موازنة العام ١٩٨٠. ويعود هذا الأمر الى تمسكنا بمبدأ ضبط النفقات الإدارية الى الحد الممكن اقتصاديا.

ومن المعلوم ان الجزئين الثاني والثالث اللذين كانت تتألف الموازنة منهما ومن الجزء الأول، قد ادمجا في جزء واحد قسم الى فئتين: أ وب:

- الجزء الثاني «أ» ويتضمن نفقات التجهيز والإنشاء.

- الجزء الثاني «ب» ويتضمن نفقات التجهيز والإنشاء لأكثر من سنة.

ويبين الجدول التالي أرقام الجزء الثاني «أ» وتطور اعتماداته منذ العام ١٩٧٦.

جدول رقم - ٧ -

السنة	اعتمادات الجزء الثاني (أ)	الزيادة	النسبة المئوية
١٩٧٦	٢٧٧٥١٥		
١٩٧٧	٣٢٩١٩٧	٥١٦٨٢	١٨,٦٠
١٩٧٨	٥٩٩٤٠٦	٢٧٠٢٠٩	٨٢,٠٨
١٩٧٩	٧٢٤٦٦٠	-	-
١٩٨٠	٨٨١٧٢٠	١٥٧٠٦٠	١٧,٨٢
١٩٨١	١١٠٤٩٢١	٢٢٣٢٠٢	٢٤,٤٣
١٩٨٢	١٢٧٦٤٥٠	١٧١٥٢٨	١٥,٥٣

ويعود ارتفاع الجزء الثاني «أ» في مشروع موازنة العام ١٩٨٢ الى الأسباب التالية :

- توسيع شبكات الطرق وتحديثها وتكملة مشاريع الاوتوسترادات .
 - زيادة وسائل المواصلات السللكية واللاسلكية .
 - ارتفاع حاجات عدد من الإدارات العامة .
- علما بأن المستوى العام للأسعار هو من الأسباب المهمة التي ادت الى زيادة نفقات هذا الجزء .

جدول رقم - ٨ - اعتمادات الجزء الثاني «أ» في مشروع موازنة العام ١٩٨٢

رقم البند	تعيين البنود	مجموع الاعتمادات	النسبة المئوية
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	٢٣١٠٧٤٥٠٠	٣,٨٨ %
٢١	تجهيزات	٤٦١٨٧٥٠٠٠	٧,٧٦ %
٢٢	إنشاءات	٤٨٨٩٥٠٠٠٠	٨,٢٢ %
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٩٤٥٥٠٥٠٠	١,٦١ %
المجموع		١٢٧٦٤٥٠٠٠	٢١,٤٧ %

وقد وزعت هذه الاعتمادات على الإدارات التالية :

بالليرة اللبنانية	
١٧٥ ٠٠٠	رئاسة الجمهورية
٨٠ ٠٠٠	مجلس النواب
١٢٨٧٥٠٠٠	رئاسة مجلس الوزراء
٤٦ ٢٧٥ ٠٠٠	وزارة الداخلية
٤ ٨٧٠ ٠٠٠	وزارة المالية
٣٩١ ٧٠٠ ٠٠٠	وزارة الدفاع الوطني
١١ ٠٢٥ ٠٠٠	وزارة التربية والفنون الجميلة
١٥ ٦٤٥ ٠٠٠	وزارة الصحة العامة
٤٩ ٩٦٢ ٠٠٠	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
١ ٠٠٠ ٠٠٠	وزارة الاعلام
٥٩١ ١٠٠ ٠٠٠	وزارة الأشغال العامة والنقل
٥٢ ٧٧١ ٠٠٠	وزارة الزراعة
١٥٥ ٠٠٠	وزارة الاقتصاد والتجارة
١ ٤٥٠ ٠٠٠	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
٨٢ ٥١٢ ٠٠٠	وزارة الموارد المائية والكهربائية
١٢ ٣٠٢ ٥٠٠	وزارة السياحة
٦٦٥ ٠٠٠	وزارة الصناعة والنفط
١ ٨٨٧ ٥٠٠	وزارة الإسكان والتعاونيات
١ ٢٧٦ ٤٥٠ ٠٠٠ ل ل	المجموع

هذا، وقد ادخلت اعتمادات الجزء الثاني «ب» في الموازنة، وسوف تنسب عند الاقتضاء بمراسيم تتخذ بناء على اقتراح الوزير المختص ووزارة المالية، وتطبق بشأن هذه الاعتمادات احكام الفقرة أ من المادة ٢٨ من قانون المحاسبة العمومية. علما بأننا خصصنا لمشروع مباني

المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي اعتمادات عقد قدرها ١٨٠ مليون ل.ل. نرصد في الجزء الثاني «ب» المذكور.

وفيما يلي جدول (رقم ٩) بمجموع نفقات الجزء الثاني «ب».

جدول رقم - ٩ -

رقم البند	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		موازنة ١٩٨١	موازنة ١٩٨٢	زيادة	نقصان
٦ -	وزارة الداخلية مباني قوى الأمن الداخلي والسجون	-	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	
٨ -	وزارة الدفاع الوطني الإنماء الصحي (إنشاءات) وخطة التسلح		٨٥٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠	
٩ -	وزارة التربية الوطنية إنشاء وتجهيز وصيانة وترميم معاهد ومدارس ومراكز تدريب التعليم المهني والتقني	-	٦١٠٠٠٠٠٠	٦١٠٠٠٠٠٠	-
١٢ -	وزارة الإعلام تقوية الإذاعة اللبنانية	-	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	-
١٣ -	وزارة الأشغال العامة والنقل أبنية مدرسية وتوسيع وتطوير مطار بيروت الدولي، أوتوسترادات، شراء أوتوبيسات للنقل المشترك	-	٣١٨٣٤٥٠٠٠	٣١٨٣٤٥٠٠٠	-
	مجموع الجزء الثاني «ب»	-	٥٣٤٣٤٥٠٠٠	٥٣٤٣٤٥٠٠٠	-

١ - الموازنة العامة

الاعتمادات المدورة منذ العام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ حتى العام ١٩٨٠ - ١٩٨١

جدول رقم ١٠

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الاول	
١٩٧٨ - ١٩٧٩				
١٠٤٩٥٥٣٦٠٦	٤٥٩٥٥٢٣٨٠	٥٩٠٠٠١٢٢٥	-	اعتمادات غير معقودة
١٢٥١٩٨٩٩١٧	٣٤٣٢٨٠٨٦١	٤٣٤١٧١١٤٠	٤٧٤٥٣٧٩١٦	اعتمادات معقودة
٢٣٠١٥٤٣٥٢٣	٨٠٢٨٣٣٢٤١	١٠٢٤١٧٢٣٦٥	٤٧٤٥٣٧٩١٦	المجموع
١٩٧٩ - ١٩٨٠				
١١٩٨٥٠٢٥١٤	٤٩٩٢٨٣٤٤٩	٦٩٩٦٢٩٠٦٥	-	اعتمادات غير معقودة
١٤١٢٢٨٥٨٩٢	٤٤٢١٥٧٠٤٦	٦٦٠٥٤٢٦٥٢	٣٠٩٥٨٦١٩٤	اعتمادات معقودة
٢٦١٠٧٨٨٤٠٦	٩٤١٤٤٠٤٩٥	١٣٥٩٨١١٧١٧	٣٠٩٥٨٦١٩٤	المجموع
١٩٨٠ - ١٩٨١				
١٤٦٠٨٧١٥٧٢	٦٤٥٣٩١٠٤٦	٨١٥٤٨٠٥٢٦	-	اعتمادات غير معقودة
٢٥٨٧٥٧١٤٨٦	١٢٩٩٤٧٢٧٤٢	١٦٠٨٥٦٢٩٧٩	٦٧٩٥٣٥٧٦٥	اعتمادات معقودة
١١٢٦٦٩٩٩١٤	٦٥٤٠٨١٦٩٦	٧٩٣٠٨٢٤٥٣	٦٧٩٥٣٥٧٦٥	المجموع

يستنتج من هذا الجدول:

١ - ان الاعتمادات المدورة بالنسبة الى الاجزاء الثلاثة تتزايد عاما بعد عام.

٢ - ان الاعتمادات المدورة بالنسبة الى الجزء الثاني تفوق مثيلاتها في الجزء الثالث. ويعود السبب الى ان الطاقة التنفيذية للإدارة العامة غير كافية. ويعزى هذا البطء في تنفيذ المشاريع الى الأحداث من جهة، والى تقلبات الاسعار المستمرة صعدا وبشكل مفاجئ اكثر الاحيان. وباعتقادنا، ان لا مفر من تدوير الاعتمادات الخاصة بالجزء الثاني طالما ان الأمن غير مستقر. وقد يكون من الممكن التخفيف من وطأة الاعتمادات عن طريق توزيعها على مشاريع ممكن تنفيذها، في وسط الظروف الاستثنائية التي تتحكم بالبلاد، الأمر الذي توليه وزارة المالية اول اهتماماتها.

٢ - الموازنات الملحقه

الاعتمادات المدورة من العام ١٩٨٠ الى العام ١٩٨١
مقارنة بالاعتمادات المدورة من العام ١٩٧٩ الى العام ١٩٨٠

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الاول	
١٩٧٩ - ١٩٨٠				
٤٩٦٨٦٧٣٣٠	٦٠٨٧٥٧٩٦	٨٨٢٩٣٢٨٤	٣٤٧٦٩٨٢٥٠	الاعتمادات المعقودة
١٤٤٧٨٧٨٩٨	١١٦١٥٨٢٨٤	٢٨٦٢٩٦١٤	-	الاعتمادات غير المعقودة
٦٤١٦٥٥٢٢٨	١٧٧٠٣٤٠٨٠	١١٦٩٢٢٨٩٨	٣٤٧٦٩٨٢٥٠	المجموع العام
١٩٨٠ - ١٩٨١				
٨٣٢٥١٨٦٩٥	١٧٦١٧٠٣٠٥	٩٣٢٤٦٠٩٢	٥٦٣١١٢٢٩٨	الاعتمادات المعقودة
١٧٠٧٩١٣٢	١٠٧٤٨٦٥٢	٦٣٣٠٤٨٠	-	الاعتمادات غير المعقودة
٨٤٩٥٩٧٨٢٧	١٨٦٩١٨٩٥٧	٩٩٥٦٦٨٧٢	٥٦٣١١٢٢٩٨	المجموع العام

جدول رقم ١٢ - جدول باعتمادات مشروع موازنة ١٩٨٢
موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

الباب	إسم الباب	قيمة الإعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٣ ٠٠٣ ٨٠٠	٠,٠٥ %
٢	مجلس النواب	٢٣ ١٢٧ ٤٠٠	٠,٣٩ %
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٣١ ٣٢٦ ٨٠٠	٢,٢١ %
٤	وزارة العدل	٥٢ ٢٤١ ٨٠٠	٠,٨٨ %
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٨٤ ٤٦٣ ٧٠٠	١,٤٢ %
٦	وزارة الداخلية	٣٦٢ ٧٦٦ ٢٠٠	٦,١٠ %
٧	وزارة المالية	٨٧ ٦٤٤ ٦٠٠	١,٤٧ %
٨	وزارة الدفاع الوطني	١ ٢٤٥ ٧١٤ ٥٠٠	٢٠,٩٥ %
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	١ ٠٠٣ ١٥٦ ٦٠٠	١٦,٨٧ %
١٠	وزارة الصحة العامة	١٩١ ٩٢٨ ١٠٠	٣,٢٣ %
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٤٥ ٦٣٨ ٤٠٠	٢,٤٥ %
١٢	وزارة الإعلام	٤٩ ٧٩٢ ٣٠٠	٠,٨٤ %
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٩٨١ ١٧١ ٧٠٠	١٦,٥٠ %
١٤	وزارة الزراعة	٦٩ ٤٦٣ ٤٠٠	١,١٧ %
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٤٧ ٤١٣ ٠٠٠	٢,٤٨ %
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٣٦ ٢٣٧ ٢٠٠	٠,٦١ %
١٧	وزارة التصميم العام	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٩٥ ١٠١ ٥٠٠	١,٦١ %
١٩	وزارة السياحة	٤٥ ٥٩٥ ٨٠٠	٠,٧٧ %
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٣ ٧١٨ ٧٠٠	٠,٠٦ %
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٨ ٢٧١ ٠٠٠	٠,١٤ %
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	٤٨١ ٧٢٨ ٠٠٠	٨,١٠ %
٢٣	احتياطي الموازنة	٦٩٥ ٤٩٥ ٥٠٠	١١,٧٠ %
المجموع العام		٥ ٩٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠,٠٠ %

ويمكن تعيين الوزارات التي تحصل على أعلى نسبة من اعتمادات الموازنة وذلك من خلال الجدول المذكور.

ان الوزارات المشار إليها هي :

- وزارة الدفاع الوطني .
- وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة .
- وزارة الأشغال العامة والنقل .

نفقات الموازنات الملحقة

١ - أرقام مشروع موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية

بلغت أرقام مشروع موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية للعام ١٩٨٢ ، ٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ، مقابل ٥٣١٧٠٠٠٠٠ ل.ل. للعام ١٩٨١ ، أي بزيادة ١٠٨٣٠٠٠٠٠ ل.ل. .

جدول رقم ١٣

بالاعتمادات المرصدة لمشروع موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية

الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٢		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني «أ» ل.ل.	الجزء الثاني «ب» ل.ل.
الأول	نفقات التجهيز والإنشاء	٢٠ ٩٢٥ ٠٠٠	٢٤٢ ٩٠٠ ٠٠٠	٧١ ٧١٥ ٠٠٠
الثاني	نفقات الصيانة والاستثمار	٩٤ ٢٠٥ ٠٠٠	٦٧ ٦٠٠ ٠٠٠	-
الثالث	المصلحة الإدارية المشتركة	١١٣ ٨٤٧ ٠٠٠	-	-
الرابع	إدارة المراقبة العامة	٤٨١ ٠٠٠	-	-
الخامس	الديون المتوجبة الأداء	٣٠ ٠٠٠	-	-
السادس	أحكام قضائية ومصالحات	للكر	للكر	للكر
السابع	احتياطي الموازنات	٢٨ ٢٩٧ ٠٠٠	-	-
مجموع النفقات		٢٥٧٧٨٥٠٠٠	٣١٠٥٠٠٠٠٠	٧١٧١٥٠٠٠

٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني

ارتفعت أرقام موازنة اليانصيب الوطني من ٨٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨١ الى ٩١٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في مشروع موازنة العام ١٩٨٢. وقد بلغت الزيادة ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

ويعود السبب في الزيادة المذكورة، الى استمرار مديرية اليانصيب الوطني في نشاطاتها، بعد ان توقفت هذه النشاطات بسبب الأحداث.

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع الاعتمادات المشار إليها بحسب الفصول والأجزاء.

جدول رقم ١٤

الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٢		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني «أ» ل.ل.	المجموع ل.ل.
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	٨٣ ٧٤٨ ٦٠٠	١٠ ٠٠٠	٨٣ ٧٥٨ ٦٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	للمذكر
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	للمذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	٧ ٢٤١ ٤٠٠	-	٧ ٢٤١ ٤٠٠
مجموع النفقات		٩٠ ٩٩٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٩١ ٠٠٠ ٠٠٠

ونورد لاحقا جدولا للمقارنة بين الاعتمادات التي خصصت للمديرية المذكورة في العام

١٩٨١.

جدول رقم ١٥

الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨١		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني «أ» ل.ل.	المجموع ل.ل.
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	٧٩ ٨٧٨ ٦٠٠	٢٠ ٠٠٠	٧٩ ٩٩٨ ٦٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	للمذكر
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	للمذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	٥ ٠٠١ ٤٠٠	-	٥ ٠٠١ ٤٠٠
مجموع النفقات		٨٤ ٨٨٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠

وتقتضي الاشارة الى ان أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية ومساعدات مختلفة انسجاما مع الغاية التي انشئت هذه المديرية من أجلها.

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت أرقام مشروع موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري للعام ١٩٨٢، ٤٧٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٣٤٤٥٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨١، أي بزيادة قدرها ١٣٥٨٥٥٧٠٠ ل.ل. وتعود هذه الزيادة الحادة الى استيراد القمح والدقيق مع جميع النفقات. علما بأن عمليات المكتب كانت تؤمن بواسطة سلفات خزينة.

ويبين الجدول التالي الاعتمادات التي خصصت للمكتب في العام ١٩٨١ وتلك التي خصصت له في مشروع موازنة العام ١٩٨٢.

جدول رقم ١٦

الفصل	تعيين الفصول	النفقات المقدرة فرق في النفقات المقدرة			
		١٩٨٢	١٩٨١	زيادة	نقصان
الأول	مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤٧١٥٣٦٩٠٠	٣٤١٢٦٦٩٠٠	١٣٢٦٢٥٤٠٠	٢٣٥٥٧٠٠
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	-	-
الرابع	احتياطي النفقات الطارئة	٦٤٦٣٤٠٠	٣٢٣٣١٠٠	٣٢٣٠٣٠٠	-
مجموع النفقات		٤٧٨٠٠٠٠٠٠	٣٤٤٥٠٠٠٠٠	١٣٥٨٥٥٧٠٠	٢٣٥٥٧٠٠

جدول رقم - ١٧ - واردات الموازنة العامة

رقم الباب	تعيين الابواب	الجزء الاول	الجزء الثاني	المجموع ل. ل.
الجزء الاول				
الاول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١١٩٦١٠٠٠٠٠		١١٩٦١٠٠٠٠٠
الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٧٢٦٧٠٠٠٠٠		٧٢٦٧٠٠٠٠٠
الثالث	حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٣٠٠٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠٠٠
الرابع	ايرادات متفرقة	١٠٧٨٢٠٠٠٠٠		١٠٧٨٢٠٠٠٠٠
الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للكر		
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية		٢٩٢١٠٠٠٠٠٠	٢٩٢١٠٠٠٠٠٠
مجموع الواردات		٣٠٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٩٢١٠٠٠٠٠٠	٥٩٤٥٠٠٠٠٠٠

ونورد جدولاً مقارناً بإجمالي الواردات التي قدرناها في سنة ١٩٨١ .

جدول رقم - ١٨ -

رقم الباب	تعيين الابواب	الواردات المقدرة عام ١٩٨١		
		الجزء الأول ل.ل	الجزء الثاني ل.ل	المجموع ل.ل
الجزء الاول				
لاول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١٠٣٤١٠٠٠٠٠		١٠٣٤١٠٠٠٠٠
لثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	١١١٩٧٠٠٠٠٠		١١١٩٧٠٠٠٠٠
لثالث	حاصلات املاك الدولة ومصالح	٢٢٥٠٠٠٠٠٠		٢٢ ٥٠٠ ٠٠٠
لرابع	ايرادات متفرقة	٩٨٦ ٧٠٠ ٠٠٠		٩٨٦٧٠٠٠٠٠
لخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للذكر	للذكر	
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية		١٣٨٦٠٠٠٠٠٠	١٣٨٦٠٠٠٠٠٠
مجموع الواردات		٣١٦٣٠٠٠٠٠٠	١٣٨٦٠٠٠٠٠٠	٤٥٤٩٠٠٠٠٠٠

يتبين من مقارنة الجدولين المشار إليهما أعلاه ان الجزء الاول للواردات المقدرة عام ١٩٨١ انخفض ١٣٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل.، وارتفع الجزء الثاني في مشروع موازنة العام ١٩٨٢ بالغاً ٢٩٢١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. أي بزيادة قدرها ١٥٣٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل.، عن الواردات الاستثنائية المقدرة في العام ١٩٨١ .

جدول رقم - ١٩ -

اعتمادات مشروع موازنة عام ١٩٨٢ موزعة على البنود والأجزاء
مع النسبة المئوية العائدة لكل بند وجزء

رقم البند	بيان النفقات	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة المئوية
الجزء الأول - النفقات العادية				
١	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	١٨٧٧٨٩٦٨٠٠	-	٪ ٣١,٥٩
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	٧٧٩٩٦٣٠٠	-	٪ ١,٣١
٣	لوازم إدارية	١٠٦٧٤٨٥٠٠	-	٪ ١,٨٠
٤	نفقات إدارية عامة	٤٤٣٤١٧٠٠	-	٪ ٠,٧٤
٥	الصيانة	٢٢٠٥٧٤٠٠	-	٪ ٠,٣٧
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٣٣٥٩٤٤٠٠	-	٪ ٠,٥٦
٧	مساهمات ومساعدات	٦٨٦٥٥٢٩٠٠	-	٪ ١١,٥٥
٨	نفقات متنوعة	١٠٧٧٩٣٥٠٠	-	٪ ١,٨١
٩	الديون المتوجبة الأداء	٤٨١٧٢٨٠٠٠	-	٪ ٨,١٠
١٠	رديّات	-	-	-
١١	أحكام قضائية ومصالحات	-	-	-
١٢	نفقات السنين السابقة	-	-	-
١٣	نفقات مشتركة بين عدة وزارات	-	-	-
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٦٩٥٤٩٥٥٠٠	-	٪ ١١,٧٠
			٤ ١٣٤ ٢٠٥ ٠٠٠	٪ ٦٦,٥٣

رقم البند	بيان النفقات	اعتمادات البند	اعتمادات الجزء	النسبة المئوية
الجزء الثاني: نفقات التجهيز والإنشاء السنوية				
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	٢٣١٠٧٤٥٠٠	-	% ٣,٨٨
٢١	تجهيزات	٤٦١٨٧٥٠٠٠	-	% ٧,٧٦
٢٢	إنشاءات	٤٨٨٩٥٠٠٠٠	-	% ٨,٢٢
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	٩٤٥٥٠٥٠٠	-	% ١,٦١
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	-	-
٢٥	نفقات السنين السابقة	-	-	-
			١ ٢٧٦ ٤٥٠ ٠٠٠	% ٢١,٤٧
الجزء الثالث - ب - : نفقات التجهيز والإنشاء الطويلة المدى				
	قوانين البرامج	-	٥٣٤٣٤٥٠٠٠	% ٩,٠٠
	المجموع		٥٩٤٥٠٠٠٠٠٠	% ١٠٠,٠٠

جدول رقم - ٢٠ - تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٨٢
بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٨١ وتحصيلات عام ١٩٨٢

نوع الواردات		تقديرات عام ل ١٩٧٨ ل	تقديرات الواردات ل لسنة ١٩٨١ ل	تقديرات الواردات مشروع موازنة ل ١٩٨٢ ل	الفرق بين تحصيلات سنة ١٩٧٨ وبين تقديرات سنة ١٩٨٢
زيادة					نقصان الجزء الأول
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها					
الفصل الأول - الضرائب المباشرة					
١ - ضريبة الأملاك المبنية	-	١٨٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٢ - ضريبة الدخل	-	١٧٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٣ - رسوم الانتقال	-	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	-	١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٥ - رسوم الأجرأج	-	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الأول	-	٤٩٥١٠٠٠٠٠	٥٦٠١٠٠٠٠٠	-	-
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع					
١ - الرسوم القضائية	-	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٢ - رسوم كتاب العدل	-	٨٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٣ - رسوم التسجيل	-	٢٦٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٤ - رسوم الطوابع	-	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٥ - رسوم السير	-	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٦ - رسوم الأمن العام	-	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٧ - الرسوم القنصلية	-	١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٨ - رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	-	-	-	-	-
مجموع الفصل الثاني	-	٤٧٩٠٠٠٠٠٠٠	٥٧١٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
الفصل الثالث - واردات التعمير					
١ - واردات التعمير	-	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-
مجموع الفصل الثالث	-	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-
مجموع الباب الأول	-	١٠٣٤١٠٠٠٠٠٠٠	١١٩٦١٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-

نوع الواردات	تقديرات عام ١٩٧٨ ل ل	تقديرات الواردات ل لسنة ١٩٨١ ل	تقديرات الواردات ل لسنة ١٩٨٢ ل ل	الفرق بين تقديرات سنة ١٩٧٨ وبين تقديرات سنة ١٩٨٢
الباب الثاني - الضرائب المباشرة والرسوم غير المباشرة				
الفصل الأول - رسوم الاستهلاك				
١ - رسوم المواد الملتهبة	-	١٩٠٠٠٠٠٠	١٩٧٠٠٠٠٠٠	-
٢ - رسوم المسكرات	-	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	-
٣ - رسوم الملح	-	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	-
٤ - رسوم التبغ والتبناك	-	-	-	-
٥ - رسوم الترابية	-	٢٣٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠	-
٦ - ضريبة الملاهي	-	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	-
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	-	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	-
مجموع الفصل الأول	-	٢١٩٧٠٠٠٠٠	٢٢٦٧٠٠٠٠٠	-
الفصل الثاني - رسوم الجمارك				
١ - رسوم الجمارك	-	٩٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع الفصل الثاني	-	٩٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع الباب الثاني	-	١١١٩٧٠٠٠٠٠	٧٢٦٧٠٠٠٠٠	-
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار				
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة				
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	-	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع الفصل الأول	-	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار				
١ - حاصلات البريد	-	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	-
٢ - حاصلات البرق	-	٢٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	-
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	-	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-
٤ - حاملات مصلحة البارود والمتفجرات	-	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	-
٥ - رسوم المناثر	-	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع الفصل الثاني	-	-	-	-
مجموع الباب الثالث	-	٢١٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	-

نوع الواردات		تحصيلات عام ل ١٩٧٨	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨١ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٢ ل ل	الفرق بين تحصيلات سنة ١٩٧٨ وبين تقديرات سنة ١٩٨٢	
					زيادة	نقصان
الباب الرابع						
لفصل الاول - ايرادات متفرقة						
١ -	الحسومات التقاعدية	-	٦٦٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠٠	-
٢ -	ايرادات رئاسة الموائى	-	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٣ -	غرامات واحكام نقدية	-	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٤ -	فوائد اموال	-	-	-	-	-
٥ -	رسوم المراهنات	-	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٦ -	واردات دوائر الحجر الصحي	-	-	-	-	-
٧ -	مدفوعات الشركات ذات الامتياز	-	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
٨ -	مدفوعات شركات البترول	-	-	-	-	-
٩ -	رسوم المطارات وايجار مطعم مطار بيروت الدولي	-	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	-
١٠ -	ايرادات متفرقة	-	٦٧٥٦٠٠٠	٥١٢٥٠٠٠	-	١١٦٣١٠٠٠
١١ -	ايرادات كازينو لبنان	-	١٠٩٤٤٠٠٠	١٢٨٧٥٠٠٠	١٩٣١٠٠٠	-
١٢ -	رسوم التسجيل في المدارس ورسوم لامتحانات الرسمية	-	٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	-
١٣ -	ايرادات من وفر موازنتي مكتب الحبوب والشمندر السكري والهاتف	-	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
١٤ -	واردات مقطوعة من حساب مصلحة التعمير	-	-	-	-	-
١٥ -	ايرادات مصرف لبنان	-	٧٥٢٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع الفصل الأول		-	٩٧٩٧٠٠٠٠٠	١٠٦٩٠٠٠٠٠	٩٠٩٣١٠٠٠٠	١٦٣١٠٠٠
لفصل الثاني:						
-	ايرادات لتسديد نفقات	-	٦٠٠٠٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	-
-	مجموع الفصل الثاني	-	٦٠٠٠٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	-
-	لفصل الثالث - استردادات	-	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-	-
-	مجموع الفصل الثالث	-	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-	-
مجموع الباب الرابع		-	٩٨٦٧٠٠٠٠٠	١٠٧٨٢٠٠٠٠٠	٩٣١٣١٠٠٠٠	١٦٣١٠٠٠

نوع الواردات		تحصيلات عام ل ١٩٧٨	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨١ ل ل	تقديرات الواردات لسنة ١٩٨٢ ل ل	الفرق بين تحصيلات سنة ١٩٧٨ وبين تقديرات سنة ١٩٨٢
					زيادة نقصان
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط					
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط					
١ - مأخوذات لتغذية نفقات الموازنة	-	للمذكر	للمذكر		
٢ - مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	-	للمذكر	للمذكر		
مجموع الفصل الأول	-	للمذكر	للمذكر		
مجموع الباب الخامس	-	للمذكر	للمذكر		
الإجمال					
الباب الأول		١٠٣٤١٠٠٠٠	١١٩٦١٠٠٠٠	١٦٢٠٠٠٠٠	-
الباب الثاني		١١١٩٧٠٠٠٠	٧٢٦٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
الباب الثالث		٢٢٥٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	-
الباب الرابع		٩٨٦٧٠٠٠٠	١٠٧٨٢٠٠٠٠	٩٣١٣١٠٠٠	١٦٣١٠٠٠
الباب الخامس	-	للمذكر	للمذكر		-
مجموع الجزء الأول		٣١٦٣٠٠٠٠٠	٣٠٢٤٠٠٠٠٠	٢٦٢٦٣١٠٠٠	٤٠١٦٣١٠٠٠

فذلكة موازنة العام ١٩٨٣(*)

المقدمة

أيها السادة

عندما اعددنا مشروع الموازنة للعام ١٩٨٣، كانت الاحوال ما زالت مشحونة بالعنف والاحداث الدامية، والعوامل الامنية تضغط بقدر كبير لتضعنا جميعاً امام واقع مرير نسعى الى تخفيف نتائجه وانعكاساته. فالآمال الكبيرة التي انبثقت مع العهد الجديد لم يستطع هذا المشروع الاخذ بتأثيراتها بصورة كاملة، نظراً لكون مرحلة الاعداد قد سبقت زمنياً هذا الحدث.

ولكن، اذا لم نستطع تقدير جميع الايجابيات في مرحلة الاعداد، فسيكون لهذه الناحية بدون شك الاثر الكامل في مرحلة التنفيذ.

بعد تسجيل هذه الملاحظة الهامة، يقتضي القول ان الارقام الملحوظة في هذا المشروع تشابه الى حد بعيد ارقام موازنة العام ١٩٨٢، ولكن مع زيادة تقدر بـ ١٥٪ ارتأينا ادخالها على اعتمادات الجزء الاول من الموازنة، آخذين بالاعتبار الزيادة التي ستحصل في رواتب موظفي القطاع العام ونسب التضخم الداخلي المرشحة للارتفاع.

من هنا تجب الاشارة الى ان الموازنة غير منفصلة عن الواقع الذي بيّنا، ومع هذا استطعنا ان نجعل منها، ليس فقط اداة لاستمرار الدولة، انما توصلنا الى اشراكها ومساهمتها في تحقيق الاطار اللازم للمتطلبات الحياتية التي تمكن المواطن من العيش والصمود، ومساهمتها ايضاً في احياء المشاريع التي تهتم بالاقتصاد الوطني.

ان الشبه بين ارقام مشروع الموازنة لعام ١٩٨٣ وموازنة العام ١٩٨٢، قد فرضته الاسباب التالية :

- ١ - كون موازنة العام ١٩٨٢ جرى المصادقة عليها في شهر ايلول عام ١٩٨٢.
- ٢ - كون الحالة الامنية تفاقم وتدهورت بسبب الحرب العربية الاسرائيلية التي اندلعت في اوائل شهر حزيران سنة ١٩٨٢.

(*) النص الأساسي.

٣ - لان مؤسسات الدولة المنتجة لم تتمكن من تحديد الاعتمادات اللازمة لتحريك المشاريع الانمائية والاقتصادية وذلك بتأثير من الاضطرابات الامنية والاجواء السياسية المشحونة بالعنف .

يتضمن مشروع موازنة العام ١٩٨٣ الموازنة العامة والموازنات الملحقة كما عدلتها ونسقتها وزارة المالية بعد التشاور - فيما خص النفقات - مع مختلف الوزارات والادارات المعنية .

ومثلما اتبع في العام الماضي ، فقد ادمج الجزءان الثاني والثالث في جزء واحد ذي قسمين :

١ - الجزء الثاني (أ) ويتناول نفقات التجهيز والانشاء السنوية .

٢ - الجزء الثاني (ب) ويتناول نفقات التجهيز والانشاء لأكثر من سنة .

بلغ مجموع ارقام مشروع موازنة العام ١٩٨٣ : ٨٠٥٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل منها ٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل للموازنة العامة و ١٣٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل للموازنات الملحقة .

أيها السادة

الحقيقة التي لا نجد مفراً من قولها ، هي ان مشروع موازنة العام ١٩٨٣ تطغى عليه النفقات الاضطرارية المتزايدة وكذلك الموارد المتناقصة التي اصبحت عاجزة عن اللحاق بالنفقات بفعل الاحداث ونتائجها ، الامر الذي ادى الى جعل الموازنة تسجل عجزاً بلغ ١٧٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل

أولاً - النفقات العامة

تدل ارقام مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٨٣ على ان النفقات تزداد باطراد . وقد روعيت بموجبها ذات الافضليات التي تضمنها موازنات السنين السابقة .

بلغت اعتمادات الجزء الاول من النفقات في المشروع المذكور ٤٩٧٥٦٤٨٨٠٠ ل.ل في مقابل ٤٣٢٧٣٦٥٠٠٠ ل.ل لموازنة العام ١٩٨٢ ، اي بزيادة قدرها ٦٤٨٢٨٣٨٠٠ ل.ل اما نسبة الجزء المذكور من مجمل الموازنة العامة البالغ ٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل فهي ٧٤٪ مقابل ٧٢,٥٪ في موازنة العام ١٩٨٢ .

ومن البديهي ان الموازنة في الظروف التي اعدت فيها ، لا يمكن ان تمثل الاداة القوية .

لقد فرضت التوترات السياسية والامنية تكوين احتياطي لا بأس به حدد بمبلغ ٨٤٣٨٥٠٣٠٠ ل.ل ونسبة ١٧٪ تقريباً من مجموع الاعتمادات المخصصة للنفقات ، كما ان الديون المستحقة الاداء استهلكت نحو ٨٪ من اعتمادات الجزء الاول من مشروع موازنة العام ١٩٨٣ . وقد تتزايد هذه النسبة مستقبلاً بفعل عجز الموازنة المتراكم منذ العام ١٩٧٥ .

ويبقى ان قضية تعمير البلاد التي تستأثر باهتماماتنا تفرض تخصيصها بمبالغ كبيرة لمواجهة الاضرار الهائلة الناجمة عن الاحداث، هذه الاضرار التي ازدادت بفعل الحرب الاسرائيلية على ارض لبنان، التي اندلعت مع بدء شهر حزيران سنة ١٩٨٢ الا انه، نظراً إلى استمرار عدم الاستقرار النسبي الذي ما تزال تشهده البلاد، وإلى الأمل المعلق على المساعدات العربية والدولية، رأينا تخفيض نفقات الجزء الثاني(ب) الى ان تهدأ الحال، للبدء بتعمير البلاد، فخصص لهذا الجزء في مشروع الموازنة المقدم اليكم، مبلغ قدره ٤٣٥٧٦٠٠٠٠ ل.ل في حين ان الجزء المذكور سجل ٥٧٠٣٤٥٠٠ ل.ل في موازنة العام ١٩٨٢، اي بنقص قدره ١٣٤٥٨٥٠٠ ل.ل.

ثانياً - الواردات

قدرت الواردات في مشروع الموازنة العامة للعام ١٩٨٣ بـ ٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل ٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل عام ١٩٨٢.

الواردات العامة

رقم الباب	تعيين الأبواب	مشروع ١٩٨٣		
		الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
الجزء الأول				
الباب الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١٤٢٦٦٠٠٠٠٠	-	١٤٢٦٦٠٠٠٠٠
الباب الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٢٢٣٠٧٠٠٠٠٠	-	٢٢٣٠٧٠٠٠٠٠
الباب الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢٣٠٠٠٠٠٠٠
الباب الرابع	إيرادات متفرقة	١٣٢٥٧٠٠٠٠٠	-	-
الباب الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للذكر	-	للذكر
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية		١٧٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الواردات		٥٠٠٦٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠٠

ان الزيادة التي طرأت على الواردات المقدرة في العام ١٩٨٣، مردها بصورة جزئية، الى ان الرسوم الجمركية مقدر لها ان ترتفع هذه السنة لتبلغ الـ /٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. نظراً الى حالة الامن المرضية التي سادت مدينة بيروت. وبالتالي مرفأها، بالرغم من بقاء المرافق غير الشرعية واستمرارها في العمل.

وتناولت الزيادة ايضا ضريبة الدخل فارتفع تقديرها من /٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٢ الى /٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. اي بزيادة قدرها /١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ثم ضريبة الاملاك المبنية التي ارتفعت لتصبح /٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. بزيادة /٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. على موازنة العام ١٩٨٢.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان الواردات خاضعة للتقدير، ولا يمكن ضبطها بصورة جازمة واكيدة، او اعطاؤها معالم واضحة.

فمنذ العام ١٩٧٥ تشهد الواردات العادية تراجعاً ملحوظاً بسبب الاحداث التي نجم عنها ضعف في مراقبة التحقق الضريبي وبالتالي انخفاض في الجباية. لقد عرفت الرسوم الجمركية تراجعاً كبيراً نتيجة قيام مرافئ غير شرعية، فسجلت الضرائب غير المباشرة منذ العام ١٩٧٤ هبوطاً حاداً في نسبتها بقي كذلك مع بقاء التوترات والاضطراب الأمني الذي شهدته البلاد والذي ادى الى اقفال مرفأ بيروت وكذلك مطارها. وحدها رسوم التسجيل والطوابع والرسوم المفروضة على السيارات السياحية كانت مرتفعة اثناء الاحداث وذلك بسبب صعوبة التهريب منها.

وهنا لا بد لنا من عرض صورة عن الواردات الجمركية المتأتية عن اعمال مرفأ بيروت ومطارها في خضم الاحداث وبعد استتباب الامن النسبي في العاصمة، وكذلك الواردات المحصلة بنتيجة قيام مرافئ طرابلس وصيدا وجونية بأعمالها على قدر ما كانت تسمح به التوترات الامنية عي هذه المدن.

الواردات الجمركية

١ - مرفأ بيروت

بلغت الواردات الجمركية عن طريق مرفأ بيروت، في شهر تشرين الاول سنة ١٩٨٢، نحو ٤١,٦ مليون ل.ل. اي ما يعادل اربعة اضعاف ما تحقق في شهر ايلول من العام ذاته. ويعود هذا الارتفاع الملموس الى الحالة الامنية التي اخذت بالتحسن مؤخراً، وبخاصة الحالة في العاصمة، حيث تمكن مرفأ بيروت، وكذلك مطارها، من تسجيل انطلاقاً ايجابية انعكست على حجم الواردات.

سجلت الواردات المتأتية عن الرسوم الجمركية في المرفأ المذكور ٢٠,٩٦١ مليون ل.ل في مقابل ٦,٢٩٧ ملايين ل.ل في شهر ايلول و١٩,٣٥٦ مليون ل.ل في تشرين الاول سنة ١٩٨١. وتعود اسباب هبوط مقادير الرسوم الجمركية المسجلة في شهر ايلول سنة ١٩٨٢ الى توقف مرفأ بيروت عن العمل في اثناء الحرب العربية الاسرائيلية على ارض لبنان، وفي اعقاب الحوادث المأساوية الحاصلة في الشهر المذكور، ثم رجوع المرفأ الى معاودة نشاطه اعتباراً من ٢٠ ايلول سنة ١٩٨٢. علماً بأن هذا المرفأ قد نشط في الاشهر الثلاثة الاخيرة من السنة المذكورة، بالرغم من بقاء المرافئ غير الشرعية، وذلك لاعتبارات عديدة، منها ما يتعلق بعدم قدرة هذه المرافئ الأخيرة على استيعاب أعمال الشحن والتصدير في أيام الشتاء، ومنها ما يتعلق بتحسين وضبط مهام الإدارة الجمركية التي كانت عاجزة عن القيام بواجباتها بفعل القوة القاهرة الناجمة عن الأحداث.

٢ - مطار بيروت الدولي

انعدمت الواردات الجمركية التي كان يقتضي على مطار بيروت ان يؤمنها وذلك بسبب الحرب التي طالت حرم المطار اعتباراً من منتصف شهر حزيران سنة ١٩٨٢.

ادى اقفال مطار بيروت الدولي، منذ الرابع من شهر حزيران سنة ١٩٨٢ حتى الثلاثين من شهر ايلول من السنة ذاتها، الى تقلص الواردات الجمركية. وما ان استعاد هذا المطار نشاطه في شهر تشرين الاول من هذه السنة حتى سجلت الرسوم الجمركية ١٣,١٦٣ مليون ل.ل مقابل ٨,٨٨ ملايين ل.ل في شهر تشرين الاول سنة ١٩٨١. ويعود هذا التحسن في الواردات الى عاملين اثنين:

١ - عودة المطار الدولي الى سابق نشاطه.

٢ - سيطرة الجيش اللبناني على المطار وما يحيط به.

٣ - مرفأ طرابلس

لقد ارتفعت ايضا الواردات الجمركية في مرفأ طرابلس مع ارتفاعها في مرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي، اذ قدرت ارقام الواردات الجمركية في مرفأ طرابلس بحوالي ٥,٠٨٥ ملايين ل.ل مقابل ٢,٩٧٦ مليوني ل.ل في شهر ايلول سنة ١٩٨٢. ومما لا شك فيه ان تحسن الحال الامنية بعض الشيء هو وراء ارتفاع الواردات المذكورة.

٤ - مرفأ صيدا

لم تتبدل الحال في مرفأ صيدا. فلقد سجل هذا المرفأ واردات جمركية نسبية لدى عودة نشاطه المعهود.

٥ - مرفأً جونفة

اما مرفأً جونفة فقد تأثر كثيرا بعودة الحياة الى مرفأً بيروت، اذ شهد تراجعاً بالنسبة الى الواردات التي سجلها في السنوات الماضية.

٦ - النقل البري

لقد ساعد الاسترخاء الامني الجزئي الذي شهدته بعض المناطق على عودة الحياة الى النقل البري، فارتفعت الرسوم الى تقاضيتها دوائر المصنع الجمركية من لا شيء في ايلول ١٩٨٢ الى ١,٦٤٧ مليون ل.ل في شهر تشرين الاول من السنة ذاتها، فيما سجلت هذه الواردات زهاء ٣ ملايين ل.ل في ذات الشهر من العام ١٩٨٢.

واخيراً، من المؤمل ان ترتفع الواردات من الرسوم الجمركية لتصل الى الحدود التي تمكنها من تقليص عجز الموازنة بعض الشيء، وذلك بعد ان تتمكن الدولة من بسط سيطرتها على كافة الاراضي اللبنانية، وبالتالي على اقفال جميع المرافئ غير الشرعية، الامر الذي سينعكس ايجاباً، ليس على حجم الواردات فحسب، انما ايضا على حماية بعض القطاعات ذات النشاط الوطني، وعلى توجيه استهلاك بعض المنتجات.

وفيما يلي جدول مقارنة بالواردات الجمركية الشهرية المسجلة في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨١ و ١٩٨٢ (بملايين الليرات) وجدول آخر بهذه الواردات شهراً فشهرأً في العامين ١٩٨١ و ١٩٨٢.

جدول رقم - ٢ -

الشهر	سنة ١٩٨٠	سنة ١٩٨١	سنة ١٩٨٢
حزيران	٦١,٤٦٠	٢٧,٨٤٤	١٢,٩٨١
تمؤوز	٦٣,٢٢٦	٣٠,٠٠٠	٨,٠٠١
آب	٥٧,٨١٨	٣٣,٣٤٣	٦,٧١٢
أيلول	٥٥,٦٢١	٤٣,٣٤٥	١٠,٩١٤
تشرين الأول	٥٤,٢٧٣	٣٦,٩٩١	٤١,٥٩٠

جدول رقم - ٣ -
حركة المرفأ

الشهر	مرفأ بيروت		مطار بيروت		مرفأ طرابلس		مرفأ جونية		مرفأ صيدا		المصنع		المجموع	
	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٢
حزيران	١٢,٢٥٨	٨,٨٥٨	٥,٠١٤	-	٧,١٠٩	٣,٧٨٧	٨٧٧	٣٠٥	٤٨١	٣٠	٢,٠٩٥	-	٢٧,٨٣٤	٢,٩٨٠
تموز	١٣,٣٧٤	٤,٣٣٧	٦,٣٣٥	-	٦,٤٤٨	٣,٠٩١	٤٩١	٤٥٧	٢٨٩	٢١٦	٣,٠٦٣	-	٣٠,٠٠٠	٨,٠٠١
آب	١٧,٧٧٤	٢,٥٧٨	٧,٢٠٩	-	٤,٧٥٣	٣,٠٨١	٨٧٤	٢٩٨	٥٦٢	٧٥٦	٢,١٧١	-	٣٣,٣٤٢	٦,٧١٣
أيلول	٢٢,١٦٧	٦,٢٩٧	٨,٦٩٠	-	٦,٩١١	٢,٩٧٦	٥٦٧	١٢٤٢	٦٠٠	٣٩٩	٣,١١١	-	٤٢,٣٤٥	١٠,٩١٤
تشرين الأول	١٩,٣٥٦	٢٠,٩٦١	٨,٨٨٠	١٣,١٦٣	٥,١٨٤	٥,٠٨٥	٧٢٥	٤٣٦	٥٥١	٢٩٨	٢,٢٩٤	١,٦٤٧	٣٦,٩٩١	٤١,٥٩٠
تشرين الثاني	٢٢,٢٥١	٢٩,٥٥٢	٩,٤٢١	٢٠,٣٣٧	٥,٨٥١	٩,٥٧٧	٦٠١	٢٠٦	٦٧٥	٥٧٢	٢,٢٨٩	٢,٥٧٨	٤١,٠٩٤	٦٢,٨٢٢

وقبل اختتام المقدمة وعرض الاقتصاد العالمي والاشارة الى تأثير هذا الاقتصاد، بسليباته وايجابياته على الاقتصاد اللبناني، لا بد من ان ننشر الجداول التالية التي تبين:

- ١ - ارقام مشروع موازنة العام ١٩٨٣ مقارنة بأرقام موازنة العام ١٩٨٢ .
- ٢ - النفقات العادية ونفقات التجهيز وكذلك نفقات التجهيز والانماء التي خصصت لبعض ابواب الموازنة، ونفقات اخرى خصصت لغايات اجتماعية واقتصادية، مقارنة كلها بمشيلاتها التي لحظت في موازنة العام ١٩٨٢ .
- ٣ - اجمال واردات ونفقات مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام ١٩٨٣ .
- ٤ - تطور الواردات العامة منذ العام ١٩٧٤ وتقسيمها .
- ٥ - تطور الموازنات الملحقه منذ العام ١٩٨٢ المتضمنة الاعتمادات الاساسية والنفقات العادية ونفقات التجهيز والانشاء مع نسبها المئوية .

جدول رقم ٤
جدول مقارنة بين أرقام موازنة ١٩٨٢
وأرقام مشروع موازنة ١٩٨٣ حسب الأبواب

رقم البند	الباب	موازنة عام ١٩٨٢	مشروع عام ١٩٨٣	الفرق	
				زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	٣٠٨٩١٠٠	٣٨٤٤٨٠٠	٧٥٥٧٠٠	-
٢	مجلس النواب	٢٨٣٩٢٤٠٠	٢٦٧٤٢٠٠٠	-	١٦٥٠٤٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٣٨٠٧٥٤٠٠	١٣٨١١٦٠٠٠	٤٠٦٠٠	-
٤	وزارة العدل	٥٨٤٣٧٧٠٠	٥٨٦٢٧٨٠٠	١٩٠١٠٠	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٨٤٤٦٣٧٠٠	٨٤٧٩١٧٠٠	٣٢٨٠٠٠	-
٦	وزارة الداخلية	٤١٥٢٨٣٩٠٠	٤٥٩٧٦٧٤٠٠	٤٤٤٨٣٥٠٠	-
٧	وزارة المالية	٩٦٦٦٩١٠٠	١٠٠٣٤٠٥٠٠	٣٦٧١٤٠٠	-
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٢٤٥٦١٤٥٠٠	١٣٦٤٢٢٢٠٠٠	١١٨٦٠٧٥٠٠	-
٩	وزارة التربية والفنون الجميلة	١١٥٠٣٩٠٩٠٠	١١٨٦٩٨١٤٠٠	٣٦٥٩٠٥٠٠	-
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٤٣٨٨٣٦٠٠	٢٣٤ ٨٣٢ ٣٠٠	-	٩٠٥١٣٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٤٨٠٢٣٤٠٠	١٥٢٤٥١٥٠٠	٤٤٢٨١٠٠	-
١٢	وزارة الإعلام	٥٤٢١٧٣٠٠	٥٤٠٣٣١٠٠	-	١٨٤٢٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	١١٠٤١٥٧٢٠٠	٩١٨٤٧٨٢٠٠	-	١٨٥٧٦٩٠٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٧٨٢٤١٣٠٠	٨٦٠٣٨٧٠٠	٧٧٩٧٤٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٤٨١٢٠٠٠٠	١٥٥٢٩٤٠٠٠	٧١٧٤٠٠٠	-
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية	٤٩٧٣٧٢٠٠	٤٢٧٣٧٠٠٠	-	٧٠٠٠٢٠٠
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية	١١٨٥٣٠٠٠٠	١٢٢٤٧٥٠٠٠	٣٩٤٥٠٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	٤٥٨٧٥٠٠٠	٤٧٨٢٢٠٠٠	١٩٤٧٠٠٠	-
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٤ ٠٠٣ ٥٠٠	٤ ٠١٣ ١٠٠	٩ ٦٠٠	-
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٩٥١٧١٠٠	١٠٠٤١٢٠٠	٥٢٤١٠٠	-
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	٤٨١٧٢٨٠٠٠	٦١٠٥٠٠٠٠٠	١٢٨٧٧٢٠٠٠	-
٢٣	احتياطي الموازنة	٥٩٣٥٤٩٧٠٠	٨٤٣٨٥٠٣٠٠	٢٥٠٣٠٠٦٠٠	-
المجموع		٦٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٦٠٠٠٠٠	٦٠٩٥٦٥١٠٠	٢٠٣٥٦٥١٠٠
				٢٠٣٥٦٥١٠٠	
				٤٠٦٠٠٠٠٠٠	

جدول رقم - ٥ - موازنة الدولة العامة (بالآلاف الليرات اللبنانية) سنة ١٩٨٢

رقم البند	الأبواب	نفقات عادية	نفقات التجهيز	نفقات الإنشاء والتنمية	المجموع	النسبة المئوية
١ - النفقات العامة						
١	رئاسة الجمهورية	٢٩١٤,١	١٧٥	-	٣٠٨٩,١	٠,٠٥
٢	مجلس النواب	٢٧٦٦٢,٤	٧٣٠	-	٢٨٣٩٢,٤	٠,٤٥
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٢٢٢٠٠,٤	١٥٨٧٥	-	١٣٨٠٧٥,٤	٢,١٦
٤	وزارة العدل	٥٨٤٣٧,٧	-	-	٥٨٤٣٧,٧	٠,٩٢
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٨٤٤٤٦٣,٧	-	-	٨٤٤٤٦٣,٧	١,٣٤
٦	وزارة الداخلية	٣٠٠٠٠٨,٩	٦٥٢٧٥	٥٠٠٠٠	٤١٥٢٨٣,٩	٦,٥٩
٧	وزارة المالية	٩٢١٣٩,١	٤٥٣٠	-	٩٦٦٦٩,١	١,٥٣
٨	وزارة الدفاع الوطني	٧٦٩٣٥٤,٥	٣٩١٢٦٠	٨٥٠٠٠	١٢٤٥٦١٤,٥	١٩,٧٨
١٢	وزارة الإعلام	٣٣٠١٧,٣	١٢٠٠	٢٠٠٠٠	٥٤٢١٧,٣	٠,٨٦
٢ - النفقات الاجتماعية						
٩	وزارة التربية الوطنية	١١٠٨٣٦٥,٩	١١٠٢٥	٣١٠٠٠	١١٥٠٢٩,٩	١٨,٢٦
١٠	وزارة الصحة العامة	٢١٣٤٨٨,٦	٣٠٣٩٥	-	٢٤٣٨٨٣,٦	٣,٨٧
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٩٦٥١١,٤	٥١٥١٢	-	١٤٨٠٢٣,٤	٢,٣٤
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٧٤٢٩,٦	٢٠٠٨٧,٥	-	٢٧٥١٧,١	٠,٤٣

النسبة المئوية	المجموع	نفقات الإنشاء والتنمية	نفقات التجهيز	نفقات عادية	الأبواب	رقم البند
٣ - النفقات الاقتصادية						
%	١٧,٥٢	١١٠٤١٥٧,٢	٣٨٤٣٤٥	٦٣٦٦٠٠	٨٣٢١٢,٢	١٣ وزارة الأشغال العامة والنقل
%	١,٢٤	٧٨٢٤١,٣	-	٥٨٩٥١	١٩٢٩٠,٣	١٤ وزارة الزراعة
%	٢,٣٥	١٤٨١٢٠	-	١٥٥	١٤٧٩٦٥,٠	١٥ وزارة الاقتصاد والتجارة
%	٠,٧٩	٤٩٧٢٣٧,٢	-	١٤٩٥٠	١٤٧٩٦٥,٠	١٦ وزارة المواصلات السلوكية والاسلوكية
%	١,٨٨	١١٨٥٣٠	-	١٠٤٦٠٢	١٣٩٢٨	١٨ وزارة الموارد المائية والكهربائية
%	٠,٢٥	١٥٨٧٥	-	١٢٣٠٢,٥	٣٣٥٧٢,٥	١٩ وزارة السياحة
%	٠,٠٦	٤٠٠٣,٥	-	٦٦٥	٣٣٣٨,٥	٢٠ وزارة الصناعة والنقط
٤ - الديون المتوجبة الأداء واحتياطي الموازنة						
%	٧,٦	٤٨١٧٢٨	-	-	٤٨١٧٢٨	الديون المتوجبة الأداء
%	٩,٤٢	٥٩٣٥٤٩,٧	-	-	٥٩٣٥٤٩,٧	احتياطي الموازنة
%	١٠٠,٠٠	٦٣٠٠٠٠٠,٠	٥٧٠٣٤٥,٠	١٤٠٢٢٩٠,٠	٤٣٢٧٣٦٥,٠	المجموع

موازنة الدولة العامة (بآلاف الليرات اللبنانية) سنة ١٩٨٣

رقم البند	الأبواب	نفقات عادية	نفقات التجهيز	نفقات الإنشاء والتنمية	المجموع	النسبة المئوية
١ - النفقات العامة						
١	رئاسة الجمهورية	٢٦٦٩,٩٠	١٧٥	-	٨٤٤,٨٠٣	٠,٠٦
٢	مجلس النواب	٢٦٦٦٢,٠٠	٨٠	-	٢٦٧٤٢,٠٠	٤,٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٢٣٣٩١,٠٠	١٤٧٢٥	-	١٣٨١١٦,٠٠	٢,٠٦
٤	وزارة العدل	٥٨٦٢٧,٨٠	-	-	٥٨٦٢٧,٨٠	٠,٨٧
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٨٤٧٩١,٧٠	-	-	٨٤٧٩١,٧٠	١,٢٦
٦	وزارة الداخلية	٣٣٠٥٩٣,٠٠	٥٤١٧٤,٤٤	٧٥٠٠٠,٠٠	٥٩٧٦٧,٤٠	٦,٨٦
٧	وزارة المالية	٩٦٨٦٥,٥٠	٣٤٧٥,٠٠	-	١٠٠٣٤٠,٥٠	١,٥٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٩٣٧٨٥٧,٠٠	٣١٣٢٦٥,٠٠	١١٣٠٠٠,٠٠	١٣٦٤٢٢٢,٠٠	٢,٢٤
١٢	وزارة الإعلام					

النسبة المئوية	المجموع	نفقات الإنشاء والتنمية	نفقات التجهيز	نفقات عادية	الأبواب	رقم البند
٢ - النفقات الإجتماعية						
٪	١٧,٧٠	١١٨٦٩٨١,٤٠	٣١٠٠٠,٠٠	٩٧٤٥,٠٠	١١٤٦٣٦,٤٠	٩
					وزارة التربية الوطنية	
٪	٣,٥٠	٢٣٤٨٣٢,٣٠	-	٢٦٧٧٠,٠٠	٢١٨٠٦٢,٣٠	١٠
					وزارة الصحة العامة	
٪	٢,٢٧	١٥٢٤٥١,٥٠	-	٥٧٥٨٧,٣	٩٤٨٦٤,٣٠	١١
					وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	
-	-	-	-	٢٥٨٧,٢٠	٧٤٥٤,٠٠	٢١
					وزارة الإسكان والتعاونيات	
٣ - النفقات الاقتصادية						
٪	٠,١٥	١٠٠٤١,٢	١٩٦٧٦٠,٠٠	٦٣١١٧٠,٠٠	٩٠٥٤٨,٢٠	١٣
					وزارة الأشغال العامة والنقل	
٪	١,٢٨	٨٦٠٣٨,٧	-	٦٥٤٤٤,٤٠	٢٠٥٩٤,٣٠	١٤
					وزارة الزراعة	
٪	٢,٣٢	١٥٥٢٩٤,٠٠	-	٢٥,٠٠	١٥٥٢٦٩,٠٠	١٥
					وزارة الاقتصاد والتجارة	
٪	٠,٦٤	٤٢٧٣٧,٠٠	-	١٩٥٠,٠٠	٤٠٧٨٧,٠٠	١٦
					وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية	
٪	١,٨٣	١٢٢٤٧٥,٠٠	-	١٠٨٥١٢,٠٠	١٣٩٦٣,٠٠	١٨
					وزارة الموارد المائية والكهربائية	
٪	٠,٧١	٤٧٨٢٢,٠٠	-	١٢٩٤١٠,٠٠	٣٤٨٨١,٠٠	١٩
					وزارة السياحة	
٪	٠,٠٦	٤٠١٣,١٠	-	٦٦٥,٠٠	٣٣٤٨,١	٢٠
					وزارة الصناعة والنقط	

النسبة المئوية	المجموع	نفقات الإنشاء والتنمية	نفقات التجهيز	نفقات عادية	الأبواب	رقم البند
٤ - الديون المتوجبة الأداء واحتياطي الموازنة						
%	٩,١٠	٦١٠٥٠٠,٠٠	-	٦١٠٥٠٠,٠٠	الديون المتوجبة الأداء	
%	١٢,٥٨	٨٤٣٨٥,٣٠	-	٨٤٣٨٥,٣٠	احتياطي الموازنة	
%	١٠٠,٠٠	٦٧٠٦٠٠٠,٠٠	٤٣٥٧٦٠,٠٠	١٢٩٤٥٩١,٢٠	٤٩٧٥٦٤٨,٨٠	المجموع

جدول رقم ٦

إجمال واردات ونفقات مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام ١٩٨٣

الموازنة	المبالغ المكررة	الواردات	النفقات
الموازنة العامة	-	٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠٠
موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	-	٧١٧٠٠٠٠٠٠٠	٧١٧٠٠٠٠٠٠٠٠
موازنة مديرية اليانصيب الوطني	-	١٤٨٠٠٠٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠٠٠٠٠٠
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	-	٤٨٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠
المجموع		٨٠٥٦٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٥٦٠٠٠٠٠٠٠
* ملاحظة:			
تخفيض المبالغ المكررة في كل من الموازنة العامة والموازنات الملحقه والمتعلقة:			
- بمساهمة موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف في الموازنة العامة	١٢٩٥٠٠٠٠٠٠		
- بمساهمة موازنة مديرية اليانصيب الوطني في الموازنة العامة	١٠٠٠٠٠٠		
- بمساهمة موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري في الموازنة العامة	١٠٠٠٠٠٠		
- بمساهمة من الموازنة العامة لتغطية عجز مكتب الحبوب والشمندر السكري	١٤٦٣٦٠٠٠٠٠	٢٧٦٠٦٠٠٠٠٠	٢٧٦٠٦٠٠٠٠٠
المجموع		٧٧٧٩٩٤٠٠٠٠٠	٧٧٧٩٩٤٠٠٠٠٠

جدول رقم ٧
تطور وتقسيم الواردات العامة (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٤	نوع الواردات
١٤٢٦,٦	١١٩٦,١	١٠١٣,١	٧١٩,٦	٥٤٨,٤	٣٢٤,٠	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها
٢٢٣,٠٧	٧٢٦,٧	١١٧,٧	٩٦٤,٣	٦٢٥,٣	٤٨٥,٨	الضرائب والرسوم غير المباشرة
٢٣	٢٣	٢٢,٥	٢٨,٨	٢٢,٨	٣١,٢	واردات الأملاك العامة والاستثمار
١٣٢٥,٧	١٥٠٠,٧	٩٥٥,٧	٧٨٩	٢٠٦,٥	١٦٩,٨	واردات مختلفة
١٧٠٠,٠٠	٢٧٥٤,٥	١٣٨٦,٠٠	١٥٠٦,٢	٨٥٧	٢١٣	واردات استثنائية

جدول رقم ٨

تطور الموازنات الملحقه (بملايين الليرات البنانيه)

مشروع موازنة ١٩٨٣					موازنة ١٩٨٢					
النسبة المئوية	نفقات التجهيز والإنشاء	النسبة المئوية	النفقات العادية	الاعتمادات الأساسية	النسبة المئوية	نفقات التجهيز والإنشاء	النسبة المئوية	النفقات العادية	الاعتمادات الأساسية	
٥٤,٧١	٣٩٢,٢	٤٥,٢٩	٣٣٤,٧	٧١٧	٥٨,١١	٣٩٢,٢	٤١,٨٩	٢٨٢,٧	٦٧٥	المواصلات السلوكية واللاسلكية
٠,٠٣	٠,٠٥	٩٩,٩٧	١٤٧,٩	١٤٨	٠,٠١	٠,١٠	٩٩,٩٩	١٠١,٩	١٠٢	مديرية البانصيب الوطني
-	-	١٠٠	٤٨٥	٤٨٥	-	-	١٠٠,٠٠	٤٧٧,٦	٤٧٧,٦	مكتب الجيوب والشمندر السكري
٢٩,٠٥	٣٩٢,٢٥	٧٠,٩٣	٩٥٧,٦٠	١٣٥٠	٣٠,٠١	٣٩٢,٣٠	٦٨,٧٥	٨٦٢,٢	١٢٥٤,٦	المجموع

ثانيا - الاقتصاد العالمي

لا يزال وضع الاقتصاد العالمي قاتما رغم التقدم الذي احرزته بعض البلدان على صعيد مكافحة التضخم.

١ - الركود الاقتصادي

بقي الركود الاقتصادي مسيطرا في فترة الثلاث سنوات الماضية على البلدان الصناعية. وتدل توقعات المراقبين الاقتصاديين على ان هذه البلدان لم تسجل اي نمو يستحق الذكر خلال العام ١٩٨٢ في مقابل النمو الحاصل في العامين ١٩٨٠ و ١٩٨١ والبالغ ١٪.

لقد ارتفعت نسبة البطالة في مجموعة البلدان الصناعية نتيجة الركود المشار اليه بشكل يدعو الى القلق. وقد بلغ مستوى هذا القلق في مجمله ٨٪ من القوة العاملة خلال العام ١٩٨٢، اي ما يوازي ٣٠ مليون عاطل عن العمل تقريبا. علما بأن معدل البطالة كان اعلى بكثير في بعض البلدان المذكورة (١٢٪ في كندا).

٢ - ازمة الدول النامية

تأثرت الدول النامية غير النفطية بأزمة الركود التي اصابت الدول الصناعية وما رافق هذه الازمة من انخفاض في الطلب على المواد الاولية الاساسية وتدهور اسعار هذه المواد، وكذلك من الارتفاع القوي في معدلات اسعار الفوائد والتقلبات الحادة لاسعار صرف العملات الرئيسية.

لقد ادت الازمة المذكورة الى خلق ضغوط اقتصادية ومالية على الدول النامية غير النفطية، مما ضاعف في كثير من الحالات المصاعب الاقتصادية والمالية الداخلية لهذه البلدان، وجعل البرامج التصحيحية في العديد منها معقدة وصعبة.

ان متوسط معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير النفطية قد هبط الى ادنى مستوى منذ عدة عقود، بل ان معدل الدخل الحقيقي للفرد انخفض في بعض البلدان لأول مرة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كذلك تدهورت اوضاع موازين المدفوعات في فترة الثلاث سنوات الاخيرة بشكل مخيف، وتزايد عبء الدين الخارجي للبلدان النامية غير النفطية، اذ ارتفع العجز الاجمالي للحساب الجاري من حوالي ٦٠ بليون دولار عام ١٩٧٩ الى حوالي ٨٦ بليوناً في العام ١٩٨٠ والى ١٠٠ بليون في العام ١٩٨١، وقد بقي على هذا المستوى خلال العام ١٩٨٢.

هذا، ولم تسلم الدول المصدرة للنفط من مضاعفات الانكماش الاقتصادي العالمي وما رافقه

من هبوط في الطلب على النفط ومن انخفاض في سعره خلال الفترة الاخيرة. تشير التقديرات الى ان الفائض الاجمالي للحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط قد انخفض الى حدود ال ١٥ بليون دولار خلال العام ١٩٨٢ مقابل ١٢٥ بليون دولار في العام ١٩٨٠. هذا، وتعاني بعض الدول المصدرة للنفط من عجز كبير في حساباتها الجارية امكن تمويلها عن طريق اللجوء الى القروض الخارجية.

٣ - عبء الديون الخارجية

ادى تدهور وضع الحسابات الجارية في موازين المدفوعات للدول النامية والنمط الذي اتبع في تمويلها، الى زيادة خطرة في حجم الديون الخارجية للعديد من الدول النامية غير النفطية. وتدل الاحصاءات الاخيرة المتوافرة، ان الدين الخارجي المتوسط والطويل الامد للبلدان النامية غير النفطية، ارتفع خلال السنوات الثلاث المنتهية عام ١٩٨١ بنسبة ٦٠٪ تقريبا الى حدود ٤٤٠ بليون دولار، يضاف الى هذا الرقم ١٠٠ بليون دولار من الديون القصيرة الاجل.

وتجدر الاشارة الى ان القسم الاكبر من الدين الخارجي للدول النامية غير النفطية يمثل التزامات على دول اميركا اللاتينية ودول اوروبا الشرقية. فالدين الخارجي للمكسيك وحدها يقدر بما يزيد عن ٨٠ بليون دولار اغلبه للمصارف التجارية العالمية، وتأتي بعدها البرازيل حوالي ٨٤ بليون دولار والارجنتين ٤٠ بليون دولار.

٤ - الحلول التصحيحية المقترحة

للخروج من الازمة الاقتصادية العالمية والتخفيف من حدة المأساة التي تعانيها البلدان النامية ولا سيما الدول الاكثر فقرا، تقدمت مجموعة ال ٢٤ للدول النامية بعدة توصيات ومقترحات جاءت مطابقة في العديد منها لتوصيات وضعتها اللجنة الانتقالية لصندوق النقد الدولي حيث الدول الصناعية لها الوزن الاكبر في اتخاذ القرار.

تتلخص هذه التوصيات بالامور التالية:

١ - تحرير التجارة الدولية عن طريق وضع برنامج انتعاش اقتصادي يؤدي الى نمو اقتصاد البلدان الصناعية والنامية في جو غير تضخمي.

٢ - محاربة التضخم عن طريق قيام الدول الصناعية بالتخفيف من الاتكال على السياسة النقدية.

٣ - تحرير آليات السوق بالتركيز على ضرورة اقدام الحكومات على معالجة التقلبات والاختلالات البنوية التي تراكمت عبر سنين عديدة نتيجة سياسات اقتصادية خاطئة او اهمال في معالجة

المشاكل الاقتصادية الطارئة، مما افقد اقتصاديات معظم البلدان الصناعية المرونة الكافية لتكيف بسرعة مع آليات السوق.

٤ - المساعدات الخارجية للدول النامية احتواء العجزات في موازين مدفوعاتها وتحقيق نمو اقتصادي افضل، وذلك عن طريق زيادة تلك المساعدات بعد ان تضاءلت في السنوات الاخيرة.

٥ - ضرورة التعاون الدولي بتوثيق الترابط بين اقتصاديات بلدان العالم ومراعاة مصالح الدول الفقيرة من قبل الدول الصناعية.

والخلاصة، ان الاجتماعات الدورية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ركزت، بصورة متناهية، على الازمة التي يعيشها الاقتصاد العالمي، الامر الذي دعا الى التوصية بوجوب دعم الصندوق، ليتمكن من ممارسة مهمته والمساعدة على استقرار نظام النقد الدولي باعتباره الاساس لنمو التجارة الخارجية والتقدم الاقتصادي في العالم.

ويجب ان لا ننسى اخيرا ان الاقتصاد اللبناني يتأثر سلبا ام ايجابا بالاقتصاد العالمي.

ثالثاً - الاقتصاد اللبناني

ما برح الاقتصاد اللبناني يعاني المشكلات التي خلفتها التوترات الامنية والاضطرابات الحاصلة في الاجواء السياسية، الامر الذي حال دون بقائه منتعشا كما في العام ١٩٧٥.

لقد تأثرت اوضاع هذا الاقتصاد بفعل تلك التوترات والاضطرابات، ويمكن تقسيم هذه الاوضاع بالنسبة الى فترتين اثنتين: الاولى مع بدء احداث سنة ١٩٧٥ التي استمرت حتى شهر حزيران سنة ١٩٨٢، والثانية مع بدء شهر حزيران المذكور.

أولاً: احداث سنة ١٩٧٥ حتى شهر حزيران سنة ١٩٨٢

تأثر الاقتصاد اللبناني كثيرا بحوادث لبنان منذ العام ١٩٧٥، وكان لهذه الاحداث نتائج سلبية يمكن تعدادها كالاتي:

١ - توقف الانتاج في القطاع الصناعي، اذ ان ٣٠٠ مؤسسة تهدمت بصورة مباشرة، وكذلك ذهب ربع الرأسمال الثابت هباء، وخسرت اليد العاملة اكثر من ٥٠٪ من فعاليتها، وتراجع المستوى الانتاجي بالقيمة الثابتة الى ثلث ما كان عليه قبل العام ١٩٧٥.

ثم ان مستوى الاستثمار ضعف كثيرا، وكذلك تراجعت الطاقات الانتاجية بفعل هجرة اليد العاملة المختصة، وهبط المستوى التقني، وانحسرت السوق المحلية فخسرت الاسواق الخارجية قسما كبيرا من امتدادها وارتفعت اسعار الانتاج.

- ٢ - تضررت الزراعة وشهدت مناطقها هجرة كثيفة، وعرفت بعض المنتجات الزراعية هبوطا حادا كمثّل زراعة التبغ والحرير والشمندر، فيما عرفت منتجات اخرى ازدهارا كالخضار المزروعة تحت اقبية من الزجاج. وكذلك ازدهرت الزراعة المحدودة التي مورست لتلبية الحاجات المحلية.
- ٣ - اصبح الوسط التجاري في العاصمة بيروت قاعصا فصفا فيما كان يضج في العام ١٩٧٤ بالمحلات التجارية (٧٠٩٢) وبالمكاتب (٥٥٩٧) وبالمستودعات (٧٠٢). ولقد قدرت الاضرار التي لحقت بهذا الوسط التجاري نتيجة الاحداث التي جرت في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ بما يقارب الـ ٣ مليارات ليرة لبنانية.
- اما التجارة فانها فقدت مركزيتها واتجهت الى مناطق واحياء ومجمعات لبنانية متفرقة.
- ٤ - لم يتمكن القطاع السياحي من الصمود فأفل بريقه.
- ٥ - تدنى مستوى الترانزيت بصورة حادة.
- ٦ - فقدت بيروت دورها بعد ان كانت تشكل ملتقى النشاطات الاقتصادية الاقليمية.
- ٧ - عرفت شبكات المصارف العالمية بعض التشتت، مما جعلها تتمركز مؤقتا في مختلف المناطق اللبنانية وفي العالم العربي واوروبا.
- ٨ - ترك النقل البحري مرفأ بيروت ليحل في المرفأ الاخرى، وذلك باستعمال اسطول بحري يتفق وامكانيات هذه المرفأ البديلة.
- ٩ - تعطلت الشبكات الكهربائية والهاتفية والمائية، الا ان هذه الاعطال سرعان ما سويت. اما المشاريع التي اعدت لتحسين هذه الشبكات وتوسيعها، فانها بقيت بدون تنفيذ بفعل الحالة الامنية غير المستقرة.
- ١٠ - اصبحت الطرق بأضرار جسيمة وتوقفت المشاريع المعدة لتحسين وزيادة عدد شبكاتها.
- ١١ - نال قطاع السكن نصيبه من الدمار والتخريب. ففي العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ تضررت ٤٥٣٠٠ وحدة سكنية، ١٧٣٤٠ منها تهدم كليا وتهدمت ١٦٢٦٦ وحدة بصورة جزئية فأصبحت غير صالحة للسكن، وتضررت ١١٦٩٤ وحدة لكها بقيت صالحة للسكن.
- ويمكن القول هنا ان ٨٠٠٠ بيت تضررت في لبنان الجنوبي بفعل الهجمات الاسرائيلية عام ١٩٧٨، وكذلك تضرر في السنة المذكورة ٤٨٠٠٠ منزل بفعل القصف السوري. ولقد دلت الاحصاءات التي اجريت في نطاق السكن، ان ١٢٦٨ مسكنا دمرت بصورة كاملة و٥٥١٧

مسكنا دمرت بصورة جزئية، ١٦٠٢٦ بيتا اصببت بأضرار جسيمة، و١٥١٤٤ لحقت بها اضرار اقل اهمية. ومن بين الوحدات السكنية التي شملتها الاعمال الحربية توجد مؤسسات علمية ومستشفيات ومؤسسات صناعية ومراكز للعبادة وابنية عامة.

١٢ - ادى انتقال اللبنانيين من مساكنهم بفعل الحرب الى اماكن اخرى اعتبروها اكثر امنا لهم، الى زعزعة الصورة المألوفة للتوزيع السكاني والاجتماعي.

- لقد شردت ٨٣٠٠٠ عائلة في سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦، اي ما مجموعه ٤١٥٠٠٠ شخص.

- وشردت ٣٥٠٠٠ عائلة عام ١٩٧٨ اي ما مجموعه ٢٥٠٠٠٠ شخص.

- انتقلت ٦٠٠٠٠ عائلة من منطقة الى منطقة اخرى في فترة زمنية واقعة بين تموز وتشرين الاول عام ١٩٧٨.

- برز وجه آخر للحياة الاجتماعية والسكانية افرزته الحرب متمثل بوجود فئة غير قليلة من اليتامى والمعاقين.

١٣ - تأثر الاقتصاد اللبناني بهجرة اكثر من ٢٥٠٠٠٠ عامل متخصص، الامر الذي خلف نقصا رهيبا في اليد العاملة وشللا في نشاطات بعض القطاعات والمناطق، الا انه كان لهذه الهجرة نتيجة ايجابية تمثلت في التحويلات التي اجرته تلك اليد العاملة والتي قدرت بثلاث الدخل القومي، الامر الذي ساعد الاقتصاد اللبناني على الصمود. لكن هذه النتيجة الايجابية افسدها التضخم وتبعها تغيير في الميزان التجاري الذي اصبح مدينا.

١٤ - تطور عجز الخزينة بفعل النقص الذي تناول الواردات العامة، وبفعل زيادة المصارفات المتأتية عن التضخم وعن المساعدات المخصصة للاعمار. علما بأن العجز المذكور امكن الحد من ارتفاعه بقروض داخلية وخارجية وبمساعداات مالية عربية ودولية.

١٥ - ارتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب ضعف القوة الانتاجية في لبنان وغياب الضوابط الجمركية للمستوردات. علما بأن ميزان المدفوعات بقي يسجل فائضا بارزا.

١٦ - بلغ الناتج القومي الفعلي ٤٠٪ من مستواه في العام ١٩٧٤، الامر الذي يدل على مدى تأثير الحرب على النشاط الاقتصادي الداخلي.

ثانياً - الحرب الاسرائيلية الخامسة على ارض لبنان (من حزيران ١٩٨٢)

اثر الحرب الاسرائيلية على ارض لبنان ابتداء من حزيران ١٩٨٢ بصورة حادة على مختلف القطاعات:

- ١ - تميز القطاع الصناعي بالنتائج التالية:
 - توقف المصانع في الجنوب عن العمل.
 - بطء الانتاج في بقية المصانع العاملة بسبب التقنين في الكهرباء وصعوبة استيراد المواد الاولية واقفال بعض المرافق.
 - تفاقم ازمة دفع الاجور والاجازات القسرية للعمال.
 - تهدم ٢٥ وحدة صناعية كبيرة قائمة بين مدينة صيدا ومناطق الناعمة والشويفات وجنوب العاصمة.
 - تشغيل المصانع اللبنانية بنسبة ٢٥٪ من طاقتها الفعلية الاجمالية.
 - الخسارة الكبيرة الحاصلة في الشهر الاول من الحرب البالغة ٢٥٠ مليون دولار.
- ٢ - تضرر القطاع الزراعي بأن توقف نشاط هذا القطاع وتلفت المحاصيل بفعل الحرب.
- ٣ - اصابة قطاع البناء والاشغال العامة بالشلل وتهدم المساكن القائمة في لبنان الجنوبي وفي الضاحية الجنوبية من بيروت وفي بعض المناطق الاخرى، وكذلك تضرر شبكات الطرق.
- ٤ - اما قطاع الطاقة والمياه فانه تضرر في نواحيه التالية:
 - توقف مصفاة الزهراني عن العمل وتهدم منشآتها.
 - تقطع الخطوط الكهربائية ذات التوتر العالي في المعامل الحرارية في منطقة الجية التي تؤمن ٥٥٪ الى ٦٠٪ من الاستهلاك. وكذلك تقطع شبكات التوزيع في لبنان الجنوبي وفي ضواحي بيروت.
 - اصابة شبكات توزيع المياه في بيروت بأضرار جسيمة.
- ٥ - عرف قطاع النقل المتغيرات التالية:
 - توقفاً في النقل الجوي بعد اقفال مطار بيروت بسبب الحرب واصابة شركات الملاحة الجوية اللبنانية بأضرار فادحة.
 - ضعفاً في النقل البري بسبب اقفال طريق بيروت دمشق وتجدد ازمة توزيع المحروقات وحصول اضطراب في الامن.
 - تراجعاً في النقل البحري بسبب المعارك اولا، وبسبب هبوط المستوردات التي احجم التجار عن الاقدام عليها منظورا الى الاعمال الحربية والى الخوف من الحالة العامة، الامر الذي اضطرهم الى تحويل نشاطاتهم الى الخارج.

- ٦ - اصيب قطاع الاتصالات السللكية واللاسلكية كغيره من القطاعات الاقتصادية بخسائر كبيرة.
- ٧ - اما القطاع المصرفي فلنا عودة اليه في غير مكان.
- ٨ - تضرر القطاع السياحي مثل سائر القطاعات ولا سيما في هذه الفترة من الحرب الاسرائيلية العربية حيث قضى على ما تبقى من المؤسسات السياحية في الناحية الغربية من بيروت.
- ٩ - تأثر القطاع التجاري بشكل بارز. فبعد اقفال المرفأ والمطار اصبح الاستيراد مقتصر على المواد الغذائية السريعة الاستهلاك التي لا تحتمل الخزن الطويل الامد.

والخلاصة، يمكن القول انه ليس من السهل اطلاقا تحديد حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد اللبناني بكافة مرافقه وقطاعاته. الا ان ذلك لا يحول دون اجراء تحديد اولي لهذه الخسائر وبلاستناد الى ارقام الناتج القومي الاجمالي الذي قدر مؤخرا بالاسعار الجارية بنحو ١٦ مليار ليرة لبنانية. فاذا ما اخذ بصحة هذا التقدير، تكون الخسارة الاقتصادية خلال ثلاثة اشهر نحو ٤ مليارات ليرة، وهذه الخسارة لا تشمل بالطبع الاضرار المباشرة التي اصابت المنشآت الاقتصادية والمدنية والمرافق العامة كالمطار والمرفأ والطرق وبعض المؤسسات العامة.

وفيما يلي نقدم بيانا بوضع الاقتصاد اللبناني في مختلف نواحيه منذ العام ١٩٧٤ :

المؤشرات	الملاحظات
مستوى الاسعار	بلغت نسبة التضخم ٢٢٪ في السنة، وقد ترتفع هذه النسبة في حال عدم تخفيض اسعار بعض المواد الاولية، وتباطؤ اسعار المفرق وتثبيت اسعار الفوائد. علما بأن ارتفاع نسبة التضخم يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي اللبناني، هذا التأثير الذي يخافه الجميع فيؤكد على ضرورة اشتراك الفعاليات الخاصة لدرء خطره.

وضع الليرة اللبنانية هبوط سعر الليرة اللبنانية ودعمها بوسائل مصطنعة (كالتحويلات الخارجية). الا ان الليرة سجلت تقدما ملموسا بفعل المحاولات المتخذة لاعادة الاحوال الى طبيعتها، وتثبيت الاستقرار. وقد بلغ تحسن الليرة الـ ٢٥٪ تقريباً بالنسبة الى الدولار.

العمل والاجور	لم تستطع الاجور اللحاق بالتضخم في ارتفاعه.
التجارة الداخلية	سجلت التجارة الداخلية تحسنا بسبب انتشار اماكنها بعد ان تهدمت الاسواق في قلب بيروت.

التجارة الخارجية	تنامي عجز الميزان التجاري بمعدل ٤٠٪ في السنة. لقد تأثرت التجارة الخارجية كثيرا في فترة الحرب التي استمرت من سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٧٨. اما الاحداث التي حصلت سنة ١٩٨١ فان اثرها على حجم الخسائر وبخاصة خسائر القطاع الصناعي بسبب هبوط الصادرات وتوقف الانتاج كان حادا.
سوق المواد الضرورية	عرفت سوق المواد الضرورية ازمات بسبب الخلل الذي تعرض له توازن العرض والطلب (الغاز، القمح، المحروقات).
الادخار والاستثمار	افرزت احداث لبنان عناصر عدم التوازن في مجالي الادخار والاستثمار اذا شجعت هذه الاحداث على الادخار وتقلص توظيف الرساميل.
السياسة المالية	لم تساعد الاحداث على انتهاج سياسة مالية اكثر اندفاعا وايجابية، فكانت موازنات فترة الحرب محصورة الاهداف والمرامي، ولم تكن فاعل الا من اجل تمويل المصاريف الادارية غير المنتجة (العادية).
ترتيب المناطق	حصل نمو غير متوازن بين المناطق من حيث التوزيع السكاني والنشاطات الاقتصادية.

واردات الموازنة العامة

جدول رقم ١ - جدول مقارنة بين موازنة ١٩٨٢ ومشروع موازنة ١٩٨٣

رقم الباب	تعيين الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
الجزء الأول				
الباب الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١١٩٦١٠٠٠٠٠		١١٩٦١٠٠٠٠٠
الباب الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٧٢٦٧٠٠٠٠٠		٧٢٦٧٠٠٠٠٠
الباب الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٣٠٠٠٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠٠٠٠
الباب الرابع	إيرادات متفرقة	١٥٩٩٧٠٠ ٠٠٠		١٥٩٩٧٠٠٠٠٠
الباب الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للمذكر		-
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية	-	٢٧٥٤٥٠٠٠٠٠	٢٧٥٤٥٠٠٠٠٠
مجموع الواردات		٣٥٤٥٥٠٠٠٠٠	٢٧٥٤٥٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠

جدول رقم ٢ - جدول مقارنة موازنة العام ١٩٨٣

رقم الباب	تعيين الأبواب	مشروع ١٩٨٣	
		الجزء الأول	الجزء الثاني
المجموع			
الجزء الأول			
الباب الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١٤٢٦٦٠٠٠٠٠	-
الباب الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٢٢٣٠٧٠٠٠٠٠	-
الباب الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
الباب الرابع	إيرادات متفرقة	١٣٢٥٧٠٠٠٠٠	-
الباب الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للمذكر	-
الجزء الثاني			
باب وحيد	واردات استثنائية		١٧٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الواردات		٥٠٠٦٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠

جدول رقم ١ - تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٨٣
بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٨٢

نقصان	زيادة	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨٣	تقدير الواردات سنة ١٩٨٢ ل ل	نوع الواردات
الجزء الأول				
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها				
الفصل الأول - الضرائب المباشرة				
-	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ - ضريبة الأملاك المبنية
-	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ - ضريبة الدخل
-	-	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ - رسوم الانتقال
-	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ - رسوم على السيارات الخاصة
-	-	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٥ - رسوم الأجرأ
	١٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٥٠ ١٠٠ ٠٠٠	٥٦٠ ١٠٠ ٠٠٠	مجموع الفصل الأول
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع				
-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ - الرسوم القضائية
-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ - رسوم كتاب العدل
-	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ - رسوم التسجيل
-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ - رسوم الطوابع
-	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ - رسوم السير
-	٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ - رسوم الأمن العام
-	-	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ - الرسوم القنصلية
-	-	-	-	٨ - رسم مغادرة الأراضي اللبنانية
	٤٠ ٥٠٠ ٠٠٠	٦١١ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٧١ ٠٠٠ ٠٠٠	مجموع الفصل الثاني
	-	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	الفصل الثالث - واردات التعمير
	٢٣٠ ٥٠٠ ٠٠٠	١٤٢ ٦٦٠ ٠٠٠	١١٩ ٦١٠ ٠٠٠	مجموع الباب الأول

نقصان	زيادة	تقديرات الواردات مشروع ١٩٨٣	تقدير الواردات سنة ١٩٨٢ ل ل	نوع الواردات
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة				
الفصل الأول - رسوم الاستهلاك				
-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١ - رسوم المواد الملتهبة
-	-	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ - رسوم المسكرات
-	-	٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٣ - رسوم الملح
-	-	-	-	٤ - رسوم التبغ والتبناك
-	-	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ - رسوم الترابية
-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ - ضريبة الملاهي
-	-	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب
-	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٠٧٠٠٠٠	٢٢٦٧٠٠٠٠	مجموع الفصل الأول
-	١٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	الفصل الثاني - رسوم الجمارك
-	١٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	مجموع الفصل الثاني
-	١٥٠٤٠٠٠٠٠	٢٢٣٠٧٠٠٠٠	٧٢٦٧٠٠٠٠	مجموع الباب الثاني
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار				
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة				
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	مجموع الفصل الأول
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار				
-	-	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ - حاصلات البريد
-	-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ - حاصلات البرق
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية
-	-	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ - رسوم المنائر
-	-	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	مجموع الفصل الثاني
-	-	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	مجموع الباب الثالث

نقصان	زيادة	تقديرات الواردات مشروع ١٩٨٣	تقدير الواردات سنة ١٩٨٢ ل ل	نوع الواردات
الباب الرابع - إيرادات متفرقة				
الفصل الأول - إيرادات متفرقة				
-	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ - الحسومات التقاعدية
-	-	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ - إيرادات رئاسة الموائى
-	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ - غرامات وأحكام نقدية
-	-	-	-	٤ - فوائد أموال
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ - رسوم المراهنات
-	-	-	-	٦ - واردات دوائر الحجر الصحي
-	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز
-	-	-	-	٨ - مدفوعات شركات البترول
-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ - رسوم المطارات وإيجار مطعم مطار بيروت
-	١ ٠٠٣ ٠٠٠	٦ ١٢٨ ٠٠٠	٥ ١٢٥ ٠٠٠	١٠ - إيرادات متفرقة
-	٤٩ ٩٩٧ ٠٠٠	١٧ ٨٧٢ ٠٠٠	١٢ ٨٧٥ ٠٠٠	١١ - إيرادات كازينو لبنان
-	-	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية
-	-	١٢١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٢١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٣ - إيرادات من وفر موازنتي مكتب الحبوب والشمندر السكري والهاتف
-	-	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ - واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير
-	-	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ - إيرادات مصرف لبنان
٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣١ ٦٥٠ ٠٠٠	١٥٩ ٠٥٠ ٠٠٠	مجموع الفصل الأول
-	-	٨٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات
-	-	٨٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٢ ٠٠٠ ٠٠٠	
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	الفصل الثالث - استردادات
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	مجموع الفصل الثالث
٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣٢ ٥٧٠ ٠٠٠	١٥٩ ٩٧٠ ٠٠٠	مجموع الباب الرابع

نقصان	زيادة	تقديرات الواردات مشروع ١٩٨٣	تقدير الواردات سنة ١٩٨٢ ل ل	نوع الواردات
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط				
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط				
-	-	للمذكر	للمذكر	- مأخوذات لتغطية نفقات الموازنة
-	-	للمذكر	للمذكر	- مأخوذات لتغطية نفقات السنين السابقة
-	-	للمذكر	للمذكر	- مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة
-	-	للمذكر	للمذكر	مجموع الفصل الأول
-	-	للمذكر	للمذكر	مجموع الباب الخامس
الإجمال:				
-	٢٣٠٥٠٠٠٠٠	١٤٢٦٦٠٠٠٠٠	١١٩٦١٠٠٠٠٠	الباب الأول
-	١٥٠٤٠٠٠٠٠٠	٢٢٣٠٧٠٠٠٠٠	٧٢٦٧٠٠٠٠٠	الباب الثاني
-	-	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	الباب الثالث
٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠٠٠	١٣٢٥٧٠٠٠٠٠	١٥٩٠٧٠٠٠٠٠	الباب الرابع
-	-	للمذكر	للمذكر	الباب الخامس
٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٦٠٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٦٠٠٠٠٠٠	٣٥٤٥٥٠٠٠٠٠٠	مجموع الجزء الأول

واردات الموازنات الملحقه

١ - واردات وزارة المواصلات السللكية واللاسلكية

بلغت الواردات المقدرة لوزارة المواصلات السللكية واللاسلكية في مشروع الموازنة الراهن ٧١٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل ٦٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل في موازنة العام ١٩٨٢ . وهذه الواردات هي مقارنة بمثلاتها في موازنة العام ١٩٨٢ .

جدول رقم ١

١٩٨٣	١٩٨٢	
الجزء الأول		
٧١٧٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠٠٠	الاستثمار
الجزء الثاني		
للمذكر	للمذكر	التأسيس
الجزء الثالث		
للمذكر	للمذكر	مأخوذات من مال الاحتياط
٧١٧٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠٠٠	المجموع

٢ - واردات مديرية اليانصيب الوطني اللبناني

بلغت الواردات المقدرة لمديرية اليانصيب الوطني في مشروع الموازنة الراهن ١٤٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل ١٠٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل في موازنة العام ١٩٨٢ . وتبين هذه التقديرات في الجدول الاتي مقارنة بمثلاتها في موازنة العام ١٩٨٢

جدول رقم ٢

١٩٨٣	١٩٨٢	
الفصل الأول		
١٤٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠١ ٠٠٠ ٠٠٠	حاصلات بيع الأوراق
١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	إيرادات متفرقة
الفصل الثاني		
للمذكر	للمذكر	مأخوذات من مال الاحتياط
١٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع

٣ - واردات مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت الواردات المقدرة لمكتب الحبوب والشمندر السكري كما وردت في مشروع موازنة العام ١٩٨٣ الـ / ٤٨٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل / ٤٧٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل في موازنة العام ١٩٨٢، وهي كالآتي:

جدول رقم ٣

١٩٨٣	١٩٨٢	
الفصل الأول		
٣٢٦ ١٦٠ ٠٠٠	٣٢٦ ١٦٠ ٠٠٠	حاصلات مكتب الحبوب والشمندر السكري
الفصل الثاني		
١٢ ٤٨٠ ٠٠٠	١٢ ٤٨٠ ٠٠٠	رسوم القمح والدقيق والسكر والمصنوعات السكرية وبعض الحبوب والثمار الزيتية
الفصل الثالث		
١٤٦ ٣٦٠ ٠٠٠	١٣٩ ٣٦٠ ٠٠٠	مساهمة من الموازنة العامة
الفصل الرابع		
للمذكر	للمذكر	مأخوذات من مال الاحتياط
٤٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٧٨ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع

ثم ان قطاع العقارات لم يعرف الوهن او الضعف فارتفعت اسعار الاراضي بالرغم من اجيج نار الحرب، لتبلغ نسبة تراوحت بين ٤٠٪ و ٦٠٪ بين العام ١٩٧٤ و العام ١٩٨٢. ولم تقتصر هذه الانطلاقة على منطقة بيروت، بل تعدتها الى مناطق اخرى لتقفز الاسعار في بعضها من ٢٥ غ.ل الى ٢٥ ل.ل.

مما لا شك فيه ان مهمة تعمير البلاد منوطة بالقطاع العام، وهذه المهمة تقضي بتأهيل الاداة التنفيذية لهذا القطاع لتضع المساعدات الخارجية موضع التنفيذ. ذلك لان المهم هو الحفاظ على حيوية المؤسسات العامة لتمكن بعدها من النهوض والعمل بطاقتها الذاتية.

اما القطاع الخاص، على عكس القطاع العام، فان هدفه الربح والمنفعة عن طريق تنفيذ الاعمال والاشغال التي يكلفه بتنفيذها القطاع العام. من هنا ينبغي على المؤسسات العامة ان تد القطاع الخاص بنصف طاقات هذا الاخير المادية، للعمل معا على تنفيذ المشاريع التعميرية، الى ان يتمكن القطاع لاعام من الاكتفاء الذاتي ي مجال التنفيذ.

ورب سؤال يمكن طرحه يرمي الى معرفة القطاع الذي سيستفيد من المساعدات.

مما لا شك فيه ان الحاجة تقضي باستعمال تكل المساعدات في حقل السكن، وهذه المهمة سوف تناط بالقطاع الخاص من دون القطاع العام عن طريق تعبيد الطريق امام المسيرة الاقتصادية، بتكثيف التسليفات وتسهيل المقدرات على الشراء في كل انحاء لبنان، لان الحاجة الى المسكن شاملة وتهم كل مواطن في اية منطقة وجد.

ولقد تبين من الدراسات الموضوعية للغاية المذكورة ان التعمير يحتاج، حتى العام ٢٠٠٠، الى /٤٠٠٠٠٠٠/ وحدة سكنية مقسمة الى فئات مختلفة ومرهونة بأوضاع المستفيدين المادية. وسوف تقوم بتمويل بناء هذه الوحدات اما وزارة الاسكان او مصرف الاسكان. ويمكن ايضا ان يساعد اللبنانيون الاغنياء في عمليات البناء هذه. وبالفعل، ان لبنان بلد غير صناعي بما لهذه الصفة من قوة وشمول، لذلك يشكل المسكن صناعة تتعلق بها سائر الصناعات وتتأثر بمداهها وقوتها.

ان الطرق في لبنان مثلا يقتضي تحسينها وتوسيع شبكاتها في كل انحاء الوطن. فما هي كلفتها؟

كانت المصاريف المعدة لهذه الطرق تقدر في العام ١٩٧٧ ب ٤٦٦ مليون ل.ل. الا ان اسعار كلفتها اليوم تتعدى كثيرا المبلغ المذكور، لتصل في التقدير الموضوع لها الى ملياري ل.ل.

ولنأخذ ايضا مثل الكهرباء، فهذه الصناعة تضاعفت احتياجات البلاد لها، الامر الذي يحتم تقوية التجهيزات الخاصة بها. ويقتضي لذلك توظيف مليار ليرة لبنانية سنويا حتى العام ١٩٩٢.

وينبغي ايضا ان تتحه سياسة التعمير لتتناول المرفأ والمطار والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والمستشفيات والخدمات الصحية والاجتماعية . وبالفعل سيتطلب تعمير لبنان مدة ثمانى سنوات تقتضى لها مصارفات كثيرة لا يمكن حصرها وذلك بفعل التضخم وزيادة الاسعار . ولعل السؤال هنا يرمى الى معرفة وتعيين مصادر التمويل ، لتتمكن الدولة من القيام بهذه المهمة التعميرية الشاقة .

ان العزم على البناء والارادة القوية والتخطيط الواقعي واللازم ، كفيلة كلها بالوصول الى ارضاء طموحات الدولة والمواطن وبالتالي الى اعادة تعمير البلاد .

سادساً - السياسة المالية

لم تتمكن الدولة في ظل الاجواء السياسية والامنية المعروفة ، من تذليل كل المشكلات التي اعترضت تنفيذ سياستها المالية . وما تحقق من حلول لهذه المشكلات حتى اليوم ، نعتبره خطوة جريئة تساعد على المضي في مسيرة اعادة بناء الوطن على اسس متينة وثابتة .

فالسياسة المالية التي رسمنا يجب ان تصبح بنظرنا اداة لخدمة النمو الاقتصادي ووسيلة لتوزيع افضل للدخل .

فمن اجل ذلك عملت الدولة في شتى الحقول ، وبقدر ما سمحت به الظروف الامنية القاهرة ، لتنفيذ بعض سياستها المالية تلك .

اما ما تحقق في هذا المجال فيمكن تلخيصه كالآتي :

١ - في حقل المالية العامة والموازنة العامة

في سنة ١٩٧٧ ساعدت الدولة بعض القطاعات الاقتصادية المتضررة بالقروض اللازمة لاعادة بناء قدراتها الانتاجية ، وعمدت الى الاستقرار من بعض صناديق التنمية العربية ومن البنك الدولي ، وجهدت لتحصيل ما امكنها ذلك من الضرائب والرسوم ، لكي تتمكن من مساعدة المؤسسات العامة والبلديات ، مكتفية باصدار سندات خزينة بقيمة ٣٠٠ مليون ل.ل. ، في وقت حالت الاحداث دون تمكينها من تأمين التوازن في الموازنة العامة بسبب انتشار الفوضى وتأثيرها على تحصيل الموارد الضريبية .

وقررت الدولة اتخاذ تدابير مالية مثل رفع التنزيلات الضريبية والغاء بعض الزيادات ، وتمديد مهلة استهلاك الخسائر التجارية والصناعية ، واصدار تشريعات تتعلق بتجديد مهل تسديد الضرائب والرسوم ، واعطاء سلفات خزينة الى الاشخاص المعنويين الذين لهم علاقة مالية بالدولة ، واصدار

تشريعات مصرفية لتوسيع مجالات التسليف والانماء الزراعي، الامور التي نجم عنها اصابة الخزينة بعجوزات مالية متزايدة بلغت ٩٩٤ مليون ل.ل في العام ١٩٧٩ و ١٣٦٧ مليون ل.ل في سنة ١٩٨٠ و ١٣٨٦ مليون ل.ل في سنة ١٩٨١ و ٢٧٥٥ مليون ل.ل سنة ١٩٨٢ و ١٧٧٠ مليون ل.ل في التقديرات التي اوردناها في مشروع موازنة العام ١٩٨٣ .

لقد رسمنا نهجا يرتكز على اصدار سندات خزينة للتمويل الداخلي، وعلى اللجوء الى الاستقراض الخارجي لتمويل مشاريع الاعمار، كل ذلك لمواجهة الابعاء المالية المتراكمة الناجمة عن الاسباب التي ذكرنا، وعن الزيادة الحدة التي طرأت على الرواتب والاجور.

ولا بد هنا من القول ان العجز الذي اصيبت به الخزينة يمكن تحمله بالنظر الى سلامة اوضاع الدولة المالية والاقتصادية ولو بصورة نسبية. وتتمثل هذه العافية في فائض ميزان المدفوعات الذي بلغ ٢٠٧٩ مليون ل.ل عام ١٩٧٩ و ٣١٢٤ مليون ل.ل عام ١٩٨٠ وما زال يستمر في الارتفاع، وكذلك ما زالت نسبة الدين العام مقبولة وقدرة الدولة الاستقراضية قوية، مما يساعد على تبديد القلق والتشاؤم.

الا ان ذلك الدين يبقى مقبولا، شرط عدم استمرار الاوضاع على حالها وتمكن الدولة من اعادة التوازن الى موازنتها.

٢ - في الحقل الاجتماعي

تسعى الدولة، عبر سياستها المالية، الى التخفيف من هاجس المواطن وقلقه بنتيجة تفاقم الغلاء والتضخم المالي الذين تسببت بهما عوامل داخلية وخارجية لا حاجة بنا الى تردادها لانها اصبحت معروفة.

لذلك اتخذت الدولة تدابير خاصة في الحقل الاجتماعي تمثلت في سياسات الدعم، وفي مبدأ التسليفات للبلديات والمؤسسات العامة لكي تستمر في خدماتها المفيدة للمواطنين (كهرباء، مياه الخ...).

ولقد حققت الدولة من خلال سياستها المالية تقدما في مجالات التعليم والصحة والاسكان والتعاونيات، ظهرت معالمه في حقول التعليم الرسمي المجاني والتعليم الخاص، وفي حقول الاستشفاء المجاني والمعان.

٣ - في حقل تنسيق السياسة المالية والاقتصادية

انشأت الدولة، في اواخر العام ١٩٧٩، جهازا لتنسيق السياسة الاقتصادية يجمع بين وزارة

المالية ورئيس مجلس الانماء والاعمار وحاكم مصرف لبنان ومنسق اقتصادي، وذلك لايجاد روابط بين السياسات المختلفة، وبالتحديد بين السياسات المالية والنقدية والاعمارية - الانمائية، من اجل التخفيف من الضغوطات الداخلية المتمثلة بتدني مستوى حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتخفيف ايضا من الضغوطات الخارجية.

ويقتضي التذكير هنا، انه من اجل خلق وتنشيط سوق مالي ثانوي يؤدي الى تسهيل عمليات بيع وشراء سندات الخزينة وبالتالي الى جعل السندات اكثر سيولة، تأسست بتاريخ ١٩٨١/٥/٤ «شركة لبنان المالية» هدفها تشجيع السوق المالي في لبنان، وقد تسلم مجلس ادارة جمعية المصارف الاكتتاب النهائي لـ ٣٢ مصرفا في رأس مال الشركة المذكورة المحدد بعشرة ملايين ل.ل. وسوف تقوم الحكومة بدراس امكانية منح هذه الشركة اعفاءات ضريبية بموجب مشروع قانون ستعده لعرضه على سلطتكم التشريعية.

وتجدر الاشارة الى الانجاز المتمثل بصدور التصميم المحاسبي العام الذي سيجري تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية ابتداء من مطلع العام ١٩٨٣.

ان الفائدة من هذا التصميم كثيرة جدا:

١ - سيتمكن من الاحاطة بالوضع الاقتصادي واجراء الاحصاءات، ووضع المحاسبة الوطنية، وذلك بالاضافة الى الافادة التي سيحققها على صعيد ضبط تحقيقات ضريبية في مجال الدخل ومكافحة التهرب الضريبي.

٢ - ستتجانس المعلومات الناتجة عن الواردات في ميزانيات المؤسسات الاقتصادية، وسيجعل هذه المعلومات قابلة بالتالي للمقارنة على صعيد النشاطات والوحدات الاقتصادية، مما يمكن من الاحاطة الكاملة بما يكون عليه الوضع الاقتصادي في وقت من الاوقات. اذ من المسلم به ان التخطيط الاقتصادي بجب ان يبنى على اساس الاحاطة بالوضع الكامل لتكل المؤسسات عن طريق دراسة مؤشرات الاقتصاد الجمعي المأخوذة من مختلف الوحدات الاقتصادية.

ومجمل القول ان التصميم المحاسبي سيساعد على تحقيق الاهداف المذكورة اعلاه لما يؤمنه من توحيد في القواعد المحاسبية المطبقة ضمن محاسبة المؤسسات، وكذلك لما يؤمنه من توحيد في الاساليب والطرق المعتمدة لاستخراج النتائج.

هذا وقد التزم القانون رقم ٨٠/٢٧ باصدار التصميم المشار اليه. وبالفعل جرى وضع هذا النص موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٤٦٦٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦.

٤ - تطلعات جديدة في السياسة المالية

قلنا سابقا، ان السياسة المالية يجب ان تصبح اداة لخدمة النمو الاقتصادي ووسيلة لتوزيع افضل للدخل، ولن يتم ذلك الا عبر التدابير التالية التي نأمل في وضعها موضع التنفيذ:

- ١ - اعطاء الافضلية للضرائب المباشرة على الضرائب غير المباشرة، مع مراعاة الحوافز الضريبية التي تشجع النشاطات الاقتصادية.
- ٢ - تطوير وتأهيل اعمال الادارة العامة عن طريق تحسين نوعية الموظفين وزيادة رواتبهم ولئن تم ذلك على حساب عددهم، لانه اصبح من الواجب اجتذاب الموظف الكفو والمتخصص لخدمة المصلحة العامة وبالتالي للمساعدة على بناء دولة حديثة قوية وفعالة.
- ٣ - مراقبة صرف النفقات العامة ونفقات التجهيز لحصرها وتوجيهها بغية المساعدة على ايجاد الموارد اللازمة لزيادة رواتب الموظفين، وكذلك لزيادة حجم الاستثمارات العامة.
- ٤ - تطوير استعمال السندات على الخزينة بهدف تمويل نفقات التنمية والمساهمة في وضع السياسات النقدية والمالية المقررة موضع التنفيذ.
- ٥ - توسيع جهاز تنسيق السياسة الاقتصادية القائم حاليا وتعزيزه بعناصر دائمة لمعاونته بالقدرات الانسانية اللازمة، على ان يكون من اهم اهدافه تأمين تمويل المشاريع الانمائية والاعمارية.
- ٦ - العمل على احياء وتعزيز ادارة الاحصاء المركزي والحاقها بوزارة المالية لتغذية جهاز التنسيق بالمعلومات التي تحتاج اليها.
- ٧ - اعادة تنظيم الاجهزة المالية. وقد وضع بالفعل مشروع قانون تنظيم وزارة المالية وتطوير ادارتها.
- ٨ - العمل على اعادة تأهيل وتنظيم مختلف المؤسسات ذات العلاقة بالنشاط المالي، بغية تأمين الضمانات الاجتماعية للمواطن وهي افضل السبل لتخفيف وطأة الغلاء.
- ٩ - متابعة العمل على وضع تشريع ضريبي حديث يأخذ بالاعتبار النواحي الاجتماعية والاقتصادية الى جانب النواحي القانونية.

سابعا - الخلاصة

كنا نتمنى في هذه السنة المالية، ان نعمل على اخراج الموازنة من نطاق الاستمرارية والمتابعة وتصريف الاعمال، وان تأتي ارقام مشروع الموازنة متجاوبة مع ارادة الدولة واماني الوطن وآماله.

لقد تمكنا فقط من المحافظة على المكاسب التي احرزها اقتصادنا في فترة ما قبل الحرب، وعلى الوقوف ما امكن في وجه الضغوطات التي افرزتها الاحداث والتي كان من شأنها ان تنال من هذا الاقتصاد وتدمره.

ويبقى ان وضع موازنة متطورة، لدى عودة الاستقرار الى ربوع الوطن، امر ممكن بل مؤكد، نستطيع معه ان نجعل الموازنة اداة فعالة لتحقيق التنمية وتوزيع الثروة واشاعة العدل الاجتماعي وتعميم الخدمات الضرورية، وان نستعين بها على دفع الاقتصاد في دروب الازدهار وتعزيز الوجود وتوفير حياة كريمة للمواطن.

وزير المالية

علي الخليل

الملاحق

نفقات مشروع الموازنة العامة مع تفصيلها وتحليلها وتطورها

مشروع موازنة ١٩٨٣ (العامة والملحقة) مقارناً بموازنة ١٩٨٢ (بملايين الليرات)

بلغت ارقام مشروع موازنة العام ١٩٨٣ ، بصورة اجمالية / ٨٠٥٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل / ٧٥٥٤٦٦٨٠٠٠ ل.ل في العام ١٩٨٢ . ويبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه الارقام بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة .

جدول رقم ١

النسبة المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٨٣	موازنة ١٩٨٢	
	نقصان	زيادة			
٦,٤٤٪	-	٤٠٦٠٠٠٠٠٠	٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠	الموازنة العامة (الجزآن)
٦,٢٢٪	-	٤٢٠٠٠٠٠٠٠	٧١٧٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠٠٠٠	موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية
٤٥,١٪	-	٤٦٠٠٠٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠٠٠٠	موازنة مديرية اليانصيب الوطني
١,٤٥٪	-	٧ ٣٣٢ ٠٠٠	٤٨٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٧٧٦٦٨٠٠٠	موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
٦,٦٣٪	-	٥٠١٣٣٢٠٠٠	٨٠٥٦٠٠٠٠٠٠	٧٥٥٤٦٦٠٠٠	المجموع

١ - نفقات الموازنة العامة

بلغ مجموع النفقات المقدرة في مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٨٣ بجزئها الاول والثاني («أ») «ب») / ٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل / ٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل في الموازنة العامة لسنة ١٩٨٢ ، فتكون الزيادة / ٤٠٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل وتكون النسبة ٦,٤٤٪ .

جدول رقم ٢

النسبة المئوية	الفروقات		مشروع موازنة ١٩٨٣	موازنة ١٩٨٢	
	نقصان	زيادة			
-	٢٨٣١٧٠٠	٦٤٨٢٨٣٨٠٠	٤٩٧٥٦٤٨٨٠٠	٤٣٢٧٣٦٥٠٠٠	الأول
-	١٢٥٣١٥٦٠٠	١٧٦١٦٨٠٠	١٢٩٤٥٩١٢٠٠	١٤٠٢٢٩٠٠٠٠	الجزء الثاني - أ -
-	١٨٧٥٨٥٠٠٠	٥٣٠٠٠٠٠٠	٤٣٥٧٦٠٠٠٠	٥٧٠٣٤٥٠٠٠	الجزء الثاني - ب -
٦,٤٤٪	٣١٥٧٣٢٣٠٠	٧٢١٧٣٢٣٠٠	٦٧٠٦٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠	المجموع

وفيما يلي جدول يبين اعتمادات الجزء الاول موزعة على الوزارات، كما جاء في مشروع موازنة العام ١٩٨٢، ومقارنة هذه الاعتمادات بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٢:

جدول رقم ٣ - اعتمادات الجزء الاول موزعة على الوزارات
مقارنة بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٢

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٨٢	مشروع موازنة عام ١٩٨٣	الفرق في النفقات المقدرة	
				زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	-	-
٢	مجلس النواب	٧٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	-	٦٥٠٠٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٥٨٧٥٠٠٠	١٤٧٢٥٠٠٠	-	١١٥٠٠٠٠
٤	وزارة العدل	-	-	-	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	-	-	-	-
٦	وزارة الداخلية	٦٥٢٧٥٠٠٠	٥٤١٧٤٠٠٠	-	١١١٠٠٦٠٠
٧	وزارة المالية	٤٥٣٠٠٠٠	٣٤٧٥٠٠٠	-	١٠٥٥٠٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٢٩١٢٦٠٠٠٠	٣١٣٣٦٥٠٠٠	-	٧٧٨٩٥٠٠٠
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	١١٠٢٥٠٠٠	٩٧٤٥٠٠٠	-	١٢٨٠٠٠٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٣٠٣٩٥٠٠٠	١٦٧٧٠٠٠٠	-	١٣٦٢٥٠٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥١٥١٢٠٠٠	٥٧٥٨٧٢٠٠	٦٠٧٢٠٠	-

الباب	الوزارة	موازنة عام ١٩٨٢	مشروع موازنة عام ١٩٨٣	الفرق في النفقات المقدرة	
				زيادة	نقصان
١٢	وزارة الإعلام	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	-	-
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٦٣٦٦٠٠٠٠	٦٣١١٧٠٠٠٠	-	٥٤٣٠٠٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٥٨٩٥١٠٠٠	٦٥٤٤٤٤٠٠	٦٤٩٣٤٠٠	-
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٥٥ ٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	١٣٠٠٠٠
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	١٤٩٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠	-	١٣٠٠٠٠٠٠
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٠٤٦٠٢٠٠٠	١٠٨٥١٢٠٠٠	٣٩١٠٠٠٠	-
١٩	وزارة السياحة	١٢٣٠٢٥٠٠	١٢٩٤١٠٠٠	٦٣٨٥٠٠	-
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٦٦٥٠٠٠	٦٦٥٠٠٠	-	-
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٢٠٠٨٧٥٠٠	٢٥٨٧٢٠٠	٤٩٩٧٠٠	-
المجموع		١٤٠٢٢٩٠٠٠٠	١٢٩٤٥٩١٢٠٠	١٧٦١٦٨٠٠	١٢٥٣١٥٦٠٠

يتبين من هذا الجدول أن الإدارات التي هبطت نفقاتها هي التالية :

- وزارة الدفاع الوطني بحوالي ٧٧ ٨٩٥ ٠٠٠ ل ل
- وزارة الصحة العامة بحوالي ١٣ ٦٢٥ ٠٠٠ ل ل
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بحوالي ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ل ل
- وزارة الداخلية ١١ ١٠٠ ٦٠٠ ل ل

جدول رقم ٤ - تطور ارقام الجزء الاول من الموازنة العامة
من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٨٣ (بآلاف الليرات)

السنة	اعتمادات الجزء الأول (بآلاف الليرات)	الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
١٩٧٧	١٢٧٠٠٠٠	١٢٢٧٥٦	١٠,٧
١٩٧٨	١٦٤٦٩٦	٣٧٣٦٩٦	٢٩,٤٢
١٩٧٩	١٨٣٤٦٩٨	١٦٩٤٤٨	١١,٩٠
١٩٨٠	٢٨٧٧٦٦٢	١٠٤٢٩٦٤	٥٦,٨٥
١٩٨١	٣٣٩١٨٦٨	٥١١٤٢٠٦	١٧,٩٠
١٩٨٢	٤ ٣٢٧ ٣٦٥	٩٣٥ ٤٩٧	١٧,٩٦
١٩٨٣	٤٩٧٥٦٤٨	٦٤٨٢٨٣	١٥,٠٠

يتبين من هذا الجدول، ان الزيادة في مشروع موازنة العام ١٩٨٣ البالغة /٦٤٨٢٨٣٠٠٠/ ل. كانت اقل من الزيادة الحاصلة في موازنة العام ١٩٨٢ بالنسبة الى موازنة العام ١٩٨١. ويعود هذا الامر الى تمسكنا بمبدأ ضبط النفقات الادارية الى الحد الممكن اقتصاديا.

ومن المعلوم ان الجزئين الثاني والثالث اللذين كانت تتألف الموازنة منهما ومن الجزء الاول، قد ادمجا في جزء واحد قسم الى فئتين: أ وب:

- الجزء الثاني «أ» ويتضمن نفقات التجهيز والانشاء
- الجزء الثاني «ب» ويتضمن نفقات التجهيز والانشاء لكثر من سنة.

جدول رقم ٥ - اعتمادات الجزء الثاني - أ - موزعة على الوزارات

الباب	تعيين الأبواب	موازنة عام ١٩٨٢	مشروع موازنة عام ١٩٨٣	الفرق في النفقات المقدرة	
				زيادة	نقصان
١	رئاسة الجمهورية	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	-	-
٢	مجلس النواب	٧٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	-	٦٥٠٠٠٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٥٨٧٥٠٠٠	١٤٧٢٥٠٠٠	-	١١٥٠٠٠٠
٦	وزارة الداخلية	٦٥٢٧٥٠٠٠	٥٤١٧٤٤٠٠	٦٩٩٩٤٠٠	١٨١٠٠٠٠٠
٧	وزارة المالية	٤٥٣٠٠٠٠	٣٤٧٥٠٠٠	٢٦٥٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣٩١٢٦٠٠٠٠	٣١٣٣٦٥٠٠٠	-	٧٧٨٩٥٠٠٠
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون	١١٠٢٥٠٠٠	٩٧٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٣٠٣٩٥٠٠٠	١٦٧٧٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥١٥٠١٢٠٠٠	٥٧٥٨٧٢٠	٦٠٧٥٢٠٠	-
١٢	وزارة الإعلام	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	-	-
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٦٣٦٦٠٠٠٠	٦٣١١٧٠٠٠٠	١٦٢٨٤٥٠٠٠	١٦٨٢٧٥٠٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٥٨٩٥١٠٠٠	٦٥٤٤٤٤٠٠	٦٥٩٣٤٠٠	١٠٠٠٠٠
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٥٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	١٣٠٠٠٠
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	١٤٩٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠	-	١٣٠٠٠٠٠٠
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٠٤٦٠٢٠٠٠	١٠٨٥١٢٠٠٠	١٠٨١٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠٠
١٩	وزارة السياحة	١٢٣٠٢٥٠٠	١٢٩٤١٠٠٠	٢٩٤٨٥٠٠	١٨٦٠٠٠٠
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٦٦٥٠٠٠	٦٦٥٠٠٠	-	-
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٢٠٨٧٥٠٠	٢٥٨٧٢٠٠	٤٩٩٧٠٠	-
المجموع		١٤٠٢٢٩٠٠٠٠	١٢٩٤٥٩١٢٠٠	١٧٦١٦٨٠٠	١٢٥٣١٥٦٠٠

ويعود تراجع اعتمادات الجزء الثاني «أ» في مشروع موازنة العام ١٩٨٣ الى اسباب تعزى كلها الى الاحداث، علما بأن اعتمادات الجزء الثاني «أ» المذكور تعود الى نفقات التجهيز والانشاء السنوية، وهي موزعة كما يدل عليه الجدول التالي:

جدول رقم ٦ - إعمادات الجزء الثاني (أ) موزعة على الوزارات

رقم البند	بيان النفقات	قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
٢٠	مساعداة ومساهماة انمائية	٢٧٧٤٢٤٤٠٠	٤,١٢ %
٢١	أجهيزات	٣٩٥٥٦٥٠٠٠	٥,٨٩ %
٢٢	إنشاءات	٥١٨٦٩٠٠٠٠	٧,٧٤ %
٢٣	نفقات متنوعة للأجهيز والإنشاء	١٠٢٩١١٨٠٠	١,٥٤ %
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	-
٢٥	نفقات السنين السابقة	-	-
المجموع		١٢٩٤٥٩١٢٠٠	١٩,٣٠ %

وتأدر الأشارة الى ان ارقام الجزء الثاني «أ» تطورت منذ العام ١٩٧٧ على الشكل الأتالي :

جدول رقم ٧

السنة	اعتمادات الجزء الثاني «أ»	الزيادة	النقصان	النسبة المئوية
١٩٧٧	٣٢٩١٩٧	٥١٦٨٢	-	١٨,٦٠
١٩٧٨	٥٩٩٤٠٦	٢٧٠٢٠٩	-	٨٢,٠٨
١٩٧٩	٧٢٤٦٦٠	-	-	
١٩٨٠	٨٨١٧٢٠	١٥٧٠٦٠	-	١٧,٨٢
١٩٨١	١١٠٤٩٢١	٢٢٣٢٠٢	-	٢٤,٤٣
١٩٨٢	١٤٠٢٢٩٠	١٧١٥٢٨	-	١٥,٥٣
١٩٨٣	١٢٩٤٥٩١	-	١٠٧٦٩٩	٨,٣

جدول رقم ٨ -

نفقات الجزء الثاني «ب»

مقارنة بنفقات ذات الجزء في موازنة ١٩٨٢

رقم الباب	بيان التبويب	الاعتمادات الأساسية ل	الملحوظة لغاية ١٩٨٢ ل	لسنة ١٩٨٣ ل	رصيد اعتمادات الدفع للسنتين المقبلة
٦	وزارة الداخلية مباني قوى الأمن الداخلي والسجون	١٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني الإنماء الصحي وخطة التسليح	٣١٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٤٨٠٠٠٠٠٠٠	١١٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٥٩٠٠٠٠٠٠٠
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة إنشاء وتجهيز وصيانة وترميم معاهد ومدارس ومراكز تدريب التعليم المهني والتقني	١٨٨٠٠٠٠٠٠٠	٩٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٢	وزارة الإعلام تقوية الإذاعة اللبنانية	١٠٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل أبنية مدرسية وتوسيع وتطوير مطار بيروت الدولي، أوتوسترادات، شراء أوتوبيسات للنقل المشترك	١٥٢٢١٨٥٠٠٠	١٠٩٧٥٩٦٠٠	١٩٦٧٦٠٠٠٠٠	٢٢٧٨٢٩٠٠٠

جدول ٩ - تحليل نفقات الموازنة العامة لسنتي ١٩٨٢ - ١٩٨٣
بحسب التصنيف الوظيفي للإنفاق (بآلاف الليرات اللبنانية)

الفرق	نفقات عام ١٩٨٣	نفقات عام ١٩٨٢	
١٦٩٩٣ +	٣٠٣٢٠٠	٢٨٦٢٠٧	الإدارة العامة
٨١٨٤٨ +	٤١٢٠٤٥	٣٣٠١٩٧	العدل والشرطة
١١٢٧٦٤ +	١٤٢٦١٥٤	١٣١٣٣٩٠	الدفاع
١٩٨٨٦٠ +	١١٩٠٧٤٢	٩٩١٨٨٢	التعليم
٦٦٨٨ -	٢٧٧٠١٢	٢٨٣٧٠٠	الصحة
٣٦٥٣ +	٦٥٥٩٣	٦١٩٤٠	الضمان والإنعاش
١٨٣٦٣ +	٣٨٦٥١١	٣٦٨١٤٨	الخدمات الاجتماعية الأخرى
٣٧٣٦ -	٩٢٩٣٧	٩٦٦٧٣	مياه الشرب، الوقاية الصحية والخدمات الأهلية
٩٣٣٠٠ +	٥٥٥٢١	٤٦١٩١	الخدمات الاقتصادية
٦٥٤٦ +	٦٨٠٨٢	٦١٥٣٥	الصناعة
١٨٤٢٠١ -	٨٦٨٠٩٣	١٠٥٢٢٩٤	النقل والتخزين والمواصلات
٣٦٠٨ -	٦٦٠٢٤	٦٩٦٣٢	خدمات اقتصادية أخرى
٢٦٥٠ +	٢٩٤٠٠	٢٦٧٥٠	نفقات اقتصادية أخرى

يُستدلّ من الجدول المبين أعلاه ما يلي:

أولاً: ارتفعت نفقات الموازنة العامة في مشروع موازنة العام ١٩٨٣، فتناولت هذه الزيادة المؤسسات التالية:

١٩٨ ٨٦٠	بحوالي	التعليم
١١٢ ٧٦٤	بحوالي	الدفاع

ثانياً: هبطت نفقات الموازنة في المشروع المذكور فتناولت النقل والتخزين والمواصلات بحوالي ١٨٤٢٠١ ل

جدول رقم ١٠ - جدول باعتمادات مشروع موازنة ١٩٨٣
موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية

الباب	تعيين الأبواب	قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٣ ٨٤٤ ٨٠٠	% ٠,٠٦
٢	مجلس النواب	٢٦ ٧٤٢ ٠٠٠	% ٠,٠٤
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٣٨ ١١٦ ٠٠٠	% ٢,٠٦
٤	وزارة العدل	٥٨ ٦٢٧ ٨٠٠	% ٠,٨٧
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٨٤ ٧٩١ ٧٠٠	% ١,٢٦
٦	وزارة الداخلية	٤٥٩ ٧٦٧ ٤٠٠	% ٦,٨٦
٧	وزارة المالية	١٠٠ ٣٤٠ ٥٠٠	% ١,٥٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	١ ٣٦٤ ٢٢٢ ٠٠٠	% ٢٠,٣٤
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	١ ١٨٦ ٩٨١ ٤٠٠	% ١٧,٧٠
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٣٤ ٨٣٢ ٣٠٠	% ٣,٥٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٥٢ ٤٥١ ٥٠٠	% ٢,٢٧
١٢	وزارة الإعلام	٥٤ ٠٣٣ ١٠٠	% ٠,٨١
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٩١٨ ٤٧٨ ٢٠٠	% ١٣,٧٠
١٤	وزارة الزراعة	٨٦ ٠٣٨ ٧٠٠	% ١,٢٨
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٥٥ ٢٩٤ ٠٠٠	% ٢,٣٢
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٤٢ ٧٣٧ ٠٠٠	% ٠,٦٤
١٧	وزارة التصميم العام	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٢٢ ٤٧٥ ٠٠٠	% ١,٨٣
١٩	وزارة السياحة	٤٧ ٨٢٢ ٠٠٠	% ٠,٧١
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٤ ٠١٣ ١٠٠	% ٠,٦
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	١٠ ٠٤١ ٢٠٠	% ٠,١٥
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	٦١٠ ٥٠٠ ٠٠٠	% ٩,١٠
٢٣	احتياطي الموازنة	٨٤٣ ٨٥٠ ٣٠٠	% ١٢,٥٨
المجموع		٦ ٧٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	% ١٠٠

ويمكن تعيين الوزارات التي تحصل على اعلى نسبة من اعتمادات الموازنة وذلك من خلال الجدول المذكور .

ان الوزارات المشار اليها هي :

- وزارة الدفاع الوطني .

- وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة .

- وزارة الاشغال العامة والنقل .

جدول رقم ١١ -

النسبة المئوية لاعتمادات مشروع موازنة ١٩٨٣

رقم البند	بيان النفقات	الاعتمادات و النسبة المئوية
الجزء الأول - النفقات العادية		
١	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	٣٠٠ ٢٠٩ ٣٠٦ ٣٤,٣٩ %
٢	التعويضات والمساعدات والمكآفات	٥٠٠ ٤٨٨ ١٢٤ ١,٦٨ %
٣	لوازم إدارية	٧٠٠ ٨٠٤ ١١٩ ١,٧٩ %
٤	نفقات إدارية عامة	٧٠٠ ٩٢٦ ٤٦ ٠,٧٠ %
٥	الصيانة	٩٠٠ ٤٣٦ ٢٣ ٠,٣٥ %
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٠٠٠ ٤٩١ ٣٥ ٠,٥٣ %
٧	مساهمات ومساعدات	٩٠٠ ١١٣ ٧٦١ ١١,٣٥ %
٨	نفقات متنوعة	٥٠٠ ٨٢٧ ١١٥ ١,٧٣ %
٩	الديون المتوجبة الأداء	٠٠٠ ٥٠٠ ٦١٠ ٩,١٠ %
١٠	ردّيات	- - -
١١	أحكام قضائية ومصالحات	- - -
١٢	نفقات السنين السابقة	- - -
١٣	نفقات مشتركة بين عدة وزارات	
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٣٠٠ ٨٤٣ ٨٥٠ ١٢,٥٨ %
		٨٠٠ ٦٤٨ ٩٧٥ ٧٤,٢٠ %

رقم البند	بيان النفقات	الاعتمادات و النسبة المئوية	
الجزء الثاني ((أ)) نفقات التجهيز والإنشاء السنوية			
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	٢٧٧ ٤٢٤ ٤٠٠	٤,١٣ %
٢١	تجهيزات	٣٩٥ ٥٦٥ ٠٠٠	٥,٨٩ %
٢٢	إنشاءات	٥١٨ ٦٩٠ ٠٠٠	٧,٧٤ %
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	١٠٢ ٩١١ ٨٠٠	١,٥٤ %
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	-
٢٥	نفقات السنين السابقة	-	-
٢٦			
		١ ٢٩٤ ٥٩١ ٢٠٠	١٩,٣٠ %
الجزء الثاني ((ب)) نفقات التجهيز والإنشاء الطويلة المدى			
-	قوانين البرامج	-	٤٣٥ ٧٦٠ ٠٠٠ ٦,٥٠ %
المجموع		٦ ٧٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ %

١ - الموازنة العامة

جدول رقم ١٢ - الاعتمادات المدوّرة
منذ العام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ حتى العام ١٩٨١ - ١٩٨٢

المجموع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الأول	
١٩٧٩ - ١٩٨٠				
١ ١٩٨ ٥٠٢ ٥١٤	٤٩٩ ٢٨٣ ٤٤٩	٦٩٩ ٢١٩ ٠٦٥	-	اعتمادات غير معقودة
١ ٤١٢ ٢٨٥ ٨٩٢	٤٤٢ ١٥٧ ٠٤٦	٦٦٠ ٥٤٢ ٦٥٢	٣٠٩ ٥٨٦ ١٩٤	اعتمادات معقودة
٢ ٦١٠ ٧٨٨ ٤٠٦	٩٤١ ٤٤٠ ٤٩٥	١ ٣٥٩ ٧٦١ ٧١٧	٣٠٩ ٥٨٦ ١٩٤	المجموع
١٩٨١ - ١٩٨٠				
١ ٤٦٠ ٨٧١ ٥٧٢	٦٤٥ ٣٩١ ٠٤٦	٨١٥ ٤٨٠ ٥٢٦	-	اعتمادات غير معقودة
١ ١٢٦ ٦٩٩ ٩١٤	٦٥٤ ٠٨١ ٦٩٦	٧٩٣ ٠٨٢ ٤٥٣	٩٧٩ ٥٣٥ ٧٦٥	اعتمادات معقودة
٢ ٥٨٧ ٥٧١ ٤٨٦	١ ٢٩٩ ٤٧٢ ٧٤٢	١ ٦٠٨ ٥٦٢ ٩٧٩	٩٧٩ ٥٣٥ ٧٦٥	المجموع
المجموع	الجزء الثاني ((ب))	الجزء الثاني ((أ))	الجزء الأول	١٩٨١ - ١٩٨٢
١ ٥٤٨ ٦٣٩ ٤٨٤	٥٥٠ ٨٠٧ ٩٨٦	٩٩٧ ٨٣١ ٤٩٨	-	اعتمادات غير معقودة
٢ ٤٩٧ ٩٧٩ ٢٧٤	٦٧٠ ٢٨٧ ٠٦٨	٨٩٢ ٦٢٧ ٠٦١	٩٣٥ ٠٦٥ ١٤٥	اعتمادات معقودة
٤ ٠٤٦ ٦١٨ ٧٥٨	١ ٢٢١ ٠٩٥ ٠٥٤	١ ٨٩٠ ٤٥٨ ٥٥٩	٩٣٥ ٠٦٥ ١٤٥	المجموع

يستنتج من هذا الجدول ما يلي:

- ١ - ان الاعتمادات المدورة بالنسبة الى الاجزاء الثلاثة نقصت بعض الشيء .
 - ٢ - ان الاعتمادات المدورة بالنسبة الى الجزء الثاني «ا» تتزايد وهي تفوق مثيلاتها في الجزء الثالث . ويعود السبب الى ان الاحداث اصاب طاقه الادارة التنفيذية بالشلل ، والى ان تقلبات الاسعار المستمرة صعدا وبشكل مفاجئ بعض الاحيان زادت في اضعاف هذه الطاقة .
- وباعتقادنا ، ان لا مفر من تدوير الاعتمادات الخاصة بالجزء الثاني ، طالما ان الامن غير مستقر تماماً .

نفقات الموازنات الملحقه

١ - ارقام مشروع موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية

بلغت ارقام مشروع موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية للعام ١٩٨٣ ، /٧١٧٠٠٠٠٠٠٠ /
ل.ل. ، مقابل /٦٨٦٩١٠٠٠٠ / ل.ل. للعام ١٩٨٢ ، اي بزيادة /٣٠٠٩٠٠٠٠ / ل.ل.

جدول رقم ١

بالاعتمادات المرصدة لمشروع موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية

رقم الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٣			المجموع ل.ل.
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني (أ) ل.ل.	الجزء الثاني (ب) ل.ل.	
الأول	نفقات التجهيز والإنشاء	٢٥٧٦٤٠٠٠	٢٥٢٩٠٠٠٠٠	٧١٧١٥٠٠٠	٣٥٠ ٣٧٩ ٠٠٠
الثاني	نفقات الصيانة والاستثمار	١٠٨٦١٥٠٠٠	٦٧٦٠٠٠٠٠	-	١٧٦ ٢١٥ ٠٠٠
الثالث	المصلحة الإدارية المشتركة	١٣٥٩٠٨٠٠٠	-	-	١٣٥ ٩٠٨ ٠٠٠
الرابع	إدارة المراقبة العامة	٧١٧ ٠٠٠	-	-	٧١٧ ٠٠٠
الخامس	الديون المتوجبة الأداء	٣٠ ٠٠٠	-	-	٣٠ ٠٠٠
السادس	أحكام قضائية ومصالحات	للكر	للكر	للكر	-
السابع	احتياطي الموازنة	٥٣٧٥١٠٠٠	-	-	٥٣٧٥١٠٠٠
مجموع النفقات		٣٢٤٧٨٥٠٠٠	٣٢٠٥٠٠٠٠٠	٧١٧١٥٠٠٠	٧١٧٠٠٠٠٠٠

٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني

ارتفعت ارقام موازنة اليانصيب الوطني من /١٠٢٠٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. في العام ١٩٨٢ الى
/١٤٨٠٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. في مشروع موازنة العام ١٩٨٣ . وقد بلغت الزيادة /٤٦٠٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.

ويعود السبب في الزيادة المذكورة، الى استمرار مديرية اليانصيب الوطني في نشاطاتها، بعد
ان توقفت هذه النشاطات بسبب الاحداث .

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع الاعتمادات المشار اليها بحسب الفصول والاجزاء :

جدول رقم ٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني

رقم الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٢		المجموع ل.ل.
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني (أ) ل.ل.	
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	١٣٨٧٠٧٨٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٣٨ ٧٥٧ ٨٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للمذكر	-	للمذكر
الثالث	احكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	للمذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	٩٢٤٢٢٠٠	-	٩ ٢٤٢ ٢٠٠
مجموع النفقات		١٤٧٩٥٠٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠

ونورد لاحقا جدولا للمقارنة بين الاعتمادات التي خصصت للمديرية المذكورة في العام ١٩٨٢.

جدول رقم ٣

رقم الفصل	تعيين الفصول	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	٩٤ ٢٧٣ ٨٠٠	١٠ ٠٠٠	٩٤ ٢٨٣ ٨٠٠
الثاني	ديون متوجبة الأداء	للمذكر	-	-
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	-
الرابع	احتياطي الموازنة	٧ ٧١٦ ٢٠٠	-	٧ ٧١٦ ٢٠٠
مجموع النفقات		١٠١ ٩٩٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠

وتقتضي الاشارة الى ان ارباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية ومساعدات مختلفة انسجاما مع الغاية التي انشئت هذه المديرية من اجلها.

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت ارقام مشروع موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري للعام ١٩٨٣، /٤٨٥٠٠٠٠٠٠٠/ ل.ل مقابل /٤٧٨٠٠٠٠٠٠٠/ ل.ل في العام ١٩٨٢، اي بزيادة قدرها /٧٠٠٠٠٠٠٠/ ل.ل وتعود هذه الزيادة الى استيراد القمح والدقيق مع جميع النفقات. علما بأن عمليات المكتب كانت تؤمن بواسطة سلفات خزينة.

ويبين الجدول التالي الاعتمادات التي خصصت للمكتب في العام ١٩٨٢ وتلك التي خصصت له في مشروع موازنة العام ١٩٨٣ .

جدول رقم ٤

رقم الفصل	تعيين الفصول	النفقات المقدرة		فرق في النفقات المقدرة	
		١٩٨٣	١٩٨٢	زيادة	نقصان
الأول	مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤٨١ ٥٧٧ ٦٠٠	٤٧١ ٥٣٦ ٦٠٠	-	-
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للذكر	للذكر	-	-
الرابع	احتياط النفقات الطارئة	٣ ٤٢٢ ٤٠٠	٦ ٤٦٣ ٤٠٠	٣ ٢٣٠ ٣٠٠	-
مجموع النفقات		٤٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٧٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣٥ ٨٥٥ ٧٠٠	٢ ٣٥٥ ٧٠٠

- الموازنات الملحقه

جدول رقم ٥ - الإعتمادات المدورة في العام ١٩٨١ الى العام ١٩٨٢ مقارنة بالاعتمادات المدورة من العام ١٩٨٠ الى العام ١٩٨١

	الجزء الأول ل. ل.	الجزء الثاني ل. ل.	الجزء الثالث ل. ل.	المجموع ل. ل.
١٩٨١ - ١٩٨٠				
الاعتمادات المعقودة	٥٦٣١١٢٢٩٨	٩٣٢٤٦٠٩٢	١٧٦١٧٠٣٠٥	٨٣٢٥١٨٦٩٥
الاعتمادات غير المعقودة	-	٦٣٣٠٤٨٠	١٠٧٤٨٦٥٢	١٧٠٧٩١٣٢
	٥٦٣١١٢٢٩٨	٩٩٥٧٦٥٧٢	١٨٦٩١٨٩٥٧	٨٤٩٥٩٧٨٢٧
١٩٨٢ - ١٩٨١				
الاعتمادات المعقودة	٩٠٥ ٦٤٨ ٢٢٦	٣٣٤٠٩٩٧٧٣	١٨٧٥٠٩٣٠٨٨	١٤٢٧٣٤١٠٨٧
الاعتمادات غير المعقودة	-	١٠٢٨٢٢٢٦٧	٥١٦٦٩٠٨	١٥٤٤٩١٧٥
	٩٠٥ ٦٤٨ ٢٢٦	٣٤٤٣٨٢٠٤٠	١٩٢٧٥٩٩٩٦	١٤٤٢٧٩٠٢٦٢

يستدل من هذا الجدول ان الاعتمادات المعقودة بالنسبة الى الجزء الاول قد زادت كثيرا والاعتمادات المعقودة بالنسبة الى الجزء الثاني «أ» تناقصت وبقيت على مستواها في الجزء الثاني «ب» .

واردات الموازنة العامة

جدول رقم ١ - جدول مقارنة بين موازنة العام ١٩٨٢ ومشروع موازنة العام ١٩٨٣

رقم الباب	تعيين الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
الجزء الأول				
الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١١٩٦١٠٠٠٠٠		١ ١٩٦ ١٠٠ ٠٠٠
الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٧٢٦ ٧٠٠ ٠٠٠		٧٢٦٧٠٠٠٠٠
الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الرابع	إيرادات متفرقة	١٥٩٩٧٠٠ ٠٠٠		١٥٩٩٧٠٠٠٠٠
الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للمذكر		-
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية	-	٢ ٧٥٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٥٤ ٥٠٠ ٠٠٠
مجموع الواردات		٣ ٥٤٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٥٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٦ ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

جدول رقم ٢

رقم الباب	تعيين الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
الجزء الأول				
الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١ ٤٢٦ ٦٠٠ ٠٠٠		١ ٤٢٦ ٦٠٠ ٠٠٠
الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٢ ٢٣٠ ٧٠٠ ٠٠٠		٢ ٢٣٠ ٧٠٠ ٠٠٠
الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الرابع	إيرادات متفرقة	١٣٢٣ ٥٧٠ ٠٠٠		-
الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للمذكر		-
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية		١ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الواردات		٥ ٠٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠

تقديرات واردات مشروع موازنة ١٩٨٣
بالمقارنة مع تقديرات واردات موازنة ١٩٨٢

نوع الواردات	تقديرات الواردات سنة ١٩٨٢ ل ل	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨٣ ل ل	زيادة ل ل	نقصان ل ل
الجزء الأول				
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها				
الفصل الأول - الضرائب المباشرة				
١ - ضريبة الأملاك المبنية	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٢ - ضريبة الدخل	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٣ - رسوم الانتقال	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٤ - رسوم على السيارات الخاصة	١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٥ - رسوم الأجرأ	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الأول	٥٦٠ ١٠٠ ٠٠٠	٧٥٠ ١٠٠ ٠٠٠	١٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع				
١ - الرسوم القضائية	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٢ - رسوم كتاب العدل	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٣ - رسوم التسجيل	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٤ - رسوم الطوابع	١٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٥ - رسوم السير	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٦ - رسوم الأمن العام	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	-
٧ - الرسوم القنصلية	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٨ - رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	-	-	-	-
مجموع الفصل الثاني	٥٧١ ٠٠٠ ٠٠٠	٦١ ٠٠٠ ١٥٠	٤٠ ٥٠٠ ٠٠٠	-
مجموع الباب الثالث - واردات التعمير	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
	١١٩٦١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤٢٦٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-

نوع الواردات	تقديرات الواردات سنة ١٩٨٢ ل ل	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨٣ ل ل	زيادة ل ل	نقصان ل ل
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة				
الفصل الأول رسوم الاستهلاك				
١ - رسوم المواد الملتهبة	١٩٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٢ - رسوم المسكرات	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٣ - رسوم الملح	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠		
٤ - رسوم التبغ والتبناك	-	-	-	-
٥ - رسوم الترابية	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٦ - ضريبة الملاهي	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	
٧ - الرسم الداخلي على ورق اللعب	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الأول	٢٢٦ ٧٠٠ ٠٠٠	٢٣٠ ٧٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	-
الفصل الثاني - رسوم الجمارك	٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
مجموع الفصل الثاني	٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
مجموع الباب الثاني	٧٢٦٧٠٠٠٠٠	٢٢٣٠٧٠٠٠٠٠	١٥٠٤٠٠٠٠٠٠	
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار				
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة				
١ - حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الأول	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠		
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار				
١ - حاصلات البريد	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠		
٢ - حاصلات البرق	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		
٣ - حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠		
٤ - حاصلات مصلحة البارود والمتفجرات	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠		
٥ - رسوم المنائر	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠		
مجموع الفصل الثاني	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠		
مجموع الباب الثالث	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠		

نوع الواردات	تقديرات الواردات سنة ١٩٨٢ ل ل	تقديرات الواردات مشروع موازنة ١٩٨٣ ل ل	زيادة ل ل	نقصان ل ل
الباب الرابع - إيرادات متفرقة				
الفصل الأول - إيرادات متفرقة				
١ - الحسومات التقاعدية	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٢ - إيرادات رئاسة الموائى	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٣ - غرامات وأحكام نقدية	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٤ - فوائد أموال	-	-	-	-
٥ - رسوم المراهنات	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٦ - واردات دوائر الحجر الصحي	-	-	-	-
٧ - مدفوعات الشركات ذات الامتياز	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
٨ - مدفوعات شركات البترول	-	-	-	-
٩ - رسوم المطارات وإيجار مطعم مطار بيروت الدولي	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
١٠ - إيرادات متفرقة	٥ ١٢٥ ٠٠٠	٦ ١٢٨ ٠٠٠	١ ٠٠٣ ٠٠٠	-
١١ - إيرادات كازينو لبنان	١٢ ٨٧٥ ٠٠٠	١٧ ٨٧٢ ٠٠٠	٤ ٩٩٧ ٠٠٠	-
١٢ - رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
١٣ - إيرادات من وفر موازنتي مكتب الحبوب والشمندر السكري والهاتف	١٢١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٢١ ٥٠٠ ٠٠٠	-	-
١٤ - واردات مقتطعة من حساب مصلحة التعمير	-	-	-	-
١٥ - إيرادات مصرف لبنان	١٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الأول	١٥٩٠ ٥٠٠ ٠٠٠	١٣١٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

نقصان ل ل	زيادة ل ل	تقديرات الواردات مشروع موازنة ل ١٩٨٣	تقديرات الواردات سنة ١٩٨٢ ل ل	نوع الواردات
-	-	٨٢٠٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠	الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات
-	-	٨٢٠٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠	
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	الفصل الثالث - استردادات
-	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	مجموع الفصل الثالث
٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠٠	١٣٢٥٧٠٠٠٠	١٥٩٩٧٠٠٠٠	مجموع الباب الرابع
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط				
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط				
-	-	للمذكر	للمذكر	- مأخوذات لتغطية نفقات الموازنة
-	-	للمذكر	للمذكر	- مأخوذات لتغطية نفقات السنين السابقة
-	-	للمذكر	للمذكر	- مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة
-	-	للمذكر	للمذكر	مجموع الفصل الأول
-	-	للمذكر	للمذكر	مجموع الباب الخامس
الإجمالي:				
-	٢٣٠٥٠٠٠٠٠	١٤٢٦٦٠٠٠٠	١١٩٦١٠٠٠٠	الباب الأول
-	١٥٠٤٠٠٠٠٠٠	٢٢٣٠٧٠٠٠٠	٧٢٦٧٠٠٠٠	الباب الثاني
-	-	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	الباب الثالث
٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠٠	١٣٢٥٧٠٠٠٠	١٥٩٠٧٠٠٠٠	الباب الرابع
-	-	للمذكر	للمذكر	الباب الخامس
٣٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٦٠٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٦٠٠٠٠٠	٣٥٤٥٥٠٠٠٠	مجموع الجزء الأول

واردات الموازنات الملحقه

١ - واردات وزارة المواصلات السللكية واللاسلكية

بلغت الواردات المقدره لوزارة المواصلات السللكية واللاسلكية في مشروع الموازنة الراهن /٧١٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل /٦٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل في موازنة العام ١٩٨٢ . وهذه الواردات هي مقارنة بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٢ .

جدول رقم ١

١٩٨٣	١٩٨٢	
الجزء الأول		
٧١٧٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠٠٠	الاستثمار
الجزء الثاني		
للكر	للكر	التأسيس
الجزء الثالث		
للكر	للكر	مأخوذات من مال الاحتياط
٧١٧٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠٠٠	المجموع

٢ - واردات مديرية اليانصيب الوطني اللبناني

بلغت الواردات المقدره لمديرية اليانصيب الوطني في مشروع الموازنة الراهن /١٤٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل /١٠٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل في موازنة العام ١٩٨٢ . وتبين هذه التقديرات في الجدول الاتي مقارنة بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٢

جدول رقم ٢

١٩٨٣	١٩٨٢	
الفصل الأول		
١٤٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠١ ٠٠٠ ٠٠٠	حاصلات بيع الأوراق
١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	إيرادات متفرقة
الفصل الثاني		
للمذكر	للمذكر	مأخوذات من مال الاحتياط
١٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع

٣ - واردات مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت الواردات المقدرة لمكتب الحبوب والشمندر السكري كما وردت في مشروع موازنة العام ١٩٨٣ الـ / ٤٨٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل مقابل / ٤٧٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل في موازنة العام ١٩٨٢ ، وهي كالآتي :

جدول رقم ٣

١٩٨٣	١٩٨٢	
الفصل الأول		
٣٢٦ ١٦٠ ٠٠٠	٣٢٦ ١٦٠ ٠٠٠	حاصلات مكتب الحبوب والشمندر السكري
الفصل الثاني		
١٢ ٤٨٠ ٠٠٠	١٢ ٤٨٠ ٠٠٠	رسوم القمح والدقيق والسكر والمصنوعات السكرية وبعض الحبوب والثمار الزيتية
الفصل الثالث		
١٤٦ ٣٦٠ ٠٠٠	١٣٩ ٣٦٠ ٠٠٠	مساهمة من الموازنة العامة
الفصل الرابع		
للمذكر	للمذكر	مأخوذات من مال الاحتياط
٤٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٧٨ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع

فذلكة موازنة العام ١٩٨٤(*)

أولا - المقدمة

أيها السادة،

تجدون بين أيديكم مشروع الموازنة للعام ١٩٨٤ وقد أعد في ظروف قاسية وضاغطة نعرفها جميعاً، لم نتمكن في ظلها من جعل أرقام الموازنة تعبر عن تطلعاتنا وطموحات المواطنين، لذلك جاءت هذه الموازنة ملازمة للواقع الذي نعيش، ونعتقد اننا توصلنا إلى جعلها أداة لاستمرار الدولة، وتمكنا من إشراكها في تحقيق الإطار اللازم للمتطلبات الحياتية التي تساعد المواطن على العيش والصمود.

أ - مشروع قانون الموازنة

نرى لزماً علينا أن نبداً بعرض الأحكام التي تضمنها مشروع قانون الموازنة هذا، لتبين وإياكم أهم بنود تلك الأحكام وما تتناوله من قضايا.

١ - الصحة العامة

يرصد في الجزء الأول من مشروع موازنة وزارة الصحة ٢٩٣٣٦٠٦٠٠ ل.ل. لتوزع اعتماداته بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصحة والمالية على المعالجة في المؤسسات والمستشفيات الخاصة والعقود مع الأطباء في القطاع الخاص (المادة السادسة).

٢ - سندات خزينة

أجيز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي عجز الموازنة (٣٥٥٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل) إصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة، وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية (المادة التاسعة) ويفتح للقروض حسابات خزينة خاصة تقيد لها القيمة المقبوضة من أصل هذه القروض، وتقيد عليها القيم التي تدفع تسديداً للأقساط والسندات المستحقة (المادة العاشرة).

٣ - المرافق

يخصص لمشاريع المرافق التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل - اعتماد

(*) النص الأساسي.

قدره ٢٧٥ مليون ل.ل.، وأجيز للحكومة إن تعقد الصفقات العائدة لهذه المشاريع قبل رصد اعتمادات الدفع اللازمة لها. وترصد اعتمادات الدفع السنوية في الجزء الثاني «ب» (نفقات التجهيز والإنشاء لأكثر من سنة) من قسم النفقات من الموازنة العامة وفقاً لبرنامج يتناول كافة المرافق وعلى امتداد ست سنوات، أي إلى العام ١٩٨٩. على أن تغطي هذه الاعتمادات بواردات استثنائية.

٤ - الطرق

يلحظ اعتماد قدره مليارا ليرة لبنانية لمشروع تطوير شبكة طرق، وأجيز للحكومة أن تعقد الصفقات العائدة لهذا المشروع قبل رصد اعتمادات الدفع اللازمة لها. وترصد اعتمادات الدفع السنوية في الجزء الثاني «ب» من قسم النفقات من الموازنة العامة - الباب الـ ١٣ - الجزء الثاني «ب» وفقاً لبرنامج يمتد حتى العام ١٩٨٩. وتغطي الاعتمادات هذه بواردات استثنائية (المادة الحادية والعشرون).

٥ - المشاريع المائية والكهربائية

يخصص اعتماد قدره ٦٢٥ مليون ل.ل. للمشاريع المائية والكهربائية في مختلف المناطق، وترصد اعتمادات الدفع السنوية في الجزء الثاني «ب» من قسم النفقات من الموازنة العامة وفقاً لبرنامج يمتد إلى العام ١٩٨٩، وتغطي الاعتمادات اللازمة لهذه المشاريع بواردات استثنائية (المادة الثانية والعشرون).

٦ - ديون الخزينة

أعطيت الخزينة امتيازاً من الدرجة الأولى على جميع أموال المكلف المنقولة وغير المنقولة استيفاء للمبالغ المترتبة عليه، وأعفي هذا الامتياز من القيد في السجل العقاري فيما يتعلق بالعقارات. ويسري هذا الامتياز على أموال المكلف المفلس (المادة التاسعة والعشرون).

٧ - الجيش

أجيز للحكومة، في إطار متابعة بناء الجيش، أن تفتح اعتمادات عقد ودفع لغاية أربعة مليارات ليرة لبنانية على الوجه الآتي:

مليار ل.ل. عام ١٩٨٤ مليار ل.ل. عام ١٩٨٥ ومليار ل.ل. عام ١٩٨٦ وتغطي هذه الاعتمادات بعقد قروض داخلية أو خارجية بتسهيلات صندوق أو بقروض من المصرف المركزي، بقبول تبرعات وهبات داخلية وخارجية (المادة الخامسة والثلاثون). وقد أجيز للحكومة أيضاً أن تغطي هذه الاعتمادات بإنشاء ضرائب ورسوم جديدة وبتعديل قوانين الضرائب والرسوم النافذة وذلك بمراسيم (المادة الخامسة والثلاثون).

٨ - الواردات

ولكي يتأمن قسم من الواردات، عمدنا إلى تضمين مشروع موازنة العام ١٩٨٤ نصوصاً عدلنا بموجبها بعض القوانين المتعلقة بالرسوم التالية: إجازة العمل للأجانب، رسوم الأجر، رسوم رخص صيد الاسفنج، رسم كتابة العدل، إجازة العمل للأجانب. واقترحنا أيضاً تعديل المواد ٢١، ٢٣ و ٤٦ من المرسوم الاشتراعي ذي الرقم ١٤٦ الصادر بتاريخ ١١/٦/١٩٥٩ (رسم الانتقال) من أجل تنظيم علاقة الخزينة بالورثة والموهوب لهم ومستحقي الوقف ومنفذي الوصايا والأوقاف، ولإجبار أصحاب العلاقة هؤلاء على عدم إهمال واجباتهم لتلا تضيع حقوق الخزينة.

ب - أرقام مشروع الموازنة العامة مقارنة بمثيلاتها في موازنة ١٩٨٣

أولاً: النفقات

مشروع ١٩٨٤ ل.ل.	١٩٨٣ ل.ل.	
٧ ١٢٣ ٣١٩ ٩٠٠	٥ ٩٨٧ ٧٣٣ ٨٠٠	الجزء الأول
١ ٧٣٣ ٨٥١ ١٠٠	١ ٦٦٠ ٥٠٦ ٢٠٠	الجزء الثاني «أ»
١ ٧١٧ ٨٢٩ ٠٠٠	٩٦١ ٧٦٠ ٠٠٠	الجزء الثاني «ب»
١٠ ٥٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٦١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن الفرق في النفقات هو على الشكل التالي:

للجزء الأول بزيادة نسبتها ١٩٪	ل ل	١ ١٣٥ ٥٨٦ ١٠٠
للجزء الثاني «أ» بزيادة نسبتها ٤٪	ل ل	٠٧٣ ٣٤٤ ٩٠٠
للجزء الثاني «ب» بزيادة نسبتها ٧٨٪	ل ل	٧٥٦ ٠٦٩ ٠٠٠

ثانياً: الواردات

مشروع ١٩٨٤ ل.ل.	١٩٨٣ ل.ل.	
٧ ٠٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٢٤٤ ٥٠٠ ٠٠٠	الجزء الأول
٣ ٥٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٢٥ ٥٠٠ ٠٠٠	الجزء الثاني «ب»
١٠ ٥٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٧٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع

مما يلاحظ أن الجزء الأول في قسم الواردات ارتفع ١٧٨٧,٥ مليون ل.ل. أي بنسبة ٢٠٪ تقريباً.

ج - تحليل أرقام مشروع الموازنة

أولاً - بالنسبة إلى الموازنة العامة

- وجود زيادة ملحوظة في أرقام النفقات والواردات العامة بالنسبة إلى موازنة العام ١٩٨٣، إذ بلغت هذه الأرقام، بما فيها أرقام الموازنات الملحقة ١٢,١ مليار ل.ل. مسجلة بذلك زيادة عن السنة ١٩٨٣ نسبتها ٢٠,٣٪ أو ما مقداره ٢٠٤٠ مليون ل.ل.
- ان الواردات العامة قدرت بـ ٧٠٣٢ مليون ل.ل. في المشروع الراهن وقد قابلها مبلغ ٥٢٤٤ مليون ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٣، فبلغت نسبة الزيادة ٣٤,١٪.
- ان مشروع الموازنة لعام ١٩٨٤ سجل عجزاً مقداره ٣٥٤٣ مليون ل.ل. ويكاد هذا العجز يوازي العجز الحاصل في العام ١٩٨٣ والذي قدر بـ ٣٥٢٥ مليون ل.ل. الأمر الذي يدل على تطور إيجابي إذا ما تبين لنا أن نسبة العجز الأول تشكل ٣٣,٥٪ من مجمل أرقام الموازنة العامة ولان العجز الثاني نسبته ٤٠,٩٪.
- ان النفقات في المشروع الراهن بلغت ١,٥٧٥ مليون ل.ل. مسجلة زيادة عن موازنة العام ١٩٨٣ قدرها ١٩٦٥ مليون ل.ل. أي ما نسبته ٢٢,٨٪.
- ان الموازنة بقيت في الأحوال القاسية التي يعانيها لبنان، أداة لتصرف الأعمال ومحتفظة بهيكليتها السابقة، أي بقيت مجرد موازنة لتصرف أعمال مادية.
- ان الدولة أجبرت على تكوين احتياطي لا بأس به وصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥٪ بالنسبة إلى النفقات العادية، آخذة بالاعتبار إعادة تصحيح الرواتب والأجور التي يمكن أن تطرأ في أثناء تنفيذ الموازنة.
- ان الديون المتوجبة الأداء تطورت باستمرار فتناولت معاشات التقاعد وتعويضات الصرف وكذلك فوائد سندات الخزينة فبلغت هذه الديون ١٥٢٤ مليون ل.ل. وقد قابلها ١٢٤٥ مليون ل.ل. في العام ١٩٨٣.
- ان ارتفاع الدين العام يعود إلى العجوزات المتراكمة. وقد يصل هذا الدين إلى ١٨ مليار ل.ل.
- ان اعتمادات الجزء الثاني «أ» و«ب» تشكل نسبة ٣٣٪ من مشروع موازنة العام ١٩٨٤، وتقابل

هذه النسبة ٣٠٪ من موازنة العام ١٩٨٣. وبهذا تبقى اعتمادات المشروع أقل من المعدلات التي تسجلت قبل العام ١٩٧٥. ويلاحظ، منذ العام ١٩٧٠ ان الجزئين المذكورين شهدا تحولاً لصالح نفقات التجهيز على حساب نفقات التنمية. لقد هبطت نفقات الجزء الثاني «ب» إلى ١١٪ عام ١٩٨٣ فيما كانت نسبة هذه النفقات ٢٠٪ قبل العام ١٩٧٥، ويعود سبب ذلك إلى كثافة النفقات التي تطلبتها إصلاحات الأضرار التي حلت بالبنى التحتية وبوسائل التجهيزات العامة. علماً ان تضاعف هذه النفقات كان سببه التضخم. وعمدت الدولة إلى تجميد أهم المشاريع العامة وعدم تنفيذها نظراً إلى الوضع غير المستقر ان من الناحية السياسية أو من الناحية الأمنية، الحالة التي جعلت وزارة الأشغال العامة والنقل تعطي الأفضلية لتأهيل شبكات الطرق الموجودة بدل إنشاء طرق جديدة.

- ان الاعتمادات المخصصة للتنمية ارتفعت بنسبة ١٦,٢٪، إلا ان هذه النسبة بقيت دون مستوى الهدف الحقيقي للدولة بعد أن كلف مجلس الانماء والاعمار تولي أمر التنمية. علماً أن أرقام الموازنة العامة لا تشمل على نشاطات المجلس المذكور.

ثانياً - بالنسبة إلى توزيع النفقات بحسب الأبواب

- تدل أرقام مشروع الموازنة للعام ١٩٨٤ على زيادة ملحوظة لبعض الإدارات العامة ما عدا وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والسياحة، اللتين حذفت من مخصصاتها النفقات العائدة للهيئة العليا للإغاثة وتلك التي تعود للدعاية.

- أعطي الجيش الأفضلية المطلقة، فبلغت نسبة مخصصاته ١٨,٤٢٪ من مجمل الاعتمادات، وذلك بسبب وضع برنامج لإعادة تجهيزه اشتمل على نفقات قدرت بأربعة مليارات ل.ل. شرحنا ترتيبها أعلاه.

- حظيت وزارة الأشغال العامة والنقل بنسبة ١٧,٢٤٪ من الاعتمادات، مسجلة بذلك ٢٩,٦٪ بالنسبة إلى العام ١٩٨٣.

- طرأت زيادة على موازنة التربية الوطنية نسبتها ١٤٪. ويعود ذلك إلى الزيادة الحاصلة في رواتب المعلمين وفي النفقات العادية الأخرى.

ثالثاً - بالنسبة إلى الواردات العادية

- زادت نسبة الواردات العادية المقدرة في مشروع موازنة العام ١٩٨٤ بنسبة ٣٤,١٪ لتبلغ أكثر من ٧ مليارات ل.ل. أي ضعف الواردات التي كانت مقدرة في العام ١٩٨٢. فمن المعلوم ان الضرائب والرسوم غير المباشرة تشكل الأساس في واردات الدولة، وتحتل الرسوم

الجمركية المورد الأكثر أهمية بالنسبة إلى الخزينة. فهذه الرسوم قدرت بثلاثة مليارات ل.ل. عام ١٩٨٤ فيما كانت قد تقدرت بملياري ل.ل. عام ١٩٨٣، الحد الذي كان بلوغه ممكناً لولا الحوادث التي تفاقمت في أيلول من هذه السنة. (الجدول رقم ٢).

- قدرت الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها بـ ٢٢٧٠ مليون ل.ل. في مشروع الموازنة العام ١٩٨٤ مقابل ١٥٨٧ مليون ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٣، أي بزيادة سنوية قدرها ٦٨٣ مليون ل.ل. وثمة أمل كبير في أن تصل واردات ضريبة الدخل عام ١٩٨٤ إلى ٨٠٠ مليون ل.ل. بالنظر إلى إمكانية استيفاء الضرائب المتأخرة والمتراكمة، وإلى سهولة استيفاء الضرائب المترتبة حالاً بعد صدور المراسيم الاشتراعية المتعلقة بالاعفاءات من جزء من الضريبة ومن بعض الغرامات، وبعد تمديد مهل التصاريح عن هذه الموجبات.

ويلاحظ في هذا المجال ان مشروع قانون الموازنة للعام ١٩٨٤ تضمن نصوصاً من شأنها تسهيل زيادة الضرائب المباشرة عن طريق تحسين جباية رسوم الانتقال والرسوم على السيارات.

- تشكل الواردات المتفرقة ٢٤,٤٪ من مجمل الواردات العادية التي تتألف من رسوم المرافئ ومن المحسومات التقاعدية للموظفين. لقد ارتفعت نسبة هذه الواردات قليلاً منذ العام ١٩٨٠ بسبب ارتفاع معدل الجباية وارتفاع أرباح مصرف لبنان التي يعود ٨٠٪ منها إلى الخزينة بفعل قانون النقد والتسليف.

وفي الختام، ليس للواردات العادية أن تجاري سياسة الموازنة التي تخطط لها الدولة. لذلك سنلجأ إلى الاستقراض الذي قد يبلغ ١٨ مليار ل.ل. ويتشكل من قروض داخلية وإصدار سندات خزينة قصيرة الأجل وتسليفات مصدرها المصرف المركزي. علماً اننا سوف نحاول زيادة قروضنا الخارجية باللجوء إلى بعض الهيئات الدولية التي أعلنت عن استعدادها للمساهمة في إعمار لبنان، إلا أن هذا الاستعداد الصادق يبقى غير ذي فعالية طالما ان الوضعين السياسي والأمني غير مستقرين.

وهنا لا بد من بيان تطور الواردات العامة منذ العام ١٩٦٤ لغاية ١٩٨٤ :

جدول رقم - ١ -

تطور وتعيين بنود الواردات العامة (بملايين الليرات اللبنانية)

نوع الواردات	١٩٦٤	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١٢٦,٨	٢٨٦	٣٢٤	٥٤٨,٤	٧١٩,٦	١١٩٦,١	١٤٢,٦	٢٢٧٠,١
الضرائب والرسوم غير المباشرة	٢٢٦,٢	٤٠٨	٤٨٥,٨	٦٢٥,٣	٩٦٤,٣	٧٢٦,٧	٢٢٣,٧	٣٢٨٧,٢
عائدات الأملاك ومصالح الاستثمار	١٢,١	٣٠	٣١,٢	٢٢,٨	٢٨,٨	٢٣,٠	٢٣,٠	٤٢,٠
واردات متفرقة	٨٠,٣	١٥٠,٩	١٦٩,٨	٢٠٦,٥	٧٨٩	١٥٠٠,٧	١٤٠٤,٢	١٤٣٢,٧
واردات استثنائية	-	-	٢١٣	٨٥٧,٠	١٥٠٦,٢	٢٧٥٤,٥	٣٥٢٥,٥	٣٥٤٣,٠
المجموع	٤٤٥,٤	٨٧٤,٩	١٢٢٥	٢٢٦٠	٤٠٠٧,٩	٦٣٠٠,٠	٨٦١٠,٠	١٠٥٧٥,٠

رابعاً - التوازن وسياسة الموازنة

- لم يؤد تحسين الواردات العامة إلى نقص في عجز الموازنة، ذلك لأن النفقات العامة كانت تزداد باطراد بسبب إرادة تقوية الجيش عدة وعديداً، وإيجاد هيكلية جديدة ومتطورة للإدارة، ثم بارتفاع نسبة الأضرار الناجمة عن الحرب وغيرها من العوائق على صعيد الاستثمارات العامة. وتجدر الإشارة إلى دور الملتزم الذي تتهياً الإدارة لاعتماده من أجل تخفيف عجز القطاع الخاص في هذا المجال.

جدول رقم - ١ - موازنة الدولة العامة (بالآلاف الليرات البنانية)

نسبة الى المجموع	المجموع	نفقات التنمية ١٩٨٤	نفقات التجهيز ١٩٨٤	النفقات العادية ١٩٨٤	نسبة الى المجموع	المجموع	نفقات التنمية ١٩٨٣	نفقات التجهيز ١٩٨٣	النفقات العادية ١٩٨٣	
- المؤسسات الادارية العامة										
٠,١٣	١٤٢٥٨	-	١٥٥٠	١٢٧٠٨	٠,١٢	١٠٩٤٩,٦	-	٢٥٠	١٠٦٦٩,٦	رئاسة الجمهورية
٠,٢٩	٣٠٩٠٢	-	١٠٠	٣٠٨٠٢	٠,٣٤	٢٩٢٤٦,٧	-	٣٣٠	٢٩٠١٦,٧	مجلس النواب
١,٨٣	١٩٣٤٠٥	-	٢٥٥٤٠	١٦٧٨٦٥	١,٧٠	١٤٦٤٤٣,٥	-	٢٠٧٢٥	١٢٥٧١٨,٥	رئاسة مجلس الوزراء
٠,٦٣	٦٦٢١٩	-	-	٦٦٢١٩	٠,٧٠	٥٩٩٨٥,٥	-	-	٥٩٩٨٥,٥	وزارة العدل
١,٢٩	١٣٦٩١٦	-	-	١٣٦٩١٦	١,١٦	١٠٠٠٠٩,٩	-	-	١٠٠٠٠٩,٩	وزارة الخارجية والمغتربين
٧,٢٥	٧٦٧١٦١	٥٥٠٠٠	١٧٠٢٣٠	٥٤١٩٣١	٧,٣٠	٦١٩٢٣٨,٢	٧٥٠٠٠,٠	١٣٤١١٧٤,٤	٤١٠٠٦٣,٨	وزارة الداخلية
١,٢٣	١٢٩٦٨١	-	٧٥٦٠	١٢٢١٢١	١,١٧	١٠٠٨٧٨,٥	-	٣٦٤٥,٠	٩٧٢٣٣,٥	وزارة المالية
١٨,٤٢	١٩٤٧٨٠٨	١٢٦٠٠٠	٤٩١٨٠٠	١٣٣٠٠٠٨	١٧,٠١	١٤٦٥٠٨٦,٠	١١٣٠٠٠,٠	٣١٢٣٦٥,٠	١٠٣٩٧٢١,٠	وزارة الدفاع الوطني
٠,٨١	٨٥٣٣١	٢٠٠٠٠	١٠٥٠٠	٥٤٨٣١	٠,٦٨	٥٨٩٦٤,١	٢٠٠٠٠,٠	١٢٠٠,٠	٣٧٧٦٤,١	وزارة الاعلام
- النفقات الاجتماعية										
١٤,٢٤	١٥٠٦٤٩٨	٣٤٠٠٠	١٠٣٤٥	١٤٦٢١٥٣	١٣,٨١	١١٨٨٧٢١,٤	٣١٠٠٠٠,٠	٨٩٤٥	١١٤٨٧٧٦,٤	وزارة التربية الوطنية
٢,٩٧	٣١٤٠٦٦	-	٢٠٧٠٥	٢٩٢٣٦١	٢,٧٣	٢٣٥١٥٢,٣	-	١٦٧٧٠	٢١٨٣٨٢,٣	وزارة الصحة العامة
١,٥٨	١٦٧٤٢٦	-	٦٣٨٩٠	١٠٣٥٣٦	٢,١٨	١٨٧٨٣٨,٥	-	٦٢٤٨٧,٢	١٢٥٣٥١,٣	وزارة العمل والشؤون
٠,٥٠	٥٣٢٨٣	٤٠٠٠٠	٣٩٩٠	٩٢٩٣	٠,٨٢	٧٠٧٩٦,٢	٦٠٠٠٠,٠	٣١٨٨٧,٢	٧٦٠٩,٠	وزارة الاسكان والتعاونيات

نسبة الى المجموع	المجموع	نفقات التنمية ١٩٨٤	نفقات التجهيز ١٩٨٤	النفقات المادية ١٩٨٤	نسبة الى المجموع	المجموع	نفقات التنمية ١٩٨٣	نفقات التجهيز ١٩٨٣	النفقات المادية ١٩٨٣	
- النفقات الاقتصادية										
١٧,٣٤	١٨٢٣٠٨٧	٩٦٢٨٢٩	٧١٠٠٠٠	١٤٩٧٥٨	١٦,٣٤	١٤٠٦٥٩٨,٢	٣٨٢٧٦,٠	٨٤٩٦٦٠	١٧٤١٧٨,٢	وزارة الأشغال العامة والنقل
١,٢٠	١٢٧٤١١	-	١٠٣٩١٤	٢٣٤٩٧	١,١٣	٩٧٠٧١,٢	-	٧٦١٧٤,٤	٢٠٨٩٦,٨	وزارة الزراعة
١,٧٤	١٨٤٤٣٦	-	٥٠	١٨٤٣٨٦	١,٨١	١٥٥٥٠٤,٠	-	٢٥,٠	١٥٥٤٧٩,٠	وزارة الاقتصاد والتجارة
٥,٥٨	٥٨٩٨٣٣	٤٨٠٠٠٠	٩٢٥٠٢	١٧٢٣١	٥,١٢	٤٤٠٨٨٥,٠	٢٨٠٠٠٠,٠	١٤٦٥٦٢,٠	١٤٣٢٣,٢	وزارة الموارد المائية والكهربائية
٦,٣٩	٤٠٩٤٥	-	٢٧٠١٠	٢٣٩٣٥	٠,٦	٥٦١٣٢,٠	-	١٨٩٤١,٠	٣٧١٩١,٠	وزارة السياحة
٠,٠٥	٥٤٥٨	-	١٤٦٥	٣٩٩٣	٠,٠٦	٥٠٩٨,١	-	١٤٦٥,٠	٣٦٣٣,١	وزارة الصناعة والنقط
٠,٤٩	٥٢٣٧٩	-	٢٢٠٠	٥٠١٧٩	٠,٥٦	٤٨٤١٩,٢	-	٣٧٠٠٠,٠	٤٤٧١٩,٢	وزارة البريد والمواصلات
- ديون واحتياطي										
١٤,٤١	١٥٢٤٠٠٠	-	-	١٥٢٤٠٠٠	١٤,٠٦	١٢١٠٥٠٠,٠	-	-	١٢١٠٥٠٠,٠	الديون المتوجبة الأداء
٧,٧٠	٨١٤٤٩٨	-	-	٨١٤٤٩٨	١٠,٦٤	٩١٦٤٨١,٩	-	-	٩١٦٤٨١,٩	احتياطي الموارنة
١٠٠,٠٠	١٠٥٧٥٠٠٠	١٧١٧٨٢٩	١٧٣٣٨٥١	٧١٢٣٣٠	١٠٠,٠٠	٨٦١٠٠٠٠,٠	٩٦١١٧٦٠	١٢٦٠٥٠٠,٦٢	٥٩٨٧٧٣٣,٨	المجموع

جدول رقم - ٢ -
تطور الرسوم الجمركية

الرسوم الجمركية في الفصول الثلاثة من العام ١٩٨٣ ل ل	الرسوم الجمركية في الفصل الثالث من سنة ١٩٨٣ ل ل	المنطقة
٧٧٦٤١٧٣١٠,٢٧	٢٢٤٨١٠٢٠٢,٢٤	بيروت
١٥٠٤٨٥١٦٢,٩١	٢٨٩٠٨٩٥١,٧٤	مطار بيروت الدولي
٦٠٠٣٦٩٣٠,٠٢	١٠٦١٤٩٨٦,٤١	طرابلس
٢٢٤٧١٨٩٧,٣٦	٥٩٩٧٦٨٣,٥٦	المصنع
٢٨٣٦٨٩٦٤,٥٥	١٠٥٨٠٩٦٩,٣٦	جونيه
٤٩٩٣٩٣١,٣٨	١٢٦٦٧٤٥,٧٣	صيدا
٢٨٤٦٨٦,٤٧	١٣٢٣١٧,٠٢	طرود بريديّة
١٠٤٣٠٢٢٨٨٢,٩٦	٣٠٢٣١١٨٥٨,٠٦	المجموع

ثانياً - الاقتصاد العالمي

بقي الركود الاقتصادي في الدول الصناعية مستمراً عام ١٩٨٣ ، وقد انعكست آثاره على الدول النامية . . .

ساهم تقلص الطلب عند الدول الصناعية في هبوط الأسعار لدى الدول النامية المصدرة للمواد الأولية .

أدت السياسات النقدية الضيقة التي انتهجتها بعض الدول الصناعية احتواء للتضخم ، إلى المحافظة على معدلات عالية للفائدة ، الأمر الذي ضاعف في حجم المدفوعات لدى الدول النامية .

وتعرضت الدول النامية المصدرة للنفط لصعوبات ومشاكل خطيرة في ميزان مدفوعاتها بسبب هبوط أسعار النفط ، وبالتالي هبوط المداخيل الناجمة عن التصدير وعن ارتفاع الفوائد ، الأمر الذي حدا ببعض هذه الدول إلى عدم الوفاء بالتزاماتها لجهة الدين الخارجي ، مما اضطرها إلى اعتماد سياسات نقدية ضيقة انعكست على العقود الجارية بينها وبين الخارج ، معدلات نمو كانت أقل من المعدلات التي تسجلت في السبعينات ، وعرف بعض تلك الدول هبوطاً في الناتج الداخلي القائم .

ويبدو ان النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى عاد إلى الارتفاع عام ١٩٨٣، الأمر الذي نتج عنه زيادة في طلب المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول النامية. وهبطت معدلات الفائدة مع نهاية العام ١٩٨٢، إلا ان هذه المعدلات بقيت مرتفعة بالنسبة إلى معدلات التضخم. واثّر انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المصدرة لهذه المادة، إلا أن بعضاً من هذه الدول أفاد من هبوط معدلات الفائدة.

وظهر شيء من الارتياح لدى الدول المستوردة للنفط عندما ارتفعت أسعار المواد الأولية، في وقت شهدت فيه أسعار البترول ومعدلات الفائدة استرخاء ملحوظاً. وقد أدى تجمع كل هذه العناصر إلى التخفيف في العام ١٩٨٣ من الالتزامات الخارجية الضاغطة على الدول النامية، إلا ان كثيراً من هذه الدول استمر في تطبيق برامج تقشفية مقلقة. ومهما يكن من أمر، فإن النمو الاقتصادي لدى الدول النامية بقي في العام ١٩٨٣ أقل ارتفاعاً من المتوسط الذي عرفه في السبعينات، وقل ارتفاعاً أيضاً بالنسبة إلى النمو السكاني.

تطور الدول الصناعية

بقيت الدول الصناعية الكبرى تطبق سياسات نقدية محصورة لاحتواء التضخم الذي استمر في العام ١٩٨٣، فنتج عن ذلك هبوط في الناتج الداخلي القائم ومعدلات النمو في الولايات المتحدة وألمانيا وكندا في حين بقي على ذات الوتيرة في الدول الصناعية الأخرى. وسجل الإنتاج كذلك هبوطاً بالنسبة إلى النمو السكاني ومائله أيضاً الإنتاج الصناعي، وبقيت اليابان وحدها تشهد نمواً في الناتج الداخلي القائم تجاوز الـ ٢٪، إلا أن هذه النسبة بقيت أقل بكثير من المتوسط الذي شهده هذا البلد في السبعينات.

وحصل بنتيجة الركود الاقتصادي أن معدل البطالة الوسطي وصل إلى الـ ٩٪ مع نهاية العام ١٩٨٢، ورافقه وجود ٣٢ مليون عاطل عن العمل، العدد الذي لم تعرفه تلك الدول منذ الثلاثينات.

وسجلت أوروبا والولايات المتحدة رقماً عالياً لعدد المؤسسات التي أفلست، في وقت تدنى فيه معدل القدرة على الإنتاج الصناعي إلى أكثر من ١١٪ في الولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى،

شهد العام ١٩٨٣ تقدماً محسوساً في احتواء التضخم الذي هبط إلى ٧,٢٪، ساهمت السياسات النقدية المتشددة في هذا الهبوط الذي انعكس أيضاً على أجور الفئة العمالية.

ويعود تدنى أسعار المواد الأولية غير النفط إلى تقلص حجم الطلب وهبوط سعر البترول.

وتدل الاحصاءات على أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة تطور بصورة محسوسة، وكذلك شهدت أوروبا في العام ١٩٨٣ نمواً اقتصادياً أقل ارتفاعاً (٢٪) إلا أن هذا المعدل يبقى دون مستواه في العام ١٩٧٦ حيث بلغ الـ ٦٪. وكذلك شهدت بعض الدول في أوروبا تراجعاً في حجم البطالة.

تأثر العامل الاقتصادي كثيراً بفعل تقلبات معدلات القطع في العام ١٩٨٣، إذ استمر الدولار في الارتفاع بالنسبة إلى العملات الأخرى، فتسبب عن ذلك هبوط في أسعار المواد المصدرة إلى الولايات المتحدة وارتفاع في أسعار ذات المواد لدى الدول الأخرى المستوردة لها، مما جعل الركود يتخذ منحى أشد حدة...

تطور الدول النامية

من الطبيعي أن تشهد الدول النامية ركوداً اقتصادياً مماثلاً للركود الحاصل في الدول المحيطة بها التي تشكو هذه العلة. ويعود السبب إلى انخفاض الطلب عند الدول الصناعية المستوردة للمواد التي تنتجها الدول النامية المصدرة، وإلى انخفاض معدلات الفائدة التي بلغت حداً أقل من مستوى التضخم بالإضافة إلى السياسات النقدية المتشددة.

لذلك هبط حجم صادرات الدول النامية وارتفعت في الوقت ذاته موجبات هذه الدول تجاه البلدان الدائنة.

أثر ارتفاع الفائدة على الدول النامية، فتراجعت طلبات القروض التي كانت تتقدم بها. ومما ساهم أيضاً في هذا التراجع كون المصارف التجارية الدائنة استبدت بها القلق على الدول المدينة، واشتدت فكرة المخاطر لديها، مما حمل الدول النامية على الحد من مستورداتها، وبالتالي الحد من ارتفاع العجز في تجارتها.

وتراجع النمو في الدول المعنية المستوردة منها للنفط. وكذلك هبط الناتج الداخلي القائم في أميركا اللاتينية بمعدل ٣,٣٪ فيما كانت نسبته عام ١٩٨١ حوالي الـ ٤,٥٪. أما الدخل الفردي فقد سجل في أكثر البلدان الأخرى المستوردة للنفط ارتفاعاً قليلاً، بخلاف بعض دول منطقة آسيا الشرقية التي ساعد اقتصادها المرن على مواجهة الأحوال غير الملائمة السائدة في البلدان المحيطة بها.

ومع هذا، سجل نمو البلدان المذكورة معدلاً في العام ١٩٨٢ أقل بكثير مما كان عليه في الماضي، وذلك بسبب المشاكل الناتجة عن القروض الخارجية وعن انحسار الطلب على صادراتها الصناعية. وحافظت البلدان ذات الدخل المحدود في آسيا على معدلات للنمو لا بأس بها، بحيث

بقي بعضها مثل الهند والصين، في منأى عن الركود، إلا ان حال البعض الآخر من بلدان أفريقيا ذات الدخل المتدني لا تزال موضع قلق وخوف.

وسجل نمو الدول المصدرة للنفط في العام ١٩٨٢ ومع بداية العام ١٩٨٣ تباطؤاً، بسبب هبوط أسعار البترول وجمود حركة التصدير. وقد لجأ بعض هذه الدول إلى التخفيف من مستورداتها للحد من العجز في ميزان مدفوعاتها، وتضرر البعض الآخر من نتائج الاتفاقات التي عقدتها لتصدير منتوجاتها النفطية بسبب تراجع أسعار البترول، الأمر الذي اضعف قدراتها على تمويل المشاريع التي كانت قد أعدتها، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها. ومما لا شك فيه أن تباطؤ النمو لدى الدول النامية تكشف عنه ارتفاع في معدل البطالة وزيادة في الفقر.

لقد أوقف الركود الاقتصادي في أميركا اللاتينية التقدم الذي أحرزته هذه الدول في السبعينات، وكذلك أدى هذا الركود إلى هبوط في مستويات المعيشة لدى دول أفريقيا الجنوبية والصحراء.

المنتجات الأساسية غير النفطية

من المعروف أن أسعار المنتجات الأساسية غير النفط كانت في العام ١٩٨١ متدنية، وقد ازداد هذا الهبوط ولا يزال حتى اليوم.

تراجع المنتج الصناعي لدى الدول النامية بمعدل ٤٪، الأمر الذي أثر على مستوردات هذه الدول من المواد الأولية. وكذلك أدى ارتفاع معدل الفائدة إلى تراكم أسعار التخزين.

ومن جهة أخرى، خفف بطء التضخم من زخم الطلب، لذلك هبطت أسعار المعادن والخشب والكاوتشوك إلى مستوى أدنى مما كانت عليه هذه المواد في العام ١٩٨١.

وقد رافق الركود الاقتصادي هبوط في أسعار المواد الغذائية، في وقت سجل إنتاج القمح ارتفاعاً محسوساً، مما جعل أسعار هذه المادة أفضل بالرغم من تفاقم احتياجات بعض الدول للقمح ولاسيما الاتحاد السوفياتي. وهبطت أسعار الأرز بنسبة ٣٨٪ بسبب كثافة الإنتاج.

عكس التحسن في إنتاج بعض المواد الغذائية ارتياعاً على الصعيد الاجتماعي فابتعد شبح المجاعة.

ومجمل القول، ان الأسعار بالدولار للمواد الأساسية، غير البترول، المصدرة من الدول النامية، قد تدنت بنسبة ١٣,٢٪ في العام ١٩٨٢ وحتى منتصف العام ١٩٨٣، وان أسعار التصدير لهذه المواد في مجملها، قد تدنت بنسبة ٢٥٪ في فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ لدى الدول النامية، وبنسبة ١٢,٥٪ لدى الدول الصناعية، في حين أن تلك الأسعار زادت مع حلول العام ١٩٨٣ نتيجة التقليل

من تخزين بعض المواد وهبوط معدلات الفائدة، وتوقع عودة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، وبالتالي ارتفاع على صعيد الطلب.

والخلاصة،

ان بقاء الاقتصاد العالمي في ركوده وانعكاس هذه النتيجة سلباً على كل من الدول الصناعية والنامية من شأنه أن يؤثر على التضخم فيزيده بعداً، وعلى البطالة فيقوى انتشارها، ومن شأنه أيضاً أن ينسحب ليتناول الاقتصاد اللبناني في عثرته المتמادية التي كان بالإمكان تجاوزها لولا الحرب المستمرة على أرض لبنان.

ثالثاً - الاقتصاد اللبناني

يسيطر على النشاط الاقتصادي في لبنان ركود ملموس فرضه الوضعان الأمني والسياسي اللذان يشكوان ضغوطات سلبية يعمل الحكم على احتوائها للتخفيف من حدتها، الحالة التي انعكست على النشاط الاقتصادي في البلاد وجمدته، مما أدى إلى خلق ضائقة أخذ الأفراد يعانون منها. وقد تجلّى ذلك من خلال الإقفال القسري للمؤسسات الواحدة بعد الأخرى.

وكذلك مني الاقتصاد اللبناني بخسارة استراتيجية ذات علاقة بالتغيرات التي استجذبت في النطاق الخارجي، خصوصاً في المنطقة العربية المجاورة، والتي لم يتمكن الاقتصاد اللبناني بنتيجة الحرب، من التكيف مع هذه التغيرات وإجراء تحسين في الهيكلية اللازمة لمواكبتها.

تدل المؤشرات الرقمية التي توفرت حتى منتصف العام ١٩٨٣ ان الركود الاقتصادي تناول، في نتائجه السلبية، الناتج المحلي والدخل الوطني، وكذلك تناول هذا الركود التجارة الخارجية والقطاعات كافة، إلا ان تأثيره على ميزان المدفوعات كان قليلاً.

أولاً: نتائج الأحداث وآثارها الاقتصادية حتى نهاية العام ١٩٨٢

أ - الناتج المحلي القائم:

لقد انخفض الناتج المحلي إلى ٤ مليارات في العام ١٩٨٢ بعد أن سجل ٨,١ مليارات في العام ١٩٧٤، ويعود هذا التطور إلى الأسباب التالية:

١ - انخفاض متوسط دخل الفرد المقيم بالقيمة الفعلية من النشاط الاقتصادي الداخلي من حوالي ٣٢٤٠ ل.ل في العام ١٩٧٤ إلى ١٢٥٠ ل.ل في العام ١٩٨٢ (قوة شرائية ١٩٧٤). الأمر الذي يبين بصورة واضحة انخفاض مساهمة الاقتصاد الداخلي في تكوين دخل الفرد اللبناني، وبالتالي انخفاض كبير في القوة الشرائية للعديد من اللبنانيين.

٢ - حقق مجمل الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ معدل تزايد سنوي بلغ ٩,٨٩٪ بالأسعار الجارية. فلو سلمنا بأن معدل التضخم لم يتجاوز وسطياً، في الفترة المذكورة، الـ ٥٪، لأصبحت نسبة التزايد السنوي بالأسعار الثابتة حوالي الـ ٥٪ أيضاً.

ان تطبيق هذا المعدل على مجمل الناتج المحلي خلال ١٩٧٤ - ١٩٨٢ يبين ان الأحداث تسببت بخسارة في النمو يمكن تقديرها بـ ٤٣ مليار ل.ل. كما يدل على ذلك الجدول التالي:

جدول رقم - ١ -

تطور مجمل الناتج المحلي في لبنان (مليار ليرة لبنانية)

السنة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	الناتج المقدر الأسعار الثابتة	الخسارة	الخسارة المتراكمية
١٩٧٤	٨,١	٨,١	٨,١	-	-
١٩٧٥	٧,٥	٦,٨	٨,٥	١,٧	١,٧
١٩٧٦	٤,١	٢,٩	٨,٩	٦,٠	٧,٧
١٩٧٧	٨,٢	٤,٨	٩,٤	٤,٦	١٢,٣
١٩٧٨	٨,٨	٤,٧	٩,٨	٥,١	١٧,٤
١٩٧٩	١١,١	٤,٨	١٠,٣	٥,٥	٢٢,٩
١٩٨٠	١٤,٠	٥,٠	١٠,٨	٥,٨	٢٨,٧
١٩٨١	١٦,٨	٥,١	١١,٤	٦,٣	٣٥,٠
١٩٨٢	١٥,٥	٤,٠	١١,٩	٧,٩	٤٢,٩

يستدل من الجدول أعلاه، ان الناتج المحلي الذي كان مقدراً له أن يبلغ في العام ١٩٨٢ مرة ونصف ما كان عليه في العام ١٩٧٤، إذا بنا نوجد أمام واقع اقتصادي مؤسف تمثل في انخفاض هذا الناتج إلى النصف فقط، الأمر الذي انعكس على شكل توقف في التوظيفات وانخفاض في مستوى الدخل.

ب - الوضع الاقتصادي حتى منتصف العام ١٩٨٣

نشأ في خلال النصف الأول من العام ١٩٨٣ واقع خطر تجمعت عناصره نتيجة التواجد العسكري الغريب على أرض لبنان، وتحجيم السوق وتقليصها وتشتت بعضها.

١ - أدى التواجد العسكري الغريب على ارض لبنان وكذلك العمليات الحربية إلى خلخلة الأمن في كثير من المناطق الخارجة عن سلطة الشرعية، وإلى الحد من حرية انتقال البضائع والأفراد بين بيروت الكبرى وبقية المحافظات، وبالتالي إلى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي وإلى توقف في الإنتاج أحياناً.

٢ - تحكم الخوف في الأفراد والمؤسسات من بقاء الاحتلال والعقبات التي برزت أمام الانسحاب الشامل للقوات الأجنبية، فنتج عن ذلك تجميد شبه كامل لعمليات الشراء والإنتاج والاستيراد والتوظيف.

وتعود أسباب فقدان الأسواق الخارجية أو ضيقها إلى الحظر الذي كانت قد فرضته كل من المملكة العربية السعودية والأردن على البضائع اللبنانية، وكذلك إلى ارتفاع أسعار الكلفة في لبنان وإلى بدء تطبيق سياسة التقشف في بعض بلدان الخليج، وإلى الصعوبات التي عرفتتها عمليات الدفع الناجمة عن الحرب في العراق.

هذا، ولا بد لنا من أن نبين أدناه، حالة الدخل الوطني والتجارة الخارجية والداخلية وميزان المدفوعات، وكل من يشكل عنصراً من عناصر اقتصادنا الوطني، في وسط المناخ الحربي المدمر الذي يعانيه لبنان.

أولاً - الدخل الوطني

من المعلوم ان نشاط اللبنانيين في الخارج من رجال أعمال وموظفين وعمال عوّض من العجز الكبير في الناتج المحلي، فانعكس ذلك على اللبنانيين المقيمين الذين أفادوا من تحويلات أترابهم في الخارج، مما اّمن حوالي الـ ٤٪ من الدخل الوطني. وتشير التقديرات إلى ان هذه التحويلات تطورت وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم ٢ - تطور التحويلات من الخارج

السنة	مليون دولار	مليون ليرة لبنانية
١٩٧٠	٢٥١	٨٠٠
١٩٧١	٢٧٣	٨٨٤
١٩٧٢	٣٠٧	٩٣٥
١٩٧٣	٣٦١	٩٤٣
١٩٧٤	٩١٢٠	٢١٢٥
١٩٧٥	٥١٥	١١٧٨
١٩٧٦	٢٧	٧٨
١٩٧٧	١١١٤	٣٤٢٠
١٩٧٨	٦٨٥	٢٠٢٧
١٩٧٩	١٧٧٢	٥٧٤٢
١٩٨٠	٢٢٥٢	٧٦٦٤
١٩٨١	١٩٢٠	٨٦٤٠
١٩٨٢	٢١٠٠	٩٠٠٠

ومما يلاحظ أن معدل نمو التحويلات آخذ بالتناقص مع الجمود الحاصل، ولا سيما مع انخفاض أسعار النفط الذي نتج عنه هبوط في عائدات البلدان النفطية وانخفاض في إنفاقها العادي والإجمالي.

ومما أثر أيضاً في انخفاض قيمة تلك التحويلات الارتفاع الذي شهدته الليرة اللبنانية بالنسبة إلى الدولار وإلى عملات دول الخليج.

وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات من قبل غير المقيمين يشكل مصدراً استثنائياً للدخل لا يمكن الاعتماد عليه أساساً.

ثانياً - التجارة الخارجية

تعتمد التجارة الخارجية في لبنان على مجالي الاستيراد والتصدير.

وتساهم التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي بنسبة الثلث.

ومما زاد في تبعية السوق اللبنانية للأسواق الخارجية، الانخفاض الذي تحكم بالإنتاج المحلي، من زراعة وصناعة، نتيجة الأحداث، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستيراد بشكل ملحوظ اعتباراً من العام ١٩٧٧.

لقد أشارت إحصاءات البنك الدولي إلى أن قيمة مستوردات لبنان وصادراته تطورت وفقاً للآتي:

١ - المستوردات

السنة	بملايين الليرات
١٩٨١	١٤٠٣٥ ل.ل
١٩٨٢	١٥١٤٦ ل.ل

فبلغت نسبة الزيادة الـ ٧,٩٪.

٢ - الصادرات كما قدرتها غرفة التجارة والصناعة في بيروت

السنة	بملايين الليرات
١٩٨١	٥٤٤٦ ل.ل
١٩٨٢	٥٢٥٦ ل.ل

فبلغ الانخفاض نسبة قدرت بـ ٤,٥٪ بالأسعار الجارية، وحوالي الـ ١٥٪ على الأقل بالأسعار الثابتة.

يتبين من الإحصاءات السابق ذكرها أن الميزان التجاري ارتفع عجزه من ٥,٨ مليارات ل.ل. العام ١٩٨٠ إلى ٨,٦ مليارات ل.ل. العام ١٩٨١ وحوالي الـ ٩,٩ مليارات ل.ل. العام ١٩٨٢.

كان مقدراً ومتوقعاً أن تبلغ صادرات لبنان العام ١٩٨٢ حوالي الـ ٧ مليارات ل.ل. إلا أن الاجتياح الإسرائيلي حال دون ذلك فتراجعت هذه الصادرات بنسبة ٢١٪ خلال فصل الصيف من ذلك العام، وبنسبة ٢٨٪ في فصل الخريف من العام ذاته. وقدرت الخسارة إذ ذاك بـ ١٧٤٠ مليون ل.ل.

٣ - حجم تراجع التجارة الخارجية حتى منتصف العام ١٩٨٣

يمكن استخلاص حجم التراجع الذي أصاب التجارة الخارجية حتى منتصف ١٩٨٣ من المؤشرات التالية:

- الصادرات اللبنانية

سجلت هذه الصادرات، خلال النصف الأول من العام ١٩٨٢ حوالي الـ ١٢٥١ مليون ل.ل. فيما سجلت ٧٧٨ مليوناً في الفترة نفسها من العام ١٩٨٣، أي بتراجع نسبته ٣٦٪. وقد بلغت تلك الصادرات ١٦١ مليوناً من الليرات اللبنانية في شهر نيسان من العام ١٩٨٣ فيما بلغت ١١٢,٤ مليوناً في شهر حزيران من العام ١٩٨٢، الأمر الذي يدل على مدى تأثير الاجتياح الإسرائيلي على نمو الصادرات.

- الصادرات ذات المنشأ اللبناني

بلغت هذه الصادرات المصادق عليها في غرفة التجارة والصناعة ببيروت حوالي ٨٠٦,٧ ملايين في الأشهر الخمسة الأولى من العام ١٩٨٣، فيما بلغت تلك الصادرات ما مقداره ١٧٢٧ مليوناً في العام ١٩٨٢ مسجلة تراجعاً نسبته المقدرة ٥٣,٣٪. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجمالي الصادرات الصناعية سجل انخفاضاً من ٢٢٦٥,٥ في العام ١٩٨١ إلى ١٩٢٤ مليوناً عام ١٩٨٢.

- نشاط مرفأ بيروت

بلغ حجم البضائع المفرغة في مرفأ بيروت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام ١٩٨٣ حوالي ١٠٧٣٩٦٣ طناً مقابل ١٧٨٨٣٢ طناً خلال العام ١٩٨٢ وتعود هذه الزيادة إلى نشاط المرفأ ببيروت بعد الاستقرار الأمني الذي شهدته العاصمة نتيجة سيطرة القوات الشرعية على منطقة المرفأ وبيروت الكبرى، الأمر الذي استتبع زيادة الرسوم الجمركية وارتفاعها من ٢٠٦ ملايين ل.ل. في النصف الأول من العام ١٩٨٢ إلى ٧٧٦,٤ مليون ل.ل. في التسعة أشهر الأولى من العام ١٩٨٣، لكن الركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد تسبب في انخفاض تلك الرسوم من ١٧٥٠ مليون ل.ل. في أيار ١٩٨٣ إلى ١٤٤ مليوناً في شهر حزيران من العام ذاته.

- نشاط مرفأ طرابلس

استفاد مرفأ طرابلس من التوتر السياسي والاقتصادي الذي حصل في شهر آب من العام ١٩٨٣ في بيروت.

بلغت الصادرات اللبنانية المسجلة في غرفة التجارة والصناعة في طرابلس ٣٩,٧٩٠ مليون ل.ل. في شهر آب ١٩٨٣ مسجلة زيادة بلغت ٢٢,٢٩٪ عما كانت عليه في شهر تموز من ذات السنة.

وتأتي أسواق سوريا في رأس البلدان المستوردة من مرفأ طرابلس، ثم تتبعها أسواق العربية السعودية والأردن وأستراليا ثم العراق.

أما الإنتاج اللبناني المصدر من المرفأ المذكور فهو الاسمنت ثم الرخام، ويشكل هذان الإنتاجان ٥٥,٦٦٪ من مجموع الصادرات، وتأتي المنتجات الاستهلاكية في الدرجة الثانية ثم المنتجات الخشبية والصابون والمواد البلاستيكية.

وبلغ مجموع الصادرات الصناعية المسجلة في مصلحة الصناعة في الشمال في شهر أيلول وحده من العام ١٩٨٣ زهاء مليون ليرة لبنانية ونصف، وصدر معظم هذا الإنتاج إلى أسواق العربية السعودية ومصر وألمانيا الاتحادية والكويت.

الصادرات الصناعية

سجلت الصادرات الصناعية، خلال التسعة أشهر الأولى من العام ١٩٨٣ تراجعاً محسوساً، فبلغت ١٠٠٩,٥ ملايين ل.ل. حتى نهاية أيلول مقابل ١٦١٨ مليون ل.ل. في ذات الفترة من العام الماضي.

لقد أدى الاجتياح الإسرائيلي الذي حصل في العام ١٩٨٢ إلى تراخي نمط الإنتاج، وكذلك أدى قطع الطرق والمحاور في بعض المناطق إلى مزاحمة غير مشروعة من قبل الصناعة الإسرائيلية.

ومن جهة أخرى ان أحد أسباب تراجع الصادرات الصناعية ناجم عن سلوك الصادرات طرقات طويلة، بسبب أحوال الأمن المتردية، الأمر الذي اقتضى له دفع رسوم وأجور باهظة استدعت تقلص بعض تلك الصادرات.

لقد سجلت المبيعات إلى الخارج من قبل الصناعيين ٤٤ مليون ل.ل. في شهر أيلول الماضي (١٩٨٣) مقابل ١٠٠ مليون لذات الشهر من العام ١٩٨٢، علماً أن هذا الرقم أقل بكثير من مقدار المبيعات نفسها في الأحوال العادية، وقد طرأت حال دعت بعض الدول العربية إلى منع إدخال صادرات لبنانية إليها بحجة أنها قد تكون إسرائيلية المنشأ، وإذا سمحت بإدخال تلك الصادرات، فإنها تخضعها إلى تفتيش دقيق يؤدي إلى تجميدها طويلاً في البلد المستورد وتعرضها للتلف في بعض الأحيان.

من المعلوم أن الأسواق العربية تستقبل نسبة كبيرة من الإنتاج اللبناني وبخاصة سوقي العربية السعودية والعراق اللتين تستوعبان ثلثي المنتجات اللبنانية. ولما كان العراق يعاني بسبب الحرب مشاكل كثيرة، وكانت العربية السعودية تشهد اقتصاداً بطيئاً، لذلك تأثرت الصادرات اللبنانية بهذين العاملين، وتأثرت كذلك بالمنافسة التي تعترضها من قبل المنتجات الخليجية المدعومة من السلطات المعنية.

وتجدر الإشارة إلى ان الصادرات اللبنانية لم تتمكن من أخذ وجهة أسواق أخرى، مثل سوريا والأردن ومصر، لعدة أن هذه البلدان فرضت عوائق جمركية صارمة لحماية القطاع الصناعي لديها ولتخفيض عجزها التجاري.

وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الليرة اللبنانية في مقابل العملات الأجنبية الرئيسية منذ نهاية العام ١٩٨٢ أثرت سلباً على المنتجات اللبنانية المصدّرة إلى الخارج. ومن المؤكد أن الخسائر التي لحقت بهذه الليرة في العام ١٩٨٣ أعادت نوعاً من التوازن، إلا ان عوامل سياسية واقتصادية ضاغطة فوتت على الصادرات اللبنانية فرصة الإفادة من هذا التوازن.

جدول رقم - ٣ -

تطور الصادرات الصناعية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (بآلاف الليرات اللبنانية)

الشهر	١٩٨٢	١٩٨٣
كانون الثاني	١٨٧٢٠٤	١١٨٤٨٠
شباط	٢١٠١٧٦	١١٠٣٠٣
آذار	٢٦٢٦٥٤	١٢٦١٨١
نيسان	٢٣٥٩٥٧	١٦١١٢٩
أيار	٢٤٥٦٠٥	١٤٩٥٧٧
حزيران	١٠٩٣٩٢	١١٢٤٠٧
تموز	١٠١٧٣٢	٨٤٤١٢
آب	١٦٦٣٢٢	٦٦٧٦٣
أيلول	٩٨٩٣٣	٤٤٢٩٧
المجموع	١٦١٧٩٧٣	١٠٠٩٥٤٩

ثالثاً - ميزان المدفوعات

حافظ ميزان المدفوعات على رصيد دائم بالرغم من تزايد العجز في الميزان التجاري، وكذلك أظهر هذا الميزان فائضاً بلغ في السنوات الأخيرة معدلات نبينها بالترتيب التالي:

السنة	مليون ل. ل.	بسر قطع ثابت
١٩٧٩	٢٠٧٤	١١١٢
١٩٨٠	٣١١٢	١٩٢٧
١٩٨١	٦٥٩٤	٣٤٧٤
١٩٨٢	٢٧٣٩	١٤٣٩

ويتبين مما تقدم:

١ - أن تحويلات اللبنانيين في الخارج بدأ ينخفض في العام ١٩٨٢ فيما كان قد أظهر فائضاً في الأعوام السابقة.

٢ - ان الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية قد انخفضت قيمتها من ٢١٣٤٧ مليون ل. ل. في نهاية العام ١٩٨١ إلى ١٨٦٠٨ ملايين ل. ل. في نهاية العام ١٩٨٢ أي بتراجع قدره ٢٧٣٩ مليوناً. فإذا علمنا أن التغيرات الناتجة عن تقلبات القطع خلال الفترة نفسها كانت انخفاضاً في قيمة هذه الموجودات بمبلغ ٤١٧٨ مليون ل. ل. يكون رصيد ميزان المدفوعات اللبناني فائضاً قدره ١٤٣٩ مليون ل. ل.

رابعاً - قطاعات الانتاج المادي

١ - الزراعة

أثرت الأحداث، ولاسيما الاجتياح الإسرائيلي الذي حصل في حزيران من العام ١٩٨٢ على المواسم الزراعية، إذ أن وجود القوات العسكرية المحتلة في مناطق الإنتاج وصعوبة نقل المحاصيل وصعوبات التسويق، أدت جميعها إلى تلف العديد من تلك المحاصيل. ومما ساهم أيضاً في إضعاف القطاع الزراعي عمليات السطو على المعدات والآلات وأكياس البذار الأسمدة والأدوية، وتوقف المصارف عن تسليف المزارعين المتضررين وإغراق الأسواق بالبضائع الإسرائيلية.

أما التفاح، وهو المحصول الأهم في القطاع الزراعي، فإن الإحصاءات بشأنه تدل على توقف نسبته من ٣٥٪ من هذا الإنتاج عن التصدير إلى الخارج.

لقد تطورت صادرات الفاكهة حتى أوائل الشهر الخامس من العام ١٩٨٣ على الشكل التالي (بالأطنان):

الشهر	السنة ١٩٨٢	السنة ١٩٨٣
شباط	٢٦٥٤٣	٢٠٧٢٠
آذار	٢٩٣٣٨	٢٥٩٥١
نيسان	٢٤٨١٥	٢٧٥٣٥
أيار	١٨٥٥٥	٢٥٢٢٢

وبلغ إجمالي صادرات الفاكهة منذ بداية الموسم حتى نهاية شهر أيار ١٧٧ ألف طن في العام ١٩٨٣/١٩٨٢ مقابل ٢١٤ ألف طن العام ١٩٨٢/١٩٨١ أي بتراجع ١٧,٣ ٪ موزعة على النحو التالي (بالأطنان):

	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٨٣/١٩٨٢
تفاح	٧٠٢٥٤	٦٦٤٦٠
برتقال	٨٠٣٢٥	٦٣٨٤٤
الليمون الحامض	١٤٤٢٩	١٢٨٢٥
أنواع اليوسفي	٣٢٠٦٧	٢٤٩٠٥
الغريب فروت	١٠٦٥٠	٥٣٩٤
فواكه أخرى	٦٣٢٠	٣٧٦١
المجموع	٢١٤٠٤٥	٧٧١٨٩

٢ - الصناعة

تعتبر الصناعة أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً، إذ انها لا تزال تعاني، منذ الحرب التي أُتفق على تسميتها «حرب السنتين» الأزمة تلو الأزمة. فاستمرار الأحداث وانتقالها من منطقة إلى أخرى، وزيادة الدمار وتراكم الأعباء المالية، وتقلص إمكانات التسويق في الداخل والخارج، أسهمت جميعها في الإضرار بهذا القطاع. وقد حاولت الدولة مد يد العون إليه، لكنها لم تفلح في ذلك، لأن الأزمة كانت الأقوى، ومع هذا تمكنت الدولة من تقديم قروض إلى عدد من المؤسسات المتضررة والإتاحة في المجال لتقسيط الديون.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمود الاقتصادي انعكس سلباً على العديد من المصانع، كما تجدر الإشارة إلى أن أسباب هذا الجمود ليست كلها داخلية، إذ أن هناك أسباباً خارجية متمثلة بهبوط

المداخيل النفطية والمنافسة الدولية الحادة التي شاركت فيها البلدان السائرة في طريق التصنيع، وحماية الصناعة الناشئة في بلدان الاستقبال، والتدابير الاحترازية العربية. لقد دلت أرقام وزارة الصناعة المتعلقة بالصادرات الصناعية التي تمثل حوالي ٥٠٪ من الصادرات الصناعية الحقيقية على أن هذه الصادرات تراجعت بنسبة ١٥٪ تقريباً في العام ١٩٨٢، أو انتقلت قيمتها من ٢٢٦٦ مليون ل.ل. في العام ١٩٨١ إلى ١٩٢٤ مليوناً في العام ١٩٨٢.

٣ - البناء

يعاني هذا القطاع مثله مثل سائر القطاعات جموداً تعي الدولة حدته، لذلك سعت الإدارة إلى معالجة هذه الحال، عن طريق تنفيذ مشاريع البنى الهيكلية أو عن طريق بدء تنفيذ سياسة إسكانية يساهم فيها القطاعان العام والخاص.

كان قطاع البناء من أنشط القطاعات في السنوات الماضية، لكن دلائل اختناق اعتورت حيويته في العام ١٩٨٣. وقد تسبب ذلك عن الارتفاع الشديد في تكاليف التمويل والسعر المرتفع عموماً للمساحات المبنية، وبخاصة وجود عرض غير متوافق مع حاجات السوق.

٤ - قطاع العقارات

لم يتأثر قطاع العقارات كثيراً بجو القلق الذي تعيشه البلاد، بدليل ان مبادلات وعمليات بيع جزئية تمت في مختلف المناطق.

لقد شهدت البلاد في السنوات الأخيرة فيضاً من الاستثمارات في حقلي العقارات والبناء بالرغم من الخضات السياسية والعمليات العسكرية، فبقي التمويل في هذين الحقلين قائماً باعتبار ان الاستثمار في هذا المجال يبقى الأفضل، إذ سجلت الأسعار في دائرة بيروت وضواحيها ارتفاعاً غير معقول كان يشتد أحياناً ويخف أحياناً أخرى وفقاً للحالة الأمنية المتقلبة. ففي منطقة سن الفيل مثلاً ارتفعت أسعار العقارات غير المبنية من ألف ليرة لبنانية إلى ألفين وخمسمائة ليرة للمتر المربع الواحد، وكذلك شهدت منطقة الحازمية - اليرزة ارتفاعاً أكثر حدة.

رافق ارتفاع أسعار الأراضي نمو العقارات المبنية. ففي منطقة قائمة في ضاحية بيروت الشرقية - الجنوبية سجل قيام خمسة وخمسين بناء للسكن في فترة وجيزة، وسجل أيضاً لدى انتشار الجيش اللبناني في غربي العاصمة، ارتفاع في أسعار الأراضي بلغ الثلاثة آلاف ليرة لسعر المتر المربع الواحد.

ويمكننا الاستدلال من الجدولين التاليين على أسعار الأراضي والعقارات المبنية، والمتغيرات التي رافقتها والفرق في مقدارها بين منطقة وأخرى.

جدول رقم - ٤ -
سعر شراء المتر المربع للوحدات العقارات المبنية (بالليرات اللبنانية)

المساحات المعدلة للتجارة			المساحات المعدلة للسكن			المنطقة
المستودعات	المحلات	المكاتب	الإقتصادي	العادي	الفخم	
٣٠٠٠ - ٢٠٠٠	١٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠	١٢٠٠٠ - ٨٠٠٠	٣٥٠٠ - ٢٥٠٠	٤٥٠٠ - ٣٥٠٠	٧٠٠٠ - ٤٠٠٠	بيروت / الأشرفية
	٨٠٠٠ - ٨٠٠٠	١٠٠٠٠ - ٦٠٠٠	٢٥٠٠	٣٥٠٠ - ٣٠٠٠	٤٥٠٠ - ٣٥٠٠	بدارو
	٢٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠	١٥٠٠٠ - ١٢٠٠٠	-	٥٠٠٠ - ٤٠٠٠	٦٠٠٠ - ٤٠٠٠	حمرا / فردان
		٨٠٠٠ - ٦٠٠٠	-	٢٥٠٠	٣٥٠٠ - ٣٠٠٠	المزرعة
الضاحية الشمالية						
	٩٠٠٠	٧٠٠٠ - ٦٠٠٠			٤٠٠٠ - ٣٥٠٠	سن الفيل
	-	-	٢٥٠٠	-	-	البوشرية
-	-	-	٢٥٠٠	٣٥٠٠	-	الجديدة
			٢٦٠٠	٣٠٠٠	-	المكس
الضاحية الجنوبية						
٢٠٠٠ - ١٥٠٠		٢٠٠٠	٢٥٠٠		-	حارة حريك
الضاحية الشرقية						
٢٠٠٠			٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	بعيدا
٢٢٠٠			٢٥٠٠	٢٧٠٠	٢٠٠٠	الحدث

جدول رقم - ٥ -

سعر شراء المتر المربع الواحد للعقارات غير المبنية (بالليرات اللبنانية)

المنطقة	للسكن	للتجارة
١ - بيروت	٧٠٠٠ - ٥٠٠٠	٢٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠
الضاحية الشمالية	١٠٠٠ - ٥٠٠	٥٠٠٠ - ٢٠٠٠
الضاحية الجنوبية	٧٠٠ - ٣٠٠	٤٠٠٠ - ١٥٠٠
٢ - جونيه وضاحيتها	١٠٠٠ - ٢٠٠	٧٠٠٠ - ٤٠٠٠
٣ - جبيل وضاحيتها	٥٠٠ - ١٥٠	١٥٠٠ - ١٠٠٠
٤ - صيدا	٣٥٠٠ - ١٥٠٠	٧٠٠٠ - ٤٠٠٠
٥ - النبطية وضاحيتها	٦٠٠ - ٢٠٠	١٥٠٠ - ١٠٠٠
٦ - طرابلس وضاحيتها	٤٠٠٠ - ٢٠٠٠	٦٠٠ - ٤٠٠٠

خامساً: قطاعات الخدمات

١ - السياحة والاصطياف

توقف نشاط القطاع السياحي نتيجة الأحداث، بعد أن كان لهذا القطاع دور مهم في تكوين الدخل الوطني وتغذية موارد ميزان المدفوعات اللبناني. وقد انعكس هذا الجمود على نشاط القطاع الفندقي في بيروت والعديد من المدن والمناطق، إذ انخفض عدد المؤسسات الفندقية في بيروت من ١٠٠ مؤسسة العام ١٩٧٥ إلى ٦١ مؤسسة نهاية العام ١٩٨٢. أما عدد الليالي المسجلة في هذه المؤسسات فقد بلغ ٢٥٦٢٨٣ خلال العام ١٩٨٢ مقابل ٤٩١٨٧٣ خلال العام ١٩٨١، أي بتراجع قدره ٤٨٪، أما في العام ١٩٨٣ فقد سجلت هذه الفنادق مؤشرات إيجابية سببها عودة الأمن إلى الشطر الغربي من بيروت وإلى نزوح عدد كبير من سكان المناطق الساخنة في الجبل إلى المدينة المذكورة. ومما يلاحظ أن الأحداث الدامية التي حصلت في شهر أيلول من العام ١٩٨٣ أفقدت موسم الاصطياف زخمه فتلاشت قوته إلى حد غير معقول.

٢ - النقل الجوي

بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار بيروت الدولي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام ١٩٨٣ زهاء ٥١٣٧٢٧ شخصاً، مقابل ٥٤٨٨٠٧ أشخاص خلال الفترة نفسها من العام ١٩٨٢ أي بتراجع نسبته ٦,٤٪.

أما في حزيران من العام المذكور فقد بلغ عدد الركاب ١٠٧٦٦٣١ شخصاً مقابل ٢٢٠٠٠ فقط في شهر حزيران من العام ١٩٨٢، ذلك لأن حركة المطار توقفت أسبوعاً واحداً على اثر الحرب الإسرائيلية.

لقد تحملت شركات النقل الجوي اللبنانية خسائر فادحة بسبب الأحداث، فبلغت خسائر شركة طيران الشرق الأوسط حوالي الـ ٢٠٠ مليون ل.ل. في العام ١٩٨٢، وبلغت خسائر خطوط عبر المتوسط ٥٠ مليوناً، على أن الشركة الأولى حصلت على قرض مقداره ١٥٠ مليون ل.ل. من مجلس الإنماء والأعمار، وعلى قرض آخر بمبلغ ٥٠ مليون ل.ل. من مجموعة المصارف اللبنانية.

٣ - النقل البري

سجلت حوالي الـ ٥٧٠٠ سيارة من مختلف الأنواع حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام ١٩٨٣. ويعود تسجيل النسبة الكبرى، أي ٩٢٪، إلى السيارات السياحية. يتبين مما تقدم تطوراً ملحوظاً حصل في عدد السيارات السياحية التي سجلت بين العامين ١٩٨٠ و ١٩٨١ كما هو واضح من الجدول التالي:

جدول رقم ٦

تسجيل السيارات السياحية

السيارات الجديدة	المجموع	السنة
٨٣١٣	٤٩٩١٨	١٩٨٠
٦١١٢	٤٣٦٣٤	١٩٨١
٥٢٩٨	٣٤٧٦٨	١٩٨٢
٤٩٩٣	٥٧٠٠٠	١٩٨٣ (أيلول)

إلا أن عمليات النقل البري لشحن البضائع سواء بين المناطق اللبنانية أو بين لبنان والبلدان العربية، فأنها تأثرت كثيراً بالأوضاع الأمنية والحوادث، كما تأثرت من تراجع حركة التصدير.

٤ - القطاع المصرفي

تابع القطاع المصرفي مسيرته الناجحة، وثابر على هذه الوتيرة منذ العام ١٩٧٥ بالرغم من كل ما حدث في لبنان، فأدهش بذلك الاقتصاديين العالميين بنموه التوسعي الذي حققه في سنوات الحرب.

ولكي نعطي لمحة عن الوضع المصرفي، لا بد لنا من أن نبدأ بإعطاء صورة عن التطورات النقدية بعناصرها المشتملة على ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام وحركة التسليف للقطاع الخاص ووضعية ميزان المدفوعات، ثم ننتقل إلى تأثير هذه العناصر على الليرة اللبنانية، وأن نتبع هذا العرض بإظهار بنية القطاع المصرفي. ولعله من المفيد أيضاً أن نقتضب بياناً عن وضع المصرف المركزي لفترة زمنية محددة من العام ١٩٨٣. كان ذلك في ضوء ما تيسر لنا من أرقام ووقائع توقف معظمها عند حدود الفصل الأول من العام ١٩٨٣ المذكور.

أولاً: التطورات النقدية في الفصل الأول من العام ١٩٨٣

كانت العناصر النقدية قد شهدت خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٢ تطورات استثنائية بفعل الظروف الأمنية والسياسية التي سادت البلاد، فكان أبرزها الازدياد السريع في ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام وتجمد حركة التسليف للقطاع الخاص وتسجيل فائض هام في ميزان المدفوعات ترافق مع ارتفاع سريع في قيمة الليرة اللبنانية. ومع انتهاء هذه المرحلة في أواخر العام ١٩٨٢، حلت مكانها أجواء من الترقب والانتظار في الفصل الأول من العام ١٩٨٣ انعكست بشكل واضح على التطورات النقدية التي تميزت بنمو معتدل قابله نمو بطيء في الديون الصافية على القطاع العام وعلى الخارج، في حين عرف التسليف للقطاع الخاص نمواً ملحوظاً ولاسيما بالعملة اللبنانية.

١ - الكتلة النقدية

سجل الفصل الأول من العام ١٩٨٣ امتداداً للتطورات التي عرفتھا الكتلة النقدية عام ١٩٨٢، فقد استمرت بالتزايد بمعدل منخفض نسبياً، إذ بلغت نسبة ارتفاعها ٦,٨٤٪ (الجدول رقم ١)، غير أنه حصل تبدل في تركيب بنيتها. فبعد أن عرفت الودائع بالعملات الأجنبية تقلصاً شديداً في النصف الأخير من العام المنصرم، عادت إلى النمو بشكل ملحوظ في الفصل الأول من عام ١٩٨٣ بلغت نسبته ١٨,٥٦٪ فارتفعت بالتالي حصتها في شبه النقد من ٣٠,٦٠٪ في أواخر كانون الأول عام ١٩٨٢ إلى ٣٢,٩٨٪ في نهاية آذار عام ١٩٨٣.

ومن جهة أخرى،

تراجع النقد بمفهومه الضيق - أوراق نقدية في التداول وودائع تحت الطلب بالليرات اللبنانية - بنسبة ٣,٨٩٪ وهذا أمر مألوف مرتبط إلى حد كبير بالهدوء النسبي الذي عرفته الحالة الأمنية خلال الفصل الأول من العام ١٩٨٣.

٢ - العوامل المؤثرة في تطور الكتلة النقدية

أبرز ما اتسمت به بنية هذه العوامل في العام ١٩٨٢، انها سجلت تغيراً ملحوظاً بالنسبة للعام ١٩٨١ حيث كانت تتوازي فيه حصص صافي الموجودات الخارجية والتسليف للقطاع الخاص. وهذا التغير أدى إلى بروز حصة الديون على القطاع العام التي ارتفعت من ٥,٢٨٪ في العام ١٩٨٢ إلى ١٩,٥٥٪ في العام ١٩٨٢ (الجدول رقم ٢).

جدول رقم - ١ - الكتلة النقدية، التغيرات الشهرية والسنوية ١٩٨٢ - ١٩٨٣
(بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٢	كانون الثاني ١٩٨٣	شباط ١٩٨٣	آذار ١٩٨٣	
٢٠٦٥ +	٥٣٥ -	--	١٠٤ +	النقد
٩٥٧ +	٤٠٢ -	١٣ -	٨٤ +	النقد المتداول
١١٠٨ +	١٣٣ -	١٣ +	٢٠ +	ودائع تحت الطلب بالعملة اللبنانية
٦٠٩٥ +	١٤١٢ +	١١٧٣ +	١١٦٧ +	شبه النقد
٩٤٠٩ +	٤٨٦ +	٨٢٦ +	٣١٠ +	ودائع أخرى بالعملة اللبنانية
٣٣١٤ -	٩٢٦ +	٣٤٧ +	٨٥٧ +	ودائع بالعملة الأجنبية
٨١٦٠ +	٨٧٧ +	١٢٦٤ +	١٢٧١ +	الكتلة النقدية (نقد + شبه نقد)

جدول رقم - ٢ - العوامل المؤثرة في الكتلة النقدية، التغيرات الشهرية والسنوية
١٩٨٢ - ١٩٨٣ (بآلاف الليرات اللبنانية)

١٩٨٢	كانون الثاني ١٩٨٣	شباط ١٩٨٣	آذار ١٩٨٣	
٢٧٣٩ -	٣٤٥ +	٣١٥ +	٢٤٤ +	ديون صافية على الخارج
٨٤٥٥ +	٢٤٢ +	٥٤٠ -	١٦٥ +	ديون صافية على القطاع العام
٤٥٥٥ +	٨٦٨ +	٥٤٦ +	١٠٢٧ +	ديون على القطاع الخاص
١٥٢٧١ +	١٤٥٥ +	٣٢١ +	١٤٣٦ +	المجموع

**جدول رقم - ٣ - الديون الصافية على الخارج، التغيرات الشهرية والسنوية
١٩٨٢ - ١٩٨٣ (بملايين الليرات اللبنانية)**

١٩٨٢	كانون الثاني ١٩٨٣	شباط ١٩٨٣	آذار ١٩٨٣	
٢٦٥٢ +	٣٦٨ -	٢٥٧ -	١٤٧٠ -	الموجودات الخارجية الصافية لدى مصرف لبنان
٥٣٩١ -	٧١٣ +	٥٧٢ +	١٧١٤ +	الموجودات الخارجية الصافية لدى المصارف التجارية
٢٧٣٩ -	٣٤٥ +	٣١٥ +	٢٤٤ +	مجموع الديون الصافية على الخارج

أما في الفصل الأول من عام ١٩٨٣ فلم يطرأ تبدل مهم على ما كانت عليه البنية في نهاية عام ١٩٨٢، ما عدا انخفاض بسيط في حصة الديون على القطاع التي تراجعت إلى ١٨,٢٥٪ لصالح التسليف على القطاع الخاص الذي ارتفعت نسبته من ٤٦,٨٨٪ في أواخر عام ١٩٨٢ إلى ٤٨,٤٧٪ في نهاية الفصل الأول من السنة.

أ - الديون الصافية على الخارج

ارتفعت ديون الجهاز المصرفي الصافية على الخارج من ١٨٦٠٨ ملايين ليرة في نهاية عام ١٩٨٢ إلى ١٩٥١٢ مليون ليرة في نهاية الفصل الأول من عام ١٩٨٣ أي زيادة قدرها ٩٠٤ ملايين ليرة (جدول رقم ٣) غير ان احتساب هذه الموجودات بأسعار ثابتة يظهر تراجعاً في قيمتها يبلغ ٧٨٦ مليون ليرة.

وقد رافق هذه التطور تغير ملموس في توزيع صافي الموجودات الخارجية بين مصرف لبنان والمصارف التجارية. ففي نهاية عام ١٩٨٢ كان صافي الموجودات الخارجية في مصرف لبنان يمثل ٦,٠٨٢٪ من مجمل صافي الموجودات الخارجية بينما لم يشكل نظيره في المصارف التجارية سوى ٣٩,١٧٪ من المجموع. وقد انقلب هذا الوضع في نهاية الفصل الأول من عام ١٩٨٣ إذ ارتفعت حصة المصارف التجارية إلى ٥٢,٧٢٪. أما تدني موجودات مصرف لبنان الخارجية فيمكن ربطه جزئياً باضطرار السلطات النقدية إلى التدخل المستمر في أسواق القطع للحد من سرعة تدهور سعر صرف الليرة.

ب - الديون الصافية على القطاع العام

بعد أن عرفت الديون الصافية على القطاع العام في عام ١٩٨٢ ازدياداً فائقاً في حجمها بلغ

٨٤٥٥ مليون ليرة عادت فتقلصت في الفصل الأول من عام ١٩٨٣ بنسبة ١,٢١٪ إذ بلغت في نهاية الفصل ١٠٧١١ مليون ليرة (جدول رقم ٤). وهذا التحسن الطفيف في وضع الخزينة الذي بلغ ١٣٣ مليون ليرة يرد إلى تحسن وضع القطاع العام الصافي لدى مصرف لبنان الذي انتقل من مدين بـ ٦٢٠ مليون ليرة في نهاية عام ١٩٨٢ إلى مدين ٣٠١ ملايين ليرة في نهاية الفصل الأول من عام ١٩٨٣. إلا أنه تجدر الإشارة إلى تضمن هذه الأرقام لفروقات القطع الناتجة عن تطور سعر صرف الليرة والمسجلة بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف بحساب خاص للقطاع العام. لذا توضيحاً لعمليات القطاع العام الفعلية مع الجهاز المصرفي وبالأخص مع مصرف لبنان، يجدر تقييم وضع الخزينة دون احتساب خسائر القطع التي انتقلت من ١٣١٦ مليون ليرة في نهاية عام ١٩٨٢ إلى ٥٧٥ مليون ليرة في نهاية شهر آذار ١٩٨٣. بذلك يصبح رصيد الخزينة لدى مصرف لبنان في نهاية الفصل الأول عام ١٩٨٣ دائناً بـ ٢٧٦ مليون ليرة بدل دائن بـ ٧٤٦ مليون ليرة في نهاية عام ١٩٨٢. وقد اقترن هذا التراجع البسيط في وضع القطاع العام بتقلص ملموس في ودائعه لدى مصرف لبنان بلغ ٥٩٥ مليون ليرة مقابل تدني أقل أهمية منه في القروض الممنوحة من قبل المصرف بلغ ١٢٠ مليون ليرة.

جدول رقم - ٤ - الديون الصافية على القطاع العام في نهاية الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٢	كانون الثاني ١٩٨٣	شباط ١٩٨٣	آذار ١٩٨٣	
٦٢٠	٢٤٧	١٧٤	٣٠١	١. مصرف لبنان (بما فيه فروقات القطع)
١٠٢٢٤	١٠٨٣٩	١٠٣٨٢	١٠٤١٠	٢. المصارف التجارية
١٠٨٤٤	١١٠٨٦	١٠٥٤٦	١٠٧١١	٣. الجهاز المصرفي (١) + (٢)
١٣٦٦ +	١٠٧٥ +	٨٤٦ +	٥٧٧ +	٤. فروقات القطع (*)
٧٤٦ -	٨٢٨ -	٦٧٢ -	٢٧٦ -	٥. مصرف لبنان بدون فروقات القطع
٩٤٧٨	١٠٠١١	٩٧٠٠	١٠١٣٤	٦. الجهاز المصرفي بدون فروقات القطع

(*) - التزامات تجاه القطاع العام ناتجة عن أرباح القطع.
+ ديون على القطاع العام ناتجة عن خسائر القطع.

جدول رقم - ٥ - الديون على القطاع الخاص في نهاية الفترة
١٩٨٢ - ١٩٨٣ (بملايين الليرات اللبنانية)

١٩٨٢	كانون الثاني ١٩٨٣	شباط ١٩٨٣	آذار ١٩٨٣	
٢١٥٠٨	٢٢٠٤٩	٢٢٥٥٦	٢٣٨٨٠	بالعملة اللبنانية
٤٤٨٨	٤٨١٥	٤٨٥٣	٤٥٥٧	بالعملات الأجنبية (أسعار خارجية)
٤٤٨٨	٤٦٩٠	٤٦١٧	٤٢٤٢	بالعملات الأجنبية (أسعار ثابتة)
٢٥٩٩٦	٢٦٨٦٤	٢٧٤٠٩	٢٨٣٤٧	مجموع التسليفات (أسعار جارية)
٢٥٩٩٦	٢٦٧٣٩	٢٧١٧٣	٢٨١٢٢	مجموع التسليفات (أسعار ثابتة)

أما صافي ديون المصارف التجارية على القطاع العام فقد ارتفع من ١٠٢٢٤ ملايين ليرة في نهاية العام ١٩٨٢ إلى ١٠٤١٠ ملايين ليرة في نهاية الفصل الأول من العام ١٩٨٣، أي بنسبة ١,٨١٪. وتعتبر هذه النسبة منخفضة إذا ما قورنت بالنسبة الفصلية التي عرفها العام ١٩٨٢.

ج - الديون على القطاع الخاص

عادت الديون على القطاع الخاص إلى الارتفاع في الفصل الأول من العام ١٩٨٣ بنسبة ٩,٣٨٪ بالأسعار الجارية (الجدول رقم ٥) بعد أن تدنت بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام ١٩٨٢. أما إذا قيسَت هذه التسليفات بالأسعار الثابتة، فإن نسبة ارتفاعها تبلغ ٩,١٧٪، وهذا الفارق البسيط بين المقياسين مرده إلى ارتفاع سعر قطع العملات الأجنبية في السوق المحلية، علماً أن حصة التسليفات في مجمل التسليف للقطاع الخاص قد تدنت من ١٧,٢٦٪ في نهاية العام ١٩٨٢ إلى ١٦,٠٢٪ في نهاية الفصل الأول من العام ١٩٨٣، هذا بالإضافة إلى التقلص الذي سجلته بالأسعار الثابتة والذي بلغت نسبته ٥,٤٨٪.

أما فيما خص التسليفات للقطاع الخاص بالعملة اللبنانية، فقد سجلت ازدياداً قدره ٢٣٧٢ مليون ل.ل.، أي نسبة ارتفاع قدرها ١١,٠٢٪ مقابل ٨,٧٢٪ في الفترة نفسها من العام ١٩٨٢. ومما لا شك فيه أن ازدياد الطلب على القروض من قبل القطاع الخاص يعود إلى الانفراج النسبي في الأجواء الأمنية وظهور بوادر حركة الإنماء والاعمار.

٣ - القطع

انعكست التطورات التي عرفتھا أسواق القطع العالمية في الفصل الأول من عام ١٩٨٣ على سعر قطع الليرة.

استمر سعر قطع الليرة بالتحسن أمام الدولار في أوائل شهر كانون الثاني وحتى الحادي عشر منه، فهبط سعر الدولار من ٣٧٨ ق.ل. إلى ٣٧٣,٥٠ ق.ل.، ومن ثم تراجعت الليرة تدريجياً حتى ١٤ آذار حيث وصل سعر قطعها بالدولار إلى مستوى ٤٢٧ ق.ل.. في هذه المرحلة بالذات كان الدولار يسجل تحسناً في الأسواق العالمية، من جهة بسبب الاضطرابات الحاصلة داخل نظام النقد الأوروبي، ومن جهة أخرى بسبب ازدياد الطلب عليه نتيجة زيادة نسبة انتعاش الاقتصاد الأميركي وتمكن السلطات النقدية الأميركية من كبح جماح التضخم إلى حد معين. وقد أدى هذا الازدياد في الطلب على الدولار إلى زيادة معدل الفوائد على الأورودولار من ٨,٣٣٪ في كانون الثاني ١٩٨٣ إلى ٩,٣٥٪ في آذار ١٩٨٣. أما في النصف الأخير من شهر آذار فقد عادت الليرة إلى التحسن بعض الشيء إذ أقفل الدولار بسعر ٤١٦,٦٠ ق.ل. في نهاية هذا الشهر وبالتالي تكون الليرة قد سجلت تراجعاً بالنسبة للدولار بلغ ٩,٣٪ بينما تراجع الدوتش مارك بنسبة ٢,١٪ والفرنك السويسري بنسبة ٤,٤٪ والفرنك الفرنسي بنسبة ٨,١٪ أما الليرة الإسترلينية فتراجعت بالنسبة للدولار بمعدل ٩,٢٪ في الفترة نفسها. أدى هذا الازدياد في الطلب على الدولار إلى زيادة معدل الفوائد على الأورودولار من ٨,٣٣٪ في كانون الثاني ١٩٨٣

ثانياً - قوة القطاع المصرفي وسرية المصارف

يستمد القطاع المصرفي قوته من عاملين أساسيين ومن عوامل أخرى تولدت عن الأحداث. أما العاملان البارزان فهما قانون سرية المصارف وحرية تجارة القطع والذهب، وقد أثبت قانون سرية المصارف المؤرخ في ٣ أيلول ١٩٥٦ فاعليته، مما شجع المودعين على إيداع أموالهم في المصارف التجارية، وهم على يقين من أن سرية تامة تلف هذه الأموال ويعمل بها أيضاً بوجه الدولة، وذلك بموجب المادة رقم ١٥٠ من قانون النقد والتسليف التي تنص على ما يلي:

«لا يحق لمراقبي المصرف المركزي في أية حال أن يلزموا مديري المصارف بإفشاء أسماء زبائنهم باستثناء أصحاب الحسابات المدينة، كما لا يحق لهم الاتصال بأي شخص غير مدير المصرف المسؤول».

«يمكن المصارف أن تنظم حساباتها بشكل لا تظهر فيه أسماء الزبائن باستثناء أصحاب الحسابات المدينة».

«يحظر تحظيراً باتاً على مراقبي المصرف المركزي بمناسبة ممارستهم رقابتهم ان يستطلعوا أي أمر من الأمور ذات الصفة الضرائبية أو أن يتدخلوا فيها أو أن يخبروا عنها أي شخص كان».

هناك مودعون عرب آثروا التعامل مع المصارف في لبنان بدل المصارف السويسرية، لأن سرية المصارف في سويسرا هي جزئية وغير فعالة عندما تواجه قضايا حكومية. وبالإضافة لهذا الواقع، هناك نسبة أعلى من الضرائب على الودائع وقيود تحد من بعض أنواع الحسابات الجارية (سويسرا وبلجيكا وهولندا).

أما العامل الثاني الذي يدعم المصارف التجارية في لبنان فهو الحرية المطلقة في تجارة القطع والمعادن الثمينة المعفاة من الضرائب، وهذه الحرية غير موجودة حتى في الدول الرأسمالية.

ولعبت أسباب جانبية دوراً مهماً في نمو الودائع من قبل المقيمين وإدخال ودائع غير المقيمين، وتتمثل هذه الأسباب في الخبرة التي اكتسبها اللبناني عام ١٩٧٦ حين غادر لبنان ولم يوفق، وفي الاستنتاج الذي حفظه العربي من تقلبات الحكم في بلده ومن النظرة العدائية للأموال العربية في أوروبا وأميركا، وأيضاً الاختبار الذي اكتسبه العربي في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ حين جمدت المصارف الأميركية أموال الإيرانيين أثناء أزمة الرهائن المعروفة.

استمر القطاع المصرفي في الازدهار والنمو متخطياً كل المآسي الحياتية والنكسات الاقتصادية، إلى ان حصل الانفجار الكبير الذي تمثل بالاجتياح الإسرائيلي في أوائل حزيران من العام ١٩٨٢، مع ما رافقه من دمار وخراب المرافق الاقتصادية واختناق الإنتاج القومي وتعطيل سير التحويلات والمقاصة بين المصارف في لبنان بصورة جزئية.

ثالثاً - وضع المصرف المركزي حتى ٣١/١٠/١٩٨٣

سجل وضع المصرف المركزي حتى ٣١ تشرين الثاني ١٩٨٣ :

١ - تراجعاً بطيئاً للعملة المتداولة بعد أن شهدت هذه الأخيرة جموداً ملحوظاً بالنسبة إلى الزيادة التي سجلتها في شهر تشرين الأول من ذات السنة، وذلك لأن المودعين آثروا الاحتفاظ بما لديهم من عملات اعتباراً منهم انها تكفيهم.

٢ - عدم زيادة في تقديمات إلى القطاع العام بعد التطور الكبير الذي حصل في الأشهر الماضية. ويعود هذا التراجع إلى تحسن واردات الدولة عبر سندات الخزينة.

٣ - تراجعاً في التسليفات إلى القطاع الخاص بنسبة ٢٠,٤٪.

٤ - تراجعاً في حجم موجودات وحسابات مدينة قيمته ٤٧٧ مليون ل.ل.

٥ - تراجعاً في الودائع عند الطلب للمصارف التي سجلت ٦٠٣٤٠ مليون ل.ل. فيما كانت قد سجلت قبل ذلك ٦٦٥٥ مليوناً. ويعود هذا التراجع إلى شراء هذه المصارف سندات خزينة. وفي الختام، لا بد من القول أن القطاع المصرفي لا يزال يشهد حركة نمو متزايدة بالرغم من الجمود الاقتصادي في الأسواق المالية.

وتعود أسباب هذا النمو إلى عدة مؤشرات أهمها تحول التجار والصناعيين وأصحاب المهن إلى مودعين في انتظار الانفراج المرتقب، الأمر الذي رفع السيولة المصرفية وضاغط حجم الودائع، فضلاً عن عودة المدخر اللبناني إلى إيداع أمواله في المصارف اللبنانية بعدما اضطر إلى نقلها خارجاً عام ١٩٧٦ وإصابته بخسارة جسيمة نتيجة فرق العملات ودفع الضرائب العالية في الخارج.

وأخيراً، نحن نأمل في أن يبقى القطاع المصرفي دائم النمو، ونركز في اعتقادنا هذا، على مناعة الليرة اللبنانية التي تستمد قوتها من قوة الحكم، ووجود مؤشرات تؤكد التصميم على الاعمار وسط أجواء الحرب والمحن.

٥ - الطاقة (كهرباء)

تعود المشكلة المالية التي تعانيها مصلحة كهرباء لبنان إلى السنين الأولى للحرب التي حالت دون إمكانية جباية قيم الاشتراكات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العجز المالي مرشح للاستمرار بسبب السرقات الحاصلة للتيار الكهربائي (١٨٪) ولاستحالة جباية الاشتراكات بصورة كاملة. ويتحمل المستهلك حسن النية هذه الخسارة وتأتي الخزينة في الطليعة.

فيما عني الاشتراكات الحقيقية المسددة، فإن نسبتها لا تتعدى الـ ٣٨,٤٪.

وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى، بحيث تنصدر بيروت الكبرى المركز الأول ويليهما جبل لبنان ثم لبنان الجنوبي والبقاع وشمال لبنان.

أما على صعيد الاستثمار فإن المشاريع الملحوظة في الخطة السباعية (١٩٧٣ - ١٩٨٥) لم تتحقق بسبب الأحداث وتوجد بعض المشاريع قيد التنفيذ ومشاريع أخرى تعدها المصلحة تنفيذاً للخطة الخمسية (١٩٨٣ - ١٩٨٨) التي تشتمل على استثمارات بحدود الثلاثة مليارات ل.ل. وتقوم هذه الاستثمارات، إذا ما قدر لها أن تبدأ، على فكرة استثمار الوحدات الحرارية التي يوفرها الفحم الحجري اتخذت بناء على اقتراح المجلس الوطني للعلاقات الاقتصادية باعتبار هذه المادة أوفر كلفة.

وتعاني مصلحة كهرباء لبنان أيضاً مشكلة التوزيع التي يبدو أن حلها صعب بسبب اضطراب الأحوال الأمنية في مختلف المناطق، إذ إن الشبكات القائمة تتعطل باستمرار نتيجة الإصابات التي تطالها، والتي يكون من العسير إصلاحها في أكثر الأحيان والمناسبات.

ولا بد في الختام من بيان ديون المصلحة ووارداتها.

أولاً - ديون المصلحة

- ١ - ٩٢,٤ مليون ل.ل. قروض إلى المؤسسات العامة ووزارة المالية لم تسدد.
- ٢ - فواتير المحروقات البالغة ١٢٨٧ مليون ل.ل. منها ١١٩٢ مليوناً لمصفاة الزهراني وطرابلس استحق أداؤها في آخر نيسان ١٩٨٣. وتعتبر المصلحة المشار إليها أن قسطاً من هذا الدين البالغ ٦٤٥,٧ مليون ل.ل. ترتب على الخزينة.
- ٣ - الديون الناجمة عن التقديرات الحرارية التي وفرتها قاديشا والليطاني والشبكات السورية لمصلحة كهرباء لبنان والبالغة ١٩١,٤ مليون ل.ل.
- ٤ - ٦٤,٢ مليون ل.ل. متوجبة للمؤسسات العامة.
- ٥ - ١٧٥ مليون ل.ل. لأصحاب المعدات والتجهيزات.
- ٦ - ٥٠ مليون ل.ل. أجهزة مختلفة.
- ٧ - ١١٥ مليون ل.ل. أجور ومعاشات.

ثانياً - واردات المصلحة

تتألف واردات مصلحة كهرباء لبنان من العناصر التالية:

- ١ - رصد المساعدة المالية المقررة في قمة تونس وبلغ ٢٠ مليون ل.ل.
 - ٢ - ٢٤٢,٥ مليون ل.ل. تعويضات متوجبة للمصلحة ناجمة عن تصليح الخطوط التي تعطلت بسبب الأحداث.
 - ٣ - ٥٩٦ مليون ل.ل. اشتراكات مستحقة للمصلحة بذمة المستهلكين لم تدفع بعد. ويعود القسم الكبير من هذا الحق إلى الطاقة التي توفرها المصلحة في بيروت الكبرى.
- وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة المالية التي تعانيها مصلحة كهرباء لبنان ليست جديدة، إذ إن أسبابها تعود إلى صعوبة الجباية منذ بدء الأحداث والبالغة نسبتها ٣٨,٤٪ من الاستحقاق الإجمالي للاستهلاك، وإلى السرقات الكثيفة للتيار الكهربائي.

اما على صعيد الاستثمار فإن بعض المشاريع التي كانت معدة للتنفيذ في فترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ قد أسقطتها أو خربتها الأحداث السياسية والأمنية. ويبقى أن هناك خطة سباعية (١٩٨٣ - ١٩٩١) تقتضي لها مبالغ تتجاوز الثلاثة مليارات ل.ل. وضعت خطوطها الكبرى، من المؤمل تنفيذها إذا سمحت الظروف. وتعتمد هذه الخطة على تغيرات جذرية على صعيد الاقتصاد، إذا ما قدر استعمال الطاقة الحرارية التي يوفرها الفحم الحجري المستعمل مكان البترول في وحدات الإنتاج. ومن الأهمية بمكان أن لا نسقط من الحساب مشكلة التوزيع التي تعانيها مصلحة كهرباء لبنان من جراء الأعطال التي أصابت شبكاتها بنتيجة الأعمال الحربية.

وفي الختام، لا بد من القول أن مصلحة كهرباء لبنان تدفع استحقاقات لم يكن لها يد فيها ولا هي مسؤولة عن أسبابها.

جدول رقم - ١
المصاريف الاجمالية لمشاريع السبع سنوات التي أعدتها مصلحة كهرباء لبنان
من ١٩٨٣ الى ١٩٩١

المشاريع	المصاريف الاجمالية	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
١ - محطة الزرق										
المرحلة الأولى (٣ ط ١٤٥ مو)	٧٢٦	١٥٠	١٩٤	٨٠	-	-	-	-	-	-
المرحلة الثانية (٣ ط ١٤٥ مو)	١١٥٠	١٠	٩٠	٣٢٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٠	-	-	-
٢ - محطة شمالي لبنان										
المرحلة الأولى (٢ ط ٢٥٠ مو)	٥٠٠	-	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	-
المرحلة الثانية (٢ ط ٢٥٠ مو)	٥٠٠	-	-	-	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣ - خطوط الإرسال	٥٥٠	٢٣	٨٠	١٠٠	٩٧	١٢٥	١٢٥	-	-	-
٤ - تحويل وتوزيع	٥٥٠	٩٠	٧٥	٨٤	٩٦	١٠٠	١٠٥	-	-	-
المجموع	٣٩٧٦	٢٧٣	٤٣٩	٦٨٤	٥٤٣	٦٧٥	٦٦٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠

رابعاً - سياسة الإسكان

كلفت وزارة الإسكان وضع استراتيجية شاملة لقضية الإسكان تكون مبنية على توجيهات، إذا ما تحققت أهدافها تدريجياً، يصبح معها بالإمكان احتواء أزمة السكن التي تطول مختلف الطبقات الاجتماعية في لبنان.

المبادئ والوسائل العامة لتنفيذ السياسة الإسكانية

أولاً: الموافقة على السياسات والتصاميم والبرامج والأعمال الخاصة بالإسكان المبنية جميعها على أساس احصائيات ومؤشرات ودروس واستقصاءات علمية. لذلك، ستلجأ الدولة إلى الإجراءات التالية:

- ١ - إحصاء إجمالي للأبنية السكنية في كل المناطق اللبنانية وتصنيفها.
- ٢ - إحصاء أملاك الدولة الخاصة وأملاك البلديات.
- ٣ - إحصاء العقارات المعدة للبناء في المناطق المعينة ببرامج الإسكان وتصنيفها على ضوء معدلات استثمار مقبولة.
- ٤ - إحصاءات ودروس واستقصاءات تتعلق بمراد البناء وتصنيعها وتحديد أهميتها التجارية، وتتعلق أيضاً بوضع مؤشرات بالنسبة إلى تكاليف البناء وإلى بدلات الأشغال ومتوسط زياداتها في مقابل زيادات غلاء المعيشة.
- ٥ - إحصاء اليد العاملة المتخصصة وغير المتخصصة.
- ٦ - وضع دراسات بالنسبة إلى تحديد المساحات وتصنيفها وإلى الأشكال الخاصة بسكن الأشخاص منظوراً إلى دخلهم المحدد والمتوسط، وإلى تحليل كلفة هذه المساكن.
- ٧ - تصميم وترتيب وتجهيز المساحات المعدة للبناء، مع الأخذ بالاعتبار معدلات الاستثمار والكثافة السكانية وتوزيعها وشبكات الطرق والاتصالات، ومشاريع التنمية والخدمات، مع المحافظة على المناطق الزراعية والحرجية والسياحية والأثرية من الاندثار.
- ٨ - وضع برامج سنوية تتعلق بمشاريع للإسكان، مع الأخذ بالاعتبار الأوليات الأساسية وفئات المستقرضين وأمكنة تواجدهم في كافة المناطق اللبنانية.
- ٩ - إنشاء صندوق للتعويضات مهمته تحديد قيمة الممراد ومتوسط الفوائد المدفوعة على الرساميل المستعملة في مجال الإسكان منظوراً إلى المبادئ التالية:

- القبول بمعدلات للفائدة متطورة تتماشى مع ارتفاع مداخيل والحسومات المطبقة في مصرف لبنان.
- القبول بمعدلات للفائدة متطورة تتماشى مع ارتفاع مداخيل المستفيدين.
- تحديد الأقساط الشهرية من أجل دفع قيمة المسكن، أو من أجل استيفاء القروض بصورة متنامية تكون متناسبة ومعدل الزيادة التي تحصل على دخل المستفيد.
- الموافقة على مهل متفاوتة بالنسبة الى فئات المستفيدين من اجل دفع القروض وقيمة السكن.
- ١٠ - وضع الدراسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتوجيه مشاريع الاسكان بغية احتواء أزمة السكن على ضوء تصميم شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ثانياً: دور أكثر فعالية للقطاع الخاص عبر سياسة اسكانية، ويتعين على الدولة اتخاذ التدابير التالية:
- ١ - بتشجيع إقامة تعاونيات إسكانية، وكذلك مساهمة المستفيدين في أعمال البناء أو في تحسين أوضاع مساكنهم.
- ٢ - بالسماح للمصارف والتعاونيات الخاصة بالتسليفات والإدخار على فتح حسابات الإدخار واعتمادات إسكانية، وعلى تقديم قروض للمدخرين مباشرة أو بواسطة الدولة التي تمنحهم علاوات نقدية.
- ٣ - السماح للشركات والمؤسسات أن تقتطع حتى ٢٠٪ من أرباحها السنوية لتأمين مساكن لعمالها، أما بواسطة التملك أو الاستئجار، ضمن الشروط التالية:
- أ - ٨٠٪ من الأموال المقتطعة تعطي للعمال الذين تتوفر لديهم الشروط النظامية المتعلقة بالإسكان.
- ب - إعفاء المبالغ المقتطعة للغاية المذكورة من الضرائب.
- ج - عدم تجاوز سعر المسكن قيمته الشرائية.
- د - أن لا يتجاوز بدل الاشغال الـ ٦٪ من قيمة المسكن الشرائية وأن لا يخضع المسكن لقانون الإيجارات.
- ٤ - ان المجموعات السكنية التي تقيمها الشركات والمؤسسات والجمعيات لعمالها على قطع من الأرض تتجاوز مساحتها الـ ١٥٠٠٠ م^٢ والتي تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في

الأنظمة والقوانين الخاصة تستفيد من :

- أ - زيادة المعدل العام للاستثمار يكون حده الأقصى ٢٠٪.
- ب - عدم التقيد بمبدأ تحديد العلو وعدد الطوابق.
- ج - استبدال الملاجئ ومواقف السيارات القائمة بملاجئ ومواقف عامة.
- ٥ - تسهيل بيع المساكن قيد البناء بالاستناد إلى الرخصة القانونية.
- ٦ - تمويل العمال بجزء من القروض المعطاة لهم من قبل الشركات أو المؤسسات ، وبمساهمة الدولة في المشاريع الخاصة بالإسكان.
- ٧ - إجبار الشركات على تقديم سلفات لملتزم البناء لا تتجاوز الـ ٢٥٪ من كلفة البناء لقاء كفالة مصرفية يقدمها.
- ٨ - تشجيع بناء مجموعات سكنية لا تتجاوز مساحة كل وحدة الـ ١٢٥م^٢ (ما عدا الشرفات) مع إعفائها من الضريبة الخاصة لمدة ١٠ سنوات.
- ٩ - السماح للمصارف خلال ست سنوات باقتطاع ١,٥٪ من القيم المودعة لديها واستعمال وزيادة ودائعها الإلزامية لدى مصرف لبنان بذات النسبة من أجل تنفيذ مشاريع الإسكان.
- ١٠ - السماح للمؤسسات والشركات والجمعيات بعقد اتفاقات لدفع القروض في محل إقامة المستفيدين.
- ١١ - تكليف مصرف الإسكان أو مصارف أخرى بإدارة الأموال المخصصة للإسكان حيث لا وجود لفروع لمصرف الإسكان.
- ١٢ - تشجيع المالكين على بيع المساكن إلى مستأجريها مع الإعفاء من الضرائب.
- ١٣ - السماح لهيئات الدولة والمؤسسات والشركات بإصدار سندات خاصة بالإسكان.

ثالثاً - في الطرق التي تؤمن العقارات اللازمة للإسكان

- ١ - إلحاق الأملاك المستملكة أو الأملاك المعدة للإسكان أو للمصلحة الوطنية للتعمير بمصرف الإسكان، مع إمكانية توسيع مساحات هذه الأملاك بمقايضتها بأملاك أخرى ملائمة.
- ٢ - تخصيص بعض أملاك الدولة الخاصة والبلديات لمشاريع الإسكان.
- ٣ - إعداد سياسة إستملاكية جديدة.

رابعاً - مصادر تمويل مشاريع الإسكان

- ١ - بالإدخار الإسكاني لدى المصارف والتعاونيات.

- ٢ - بمساهمات يدفعها المستفيدون .
- ٣ - بالمداخيل والرسوم والضرائب العائدة للمصلحة الوطنية للتعمير المنحلة .
- ٤ - بزيادة ١٪ من حصة أرباب العمل في اشتراكهم بتعويضات نهاية الخدمة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .
- ٥ - بإفادة المضمونين من المداخيل السنوية الناجمة عن اشتراكهم في عمليات نهاية الخدمة التي يساهم بها الضمان الاجتماعي في عمليات الإسكان .
- ٦ - بمداخيل وباستثمارات مصرف الإسكان .
- ٧ - باقتطاع ١,٥٪ من القيم المودعة لدى المصارف لمدة ست سنوات ، أو باقتطاع مبلغ مواز لزيادة الودائع الإلزامية لدى مصرف لبنان .
- ٨ - بالأموال المخصصة من قبل الشركات والمؤسسات لإيواء عمالها .
- ٩ - بقيم الفوائد التي تترتب في فترة ثلاث سنوات تنفيذاً للتعميم ذي الرقم ٢٩٧ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٨١ المتعلق بالمخالفات التي ترتكبها المصارف .
- ١٠ - بنصف مداخيل كازينو لبنان المخصصة للمشاريع الاجتماعية .
- ١١ - بالدخل الناجم عن سحب سنوي إضافي لليانصيب الوطني .
- ١٢ - بحصيلة بيع وإيجار العقارات المبنية في إطار مشروع الإسكان ، وبحصيلة المقايضة الجارية على الأملاك غير المستعملة .
- ١٣ - بعائدات سندات خاصة .
- ١٤ - بالعائدات الحاصلة من زيادة معدلات الاستثمار لدى الصندوق المستقل للإسكان .
- ١٥ - بالمداخيل الناتجة عن استيفاء القروض ومردود بيع المساكن .
- ١٦ - بالقروض والاعتمادات والهبات والمساعدات ، مع حق الدولة بعقد قروض لتمويل مشاريع الإسكان لا تتجاوز ٣٠٠ مليون ل.ل .
- ١٧ - بالأموال المخصصة للإسكان في الموازنة العامة .
- ١٨ - بالمبالغ الناتجة عن إشترك البلديات في مشاريع الإسكان المنفذة ضمن نطاقها .
- ١٩ - بالضرائب والرسوم على هذه المشاريع .

خامساً - الضمانات والتسهيلات والاعفاءات

- ١ - تضمن الدولة بصورة كاملة :
 - أ - حقوق الغير المترتبة في مجال مشاريع الإسكان .
 - ب - الأموال المودعة لدى المصارف في حسابات الإدخار وفي الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية .
- ٢ - إعفاء حسابات الإدخار والعائدات المخصصة للمدخرين من الضريبة على الفائدة ومن رسم الطابع .
- ٣ - إفادة المجموعات السكنية في زيادة معدلات الاستثمار وإعفاؤها من قوانين البناء التي تنظم العلو وعدد الطوابق والملاجئ والمواقف .
- ٤ - بيع الحقوق التي تجري بحسب الخرائط أو صك الملكية المؤقت .
- ٥ - إعفاء المالك بائع المسكن من رسوم التسجيل والفرز وضريبة الأملاك المبنية في السنة التي يجري فيها البيع . ويستفيد الشاري من أفضلية الحصول على قرض لشراء المسكن الذي كان يشغله .
- ٦ - إعفاء من ضريبة الأملاك المبنية لمدة ١٠ سنوات الوحدات السكنية الصغيرة التي بنيت بعد صدور قانون الإيجارات ، والتي تكون قد حصلت على رخصة انجاز بناء خلال السنين الخمس التالية .
- ٧ - إعفاء الودائع المصرفية لغاية مشاريع الإسكان من كل ضريبة ورسم .
- ٨ - إعفاء الأموال المقتطعة من قبل الشركات والمؤسسات المالية لسكن عمالها من ضريبة الدخل .
- ٩ - إعفاء سندات السكن من أذن مسبق ومن كل ضريبة أو رسم .
- ١٠ - منح قروض ذات آجال طويلة وقصيرة للشركات والمؤسسات التي تنفذ مشاريع للإسكان ، والاشتراك في تمويل هذه المشاريع أو تقديم سلفات للملتزمين .
- ١١ - السماح لأجهزة الدولة المختصة بمجال الإسكان بمنح قروض لمن تعينهم الشركات أو المؤسسات المالية أو الجمعيات .
- ١٢ - عدم إخضاع العقود والعمليات الإسكانية التي تجريها أجهزة الدولة المختصة لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة ولمراقبة عقد النفقات .

- ١٣ - إعفاء المنح والمساعدات المعطاة من أجل الإسكان من رسوم التسجيل ومن ضريبة الدخل .
- ١٤ - إعفاء الأجهزة الرسمية المختصة والشركات والمؤسسات والجمعيات ، وكذلك إعفاء الأشخاص المتعاقدين مع هذه الهيئات في مجال الإسكان من :
 - ضريبة الدخل على الأرباح المحققة نتيجة بيع الوحدة السكنية .
 - كل رسم أو ضريبة على مجمل السندات والمكافآت .
 - رسوم التسجيل والإفراز .
 - رسوم الطابع المالي .
 - رسوم المداعة والحجز والتنفيذ والبيع بالمزاد .
- ١٥ - إعفاء المستفيدين من :
 - رسوم الطابع المالي المترتبة على العقود والعمليات المختصة بالسكن .
 - رسوم التأمين على المسكن .
- ١٦ - تمتع الدين الناجم عن بيع المسكن أو عن القرض بإمتياز عام، لصالح الدائن، على أموال المستفيد المدين المنقولة وغير المنقولة .
- ١٧ - حصول المستفيد على ضمان لصالح البائع أو القارض يغطي مجمل القرض .
- ١٨ - تنازل المستفيد عن تعويضاته حتى الوفاء النهائي .
- ١٩ - إبدال المستفيد سكنه بوحدة ذات مساحة أكبر بعد مرور خمس سنوات على تملكه الأول .
- ٢٠ - استعمال المستفيد مسكنه بصورة أساسية .

خامساً - سياسة الاعمار

وضع مجلس الإنماء والاعمار الخطوط الرقمية العريضة لإعادة بناء لبنان، على أساس ان الإيمان بديمومة الأوطان هي الأقوى دائماً، وان الاستسلام إلى اليأس بسبب الأزمات المتتالية يجب أن لا يكون عقبة في سبيل الحياة. لذلك تم إعداد برنامج عمل، بدءاً بالعام ١٩٨٣ ولغاية العام ١٩٩١، ليكون برهاناً على ذلك الإيمان وتلك الإرادة.

يتطلب البرنامج الموضوع، من أجل الغاية المشار إليها، تحديد مصاريف ونفقات قد تصل إلى حدود الـ ٦٢ مليار ل.ل. ، موزعة بنسب مختلفة على السنين التالية :

بملايين الليرات	
٤٣٤٥,٣	١٩٨٣
٦١٣٥,٢	١٩٨٤
٦٩٥٤,٨	١٩٨٥
٧١١٥,٢	١٩٨٦
٧٩٣٢,٨	١٩٨٧
٦٨٢٨,٤	١٩٨٨
٥٥١٥,٠	١٩٨٩
٥٨١٧,٣	١٩٩٠
٥٣٢٦,٢	١٩٩١

وعلى القطاعات التالية التي تتألف منها البنية الاقتصادية

بملايين الليرات	
٢١,٨٧٠	الإسكان
٢,٠٣٠,٦	التربية
١٢,٢٤٩,٤	النقل
	المياه والري
٣,١٦٩,٢	النفائات والمجارير
٧,١٦٠	الاتصالات البريدية والسلكية
٣,٩٧٦	الكهرباء
١,١٣٣	الصحة العامة
١٩٢	الزراعة
١,٨٢٨,٥	وسط المدينة
٢,٧٠٠	القطاع الخاص

يتبين من هذا العرض ما يلي :

- ان البرنامج تناول كافة القطاعات الاقتصادية .
 - ان هناك اهتماماً بالغاً بمسألة الإسكان، إذ خصص لهذا القطاع ٢١٨٧٠ مليون ل.ل.، أي ما نسبته ٣٥٪ من المجموع. هذا أمر بديهي، لأن الاسكان يشكل قطاعاً حيويّاً تفرضه التركيبة السياسية والقضائية والمالية والاجتماعية للبلاد، وبالتالي، فإنه يتطلب لذلك برنامجاً إنمائياً واسعاً من شأنه أن يحول دون حدوث كارثة كبيرة.
 - ان قطاع النقل كان أيضاً في رأس اهتمامات مجلس الإنماء والاعمار، إذ خصص لهذا القطاع ١٢٢٥٠ مليون ل.ل. أي نسبة ١٩,٦٪ يعود ٧٥٪ منها إلى الطرقات، لأن الحرب وما أفرزته من مشاكل وقضايا منعت من إعادة تأهيل أكثر هذه الطرقات، ومن إحداث الجديد منها بعد نشوء تجمعات اقتصادية مركزية للتعويض من الوسط التجاري المهدم، وللإحاطة بخطر النمو السكاني المتنامي الذي اتخذ له أمكنة في خارج المدن.
 - خصص للاتصالات السلكية واللاسلكية ٦١٠ ملايين ل.ل. (١١,٣٪) لجعل بيروت مركزاً مالياً عصرياً وتزويد هذه المدينة بأحسن وأدق وسائل الاتصالات وبخاصة التلكس والهاتف.
- ورب سؤال ينبغي طرحه. من أين مصدر التمويل؟
- يتركز اهتمام مجلس الإنماء والاعمار على أن تكون المصارف مصدر هذا التمويل، فيفسح لها في المجال ان تشارك بقوة في المشاريع الاستثمارية المنتجة.
- ولا بد هنا من التنويه بأن الأهم يبقى في تنفيذ المشاريع وليس في وضع برامج لها وحسب. ومن المؤمل ان القطاع الخاص سيجد نفسه قادراً على المساعدة لاعمار لبنان، حال عودة السلطة الشرعية إلى بسط سلطتها على كافة الأراضي اللبنانية.

مشاريع لإعادة تعمير لبنان ١٩٨٣ - ١٩٩١ (بملايين الليرات اللبنانية - أسعار جارية)

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	القطاعات والمشاريع
الإسكان									
٣٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٥٠	١٥٠	الإصلاحات وإعادة التعمير
٢١٥٦	٢٠٠٢	١٨٤٨	١٦٩٤	١٥٤٠	١٣٨٦	-	٣٠٠	٣٠٠	إسكان المهجرين
٢١٥٦	٢٠٠٢	١٨٤٨	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	مشاريع القروض المنتجة
-	-	-	١٦٩٤	١٥٤٠	١٣٨٦	١٢٣٢	١٠٧٨	٩٢٤	مسكن ذات البدلات المعتدلة
الزربية									
-	-	-	-	٣٠٠	٢٩٣	٥٢٦	٤١٢	١٣٠	الزربية العامة
-	-	-	-	٨٧	٧٥	١٠٠	٦٥	١٦	الزربية المهنية والتقنية
-	-	-	-	-	-	٢,٥	٣,٧	٠,٩	المساعدة التقنية
النقل									
-	-	-	-	-	-	٢,٠	٢,٠	-	مخطط وطني للنقل
٢٥٠	١٥٣	٣	١٥٣	١٥٣	٣٤٣	٣٤٠	١٩٥	١٨٧,٠	إعادة تأهيل الطرق
٤٦٤	٩٨١	٩٤٥	٨٩٥	١١٧١	٦٦٩	٣٤٠	٤٠٤	٢٦٩	طرق دولية
-	٨٥	١٦٤,٢	١٦٣,٤	١٥٠,٥	١٤٣,٩	٣٢٤,٤	٢٣٠,١	٢٥,٩	نقل بحري
٥٢	٥٢	٨٤,٠	١٧٤,٥	١١٠,٣	١٢١,٢	١٩٣,٠	١٧٧,٦	٢٥٦	مطار بيروت الدولي
٣٣	٢٩	١٥,٥	١٢,٥	-	-	-	٢٠,٠	١٧	السكك الحديدية
١٩,٨	١٨,٥	٢٠,٨	٣٥,٩	٧,١	٧,٩	-	-	٨	النقل المشترك في بيروت

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	القطاعات والمشاريع
المياه والرّي									
-	-	-	-	١٢,٠	١٢,٠	١٥١,٧	١٢٤,٦	٧٥,٧	مشاريع مستعجلة
-	-	-	٦٠,٠	٩٠,٠	٩٠,٠	١٦٢,٠	٣١٣,٠	١٧٧,٠	مشروع الأولي - بيروت
-	-	-	٥٠,٠	١٥٥,٠	٩٤,٠	١٠٦,٠	١٢٨,٢	١١,٣	مشروع الأولي - الجنوب
١٢٠,٠	١٤٩,٠	١٨٠,٥	١٨٧,٠	٣٩٠,٥	٤٧,٠	٨٧,٠	٤,٠	٢,٠	مشاريع التنمية
-	٢١,٠	٧١,٥	٢٤١,٠	٢١٦,٠	٢٢٦,٧	٥٤,٨	٩,٠	-	مشاريع مياه الشفة
١٩٤,٥	١٨٣,٣	٢١٤,٥	٤٠٦,٩	٣١٤,٤	١٩٠,٢	٦٧,٢	٣٢,٠	-	بحيرات وسدود الري
٤٨٦,٩	٣٧٣,٥	٣٥٣,٠	٤٢٥,٢	٥٧١,٠	٣٥٤,٦	١١٨,٣	٢٤٣,٢	٢٤٣,٥	مشاريع النفايات والمحارير
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية									
١١٠٠,٠	٩٠٠,٠	٦٥٠,٠	٦٥٠,٠	٧٥٠,٠	٧٣٠,٠	٦٢٠,٠	٣٩٠,٠	١٧٠,٠	(إعادة تأهيل ٧٠ ألف خط وتركيب ٥٠ ألفاً)
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٠,٠	٦٦٠,٠	٦٧٥,٠	٥٤٣,٠	٦٨٤,٠	٤٣٩,٠	٢٧٣,٠	الكهرباء (مصنع الذوق - مصنع الشمال)
-	-	٦٠,٠	٢١٠,٠	٣١٠,٠	٢٨٣,٠	١٤٦,٠	٥٧,٠	٤٧,٠	الصحة العامة
-	-	٥,٠	٢٠,٠	٦٠,٠	٦٣,٦	٤١,٧	١,٧	-	الزراعة
-	-	-	٩٠,٠	١٧٠,٠	٤٤٢,١	٤٩٥,٣	٣٩٦,١	٢٣٥,٠	وسط مدينة بيروت (تنفيذ واستهلاك
٥٠,٠	٧٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٠,٠	٥٠٠,٠	٥٦٠,٠	٥٦٠,٠	٥٦٠,٠	قروض الى القطاع الخاص (زراعة، صناعة، سياحة)
٥٣٢,٢	٥٨١٧,٣	٥٥١٥,٠	٦٨٢٨,٤	٧٩٣٢,٨	٧١١٥,٢	٦٩٥٤,٨	٦١٣٥,٢	٤٣٤٥,٣	المجموع

سادساً - السياسة المالية

وضعت الدولة سياسة مالية من شأنها أن تخفف العجز المتراكم، وأن تساعد على خدمة النمو الاقتصادي وعلى إعادة توزيع الثروة، إلا أن الأجواء السياسية والأمنية المعروفة كانت دائماً تحد من زخم هذين الإنطلاقة والاندفاع. وما تحقق من حلول بعض المشكلات التي يعانيها الوطن، يمكن اعتباره خطوة جريئة للمضي في المسيرة الهادفة إلى إنقاذ لبنان وبنائه على أسس متينة وثابتة. فانطلاقاً من هذا المبدأ تحركت الدولة في كل الحقول، للوصول إلى بعض أهداف سياستها المالية المرسومة.

أما الذي تحقق في هذا المجال فيمكن تلخيصه كالآتي:

١ - في حقل المالية العامة والموازنة العامة

استمرت الدولة في مساعدة بعض القطاعات الاقتصادية المتضررة بالقروض اللازمة لإعادة بناء قدراتها الإنتاجية. وعمدت إلى الاستقراض من بعض صناديق التنمية العربية ومن البنك الدولي وعملت ما أمكن من جهد لتحصيل الضرائب والرسوم، حتى تستطيع مساعدة المؤسسات العامة والبلديات، مكتفية بإصدار سندات خزينة بلغت حداً تمكنت معه من الاستمرار في القيام بواجباتها رغم ضراوة الأحداث وتفاقمها.

واتخذت الدولة تدابير مالية، مثل رفع التنزيلات الضريبية وإلغاء بعض الزيادات وتمديد مهلة استهلاك الخسائر التجارية والصناعية، وإصدار تشريعات تتعلق بتمديد مهل تسديد الضرائب والرسوم، وإعطاء سلفات خزينة إلى الأشخاص المعنويين الذين لهم علاقة مالية بالدولة، وإصدار تشريعات مصرفية لتوسيع مجالات التسليف والإنماء الزراعي، الأمور التي أصابت الخزينة بعجوزات مالية متزايدة بلغت ٩٩٤ مليون ل.ل. في العام ١٩٧٩ و ١٥٠٦ ل.ل. في العام ١٩٨٠ و ٢٧٥٤ مليون ل.ل. في العام ١٩٨٢ و ٣٥٢٥ مليون ل.ل. في العام ١٩٨٣ و ٣٥٤٣٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في التقديرات التي أوردناها في مشروع موازنة العام ١٩٨٤.

ثم أن النهج الذي رسمناه للتمويل الداخلي يركز إلى إصدار سندات خزينة وإلى استقراض خارجي من أجل تمويل مشاريع الإعمار، كل ذلك لمواجهة الأعباء المالية المتراكمة، الناجمة عن الأسباب المذكورة، وعن الزيادة الحادة التي طرأت على الرواتب والأجور.

وتجدر الإشارة إلى أن العجز الذي أصيبت به الخزينة ممكن تحمله بالنظر إلى سلامة أوضاع الدولة المالية ولو بصورة نسبية. ويعود هذا الاحتمال إلى الفائض الذي يشهده ميزان المدفوعات

بالنسبة إلى الدين العام الذي بلغ حداً مقبولاً. ويبقى أن هذا الواقع مستمد من قدرة الدولة الاستقرائية، الأمر الذي يساعد على تبديد القلق والتشاؤم بعض الشيء.

في الحقل الاجتماعي

مما لا ريب فيه أن المواطن قلق أمام تفاقم الغلاء وارتفاع نسبة التضخم المالي المتسببين عن عوامل داخلية وخارجية لا حاجة بنا إلى تردادها.

لذلك قررت الدولة اتخاذ تدابير خاصة في الحقل الاجتماعي للحد من الأزمات المشار إليها، فاتبعت من أجل ذلك سياسات الدعم، واعتمدت طريقة التسليفات للبلديات والمؤسسات العامة، لكي تستمر في أداء خدماتها للمواطنين.

وحققت الدولة أيضاً، من خلال سياستها المالية، تقدماً في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتعاونيات. وقد ظهرت معالم هذا التقدم في حقول التعليم الرسمي المجاني والتعليم الخاص، وفي حقول الاستشفاء المجاني المعان.

في حقل السياسة المالية والاقتصادية

من المعلوم أن الدولة أنشأت في أواخر العام ١٩٧٩ جهازاً لتنسيق السياسة الاقتصادية، يجمع بين وزارة المالية ورئيس مجلس الإنماء والإعمار وحاكم مصرف لبنان ومنسق اقتصادي. وكذلك أصدرت التصميم المحاسبي العام الذي جرى تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية ابتداء من مطلع العام ١٩٨٣.

فبالإضافة إلى الإنجازات المذكورة التي أفادت الاقتصاد الوطني كثيراً، أصدرت الحكومة مرسومين اشتراعيين (رقم ٨٣/٤٥ / ٨٣/٤٦) ينظمان الشركات القابضة (هولدنغ) وشركات «أوف شور». ويدل إنشاء هاتين الشركتين على عزم الدولة لجعل بيروت مركزاً رئيساً للأعمال التجارية الإقليمية والدولية، ولجعل لبنان أيضاً نقطة تلاقي الشركات القابضة وحافزاً لنمو قطاع الخدمات والبنية التحتية للسياحة والخدمات بوجه عام.

ويقتضي أن نذكر في هذا المجال أيضاً إنشاء المجلس الوطني للعلاقات الاقتصادية الخارجية (المرسوم الاشتراعي الرقم ٨٣/٨) للقيام في حقل التجارة الخارجية بمهام كثيرة أهمها:

- تنظيم سياسة لبنان في التجارة الخارجية وإنمائها.
- وضع برنامج إعلامي للتعريف على المنتجات اللبنانية في الخارج وترويجها.
- تنشيط ميزان المبادلات التجارية.

- تسهيل تصدير المنتجات الزراعية .
- القيام بمهام إعلامية تهتم الاستثمارات اللبنانية في الخارج من طاقات إنشائية (حقول الهندسة) وعمليات وإنشاء تجمعات للفعاليات الاقتصادية اللبنانية، والقيام بمهام في حقل إنماء وحماية الموارد السياحية .

تطلعات جديدة في السياسة المالية

تتطلب تغذية موارد الخزينة استحداث ضرائب ورسوم جديدة لا تؤثر على كيانات المواطن المادية. لذلك نسعى عبر سياستنا المالية إلى وضع مشاريع قوانين تساعد على خدمة النمو الاقتصادي عبر الموازنة العامة. ومن أهم هذه المشاريع إحداث ضريبة على التراخيص بمزاولة المهنة (PATENTE) ورسوم على تذاكر السفر، وضريبة التحسين (PLUS VALUE)، وتعديل ضريبة الدخل، وإحصاء المكتومين والمكتومات في هذه الضريبة، والدفع المسبق لضريبة الدخل، وإحداث ضريبة على المبيعات.

إلا أن نجاح هذه السياسة يبقى مرتبطاً إلى حد بعيد بالحالة الأمنية التي ما برحت تشهد اضطراباً في أكثر المناطق اللبنانية، الأمر الذي يثقل تلك السياسة في مسيرتها، وبالتالي يحول دون الوصول إلى الغايات المنشودة.

سابعاً - البورصة

ثابتت بورصة بيروت على ممارسة نشاطها طوال التسعة أشهر الأولى من العام ١٩٨٣ مع ما تخلل هذه الفترة من أجواء سياسية مشحونة انعكست سلباً على وتيرة النشاط الاقتصادي والمالي في لبنان، فكان من الطبيعي أن يتخوف حملة الأسهم والمتعاملين في تجارة الصكوك المالية، وأن ينتابهم شعور بالخوف والتردد والحذر، وبالتالي أن تتراجع عمليات البيع والشراء بالنسبة إلى أسهم الشركات المقبولة للتداول التي أصيبت بتدن في أسعار معظمها.

وتجدر الإشارة إلى أن التفاؤل المتمثل بالقفزة التي سجلتها أسعار أسهم معظم الشركات المقبولة للتداول والذي غمر السوق في الثلاثة أشهر الأخيرة بين العام ١٩٨٢، تضاعف كثيراً مع بداية شهر نيسان من العام ١٩٨٣ بسبب الحالة الأمنية المتردية التي سيطرت على البلاد في هذه الفترة.

ولا بد هنا من المقارنة بالأرقام، بين حجم وقيمة التداول في بورصة بيروت خلال التسعة أشهر الأولى من العام ١٩٨٣ وبين الفترة المقابلة من العام ١٩٨٢.

جدول رقم - ١ - أسعار الأسهم مقارنة ١٩٨٣ و ١٩٨٢

سنة ١٩٨٢			سنة ١٩٨٣		
الشهر	عدد الأسهم المتداولة	حجم التداول ل. ل.	الشهر	عدد الأسهم المتداولة	حجم التداول ل. ل.
كانون الثاني	٢٧٣٨	٢٣٢٦٢٦,٧٥	كانون الثاني	٢٣٦٨	٣٢٠٧٤٢,٥٠
شباط	٧٨٢١	٤٨٢٥٧٣,٠٠	شباط	٢٦٢٦	٢١٥١٦١,٠٠
آذار	٦١٣١	٤٨٠٧٨٨,٧٥	آذار	١٢١٥	١٣٤٦٦٩٥,٠٠
نيسان	٣٩٨٧	٣١٩٠٧٠,٠٠	نيسان	١٩٥	١٦٨١٠,٠٠
أيار	٢٩٦٥	٢٣٧٢٦٠,٠٠	أيار	١٩٧٠٠	٠٩٠٩٠٠,٠٠
حزيران	١٦٤٠	٢٢٣٣١٣,٧٥	حزيران	لا شيء	لا شيء
تموز	١٠٢٠	٨٠٩٧٥,٠٠	تموز	لا شيء	لا شيء
آب	٨١٥	١٠٤٠٤٧,٥٠	آب	لا شيء	لا شيء
أيلول	لا شيء	لا شيء	أيلول	لا شيء	لا شيء
المجموع	٢٧١١٧	٢١٦٠٦٥٤,٧٥	المجموع	٢٦١٠٧	٧٧٨٣٠٨,٥٠

ويلاحظ أن هناك تراجعاً، مع بداية العام ١٩٨٣، على صعيد أسعار الأسهم، اشتدت وتيرته مع تفاقم أحداث الجبل بحيث بلغ معدل التدني العام للأسعار في نهاية شهر آب عام ١٩٨٣ حوالي ٣٠٨٪ بالمقارنة مع آخر العام ١٩٨٢.

ثامناً - الخلاصة

لم نتوصل إلى إخراج الموازنة من نطاق الاستمرارية وتصريف الأعمال لأن الأحداث المتوالية التي نسعى إلى التخفيف من حدتها، لم تترك مجالاً لوضع موازنة متطورة تعكس إرادة الدولة الإنمائية والإعمارية وتساعد على تنفيذ سياسة اقتصادية هدفها إشاعة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وتعميم الخدمات الضرورية التي تصب في نطاق مصلحة المواطن الحياتية. ويكفي أننا توصلنا من خلال الموازنة التي وضعنا أرقامها، إلى المحافظة على بعض مكاسب اقتصادية، لعل ان الحال تتحسن، فيدفع زخر الاقتصاد اللبناني إلى دروب الازدهار لنعوض من الخسائر التي أنهكت قواه.

وزير المالية

الملاحق

أولاً: اعتمادات موازنة سنة ١٩٨٤ موزعة على الأبواب مع نسبها المئوية جدول رقم - ١ -

الباب	إسم الباب	الجزء الأول	الجزء الثاني - أ -	الجزء الثاني - ب -	المجموع	النسبة المئوية (%)
١	رئاسة الجمهورية	١٢٧٠٧٦٠٠	١٥٥٠٠٠٠	-	١٤٢٥٧٦٠٠	٠,١٣٤
٢	مجلس النواب	٣٠٨٠١٦٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٣٠٩٠١٦٠٠	٠,٢٩٢
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٦٧٨٦٤٥٠٠	٢٥٥٤٠٠٠٠	-	١٩٣٤٠٤٥٠٠	١,٨٢٨
٤	وزارة العدل	٦٦٢١٩١٠٠	-	-	٦٦٢١٩١٠٠	٠,٦٢٦
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	١٣٦٩١٦٤٠٠	-	-	١٣٦٩١٦٤٠٠	١,٢٩٤
٦	وزارة الداخلية	٥٤١٩٣٠٨٠٠	١٧٠٢٢٩٩٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	٧٦٧١٦٠٧٠٠	٧,٢٥٤
٧	وزارة المالية	١٢٢١٢١٣٠٠	٧٥٦٠٠٠٠	-	١٢٩٦٨١٣٠٠	١,٢٢٦
٨	وزارة الدفاع الوطني	١٣٣٠٠٠٨٠٠	٤٩١٨٠٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠٠٠	١٩٤٧٨٠٨٠٠٠	١٨,٤١٨
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	١٤٦٢١٥٣٢٠٠	١٠٣٤٥٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠	١٥٠٦٤٩٨٢٠٠	١٤,٢٤٥
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٩٣٣٦٠٦٠٠	٢٠٧٠٥٠٠٠	-	٣١٤٠٦٥٦٠٠	٢,٩٦٩
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٠٣٥٣٦٤٠٠	٦٣٨٩٠٠٠٠	-	١٦٧٤٢٦٤٠٠	١,٥٨٣
١٢	وزارة الاعلام	٥٤٨٣١١٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٣٣١١٠٠	٠,٩٠٦
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	١٤٩٧٥٧٦٠٠	٧١٥٠٠٠٠٠٠	٩٦٢٨٢٩٠٠٠	١٨٢٣٠٨٦٦٠٠	١٧,٢٣٩
١٤	وزارة الزراعة	٢٣٤٩٦٧٠٠	١٠٣٩١٤٤٠٠	-	١٢٧٤١١١٠٠	١,٢٠٤
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٨٤٣٨٥٧٠٠	٥٠٠٠٠٠	-	١٨٤٤٣٥٧٠٠	١,٧٤٤
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٥٠١٧٨٧٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	-	٥٢٣٧٨٧٠٠	٠,٤٩٥
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٧٣٣١٥٠٠	٩٢٥٠٢٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٨٩٨٣٣٥٠٠	٥,٥٧٧
١٩	وزارة السياحة	٢٣٩٣٥٦٠٠	١٧٠٠٩٨٠٠	-	٤٠٩٤٥٤٠٠	٠,٣٨٧
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٣٩٩٣٢٠٠	١٤٦٥٠٠٠	-	٥٤٥٨٢٠٠	٠,٥٠١
٢١	وزارة الإسكان والتعاونيات	٩٢٩٢٦٠٠	٣٩٩٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٥٣٢٨٢٦٠٠	٠,٥٠٣
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	١٥٢٤٠٠٠٠٠٠	-	-	١٥٢٤٠٠٠٠٠٠	١٤,٤١١
٢٣	احتياطي الموازنة	٨١٤٤٩٧٧٠٠	-	-	٨١٤٤٩٧٧٠٠	٧,٧٠٢
المجموع		٧١٢٣٣١٩٩٠٠	١٧٣٣٨٥١١٠٠	١٧١٧٨٢٩٠٠٠	١٠٥٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠,٠٠

جدول رقم - ٢ -
مجموع اعتمادات مشروع موازنة ١٩٨٤ موزعة على البنود

رقم البند	الجزء الأول	الجزء الثاني «أ»	الجزء الثاني «ب»	المجموع	النسبة المئوية
١	٣٠٧٥٨١٠١٠٠	-	-	٣٠٧٥٨١٠١٠٠	٢٩,٠٨٥
المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها					
٢	١٤٣٥٦٩٤٠٠	-	-	١٤٣٥٦٩٤٠٠	١,٣٥٧
التعويضات والمساعدات والمكافآت					
٣	١٦١٩٤٧٥٠٠	-	-	١٦١٩٤٧٥٠٠	١,٥٣١
لوازم إدارية					
٤	٩٩٤٤٥٢٠٠	-	-	٩٩٤٤٥٢٠٠	٠,٩٤٠
نفقات إدارية عامة					
٥	٣٥٩٣٩٩٠٠	-	-	٣٥٩٣٩٩٠٠	٠,٣٣٩
الصيانة					
٦	٤٦١٥٧٨٠٠	-	-	٤٦١٥٧٨٠٠	٠,٤٣٦
الدعاية والعلاقات الخارجية					
٧	٩٨٤٩٩٥٩٠٠	-	-	٩٨٤٩٩٥٩٠٠	٩,٣١٤
مساهمات ومساعدات					
٨	٢٣٦٥٢١٤٠٠	-	-	٢٣٦٥٢١٤٠٠	٢,٢٣٦
نفقات متنوعة					
٩	١٥٢٤٠٠٠٠٠٠	-	-	١٥٢٤٠٠٠٠٠٠٠	١٤,٤١١
الديون المتوجبة الأداء					
١٠	-	-	-	-	-
رديات					
١١	٤٣٥٠٠٠	-	-	٤٣٥٠٠٠	٠,٠٠٤
أحكام قضائية ومصالحات					
١٢	-	-	-	-	-
نفقات السنين السابقة					
١٣	-	-	-	-	-
نفقات مشتركة بين عدة وزارات					
١٤	٨١٤٤٩٧٧٠٠	-	-	٨١٤٤٩٧٧٠٠	٧,٧٠٢
احتياطي لنفقات طارئة					
(جزء ١)				٧١٢٣٣١٩٩٠٠	١٧,٣٥٩
٢٠	٣٩٩١٨٠٠٠٠	-	-	٣٩٩١٨٠٠٠٠	٣,٧٧٤
مساهمات ومساعدات إنمائية					
٢١	٥١١٤٥٥٠٠٠	-	-	٥١١٤٥٥٠٠٠	٤,٨٣٦
تجهيزات					
٢٢	٦٦٢٥٥٠٠٠٠	-	-	٦٦٢٥٥٠٠٠٠	٦,٢٦٥
إنشاءات					
٢٣	١٥٠٢٦٦١٠٠	-	-	١٥٠٢٦٦١٠٠	١,٤٢٠
نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء					
٢٤	١٠٤٠٠٠٠٠	-	-	١٠٤٠٠٠٠٠	-
أحكام قضائية ومصالحات					
٢٥	-	-	-	-	-
نفقات السنين السابقة					
(جزء ٢)				١٧٣٣٨٥١١٠٠	١٦,٣٩٥
-	-	-	١٧١٧٨٢٩٠٠٠	١٧١٧٨٢٩٠٠٠	١٦,٢٤٤
قوانين البرامج					
المجموع	٧١٢٣٣١٩٩٠٠	١٧٣٣٨٥١١٠٠	١٧١٧٨٢٩٠٠٠	١٠٥٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠,٠٠

**جدول رقم - ٣ - اعتمادات موازنة ١٩٨٣ ومقارنتها بالاعتمادات الملحوظة
في مشروع موازنة ١٩٨٤ موزعة على البنود مع نسبها المئوية**

رقم البند	تعيين البنود	قيمة اعتمادات ١٩٨٣	قيمة إعتمادات ١٩٨٤	النسبة المئوية
١	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	٢٨٦٦٤٤٣٤٠٠	٣٠٧٥٨١٠١٠٠	٧,٣٠٤
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت	١١٧٧٩٧٨٠٠	١٤٣٥٦٩٤٠٠	٢١,٨٧٧
٣	لوازم إدارية	١٣٨٤٤٣٣٠٠	١٦١٩٤٧٥٠٠	١٦,٩٧٧
٤	نفقات إدارية عامة	٧٩٦٩٨٧٠٠	٩٩٤٤٥٢٠٠	٢٤,٧٧٦
٥	الصيانة	٢٥٥٢١٩٠٠	٣٥٩٣٩٩٠٠	٤٠,٨١٩
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٣٩٤١٣٠٠٠	٤٦١٥٧٨٠٠	١٧,١١٣
٧	مساهمات ومساعدات	٧٧٢٣٥٥٩٠٠	٩٨٤٩٩٥٩٠٠	٢٧,٥٣١
٨	نفقات متنوعة	٢٣٢٣١٠٦٠٠	٢٣٦٥٢١٤٠٠	١,٨١٢
٩	الديون المتوجبة الأداء	١٢٤٥٥٠٠٠٠٠	١٥٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٢,٣٦٠
١٠	ردّيات	-	-	-
١١	أحكام قضائية ومصالحات	-	٤٣٥٠٠٠	١٠٠,٠٠
١٢	نفقات السنين السابقة	-	-	-
١٣	نفقات مشتركة بين عدة وزارات	-	-	-
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٦٣٤٥٨٩٢٠٠	٨١٤٤٩٧٧٠٠	٢٨,٣٥٠
٢٠	مساهمات ومساعدات إنمائية	٣٤٥٧٧٤٤٠٠	٣٩٩١٨٠٠٠٠	١٥,٤٤٥
٢١	تجهيزات	٤٤٠٣٧٧٢٠٠	٥١١٤٥٥٠٠٠	١٦,١٤٠
٢٢	إنشاءات	٧٥٣٥٢٥٠٠٠	٦٦٢٥٥٠٠٠٠	١٢,٠٧٣
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء	١٢٨٧٢٦٨٠٠	١٥٠٢٦٦١٠٠	١٦,٧٣٢
٢٤	أحكام قضائية ومصالحات	-	١٠٤٠٠٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٢٥	نفقات السنين السابقة	-	-	-
-	قوانين البرامج	٩٦١٧٦٠٠٠٠	١٧١٧٨٢٩٠٠٠	٧٨,٦١٣
المجموع		٨٧٨٢٢٣٧٢٠٠	١٠٥٧٥٠٠٠٠٠٠	٢٠,٤١٣

يستدل من هذا الجدول أن الجزء الأول من مشروع الموازنة تضمن اعتمادات بلغت ٧١٢٣٣١٩٩٠٠ ل.ل وان هذه الاعتمادات موزعة على أهم البنود كالآتي (بآلاف الليرات).

المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	٣٠٧٥٨١٠ ل.ل	بنسبة	٢٩,٠٨٥ %
الديون المتوجبة الأداء	١٥٢٤٠٠٠ ل.ل		١٤,٤١١ %
مساهمات ومساعدات	٩٨٤٩٩٥ ل.ل		٩,٣١٤ %
احتياطي لنفقات طارئة	٨١٤٤٩٧ ل.ل		٧,٧٠٢ %

وقد توقفنا عند ذكر سائر البنود منعاً للإطالة إلا اننا نرى لزماً بيان اعتمادات موازنة العام ١٩٨٣ ومقارنتها بالاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ١٩٨٤ للأجزاء الأولى والثاني «أ» و«ب».

الجدول رقم ٤

اعتمادات موازنة ١٩٨٣ ومقارنتها بالاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة ١٩٨٤ للجزء الأول (بآلاف الليرات اللبنانية)

باب	اسم الباب	اعتمادات ١٩٨٣	اعتمادات ١٩٨٤	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	١٠٨١٩	١٢٧٠٧	١٧,٤٥٠ %
٢	مجلس النواب	٣١٧٥٢	٣٠٨٠١	٢,٩٩٠ %
٣	رئاسة مجلس الوزراء	١٣٢١٧٧	١٦٧٨٦٤	٢٦,٩٩ %
٤	وزارة العدل	٧٤٣٦٦	٦٦٢١٩	١٠,٩٥٠ %
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	١٢١٧٨١	١٣٦٩١٦	١٢,٤٢٠ %
٦	وزارة الداخلية	٤٤٣٤٣٣	٥٤١٩٣٠	٢٢,٢١٠ %
٧	وزارة المالية	١١٤٠٢٩	١٢٢١٢١	٧,٠٩٠ %
٨	وزارة الدفاع الوطني	١١٢٥٩٩٠	١٣٣٠٠٠٨	١٨,١١٠ %
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	١٣٥٢٤٧٦	١٤٦٢١٥٣	٨,١٠٠ %
١٠	وزارة الصحة العامة	٢٢٢٤٠٤	٢٩٣٣٦٠	٣١,٩٠٠ %
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٢٥٣٥١	١٠٣٥٣٦	١٧,٤٠٠ %
١٢	وزارة الاعلام	٣٩٥٥٨	٥٤٨٣١	٣٨,٦٠٠ %
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	١٨٠٤٣٢	١٤٩٧٥٧	١٧,٠٠٠ %

باب	اسم الباب	اعتمادات ١٩٨٣	اعتمادات ١٩٨٤	النسبة المئوية
١٤	وزارة الزراعة	٢٣٠١٦	٢٣٤٩٦	٪٢,٠٨٠
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٥٦٣٧٤	١٨٤٣٨٥	٪١٧,٩١٠
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٥١٧٨٩	٥٠١٧٨	٪٣,١١٠
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٥٩٣٧	١٧٣٣١	٪٨,٧٥٠
١٩	وزارة السياحة	٣٧٨٢٥	٢٣٩٣٥	٪٣٦,٧٢٠
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٣٨٩٢	٣٩٩٣	٪٢,٨٥٠
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	٨٥٧٧	٩٢٩٢	٪٨,٣٤٠
٢٢	الديون المتوجبة الأداء	١٢٤٥٥٠٠	١٥٢٤٠٠٠	٪٢٢,٣٦٠
٢٣	احتياطي الموازنة	٦٣٤٥٨٩	٨١٤٤٩٧	٪٢٩,٣٥٠

يتبين من الجدول أعلاه أن الزيادات الملحوظة تناولت كلا من الأبواب التالية :

الباب	الزيادة (بآلاف الليرات)
رئاسة مجلس الوزراء	٣٥٦٨٧ ل.ل
وزارة الدفاع الوطني	٢٠٤٠١٨ ل.ل
وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	١٠٩٦٧٧ ل.ل
وزارة الصحة العامة	٧٠٩٥٦ ل.ل
الديون المتوجبة الأداء	٢٧٨٥٠٠ ل.ل
احتياطي لنفقات طارئة	١٧٩٩٠٨ ل.ل

ثانياً - اعتمادات موازنة ١٩٨٣ ومقارنتها بالاعتمادات الملحوظة
في مشروع موازنة ١٩٨٤ للجزء الثاني (أ) (بآلاف الليرات اللبنانية)
الجدول رقم ٥

باب	اسم الباب	اعتمادات ١٩٨٣	اعتمادات ١٩٨٤	النسبة المئوية
١	رئاسة الجمهورية	٢٥٠	١٥٥٠	% ٥٢٠
٢	مجلس النواب	٢٣٠	١٠٠	% ٥٦,٥٢٠
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٠٧٢٥	٢١٥٤٠	% ٢٣,٢٣٠
٤	وزارة العدل	-	-	-
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	-	-	-
٦	وزارة الداخلية	١٣٤١٧٤	١٧٠٢٢٩	% ٢٦,٨٧٠
٧	وزارة المالية	٣٦٤٥	٧٥٦٠	% ١٠٧,٤٠٠
٨	وزارة الدفاع الوطني	٣١٢٣٦٥	٤٩١٨٠٠	% ٥٧,٤٤٠
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٨٩٤٥	١٠٣٤٥	% ١٥,٦٥٠
١٠	وزارة الصحة العامة	١٦٧٧٠	٢٠٧٠٥	% ٢٣,٤٦٠
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٦٢٤٨٧	٦٣٨٩٠	% ٢,٢٤٠
١٢	وزارة الاعلام	٨٤٣٧	١٠٥٠٠	% ٢٤,٤٤٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٨٤٩٦٢٠	٧١٠٥٠٠	% ١٦,٣٧٠
١٤	وزارة الزراعة	٧٦١٧٤	١٠٣٩١٤	% ٣٦,٤١٠
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٥	٥٠	% ١٠٠,٠٠٠
١٦	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٣٧٠٠	٢٢٠٠	% ٤٠,٥٤٠
١٧	وزارة التصميم العام	-	-	-
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٤٧٢٦٢	٩٢٥,٢	% ٣٧,١٨٠
١٩	وزارة السياحة	١٨٩٤١	١٧٠٠٩	% ١٠,١٩٠
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	١٤٦٥	١٤٦٥	-
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	١٤٠٠	١٦٠٠	% ١٤,٢٨

يتبين من هذا الجدول أن زيادات في الاعتمادات الملحوظة تناولت الأبواب التالية :

- رئاسة الجمهورية .
- وزارة الداخلية (قوى الأمن الداخلي والسجون) .
- وزارة الدفاع الوطني (الجيش) .
- وزارة الزراعة (الدوائر الإدارية والفنية) .
- ويتبين أيضاً أن النقصان في الاعتمادات تناول الأبواب التالية :
- مجلس النواب .
- وزارة الأشغال العامة والنقل (المديرية العامة للطرق والمباني والمديرية العامة للطيران المدني) .
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- وزارة الموارد المائية والكهربائية (المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي) .
- وزارة السياحة .

وسنورد لاحقاً اعتمادات الجزء الثاني «أ» وكيفية توزيعها على البنود . وهذا البيان حدده الجدول الرقم ١٥ في مشروع الموازنة للعام ١٩٨٤ .

١ - بالنسبة إلى المساهمات والمساعدات الإنمائية (بآلاف الليرات)

رئاسة مجلس الوزراء	٢٥٠٠٠	ل . ل .
وزارة الداخلية	٤٣٠٠٠	ل . ل .
وزارة العمل	٦٣٨٩٠	ل . ل .
وزارة الأشغال	١١٥٩٧٥	ل . ل .
وزارة الزراعة	٨١٣٠٠	ل . ل .
وزارة الموارد	٦٤٦٠٠	ل . ل .
وزارة الصناعة	١٤٢٥	ل . ل .
وزارة الاسكان	٣٩٩٠	ل . ل .

٢ - بالنسبة إلى التجهيزات (بآلاف الليرات)

ل. ل.	١٣٥٠	رئاسة الجمهورية
ل. ل.	١٠٠	مجلس النواب
ل. ل.	٥٤٠	رئاسة مجلس الوزراء
ل. ل.	١١٠٢٠٠	وزارة الداخلية
ل. ل.	٧٥٤٠	وزارة المالية
ل. ل.	٢٩٧٨٠٠	وزارة الدفاع الوطني
ل. ل.	٨٣٢٠	وزارة التربية
ل. ل.	١٧٢٠٠	وزارة الصحة العامة
ل. ل.	١٠٥٠٠	وزارة الاعلام
ل. ل.	٥٤٧٧٥	وزارة الأشغال
ل. ل.	١٨٠٠	وزارة الزراعة
ل. ل.	٥٠	وزارة الاقتصاد
ل. ل.	٧٠٠	وزارة البريد
ل. ل.	٤٤٠	وزارة الموارد
ل. ل.	١٠٠	وزارة السياحة
ل. ل.	٤٠	وزارة الصناعة

٣ - بالنسبة إلى بند الإنشاءات (بآلاف الليرات)

ل. ل.	١٢٠٠٠	وزارة الداخلية
ل. ل.	١٩٤٠٠٠	وزارة الدفاع الوطني
ل. ل.	٤٣٩٠٠٠	وزارة الأشغال
ل. ل.	١٥٠٠	وزارة البريد
ل. ل.	١٤٨٥٠	وزارة الموارد
ل. ل.	١٢٠٠	وزارة السياحة

٤ - بالنسبة إلى بند النفقات المتنوعة للتجهيز والإنشاء (بآلاف الليرات)

رئاسة الجمهورية	٢٠٠	ل. ل.
وزارة الداخلية	٤٧٧٩	ل. ل.
وزارة المالية	٢٠	ل. ل.
وزارة التربية	٢٠٢٥	ل. ل.
وزارة الصحة العامة	٣٣٥٥	ل. ل.
وزارة الأشغال	٩٠٧٥٠	ل. ل.
وزارة الزراعة	٢٠٨١٤	ل. ل.
وزارة الموارد	١٢٦١٢	ل. ل.
وزارة السياحة	١٥٧٠٩	ل. ل.

ثالثاً: إعمتمادات الجزء الثاني «ب» التي وردت في موازنة العام ١٩٨٣
مقارنة بمثيلاتها في مشروع موازنة العام ١٩٨٤
جدول رقم - ٦ -

رقم البند	بيان التبويب	الاعتمادات الأساسية	لغاية ١٩٨٣ ل.ل.	لغاية ١٩٨٤ ل.ل.	رصيد اعتمادات الدفع للسنيين المقبلة
٦	مباني قوى الأمن الداخلي والسجون	١٨٠٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠٠	-
٨	خطة التسلح	٣١٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٣٩٥٠٠٠٠٠
٩	إنشاء تجهيز صيانة ترميم معاهد مراكز تدريب التعليم المهني	١٨٨٠٠٠٠٠٠٠	١٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠٠٠٠
١٢	تقوية الإذاعة اللبنانية	١٠٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٣	القرى المحرومة، أبنية مدرسية، توسيع وتطوير مطار بيروت، الأوتوسترادات، أوتوبيسات للنقل مشروع إنشائي لتطوير شبكات الطرق، المرافق	٥١٠٢١٨٥٠٠٠٠	١٨٤٠٣٥٦٠٠٠٠	٩٦٢٨٢٩٠٠٠٠	٢٦٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠
١٨	مساهمة في نفقات التجهيز والإنشاء لمصلحة كهرباء لبنان	٣٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٨١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٢١	المصبّ البحري لمجارير المتن الشمالي وضاحية بيروت الشرقية	١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

واردات الموازنة العامة

مجموع الواردات في الموازنة العامة

١٩٨٤	١٩٨٣	
٢٢٧٠١٠٠٠٠٠	١٥٧٦٦٠٠٠٠٠	الباب الأول
٣٢٨٧٢٠٠٠٠٠	٢٢٣٠٧٠٠٠٠٠	الباب الثاني
٤٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	الباب الثالث
١٤٣٢٧٠٠٠٠٠	١٤٠٤٢٠٠٠٠٠	الباب الرابع
-	-	الباب الخامس
٧٠٣٢٠٠٠٠٠٠	٥٢٤٤٥٠٠٠٠٠	مجموع الجزء الأول
٣٥٤٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٢٥٥٠٠٠٠٠٠	باب وحيد
٣٥٤٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٢٥٥٠٠٠٠٠٠	مجموع الجزء الثاني
١٠٥٧٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٧٧٠٠٠٠٠٠٠	المجموع

تفصيل واردات الموازنة العامة

رقم البند	نوع الواردات	الواردات المقدّرة لسنة ١٩٨٣	الواردات المقدّرة لسنة ١٩٨٤	زيادة	نقصان
الجزء الأول					
الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها					
الفصل الأول - الضرائب المباشرة					
١ -	ضريبة الأملاك المبنية	٣٢٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
٢ -	ضريبة الدخل	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠٠	-
٣ -	رسم الانتقال	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	-
٤ -	رسم على السيارات الخاصة	١٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠	-
٥ -	رسوم الأجر	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الأول		٨٤٠١٠٠٠٠٠٠	١٣٧٥١٠٠٠٠٠٠	٥٥٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع					
١ -	الرسوم القضائية	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	-
٢ -	رسوم كتاب العدل	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	-
٣ -	رسوم التسجيل	٣٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	-
٤ -	رسوم الطوابع	١٩٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-
٥ -	رسوم السير	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-
٦ -	رسوم الأمن العام	٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
٧ -	الرسوم القنصلية	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-
٨ -	رسم مغادرة الأراضي اللبنانية	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع الفصل الثاني		٦٨١٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠
الفصل الثالث - واردات التعمير					
١ -	واردات التعمير	٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع الفصل الثالث		٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-
مجموع الباب الأول		١٥٨٦٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٧٠١٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠٠٠٠

رقم البند	نوع الواردات	الواردات المقدرة لسنة ١٩٨٣	الواردات المقدرة لسنة ١٩٨٤	زيادة	نقصان
الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة					
الفصل الأول - رسوم الاستهلاك					
١ -	رسوم المواد الملتهبة	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	-
٢ -	رسوم المسكرات	٤٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	-
٣ -	رسوم الملح	٥ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	-
٤ -	رسوم التبغ والتبناك	-	-	-	-
٥ -	رسوم الترابية	٢٣٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	-
٦ -	ضريبة الملاهي	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	-
٧ -	الرسم الداخلي على ورق اللعب	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الأول		٢٣٠٧٠٠٠٠٠	٢٨٧٢٠٠٠٠٠	٥٦٥٠٠٠٠٠	
الفصل الثاني - رسوم الجمارك					
١ -	رسوم الجمارك	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	-
مجموع الفصل الثاني		٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	-
مجموع الباب الثاني		٢٢٣٠٧٠٠٠٠٠	٣٢٨٧٢٠٠٠٠٠	١٠٥٦٥٠٠٠٠٠	-
الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار					
الفصل الأول - حاصلات أملاك الدولة					
١ -	حاصلات أملاك الدولة غير الغابات	١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	-	-
مجموع الفصل الأول		١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	-	-
الفصل الثاني - حاصلات مصالح الاستثمار					
١ -	حاصلات البريد	١٥ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٣٧ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٢٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	-
٢ -	حاصلات البرق	٣٠٠ ٠ ٠ ٠	-	-	٣ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
٣ -	حاصلات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	-	-
٤ -	حاصلات مصلحة البارود والمنفجرات	٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	-	-

رقم البند	نوع الواردات	الواردات المقدرة لسنة ١٩٨٣	الواردات المقدرة لسنة ١٩٨٤	زيادة	نقصان
٥ -	رسوم المناثر	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الثاني					
		٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الباب الثالث					
		٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الباب الرابع - إيرادات متفرقة					
الفصل الأول - إيرادات متفرقة					
١ -	الحسومات التقاعدية	١١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٢ -	إيرادات رئاسة الموائ	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
٣ -	غرامات وأحكام نقدية	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-
٤ -	فوائد أموال	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٥ -	رسوم المراهنات	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-
٦ -	واردات دوائر الحجر الصحي	-	-	-	-
٧ -	مدفوعات الشركات ذات الامتياز	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٩ ٠٠٠ ٠٠٠
٨ -	مدفوعات شركات البترول	-	-	-	-
٩ -	رسوم المطارات وإيجار مطعم مطار بيروت الدولي	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
١٠ -	ايرادات متفرقة	٦ ١٢٨ ٠٠٠	٧ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٦٧٢ ٠٠٠	-
١١ -	إيرادات كازينو لبنان	١٧ ٨٧٢ ٠٠٠	٢٣ ٩٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٢٨ ٠٠٠	-
١٢ -	رسوم التسجيل في المدارس ورسوم الامتحانات الرسمية	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	-
١٣ -	ايرادات وفر الموازنة الهاتف	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
١٥ -	إيرادات مصرف لبنان	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الأول					
		١٣٣٩٥٠٠٠٠٠٠	١٤٢٢٧٠٠٠٠٠	٣٧٧٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني - إيرادات لتسديد نفقات					
١ -	إيرادات لتسديد نفقات	٨ ٢٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠	-
مجموع الفصل الثاني					
		٨ ٢٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠	-

رقم البند	نوع الواردات	الواردات المقدرة لسنة ١٩٨٣	الواردات المقدرة لسنة ١٩٨٤	زيادة	نقصان
الفصل الثالث - استردادات					
١ -	استردادات	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الفصل الثالث		١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-
مجموع الباب الرابع		١٤٠٤٢٠٠٠٠	١٤٣٢٧٠٠٠٠	٣٨ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الباب الخامس - مأخوذات من مال الاحتياط					
الفصل الأول - مأخوذات من مال الاحتياط					
١ -	مأخوذات لتغطية نفقات الموازنة	للمذكر	للمذكر	-	-
٢ -	مأخوذات لتغطية نفقات السنين السابقة	للمذكر	للمذكر	-	-
٣ -	مأخوذات لتغطية الاعتمادات المدورة	للمذكر	للمذكر	-	-
مجموع الفصل الأول		للمذكر	للمذكر	-	-
مجموع الباب الخامس		للمذكر	للمذكر	-	-

الإجمالي :				
الباب الأول	١ ٥٨٦ ٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٧٠ ١٠٠ ٠٠٠	٧٠٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٥٠٠ ٠٠٠
الباب الثاني	٢ ٢٣٠ ٧٠٠ ٠٠٠	٣ ٢٨٧ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٥٠٠ ٠٠٠	-
الباب الثالث	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الباب الرابع	١ ٤٠٤ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٤٣٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٣٨ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الباب الخامس	للمذكر	للمذكر	-	-
مجموع الجزء الأول	٥ ٢٤٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٧ ٠٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٨٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٣ ٥٠٠ ٠٠٠

جدول رقم - ١ - جدول مقارنة بين موازنة العام ١٩٨٣
ومشروع موازنة العام ١٩٨٤ بالنسبة الى الواردات

رقم الباب	تعيين الأبواب	مشروع ١٩٨٣		
		الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
الجزء الأول				
الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	١ ٥٨٦ ٦٠٠ ٠٠٠	-	١ ٤٢١ ٦٠٠ ٠٠٠
الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٢ ٢٣٠ ٧٠٠ ٠٠٠	-	٢ ٢٣٠ ٧٠٠ ٠٠٠
الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الرابع	إيرادات متفرقة	١ ٤٠٤ ٢٠٠ ٠٠٠	-	-
الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للمذكر	-	١ ٤٠٤ ٢٠٠ ٠٠٠
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية	-	٣ ٥٢٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٢٥ ٥٠٠ ٠٠٠
مجموع الواردات		٥ ٢٤٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٢٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٨ ٦١٠ ٠٠٠ ٠٠٠

رقم الباب	تعيين الأبواب	مشروع ١٩٨٤		
		الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
الجزء الأول				
الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٢ ٢٧٠ ١٠٠ ٠٠٠	-	٢ ٢٧٠ ١٠٠ ٠٠٠
الثاني	الضرائب والرسوم غير المباشرة	٣ ٢٨٧ ٢٠٠ ٠٠٠	-	٣ ٢٨٧ ٢٠٠ ٠٠٠
الثالث	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠
الرابع	إيرادات متفرقة	١ ٤٣٢ ٧٠٠ ٠٠٠	-	١ ٤٣٢ ٧٠٠ ٠٠٠
الخامس	مأخوذات من مال الاحتياط	للذكر		١ ٤٣٢ ٧٠٠ ٠٠٠
الجزء الثاني				
باب وحيد	واردات استثنائية	-	٣ ٥٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الواردات		٧٠٣٢٠٠٠٠٠	٣٥٤٣٠٠٠٠٠	١٠٥٧٥٠٠٠٠٠

الاعتمادات المدورة

جدول رقم - ١ - الموازنات الملحقه
الاعتمادات المدورة من العام ١٩٨٢ الى ١٩٨٣ مقارنة بمثيلاتها
من العام ١٩٨١ الى العام ١٩٨٢

المجموع	الجزء الثاني «ب»	الجزء الثاني «أ»	الجزء الأول	
١٩٨٢ - ١٩٨١				
١ ٥٤٨ ٦٣٩ ٤٨٤	٥٥٠ ٨٠٧ ٩٨٦	٩٩٧ ٨٣١ ٤٩٨	-	إعتمادات غير المعقودة
٢ ٤٩٧ ٩٧٩ ٢٧٤	٦٧٠ ٢٨٧ ٠٦٨	٨٩٢ ٦٢٧ ٠٦١	٩٣٥ ٠٦٥ ١٤٥	اعتمادات معقودة
٤ ٠٤٦ ٦١٨ ٧٥٨	١ ٢٢١ ٠٩٥ ٠٥٤	١ ٨٩٠ ٤٥٨ ٥٥٩	٩٣٥ ٠٦٥ ١٤٥	المجموع
١٩٨٣ - ١٩٨٢				
٢ ١١٤ ٦٦٧ ٣٧٩	٥٧٨ ٤١٥ ٣٢٨	١ ٥٣٦ ٢٥٢ ٠٥١	-	إعتمادات غير المعقودة
٣ ٤٢٦ ١٩٧ ٨٣٧	٩٠٧ ٦٨٩ ٩٩٢	١ ٠٨٢ ٧٨٠ ٠٥٠	١ ١٣٤ ٧٢٧ ٨٣٥	اعتمادات معقودة
٥ ٥٤٠ ٨٦٥ ٢١٦	١ ٤٨٦ ١٠٥ ٣٢٠	٢ ٦٢٠ ٠٣٢ ١٠١	١ ١٣٤ ٧٢٧ ٨٣٥	المجموع

يتبين مما تقدم:

١ - بالنسبة الى الاعتمادات غير المعقودة

تطوّرت هذه الاعتمادات فزادت ٥٣٨,٤ مليون ليرة لبنانية، أو ما نسبته ٥٤٪ في الجزء الثاني «أ»، وزادت كذلك الاعتمادات غير المعقودة في الجزء الثاني «ب» ٢٧,٦ مليوناً أو ما نسبته ٥٪ تقريباً.

٢ - بالنسبة إلى الاعتمادات المعقودة

زادت هذه الاعتمادات في الجزء الثاني «أ» ١٩١,١ مليون ل.ل. أو ما نسبته ٢١٪ وحوالي ٢٣٧,٤ مليون ل.ل. وبنسبة ٣٥٪ تقريباً في الجزء الثاني «ب».

٣ - بالنسبة إلى طاقة الإدارة على التنفيذ

يستدل من الجدول أعلاه أن الطاقة التنفيذية للإدارة شلتها الأحداث المتتالية، وأن لا مفر من تدوير الاعتمادات طالما أن الأمن غير مستقر على نحو يتطلبه تنفيذ المشاريع كافة.

الموازنات الملحقه اعتمادات الموازنات الملحقه

أرقام مشروع الموازنات الملحقه

١ - المواصلات السلقيه واللاسليه

بلغت أرقام موازنة المواصلات السلقيه واللاسليه، كما وردت في مشروع الموازنة الراهن ٩١٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل. فيما بلغت هذه الأرقام عام ١٩٨٣ ٨١٧٠٠٠٠٠٠ أي بزيادة قدرها ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. نسبتها ١٢ ٪ تقريباً.

٢ - مديرية اليانصيب الوطني

حددت اعتمادات مديرية اليانصيب الوطني للعام ١٩٨٤ بـ ١٩٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. فيما كانت هذه الاعتمادات قد تحددت في موازنة العام ١٩٨٣ بـ ١٤٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وقد بلغت الزيادة ٤٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل. بنسبة ٣١,٧٥ ٪.

٣ - مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت اعتمادات مكتب الحبوب والشمندر السكري في مشروع موازنة العام ١٩٨٤ ما مقداره ٤١٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في حين أن هذه الاعتمادات تحددت بـ ٤٨٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٣.

ان النقصان الحاصل في موازنة المكتب هو ٧٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ونسبته ١٥ ٪ تقريباً. وقد بينا أسباب هذا النقصان في غير موضع من الفذلكة.

نفقات الموازنات الملحقه

١ - أرقام مشروع موازنة المواصلات السلقيه واللاسليه

بلغت ارقام مشروع موازنة المواصلات السلقيه واللاسليه للعام ١٩٨٤ : ٩١٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ، مقابل ٨١٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. للعام ١٩٨٣ ، أي بزيادة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

جدول رقم - ١ -

الاعتمادات المرصدة لمشروع موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية للعام ١٩٨٤

رقم الفصل	تعيين الفصول	الجزء الأول ل.ل	الجزء الثاني «أ» ل.ل	الجزء الثاني «ب» ل.ل	المجموع
الأول	نفقات التجهيز والانشاء	٣٢١٢٤٠٠٠	١٩٨٤٠٠٠٠٠	٧٦٤٣٥٠٠٠	٣٠٦٩٥٩٠٠٠
الثاني	نفقات الصيانة والاستثمار	١٧٢٣٠١٠٠٠	٥٣٧٠٠٠٠٠	-	٢٢٦٠٠١٠٠٠
الثالث	المصلحة الادارية المشتركة	٢١٨٧٥٤٠٠٠	-	-	٢١٨٧٥٤٠٠٠
الرابع	ادارة المراقبة العامة	٩٨٥٠٠٠	-	-	٩٨٥٠٠٠
الخامس	الديون المتوجبة الاداء	٢٠٦٠٠٠٠٠	-	-	٢٠١٠٠٠٠٠
السادس	احكام قضائية ومصالحات	١١٠٠٠٠	للمذكر	للمذكر	١١٠٠٠٠
السابع	احتياطي الموازنة	١٤٤٠٩١٠٠٠	-	-	١٤٤٠٩١٠٠٠
مجموع النفقات		٥٨٨ ٥٦٥ ٠٠٠	٢٥٢ ١٠٠ ٠٠٠	٧٦ ٤٣٥ ٠٠٠	٩١٧ ٠٠٠ ٠٠٠

في حين أن هذه الاعتمادات بلغت ٨١٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٣ كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم - ٢ -

الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٣

رقم الفصل	تعيين الفصول	الجزء الأول ل.ل	الجزء الثاني «أ» ل.ل	الجزء الثاني «ب» ل.ل	المجموع
الأول	نفقات التجهيز والانشاء	٢٦١٤٥٠٠٠	٢٤٣١٠٠٠٠٠	٧١٧١٥٠٠٠	٣٤٠٩٦٠٠٠٠
الثاني	نفقات الصيانة والاستثمار	١٣٦٦١٤٠٠٠	٦٧٦٠٠٠٠٠	-	٢٠٤٢١٤٠٠٠
الثالث	المصلحة الادارية المشتركة	٢١٣٠٠٣٠٠٠	-	-	٢١٣٠٠٣٠٠٠
الرابع	ادارة المراقبة العامة	٧٢٣٠٠٠	-	-	٧٢٣٠٠٠
الخامس	الديون المتوجبة الاداء	٥٠٠٠٠	-	-	٥٠٠٠٠
السادس	احكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	للمذكر	للمذكر
السابع	احتياطي الموازنة	٥٨٠٥٠٠٠٠	-	-	٥٨٠٥٠٠٠٠
مجموع النفقات		٤٣٤٥٨٥٠٠٠	٣١٠٧٠٠٠٠٠	٧١٧١٥٠٠٠	٨١٧٠٠٠٠٠٠

أولاً: إن الزيادة الحاصلة في الجزء الأول من قسم النفقات تناولت في أكثرها الديون المتوجبة الأداء واحتياطي الموازنة.

ثانياً: إن النقصان الحاصل في الجزء الثاني «أ» من ذات القسم تناول أكثر ما تناول البند - ٢٢ - (إنشاء الشبكات والاتصالات) بمقدار ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

أما نفقات الجزء الثاني «ب» من مشروع الموازنة للمواصلات السلوكية واللاسلكية فنبينها في الجدول التالي:

جدول رقم - ٣ -

رقم الفصل	الاعتمادات الأساسية ل.ل.	لغاية ١٩٨٣ ل.ل.	لغاية ١٩٨٤ ل.ل.	رصيد اعتمادات الدفع للسنتين المقبلة
١	٢٨٧٢٠٠٠٠٠	١٦٨٧٢٠٠٠٠	٧٦٤٣٥٠٠٠	٤٢٠٤٥٠٠٠
٢	-	-	-	-
المجموع	٢٨٧٢٠٠٠٠٠	١٦٨٧٢٠٠٠٠	٧٦٤٣٥٠٠٠	٤٢٠٤٥٠٠٠

٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني

ارتفعت أرقام موازنة مديرية اليانصيب الوطني من ١٤٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨٣ الى ١٩٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في مشروع موازنة العام ١٩٨٤. وقد بلغت الزيادة ٤٧٠٠٠٠٠ ل.ل. ويعود السبب في الزيادة المذكورة، الى استمرار مديرية اليانصيب الوطني في نشاطاتها، بعد أن توقفت هذه النشاطات بسبب الأحداث.

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع الاعتمادات المشار إليهما بحسب الفصول والأجزاء:

رقم الفصل	تعيين الفصول	الاعتمادات المرصدة لعام ١٩٨٤		
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني «أ» ل.ل.	المجموع
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	١٨٢٢٦١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٨٣٢١١٠٠٠
الثاني	الديون المتوجبة الأداء	للذكر	-	للذكر
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للذكر	-	للذكر
الرابع	احتياطي الموازنة	١٢٦٨٩٠٠٠	-	١٢٦٨٩٠٠٠
مجموع النفقات		١٩٤٩٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠٠٠

ونورد لاحقاً جدولاً للمقارنة بين الاعتمادات التي خصصت للمديرية المذكورة في العام

١٩٨٣

جدول رقم ٢

رقم الفصل	تعيين الفصول	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
الأول	مديرية اليانصيب الوطني	١٣٨ ٧٦٧ ٨٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٣٨ ٨١٧ ٨٠٠
الثاني	ديون متوجبة الأداء	للمذكر	-	-
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	-	-
الرابع	احتياطي الموازنة	٩ ١٨٢ ٢٠٠	-	٩ ١٨٢ ٢٠٠
مجموع النفقات		١٤٧ ٩٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠

وتقتضي الإشارة الى ان أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية ومساعدات مختلفة انسجاماً مع الغاية التي أنشئت هذه المديرية من أجلها.

٢ - مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت أرقام مشروع موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري للعام ١٩٨٤، ٤١٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٤٨٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨٣، اي بنقصان قدره ٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. ويعود هذا النقصان الى سببين بارزين: أولهما هبوط أسعار القمح وثانيهما التصميم على تضمين موازنة المكتب أرقاماً واقعية، علماً بان عمليات المكتب المذكور كانت تؤمن بواسطة سلفات خزينة.

ويبين الجدول التالي الاعتمادات التي خصصت للمكتب في العام ١٩٨٣ وتلك التي خصصت له في مشروع موازنة العام ١٩٨٤.

جدول رقم ١

رقم الفصل	تعيين الفصول	النفقات المقدرة		فرق في النفقات المقدرة	
		١٩٨٣	١٩٨٤	زيادة	نقصان
الأول	مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤٧٧ ٥٧٧ ٦٠٠	١ ٠٥٤ ٧٤٦ ٠٠٠	-	٧٢١ ١٠٣ ٠٠٠
الثالث	أحكام قضائية ومصالحات	للمذكر	للمذكر	-	-
الرابع	احتياط النفقات الطارئة	٧ ٤٢٢ ٤٠٠	٧ ٥٢٥ ٤٠٠	-	١٠٣ ٠٠٠
الخامس	وفر الموازنة (مال احتياط)	-	-	-	-
مجموع النفقات		٤٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٧٢ ٠٠٠ ٠٠٠

واردات الموازنات الملحقه

١ - واردات وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية

بلغت الواردات المقدرة لوزارة المواصلات السلكية واللاسلكية في مشروع الموازنة الراهن ٩١٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٨١٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٣ .

ونورد فيما يلي جدولاً مقارنة لهذه الواردات

جدول رقم ١

١٩٨٣	١٩٨٤	
الجزء الأول		
٨١٧٠٠٠٠٠٠٠	٩١٧٠٠٠٠٠٠٠	الاستثمار
الجزء الثاني		
للمذكر	للمذكر	التأسيس
الجزء الثالث		
للمذكر	للمذكر	مأخوذات من مال الاحتياط
٨١٧٠٠٠٠٠٠٠	٩١٧٠٠٠٠٠٠٠	المجموع

من الرجوع إلى تفصيل قسم الواردات للمواصلات السلوكية واللاسلكية المذكور في مشروع الموازنة الراهن، يتبين أن الزيادة الحاصلة في الجزء الأول من هذا القسم تناولت أكثر ما تناولت البند ٢ من الفصل الأول (الاستثمار) وقدرت هذه الزيادة بـ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وتناولت أيضاً البند ٣ من ذات الفصل بما مقداره ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ (إيرادات المخبرات الدولية).

٢ - واردات مديرية اليانصيب الوطني

بلغت الواردات المقدرة لمديرية اليانصيب الوطني في مشروع الموازنة الراهن ١٩٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ١٤٨٠٠٠٠٠٠٠ في موازنة العام ١٩٨٣. ونبين هذه التقديرات في الجدول الآتي مقارنة بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٣.

جدول رقم ٢

١٩٨٤	١٩٨٣	
الفصل الأول		
١٩٥٠٠٠٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠٠٠٠٠	واردات مديرية اليانصيب الوطني
الفصل الثاني		
للذكر	للذكر	مأخوذات من مال الاحتياط
١٩٥٠٠٠٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠٠٠٠٠	المجموع

٣ - واردات مكتب الحبوب والشمندر السكري

بلغت الواردات المقدرة لمكتب الحبوب والشمندر السكري كما وردت في مشروع موازنة العام ١٩٨٤ الـ ٤١٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٤٨٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٣، وهي موزعة كالآتي:

جدول رقم ٣

١٩٨٤	١٩٨٣	
الفصل الأول		
٢٠٩٠٠٠٠٠٠	٣٢٦١٦٠٠٠٠	حاصلات مكتب الحبوب والشمندر السكري
الفصل الثاني		
١٤٠٠٠٠٠٠	١٢٤٨٠٠٠٠	رسوم القمح والدقيق والسكر والمصنوعات السكرية وبعض الحبوب والثمار الزيتية
الفصل الثالث		
١٧٥٠٠٠٠٠٠	١٤٦٣٦٠٠٠٠	مساهمة من الموازنة العامة
الفصل الرابع		
١٥٠٠٠٠٠٠	للذكر	مأخوذات من مال الاحتياط
٤١٣٠٠٠٠٠٠	٤٨٥٠٠٠٠٠٠	المجموع

جدول رقم - ١ - الموازنات الملحقه

الاعتمادات المدوّرة من العام ١٩٨٢ الى ١٩٨٣ مقارنة بمثيلاتها

من العام ١٩٨١ الى العام ١٩٨٢

المجموع	الجزء الثاني «ب»	الجزء الثاني «أ»	الجزء الأول	
١٩٨٢ - ١٩٨١				
١٥ ٤٤٩ ١٧٥	٥ ١٦٦ ٩٠٨	١٠ ٢٨٢ ٢٦٧	-	الاعتمادات غير المعقودة
١ ٤٢٧ ٣٤١ ٠٨٧	١ ٨٧٥ ٠٩٣ ٠٨٨	٣٣٤ ٠٩٩ ٧٧٣	٩٠٥ ٦٤٨ ٢٢٦	اعتمادات معقودة
١ ٤٤٢ ٧٩٠ ٢٦٢	١ ٨٨٠ ٢٥٩ ٩٦٦	٣٤٤ ٣٨٢ ٠٤٠	٩٠٥ ٦٤٨ ٢٢٦	المجموع
١٩٨٣ - ١٩٨٢				
٣٠٤ ١٩٥ ٨١٥	٧٤ ٧٢٣ ٤٦٤	٢٢٩ ٤٧٢ ٣٥١	-	الاعتمادات غير المعقودة
٩٣٢ ٧٥١ ٩٨٥	٣ ١٠١ ١٦٩ ٢٠١	٦٢٢ ٥٨٢ ٧٨٤	١ ٥٣٨ ٢٤٥ ٠٥٣	اعتمادات معقودة
١ ٢٣٦ ٩٤٧ ٨٠٠	٣٨٤ ٨٩٢ ٦٦٥	٨٥٢ ٠٥٥ ١٣٥	١ ٥٣٨ ٢٤٥ ٠٥٣	المجموع

المحتويات

٢١٣٣	فذلكة موازنة العام ١٩٧٩
٢١٧٩	فذلكة موازنة العام ١٩٨٠
٢٢٣٣	فذلكة موازنة العام ١٩٨١
٢٣٧٧	فذلكة موازنة العام ١٩٨٢
٢٤٩٧	فذلكة موازنة العام ١٩٨٣
٢٥٥٧	فذلكة موازنة العام ١٩٨٤

